

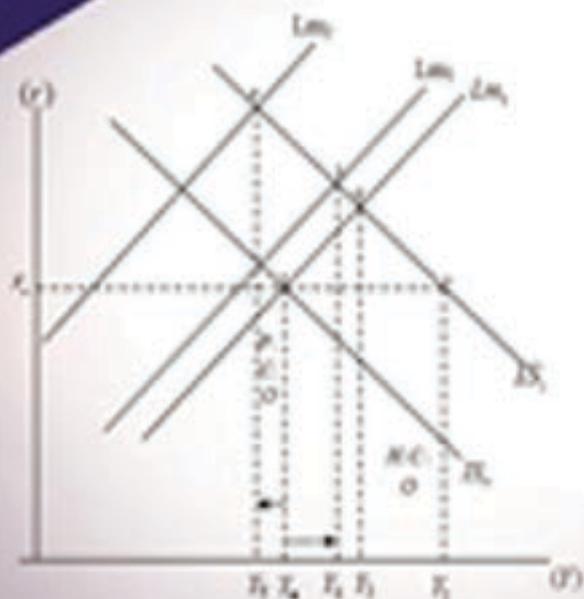
# النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة

Macroeconomics Theory  
Policy and Performance

أ.د. محمد أحمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء  
كلية التجارة والاقتصاد

MOHAMMED A. AL- AFANDI  
Professor of Economics



# النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة

أ.د / محمد أحمد الأفندي  
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء  
كلية التجارة والاقتصاد

الطبعة الأولى  
صنعاء 2012

للمؤلف، لا يجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب  
أو إعادة طبعه بأية صورة بدون موافقة كتابية  
مسبقة من المؤلف إلا في حالات الاقتباس  
القصير بفرض النقد أو التحليل مع وجوب ذكر  
المصدر



رقم الإيداع بدار الكتب (343)

صنعا لسنة 2012م

**الأمين للنشر والتوزيع**

صنعا - جولة الجامعة الجديدة - بداية شارع العدل

تلفون: (201533) فاكس: (536660)

صف وتنسيق إلكتروني: محمد علي عايض

771260395

الطبعة الثانية

2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الأولى

أولاً : لماذا هذا الكتاب :

هذا الكتاب في النظرية الاقتصادية الكلية هو ثمرة تدريس النظرية نحو خمسة عشر سنة وذلك على مستوى البكالوريوس والدبلوم العالي وبرنامج ماجستير الاقتصاد.

لقد لاحظت أن المكتبة العربية تفتقر إلى مرجع متقدم في النظرية الاقتصادية وأن هناك ندرة شديدة في مراجع النظرية الاقتصادية المتقدمة باللغة العربية. وعلى الرغم أن المكتبة العربية تزخر بمؤلفات النظرية الاقتصادية الكلية على المستوى المتوسط إلا أن هذه الكتب لا يتم تطويرها بصورة مستمرة. كما لاحظت قصور المكتبة العربية واليمنية في إتاحة كتاب يكون مرجعاً للباحثين والمختصين في علوم النظرية الاقتصادية الكلية وتطبيقاتها في السياسة الاقتصادية.

لقد حاولت أثناء إعداد هذا الكتاب أن أجمع بين الخبرة العملية في حقل التدريس وفي الحياة العامة وبين الخلفية النظرية العلمية التي يتطلبها إعداد هذا الكتاب. وقد توخيت أن يحقق هذا الكتاب ثلاثة أهداف رئيسية هي :

أولاً : أن يتكئ على خلفية نظرية متعمقة من خلال عرض ومناقشة وتحليل الرؤى والأفكار الاقتصادية عند المدارس الاقتصادية المعاصرة بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وانتهاء بالاتجاهات المعاصرة في النظرية الاقتصادية الكلية .

إن هذا المنهج في العرض يتيح عرض نظريات الاقتصاد الكلي بصورة متكافئة وبشكل يمكن من عرض أبرز جوانب القوة في كل نظرية وأبرز جوانب نقائصها ، وقد تم هذا من خلال مناقشة الرؤى والاتجاهات المختلفة للاقتصاديين الرواد في كل هذه المدارس ، مما يؤكد أن تطور علم الاقتصاد ومن ثم النظرية الاقتصادية هي عملية تراكمية مستمرة يسهم فيها أجيال مختلفة من علماء الاقتصاد، ولا يتوقف هذا التراكم عند زمن معين أو مكان محدد أو عند حدث أو واقعة بعينها.

ثانياً : عرض وتحليل السياسات الاقتصادية ومستوى فاعليتها وأثرها على النشاط الاقتصادي الكلي باعتبار هذه السياسات تمثل النسق التطبيقي الأول لمقاصد ومفاهيم النظرية الاقتصادية الكلية .

ثالثاً: الاهتمام بمدى واقعية السياسة الاقتصادية المتكئة على خلفية نظريات الاقتصاد الكلي في حل مشكلات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، باعتبار أن واقعية السياسات وممارستها تمثل النسق التطبيقي الثاني للنظرية الاقتصادية الكلية .

لقد تم التركيز في المرحلة الأولى لإعداد هذا الكتاب بالهدفين الأول والثاني وجزئياً الهدف الثالث. بيد أن تحقيق الهدف الثالث كاملاً سيتم خلال المرحلة الثانية أثناء تطوير الطبعة الأولى إن شاء الله. حيث سيتم عرض تقييمي للسياسات الاقتصادية في اليمن بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة.

ثانياً : موضوعات النظرية:

تساقاً مع الأهداف المتوخاة للكتاب فقد اخترت له العنوان الآتي: (النظرية الاقتصادية الكلية – السياسية والممارسة) (Macroeconomic Theory- Policy and Performance)

وقد توزعت موضوعات الكتاب على خمسة أجزاء رئيسية:

• الجزء الأول بعنوان : القضايا المنهجية – كفاءة النظام الاقتصادي – تطور النظرية الاقتصادية. ويتضمن هذا الجزء الفصول ( 1 ، 2 ، 3 ، 4 ) حيث عرض الفصل الأول القضايا المنهجية في النظرية الاقتصادية الكلية مثل مفهوم النظرية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي وطبيعة التحليل الاقتصادي ومفهوم التوازن واللاتوازن.

فيما عرض الفصل الثاني تاريخ تطور النظرية الاقتصادية، حيث ناقش إسهامات المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية المعاصرة، ثم صعود عصر النظرية الاقتصادية الكلية مع ظهور أفكار كينز ، كما ناقش التوليفة الكلاسيكية المعاصرة والجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية كمدرسة النقديين والكينزيين والتوقعات الرشيدة ومدرسة اقتصاد العرض ، وصولاً إلى إسهامات الكينزيين الجدد وكذلك الاتجاهات المعاصرة للنظرية في تحليل الدورات الاقتصادية ومنها دورة الأعمال السياسية.

أما الفصل الثالث ، والرابع : فقد عرضا قياس أداء الاقتصاد الكلي ، حيث اختص الفصل الثالث بمناقشة معايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي ، بينما اختص الفصل الرابع بمناقشة حسابات الناتج ( الدخل ) القومي.

• الجزء الثاني بعنوان نظرية الطلب الكلي ويتضمن الفصول ( 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ) .

في الفصل الخامس تم عرض ومناقشة العلاقات الاقتصادية الكلية وخاصة علاقات توازن الدخل ومنهج الاستيعاب وأثر السياسات المالية على الادخار القومي .

بينما ناقش الفصل السادس المقاربة الضمنية لنظرية الطلب الكلي عند الاقتصاديين الكلاسيك، كما عرض الفصل رؤية كينز ونظريته في الطلب الكلي.

وعالج الفصل السابع النماذج الأولى للطلب الكلي ومنها النموذج البسيط ونموذج (IS – LM) كنظرية للطلب الكلي واختص كلاً من الفصل الثامن والتاسع بعرض وتحليل فعالية وأثر السياسات المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الحالات الخاصة وفي الحالات العامة باستخدام نموذج (IS – LM) البسيط والمطور بإدخال أثر الأسعار، ومن ثم مناقشة المعادلة الأساسية لتوازن الدخل في جانب الطلب الكلي مع تحليل إسهامات مدرسة التوقعات الرشيدة في تطوير هذه المعادلة.

• أما الجزء الثالث فهو بعنوان : النظريات القطاعية للطلب الكلي واشتمل على الفصول ( 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 )

عرض الفصل العاشر نظريات الاستهلاك ذات الأساس الكلي مثل فرضية الدخل الحالي وفرضية الدخل النسبي وأثر الانجراف في دالة الاستهلاك.

**بينما عالج الفصل الحادي عشر نظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي حيث ناقش النموذج النيو كلاسيكي في الاستهلاك ومن ثم فرضية الدخل الدائم وفرضية دخل دورة الحياة.** وقد تم إعطاء اهتمام خاص لتحليل ظاهرة لغز الاستهلاك وأثر هذه الفرضيات على السياسات الاقتصادية.

**أما الفصل الثاني عشر فقد عرض نظريات الاستهلاك الحديثة بينما اختص الفصل الثالث عشر** بنظريات الاستهلاك في اقتصاد اسلامي حيث تم مناقشة أسس نظرية الاستهلاك والنموذج الأساسي ثم فرضية المؤلف (الأفندي) في تلاشي حدي الاسراف والتقتير ، كما تم عرض نموذج للاستهلاك في ظل توقع الخطأ وفرضية الاستهلاك المتسارع.

**وتناول الفصل الرابع عشر نظريات الاستثمار الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة والكينزية وفرضية** المحددات المؤسسية للاستثمار .

**وفي الفصل الخامس عشر ،** تم مناقشة وتحليل قضايا ومشكلات قياس عجز الموازنة العامة والدين العام وأساليب تمويل العجز والآثار الاقتصادية لتمويل العجز بالدين العام عبر الأجيال ، كما تم عرض فكرة عن تمويل العجز بالصكوك الإسلامية.

**اختص الفصل السادس عشر بعرض نظريات الطلب على النقود عند المدارس الاقتصادية المختلفة.** بينما تناول الفصل السابع عشر بمناقشة وتحليل نظرية الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح ومدى فعالية السياسات المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح . وقد ركز التحليل على عرض نموذج "ماندل - فلنمج" وعلى تحليل الجدل حول النظام الأمثل لسعر الصرف ، كذلك تم مناقشة نموذج الطلب الكلي في حالة تغير الأسعار ومن ثم تحليل مضاعف السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح.

• الجزء الرابع بعنوان نظرية العرض الكلي وتضمن الفصول ( 18 ، 19 ، 20 )

**عرض الفصل الثامن عشر النموذج العام للعرض الكلي ، بينما ناقش الفصل التاسع عشر نماذج العرض الكلي في الأجل القصير عند المدارس الاقتصادية المختلفة واختص الفصل العشرون بمناقشة وتحليل التوازن العام وفعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن العام للدخل والتوظيف ، كما عرض هذا الفصل نماذج التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي حديث.**

• الجزء الخامس بعنوان قضايا اقتصادية كلية ، تضمن ثلاثة فصول هي: ( 21 ، 22 ، 23 ) .

**ناقش الفصل الحادي والعشرون ظاهرة التناوب بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس) مركزاً على** أهمية هذا المنحنى باعتباره نظرية في تحديد التضخم وتحديد الأجر النقدي ومن ثم اقبال النموذج الكينزي الذي افتقد إلى المعادلة الناقصة وفقاً لتعبير كينز.

**بينما ناقش الفصل الثاني والعشرون موضوع التضخم في ضوء علاقته بالنقود في الاقتصاد المغلق** والاقتصاد المفتوح وسبل مكافحة التضخم ومنها التضخم المفراط.

**وأخيراً اختص الفصل الثالث والعشرون بمناقشة وعرض مشكلات السياسة الاقتصادية وإطارها النظري** ومشكلات الخطأ في القرارات الاقتصادية ومصداقية السياسات الاقتصادية.

كما تناول هذا الفصل كيفية التوفيق بين مناهج السياسة الاقتصادية وخاصة بين منهج المرونة ومنهج القواعد مختتماً بوضع قواعد للسياسات الاقتصادية.  
**ثالثاً: لمن هذا الكتاب :**

- أعد هذا الكتاب ليلبي حاجة ثلاث فئات من الدارسين والمهتمين و كذلك ثلاثة مستويات:
- 1) المهتمين والمختصين من ذوي الاهتمامات والتخصصات الاقتصادية بصورة عامة.
  - 2) الدارسين في مستوى الدراسات العليا في الاقتصاد والعلوم الإدارية ، حيث تضمن هذا الكتاب فصول متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية وخاصة الفصول ( 2 ، 3 ، 6 ، 9 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 )
  - 3) الدارسين في المستوى المتوسط من الدراسات الجامعية – البكالوريوس ، حيث تضمن الكتاب موضوعات للنظرية الاقتصادية في مستوى متوسط وخاصة الفصول ( 1 ، 4 ، 5 ، 7 ، 8 ، 10 ، 13 ، 16 ، 18 ) وبعض موضوعات الفصل العشرون.

**رابعاً : منهجية إعداد الكتاب :**

لقد اتكأت في إعداد هذا الكتاب على أسلوب التحليل اللفظي والبياني مع عرض رياضي للنماذج الاقتصادية الكلية المتقدمة، وتوخيت قدر الإمكان التناسق والعرض السلس لموضوعات النظرية ، كما توخيت أن يكون مستوى هذا الكتاب في مستوى الكتب الدراسية التي تدرس في الجامعات في الدول المتقدمة، وحرصت على استخدام الرموز والتعبيرات الرياضية الشائعة الاستخدام في أدبيات الاقتصاد الكلي على مستوى عالمي، لذلك فإن كتابي في النظرية الاقتصادية يجمع بين موضوعات النظرية الاقتصادية وارتباطها الوثيق بموضوعات الاقتصاد القياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية ومشكلات التطبيق في الحياة العملية.

أرجو الله أن قد وفقت في تأليف هذا الكتاب الذي أتوقع أن يكون مرجعاً مهماً للدارسين والمختصين وصانعي السياسة الاقتصادية ، وأن يسد نقصاً كبيراً في المكتبة العربية عموماً وفي المكتبة اليمنية خصوصاً .  
لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشكر الأستاذة / إيمان شريان ، والأستاذ / نبيل الطيري ، اللذين توليا طباعة بعض فصول هذا الكتاب ، وكذلك الأخ / محمد علي عايض الذي تولى طباعة بعض الفصول وإخراج الكتاب ، وكذلك الأخ / عبد المنعم الكميم مسئول طباعة ومراجعة فصول الكتاب في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، ولا أنسى بالشكر مركز الأمين للنشر والتوزيع وعلى رأسه الأخ / أمين محمد عبده الإدريسي الذي تولى طباعة ونشر وتوزيع هذا الكتاب ، وكذلك مركز لسات للإعلان الذي تولى تصميم غلاف الكتاب .

والله ولي التوفيق

أ.د/ محمد أحمد الأفندي  
 أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء  
 الأولى من شعبان 1433هـ  
 الموافق 20 يونيو 2012م

## الفهرس

الصفحة	العناوين	المصنوع
<b>الجزء الأول</b> <b>القضايا المنهجية – كفاءة النظام الاقتصادي – تطور النظرية الاقتصادية</b>		
3	(1- 1) السلوك والنشاط الاقتصادي	<b>الفصل الأول</b> <b>القضايا المنهجية في النظرية الاقتصادية</b> Macroeconomic Basic issues
3	(1- 2) مفهوم النظرية	
4	(1- 3) النموذج الاقتصادي	
14	(1- 4) طبيعة التحليل الاقتصادي	
18	(1- 5) مفهوم التوازن والتلاوازن	
21	(2- 1) الاقتصاد الكلاسيكي	<b>الفصل الثاني</b> <b>تاريخ تطور النظرية الاقتصادية</b> The History of macroeconomic development
24	(2- 2) الاقتصاد الكلاسيكي المعاصر	
26	(2- 3) النظرية الاقتصادية : فترة كينز	
29	(2- 4) التوليفة الكلاسيكية المعاصرة	
30	(2- 5) النظرية الاقتصادية : المطارحة الفكرية	
35	(2- 6) اسهام الكينزيين الجدد في النظرية الاقتصادية	
37	(2- 7) الاتجاه المعاصر للنظرية الاقتصادية الكلية	
39	(2- 8) النظرية الاقتصادية وتحدي الأزمة المالية العالمية	
40	(2- 9) الاهتمامات الجديدة للنظرية الاقتصادية	
43	(3- 1) مفهوم النظام الاقتصادي	<b>الفصل الثالث</b> <b>قياس أداء الاقتصاد الكلي</b> (كفاءة النظام الاقتصادي)
45	(3- 2) معايير كفاءة النظام الاقتصادي	
63	(4- 1) نموذج التدفق الدائري للدخل	<b>الفصل الرابع</b> <b>قياس أداء الاقتصاد الكلي</b> (النشاط الاقتصادي)
66	(4- 2) حسابات الناتج المحلي الاجمالي	
<b>الجزء الثاني</b> <b>نظرية الطلب الكلي</b>		
83	(5- 1) علاقات توازن الدخل	<b>الفصل الخامس</b> <b>العلاقات الاقتصادية الكلية</b> Basic Macro Relation
84	(5- 2) تحديد الادخار المحلي	
86	(5- 3) منهج الاستيعاب	
91	(5- 4) توازن الدخل والإنفاق عليه	
94	(5- 5) أثر السياسة المالية على الادخار القومي	
99	(6- 1) النظرية الكلاسيكية للطلب الكلي:مقاربة ضمنية	<b>الفصل السادس</b> <b>نظرية الطلب الكلي</b> Theory of Aggregate Demand
105	(6- 2) النظرية الكينزية في الطلب الكلي: رؤية كينز	
117	(7- 1) النموذج البسيط	<b>الفصل السابع</b> <b>نماذج الطلب الكلي</b>
123	(7- 2) كنظرية للطلب الكلي (IS-LM)	
144	(8- 1) السياسات النقدية والمالية المختلطة	<b>الفصل الثامن</b> <b>السياسات النقدية والمالية في نموذج</b> (IS-LM)
147	(8- 2) ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص	
152	(8- 3) اختلال التوازن والسياسة المثلى للاستقرار الاقتصادي	
159	(9- 1) الصورة العامة لنموذج IS-LM	<b>الفصل التاسع</b> <b>النموذج العام لنظرية الطلب الكلي</b> General model of Aggregate Demand Theory
165	(9- 2) فعالية السياسات المالية والنقدية في الحالات الخاصة	
168	(9- 3) السياسة المالية وصور أخرى للمزاحمة	
175	(9- 4) فعالية السياسة المالية والنقدية ومرونة الاستثمار لسعر الفائدة	
181	(9- 5) أثر الأسعار والمعادلة التفاضلية للطلب الكلي	
189	(9- 6) الطلب الكلي وفرضية التوقعات الرشيدة.	

الصفحة	العناوين	الفصول
<b>الجزء الثالث</b> <b>النظريات القطاعية لطلب الكلي الفصول 10 – 17</b>		
197 198 202 203 203 204	(10- 1) أهمية نظريات الاستهلاك (10- 2) فرضية الدخل المطلق (10- 3) نغز الاستهلاك (10- 4) التفسيرات التوفيقية 1 أثر الانجراف 2 فرضية الدخل النسبي	<b>الفصل العاشر</b> <b>نظريات الاستهلاك (الأساس الكلي)</b> Consumption Theories macro Aspect
209 217 229	(11- 1) النموذج النيوكلاسيكي الأساسي (11- 2) فرضية الدخل الدائم: ثلاثة مستويات في نغز الاستهلاك (11- 3) فرضية دخل دورة الحياة	<b>الفصل الحادي عشر</b> <b>نظريات الاستهلاك (الأساس الجزئي)</b> Consumption Theories Micro Aspect
239 241 245 245 247	(12- 1) فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك (12- 2) فرضية فائض الحساسية المزوجة (12- 3) فرضية قيد السيولة (12- 4) فرضية الادخار التحوطي (12- 5) فرضية تعادل ريكاردو - بارو	<b>الفصل الثاني عشر</b> <b>نظرية الاستهلاك الحديثة</b> Modern Consumption Theories
253 254 257 261 262	(13- 1) أسس نظرية الاستهلاك (13- 2) النموذج الأساسي للاستهلاك في اقتصاد اسلامي (13- 3) فرضية تلاشي حدي الاسراف والتقتير (13- 4) نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطأ (13- 5) فرضية الاستهلاك المتسارع	<b>الفصل الثالث عشر</b> <b>نظريات الاستهلاك في اقتصاد اسلامي</b> Consumption Theories in Islamic Economy
265 270 273 273 275 276 277 278 290 291	(14- 1) مفهوم الاتفاق الاستثماري (14- 2) الرؤية الكينزية : الكفاءة الحديثة للاستثمار (14- 3) نظرية معجل للاستثمار : 1 نموذج معجل الاستثمار المقيد 2 نموذج معجل الاستثمار غير المقيد 3 نظرية المعجل والاستثمار في المخزون (14- 4) نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار (14- 5) نظرية نسبة التقييم (14- 6) النظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار (14- 7) دالة الاستثمار واستقرار نموذج <i>IS-LM</i>	<b>الفصل الرابع عشر</b> <b>نظريات الاستثمار</b> Investment Theories
298 301 304 309 309 311 315 317 320	(15- 1) مشكلات قياس العجز (15- 2) قيد الموازنة الحكومية (15- 3) مشكلات تمويل عجز الموازنة والدين العام (15- 4) الآثار الاقتصادية لتمويل العجز بالدين العام 1 التكافؤ الريكاردوي وعبء الدين عبر الأجيال 2 الرؤية الكينزية : عجز الموازنة وتراكم رأس المال (15- 5) التمويل بالصكوك الإسلامية (15- 6) عبء المديونية والحجم الأمثل لعجز الموازنة (15- 7) الآثار الاقتصادية لأساليب تمويل عجز الموازنة	<b>الفصل الخامس عشر</b> <b>عجز الموازنة والدين العام</b> Budget Deficit and Public Dept
323 326 329 335 335 339 345	(16- 1) النظرية الكلاسيكية (16- 2) النماذج الكلاسيكية للطلب على النقود (16- 3) النظرية الكينزية في الطلب على النقود (16- 4) النظريات الكينزية الحديثة في الطلب على النقود 1 نموذج المخزون في الطلب على النقود. 2 نظرية توازن المحفظة في الطلب على النقود (16-5) نظرية الطلب على النقود الحديثة (إسهام مدرسة النقديين)	<b>الفصل السادس عشر</b> <b>نظريات الطلب على النقود</b> Money Demand Theories

الصفحة	العناوين	الفصول
350	(6-16) الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي	
350	(7-16) دالة عرض النقود	
357	(1-17) نظرية سعر الصرف	<b>الفصل السابع عشر</b> <b>نظرية الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح</b> <b>Open Economy Aggregate Demand Theories</b>
364	(2-17) نموذج ماندل - فلمنج	
368	(3-17) أثر السياسات الاقتصادية في اقتصاد مفتوح	
376	(4-17) الجدال حول النظام الأمثل لسعر الصرف	
378	(5-17) نموذج الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح (حالة تغير الأسعار)	
383	(6-17) أثر السياسات الاقتصادية على توازن الدخل في الاقتصاد الكبير المفتوح	
387	(7-17) مضاعف السياسة المالية والسياسة النقدية	
<b>الجزء الرابع</b> <b>نظرية العرض الكلي (Aggregate Supply Theory) (الفصول 18 - 20)</b>		
392	(1-18) دالة الإنتاج ( <i>Production Function</i> )	<b>الفصل الثامن عشر</b> <b>العرض الكلي</b> <b>Aggregate Supply</b>
394	(2-18) سوق العمل	
402	(3-18) النموذج العام للعرض الكلي	
411	(4-18) انتقال منحني العرض الكلي	
417	(1-19) معادلة العرض الكلي الأساسية	<b>الفصل التاسع عشر</b> <b>نماذج العرض الكلي قصيرة الأجل</b> <b>Short Run Aggregate Supply Models</b>
419	(2-19) النماذج الكينزية للعرض الكلي	
423	(3-19) نموذج النقديين للعرض الكلي	
426	(4-19) نموذج التوقعات الرشيدة: نموذج البصيرة القاصرة للعمال وأرباب العمل	
427	(5-19) دالة العرض الكلي كدالة للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم	
433	(1-20) تقاطع $AD/AS$	<b>الفصل العشرون</b> <b>التوازن العام للدخل في نموذج <math>AD/AS</math></b> <b>General Equilibrium</b>
434	(2-20) اختلال التوازن العام	
445	(3-20): فعالية السياسات المالية والنقدية في نموذج $AD/AS$	
453	(4-20) مضاعف السياسة المالية والنقدية في ظل التوازن العام	
456	(5-20) نموذج التوازن العام للدخل في ظل فرضية التوقعات الرشيدة	
459	(6-20) نماذج التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي حديث	
<b>الجزء الخامس</b> <b>قضايا اقتصادية كلية (الفصول 21 - 23)</b>		
469	(1-21) منحني فيليبس مرة أخرى	<b>الفصل الحادي والعشرون</b> <b>المقايضة بين البطالة والتضخم</b> <b>Phillips curve</b>
470	(2-21) منحني فيليبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي	
473	(3-21) منحني فيليبس كنظرية في تحديد التضخم	
474	(4-21) منحني فيليبس وإقفال النموذج الكينزي في توازن الدخل	
476	(5-21) منحني فيليبس المعضد بالتوقعات	
482	(6-21) منحني فيليبس وانتهاء المقايضة في الأجل القصير (رؤية المدرسة الكلاسيكية الحديثة)	
487	(7-21) مدى حجية فرضية التوقعات الرشيدة	
489	(1-22) مفهوم التضخم	<b>الفصل الثاني والعشرون</b> <b>التضخم (Inflation)</b>
489	(2-22) النقود والتضخم (رؤية المدرسة الكلاسيكية)	
491	(3-22) النقود والتضخم: رؤية النقديين	
493	(4-22) سعر الفائدة والتضخم (أثر فيشر)	
494	(5-22) التضخم المفرط: نموذج كاجان ( <i>Cagan's Model</i> )	
496	(6-22) النقود والتضخم في اقتصاد مفتوح	
497	(7-22) التضخم وأسعار الفوائد المغطاة	
499	(8-22) التضخم في ظل التناوب مع البطالة (صدمة الطلب)	
500	(9-22) التضخم وصدمة العرض	

الصفحة	العناوين	الفصول
502	(10-22) سياسات مكافحة التضخم	
506	(11-22) مكافحة التضخم المفرط	
509	(1-23) طبيعة ومكونات السياسة الاقتصادية	
511	(2-23) الإطار النظري للسياسات الاقتصادية	
511	أ - نظرية الاختيار العام	
513	ب - دورة الأعمال السياسية وكفاءة السياسة الاقتصادية	
516	ج - منحني فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية	
519	(3-23) مشكلات السياسة الاقتصادية	
520	أولا : مشكلة الفجوة الزمنية في السياسة الاقتصادية	
522	ثانيا : مشكلة التوقعات والتغذية الراجعة	
523	ثالثا : السياسة الاقتصادية والمسار المتغير للصدمات الاقتصادية	
525	رابعا : السياسة الاقتصادية النشطة بين منهج المرونة ومنهج القواعد	
530	خامسا : التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية	
534	(4-23) مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية	
536	(5-23) التوفيق بين منهج المرونة ومنهج القواعد	
538	(6-23) قواعد للسياسات الاقتصادية وفقا لمنهج القواعد الجامدة	
		<b>الفصل الثالث والعشرون</b> <b>السياسة الاقتصادية</b> <b>(Economic Policy)</b>

## الجزء الأول

□ القضايا المنهجية- كفاءة النظام الاقتصادي

تطور النظرية الاقتصادية

القضايا الأساسية:

- القضايا المنهجية في النظرية الاقتصادية
- تاريخ تطور النظرية الاقتصادية
- كفاءة النظام الاقتصادي
- قياس أداء الاقتصاد الكلي





## الفصل الأول

### القضايا المنهجية في النظرية الاقتصادية

#### (1-1) إن السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان هو

سلوك اجتماعي يتسم بالتعقيد والتشابك ولقد ظل الإنسان نفسه يبحث عن تفسير صحيح ومقنع لسلوك الظواهر الاقتصادية ومعرفة طبيعية العلاقات الاقتصادية في النظام الاقتصادي للمجتمع البشري. وعندما تطور علم الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية الأساسية كانت صلته بالشأن الاقتصادي للإنسان وثيقة فعلم الاقتصاد شأنه شأن أي علم اجتماعي آخر هو شرح وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية بغية تنظيمها وتوقع مسارها وسلوكها في الحاضر والمستقبل. وبالتالي فإن علم الاقتصاد ما هو إلا مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تشرح جوانب السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

#### (1-2) مفهوم النظرية:

ينصرف مفهوم النظرية بصورة عامة إلى أنها مجموعة من المفاهيم أو المسلمات (بديهيات) أو الافتراضات التي تتعلق بسلوك الظواهر الاجتماعية. وبناء على ذلك، تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة المفاهيم والمسلمات والفروض التي تتعلق بشرح وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية للإنسان بغية الكشف عن القوانين التي تحكم هذه الظواهر وتوقع مسارها في المستقبل.

أي أن اهتمام النظرية الاقتصادية هو:

- 1- تحديد تعريفات أو فروض تتعلق بتفسير الظواهر الاقتصادية.
- 2- إجراء تحليل معياري (أو تحليل قيمي) أو كليهما لهذه الظواهر.
- 3- توقع مسار وسلوك الظواهر الاقتصادية.
- 4- مطابقة التوقعات أو النتائج على الواقع.
- 5- إثبات صحة النظرية أو رفضها أو تعديل فروضها والبحث من جديد عن تفسير لسلوك الظاهرة ومن ثم إعادة صياغة النظرية لتصبح أكثر اتساقاً وانسجاماً مع مجريات الظاهرة الاقتصادية في الواقع.

إن التوصل إلى نتائج محددة أو توصيات مشتقة من النظرية يتطلب من الباحثين القيام إما بتحليل قيمي للظاهرة الاقتصادية (Value Judgment) وفي هذه الحالة يطلق على النظرية بالنظرية المعيارية. أو دراسة النظرية وفقاً لمنهجية موضوعية استقرائية، ويطلق على هذا النوع بالنظريات الموضوعية. وطبقاً للمنهجية الموضوعية فإن دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية يتم كما هي كائنة في الواقع ومن خلال الملاحظة والمشاهدة والتحليل الواقعي (What Is).

وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الطريقة بالدراسات الموضوعية للنظريات الاقتصادية أو الاقتصاد الموضوعي (Positive economics).

أما الطريقة المعيارية أو القيمية في دراسة النظرية الاقتصادية فهي طريقة تجريدية (استنباطية) وتهدف إلى تحليل ما ينبغي أن يكون (What ought to be).

ويطلق على هذه النظرية بالاقتصاد المعياري (Normative economics) وفي مثل هذا النوع من الدراسات والتحليل فإنه يصعب عزلها عن الخلفية الفكرية والقيمية للباحثين.

وعلى أية حال فإنه إذا كان من السهل نظرياً الفصل بين النظريات المعيارية والنظريات الموضوعية على أساس منهج الدراسات المتبع، إلا أنه من الصعب عملياً الفصل بينهما. فالنظريات الاقتصادية تنطوي على تحليل قيمي - معياري وكذلك على تحليل موضوعي - استقرائي.

ومهما يكن الأمر، فإنه ينبغي عدم المبالغة في التمييز بين النظريات والدراسات الموضوعية والنظريات والدراسات المعيارية فقد أظهرت حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية أن النظريات الموضوعية ليست بعيدة تماماً عن الخلفيات الفكرية والقيمية والاجتماعية والسياسية للباحثين كما أن النظريات والدراسات المعيارية أصبحت تتكئ على أسس علمية مناسبة.

### (1-3) النموذج الاقتصادي:

لما كانت الظواهر والعلاقات الاقتصادية تتسم بالتنوع والتشابك والتعقيد والتطور المستمر، فإن الباحثين يلجئون إلى تبسيط العلاقات والظواهر الاقتصادية في شكل نماذج اقتصادية محددة ومصغرة.

فالنموذج الاقتصادي ما هو إلا مجرد محاكاة مبسطة لواقع النظرية الاقتصادية أو الظاهرة الاقتصادية من حيث التركيز على أبرز العناصر والمتغيرات المؤثرة على سلوك الظاهرة.

والنموذج الناجح هو الذي يكون قادراً على تبسيط حقيقة وواقع الظاهرة أو النظرية الاقتصادية لتكون سهلة الفهم والتحليل والتركيب. ولذلك فإن النموذج الاقتصادي لا بد أن يحتوي على عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة شريطة اتساق العلاقة بين المتغيرات مع مضمون النظرية الاقتصادية.

كذلك فإن النموذج الاقتصادي يتضمن عدد من المقدمات (أو المسلمات) (Axioms) التي هي عبارة عن فروض غير مشروحة أو غير مثبتة. أو أنها بحاجة إلى إثبات ومطابقة مع المشاهدات الواقعية للظواهر، ومن ثم التوصل إلى نتائج تسمى نظرية أو نتائج أو تطبيقات. ومن الواضح أن هناك تشابه بين النظرية والنموذج الاقتصادي.

وعلى أية حال فالنماذج ما هي إلا طريقة لإنشاء أو تطوير النظريات.

إن من أوائل النماذج الاقتصادية التي تمت دراستها وقياسها كميًا هو نموذج انجل للدخل والاستهلاك في 1821 ونموذج باريتو في توزيع الدخل في ثلاثينات القرن الماضي.

وكذلك نموذج دالة إنتاج كوب-دوجلاس (1921).

ونموذج العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة لارفنج فبشر. ثم توالى بعد ذلك النماذج الاقتصادية الجزئية والكلية على السواء.

### (1.3.1) أساليب تحليل النموذج الاقتصادي

#### أ. التحليل اللفظي:

رأينا سابقاً أن وظيفة النظرية الاقتصادية هو شرح وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية وتوقع مسارها مستقبلاً.

وفي بداية الأمر استخدم الأسلوب اللفظي للتعبير عن النموذج الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية. حيث استخدمت التعبيرات اللفظية في عرض وتحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية بدءاً من وضع الفروض إلى الاستنتاجات والنتائج وصولاً إلى تحديد القوانين الاقتصادية التي تفسر سلوك الظاهرة الاقتصادية المعنية بالدراسة.

ويتضمن التحليل اللفظي استخدام البيانات الرقمية والجداول والرسوم البيانية التوضيحية. وعلى الرغم من أهمية الأسلوب اللفظي في الدراسة والتحليل، إلا أن الاعتماد على أسلوب التحليل اللفظي تعثره الكثير من العيوب والنقائص أقلها أنه عرضه للأخطاء والالتباس وخاصة عندما يكون النموذج الاقتصادي خاضعاً لتأثير متغيرات كثيرة مع تداخل فيما بينها فضلاً عن التشابك والتعقيد. ومع تطور أدوات التحليل العلمية لجأ الباحثون إلى استخدام أدوات تحليلية أخرى في دراسة النظرية الاقتصادية ومن أشهرها أساليب التحليل الرياضي والقياسي.

#### ب. التحليل الرياضي للنموذج الاقتصادي:

بدلاً عن التحليل اللفظي للمتغيرات المؤثرة على الظاهرة الاقتصادية، فإنه يتم التعبير عن النظرية الاقتصادية أو النموذج الاقتصادي في صيغ ورموز رياضية التي يتم تجميعها وتحديدتها في شكل دوال ومعادلات رياضية. ويطلق على مجموعة المعادلات التي يتكون منها النموذج الاقتصادي بالمعادلات الهيكلية وهي تشكل جسم أو هيكل النموذج الاقتصادي وعادة يتم تصنيف مجموعة المعادلات الهيكلية إلى معادلات تعريفية ومعادلات تطابقية ومعادلات سلوكية وأخرى توازنية، كما أن هذه المعادلات تتضمن متغيرات اقتصادية ذات صفات مختلفة.

وعلى أي حال فإن التقسيم الاقتصادي لمجموعة المعادلات الهيكلية التي تكون النموذج الاقتصادي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

#### 1- معادلات تعريفية Definitional equations:

وهي عبارة عن المعادلات التي تعرف المتغير الاقتصادي تعريفاً غير مشروط ويطلق عليها أحياناً بالمعادلات الحسابية.

مثل: الدخل المتاح = الدخل - الضرائب.

أو أن الإنفاق الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي.

#### 2- معادلات التطابق Identical Equation:

وهي المعادلات التي يتساوى أو يتطابق الجانبين فيها.

مثال معادلة أو تطابق التبادل

$$MV=PY$$

#### 3- المعادلات المؤسسية Institutional Equation:

وتسمى معادلات تنظيمية لأن مصدرها ليس النظرية الاقتصادية ولكنها تصف سلوكاً معيناً لظاهرة معينة وفقاً للقيم الأخلاقية أو العرف أو القانون مثل الضرائب أو الزكاة أو الأوقاف أو الرسوم الجمركية.

#### 4- المعادلات الفنية Technical Equations :

وهي المعادلات التي تصف العلاقات التقييمية بين المخرجات والمدخلات أو بصورة محددة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من المعادلات هو دالة إنتاج كوب ودوجلاس.

$$y = AL^{\alpha} k^b$$

أو دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابت

#### 5- المعادلات التفسيرية Behavioral Equation :

وتسمى أيضاً بالمعادلات السلوكية أو بالمعادلات التوضيحية لأنها تصف أو تفسر أو تشرح السلوك الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية مثل سلوك المستهلكين أو المنتجين أو سوق النقود أو سوق السلع أو سلوك التضخم أو أسواق العمل.

ومن أمثلة المعادلات السلوكية:

$$C = f(Y)$$

أو دالة الطلب على السلعة  $\varphi^d = f(P)$  أو دالة الطلب على النقود

#### 6- معادلات التوازن Equilibrium Equations :

وهي المعادلات التي تصف حالة التوازن أو الاستقرار للمتغير الاقتصادي ولا تعتبر هذه المعادلات معادلات تطابقية ولكنها تشبه المعادلات التعريفية ولكي تسمى بمعادلة التوازن فلا بد من تحقق شروط هذا التوازن.

ومن جانب آخر تتضمن المعادلات الرياضية عدد من المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل :

#### المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع - أي أنها تسبب تغير المتغير التابع. وتسمى المتغيرات المستقلة أحياناً بالمتغيرات الخارجية لأن قيمتها تتحدد من خارج النموذج أو من خارج المعادلة المحددة.

#### المتغيرات التابعة:

المتغير التابع هو ذلك العنصر أو المتغير الاقتصادي الذي يكون تابعاً في تغييره لتغير العوامل المستقلة. ويسمى المتغير التابع أحياناً بالمتغير الداخلي لأن قيمته تتحدد من داخل النموذج الاقتصادي أو من داخل المعادلة المحددة.

وعادة يتم التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة إما في صورة معادلات عامة غير محددة مثل:

الاستهلاك دالة في الدخل

$$C = f(Y)$$

أو:

حيث :  $C =$  الاستهلاك.

$$Y = \text{الدخل}$$

F = يعبر عن العلاقة الدالية بين الاستهلاك والدخل.

كذلك يتم التعبير عن العلاقات في صورة معادلة صريحة محددة مثل

$$C = a_0 + a_1 Y$$

تلك هي دالة الاستهلاك معبراً عنها في صورة معادلة خطية من الدرجة الأولى فهي:

$a_0, a_1$  تمثل معاملات المعادلة

C = حجم الاستهلاك وهو المتغير التابع في هذه المعادلة أو المتغير الداخلي.

Y = حجم الدخل وهو المتغير المستقل أو المتغير الخارجي.

$a_0$  = ثابت ، معلمة يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسي

$a_1$  = معلمة تمثل الميل الحدي للاستهلاك أو قيمة التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل.

$$\text{أو: } a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وبصورة عامة فإن المتغير التابع يكتب على يسار المعادلة، بينما المتغيرات المستقلة تكتب على يمين المعادلة.

• وأحياناً قد تحتوي المعادلة على أكثر من متغير مستقل مثل معادلة الاستهلاك التالية:

$$C = a_0 + a_1 Y + a_2 P + a_3 r$$

حيث يوجد في هذه المعادلة ثلاثة متغيرات مستقلة هي الدخل (Y)، ومستوى الأسعار (P)، والعائد على رأس المال (r).

وفيهما  $a_0, a_1, a_2, a_3$  تمثل معاملات معادلة الاستهلاك.

• من ناحية أخرى، قد يتكون النموذج الاقتصادي من عدد محدد من المعادلات مثل:

نموذج توازن سوق سلعة اللحوم التي تتكون من ثلاث معادلات هي:

$$Qd = a_0 - a_1 P \quad \text{معادلة الطلب على السلعة.}$$

$$Qs = b_0 + b_1 P \quad \text{معادلة عرض السلعة.}$$

$$Qd = Qs \quad \text{معادلة تعريفية بشرط التوازن في السوق.}$$

• أو مثل نموذج هيكل للاقتصاد الكلي يتكون من ثلاثة قطاعات (القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع

الحكومة) حيث يتكون من المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G \quad \text{معادلة تعريفية بالتوازن الكلي للدخل.}$$

$$C = a_0 + a_1 y \quad \text{دالة الاستهلاك.}$$

$$I = I_0 + hI \quad \text{معادلة الاستثمار.}$$

$$G = G_0 \quad \text{معادلة الإنفاق الحكومي}$$

$$T = T_0 + ty \quad \text{معادلة الضرائب المزدوجة}$$

المتغيرات ذات الإبطاء الزمني Lagged Variables:

المتغير ذات الإبطاء الزمني أو المتخلف زمنياً تعتبر متغيرات خارجية أو متغيرات محددة مسبقاً وتعامل كمتغيرات مستقلة.

مثل دالة الاستدلال التي تعتمد على مستوى الدخل في الفترة السابقة  
 $(C=f(y_{t-1}).t-1$ .

### المتغيرات المستقبلية: Forward variables:

#### حل النموذج الاقتصادي:

عندما يكون النموذج الاقتصادي مكون من عدد من المعادلات الهيكلية، فإن إيجاد الصيغة المختزلة للنموذج (Reduced form equation) تعتبر حلاً لهذا النموذج. وبمعنى آخر، فإن حل النموذج الاقتصادي ما هو إلا إيجاد قيم المتغيرات التابعة أو الداخلية بدلالات قيم المتغيرات المستقلة. ويتم حل النموذج الاقتصادي بأحد الطرق والأساليب الرياضية المعروفة.

#### أشكال النمذجة الاقتصادية:

تتنوع النماذج الاقتصادية من حيث شكلها الرياضي، حسب طبيعة الظاهرة الاقتصادية والعلاقات التي تفسرها، وفيما يلي نعرض أبرز أشكال النمذجة الاقتصادية (جونستون).

### 1- النماذج الخطية Linear Models:

وهي تلك النماذج التي تكون متغيراتها ومعلماتها من الدرجة الأولى ويمكن تمثيلها بيانياً بخط مستقيم.

مثال: نموذج دالة الاستهلاك:

$$C = a_0 + a_1Y$$

أو معادلة الطلب على السلعة:

$$\varphi^d = \alpha_0 - bP$$

الجدير بالذكر، أن معظم النماذج الاقتصادية تأخذ الشكل الخطي عند قياسها بأسلوب التحليل القياسي كما سنرى ذلك لاحقاً.

وعندما تكون معادلات النموذج الأصلي غير خطية فإنه يمكننا تحويلها إلى نماذج خطية باستخدام أسلوب اللوغارثميات.

ومن جانب آخر قد تكون معادلات النموذج خطية في المعلمات ولكنها غير خطية في المتغيرات.

مثال دالة الاستهلاك التالية:

$$C = a_0 + a_1Y^2$$

حيث نلاحظ أن متغير الدخل (Y) مرفوع إلى الدرجة الثانية.

### 2- النماذج اللوغارثمية Log Models :

قد يكون مناسباً في بعض الأحيان التعبير عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلة أو معادلات لوغارثمية وللمعادلات اللوغارثمية صيغ مختلفة منها:

- المعادلة النصف لوغارثمية، حيث يوجد متغير واحد فقط (المتغير المستقل) يكون في صيغة لوغارثمية. مثل دالة الاستهلاك النصف لوغارثمية الآتية:

$$C = a_0 + a_1 \text{Log } Y$$

وفي هذه الحالة فإن:

$$a_1 = \frac{\text{التغير المطلق في } C}{\text{التغير النسبي في } Y}$$

$$a_1 = \frac{\partial c}{\partial y} \cdot y \quad \text{أو:}$$

لاحظ أن تغير (Y) المتغير المستقل أسرع من تغير المتغير التابع (C) أي أن الاستهلاك (C) يتزايد بمعدل أبطئ من تغير (Y).

فمثلاً إذا تغير (Y) بنسبة مقدارها 1% فإن ذلك يسبب تغيراً في الاستهلاك مقداره وحدة واحدة من الاستهلاك (أو:  $a_1$ ).

ومن جهة أخرى قد يكون المتغير التابع هو الذي يكون في شكل لوغاريتمي مثل:

$$\text{Log } C = a_0 + a_1 Y$$

$$a_1 = \frac{d \text{Log } C}{dy} = \frac{d c/c}{dy} \quad \text{أي أن:}$$

$$a_1 = \frac{\text{التغير النسبي في } C}{\text{التغير المطلق في } Y}$$

وعندئذ فإن تغير (Y) بوحدة واحدة، يسبب تغيراً في (C) بنسبة  $a_1\%$ .

### 3- النماذج الاقتصادية غير الخطية Non-Linear Models:

ويقصد بها النماذج التي تكون متغيراتها مرفوعة إلى الدرجة الثانية أو الثالثة أو أكبر. ويمكننا

تمثيلها بمنحى بياني وليس خط مستقيم، ومن أمثلتها ما يلي:

أ. النماذج غير الخطية في المتغيرات وخطية في المعلمات التي أشرنا إليها سابقاً.

ب. النماذج أو المعادلات الأسية:

مثل: معادلة الاستهلاك الأسية:

$$C = a_0 e^{a_1 Y}$$

في هذه الحالة يمكننا تحويلها إلى معادلة خطية بتحويلها إلى صيغة لوغاريتمية مثل:

$$\text{Log } (C) = \text{Log } a_0 + a_1 \text{Log } Y$$

حيث  $e = 2.71828$  أساس اللوغاريتم الطبيعي والذي يقترب من 2.207183 كلما اقتربت n من  $\infty$  حيث:

$$e = \left(1 + \frac{1}{n}\right)^n \quad n \rightarrow \infty$$

وفي هذه الحالة فإن:

$$a_1 = \frac{\text{التغير النسبي في الاستهلاك}}{\text{التغير النسبي في } Y}$$

أو:

$$a_1 = \frac{d \text{ Log } C}{d \text{ Log } Y} = \frac{d c/c}{d Y/Y}$$

وهنا  $a_1$  تقيس مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل فإذا تغير الدخل بنسبة 1%، فإن الاستهلاك يتغير بنسبة  $a_1$ %.

وقد يكون النموذج الاقتصادي في شكل نموذج متداخل أو مركب على النحو الآتي:

$$C = a_0 Y^{a_1}$$

ويتحولها إلى نموذج خطي باستخدام اللوغاريتمات نجد ما يلي:

$$\text{Log } C = \text{Log } a_0 + a_1 \text{ Log } Y$$

إن من أشهر النماذج الاقتصادية غير الخطية هي:

- نموذج دالة إنتاج كوب - دوجلاس

$$Y = AL^\alpha K^B$$

ويمكن تحويلها إلى نموذج خطي لوغاريتمي على النحو الآتي:

$$\text{Log } Y = \text{Log } A + \alpha \text{ Log } L + B \text{ Log } K$$

ومن الواضح أن ( $\alpha$ ) هي قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل، بينما تمثل قيمة ( $\beta$ ) مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

- وكذلك نموذج دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة للإحلال:

$$Y = \alpha [AK^{-\rho} + (1-\lambda)L^{-\rho}]^{-\rho}$$

وهي مثال للنموذج غير الخطي في المعلمات والمتغيرات.

#### 4- النماذج ذات العلاقة التبادلية:

وهي النماذج التي يكون فيها التأثير متبادل، أي كما أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع فإن

العكس صحيح ومن أمثلة هذه النماذج نماذج التكلفة المتوسطة مثل:

$$C = \alpha + \frac{\beta}{X}$$

وهنا (C) تنخفض كلما زاد (X) ويمكننا تحويلها إلى نموذج خطي على النحو الآتي:

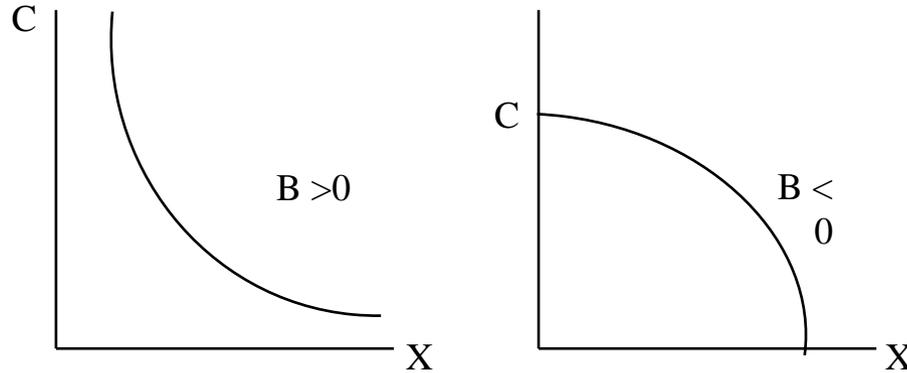
$$\frac{1}{x} = X \quad \text{دع}$$

$$C = \alpha + \beta X \leftarrow$$

ويكون ميل الدالة  $\frac{\partial C}{\partial X} = \frac{-\beta}{X^2}$

فإذا كانت  $B > 0 \leftarrow$  الميل يكون سالب

أما إذا كانت  $B < 0$  ← الميل موجب.  
أو بيانياً:



### ج- التحليل القياسي للنموذج الاقتصادي Econometrics Methods:

لا ريب أن استخدام التحليل الرياضي في النظرية الاقتصادية أو النماذج الاقتصادية قد شكل خطوة متقدمة في أساليب التحليل للظاهرة الاقتصادية إلا أن ذلك لم يكن كافياً للاعتبارات التالية:

- محدودية التحليل الرياضي أحياناً، حيث يصعب إدماج كل العوامل المؤثرة على الظاهرة في نموذج واحد كما يصعب إدماج المتغيرات غير المتوقعة إما لعدم قدرتنا على معرفتها أو لصعوبات إحصائية أو أنها غير متوقعة كالكوارث والحروب.
- التحليل الرياضي لا يمكن من اختبار مدى صدقية أو عدم صدقية النظرية أو النموذج الاقتصادي في تفسيره للواقع.

ولإتمام عملية التحليل الاقتصادي فإننا نلجأ إلى الأسلوب القياسي لقياس معاملات النموذج ومن ثم اختبار القوة التفسيرية للنموذج للظاهرة الاقتصادية.

ومع تطور أساليب القياسي الكمي وظهور علم الاقتصاد القياسي، زادت أهمية استخدامه في التحليل الاقتصادي للنظريات الاقتصادية.

فالاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بتحليل السلوك الاقتصادي كمياً وفقاً لواتس وكليجين. ويؤيد هذا الرأي جونستون الذي يرى في الاقتصاد القياسي الفرع الذي يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعيناً بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية (السيفو: 23).

وعلى أية حال، فإن الاقتصاد القياسي هو منهج وأسلوب كمي لقياس القوة التفسيرية للنظرية الاقتصادية (أو النموذج الاقتصادي) لمجريات الظواهر والعلاقات الاقتصادية كما نراها في الواقع حاضراً ومستقبلاً.

ونستخلص من تعريفنا للتحليل القياسي للنموذج جملة من السمات والخصائص المرتبطة بوظيفة وعمل التحليل القياسي أهمها:

- التحليل القياسي يتجاوز نقائص التحليل الرياضي، حيث يمكننا تمثيل العوامل الأخرى التي يصعب إدماجها بإدخال متغير عشوائي ( $u_t$ ) كي ينوب عنها.
- يمكننا من تقدير معلمات المتغيرات في النموذج الاقتصادي.
- ومن ثم فإنه يمكن للباحث اتخاذ قرار أو تصرف معين تجاه هذه الظاهرة التي تم قياسها كمياً.
- كذلك يمكننا التحليل القياسي من اختبار مدى انطباق النظرية مع مجريات الواقع. ومن ثم توقع سلوكها ومسارها المستقبلي.
- وأيا كان الأمر، فإن الأهداف الرئيسية للتحليل القياسي للظواهر والعلاقات الاقتصادية هي:
  - اختبار فرضيات النظرية الاقتصادية أو النموذج الاقتصادي.
  - تقدير المعلمات واتخاذ القرارات المناسبة.
  - توقع سلوك الظاهرة مستقبلاً.

### مراحل التحليل القياسي للظواهر الاقتصادية :

تمر عملية التحليل القياسي للنظرية الاقتصادية بأربع مراحل يتوافق عليها الاقتصاديون القياسيون وهي:

#### 1- مرحلة توصيف النموذج الاقتصادي:

رأينا سابقاً أن النموذج الاقتصادي هو توصيف مبسط للظواهر والعلاقات الاقتصادية. لذلك فإن النظرية الاقتصادية تشكل الأساس التي منها يتم تحديد الفرضيات المرتبطة بسلوك الظاهرة الاقتصادية. وتتكون مرحلة التوصيف من الخطوات التالية:

أ- تحديد علاقات دالية بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية.

مثل: دالة الطلب على النقود الحقيقية التي تعتمد على الدخل:

$$\frac{M^d}{P} = f(Y)$$

حيث يكون اتجاه العلامة طردي بين المتغيرين

ب- تحويل العلاقة الدالية العامة إلى معادلة محددة أو نموذج رياضي محدد مثل:

$$\frac{M^d}{P} = \alpha + kY$$

ج- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي (قابل للقياس الكمي) بإدخال عنصر الخطأ العشوائي ( $u_t$ ) لينوب عن المتغيرات الأخرى المهملة في النموذج مثل:

$$\frac{M^d}{P} = \alpha + kY_t + u_t$$

2- مرحلة جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لمتغيرات النموذج (Data Collection)

3- مرحلة تقدير النموذج الاقتصادي Estimation:

تتضمن هذه المرحلة تحويل الدالة الاقتصادية من طبيعتها العمومية إلى معادلات رياضية محددة ثم إضافة عنصر الخطأ العشوائي كما أشرنا سابقاً.

وبعد التأكد من أخطاء التوصيف وتصحيحها، فإن النموذج الاقتصادي يصبح جاهزاً للقياس الكمي.

وفي هذه المرحلة يتم تقدير معلمات النموذج والحصول على قيم عددية لها مثل

$$\hat{\alpha} \quad \hat{k} \quad \hat{C} \quad \hat{\sigma}_u^2$$

## 4- المرحلة الرابعة: تقييم النموذج الاقتصادي:

تهتم هذه المرحلة باختبار القوة التفسيرية للنموذج الاقتصادي واختبار مدى ملائمة فروض النظرية الاقتصادية لمجريات الظاهرة الاقتصادية في الواقع.

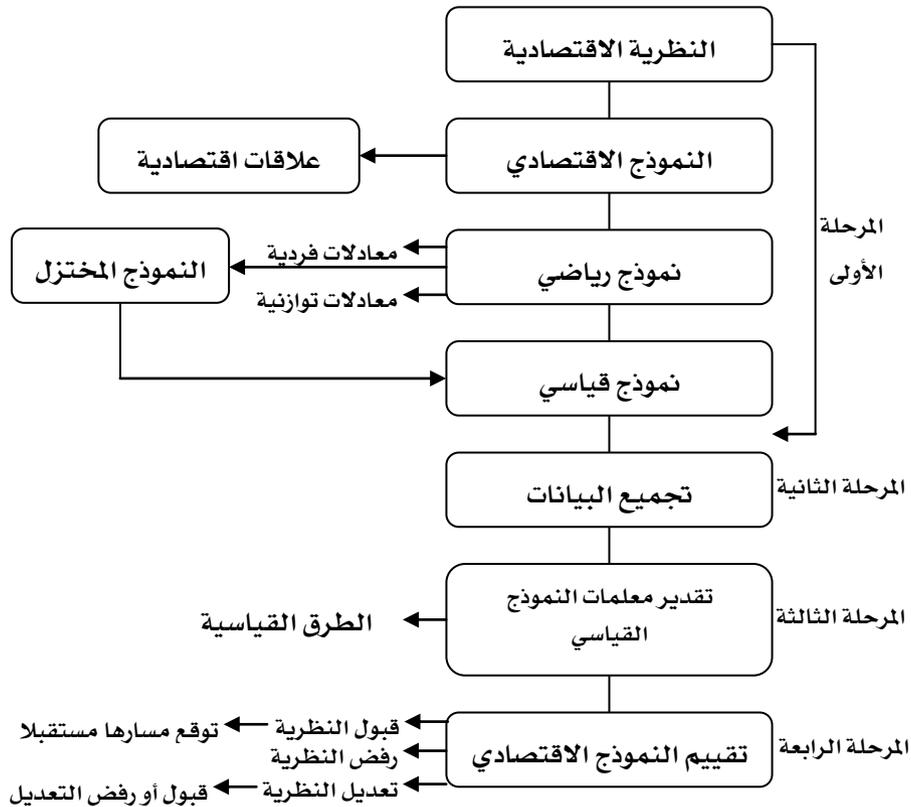
وعادة ما يؤدي التقييم إلى إحدى نتيجتين هما:

- تمتع النظرية الاقتصادية بالقبول والرضا عندما تتطابق البيانات المشاهدة مع نتائج التقدير والقياس الكمي.

ومن ثم يستخدم النموذج الاقتصادي في توقع مسار الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً.

- أو يتم رفض النظرية وبالتالي عدم تمتعها بالقبول عندما تتناقض النظرية مع نتائج التقدير والقياس الكمي.

وفي هذه الحالة إما أن يتم تعديل فروض النظرية وتطويرها ثم إعادة اختبارها قياسياً وتكون المحصلة أما رفض النظرية مجدداً والبحث عن نظرية جديدة وإخضاعها للقياس. أو الرفض النهائي للنظرية في صيغتها المعدلة. وأياً كان الأمر، فإن الإلمام بهذه المراحل يتطلب من الباحث أن يتوفر له معرفة كبيرة ومناسبة بالنظرية الاقتصادية وأساليب القياس الكمي ويمكننا توضيح مراحل التحليل القياسي للنموذج الاقتصادي في الشكل (1).



#### (1.4) طبيعة التحليل الاقتصادي:

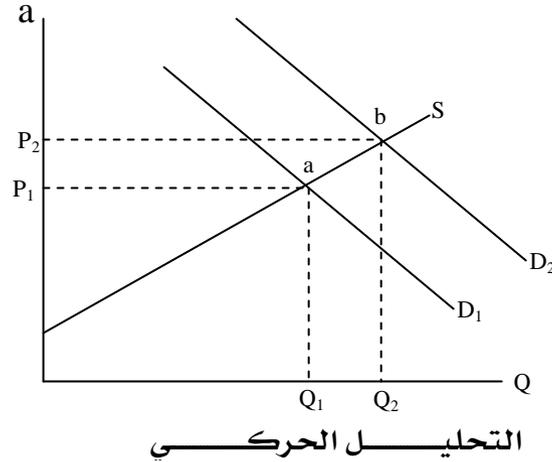
التحليل الاقتصادي هو الجهد العلمي الذي يقوم به الباحثون في دراستهم للظواهر والعلاقات الاقتصادية. وهو الأداة التي تمكنهم من اختبار صحة النظرية الاقتصادية ومدى قدرتها على تفسير وشرح سلوك الظواهر الاقتصادية كما هي تجري في الواقع. ومن خلال التحليل الاقتصادي يستطيع الباحثون أو الاقتصاديون أن يقرروا قبول النظرية الاقتصادية أو رفضها ومن ثم قبول أو رفض القوانين الاقتصادية التي من شأنها أن تضبط مسار العلاقات الاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن التحليل الاقتصادي وهو على قدر كبير من هذه الأهمية ليس عملاً عبثياً يجري بدون قواعد ومناهج تنظمه وتضبط مساره. فالتحليل الاقتصادي في حقيقة الأمر يتكئ على قواعد ومناهج علمية في البحث والتحليل وله أدوات وأساليب علمية هي نفسها في حالة تطور دائم وكلما تقدم التطور العلمي في العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية تتطور مناهج وأدوات التحليل الاقتصادي أيضاً. ولن نبالغ إذا قلنا أن التحليل الاقتصادي أصبح فناً يتقنه الباحثون والعلماء والاقتصاديون المرموقين. وأياً كان الأمر، فإن اتجاهات التحليل الاقتصادي متنوعة وفيما يلي نعرض أبرز صور واتجاهات التحليل الاقتصادي.

#### التحليل الساكن

يقصد بالتحليل الساكن دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل فرضية تثبيت أثر الزمن. حيث يتم التعبير عن المتغيرات الاقتصادية في نفس الفترة أو عند نقطة معينة من الزمن. ويدخل في إطار هذا النمط من التحليل دراسة أوضاع التوازن والاستقرار للظواهر والعلاقات الاقتصادية في نقطه زمنية محددة. ومن ثم فإن التحليل الساكن هو دراسة أوضاع التوازن دون الاهتمام بتاريخ المتغيرات كما يقول هيكس: دراسة كيف تبدو الأمور (قنديل). إن التوازن الساكن هو ذلك الوضع الذي يحدث عند نقطه معينة في وقت معين من الزمن. ومن أمثلة هذا التوازن توازن الطلب والعرض على سلعة معينة في وقت محدد (ليكن في شهر فبراير 2011 مثلاً). ويتميز التحليل الساكن بسهولته وبساطته وأهميته في نفس الوقت باعتباره نقطه انطلاق بالتحليل الاقتصادي إلى مستويات أكثر تعقيداً أو تشابكاً.

#### التحليل الاقتصادي المقارن

يتضمن التحليل المقارن دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية وهي في حالة تغير وانتقال من وضع إلى آخر. يتوخى هذا التحليل التوصل إلى معرفة كيف يتغير مسار الظواهر الاقتصادية وليس الاهتمام بكيفية حدوث هذا التغير كما يرى هيكس. أي أنه في إطار هذا التحليل يتم تجاهل عملية وزمن وطريقة الانتقال والتغير. وعموماً، فإن التعبير عن المتغيرات الاقتصادية للنموذج الاقتصادي في فترات وظروف مختلفة إنما يمثل جوهر التحليل المقارن. من أبرز الأمثلة التطبيقية على التحليل المقارن هو وضع توازن السلعة في السوق فما يهم التحليل المقارن هو مقارنة وضع التوازن عند النقطة (ط) مقارنة بوصفها السابق عند النقطة (a) عندما ينتقل منحني الطلب على السلعة إلى جهة اليمين في شكل (2) في فترة أخرى.



التحليل الديناميكي هو دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل حركتها عبر الزمن. حيث يتم إدخال عنصر الزمن بوضوح إلى متغيرات النموذج الاقتصادي دون أن تكون هذه التغيرات مرتبطة بفترة زمنية محددة بعينها.

يلاءم التحليل الديناميكي الحالات التي يكون فيها النموذج الاقتصادي أو النظام الاقتصادي في حالة حركة وتغير مستمر. وكذلك الحالات التي تكون فيها توازن الظواهر الاقتصادية في حالة اختلال وتقلبات مستمرة.

وعلى أية حال، فإن التحليل الديناميكي هو البحث في الظواهر الاقتصادية في علاقتها بالأحداث السابقة واللاحقة لها طبقاً لبامول (Baumol) (قنديل: 76). كان الاقتصادي الفرنسي كومت (Comte) أول من استعمل مصطلح التحليل الديناميكي في العلوم الاجتماعية واستعمله جون ستيورات ميل في الاقتصاد ولتوضيح طبيعة التحليل الديناميكي دعنا نحلل دالة الطلب على السلعة تحليلاً حركياً:

$$P_t = f(Q_t)$$

حيث  $t$  = عنصر الزمن. في مثل هذا الحالات فإننا نقول أن السعر يرتفع كلما كان هناك فائض طلب على السلعة بينما ينخفض سعر السلعة كلما كان هناك فائض عرض على السلعة. مثل هذه التعبيرات تنتمي إلى التحليل الديناميكي.

إن إدخال عنصر الزمن في المتغيرات الاقتصادية يتم بطريقتين:

- تحليل العمليات (Process Analysis) وفيها يتم إدخال الزمن بصورة مستمرة وتستخدم المعادلات التفاضلية (differential Equations) للتوصل إلى حل النموذج الاقتصادي.
- تحليل الفترات (Periodal Analysis) وفيها يدخل الزمن في شكل فترات وتستخدم معادلات الفروق (diffencece Equations) لحل النموذج الاقتصادي.

وعلى أية حال، فإن أهمية التحليل الديناميكي أو التحليل الساكن تعتمد على طبيعة الظاهرة الاقتصادية والوقت والمكان المناسب لدراستها طبقاً لبولدنج (Boulding).

وثمة نقطة أخرى تتعلق بتحليل الديناميكي لأوضاع التوازن. فالتغيرات المستمرة في الظروف المؤثرة على متغيرات النموذج الاقتصادي لا تضمن وصولها إلى حالة استقرار كما أننا لا نعرف ما إذا كان هناك توازن أو لا.

فالتوازن في ظل التحليل الديناميكي ما هو إلا حالة خاصة أو نقطة بداية أو نهاية وقد ينتهي إلى توازن مستقر أو غير مستقر.

وبمعنى آخر يتميز التحليل الديناميكي على غيره في نقطتين جوهريتين هما:

- يمكننا التحليل الديناميكي من فحص ومناقشة شروط استقرار النموذج الاقتصادي والتأكد بالتالي من ما إذا كان هناك توازن أم لا.

- تتبع عملية وطريقة ومسار التغير والتعديلات باتجاه أوضاع التوازن.

دعونا الآن نقدم مثال على نموذج اقتصادي كلي وقفنا للتحليل الساكن والتحليل الديناميكي باستخدام معادلات الفروق.

النموذج الكلي الساكن هو:

$$1) \quad C = a_0 + a_1 Y$$

$$2) \quad I = I_0 + \alpha r$$

$$3) \quad Y = C + I$$

الصورة المختزلة للنموذج:

$$Y = \frac{a_0 + I_0 + \alpha r}{1 - \alpha_1} \quad \text{الدخل التوازني}$$

أما النموذج الديناميكي النظير هو:

$$C_t = a_0 + a_1 Y_t$$

$$I_t = I_0 + \alpha r_t$$

$$Y_t = C_{t-1} + I_{t-1}$$

تبين المعادلة الثالثة أن الناتج ( $Y_t$ ) يستجيب للطلب الكلي ( $C_{t-1} + I_{t-1}$ ) بعد فترة زمنية متخلفة ( $t-1$ ) أما الصورة المختزلة للنموذج (حل النموذج) فهي:

$$Y^* = \frac{a_0 + I_0 + \alpha \bar{r}}{1 - \alpha_1}$$

لاحظ أن هذا الحل يشبه الصورة المختزلة في النموذج الساكن مع افتراض أن ( $r_t$ ) يتغير إلى أن يصل إلى

مستوى ( $\bar{r}$ ) ويثبت عند هذا المستوى وأن:  $t \rightarrow \infty, \alpha | < 1$

ويفسر التشابه في حل النموذج طبقاً للتحليل الساكن والتحليل الديناميكي بمبدأ توافق ساملسون (Samulson's corresponding). إن مبدأ ساملسون يعني أن شرط التوازن في النموذج الساكن يشابه شرط الاستقرار في النموذج النظير الديناميكي.

لاحظ كذلك أننا نستطيع إيجاد المضاعفات الديناميكية من الصورة المختزلة للنموذج الاقتصادي.

## التحليل الاقتصادي وفرضية ثبات العوامل الأخرى

كان الاقتصادي مارشال أول من أدخل فرضية (أو فكرة) ثبات العوامل الأخرى وفرق بين التحليل الديناميكي والتحليل الأستاتيكي.

ولما كانت الظواهر الاقتصادية تتسم بالتعقيد والتشابك كما أسلفنا فإن عوامل وعناصر كثيرة تؤثر في حركتها ومسارها ومن ثم فإن التحليل يأخذ اتجاهين رئيسيين. بيد أن الأمر يتوقف على طريقة التعامل مع فرضية ثبات العوامل الأخرى.

- فإذا كان التحليل مهتماً بالعلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، فإنه يطلق عليه بالتحليل العام. لأنه يتم دراسة كل العوامل المؤثرة على الظاهرة الاقتصادية.
  - وقد كان الاقتصادي الفرنسي ليون فالراس أول من أهتم بالتحليل العام من خلال نموده في الأسعار ولكن ليس من الضروري أن ينتهي هذا التحليل إلى نتائج محددة.
  - أما إذا كان التحليل الاقتصادي مهتماً فقط بالعلاقة بين متغير تابع وعدد محدود من المتغيرات المستقلة مع عزل أو تحييد تأثير العوامل الأخرى (فرضية ثبات العوامل الأخرى). في هذه الحالة يطلق على هذا النوع من التحليل بالتحليل الجزئي للظاهرة الاقتصادية (Partial Analysis).
- بيد أن اللجوء المستمر لعزل العوامل الأخرى قد يفقد التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية قيمته العلمية ويؤثر على دقة نتائج التحليل.

لذلك، ليس ممكناً دائماً عزل تأثير هذه العوامل الأخرى وإن كان هذا ممكناً في العلوم الطبيعية. وتغدو المشكلة أقل حدة إذا تم عزل عوامل أخرى ليس بينها إرتباط قوي – أي أنها مستقلة فيما بينها.

### التحليل الفعلي (Expost) والتحليل المتوقع (Exante)

يكتسب التحليل الفعلي والمتوقع أهمية مميزة في تحليل الظواهر الاقتصادية الكلية. وبينما يهتم التحليل المتوقع (أو المستقبلي) بالقيم المخططة أو المتوقعة للمتغيرات التي تنتج القوى الاقتصادية فإن التحليل الفعلي يهتم بتحليل المتغيرات أو القيم الاقتصادية المشاهدة (الفعلية) دون أن يأبه بطريقة توليدها.

إن المثال التالي يوضح الفرق بين التحليل الفعلي والمتوقع ودلالات ذلك على التحليل الاقتصادي. لتأمل في المعادلة الآتية:

$$AD = AS$$

من زاوية التحليل الفعلي، فإن المعادلة السابقة تمثل معادلة تعريف التوازن. فالطلب الكلي (AD) يساوي العرض الكلي (AS) أي أنها تمثل قيم توازن محققة أو فعلية.

أما النظر إليها من زاوية التحليل المتوقع، فإنها تعني أن الطلب الكلي المخطط (AD) يساوي العرض الكلي المخطط (AS).

أي أنها تفسر على أنها معادلة شرط التوازن.

$$I = S$$

لنأخذ مثال آخر: التحليل الفعلي يفسر أن الاستثمار الفعلي يساوي الادخار (S) عند كل مستويات الدخل.

بيد أن الاستثمار المخطط قد لا يساوي الاستثمار الفعلي. لذلك توجد نقطة واحدة يكون فيها الاستثمار المخطط يساوي الادخار فقط. وهذا يتم عند نقطة توازن الدخل. ومن ثم فإن الاستثمار غير المخطط ما هو إلا التغير في المخزون الذي يحدث بسبب اختلاف العرض الكلي عن الطلب الكلي الفعلي. وإذا نظرنا من زاوية التحليل المتوقع، فإن المعادلة تفسر على أنها الاستثمار المخطط يساوي الادخار المخطط، ومن ثم فإنها تمثل شرط التوازن.

## التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي

(Macro – Micro Economics Analysis)

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالظواهر الاقتصادية الكلية وقضايا النشاط الاقتصادي الجمعي. مثل قضايا التضخم والنمو والتشغيل الكامل ومحددات الدخل القومي وغيرها. بينما يتناول التحليل الاقتصادي الجزئي الظواهر الاقتصادية الجزئية مثل قضايا التوزيع وتخصيص الموارد وأسعار السلع والخدمات والأسواق الفردية وسلوك المستهلكين والمنتجين. وينظر إلى طبيعة تحليل النظرية الاقتصادية الكلية بأنه أكثر وضوحاً وأسهل فهماً مقارنة بتحليل النظرية الاقتصادية الجزئية.

هذه الميزة تمكن الباحثين من تحقيق نتائج وحيدة ومحددة. لأنه من السهل إخضاع قضايا النظرية الكلية للاختبار باستخدام الدراسات التطبيقية.

ولكن ليس دائماً سهل التوصل إلى نتائج حاسمة ومحددة بسبب خسارة المعلومات الناجمة عن عملية التجميع في القضايا الكلية، مما يؤثر على مدى دقة وصحة النتائج. ومن جانب آخر فإن التحليل الاقتصادي الكلي لا يقتصر على دراسة النماذج الاقتصادية الكلية لاقتصاد مغلق وإنما على أيضاً النماذج الكلية المفتوحة. أي النماذج الاقتصادية التي تدخل فيها معادلات القطاع الخارجي كالصادرات والواردة وتدفقات رأس المال ضمن معادلات النموذج الاقتصادي.

### (1-5) مفهوم التوازن

إن فكرة التوازن هي فكرة مهمة في علم الاقتصاد، فهي إحدى غايات التحليل الاقتصادي. بيد أن جذورها الأولى لم تأتي من العلوم الاجتماعية وإنما من العلوم الطبيعية. فالتوازن بلغة الاقتصاد يحدث عندما النظام الاقتصادي أو النموذج الاقتصادي (وفي ظل معلمات معطاة) تكون فيه قيم المتغيرات التابعة غير قابلة للتغير عبر الزمن.

وعندئذ تكون متغيرات النموذج الاقتصادي في حالة سكون ولا توجد عوامل أو قوى تدفع بقيم هذه المتغيرات إلى الابتعاد عن وضعها التوازني. ولا ريب أن أي نظام أو نموذج اقتصادي لا بد أن يكون في حالة توازن إذا كان لنا أن نصفه بالتوازن طبقاً للمفهوم الاقتصادي. وترتبط بفكرة التوازن وخاصة التوازن العام فكرة الكفاءة القصوى، فالنشاط الاقتصادي يحقق كفاءة قصوى عند سريان حالة المنافسة الكاملة في الأسواق بصرف النظر عن طبيعة الملكية وما إذا كانت ملكية خاصة أو عامة .

وبصورة عامة، فإن فكرة التوازن تشير إلى الوضع الذي يتحقق عنده تعادل وليس انتفاء قوى التغيير بما يضمن استقرار النظام وعدم ميله إلى الحركة الذاتية. (قنديل: 1973).

ومن أشهر أمثلة التوازن: توازن الدخل - توازن ميزان المدفوعات توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، توازن سوق السلعة وتوازن المستهلك وتوازن المنتج.

وعلى أية حال فإن الأمثلة على التوازن كثيرة في النظرية الاقتصادية.

ومن جانب آخر، فإن التوازن كفكرة معيارية قد تأتي بمعنى الوضع الأمثل أو الوضع المثالي للظاهرة أو النموذج الاقتصادي. بيد أن هذا المفهوم هو معنى شائع أقرب للسياسة منه للاقتصاد كما يقول (فيلديزر) لذلك من الصعب الركون إلى هذا المفهوم في الحالات التي يكون فيها توازن ولكن في ظل الفقر أو البطالة أو كليهما معاً.

وثمة نقطة جوهرية مرتبطة بفكرة التوازن وهي مدى قابلية التوازن للاستمرار. وبمعنى آخر هل التوازن يكون مستقراً أو غير مستقر. فاستمرار التوازن أو عدم استمراره إنما يعكس صلته الوثيقة باستقرار التوازن أو عدم استقراره. ولا معنى لتوازن ما لم يكن مستقراً، وبدون الاستقرار لا يمكن الجزم بوجود قوانين اقتصادية أو نماذج اقتصادية تكون ذات جدوى في توقع مسار الظواهر والعلاقات الاقتصادية ولكن ماذا نعني بالتوازن المستقر وغير المستقر، وماذا نعني كذلك بالتوازن المحايد؟.

- إن التوازن المستقر يتحقق عندما لا تستطيع قوى دفعه بعيداً عن التوازن، بسبب نجاح قوى النموذج الداخلية في إعادة التوازن لوضعه السابق.
- أما التوازن غير المستقر فإنه يحدث عندما تنجح قوى الدفع الداخلي في دفع النظام بعيداً عن وضعه التوازني السابق. ومن ثم ينحرف عن وضع التوازن الأصلي.
- ومن جانب آخر يُعرف التوازن المحايد عندما لا توجد هناك قوى دفع، إلا أن الوضع الأصلي للتوازن لا يستعاد في حالة انحرافه وإنما ينتقل التوازن إلى وضع آخر.

## مراجع الفصل الأول

- 1- محمد الأفندي ، محاضرات في الاقتصاد القياسي (مذكرات غير منشورة) (1992 – 2000)،  
جامعة صنعاء ، كلية التجارة والاقتصاد .
- 2- محمد الأفندي ، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، دار الأمين للنشر والتوزيع ، الفصل الأول ، صنعاء ،  
طبعة 2010.
- 3- عبدالفتاح قنديل / سلوى سليمان " الدخل القومي "، دار النهضة العربية للنشر (1979) ، القاهرة  
، الفصل الثالث .
- 4- Johnston, J."Econometric Methods", Third edition Mc Graw-Hill Boox Com  
Pany, 1984, , NY , 4SA
- 5- Intriligator, Michael D."Econometric Modols", Prentice – Hall In c. , 1978 ,  
USA
- 6- وليد السنو وأحمد مشعل ، " الاقتصاد القياسي التحليلي " الطبعة الأولى، (2003)، دار مجد لاوى  
للنشر، عمان ، الأردن .
- 7- Felderer, B, and Homburg, "Macroeconomics and New Macroeconomics"  
Springer – Verlag, Berlin, Germany, 1987.
- 8- Kmenta, Jan, "elements of Econometrics" , Second edition Macmillan  
publisher , 1986, USA
- 9- Gujarati, Damodar, "Basic Econometrics" McGraw-Hill Boox lompany,  
1978, NY, USA
- 10-Koutsoyannis. A. Thoery of Econometrics" Harper and Row publrrshes Inc. ,  
NY , 1973, USA.

## الفصل الثاني

### تاريخ تطور النظرية الاقتصادية

#### ( 1 - 2 ) الاقتصاد الكلاسيكي

إن النظرية الاقتصادية مثلها مثل أي نظريات أخرى في العلوم الأخرى مرت بمراحل ومحطات تاريخية هامة، كان لها دوراً مؤثراً على حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية. فالعلم ليس له نهاية بعصر معين كما أنه لا ينتهي عند جيل معين من العلماء ولا يتوقف عند أحداث ووقائع معينة.

وعندما نتمعن النظر في تاريخ النظرية الاقتصادية خلال الثلاثة القرون الماضية فقط نجد أن تطور النظرية الاقتصادية كان صدى واستجابة وتفاعلاً مع التطورات السياسية والاجتماعية والأحداث والوقائع الاقتصادية في البلدان الغربية. كما كان للاتجاهات الأيدولوجية والتحولت الثقافية وصراعات المصالح والنفوذ والتحديات الاجتماعية أثرها على اتجاهات دراسة الظواهر والوقائع الاقتصادية للنظرية الاقتصادية.

ومع تطور حركة التقدم العلمي في العلوم الأخرى كالإحصاء والرياضة والعلوم الطبيعية فإن أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي للنظرية الاقتصادية تتطور أيضاً. ويقف خلف حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية اقتصاديون متميزون ومرموقون في كل فترة من فترات التاريخ.

ومع صعود الاقتصاديين الرواد والقادة والعلماء، فإن جوانب النظرية الاقتصادية تتوسع وأفاق التحليل للظواهر الاقتصادية تتعمق.

فالعقول الاقتصادية المبدعة، لا تتوقف عند تقديم الرؤية الاقتصادية وإنما تتوفر لها كذلك قدرات التحليل الاقتصادي للرؤى الاقتصادية وبذلك تتقدم النظرية الاقتصادية. فالرؤية الاقتصادية (وفقاً للاقتصادي شومبيتر) بدون قدرة تحليلية إنما هي عملية رخيصة في الأدب الاقتصادي. كما أن توفر القدرة التحليلية بدون رؤية لن يكون عملاً مؤثراً وفاعلاً في تقدم النظرية الاقتصادية.

ومهما يكن إسهام المبدعين في الاقتصاد في تطوير النظرية الاقتصادية، إلا أن عملية التطور العلمي هي حركة تراكمية وبناء متواصل للمعرفة عبر الأجيال من العلماء والمبدعين.

إن المسار العلمي للنظرية الاقتصادية خلال أكثر من ثلاثمائة سنة يؤكد هذه النتيجة والحقيقة التي ذكرناها آنفاً فالعلم هو حركة مستمرة وعملية تراكمية عبر العصور. ومن خلال التفاعل الحضاري بين الأمم استفاد الاقتصاديون والمفكرون الغربيون من التراث الاقتصادي الإسلامي. وأعادوا صياغة الأفكار الاقتصادية للعلماء المسلمين من خلال دمج هذه الأفكار مع الأحداث والوقائع الاقتصادية في البلدان الغربية. ومع أن هذا التفاعل يحمل دلالات كثيرة على عملية التراكم العلمية والمعرفية إلا أننا سنقتصر في عرض مسيرة تاريخ النظرية الاقتصادية على الثلاثة القرون الماضية.

إن الاقتصاديين أو المؤرخين الاقتصاديين متفقون على أن ظهور كتاب ثروة الأمم في 1776 للاقتصادي الإنجليزي آدم سميث قد شكل البداية الأولى لظهور النظرية الاقتصادية وعلم الاقتصاد كعلم مستقل و متميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

وقد نُظر إلى آدم سميث بأنه مؤسس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي وبه بدء عصر الاقتصاد الكلاسيكي بيد أن هناك من يختلف مع هذا التوقيت والتوصيف فماركس رأى أن الاقتصاد الكلاسيكي بدأ مع وليام بيتي وبلغ ذروته في عصر آدم سميث وانتهى مع ديفيد ريكاردو وسيموندي.

إن إطلاق تسمية الاقتصاد الكلاسيكي تعزي إلى ماركس كما ذكر ذلك كنز. فقد كان ماركس أول من أطلق لفظ الاقتصاد الكلاسيكي في معرض مناقشته للفرق بين الاقتصاد الكلاسيكي والاقتصاد الرومانتيكي في كتابه: بؤس الفلسفة المتشورة في 1847 (نايهانز:98) كضريعين للمدرسة القدرية في الاقتصاد.

بيد أن هناك مؤرخين آخرين حددوا بداية الاقتصاد الكلاسيكي بظهور آدم سميث وانتهاءً بجون ستورتن ميل وكيرنس.

أما جوزيف شومبيتر فإنه يرى أن فترة 1790 هي نقطة البداية للاقتصاد الكلاسيكي وهو بهذا التحديد يكون قد شطب فترة آدم سميث.

وبالنسبة لكينز، فإن الفترة الكلاسيكية تمتد إلى ما بعد 1870 مدخلا بذلك الاقتصادي آرثر بيجو ضمن الاقتصاديين الكلاسيك.

وأيا كان هذا التباين والخلاف حول البداية والنهاية للاقتصاد الكلاسيكي، إلا أنه حقبة الاقتصاد الكلاسيكي يمكن تحديدها بفترتين رئيسيتين وفقاً لأغلب المؤرخين الاقتصاديين.

- الحقبة الكلاسيكية الأولى 1680 - 1830.
- الحقبة الكلاسيكية الثانية (الجديدة): 1830 - 1930.

### النظرية الكلاسيكية الأولى

إن تتبع اتجاه التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في فترته الأولى، ينبئ عن غياب نظرية ذات كيان نظري متماسك ومتكامل. فقد تناول الاقتصاديون الكلاسيكيون ظواهر ووقائع وأفكار اقتصادية متنوعة ومتفرقة دون أن يوجد بينها رابط واضح ووثيق. بيد أن الفضل سيعود لاحقاً لأولئك الكلاسيكيون الجدد الذين كان لهم جهداً متميزاً في إعادة تقديم الفروض والمبادئ الكلاسيكية فما بعد في ثوب نظري متكامل ومتقدم كما كان للمدرسة الكينزية التي كان لها موقف نقيض للفروض والمبادئ الكلاسيكية أثراً فاعلاً في تحفيز المدافعين عن النظرية الكلاسيكية ومحاولة تطويرها وتجميع شتاتها لتكون قادرة على التفسير المنطقي للظواهر والوقائع الاقتصادية.

وعلى أية حال، فإنه يمكن القول أن الحقبة الكلاسيكية الأولى قد مثلت نقطة البداية لظهور أسس ومبادئ النظرية الكلاسيكية وإن كان قد طغى عليها مفهوم التيار الدائري للدخل ومفهوم الاقتصاد كنظام يتحقق فيه الاعتماد المتبادل.

وبالرغم من أن الاقتصاد الكلاسيكي في تلك الفترة لم يكن موحداً بمذهب أو طريقة مميزة، إلا أن النظرية الكلاسيكية وقتها كانت تمثل صدى واستجابة قوية للبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة حيث اهتمت بدراسة الظواهر والوقائع الاقتصادية بأبعادها الاجتماعية والسياسية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية.

ولا ريب أن هذه الميزة قد أكسبت الاقتصاد الكلاسيكي مضمون اجتماعي سياسي واستحق بجدارة أن يطلق عليه مسمى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وبطبيعة الحال فإن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد شكل التيار الرئيسي للنظرية الاقتصادية في تلك الحقبة لذلك كان موضوع الفاض الاقتصادي وكيفية توزيعه بين شرائح وطبقات المجتمع إحدى أبرز اهتمامات الاقتصاديين الكلاسيكيين كما أن اهتمامهم بدراسة العلاقة والمفاضلة بين الاستهلاك أو الاستثمار إنما يعكس تركيزهم على قضايا النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي.

وبصورة أكثر وضوحاً فإن اهتمامات النظرية الكلاسيكية الأولى قد تركزت على قضايا الاقتصاد الكلي حيث أهتم وليام بيتي بدراسة الحسابات القومية والطرق الإحصائية لتقدير الدخل في 1680، كما بدأت وقتذاك مناقشة حسابات المدخلات والمخرجات. وأهتم كل من كانتلون وكيزناي بنظرية النقود، أما ريكاردو فقد أهتم بدراسة النمو وتوزيع الدخل ونظرية قيمة العمل. وقد كان ريكاردو من الاقتصاديين الرواد وأكثرهم تأثيراً على الفكر الكلاسيكي. فقد كان كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817)، بمثابة الحامل الفكري للنظرية الكلاسيكية لنحو نصف قرن من الزمان. وتقبله معاصروه من الاقتصاديين على أنه الكلمة الأخيرة في الفكر الاقتصادي في تلك الفترة.

ومن جانب آخر فإن هذه الاهتمامات الكلاسيكية قد جذبت إليها ماركس الذي وجد في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي قواسم مشتركة. وجد ذلك في نظرية قيمة العمل ومسائل توزيع الدخل والفاض، وانطلق منها في تحليل صراع الطبقات ونقد الفكر الاقتصادي الرأسمالي، لينتهي به المطاف إلى تقديم نموذج ثوري للتغيير. ومن جهة أخرى اتكأت النظرية الكلاسيكية في تناولها للظواهر والوقائع الاقتصادية على المنهج التجريدي (الاستنباطي) في التحليل. وكذلك استخدمت الطرق الرياضية التي مهدت لظهور المدرسة الرياضية، من خلال الأعمال التي قام بها ليون فالرأس فيما يتعلق بالتوازن الساكن.

وهذا يعني أن النظرية الكلاسيكية لم تغفل قضايا ومسائل الاقتصاد الجزئي فقد أهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بمسائل الحرية الاقتصادية والأسعار في الأسواق الفردية والتأكيد على مبدأ دعه يمر دعه يعمل.

ومع ذلك فقد ظل الاهتمام بقضايا الاقتصاد الكلي هو العمل الرئيسي للنظرية الكلاسيكية الأولى وإن لم يكن ذلك الاهتمام مكتملاً ومرتبطاً.

ولم يختفي بريق الاهتمام بقضايا الاقتصاد الكلي في وقتها حتى هيمن مفهوم التحليل الحدي عليها في الفترة الكلاسيكية الثانية (الحديثة).

وثمة ميزة أخرى للنظرية الكلاسيكية الأولى فقد كانت أكثر اهتماماً بالسياسات الاقتصادية. وكان ذلك أمراً منطقياً في ظل التحليل الاقتصادي السياسي للكلاسيك، الذين لم يكونوا يفرقوا بين دراسة الظواهر الاقتصادية وبين أبعادها الاجتماعية والسياسية. لذلك لم يكن غريباً أن يدرس علم الاقتصاد في تلك الفترة من خلال دراسة القانون والحقوق والسياسة.

## (2.2) الاقتصاد الكلاسيكي المعاصر

شهدت الفترة 1830 – 1930 صعود الاقتصاد الكلاسيكي المعاصر أو ما أطلق عليه بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة أو بالمدرسة الحديثة.

كان ثورستين فبلين أول من استخدم لفظ المدرسة الكلاسيكية الحديثة في نهاية القرن الثامن عشر (نايايهنزا)، مثلما كان هوبسون (Hobson) أول من أطلق لفظ المدرسة الحديثة على الاقتصاد الكلاسيكي في حقبة الثانية (1830 – 1930)، وبطبيعة الحال، فإن التطور في النظرية الكلاسيكية الحديثة إنما جاء اتساقاً مع الاتجاه الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. وقد حاول بعضهم أن يعطي هذه النظرية هالة عظيمة عندما أطلقوا عليها النظرية العظيمة أو النظام الكبير للاقتصاد. ولا ريب أن ثمة مبالغة كبيرة بأهمية النظرية الكلاسيكية الحديثة قد وقع. صحيح أن النظرية قد اهتمت بقضايا وظواهر اقتصادية كبيرة، ولكنها في نفس الوقت تركت قضايا وظواهر اقتصادية أخرى خارج إطار القدرة التحليلية لهذا الجيل من الاقتصاديين.

لذلك فقد ظل البناء للاقتصاد الكلاسيكي المعاصر ناقصاً وغير مكتملاً وإن كان ذلك، لا ينفي أن النظرية الكلاسيكية في مرحلتها الثانية قد شهدت تحولات فكرية ذات دلالات عميقة على حركة التقدم العلمي للاقتصاد، سواء فيما يتعلق بمنهجها العلمي أو بطبيعة القضايا والظواهر الاقتصادية التي تناولتها أو بمدى تفاعلها مع الأحداث والوقائع والتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية في تلك الفترة.

فعلى صعيد الأفكار، هيمنت على النظرية الكلاسيكية الحديثة فكرة التحليل الحدي وقضايا تعظيم المنفعة والأرباح في قرارات الوحدات الاقتصادية – المستهلكون والمنتجون والمؤسسات.

وبهذا تحول اهتمام النظرية الكلاسيكية من قضايا ومسائل الاقتصاد الكلي في المرحلة الكلاسيكية الأولى إلى قضايا ومسائل الاقتصاد الجزئي في الحقبة الثانية بعد أن ظل دور الأخيرة هامشياً في الفترة الكلاسيكية الأولى. فلم تعد قضايا توزيع الدخل هي الشغل الشاغل لاهتمامات الكلاسيك وإنما مسائل وقضايا تخصيص الموارد. وهكذا تحول اهتمام النظرية الكلاسيكية في إطار المدرسة الحديثة إلى مجرد بحث وتحليل قواعد السلوك الأمثل والرشد للمستهلكين والمنتجين في ضوء الظروف والمعطيات والقيود التي يعيشونها بدلاً عن الاهتمام بقضايا التوزيع وعلاقات مالكي عناصر الإنتاج.

شهدت الحقبة الثانية بروز عدد من الاقتصاديين الرواد مثل جوشن وستانلي جيفونز وكارل منجر بإسهاماتهم العلمية في نظرية المنفعة، متكئة في ذلك على أدوات التحليل الاقتصادي. وخاصة التحليل

الرياضي في حل مشكلات تعظيم المنفعة والأرباح وغدت عمليات التفاضل والتكامل تمثل موقعاً محورياً في أدبيات النظرية الاقتصادية.

وفي حقيقة الأمر، فإن بروز عدد من القادة الرواد في المدرسة الرياضية كأمثال أوجستين كورنو وجوهان هاينرش وفون تونن وليون فالراس قد دفع بأدوات التحليل الاقتصادي للنظرية الكلاسيكية خطوات متقدمة.

فقد تمكن ليون فالراس من تحليل وتطوير نموذج للتوازن العام وإدماج فكرة التعظيم في إطار التيار الداخلي للدخل باستخدام عدد محدود من الأفراد والمؤسسات الذين يحاولون تحقيق الأمثلية. وأهتم كورنو بحسابات فكرة التعظيم وطبقها على إيرادات وتكاليف المشروعات. بينما تناول تونن مسائل تصغير أو تدنيه نفقات الإنتاج.

وقد تم تناول هذه القضايا الجزئية كلها في إطار مبداء التحليل الحدي الذي شكل معلماً رأسياً في النظرية الكلاسيكية الجديدة. وعلى قدر أهمية فكرة المدرسة الحدية إلا أن ذلك لم يجعل منها ثورة كبيرة في عالم النظرية الاقتصادية بقدر ما كان مثالاً للتغيير غير الثوري في تاريخ العلم كما يذكر ذلك نايهانز.

بيد أن المفارقة الكبيرة في حركة التقدم العلمي للنظرية الكلاسيكية المعاصرة يكمن في أنها لم تلقي بالأل للتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية خلال الحقبة الثانية للاقتصاد الكلاسيكي. فقد بدا جلياً أن التحليل الكلاسيكي يتعد شيئاً فشيئاً عن مضمونه وجذوره الاجتماعية والسياسية. فلم يعد للتحليل الاقتصادي في تلك الفترة أي ارتباط واضح أو وثيق بمجمل التطورات السياسية والاجتماعية كما يذكر ذلك نايهانز.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن تنحو النظرية الاقتصادية نحو مزيد من التجريد والتحليق في عالم الأمثلية في التحليل الاقتصادي. وظهر عندئذ ما سمي بحياد علم الاقتصاد عن القيم والأخلاق والأيدولوجيات وصعود ما سمي بالاقتصاد الرياضي. ولكن ما هي أبرز التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في هذه الفترة ووقفت منها النظرية الكلاسيكية موقفاً محايداً؟

لقد حدث تطور ديمقراطي في الدول الأوروبية وظهر حق الانتخاب والتصويت وتم توحيد عدد من البلدان الأوروبية والأمريكية كما ظهرت سلسلة من الحروب أدت إلى انفجار الحرب العالمية الأولى وتبدل مراكز القوة والاستعمار.

ومن جانب آخر، صعدت الأفكار الاشتراكية وأدى النمو الاقتصادي المرتفع إلى نمو سكاني سريع مقترناً بتدهور مستوى المعيشة كما توقع مالتس من قبل.

وهنا تفاقمت الإختلالات الاجتماعية وبرزت المظالم الاجتماعية بين الطبقات في ظل حدوث أزمات اقتصادية دورية أعاققت سرعة النمو الاقتصادي.

ومع كل تلك الوقائع والأحداث إلا أن تفاعل النظرية الكلاسيكية الجديدة مع هذه الأحداث والتطورات كان سلبياً تحت دعاوي الحيادية. فقد نظر الاقتصاديون الكلاسيكي إلى القضية الاجتماعية كمشكلة أخلاقية فحسب ومن ثم فإنها ليست إلا قضية رأي عام أو ضمير عام لا يبدو في الأفق وقتذاك من سبيل إلى حلها إلا في أروقة المصلحين الاجتماعيين.

وبدلاً من ذلك تحول التحليل الكلاسيكي إلى مسائل الأمثلية وتعظيم المنفعة والأرباح وفكرة دولة الرفاة وكلها مسائل تجريدية لا يوجد لها ارتباط مباشر بالواقع ولا بحركة المجتمع ولا بالبحث في طبيعة العلاقات الاجتماعية للناس أو في طبيعة التناقضات بين مالكي عناصر الإنتاج. وأصبحت المشكلة الاقتصادية في النظرية الكلاسيكية هي مجرد البحث في حسابات اللذة والألم كما قال جيفونز. أي كيفية الحصول على أقصى منفعة (اللذة) بأقل قدر من التكلفة (الألم). وهذا ليس إلا مفهوماً فلسفياً في المقام الأول. وهكذا أصبح الاتجاه الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي (الحديين) منصّباً على تحليل أوضاع التوازن الساكن للمستهلكين أو المنتجين أو التوازن الساكن العام للاقتصاد.

ومن جانب آخر، وللإنصاف، فإن النظرية الاقتصادية في إطار المدرسة الحدية لم تكن على قطيعة كاملة مع أحداث التاريخ والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

فقد ظل الاقتصاديون الحديون على صلة وثيقة بمبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة الذين جعلوا منها شروطاً مسلم بها لتحقيق أوضاع التوازن للمستهلكين والمنتجين.

فقد كان الحديون على يقين مطلق بأنه بدون الحرية والاختيار الحر للأفراد لا يمكن تحقيق أقصى منفعة أو أقصى ربح لكل من المستهلك أو المنتج على السواء.

وثمة فرق آخر بين النظرية الكلاسيكية في الحقبة الثانية عنها في الحقبة الأولى. فبينما اهتم الاقتصاديون الحديون بقضايا التحليل الاقتصادي في لحظه معينة من الزمن (التحليل الساكن)، اهتم الكلاسيكيون الأوائل بالتحليل الاقتصادي عبر الزمن (التحليل الحركي).

ويعنى آخر، فإن اهتمامات النظرية الاقتصادية قد تحولت من نظرية النمو الاقتصادي ونظرية التوزيع إلى نظرية القيمة أو الثمن في الفترة الكلاسيكية الثانية.

وبصرف النظر عن الخلاف بين المؤرخين الاقتصاديين حول تحديد نهاية زمنية محددة لأفكار المدرسة الكلاسيكية الحدية إلا أن الفترة 1920 - 1935 قد شهدت جموداً وتباطؤاً في حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية.

فقد هيمن على الحقل الأكاديمي في هذه الفترة أفكار المدرسة التاريخية وأصبح الاهتمام بالوقائع والأحداث الاقتصادية تحضى باهتمام ورغبة أكبر من الاهتمام بإنشاء النظرية الاقتصادية.

### (2-3) النظرية الاقتصادية في فترة كينز

شكل ظهور كتاب النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود للاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز والمنشور في 1936، إيذاناً بمرحلة جديدة هامة في تطور النظرية الاقتصادية.

فقد أعتبر صدور هذا الكتاب إعلاناً لصعود الاقتصاد الكلي وأخذ موقفاً ريادياً في عالم الوقائع والنظرية الاقتصادية. وهذا ما جعل كينز نفسه يزهو بذلك ويقول أن نظرية الاقتصاد الكلي قد خلقت في هذه الفترة.

وحقاً، فإن هذه الفترة قد شهدت تحول اهتمام النظرية الاقتصادية من مشكلات وقضايا تخصيص الموارد إلى مشكلات التوظيف والتشغيل الكامل.

ولم تعد المشكلة في هذه الفترة وما تلاها محددة بكيفية تخصيص الموارد النادرة أو توظيفها في أفضل الاستعمالات وإنما في التساؤل حول لماذا في بعض الأوقات لا يتم تشغيل الموارد النادرة (وخاصة قوة العمل) توظيفاً كاملاً.

كانت هذه التساؤلات مطروحة بقوة لأنها كانت تمثل صدى وتفاعل مع أحداث الكساد العظيم (1934 – 1929).

وبطبيعة الحال، فقد أظهرت تحليلات كينز اهتمامه بقضايا الاقتصاد الكلي في الأجل القصير مختطاً بذلك مساراً جديداً للنظرية الاقتصادية الكلية في تناولها لقضايا الاقتصاد الكلي الساكنة. فقد بدا واضحاً أن نموذج كينز في تحديد الدخل القومي في ظل ثبات الأجور النسبية يمتلك مقومات نجاحه وتطبيقه في الأجل القصير. ومن ناحية أخرى شكلت إسهامات كينز دافعاً قوياً لصعود فترة النمذجة الاقتصادية وصعود دور الاقتصاد القياسي في اختبار صحة النظريات الاقتصادية الكلية. صحيح أن كينز قدم آرائه وإسهاماته في النظرية الاقتصادية معتمداً على أدوات التحليل اللفظي. ومثله فعل شومبيتر وبيجو ومارشال الذي ظل يخفي استخدامه للنماذج. إلا أن ذلك كان سمة فترة معينة انتهت بنهاية عشرينات القرن الماضي.

فقد تغير واقع الحال منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، التي شهدت انتشار استعمال النماذج الاقتصادية التي تطورت تبعاً لتطور أدوات التحليل الرياضي والإحصائي وكذلك التطور في العلوم الطبيعية.

وهكذا أصبحت النظرية الاقتصادية تعتمد أكثر فأكثر على النماذج الاقتصادية التي أخذت اتجاههاً كلياً. خلال هذه الفترة قدم هيكل نموذج الاقتصاد (IS-LM) لتفسير وشرح آراء كينز الاقتصادية. بينما وضع هارود نموذج الاقتصاد في النمو الاقتصادي عام 1938. وفي 1939 صاغ شومبيتر نموذجاً للتطور الرأسمالي، وكان قد سبقه إلى ذلك كل من راجنر فريش وميشال كاليكي اللذين اختزلا نظرية دورة الأعمال في نماذج رياضية. كما قام فالراس بتطوير نظرية التوازن العام وقدم كل من نيكولاس كالدور وجوان روبنسون نموذجهما في النمو والتوزيع في فترة ما بعد كينز، وفقاً لمقاربات اقتصادية كلية. أما روبرت سولو، فإنه قدم إسهاماً رائعاً في نظرية النمو الاقتصادي بتقديمه لنموذج الاقتصاد في النمو الاقتصادي في 1956. لقد مثلت فترة ثمانينيات القرن الماضي بحق حقبة لازدهار النماذج الاقتصادية واستخدام أساليب التحليل الرياضي، مما أضاف عمقاً أكبر في تحليل الظواهر الاقتصادية. وقد كان لصعود الاقتصاد القياسي وتقدم تقنية قياس النماذج أثراً كبيراً على تجريب هذه النماذج واختبار مدى دقتها وصحتها في تفسير الوقائع والظواهر الاقتصادية المشاهدة في عالم الواقع.

ولأن كان بناء النماذج قد مثل تقدم كبير في النظرية الاقتصادية إلا أن ذلك قد تم على حساب الرؤية، وهو ما جعل هذه النماذج تقع في مأزق واضح.

عبر عنه كينز نفسه قائلاً: إن فن اختبار النماذج التي تكون لها صلة بعالمنا المعاصر لم يمض جنباً إلى جنب مع علم التفكير بدلالة النماذج.

وعلى أية حال، فإن صعود النمذجة الاقتصادية وتقدم أساليب القياس الاقتصادي لم يؤدي إلى حسم واضح لكثير من الظواهر الاقتصادية.

فمن الواضح أن الإحاطة بالسلوك الإنساني أمر يكتنفه الكثير من التعقيد والتداخل وعدم التأكد.

ومن جانب آخر، فإن الوقائع والأحداث الاقتصادية التي وقعت في مطلع ثلاثينات القرن الماضي كالكساد العظيم كان لها فعلها وأثرها الكبير على تركيز التحليل الاقتصادي على مشكلات الكساد والبطالة والتضخم وقضايا الاستقرار الاقتصادي. مثلما كان للرخاء الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية دورة في تحويل اهتمامات الاقتصاديين إلى مسائل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبإمعان النظر في مسار النظرية الاقتصادية منذ ظهور كينز نجد أنها كانت تمضي في طريق معاكس ومناقض للنظرية الكلاسيكية الأولى والثانية (الحدية).

فقد أسس كينز نظريته الجديدة على أنقاض النظرية الكلاسيكية بعد أن هدم الفروض والأسس التي تقوم عليها ومنها رفضه لقانون ساي. وعلى مدى نحو أربعة عقود من الزمن ظلت قضايا الاقتصاد الكلي مثل البطالة والركود والاستقرار والنمو تشكل موقع الصدارة في جسم النظرية الاقتصادية. مثلما كانت قضايا الاقتصاد الجزئي تشكل موقع الصدارة في جسم النظرية الكلاسيكية في فترة الاقتصاديين الحديين.

وثمة نقطة مهمة لا ينبغي إغفالها وهي أن تطور النظرية الاقتصادية منذ ثمانينات القرن الماضي لم يكن معزولاً عن الخلفية الأيدلوجية والسياسية لاقتصادي هذا العصر، وكما أكد نايهانز، فإن حقبة بناء النماذج الاقتصادية قد أتسم بالتعددية الفكرية والسياسية. حيث كان معظم الاقتصاديين في أوروبا ديمقراطيين اجتماعيين مع ميل نحو التخطيط بينما نحى الجيل الجديد من الاقتصاديين الأمريكيين نحو الإصلاح الاجتماعي الحر. وكذلك دعا اقتصاديو الرفاه الاقتصادي إلى التدخل الحكومي لتصحيح حالات فشل السوق، بينما ظل البعض الآخر متمسكاً بمبدأ دعه يمر - دعه يعمل. وفي اتجاه آخر صعد الاقتصاديون الاشتراكيون سواء في أوروبا أو في دول ومنظومة الاتحاد السوفيتي السابقة.

أما في العالم العربي والإسلامي، فقد ظهر جيل جديد من الاقتصاديين يدعو إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي وأدوات التمويل الإسلامي وإضفاء الأساس القيمي والأخلاقي للمجتمع في كافة الأنشطة الاقتصادية الكلية والجزئية على السواء.

ومهما يكن الأمر، فإن الأمر الجامع بين الاقتصاديين ذوي المشارب الفكرية والسياسية المختلفة هو تمسكهم بالمنهجية العلمية كأساس صحيح ومبدأ رشيد لتقديم مزيد من الإسهام والتطور في النظرية الاقتصادية.

ومن جانب آخر فإن الحرص على المنهجية العلمية للنظرية الاقتصادية قد قاد عدد من الاقتصاديين إلى تبني فكرة التوفيق النيوكلاسيكي وهي الفكرة التي تبناها الاقتصادي الأمريكي الشهير ساملون بعد أن كان مارشال قد دعا إليها قبله.

## (2-4) التوليفة الكلاسيكية المعاصرة (استيعاب أم تعايش مع النظرية الكينزية)

شهد عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حراك علمي متسارع في مسار تطور النظرية الاقتصادية، وقاد هذا التدفق العلمي نخبة من الاقتصاديين من مختلف المشارب الفكرية والسياسية. وبالرغم من أن النظرية الكينزية كانت في صدارة المناقشات والمطارحات الفكرية بين معظم الاقتصاديين إلا أن هذا لم يؤدي إلى اكتساب ثقة الكثير من هؤلاء بالنظرية الكينزية فلم يعد مناسباً تحديد مسار التحليل الاقتصادي عند بين من يقف مع أو يقف ضد النظرية الكينزية كما يذكر بول ساملسون. وإنما في التوفيق بين النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية وهذا ما عمله تماماً بول ساملسون حينما دعا إلى حقبة جديدة في مسار التطور العلمي للنظرية الاقتصادية، أطلق عليها التوليفة الكلاسيكية المعاصرة في الاقتصاد الكلي (Neoclassical Synthesis).

لقد ذكر ساملسون في كتابه Economics ما يلي:

"In recent Years, 90 percent of American Economists have stopped being "a kenesian economists" or "Anti-keynesians economists". Instead, they have worked toward a synthesis of whatever is valuable in older economics and in modern Theories of Income determination. The result might be called neo-classical economics and is accepted, in its broad outlires, by all but about five percent of extreme – left wing and right – wing writers."

وعلى أية حال، فقد ظلت التوليفة الكلاسيكية المعاصرة هي الفكرة المهيمنة على النظرية الاقتصادية لعشرين سنة أخرى كما ذكر أوليفر بلنثارد (Oliver Blanthard). ولذلك فقد اعتبرت الثلاثة العقود (من 1970 – 1940) بمثابة الفترة الذهبية لنظرية الاقتصاد الكلي.

إن جوهر التوليفة الكلاسيكية المعاصرة هو إدماج قواعد السلوك الاقتصادي الرشيد للأفراد (مستهلكين ومنتجين) في صلب التحليل الاقتصادي الكلي. وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية الكلية أصبحت تلبس حلة النظرية الجزئية أو أنها تتكئ على أسس التحليل الجزئي للظواهر الاقتصادية (Micro foundations of Macroeconomics).

وبطبيعة الحال فإن ظهور التوليفة الاقتصادية المعاصرة قد جعل بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الأفكار الكينزية قد تم استيعابها في إطار التحليل الكلاسيكي دون أي نديه تقريباً. ومهما يكن الأمر فإن النتائج العلمية للتوليفة الجديدة في النظرية الاقتصادية قد تجلت من خلال ظهور عدد من المساهمات العلمية لبعض الاقتصاديين المرموقين في هذه الفترة. كان لويد بيتزلر أول من أسهم في تحقيق التوليفة بين النظريات الكلية والجزئية عندما لاحظ وجود تطور في النظريات الكلاسيكية. لذلك فقد ركز على تحقيق التكامل بينها وبين الرؤية الكينزية فيما يتعلق بدور النقود كأحد أصول الثروة الكلية المالية وغير المالية.

ثم جاء الإساهم الثاني من الاقتصادي الكينزي فرانكو مودجلياني الذي أهتم بدراسة نظريات الاستهلاك ونتائجها التطبيقية على قضايا الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير.

وكذلك الاقتصادي الكينزي جيمس توبن الذي تبنى التوليفة النيوكلاسيكية في قضايا النقود والأصول المالية. وقدم ديل جورجسون نظريته في الاستثمار وفقاً لمنهج التوليفة الكلاسيكية. ومن جانب آخر، أسهم كينيث ارو في تطوير نظرية الاختيار العام (التصويت الديمقراطي) ونظرية الرفاه العام باستخدام أساليب البرمجة الرياضية. وأياً كان الأمر فإن الفترة من 1970 – 1950 قد شهدت عودة الاهتمام مرة أخرى بأساليب التحليل الجزئي وصعود الاقتصاد الجزئي. إلا أن هذه الفترة نفسها قد مثلت الحقبة الذهبية لصعود نظرية الاقتصاد الكلي التوليفية كما أسلفنا. وقد تعضد هذا الصعود بظهور المدرسة النقدية واهتماماتها الرئيسية بدور النقود وقواعد السياسات الاقتصادية.

## (2-5) النظرية الاقتصادية

### المطالبة الفكرية المعمومة

منذ منتصف عقد سبعينات القرن الماضي، تعرضت النظرية الاقتصادية الكينزية لمأزق كبير بسبب مشكلة الركود التضخمي (Stagflation). تلك المشكلة المزدوجة التي عانتها اقتصادات الدول الغربية في تلك الفترة. حيث بدأ واضحاً أن النظرية الاقتصادية قد فقدت كفاءتها في توقع حدوث مشكلة الركود التضخمي بالرغم من محاولة الكينزيين الدفاع عنها وإنقاذها باحتضانهم لفكرة منحى فيليبس. وهو المنحنى الذي يشير إلى نوع من المقايضة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. فالتفسير الذي قدمه الكينزيون لمشكلة الركود التضخمي بإرجاعه إلى صدمات العرض المناوئة للنتائج والأسعار لم يكن مقنعاً وكافياً لإزالة الشكوك بالنظرية الكينزية. ولذلك تعرض الفكر الكينزي لهجوم حاد ونقد لاذع أنصب على مناهج التحليل الكلي وأدوات التحليل والسياسات الاقتصادية. وبصورة محددة فإن النظرية الكينزية قد تعرضت لهجوم قاسي من ثلاثة مدارس اقتصادية الجديدة مثلت الروافد للنظرية الكلاسيكية المعاصرة وهي:

- مدرسة النقديين.
- مدرسة التوقعات الرشيد.
- مدرسة اقتصاديات العرض.

فالنقديون رفضوا علاقة المبادلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل كما أن التضخم ظاهره نقدية. ومن ثم صوب النقديون سهام هجومهم على إهمال النظرية الكينزية لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن جانب آخر، وجه اقتصاديو التوقعات الرشيد نقداً حاداً للنظرية الكينزية لإهمالها الأثر الكامل للتوقعات الرشيدة على فعالية السياسات الاقتصادية. وانتهوا إلى مقولة لا جدوى للسياسات لأن التوقعات المعيارية للأفراد بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي تكون متطابقة ومتسقة مع التوقعات الرياضية المشروطة لتلك المتغيرات. وهم بذلك قد مهدوا لإدماج نظرية المباريان في صلب النظرية الاقتصادية.

بينما ركز اقتصاديو جانب العرض على حوافز العرض واستعادة أهمية قانون ساي الذي ركز على دور العرض الكلي في خلق الطلب الكلي. أي أنهم حاولوا نقل اهتمام النظرية الاقتصادية من جانب الطلب الكلي كما هو حال النظرية الكينزية إلى جانب العرض الكلي لتصبح النظرية الاقتصادية بمثابة نظرية لاقتصاديات العرض.

## النظرية الاقتصادية للمدرسة النقدية

يعتبر الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان رائد المدرسة الاقتصادية النقدية، التي هي امتداد للنظرية الكلاسيكية المعاصرة، وأحد أعمدة التوليفة المعاصرة بين الاقتصاد الكلي وأسس الاقتصاد الجزئي. أسهم فريدمان في تركيز اتجاه التحليل الاقتصادي نحو قواعد السياسات الاقتصادية وتحليل آثار التغيير في هذه القواعد على الاستقرار الاقتصادي.

كما كان لفريدمان إسهاماته العلمية في تطوير النظرية الاقتصادية الكلية كما تبدى ذلك في تحليله لنظريات الاستهلاك والنقود معتمداً في تحليله على الأسس الجزئية لسلوك الأفراد. لقد جعل فريدمان من نفسه كما يقول نايهانز بطلاً لنظرية كمية النقود منتهياً في تحليله إلى المناداة بتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وأقترح استبدال دور الدولة باستخدام منهج القواعد في السياسات الاقتصادية بدلاً عن السياسات الاقتصادية المرنة.

وعلى أية حال، فإن اهتمامات النقديين في التحليل الاقتصادي قد أتجه نحو التقليل من جدوى النظرية الاقتصادية الكلية، وهذا ما قوبل برفض الكينزيين الذين اعتقدوا أن التقدم في النظرية الاقتصادية الكلية قد أدى إلى فهم أفضل لعملية السيطرة والتحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي. ومن ثم فهم أعمق لمجريات السياسة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي. وفي حقيقة الأمر، فقد ظلت نظرية الاقتصاد الكلي تظهر تفوقها وتميزها في عقد السبعينات. وبإمعان النظر في طبيعة الخلاف بين النظرية الكينزية والنظرية النقدية يتبين أنهما لا يختلفان كثيراً رغم أنهما يختلفان في منهجية التحليل التوليفي بين أسس التحليل الجزئي والاقتصاد الكلي. فالنظرية النقدية اهتمت أكثر بقضية التضخم بينما النظرية الكينزية اهتمت أكثر بقضية البطالة. وفي حين أن المدرسة النقدية تعتقد بصحة قانون ساي، فإن النظرية الكينزية تخالفها في ذلك.

كما كان منحنى فيليبس والمقايضة بين معدل التضخم ومعدل البطالة أحد قضايا الجدل الفكري بين الكينزيين والنقديين الذين اعتقدوا أنه لا توجد مقايضة بين المعدل في الأجل الطويل. ومن جانب آخر فإن اعتماد النقديين على المنهج التوليفي للنظرية الاقتصادية قد جعلهم يتخلون عن التشكيك بدور السياسة المالية في مكافحة الركود الاقتصادي مقارنة بدور السياسة النقدية التي أعطوها محور مركزيا في البداية. فقد توصل فريدمان في النهاية إلى أن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية لهما دور في مكافحة الركود وتحقيق الاستقرار وأن مزيج السياسة المالية والنقدية يمثل أفضل السياسات في ظل اقتصاد مفتوح.

## النظرية الاقتصادية وفرضية التوقعات الرشيدة

مع ظهور الأفكار الجديدة لاقتصادي التوقعات الرشيدة زادت الشكوك بالنظرية الكينزية مما عمق من مأزق نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية. يُعتبر كل من روبرت لوكاس وتوماس سارجنت وروبرت بارو الاقتصاديون الرواد في مدرسة التوقعات الرشيدة.

وتعتبر هذه المدرسة امتداداً للمدرسة الكلاسيكية المعاصرة التي ترجع جذورها إلى الأعمال والأبحاث الدقيقة التي قام بها جون موث عن التوقعات الرشيدة.

وفي سبعينيات القرن الماضي طور كل من لوكاس وسارجنت الأبحاث المتعلقة بالتوقعات وربط هذه الأبحاث بقضايا السياسة الاقتصادية والاقتصاد الكلي.

وجهت هذه الأبحاث سهام نقدها على الأفكار الكينزية، حيث قاد لوكاس وسارجنت أكبر هجوم ونقد لاذع للاتجاه الرئيسي في تحليل نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية. من الواضح أن النقد اللاذع لنظرية الاقتصاد الكلي الكينزية قد تركز على إغفالها للأثر الكامل للتوقعات الرشيدة لردود أفعال الوحدات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية عند استخدام كافة المعلومات المتوفرة للأفراد بدقة وكفاءة.

وقد كان لهذا الإهمال آثار سلبية على جوهر نظرية ومضمون الاقتصاد الكلي الكينزية من ثلاثة

جوانب:

الجانب الأول: تغدوا نماذج الاقتصاد الكلي الكينزية قاصرة عن متابعة مجريات الاقتصاد الكلي بدقة ومن ثم يصعب الاعتماد عليها عند صياغة السياسات الاقتصادية لأن هذه النماذج لا تدمج توقعات الأفراد مباشرة داخل هذه النماذج.

صحيح أن هذه النماذج تدرك أثر التوقعات على تصرفات الأفراد، إلا أن بناء هذه النماذج -طبقاً لما يراه اقتصاديو التوقعات الرشيدة- يتم وفقاً للسلوك الماضي للمتغيرات الاقتصادية الكلية. وهذه المتغيرات تتغير تبعاً لتغير السياسات الاقتصادية ومن ثم تصبح هذه النماذج عديمة الجدوى في توقع ما سيحدث عندما تتغير السياسات الاقتصادية وهذا ما عرف بانتقاد لوكاس (Lucas Cretique).

الجانب الثاني: له علاقة بمدى مصداقية وجود تناوب أو مقايضة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما كشف عنه منحنى فليبس في الدراسة التي قام بها الاقتصادي أ.د. فليبس في 1958م. وقام بتأكيد هذه العلاقة الاقتصادية ريتشارد ليسي بينما طور كل من بول ساملسون وروبرت سولو هذه الفكرة وأكد على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

وقد وجد الكينزيون في هذه العلاقة (منحنى فليبس) ضالته المنشودة ورفع عنهم المأزق الفكري ووجدوا فيه تفسيراً مقبولاً لتفسير مشكلة الركود التضخمي. فقد أصبح منطقياً وطبيعياً وجود معدل مناسب للتضخم في ظل معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ومن ثم معدل منخفض للبطالة.

وبسبب منحنى فليبس استعادت النظرية الكلية الكينزية بعض مصداقيتها فقد شكل هذا المنحنى أحد أدوات التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية خلال عقد من الزمان (1959 - 1969).

لكن سرعان ما انهارت هذه المصداقية مع ظهور دراسات التوقعات الرشيدة والوقائع الاقتصادية في عقد السبعينات. فقد أظهرت هذه الدراسات غياب أية علاقة تناوب بين التضخم والبطالة إن في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ووفقاً لمدرسة التوقعات الرشيدة، حتى إذا تم استخدام نماذج النظرية الاقتصادية الكلية الكينزية فإن السياسات الاقتصادية لن تكون فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي. إلا في حالة أن تكون هذه السياسات غير متوقعة. لكن استمرار السياسات غير المتوقعة سيجعلها تصبح متوقعة ومن ثم تغدوا السياسات المالية والنقدية عقيمة التأثير.

وعلى أية حال، فإن وجود التوقعات الرشيدة في سلوك الوحدات الاقتصادية يفقد النماذج الكينزية فاعليتها في تحقيق أثر مستدام لسياسات الطلب الكلي على النشاط الاقتصادي. إن فرضية لا جدوى السياسات (Inefficiency Policy) هي المقولة التي أكدتها فرضية التوقعات الرشيدة واستخدمتها لهدم المقولات الفكرية التي اتكأت عليها النظرية الكينزية.

الجانب الثالث: مرتبط بطبيعة رؤية الأفراد لدور السياسات الاقتصادية التي ستكون مختلفة في ظل التوقعات الرشيدة. فلم يعد منطقياً النظر إلى السياسات الاقتصادية باعتبارها المنهج الأمثل للتحكم والسيطرة على مجريات الاستقرار الاقتصادي في ظل علاقة سلبية تهيمن على النظام الاقتصادي وأطرافه الاقتصادية ويجعل من الحكومة الحكم والمرجع في تحديد خيارات الناس وتفضيلاتهم بدلاً عن الأفراد.

وبدلاً عن ذلك، فإنه يمكن النظر إلى السياسات الاقتصادية باعتبارها لعبة مباريات بين أطراف النظام الاقتصادي أي لعبة مباريات بين صناعات القرار الاقتصادي والوحدات الاقتصادية في المجتمع. وبطبيعة الحال فإن تأكيد التحليل الاقتصادي على هذه النظرية إنما جاء انعكاساً وصدى للتطور العلمي الحاصل في نظرية المباريات (Game Theory) واستخدامها كأداة تحليل اقتصادي في النظرية الاقتصادية. الأمر الذي حفز مدرسة التوقعات الرشيدة أن تؤكد على أهمية إعادة بناء وصياغة نظرية السياسات الاقتصادية بالاعتماد على نظرية المباريات، وأن تحدد الحكومة فقط قواعد اللعبة الاقتصادية. وما دام الأمر كذلك فإن مفاهيم جديدة مثل: المصادقية - السمعة - الالتزام غدت قواعد أساسية في لعبة السياسات. ويصبح السؤال ليس ما الذي يتعين على الحكومة أن تقوم به وإنما ما الذي تعمله الحكومة وما هي القيود السياسية التي ينبغي على الاقتصاديين أخذها بعين الاعتبار عندما يقدم هؤلاء نصائحهم ووصفاتهم في السياسة الاقتصادية لصانعي القرار. وتطبيقاً لذلك فإن السياسات المالية والنقدية ينبغي أن تكون محددة ومعلنة ومستقره للفترات القادمة من أجل أن تكون التوقعات صحيحة ويكون سلوك الوحدات الاقتصادية رشيداً.

وأياً كان الأمر فإن نظرية التوقعات الرشيدة تمثل النسخة الجديدة للنظرية الكلاسيكية المعاصرة وتتلاقى مع النظرية الكينزية الجديدة، في أن كليهما يعتمدان على التوقعات الرشيدة. وهي لا تختلف بصورة جوهرية عن نظرية الاقتصاد الكلي للنقديين. حيث تهتم بمشكلة التضخم وتؤمن بصحة قانون ساي وتؤمن بأن الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم يتطلب إتباع منهج القواعد الثابتة في تنفيذ السياسات المالية والنقدية. في ظل تحديد مسبق لقواعد اللعبة الاقتصادية التي ينبغي أن تكون ناجمة عن عملية تشاركيه بين صناعات القرار والوحدات الاقتصادية في المجتمع منتجين ومستهلكين على السواء. وعندئذ فإن التوقعات المعيارية للأفراد بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي ستكون متنسقة ومتطابقة مع التوقعات الرياضية المشروطة لتلك المتغيرات وهذا ليس إلا جوهر ومضمون فرضية التوقعات الرشيدة.

## النظرية الاقتصادية: نظرية للطلب الكلي أم للعرض الكلي

### (إسهام اقتصاديو العرض)

في بداية الثمانينات ظهر الاقتصاد الريجاني الذي قاده تيار جديد من الاقتصاديين مثل جورج جيلدر ولافرو كريستول. وقد مثل هؤلاء الرواد الإعلام في مدرسة اقتصاديات العرض. ظهرت هذه المدرسة كأحد الروافد الجديدة للمدرسة الكلاسيكية المعاصرة. وهي تقف على خصومة فكرية مع النظرية الكينزية التي كان ينظر إليها على أنها نظرية في الطلب الكلي. نظر هؤلاء إلى (النظرية الكينزية) باعتبارها قد فشلت في تقديم تفسير مقنع لمشكلة الركود التضخمي. وكان من الطبيعي أن يشكك اقتصاديو جانب العرض بمصادقية علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة في منحنى فيلبس إن في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. وهو المنحنى الذي كان الكينزيون قد

وجدود فيه ضالتهم المنشودة في إنقاذ نظريتهم من المأزق التي وقعت فيه منذ منتصف سبعينات القرن الماضي. ترجع جذور مدرسة اقتصاديات العرض إلى قانون ساي التي اهتمت بإعادة الاعتبار للعرض الكلي الذي يخلق الطلب الكلي وفقاً لساي.

لذلك انشغل اقتصاديو العرض ببناء نظرية اقتصادية كلية للعرض لتكون بديلاً عن النظرية الكينزية التي راو أنها تمثل نظرية في الطلب الكلي.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن لدى رواد اقتصاديات العرض مقولات فكرية مستقلة تجسد مضموناً جديداً في النظرية الاقتصادية فقد ضلت منطلقاتهم الفكرية مرتبطة بالنظرية الكلاسيكية المعاصرة. وإنما أقتصروا إسهامهم الكلي في إعادة التركيز على أولويات السياسة الاقتصادية. حيث اهتموا بالسياسات الاقتصادية المحفزة للعرض الكلي وراو أن التخفيض الضريبي له آثار محفزة على الأجور الحقيقية والادخار والاستثمار ومن ثم زيادة حجم التشغيل.

لذلك، أقترح هؤلاء تخفيض المعدلات الحدية للضرائب على الدخل ورأس المال، ومن شأن هذه السياسات أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل ومن ثم زيادة العرض الكلي. إن زيادة العرض الكلي وبالتالي الناتج (بسبب التخفيض الضريبي) من شأنها أن تخفض معدل التضخم دون الحاجة إلى تخفيض عرض النقود كما يرى النقديون.

وعلى خلاف النقديين فإن التضخم ليس ظاهرة نقدية وإن كان الإفراط النقدي يسبب التضخم إلا أن هناك سبباً آخر للتضخم وهو الضرائب المرتفعة. فالضرائب المرتفعة تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة التضخم.

ولذلك لم يرى اقتصاديو العرض بأساً من الدعوة إلى سياسة التمويل الرخيصة وتخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار.

كذلك هناك سبب آخر للتضخم في نظر هؤلاء وهو التخلي عن قاعدة الذهب وأسعار الصرف الثابتة التي أدت إلى زيادة التوقعات المحفزة للتضخم. فعلى خلاف النقديين والكينزيين دعا هؤلاء إلى عودة قاعدة الذهب لأنها أكثر كفاءة في تحقيق استقرار الأسعار.

وأياً كان الأمر في تقييم إسهام هذه المدرسة في تطوير النظرية الاقتصادية، إلا أن إسهاماتها واهتمامها بجانب العرض الكلي كان له أثر ملحوظ في تطور النظرية الاقتصادية. فقد كان لهذه المقولات صدى لدى الاقتصاديين الكينزيين وصعود المدرسة الكينزية الحديثة. وهي المدرسة التي أعادت تفسير النظرية الكينزية الأولى (التقليدية) لتظهر بثوب جديد، عندما أدخل الكينزيون الجدد قضايا العرض الكلي في نماذجهم الاقتصادية ومناهجهم التحليلية. وقد شكل ذلك تطوراً جديداً في النظرية الاقتصادية وأسهم في تعزيز مبدأ التوفيقية في بناء النظرية الكلاسيكية المعاصرة. وهي النظرية التي أصبح الكينزيون الجدد روافدها الرئيسية دون أن يقلل ذلك من التزامهم بأسس النظرية الكينزية الأولى.

## 2-6) إسهام الكينزيين الجدد في النظرية الاقتصادية

شكل النقد اللادع الذي تعرضت له النظرية الكينزية الأولى حافزاً قوياً للكينزيين الجدد للعمل على إعادة بناء النظرية الكينزية وتجاوز نقائصها وقصورها. خاصة فيما يتعلق بجانب العرض الكلي الذي أهملته نظرية كينز، إضافة إلى إهمالها لدور التوقعات واعتمادها فقط على التوقعات التكييفية وليس على مبدأ العقلانية والرشد في تكوين التوقعات.

هذا الإهمال جعل نظرية كينز تبدو في نظر منتقديها عاجزة إن في مواجهة مشكلة الركود التضخمي أو في بناء نماذج تحليلية بارعة قائمة على أسس التحليل الاقتصادي الجزئي. وثمة دافع آخر أثار اهتمام الكينزيين بضرورة تطوير النظرية الكينزية وهو صعود النظرية التوفيقية للكلاسيكية المعاصرة. تلك النظرية التي اكتسبت شهرة واسعة وأصبحت الأيدلوجيا السائدة في خمسينات القرن الماضي. في ظل هذه المعطيات، بداء الكينزيون الجدد مسيرتهم العلمية في تطوير النظرية الكينزية. وإلى الاقتصادي كلاور وزميلة ليونيهفد يعزي الإسهام الأول في ما سمي بإعادة تفسير النظرية العامة لكينز في 1962.

أي إعادة تفسيرها كنظرية لاختلال التوازن (Disequilibrium Theory) :

بيد أن الجذور الأولى للنظرية الكينزية الحديثة أو نظرية اختلال التوازن، كانت قد بدأت بالأبحاث التي قام بها دون باتنكن وكلاور وليونيهفد. واليوم يقف في قمة هرم الاقتصاديين الرواد في هذه المدرسة (المدرسة الكينزية الجديدة) جريجوري مانكيو وديفيد رومر وباسكال، وادموند مالفنود وجرو سمان وهيكن وغيرهم.

لقد عُرفت هذه النظرية بمسميات مختلفة، فبالإضافة إلى تسميتها المشهورة بالنظرية الكينزية الجديدة، تعرف أيضاً بنظرية التوازن المؤقت (Temporary Theory) في ظل السقوف الكمية وكما عرفت بنظرية والرأس الجديدة. ويعزي إلى بنساي (Benassy) استخدامه لفظ النظرية الكينزية الجديدة لأول مرة (فيلدير: 209). وأياً كانت هذه التسميات، فإن النظرية الكينزية الجديدة تعتبر رافداً توفيقياً بين النظرية الكينزية الأولى والنظرية الكلاسيكية المعاصرة.

من الواضح أن هذه النظرية تستعير من النظرية الكلاسيكية المعاصرة آلية التوقعات الرشيدة وأدوات التحليل الاقتصادي الجزئي وقواعد الأمثلية في تعظيم الأرباح للمنتجين وتعظيم المنفعة للمستهلكين عند اتخاذ القرارات. إضافة إلى اعتمادها على فكرة التوازن العام ألوا لراسي وتطويره ليأخذ اتجاهاً كلياً بعد إهمال هذه الفكرة فترة طويلة من الزمن، وإن ظلت متمسكة بفكرة التوازن العام عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

ولكنها في المقابل حافظت على أسسها الكينزية الأولى، وهذا ما يبدو واضحاً من استمرار تمسكها بدور الطلب الكلي كمحدد أساسي للدخل في الأجل القصير، وعدم كفاءة نماذج تصفية الأسواق في تفسير تقلبات الدخل في الأجل القصير. إضافة إلى اعتقادهم بجمود الأسعار والأجور وأن الأسعار تتكيف ببطء

كما كان يرى كينز. بيد أنهم وبصورة مختلفة عن كينز يقدمون نماذج اقتصادية تحليلية متنوعة ومختلفة لتفسير جمود الأسعار والأجور في أسواق العمل والسلع ومن هذه النماذج التي تفسر الجمود الحقيقية للأجور في أسواق العمل: نموذج التسبب (The Shirking Model) الذي يفسر جمود الأجور الحقيقية وكذلك نموذج تكاليف الاستعاضة (Turnover Model) ومنها نموذج المساومة الجماعية أو نماذج العضوية (Insider- Outsider Model) وكذلك نموذج المساومة الجماعية (Collective Bargaining Model) إن معظم هذه النماذج تستخدم أساليب التحليل الرياضي المتقدمة، كما أنها تظهر مساهمة الكينزيين الملحوظة في تطوير مناهج التحليل الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

أما النماذج التي تفسر الجمود النقدي في الأجور والأسعار فأهمها نماذج الأسعار الجامدة أو ما أطلق عليها بنماذج تكاليف تعديل القوائم (Menu Costs). وكذلك نماذج أجور الكفاءة ونماذج العقود المتداخلة وترى النظرية الكينزية الجديدة أن تكاليف تعديل قوائم الأسعار وعقود الأجور الآجلة تمثل أبرز مصادر الجمود النقدي. وبطبيعة الحال، فإن الكينزيين الجدد وعلى عكس كينز يفرقون بين مفهوم الجمود النقدي والجمود الحقيقي للأسعار والأجور في أسواق العمل والسلع.

ومن جانب آخر يبدو بوضوح اهتمام الكينزيين الجدد في إدماج جانب العرض الكلي في نماذج التحليل الاقتصادي وفي التأكيد على أثر صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي على حالة الدورة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

ولكن ثمة فرق كبير بين النظرية الكينزية الجديدة والكلاسيكية المعاصرة فيما يتعلق بطريقة معالجة الأسعار في نماذج التحليل الكلي.

فالكينزيون الجدد لا يعتقدون بصحة المنافسة الكاملة التي تتكئ عليها النظرية الكلاسيكية، ولكنهم يبنون نماذجهم الكلية بالاعتماد على حالة المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة في تحديد الأسعار السوقية. ومن جانب آخر احتفظ الكينزيون الجدد بخلافهم قائماً مع النقديين فيما يتعلق بدور السياسة النقدية. وعموماً، فإن النظرية الكينزية الجديدة قد مثلت رداً قوياً على الانقلاب الذي أثارته النظرية الكلاسيكية المعاصرة في مناهج التحليل الاقتصادي الكلي، فقد أبلى الكينزيون بلاء كبيراً في تطوير النظرية الاقتصادية. وقد أظهرت الأيام والوقائع الاقتصادية في الاقتصادات الغربية في الثلاثة العقود الأخيرة أن النظرية الكينزية ومقولاتها في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية هي الملاذ الأول في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تضرب البلدان الرأسمالية.

هذا ما أظهرته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجديدة (2008) عندما لجأت الحكومات في أمريكا وأوروبا والعالم إلى استخدام الوصفة الكينزية لتجاوز الأزمة من خلال التدخل الحكومي لإنقاذ البنوك والشركات والأسواق.

ومن اللافت للنظر ظهور الدعوة الجديدة إلى الكينزية والتي أطلق عليها بالكينزية الاستيعابية الجديدة نسبة إلى الاقتصادي المعاصر المشهور استجلز. وحقيقة الأمر، فإن الأزمة أظهرت أن هناك فراغ فكري لم يتم ملئه بعد، يمكن من منع تكرار هذه الأزمات. وبالرغم من أهمية النظرية الكينزية فقد أظهرت هذه الوقائع ضرورة وأهمية تكوين بناء فكري جديد ونظرية جديدة تدفع مسيرة الحركة العلمية للنظرية الاقتصادية إلى الأمام.

## (2-7) الاتجاه المعاصر للنظرية الاقتصادية في تحليل الدورات الاقتصادية

مع بداية عقد ثمانينيات القرن الماضي، بدأ التحليل الاقتصادي يتخذ اتجاهاً جديداً ولكنه متحيزاً ضد التفسير النقدي للتقلبات والأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

فقد كان من الواضح أن رؤية الاقتصاديين النقديين الكلاسيكيين والمحدثين تتعرض لتحديد فكري جديد يفسر الدورة الاقتصادية بعوامل حقيقية وليس نقدية. وبالرغم من النجاح الذي حققته رؤية النقديين في تفسيرهم للتقلبات الاقتصادية بتقلبات النقود في أول الأمر، إلا أن هذا النجاح تعرض لمزيد من التشكيك. حيث أضحى التفسير النقدي للتقلبات الاقتصادية مفتقداً للتماسك النظري والدلائل التجريبية المتواترة. وأياً كان الأمر، اتجهت الأبحاث الاقتصادية لعدد من الاقتصاديين المحدثين -الذين ينتمون إلى تيار التحليل الاقتصادي الجديد- نحو بحث أثر العوامل الحقيقية على تقلبات الدورة الاقتصادية.

قدمت الأعمال والأبحاث التي قام بها إدوارد بريسكوت (Edward Prescott) وعدد آخر من الاقتصاديين المحدثين مثل تشارلز نيلسون، وكيد لاند ويلوسر، مفهوماً جديداً لتفسير تقلبات الدور الاقتصادية، أطلق عليه نماذج دورة الأعمال الحقيقية ((Real Business Cycle (RBC)).

لقد افترضت هذه النماذج أن الناتج يقبع دائماً عند مستوياته الطبيعية في ظل مرونة كبيرة لتغير الأسعار، وتدفع حر للمعلومات عن الأسعار. وعندما ينحرف الناتج الفعلي عن مستواه الطبيعي فإن ذلك يكون ناجماً عن التقدم التقني وليس بسبب تقلبات النقود. فالنقود تعتبر محايدة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية. ولا ريب أن هؤلاء الاقتصاديين قد اهتموا بتحليل العلاقة القائمة بين التقدم التقني والإنتاجية، ومستوى الدورة الاقتصادية. فالتقدم التقني -الذي تصفه نماذج دورة الأعمال الحقيقية- يسبب زيادة الإنتاجية وهذه بدورها تسبب زيادة حجم الناتج والتشغيل الاقتصادي عموماً.

وحتماً فإن العلاقة الطردية بين الإنتاجية والأجور هي القاطرة الدافعة في زيادة حجم التشغيل. فزيادة الإنتاجية تسبب زيادة الأجور التي تحفز العمال على مزيد من العمل، ومن ثم زيادة حجم التوظيف. وهكذا تؤدي زيادة الإنتاجية بسبب التقدم التقني إلى زيادة كل من الناتج والتوظيف عبر الزمن. ويبدو واضحاً أن هذه النماذج لا تأبه للتفرقة في تقلبات الدورة الاقتصادية بين الأجل القصير والأجل الطويل. وفي حقيقة الأمر، فإنه ينبغي الانتباه إلى أن الجذور الفكرية لدورة الأعمال الحقيقية ترجع إلى الأعمال الأولى التي قام بها الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر في بداية القرن الماضي.

وحتى فقد أكد شومبيتر على دور التقدم التقني في تفسير تقلبات الدورة الاقتصادية عبر الزمن،  
بصرف النظر عن سلوكها في المدى القصير أو المدى الطويل.

ولكن مع بداية عقد سبعينيات القرن الماضي، حدثت وقائع لافتة ومؤثرة على مسار التحليل  
الاقتصادي الكلي في تلك الفترة.

وكان لتلك الوقائع أثر كبير على تحليل دور العوامل الحقيقية في تفسير تقلبات الدورة  
الاقتصادية. إن من أبرز تلك الوقائع الصدمات التي وقعت في جانب العرض الكلي، الناجمة عن ارتفاع أسعار  
النفط الخام، وما تلاها من أحداث تتعلق بالتغيرات في مستويات تقنية الإنتاج في تلك الفترة. وهو الأمر  
الذي جعل أحد رواد المدرسة الكينزية مثل جيمس توبن يؤكد على دور المتغيرات الحقيقية في تفسير الدورة  
الاقتصادية، مما شجع كلاً من كدلاند وبريسكوت على تقديم نموذجها التوازني، المعتمد على متغيرات  
حقيقية مع استبعاد المتغيرات النقدية. لقد أكد توبن عند انتقاده لنموذج لوكاس 1980م على أن  
التغيرات في هيكل الموارد المتاحة وطبيعة أذواق وتفضيلات المستهلكين، أو المتغيرات التقنية، كلها عوامل  
حقيقية تفسر تقلبات الدورة الاقتصادية حتى في ظل نموذج توازني كلي يعتمد على المعرفة والمعلومات  
الكاملة.

بيد أن هذا التطور الملحوظ في التحليل الاقتصادي لنظرية دورة الأعمال الحقيقية لم يجعلها بمنأى  
عن الانتقادات اللادعة. حيث تعرضت لعدد من الانتقادات من جهات مختلفة.

فمن جهة يصعب الربط الدقيق بين التقدم التقني (الذي يأخذ صوراً عديدة والذي يتطلب وقتاً  
أطول) وبين تقلبات الدورة الاقتصادية في الأجل القصير

صحيح أن كينز لم يهتم بالدورات التجارية، وركز تحليله بدلاً عن ذلك على دور السياسات  
الاقتصادية في السيطرة على التقلبات الاقتصادية. وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا أن تركيزه على  
سياسات الطلب الكلي إنما يؤكد دور الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) كوصفة واقعية لإنقاذ النظام  
الرأسمالي من أزماته.

ولا يحتاج القارئ المتخصص أو المهتم إلى تذكيره بالآليات التي شدد عليها كينز أثناء مناقشته لدور  
الطلب الكلي وسياسات الإنفاق الكلي في زيادة حجم التشغيل والتوظيف الاقتصادي.

حيث قدمت النماذج التحليلية الأولى التي اعتمدت على أفكار كينز أدوات وآليات واقعية في تفسير  
تقلبات النشاط الاقتصادي وطريقة الخروج منها.

فقد اتكأت هذه النماذج على آلية المضاعف Multiplier وآلية المعجل (Accelerator) في تفسير  
تقلبات الناتج التي تعزي إلى تقلبات الطلب الكلي.

وخاصة تقلبات الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. ومن اللافت للانتباه أن مثل هذه النماذج لم تكن  
تأبه كثيراً لدور العوامل النقدية، وركزت جل اهتمامها على دور العوامل الحقيقية في تقلبات الدورة  
الاقتصادية.

فالتقلبات في العوامل النقدية ما هي إلا نتيجة للتقلبات في النشاط الاقتصادي الحقيقي كما ذكرنا سابقاً. بيد أن التغيير المستمر في أهداف السياسة الاقتصادية وما يرتبط بها في كثير من الأحيان من ظاهرة سوء إدارة الطلب الكلي كأداة لمواجهة تقلبات النشاط الاقتصادي، قد تؤدي إلى تعميق حدة هذه التقلبات بدلاً من السيطرة عليها وتخفيف حدتها.

ومن الواضح أن هذا الأمر يحدث عندما يكون هناك سوء تقدير للوقت المناسب الذي تعمل فيه السياسات الاقتصادية الاستقرارية. أو عندما تكون الأهداف الاقتصادية للحكومة مشوشة بأهواء ونزوات السياسيين.

وبالرغم من حدة هذه الانتقادات إلا أن نماذج دورة الأعمال الحقيقية ما زالت تمثل تحدياً كبيراً في إطار التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. وإن كان من الواضح أن هذه النماذج قد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى القبول بنوع من جمود الأسعار والأجور، ومن ثم القبول بوجود تأثير لتقلبات النقود على حالة الدورة الاقتصادية.

وأياً كان الأمر فإنه بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به نظرية الدورات الحقيقية على الصعيد الأكاديمي والتطبيقي في تفسير تقلبات النشاط الاقتصادي عن مساره الطبيعي، (ومن ثم وقوع الأزمات الاقتصادية)، إلا أن هذه النظرية لم تستطع طمس بريق نظرية كينز في تحليل طريقة الخروج من أزمات النظام الرأسمالي.

## (2 - 8) النظرية الاقتصادية وتحدي الأزمة المالية العالمية

أظهرت الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصادات العالمية الكبرى في 2008 فشل كلاً من النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة والنماذج الكينزية الجديدة في تقديم انذار مبكر لهذه الأزمة. بل أن وقائع وأحداث الأزمة لم يكن متسقاً مع تفسيرات وتوقعات هذه النماذج.

ويُعزى هذا الفشل بصورة أساسية إلى الافتراضات التبسيطية لهذه النماذج بالنسبة للمتغيرات والظواهر الاقتصادية، مما جعل هذه النماذج غير فعالة أو مُثلى في الاعتماد عليها في الأجل القصير بشأن إدارة سياسات الاقتصاد الكلي<sup>(1)</sup>.

وبداية اعتقد الاقتصاديون أن الارتفاع ثم الانهيار السريع لطيف واسع من أسعار الأصول يبدو متسقاً مع عملية التسعير القائمة وفقاً لفرضية نماذج التوقعات الرشيدة، ثم ظهر لاحقاً أن هذه الفرضيات كانت مغالية في التبسيط. فالتوقعات في كثير من الأسواق اعتمدت على مجرد التقدير الاستقرائي للأسعار المرتبطة بسلوكها في الماضي. مما يعني أن مستويات الأسعار لم تكن قابلة للاستمرار، ولم تقم الأسواق بدورها بالتصحيح التلقائي للأسعار (وفقاً لنموذج التوقعات الرشيدة) من أجل استعادة توازن الأسواق في ظل تصاعد ملحوظ للبطالة.

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر: وليام وايت، علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطئ، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر

كما أظهرت هذه الأزمة أن التصرفات الحكومية كانت هي المؤثر الرئيس لكثير من الأسعار مثل سعر الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الطاقة وأن تأثير الأسواق عليها كان محدوداً .

وبصورة مشابهة فقد تعرضت النماذج الكينزية الجديدة إلى نفس الانتقاد حيث فشلت هذه النماذج في تقديم انذار مبكر لهذه الأزمة . الجدير بالذكر أن كينز كان متشككاً بنفسه في جدواها لأنها أهملت جانباً مهماً من رؤى كينز الثاقبة، ففي ظل عدم التيقن بالمستقبل كان كينز يفضل الاعتماد على النصائح والمشورة الموجهة والعواطف وروح المخاطرة الاقتصادية وفقاً لتعبير كينز (Animal sprits) فهذه الروح المخاطرة تقود إلى انحراف السلوك الاقتصادي بصورة مفاجئة عن الماضي ، ويجزم كينز أنه إذا كان هناك أي شيء يميز المستقبل، فإنه ليس متوسط مشاهدات الماضي .

وبالتالي لم يعد مهماً أن تقدم النماذج الكينزية التقليدية تقدم إطاراً نظرياً عن كيف يعمل العالم لكنها غير مقيدة في عملية التنبؤ كما أن استخدامها ظل محدوداً من قبل صناع السياسة ومثل ذلك النماذج الحديثة<sup>(2)</sup> .

ومن جانب آخر ، فكما أظهرت هذه الأزمة أهمية فكرة روح المخاطرة وليس النماذج الكينزية، فإنها أظهرت أهمية رؤى المدرسة النمساوية في توقع المشكلات . فقد جاءت وقائع الأزمة العالمية مؤيدة لتفسيرات المدرسة النمساوية .

فالمدرسة النمساوية تعزو الأزمات إلى الإفراط في خلق النقود الائتماني ، فالنمو السريع في النقود والائتمان عبر العقد الماضي قد أدى إلى زيادة أسعار الأصول لأسباب ليست اقتصادية وأدى إلى انفاق أعلى مما حدث في الماضي مسبباً اختلالاً في التوازن ما يلبث أن يعود إلى مستواه الطبيعي ، خلاصة القول فإن أحداث هذه الأزمة وقصور النماذج الكلية عن تفسيرها تبين أهمية الولوج إلى تفكير جديد في بناء النماذج الاقتصادية ليس من المنظور النظري فحسب ولكن من المنظور العملي بصورة أساسية .

## ( 9 - 2 ) الاهتمامات الجديدة للنظرية الاقتصادية :

### التنمية والنمو والديمقراطية

لم تعد النظرية الاقتصادية مجرد تفاعل متغيرات اقتصادية بحثة في شرح وتفسير مسار الظواهر الاقتصادية ، فلا يمكن النظر إلى الظواهر الاقتصادية بمعزل عن تفاعل المتغيرات السياسية التي تعكس البيئة السياسية والاجتماعية للحقل الاقتصادي، وفي حقيقة الأمر ، فإن التطورات والاتجاهات الراهنة لمسار التقدم العلمي في إطار النظرية الاقتصادية يتكئ على إدماج المتغيرات السياسية في التحليل الاقتصادي .

فهناك جدل واسع ما زال قائماً حول العلاقة بين التنمية والديمقراطية، وما إذا كانت علاقة سببية تبدأ من التنمية إلى الديمقراطية أم العكس، وبمعنى آخر ، أيهما يسبب الآخر، هل التنمية أولاً أم الديمقراطية أولاً ، وأياً كان الأمر فإن الاهتمامات الجديدة للنظرية الاقتصادية تركز على ادماج المتغيرات السياسية مثل الديمقراطية في صلب التحليل الاقتصادي للنظرية التنموية، مما يعني تحديد أيهما المتغير المستقل وأيها المتغير التابع، ولا ريب أن الاهتمامات العالمية للمؤسسات الاقتصادية كان لها دور مؤثر في

(2) (2) وليام وايت، علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطئ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2009.

إثارة الاهتمام بمسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، فمقولة الحكم الرشيد أو الحكم الجيد قد أسبغت أهمية متزايدة لإدماج المتغيرات السياسية كالديمقراطية في صلب التحليل الاقتصادي للنظرية التنموية وقضايا النمو الاقتصادي المنصف. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد اتجه التحليل الاقتصادي من تحديد طبيعة العلاقة إلى تحديد جوهر عملية التنمية.

وهذا ما تشير إليه مقولة مشهورة للاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل (امارتيا صن) وهي أن التنمية بوصفها حرية ، وهي مقولة تبين المستوى الذي وصل إليه التحليل الاقتصادي للنظرية الاقتصادية ومثلت بالتالي بديلاً للمقولات النفعية السائدة التي اتكأت عليها المقولات الفكرية للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والجديدة.

فرؤية امارتيا صن تقدم رؤية للتنمية تتجاوز التركيز على الدخل والانتاج الذي ظل محور النظرية الاقتصادية في العقود المنصرمة إلى جعل الانسان محور العملية التنموية، إن جعل الإنسان جوهر التنمية ، يسبغ أهمية كبيرة للمتغيرات القيمية والمتغيرات السياسية لـ (الديمقراطية والحرية) بالمقارنة بمقولات سياسات اجماع واشنطن. (بروسى : 15 : 2013 )

بيد أن هذا المسار الفكري الجديد للنظرية الاقتصادية إنما يذكرنا في حقيقة الأمر بمفهوم التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

فالتنمية في جوهرها هي تحقيق كرامة الإنسان والله تعالى يقول (( ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)) فكرامة الإنسان تؤكد أن ادماج منظومة القيم والمتغيرات السياسية والاجتماعية ليست مجرد وسيلة لتحقيق التنمية بل إنها تمثل قواعد أساسية وجوهرية في تحقيق كرامة الإنسان وحرية .

ومن جانب آخر لا يفوتنا القول بأن مسار إدماج المتغيرات السياسية في صلب التحليل الاقتصادي للنظرية الاقتصادية، قد تأثر بدايةً بمقولتين رئيسيتين مثلتا جوهر الجدل من زاوية الاقتصاد السياسي للنظرية الاقتصادية.

- مقولة أن التنمية هي متغير تابع للمتغير المستقل الذي هو الديمقراطية ، ووفقاً لهذه المقولة ، فإن مسائل التنمية والنمو لا تنجز إلا بتحقيق الديمقراطية أولاً ، فنوعية النظام السياسي ومستوى أتكائه على الديمقراطية والحرية والتداول السلمي للسلطة والحكم الرشيد تمثل عوامل متحركة في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

- مقولة التنمية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع، وتلك مقولة تركز على إنجاز التنمية أولاً باعتبارها شروطاً اجتماعية لتحقيق وإنجاز الديمقراطية. بيد أن شواهد الواقع والدلائل الكبيرة تؤكد أن ادماج المتغيرات السياسية كالحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة كشرور ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة هي من المسائل التي ينبغي أن يتكئ عليها مسار التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فغاية النظرية الاقتصادية في العقود القادمة هو البحث في مسائل وقضايا تحقيق كرامة الإنسان. كرامة الإنسان بمفهومها الواسع لا الضيق.

## مراجع الفصل الثاني

- 1- نايهانز، جورج، " تاريخ النظرية الاقتصادية – الإسهامات الكلاسيكية. د. صقر أحمد صفر (مترجم) ، المكتبة الأكاديمية ، 1997، الطبعة الأولى ، القاهرة.
- 2- لورانس د. كلاين، "اقتصاديات العرض والطلب – تطبيقات معاصرة"، سمير كريم (مترجم) ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (1983).
- 3- Thomas J.Hailstones, "A Guide To supply – Side Economics" Robert F. Dame, INC, Virginia, USA, (1985).
- 4- Felderer and Homburg, 1987 Ibid, , ch II.
- 5- Blan chard , Olivier, "Macroeconomics" Prentce Hall, USA, (1997) , ch (so) pp (610).
- 6- الأفندي ، محمد " الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، مؤسسة أبرار (ناشرون) الطبعة الأولى (2010)، صنعاء.

## مراجع إضافية

- 7- Blaug, Mark. , 1978 , "Economic Theory In Retrospect", 3d ed, Cambridge press.
- 8- Agenor, p. and Montiel, (1999), "Macroeconomics Development", 2d,ed, Princeton univ ersity press, New Jersey, USA.
- 9- عبدالفتاح قنديل، وسلوى سلمان، (1979) مرجع سبق ذكره، ص9.
- 10- الدباغ، أسامة ، "البطالة والتضخم " الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى (2007) عمان ، الأردن.
- 11- صفوان بروسى، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (409) 2013/3، ص15.
- 12- وليام وايت، علم الاقتصاد الكلي الحديث ومساره الخاطئ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2009.

## الفصل الثالث

### قياس أداء الاقتصاد الكلي

#### (كفاءة النظام الاقتصادي)

#### (1.3) مفهوم النظام الاقتصادي

ظل مفهوم النظام الاقتصادي أحد قضايا الجدل الفكري بين الاقتصاديين والمفكرين من ناحية، وارتباط هذا المفهوم بمحيطه الاجتماعي وفلسفته القيمية والأخلاقية وبيئته السياسية من ناحية أخرى. لذلك فإن أحد أهداف النظرية الاقتصادية هو البحث والدراسة في شكل العلاقة بين طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من جهة والمحيط الشامل التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي من جهة أخرى فالنظرية الاقتصادية تهتم بتحليل أثر النظام الاقتصادي على النتائج والمخرجات الاقتصادية وعلى الهيكل والأداء الاقتصادي معاً.

وحقيقة الأمر، فإن النتائج والمخرجات الاقتصادية لا تتوقف فقط على طبيعة النظام الاقتصادي وإنما أيضاً على المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع. لذلك تعددت زوايا النظر في تقديم تعريف محدد للنظام الاقتصادي تعريفاً يتسق مع أهداف النظرية الاقتصادية ووظيفتها في الحقل الاقتصادي. هناك مثلاً نظرية التعريف بأهم السمات، التي تقدم تعريفاً تقليدياً للنظام الاقتصادي. يتكئ على أهم سمة فيه.

ووفقاً لذلك، فإن الملكية الفردية هي السمة التي عُرف بها النظام الاقتصادي الرأسمالي. وكذلك فإن سمة الملكية العامة هي التي عُرف بها النظام الاشتراكي. ولأن الاقتصاد الإسلامي يتكئ على سمة ارتباطه بالقيم والمبادئ والأخلاق الإسلامية فقد عرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

بيد أن تعريف النظام الاقتصادي وفقاً لمعيار السمة الواحدة لم يعد كافياً ولا مقنعاً للتعرف الدقيق على طبيعة النظام الاقتصادي وأهدافه وفحص مدى كفاءته، لذلك ظهرت نظرية تعريف النظام بالسمات المتعددة أو التعريف بجملة السمات المتعارف عليها علمياً. بيد أن السمات كثيرة ومنها نظام الملكية - نظام المعلومات - عملية اتخاذ القرار - القواعد السلوكية - القيم الأخلاقية وغيرها من السمات التي عرضها منتياس (J.M. Montias) في كتابه أسس الأنظمة الاقتصادية (The Structure of Economic System).

وأياً كان الأمر فإن التعريف بجملة السمات يقدم منهجاً معيارياً في تعريف النظام الاقتصادي. فالمبادئ والقيم والأخلاق والتقييم الشخصي هي سمات رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تعريف النظام الاقتصادي.

ويبدو أن الاقتصادي السويدي أسار لنديك (Assar Linbeck) قد أعجب بنظرية التعريف بجملة السمات فقدم تعريفاً للنظام الاقتصادي يقول فيه: النظام الاقتصادي عبارة مجموعة من آليات ومؤسسات صنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في منطقة جغرافية معينة .

وكما يذكر جريجوري فإن النظام الاقتصادي وفقاً لهذا التعريف إنما هو ذلك الذي يحتوي على آليات وترتيبات مؤسسية وقواعد لصنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد .

وقد كان (فردريك براير) (Fredrick Pryor) أكثر وضوحاً وصراحة في تعريف النظام الاقتصادي حين عرفه بالآتي: النظام الاقتصادي يشمل جميع المؤسسات والمنظمات والقوانين والقواعد والمعتقدات والقيم وأنماط السلوك الناتجة التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية (جريجوري : 33) ومن الواضح أن هذا التعريف يؤكد على عدد من السمات الرئيسية التي تكون النظام الاقتصادي ومنها وجود مؤسسات صنع القرار التي تعمل وفق قواعد واضحة ومهام محددة بالقوانين، إضافة إلى وجود آليات من شأنها توفير المعلومات، والقيام بعملية التنسيق.

وهذه المهام لا بد أن يقوم بها السوق من خلال نظام الأسعار وكذلك الخطة الاقتصادية. ويمثل نظام الملكية أحد أركان النظام الاقتصادي وما يتبع ذلك من قواعد تنظم الملكية وتحدد حقوقها وتبين أوجه التحكم والتدخل فيها .

والنظام الاقتصادي وفقاً لهذا التعريف يؤكد مسبقاً على وجود آليات واضحة لتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة في النتائج الاقتصادية وتوفر الحوافز للأفراد للعمل والقيام بالنشاط الاقتصادي.

ومهما يكن الجدل فيما يتعلق بتعريف النظام الاقتصادي بالسمة المميزة أو بتعدد السمات، فإن النظام الاقتصادي لا يمكن عزله عن محيطه الاجتماعية وأساسه القيمية والأخلاقية وبيئته السياسية والثقافية.

ومرة أخرى فإن التأكيد من شأنه أن يقربنا من نظرية التعريف بجملة السمات - وهو التعريف الأكثر واقعية ومنطقية. فالنظام الاقتصادي إنما يعكس رؤية المجتمع لطريقة التصرف بالشأن الاقتصادي للمجتمع - وهي رؤية تتكئ على جملة السمات المتوفرة لهذا المجتمع أو ذاك. وتطبيقاً لذلك، يمكننا تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي مثلاً على النحو الآتي:

النظام الاقتصادي الإسلامي هو الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد وفقاً للتصور الإسلامي للحياة والإنسان والكون. ومن ثم فإنه يمثل منهجاً ومذهباً للتعامل مع الموارد الاقتصادية وتوظيفاتها وكافة الأنشطة الاقتصادية من منطلق القيم والأخلاق وهو ليس بالضرورة مرتبطاً بمنطقة جغرافية معينة.

## (2.3) معايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي

كانت مناقشتنا لطبيعة ومفهوم النظام الاقتصادي شرطاً ضرورياً لمناقشة معايير قياس كفاءة النظام في مواجهة المشكلات الاقتصادية للفرد والمجتمع باعتبار أن هذا الأمر يمثل جوهر اهتمام النظرية الاقتصادية في تناولها لمسائل مثل كفاءة النظام الاقتصادي. إن نقطة البداية في هذا القياس هو ربط المشكلات الاقتصادية بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم تحليل طبيعة وأسلوب الإدارة الاقتصادية في صنع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. إن هذه الصلة بين المشكلات والأهداف وآليات اتخاذ القرارات ليست إلا جوهر عمل النظام الاقتصادي ومبرر وجوده. وأياً كان الأمر، فإن قياس كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه إنما هي من صميم اهتمامات النظرية الاقتصادية. ولذلك توافق الاقتصاديون على معايير أساسية لقياس كفاءة النظام مشتقة من أهداف السياسة الاقتصادية وهي:

- معيار النمو الاقتصادي.
- معيار الكفاءة الاقتصادية.
- معيار الاستقرار الاقتصادي.
- معيار العدالة الاجتماعية.
- معيار أولويات التنمية.
- معيار التماسك الاجتماعي للدولة.

### 1- معيار النمو الاقتصادي:

تقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل نمو السكان. وفي هذه الحالة يكون المجتمع قادراً على إنتاج مزيد من السلع والخدمات عبر الزمن. منما يعني أن المجتمع يستمتع بمستوى معيشي ورفاه مرتفع لأن نصيب الفرد من الدخل يزيد عبر الزمن. وللتأكد من أن هذا النمو مرغوباً ومقبولاً من المجتمع فإن الأمر يحتاج إلى فحص وتحليل أعمق لطبيعة النمو الاقتصادي ومشكلاته وهي المشكلات التي أن لم يتمكن النظام من حلها، ستؤدي إلى حالة من عدم الرضا والقبول، مما يشكك في كفاءة النظام.

إن مشكلة قياس النمو الاقتصادي هي أولى هذه المشكلات وهي تتعلق بأساليب قياس النمو الاقتصادي ومدى دقتها وسلامتها عبر الزمن. هل هذه الأساليب مبينة على معطيات ومعلومات صحيحة وهل يتم مراجعتها سنوياً وهل هذه الأساليب مناسبة وصالحة للمقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة في نقطة زمنية محددة.

وترتبط بهذه المشكلة طريقة تحديد مصادر النمو الاقتصادي والأهمية النسبية لكل محدد من محددات النمو الاقتصادي. فهل يعتمد النمو الاقتصادي بصورة أكثر مثلاً على تراكم رأس المال. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا يتطلب مستوى ادخار أعلى ومن ثم هل يقبل المجتمع بتضحيه أكبر في الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الادخار. ثم إلى أي مستوى تتم التضحية وما هي الفترة الزمنية التي يتحملها المجتمع بالتضحية بالاستهلاك الحاضر، ومن جانب آخر هل يمكن سد فجوة الادخار المحلي من خلال الاقتراض الخارجي؟ وما مدى العبء الاقتصادي للدين الخارجي. تعتمد هذه الإجابات على طبيعة النظام الاقتصادي وما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو خليطاً أو اقتصاداً إسلامياً.

ومن جهة أخرى فإنها ترتبط بمدى كفاءة النظام وعملية الرشد الاقتصادي في صنع القرارات. دعنا ننتقل الآن إلى حالة أخرى للنمو الاقتصادي الذي يعتمد أكثر على مستوى التقدم التقني، حيث الأمر يتطلب فحص مؤشرات الإنفاق على التعليم وبرامج التدريب والبحث العلمي والرعاية الصحية وغيرها من المؤشرات. بيد أنه لا يكفي متابعة مؤشرات الانفاق على هذه المجالات من الناحية الكمية وإنما يستلزم الأمر، فحص وتحليل نوعي ومدى كفاءة الإنفاق ومستوى الأثر والفاعلية له.

أما المشكلة الثانية فهي تحليل مستوى الإنصاف والعدالة في توزيع ثمار النمو، والتأكد مما إذا كانت كل شرائح المجتمع مستفيدة وتمتع بثمار هذا النمو.

إن هذا الأمر يتطلب فحص العديد من المؤشرات التي من شأنها قياس مدى عدالة النمو ومن أهمها:

- تحليل مؤشرات توزيع الدخل واتجاهات انفاق الأسر.
- مؤشرات الفقر.
- مؤشرات البطالة.
- مؤشرات التنمية الريفية.
- مؤشرات التنمية البشرية.

ومن جانب آخر، فإن عوائق النمو الاقتصادي هي مشكلة أخرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تقييم كفاءة النظام وفقاً لمعيار النمو. إن جوهر تحليل هذه العوائق من منظور النظرية الاقتصادية ليس هدفه التماس المبررات ولكن هدفه فحص طبيعة هذه العوائق وعمق تأثيرها على مسار النمو وتقييم مدى نجاح النظام الاقتصادي أو فشله في تجاوزها والتغلب عليها. وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى عدد من المؤشرات التي تبين حجم وعمق هذه العوائق من أهمها:

- مؤشرات الاستقرار السياسي والحكم الجيد هل تتحسن أم تسوء.
- مؤشرات ومدركات الفساد وهل تتغير إيجابياً أم سلبياً.
- مؤشرات مناخ الاستثمار هل هي محفزة أم مثبطة للاستثمارات وتدفقات الرساميل الأجنبية.
- مستوى الإدخار في المجتمع وهل هو متدني أو مرتفع.

- حجم توفر الموارد الطبيعية أو ندرتها ومستوى استغلالها وتوظيفها بصورة مثلى.
- وعلى أية حال، فإن الأدب الاقتصادي العالمي يزخر بمؤشرات مختلفة ومتنوعة تقيس مدى كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب اقتصادياً واجتماعياً.
- وعادة تنشر المؤسسات الدولية الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية تقاريرها السنوية عن اتجاه هذه المؤشرات لكل بلد.
- والمشكلة الأخيرة تتعلق بموثوقية المعدل المرغوب والمناسب للنمو الاقتصادي، حيث تقاس كفاءة النظام بمدى نجاحه في تحقيق المعدل المرغوب للنمو. وبصورة عامة، فإن المعدل المرغوب هو ذلك المستوى الذي يفوق معدل النمو السكاني. بيد أن هناك معايير فرعية تساعد على اختبار المعدل المناسب منها مثلاً:
- محاكاة نظام اقتصادي آخر في اختيار المعدل وفق إنجازات هذا النظام خلال فترة ماضية وبالنسبة للدول النامية فإن المعدلات المرغوب متراوح بين 5% إلى 10%.
- مقارنة متوسط الدخل الفردي بين الدول وهنا ينبغي الانتباه إلى أن معدل النمو في الدول المتقدمة غالباً يكون منخفضاً، بيد أن هذا لا يعني ضعف كفاءة النظام في هذه الدول. بينما يكون الوضع مختلفاً بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً الذي يتطلب معدلات مرتفعة.
- حجم التكاليف الاقتصادية التي يستطيع المجتمع تحملها من أجل تحقيق المعدل المرغوب للنمو، فمثلاً:
- مدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر أو تحمله لمخاطر التضخم مقابل تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.
- التأكد من أن اختيار معدل مرتفع للنمو مصدره تنوع مصادر الدخل (والناتج) وأنه ليس ناجماً عن إسهام قطاع رئيس واحد كالنفط أو بسبب التوسع في إنتاج السلع العسكرية على حساب السلع والخدمات الاستهلاكية، فالنمو المدفوع بقطاع رئيسي واحد لا يضمن تحسن مستوى المعيشة والرفاه للمواطنين.

## 2- معيار الكفاءة الاقتصادية:

- الكفاءة الاقتصادية، مفهوم مرتبط بطريقة النظام الاقتصادي في إدارة الموارد ومقياس لمدى كفاءة النظام الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات المرغوبة في المجتمع بأقل كلفة ممكنة.
- وبعبارة أخرى الكفاءة هي مقياس لمدى قدرة النظام على التوظيف والاستخدام الأمثل للموارد التي تتسم بالندرة في ظل تعدد حاجيات المجتمع.

إن الكفاءة الاقتصادية عند الاقتصاديين تحمل معنيين رئيسيين:

- أ. كفاءة ساكنة: وتعني قياس كفاءة النظام في نقطة زمنية معينة وبمقتضى الكفاءة الساكنة، فإن النظام الاقتصادي ينبغي أن ينتج أقصى الكميات من السلع والخدمات في حدود موارد

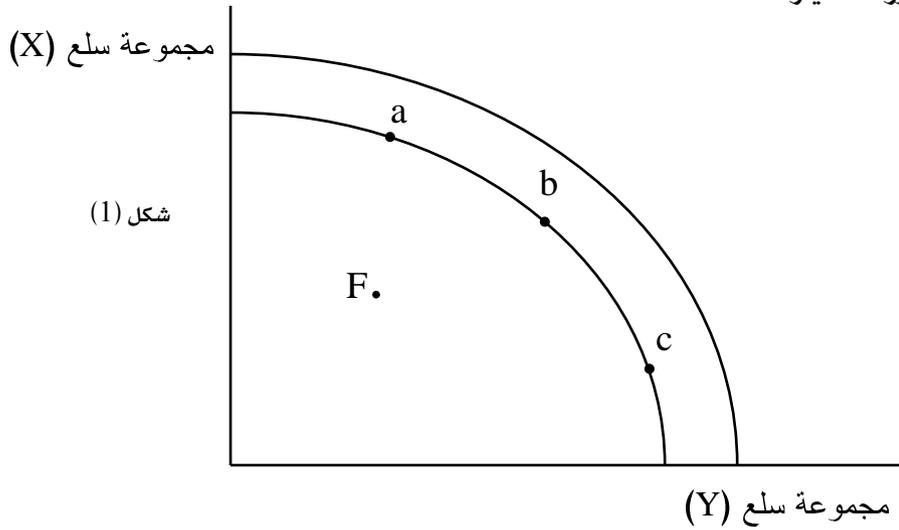
وإمكاناته الإنتاجية في لحظة معينة من الزمن. أي أن يعمل النظام على حدود منحني إمكانات الإنتاج<sup>(1)</sup>.

أما إذا كان النظام يعمل داخل حدود منحني إمكانات الإنتاج، فإن النظام يعد غير كفؤ لأنه لم يستخدم الموارد المتاحة ويوظفها في النشاط الاقتصادي بصورة مثلى. ومن ثم تظهر مشكلة وجود موارد عاطلة في لحظة زمنية معينة لم ينجح النظام في توظيفها.

وكما يوضح الشكل (1) فإن اختيار النظام عند النقطة (F) يعد اختياراً غير كفؤ في لحظة زمنية معينة. أما نجاح النظام فإنه يحدث عند أي نقطة على المنحنى  $c, b, a$ ، بيد أن المفاضلة بين (a) أو (b) أو (c) كانت في الماضي تعتمد على نوع النظام الاقتصادي وما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو خليطاً.

فالتخطيط المركزي هو الذي كان يتولى مسئولية الاختيار في النظام الاشتراكي.

أما في النظام الاقتصادي الحر، بطبيعته الرأسمالية فإن مبدأ سيادة المستهلك وتصويت الناخب هو من يقرر الاختيار.



ومن جانب آخر، فإن النظام الاقتصادي لا يستطيع في هذه اللحظة الزمنية أن يعمل خارج حدود إمكانياته الإنتاجية لأنه لا تتوفر له الموارد الكافية للعمل خارج هذه الحدود في تلك اللحظة. ب. الكفاءة الحركية: وتعني قياس قدرة النظام الاقتصادي على زيادة طاقته الإنتاجية عبر الزمن دون أن يتطلب ذلك بالضرورة زيادة موارده الإنتاجية من العمل ورأس المال.

(1) راجع العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية ومنحنى الإنتاج في كتابنا مقدمة في الاقتصاد الجزئي.

أي أن قدرة النظام على زيادة إنتاج السلع تتم من خلال استخدام أفضل أساليب وطرق الإنتاج وباستخدام نفس الموارد. إن علينا التأكد مما إذا كان منحى إمكانات الإنتاج قد أنتقل إلى جهة اليمين (إلى أعلى) تعبيراً عن قدرة النظام على إنتاج سلع أكثر بنفس الموارد السابقة (أنظر الشكل السابق) إن مستوى انتقال المنحنى يقدم مقياساً لمعدل تغير الكفاءة الحركية. ومن ناحية أخرى، ترتبط باستخدام هذا المعيار مشكلات أخرى من بينها:

- مشكلة قياس الكفاءة وهناك مؤشرات منها القيام بحسابات الإنتاجية

$$\text{حيث الإنتاجية} = \frac{\text{الناتج}}{\text{عنصر الإنتاج}}$$

وحساب الإنتاجية يمثل أحد مقاييس الكفاءة الساكنة أما إذا قمنا بحساب معدل التغير في الإنتاجية، فهذا يعني أننا نقيس الكفاءة الحركية (الكفاءة عبر الزمن).

- ومن مشكلات الكفاءة أيضاً مدى الترابط بين الكفاءة الاقتصادية وكل من الكفاءة السياسية والكفاءة الاجتماعية واتجاه الصلة بين هذه الكفاءات الثلاث فالكفاءة السياسية تتعلق بقضايا المؤسسات السياسية ومنظومة الحكم الجيد ودرجة المشاركة السياسية في صنع القرارات. بينما تتعلق الكفاءة الاجتماعية بقضايا العدالة ومستوى الإنصاف في توزيع الدخل والثروة والفرص.

ومهما يمكن الأمر، فإنه كلما كانت درجة الصلة بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة السياسية والاجتماعية قوية وعميقة كلما زادت فاعلية النظام في إدارة موارده بصورة مثلى ومنصفة. ومرة أخرى فإن هناك العديد من المؤشرات العالمية التي تنشرها المنظمات الدولية فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

### 3- معيار العدالة:

إن العدالة هي قضية قيمة كما أنها قيمة أخلاقية أساسية واسعة التفسير ولها تطبيقات عملية شاملة ومتنوعة. فهناك عدالة اجتماعية وعدالة اقتصادية عدالة سياسية وغير ذلك من المعاني والمقاصد الكلية.

والعدالة في التصور الإسلامي مبدأ أصيل لاستقامة الحياة وعمارة الأرض وتحقيق الأمن والاستقرار للناس. وما زال موضوع العدالة يمثل الشغل الشاغل للمفكرين والفلاسفة كما أنه هدف السياسيين وهو كذلك معيار أساسي عند الاقتصاديين في قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاقتصادي. وأياً كان الأمر فإنه عندما يكون النظام الاقتصادي قادراً على تمليك أفراد المجتمع المنافع وتحقيق مستوى عالٍ من النمو وتقليل الفوارق بين الناس وإزالة بؤر التوتر والصراعات الاجتماعية والسياسية، فإن هذا النظام يكون قد نجح نسبياً في تحقيق العدالة.

والعدالة بمضمونها الاجتماعي عميقة الصلة بمستوى الإنصاف في توزيع الثروة والدخل والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعند قياس كفاءة النظام من مرثيات العدالة، فإن هناك ثلاث قضايا يمكننا مناقشتها وتبعتها وهي: المؤشرات الفنية ونظم التوزيع والمؤشرات الأخرى.

- **المؤشرات الفنية:** اعتاد الاقتصاديون على استخدام معايير فنية لقياس مستوى عدالة توزيع الدخل أو مستوى التفاوت في توزيع الدخل ومنها:
  - معامل جيني للتركيز Gini Concentration وهو مشتق من منحني لورنز.
  - معامل سيمون كوزيتتر (معامل كوزتتر).
  - مؤشرات الفقر.

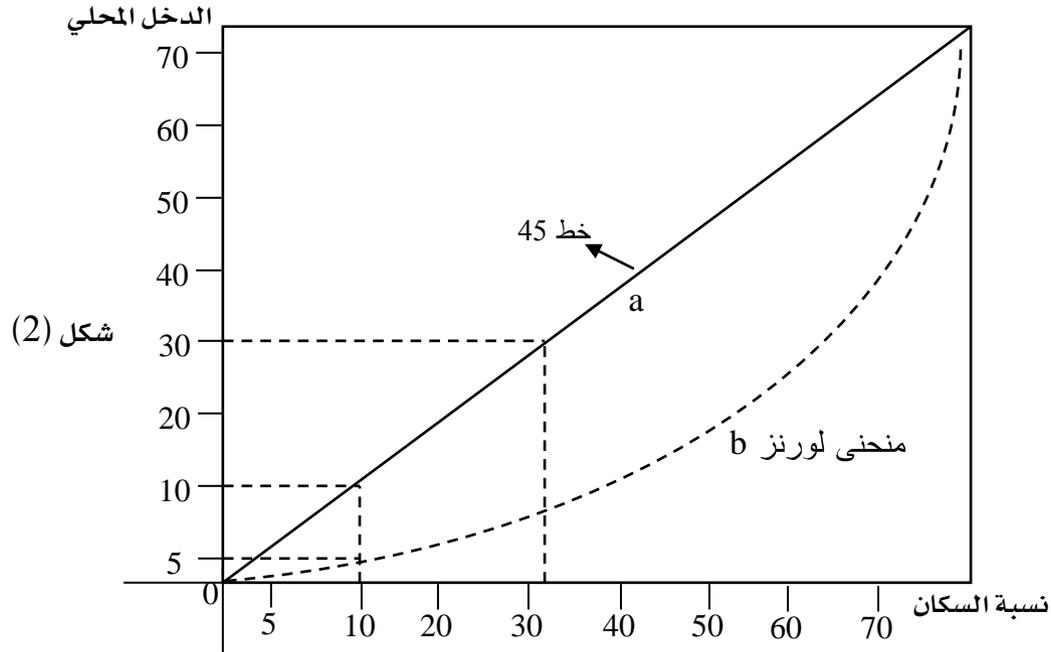
#### أ. معامل جيني للتركيز:

يتراوح معامل جيني بين صفر (المساواة الكاملة في توزيع الدخل) إلى الواحد الصحيح (التفاوت التام)

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة } a}{\text{المساحة } a+b} \quad \text{وفي شكل (2) فإن معامل جيني} =$$

وكما زادت مساحة الجزء المحصور بين خط 45 ومنحني لورنز زادت نسبة معامل جيني للتركيز وبيّن شكل (2) هذا المقياس.

ومن أشهرها منحني لورنز (Lorenz Curve) كما يوضحه شكل (2)



حيث تقاس نسبة السكان على المحور الأفقي ونسبة الدخل على المحور الرأسي ويمثل خط 45 الواقع بين نقطة الأصل والنقطة (0) بالتوزيع العادل تماماً للدخل. فإذا كان 30% من السكان مثلاً يحصلون على 30% من الدخل فهذا يعتبر توزيع تام وعادل للدخل. وهكذا بقية النسب فكل نقطة على هذا الخط تبين

التوزيع العادل للدخل. في حين أن المنحنى المنقط يبين التوزيع غير العادل للدخل، وكلما ابتعد هذا الخط عن خط (45) كان التوزيع أقل عدالة. وعلى سبيل المثال يبين الخط المنقط أن أفقر 10% السكان لا يحصلون إلا على 5% من الدخل بينما مقتضى العدل أن يحصلوا على 10%.

ومن ناحية أخرى، فإن معامل جيني يمكن تحديده بالمنطقة الواقعة بين خط 45 والمنحنى المنقط وهو مقياس لسوء توزيع الدخل.

#### ب. معامل كوزنتز:

يقصد بهذا المعامل مجموع الفروق بين الانصبه الدخلية والانصبه السكانية لجميع الفئات التي يمكن تقسيم السكان إليها (جبلز ورومر: اقتصاديات التنمية: 138) ويختلف معامل كوزنتز عن معامل جيني في أن الأول يعطي وزناً أكبر للفتاوت وكذلك قرب مركز التوزيع، بينما لا يعطي نفس الوزن للفتاوت في الإتجاهين المتطرفين.

ويمكن للمتابع أن يتعرف على درجة تركيز الثروة ودرجة الفقر باستخدام معامل كوزنتز فإذا كان الاهتمام هو تقييم درجة تركيز الثروة على قيمة التوزيع، فيمكننا تحليل أعلى 5% أو 10% أو 20%.

أما إذا كان اهتمامنا هو معرفة درجة الفقر التي تعكس سوء عدالة التوزيع، فيمكننا تقييم مستوى الدخل المطلقة والنسبية لأشد الناس فقراً التي تتراوح بين 30% إلى 40% من التوزيع.

#### ج. مقاييس الفقر:

تقدم مقاييس الفقر مؤشرات لمستوى الفتاوت بالنسبة للدخل المطلق أو الدخل النسبي وفي جميع الأحوال فإنها تعطي فكرة عن مدى عدالة توزيع الدخل والثروة لذلك فإن على المتابع أن يهتم بتقييم مؤشرات الفقر ومظاهر الفقر مثل حالة المجاعة ونقص التغذية والملبس والسكن غير المناسبين ومستوى الرعاية الصحية ونسبة الالتحاق في التعليم وغيرها من المؤشرات المطلقة.

### نظم التوزيع كمقياس للعدالة

إن المعايير الفنية لقياس مستوى عدالة توزيع الدخل لا تكفي بحد ذاتها، فهناك معايير أخرى لقياس العدالة الاقتصادية، يطلق عليها بالمعايير النوعية وهي نظم التوزيع في الأنظمة الاقتصادية ومن أهمها:

- معيار توزيع الدخل وفقاً لمبدأ مشاركة عناصر الإنتاج في توليد هذا الدخل أي وفقاً لمبدأ الإنتاجية الحدية للعنصر. وهذا المبدأ هو أحد الإسهامات الهامة للنظرية الكلاسيكية المعاصرة. حيث كل عنصر يحصل على دخل يكافئ قيمة مساهمته الإنتاجية الحدية في الناتج الكلي. وهذا هو شأن النموذج الرأسمالي حيث يتولى نظام السوق (جهاز الأسعار) تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الدخل. بيد أن توزيع الدخل وفقاً لقوى السوق لا يكفل تحقيق مستوى مقبول من العدالة. ولذلك يتم تعديل توزيع السوق من خلال نظام الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية.
- توزيع الدخل وفقاً لمبدأ الحاجة وقد كان هذا شأن النموذج الاقتصادي الاشتراكي حيث تتولى الدولة بدلاً عن السوق عملية التوزيع للدخل بحكم ملكيتها للأصول والموارد الإنتاجية.

- لذلك، فقد كانت مساواة الأجور للعاملين تمثل عنصر أساسياً في توزيع الدخل. وقد اقترح أوسكار لانج (اقتصادي بولندي) في نموذجه الذي أعتبر من أشهر النماذج الاشتراكية وعرف بنموذج التجربة والخطأ (قنديل73، 1985 وجريجوري)، اقترح قيام هيئة التخطيط المركزي بتحديد أسعار السلع الإنتاجية وتخصيص العوائد الاجتماعية (الايجازات والأرباح) كما يمكن توزيع هذه العوائد على شكل خدمات عامة. وأياً كان نمط النظام الاشتراكي سواء اشتراكية السوق أو الاشتراكية المخططة فإن المساواة في توزيع الدخل وإن كانت تبدو عادلة، إلا أنها في حقيقة الأمر تولد ظلماً آخر، فهي تساوي بين الناس وإن كانوا مختلفين في قدراتهم ومواهبهم. وفي هذا قتل للحوافز والإبداع والابتكار كما أن ذلك يمثل سوء تخصيص للموارد. وقد رفض ماركس نفسه مبدأ المساواة في توزيع الدخل أثناء المرحلة الانتقالية للإشتراكية، وكان يرى أن التوزيع حسب مساهمة كل عنصر في الناتج يكون أكثر قبولاً.
- التوزيع وفقاً لمبدأي المساهمة في الإنتاجية والحاجة وهذا هو شأن النظام الاقتصادي الإسلامي، فتوزيع الدخل عملية تكاملية بين توزيع السوق ودور الدولة ومساهمة القطاع الخيري في المجتمع.
- فتوزيع السوق وفقاً للمساهمة الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج الكلي وكذلك دور الدولة الذي يستهدف تحقيق عدالة أكثر في توزيع الدخل من خلال الدور الاجتماعي للدولة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.
- ثم يأتي دور القطاع الخيري من خلال نظام الزكاة والأوقاف والصدقات لتحقيق التكافل الاجتماعي ومن الواضح أن كلاً من دور الدولة ودور القطاع الخيري يسهم في إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. إضافة إلى الحوافز الأخلاقية التي من شأنها ترشيد الحاجات وتحقيق مبدأ الاعتدال في الأنفاق.

### مؤشرات أخرى لقياس العدالة

يمكننا تتبع كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق العدالة عن طريق تحليل تطبيقات العدالة في قضايا النمو الاقتصادي.

فإذا كان النمو عقيماً أي النمو الذي يزيد الدخل القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس لا يحقق العدالة لأنه يجعل ملايين من الناس يشغلون لساعات طويلة في أعمال زهيدة الأجور ومنخفضة الدخل. ومن أمثلة هؤلاء الباعة المتجولين أو الذين يعملون في أعمال زراعية بسيطة أو في بقالات تجارية صغيرة. ولذلك فإن تحليل مؤشرات البطالة بأنواعها وخصائصها يبين مدى التقدم المحرز أو الاخفاق في تطبيق العدالة.

وهناك نوع آخر من النمو يخل بمبدأ العدالة وهو النمو بلا مستقبل، أي الذي يكون متحيزاً لصالح الجيل الحاضر على حساب جيل المستقبل. هذا نمو مخل بالعدالة لأنه يعني خراب الغابات وتلوث الأنهار وتدمير النوع البيولوجي واستهداف الموارد الطبيعية، وإذا كان هذا يحدث فماذا بقي للجيل القادم. أي أن النمو الذي يسيء توزيع الدخل بين الأجيال يعتبر تقيضاً للعدالة.

ويتطلب هذا الأمر القيام بالتحليل والتقييم لمستوى استخدام هذه الموارد وتقييم حجم الاحتياجات الكاملة منها. كذلك، فإن النمو المكبوت أو النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يقترن بتنمية سياسة مرتفعة، يخل بمبدأ العدالة في بعدها الاقتصادي والسياسي. لأن النمو بدون تنمية سياسة يعني حرمان الناس من

المشاركة الحقيقية في صناعة خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الحرمان يشكل حاضنه كبيرة لسوء توزيع الدخل والثروة والفرص. لذلك فإن تقييم كفاءة النظام يتطلب متابعة مؤشرات التنمية السياسية وتقييم مدى التقدم أو الاخفاق فيها.

وأيا كان الأمر، وكما تؤكد التقارير العالمية للتنمية البشرية، فإن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة ولا هي تنمية تستحق الاستدامة. ومن ثم فإنها ليست مقبولة وفقاً لمبدأ العدالة.

إن النظام الاقتصادي الذي يديم هذه التفاوتات يكون قد فشل في تحقيق العدالة كميّار أساسي في قياس كفاءة النظام.

### معيّار التماسك الاجتماعي (Social Cohesion criteria)

يقصد بالتماسك الاجتماعي منظومة الروابط القيمية والثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي يتأسس عليها اجتماع الأفراد أو التي يقوم عليها المجتمع، ووفقاً لدور كهائم، فإن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد، ومن منظور النظرية الاقتصادية فإن التماسك الاجتماعي هو مفهوم للاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك مرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وقد أضحت التماسك الاجتماعي هدفاً عظيماً ومعيّاراً في نفس الوقت لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

فلا يمكن جعل النمو الاقتصادي قابلاً للاستدامة ما لم يتم الحفاظ على التماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقة العامة بين النظام الاقتصادي والجماعة السياسية والاقتصادية أن التماسك الاجتماعي يمثل قضية جوهرية لتفادي مساوئ النظام الاقتصادي الحر المنفلت الذي ولد الفردية الأنانية وأضعف المسؤوليات المشتركة ووسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، على أن ما يهمننا في هذا المقام هو التأكيد على إن ترسيخ التماسك الاجتماعي وزيادة درجته تعتبر معياراً لقياس كفاءة النظام الاقتصادي مما يتطلب بناء النظام على قواعد أساسية منها:

- التمسك بالعدالة والانصاف والمساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات العامة بما يمكن من تحقيق رضا الأفراد بالنظام والشراكة الفاعلة في التنمية.
- ضمان الاستقرار بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبما يمكن من تفجير طاقات وإبداعات الأفراد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.
- الاستثمار في منظومة التماسك الاجتماعي التي من شأنها تعظيم الأهداف والمصالح والمنافع المشتركة والرفع من شأن العمل الجماعي وتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

(1) التفاصيل أكثر عن أبعاد التماسك الاجتماعي انظر أيضاً: تقرير آفاق التنمية العالمية (2012)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وبطبيعة الحال، فإن مدى كفاءة النظام الاقتصادي في الحفاظ على التماسك الاجتماعي يمكن قياسها من ثلاث أبعاد رئيسية :

- بعد الإدماج الاجتماعي الذي يتضمن المدى الذي أتاحه النظام في توفير فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد، ومن مؤشرات هذا البعد هو تقييم حجم الموارد الجديدة التي أتاحها النظام الاقتصادي في مجالات التنمية الاجتماعية الأساسية كالإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، أي أنه ينبغي تتبع مؤشرات التنمية البشرية الأساسية، وكذلك تتبع مؤشرات الإنفاق على مكافحة العادات الاجتماعية السلبية مثل عادات الثأر والتهميش الاجتماعي لبعض الفئات، وكذلك مؤشرات الاتفاق على حل الصراعات والصلح بين الجماعات أو الأفراد.
- بعد الحراك الاجتماعي الذي يقصد به مستوى تكافؤ الفرص المحرز، وانعكاس ذلك على مستوى رضى الأفراد في المضي إلى الأمام، ومن مؤشرات قياس هذا البعد النظر في حجم ومستوى السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤسس لشراكة منظمة وفاعلة للأفراد.
- كذلك النظر في مستوى وفاعلية المؤسسات الديمقراطية ومدى تمسكها بالدفاع عن قواعد الشراكة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع .
- بعد رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن تقييم مستوى الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات وانعكاس ذلك على شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع.
- ومن مؤشرات قياس هذا البعد هو تقييم مستوى الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في القيام بعمل مشترك جماعي .. ومن ذلك الشراكة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأفراد.
- كذلك قياس مؤشرات الشراكة بين هذه المؤسسات فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- وفي النظام الاقتصادي الاسلامي، هناك مؤشرات أساسية في تقييم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، ومنها مؤسسة الزكاة والأوقاف التي تقدم منظومة متكاملة لتعزيز الثقة بين الناس والمؤسسات من شأنها محاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل.
- وبصورة عامة، فإن ميدان عمل رأس المال الاجتماعي ميدان واسع يتضمن مجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية لا يمكن إغفال مؤشراتها عند تقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

### معايير أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- إن تطبيق هذا المعيار في قياس كفاءة النظام الاقتصادي يتطلب الامام والمتابعة لقضيتين جوهريتين:
- القضية الأولى مرتبطة بعملية الاختيار لأولويات المجتمع الاقتصادية وفحص ما إذا كانت عملية الاختيار تتسم بالرشد الاقتصادي.

• القضية الثانية تتعلق بطريقة تنفيذ الأهداف والأولويات عن طريق اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة، ومن ثم تحليل وفحص كفاءة هذه السياسات في تحقيق الأهداف ذات الأولوية للمجتمع. وتكمن أهمية هذا المعيار من طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه أي مجتمع - وهي فجوة الموارد- الحاجيات. إن حاجيات المجتمع كبيرة ولا نهائية بينما الموارد نادرة نسبياً، لذلك تغدو كفاءة الاختيار في تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها أحد مقاييس كفاءة النظام الاقتصادي. وتلك عملية ليست سهلة لأنها مرتبطة بصلة وثيقة بطبيعة وحجم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فلو كان بالإمكان اختيار كل الأهداف والأولويات لما كانت هناك مشكلة اختيار. لذلك فإن النظرية الاقتصادية تهتم بدراسة آليات الاختيار من حيث كفاءتها ورشدها الاقتصادي في اختيار أفضل الأهداف التي تعظم المصلحة العامة للمجتمع بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا النظر إلى كفاءة الاختيار والمفاضلة بين الأولويات من زاوية أخرى وهي زاوية النظر في عواقب الاختيار السيء للأولويات.

فالاختيار السيء للأولويات يسبب سوء تخصيص موارد المجتمع واستنزافها بمعدل متسارع. ومن ثم تصبح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير قابلة للاستدامة. كذلك فإنه يزيد التكاليف الاجتماعية بسبب تفاقم التفاوت الاقتصادي الذي يجعل توزيع الدخل والثروة أكثر سوءاً، مما يسبب أيضاً زيادة بؤر التوتر والصراعات الاجتماعية بين شرائح المجتمع، ومن ثم يهدد الاستقرار الاجتماعي.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالتكاليف الاقتصادية تزيد أيضاً بسبب سوء تخصيص الموارد وبسبب استنزاف الموارد النادرة نسبياً. مما يخفض الطاقة الإنتاجية للإقتصاد في إنتاج مزيد من السلع والخدمات فلا يمكن الجيل القادم من التمتع بمستوى معيشي ورفاه مرغوب وكاف.

إن الاختيار السيء للأولويات يجعل النظام الاقتصادي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي. حيث تتوالى حالات الركود أو يطول أمدها كما تزيد تقلبات الأسعار ويتفاقم معدل التضخم والبطالة.

وبطبيعة الحال، فإن تجنب النظام الاقتصادي عواقب الاختيار السيء، يتطلب رشداً اقتصادياً في آليات اختيار الأولويات والأهداف الاقتصادية للمجتمع. وهذا في الواقع ما تهتم به النظرية الاقتصادية. وحقبة الأمر، فإن عملية الاختيار ما زالت تمثل جدلاً شائعاً أقرب إلى خيارات الإقتصاد السياسي منه إلى النظرية الاقتصادية.

في العقود الماضية من القرن العشرين اعتمدت آلية الاختبار على طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي. في ظل النظام المركزي والاقتصاد القيادي (اقتصاد الأوامر) كانت السلطة المركزية وبصورة مطلقة هي التي تقرر وتختار نيابة عن المجتمع أهدافه وأولوياته الاقتصادية.

ولم تكن هذه الآلية في الواقع رشيدة دوماً وقابلة للاستدامة فقد فشلت هذه النظم في النهاية في تحقيق مستوى معيشي ورفاه مرتفع لمواطنيها ومجتمعاتها.

أما في الأنظمة الديمقراطية، فإن آلية الاختيار تغدو أكثر تعقيداً وتشابكاً وصعوبة.

بيد أن أساليب الاختيار لا يمكن عزلها عن نظرية الاختيار العام التي تعد أحد اسهامات النظرية الكلاسيكية المعاصرة.

- فقد يتم الاختيار بصورة مباشرة بواسطة أفراد المجتمع الذين يعبرون عن تفضيلاتهم من خلال عميلة التصويت. أي اختيار الحزب السياسي ذات البرنامج الذي يتبنى أهداف وأولويات اقتصادية تحظى برضا الأفراد مقارنة بحزب آخر له ترتيبات مختلفة للأولويات.
- الطريقة الأخرى هي الاعتماد على قرارات السوق أو ما يسمى بنظام التصويت في السوق حيث يعكس جهاز الثمن (ومن خلال الأسعار) تفضيلات المستهلكين للسلع والخدمات المرغوبة لهم. وهذا ما يفصح عنه مبدأ سيادة المستهلك فعندما يزيد الطلب على سلع معينة، ترتفع أسعارها. وهذا يعطي مؤشر للقطاع الانتاجي لزيادة تخصيص الموارد نحو السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها.

- وهناك طريقة الاختيار المزدوج في اختيار الأولويات والأهداف وهي التي أفصح عنها الاقتصادي البولندي أوسكار لانج (O.Lange) ووسع نطاقها جان دورنسكي (Jan Drewnowski). تؤكد هذه الطريقة على مشاركة قوى المجتمع في اختيار الأهداف الاقتصادية. فالأفراد ومن خلال دور الرأي العام ونظام التصويت في الانتخابات يتمكنون من التعبير عن خياراتهم وترتيبهم أولويات الأهداف الاقتصادية.

بيد أن هذا الأمر، يبدو صعباً في الواقع، مما يفصح عنه الأفراد ما هو إلا مجرد الاتجاهات الرئيسية للأهداف والسياسات الاقتصادية، بينما يقوم صانعي القرار (أو الحكومة) بصياغة وتحديد الأهداف وأولوياتها التفصيلية.

وحقيقة الأمر، فإن هذه الصعوبات والتعقيدات ذات الصلة بطريقة اختيار الأولويات قد أثارت قضية جوهرية ذات دلالة كبيرة على مدى كفاءة نظرية الاختيار العام، وما إذا كانت هذه النظرية قادرة على ضمان الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية معاً من أجل تحقيق رضا الأفراد. وبعبارة أخرى ما هي الظروف التي تكون فيها قرارات الاختيار العام وفقاً لتعبير ساملسون غير منصفة أو كفوّة<sup>(1)</sup>. دعنا نفترض أولاً أنه يمكن تصنيف المجتمع سياسياً إلى شريحتين رئيسيتين هما : منافع شريحة الأغلبية ومنافع شريحة الأقلية.

دعنا الآن ننظر كيف تختلف نتائج اختيار أولويات المنافع وفقاً لطرائق صنع القرار الجماعي كما تبدو في الحالات الآتية:

- الاختيار العام بواسطة الحكومة .
- الاختيار العام بطريقة التصويت بالإجماع.
- الاختيار العام بطريقة التصويت بالأغلبية.

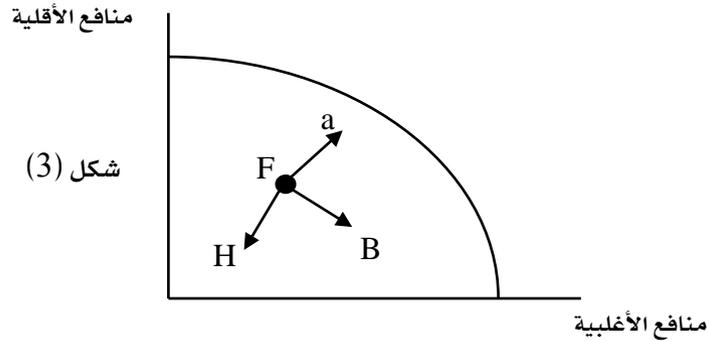
(1) انظر ساملسون، الاقتصاد ، الطبعة العربية ، ص 295.

- الاختيار العام في ظل معضلة تناقض التصويت.

#### أ. الاختيار العام الحكومي :

يبين شكل (3) أن نتائج الاختيار الحكومي لا تخرج عن ثلاث حالات هي:

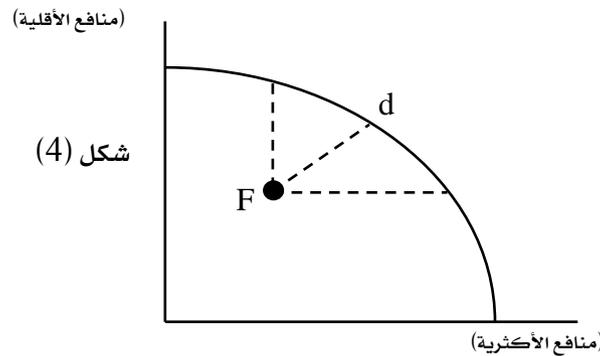
- نتائج (اختيار) مضرة، حيث تتخذ الحكومة اجراءات تجعل الجميع أسوأ حالاً. بيانياً يتمثل هذا في الانتقال من النقطة الأصلية (F) إلى (H)، وبالتالي فإن هذا يمثل اختياراً فاشلاً.



- اختيار يؤدي إلى إعادة توزيع بسيطة، فيتمثل بالانتقال من النقطة (F) إلى (B)، حيث تستفيد الأغلبية من زيادة المنافع، بينما تتضرر شريحة الأقلية.
- اختيار يؤدي إلى أن يصبح الجميع أحسن حالاً، حيث تتحقق أمثلية باريتو. وبيانياً يتمثل بالانتقال من النقطة (F) إلى النقطة (a)، حيث يغدو الأفراد أحسن حالاً ولا أحد أسوأ حالاً، ومن ثم فإن هذا النوع من الاختيار يكون مرضياً للجميع، بيد أنه وكما يؤكد ساملسون لا توجد قواعد مضمونة تجعل الجميع دائماً أفضل حالاً.

#### ب- الاختيار العام بطريقة التصويت بالاجماع:

تعني هذه الطريقة ضرورة الحصول على موافقة جميع الأفراد على اختيار الأولويات أو المنافع، ويترتب على هذا الاختيار أن يستفيد كل فرد في المجتمع لأنه لا يمكن اتخاذ قرار بدون موافقة كل فرد، بيانياً فإن هذا يتطلب الانتقال من النقطة (F) إلى النقطة (d) على المنحنى في شكل (4).



ومن الواضح أن طريقة التصويت بالإجماع تحقق أمثلية باريتو، حيث يصبح كل فرد أفضل حالاً ولا يوجد فرد أسوأ حالاً.. ومن ثم لا يوجد أي طرفين من الأقلية على الأقلية.

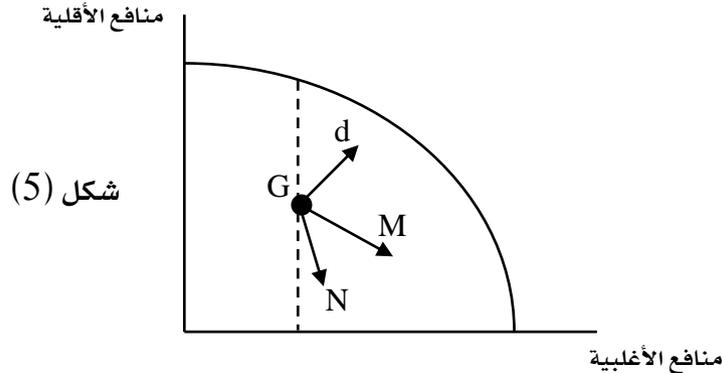
بيد أن طريقة التصويت بالإجماع ليست سهلة، فهي تتطلب جهداً ووقتاً طويلاً للحصول على الإجماع، فإذا رفض شخص واحد فقط، فإن هذا سيعطل عملية الاختيار، أي أن الحصول على موافقة كل شخص يتطلب الولوج في مساومات ومفاوضات مارثونية أو عميقة من شأنها أن تعوق انجاز أي شيء، وبسبب ذلك فقد تتوقف عملية الاختيار عند النقطة الأصلية (F) في شكل (4).

وخلاصة الأمر، فإن الاختيار بطريقة التصويت بالإجماع يوصل الجميع إلى طريق مسدود ويميل إلى الإبقاء على الوضع القائم (أو الحالي) مهما كان جيداً أو سيئاً.

### ج - الاختيار بطريقة التصويت بالأغلبية

إن اتخاذ القرارات وفقاً لقاعدة الأغلبية هي السلوك السياسي الشائع للفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، وبيانياً يبين شكل (5) كيف أن النتائج المحتملة لاختبار الأولويات يجري لصالح شريحة الأغلبية \_ أي بالانتقال من النقطة (G) إلى  $d, N, M$ ، وفي كل تلك النقاط فإن منافع شريحة الأغلبية تزيد وتبلغ أقصاها عند النقطة (M). بيد أن التصويت بالأغلبية لا يضمن دائماً تحقيق أمثلية أو تحسينات باريتو، فالأغلبية تفضل (M) لأن منافعها أكبر بينما يسوء حال الأقلية عند هذه النقطة، وثمة عيب آخر يكتنف تصويت الأغلبية وهو أنه قد يؤدي إلى استبدال الأغلبية بالاختيار، ومن ثم الاستبدال بالحكم، فالذين يحصلون على الأغلبية يميلون إلى فرض ارادتهم السياسية على الأقلية من خلال إعادة توزيع المنافع وتصميم القوانين المتحيزة ضد الأقلية.

وبطبيعة الحال فإن مبدأ العدالة يتطلب كبح طغيان الأغلبية على أن لا يفقد ذلك آلية التصويت بالأغلبية مضمونها الجوهرية . لذلك، يرى العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين تنوع قواعد تصويت الأغلبية، ومن ذلك اشتراط أغلبية مطلقة لاختيار بعض المشروعات الجوهرية كإجراء التعديلات الدستورية (ثلثي الأصوات مثلاً)، وكذلك استخدام أغلبية بسيطة في قضايا أخرى أقل شأناً من القضايا الجوهرية وبالعودة إلى شكل (5)، فإن نتائج تصويت الأغلبية يؤدي إلى النتائج الآتية:



- عند النقطة (d) يكون الاختيار كفوياً ومنصفاً لأنه يحسن حال الجميع وفقاً لأمثلية باريتو.
  - بينما عند النقطة (N) يكون الاختيار غير كفوٍ وغير منصف لأنه يحسن منافع الأغلبية، بينما يسوء عندها حال الأقلية.
  - أما عند النقطة (M)، فإن الأغلبية تكون في حال أفضل، مع تدهور بسيط إلى حد ما في منافع الأقلية.
- وخلاصة الأمر، فإن الاختيار العام بواسطة التصويت بالأغلبية لا يضمن دائماً تحقيق أمثلية باريتو .

#### د- الاختيار العام ومعضلة تناقض التصويت (Voting paradox – public choice)

تحدث معضلة تناقض التصويت عندما لا تحصل أولية اقتصادية معينة على الأغلبية في خيارات الناخبين من بين عدة أولويات (ساملسون:320) .

أو بعبارة أخرى، تنشأ هذه المعضلة عندما تحصل مجموعة من الأولويات على نفس حجم التصويت التي من شأنها أن تعوق اختيار احداها أو بعضها، وللخروج من هذه المعضلة، فإن هناك حلول أخرى منها:

- 1- الاختيار بالقرعة بين الأولويات التي حصلت على نفس حجم التصويت .
  - 2- تجزئة التصويت، فإذا كانت هناك ثلاث أولويات أ، ب، ج، حصلت كلها على تصويت مشابه في الحجم. فعندئذ يمكن إعادة التصويت على أ، ب، أولاً فإذا فاز (أ)، فيمكن إجراء تصويت ثاني على (أ)، (ج)، لا حظ أن تجزئة التصويت قد يتطلب نوع من الإدارة التعسفية أو التصويت التعسفي في الهيئات التشريعية المنوط بها الاختيار .
  - 3- تعديل الأولويات وإجراء تصويت جديد عليها، تمكن من الخروج من معضلة تناقض التصويت على أن هذا الإجراء يتطلب الدخول في حوار مع الفئات ذات المصالح المتعارضة.
- ومهما يكن الحال، فإنه لا يوجد طريقة مثالية للاختيار العام مائة في المائة، وإذا كان الاختيار العام بتصويت الأغلبية هو الأكثر عدالة، مما يعني أن حقوق الأقلية ينبغي أن تُحترم ، فالقاعدة الشرعية تقول لا ضرر ولا ضرار.

وعلى أية حال، فبالرغم من أن نظرية الاختيار العام تؤكد على توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الاقتصادية وأولوياتها. مما جعل لها صدى قوياً ومنها ظهور أصوات قوية من اقتصاديين ومنظمات دولية تدعو إلى أهمية تعزيز مشاركة المجتمع في صنع الخيارات والأهداف. ومع كل ذلك التأييد لهذه النظرية إلا أن هذا لم يمنع من تعرض نظرية الاختبار العام لانتقادات شديدة.

فقد قلل عدد من رواد نظرية الاختبار العام ومنهم جيمس بوكانن (Buchanan) وجوردن تولك (Tullock) وأرو (Arrow) من قدرة هذه النظرية لأسباب معينة من العمل بطريقة كفوٍ ومنها:

- أن قانون الأغلبية في التصويت قد لا يضمن تحقيق الكفاءة في السلع العامة التي تتطلب أن تفوق منافعها الحدية تكاليفها الحدية فقد ينتهي قرار الأغلبية إلى اختيار أهداف لا يتوفر لها شرط الكفاءة.

- احتمال قيام مجموعات الناخبين (الأحزاب مثلاً) بعملية مقايضة للأولويات والأهداف عند تشكيل ائتلاف أغلبية.
- بما أن الهدف الأول للسياسيين هو إعادة انتخابهم، فإنهم قد يفضلون اختيار أهداف تحقق مصالح جماعات الضغط والمصالح التي ليست بالضرورة معبرة عن المصلحة العامة.
- وأياً كان الأمر، فإن تقييم مدى كفاءة آلية اختيار الأهداف والأولويات القائمة على مبدأ مشاركة قوى المجتمع في إطار نظام التصويت الديمقراطي يتطلب مراقبة مسار المؤشرات التالية:
- مدى كفاءة النظام الانتخابي في تمكين الأفراد من التعبير الحقيقي عن إراداتهم الحرة في اختيار الأولويات.
- مؤشرات النضج السياسي والبصيرة النافذة للناخبين في التمييز بين الأهداف المختلفة.
- مؤشرات التجربة السياسية للأحزاب وقدرتها على تقديم البرامج الاقتصادية التي تعبر عن المصلحة العامة للمجتمع.
- مؤشرات سلامة ونزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها.
- وغير ذلك، من المؤشرات التي توضح مدى قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة واختيار الأهداف والأولويات.

### معايير الاستقرار الاقتصادي

هناك علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تشكل القاطرة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

فمخرجات النظام أو النتائج الاقتصادية له تعتمد على ثلاث مجموعات من المحددات والعناصر:

- مجموعة وعناصر السياسات الاقتصادية.
  - العناصر الطبيعية والبيئية التي تتوفر للنظام مثل الموارد الطبيعية والبشرية.
  - عناصر البيئة السياسية والقيمة والاجتماعية والثقافية.
- ولا ريب أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ و بدون أهداف فهي أدوات تحقق أهداف النظام الاقتصادي. ومن ثم فإن أهداف السياسة الاقتصادية هي أهداف مشتقة من أهداف النظام. والسياسات الاقتصادية ما هي إلا جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي يستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام ومن أهمها:

#### أ. تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز مؤشراتاه:

- استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريباً من الصفر.
- المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصادياً واجتماعياً، يتراوح 3% إلى 5%.
- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح من 5- 10%.
- وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

## مراجع الفصل الثالث

- (1) بول جريجوري وروبرت ستيورات، "النظم الاقتصادية المقارنة" طه منصور (مترجم)، دار المريخ، الطبعة العربية، (1994)، الرياض، السعودية، الجزء الأول ص29.
- (2) سلوى سليمان، "السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، (1973)، الجزء الأول، ص17.
- (3) مالكوئم جيلز، رومر، وسنودجراس، "اقتصاديات التنمية" طه منصور وعبدالعظيم مصطفى (مترجمون)، دار المريخ، الطبعة العربية، (1995)، الفصل الرابع، ص129، الرياض، السعودية.
- (4) بول ساملسون وويليام نوردهاوس، "الاقتصاد"، هشام عبدالله (مترجم)، الطبعة العربية، الطبعة الخامسة عشرة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثانية، (2006)، الجزء الرابع، ص295، عمان، الأردن.

## مراجع إضافية

- (5) الأفندي، محمد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي" دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، (2012).
- (6) الأفندي، محمد "مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في اليمن" مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء (2000)، وأعيد نشره في مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد العاشر، (يوليو- ديسمبر 2000) جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
- (7) الأفندي، محمد "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق"، مجلة الأدب، العدد (20)، صنعاء، (1997).
- (8) Oliver, J.M., and Webster, "public policy and Economic Theory" Hutchinson Educationa, London, 1970.
- (9) Tinbergen, j., "Economic policy: principles and Design" North Holl and publishing co . , Amsterdam , 1965.
- (10) Lange, O. "on the Economic Theory of socialism" , E. E. lippincott (ed) , Mineapolis un, Versity of Minnesota press, (1938).





## الفصل الرابع

### قياس أداء الاقتصاد الكلي

#### (النشاط الاقتصادي)

#### (4-1) نموذج التدفق الدائري للدخل

إن إنتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة يمكن النظر إليه (أي قياسه) من خلال ثلاث زوايا:

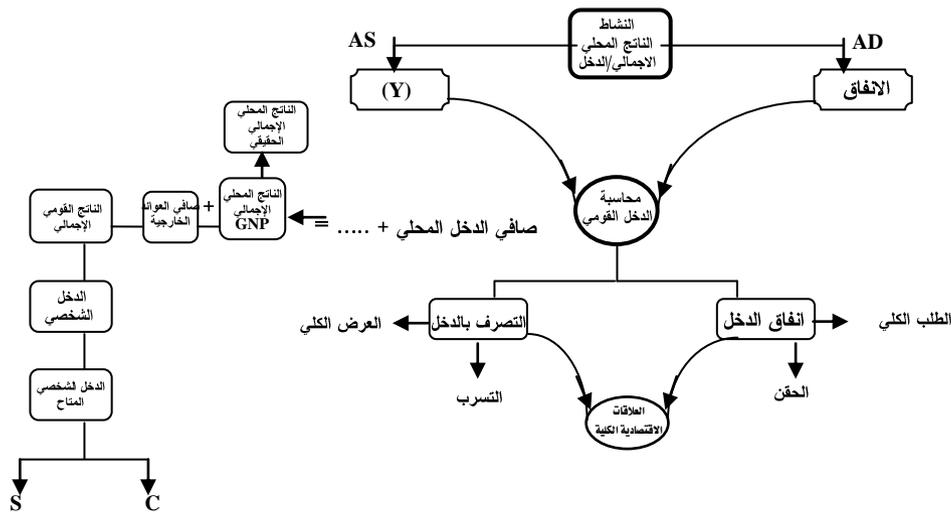
- الناتج المحلي الإجمالي GDP
- الدخل المحلي الإجمالي GDI
- الإنفاق الكلي AE

فالناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.

أما الدخل المحلي فهو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة وتشمل دخول عناصر الإنتاج كلاً من الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + ريع الأرض + أية دخول أخرى (الأطباء والحلاقين وغيره).

وكذلك فإن الإنفاق الكلي هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات - الواردات) خلال سنة واحدة معينة.

ولكن ما هي العلاقة بين الثلاثة المؤشرات السابقة وهل تؤدي إلى نفس النتيجة؟ بمعنى هل قيم الناتج المحلي وقيم الدخل المحلي وقيم الإنفاق الكلي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي؟  
يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل الآتي وكذلك من خلال نموذج التدفق الدائري للدخل، أو ما يطلق عليه أحياناً بدورة السلع ودورة النقود.



ومن جانب آخر يبين نموذج التدفق الدائري للدخل أو ما يطلق عليه بدورة السلع ودورة النقود العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي:

- (1) القطاع العائلي: وهو قطاع الأفراد الذي يقوم بدورين رئيسيين:
    - الإنفاق الاستهلاكي الخاص - أي طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية .
    - دور المشاركة في العملية الإنتاجية.
  - (2) القطاع الإنتاجي وهم رجال الأعمال والمنتجين للسلع والخدمات: والذي يقوم بدورين رئيسيين هما:
    - القيام بعملية الإنتاج.
    - عرض هذا الإنتاج في السوق وبيعه بأسعار السوق.
  - (3) القطاع الحكومي ويمثل الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ويقوم بدورين رئيسيين هما:
    - الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. أي الطلب الحكومي على السلع والخدمات.
    - جباية وتحصيل الإيرادات العامة من مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعوائد النفط وقيمة الأصول العامة المباعة وغيرها. حيث تستخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام للحكومة.
  - (4) القطاع الخارجي يمثل صافي الإنفاق على الطلب الخارجي، حيث يتكون من عنصرين رئيسيين هما:
    - الصادرات التي تمثل طلب أو إنفاق العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا والتي يتم تصديرها إلى الخارج.
    - الواردات وتمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الخارج والتي يتم استيرادها من الخارج.
- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.
  - أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال السوق المالي وسوق البنوك الذي يتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).
  - يخصص القطاع العائلي جزء من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزء من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
  - تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
  - يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزء من الدخل لشراء السلع المستوردة من الخارج وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزء من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.



الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص (S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية (X) .

وبصورة مختصرة، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث AE = الإنفاق الكلي

$$NX = \text{صافي الصادرات} = X - M$$

(4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

الدخل = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = قيمة الناتج المحلي

$$Y = C + I + G + NX \quad \text{أو}$$

- ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

## (4.2) حسابات الناتج المحلي الإجمالي

### □ (Gross Domestic Product Accounts)

هناك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع منها ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقاً لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب أو الطرق هي:

- طريقة الدخل (الناتج) (طريقة تكلفة عناصر الإنتاج).
- طريقة الإنفاق الكلي.
- طريقة الناتج النهائي من السلع والخدمات (القيمة المضافة).
- طريقة الناتج القومي الإجمالي (GNP) .
- طريقة الدخل الشخصي.
- طريقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أ: حساب الناتج بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي).

- يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقاً لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج.

تتضمن بنود صافي الدخل المحلي العناصر الآتية:

- الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته العضلية والبدنية والذهنية في العملية الإنتاجية. ويسمى هذا البند بتعويضات العاملين.

- الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.
- عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقاً لقاعدة المشاركة أو الفوائد الربوية التي يحصل عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.
- إيجارات وريوع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية. وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها تحتسب وفقاً لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.
- أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

• إن حصيلة جمع البنود السابقة أ + ب + ج + هـ تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. ولكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحاً وليس صعباً. ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة (هذا للتوضيح ولتبسيط الفكرة).

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقاً لأسلوب صافي الدخل المحلي، فإنه أولاً لا بد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي وذلك على النحو التالي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزء من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لا بد أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق. وتعتبر بالتالي بنوداً من بنود الدخل المحلي الإجمالي (أي أن الضرائب تمثل دخل للحكومة).

- إضافة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلاً لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزء من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنبيه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم إهلاكها أثناء العملية الإنتاجية. ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.

- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة تقل عن كلفتها الحقيقية وبالتالي فإنها تباع عادة بسعر قد يقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية تظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

يبين جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بطريقة صافي الدخل المحلي

البنود	القيمة بالمليون
أجور ومرتبوات وحوافز (تعويضات العاملين)	XX
+ أرباح الأعمال	XX
+ عوائد رأس المال	XX
+ إيجارات وريوع الأرض	XX
+ دخول أصحاب المهن والحرف الصغيرة	XX
صافي الدخل المحلي = قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج أو قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج	XXX
+ الضرائب غير المباشرة	XX
+ مخصصات إهلاك رأس المال	XX
- إعانات الإنتاج	XX
الدخل المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	XX

### ب: طريقة الإنفاق الكلي:

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج والذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق.

هناك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

- الإنفاق الاستهلاكي ( C ) .
- الإنفاق الاستثماري ( I ) .
- الإنفاق الحكومي ( G ) .
- صافي الإنفاق الخارجي ( NX ) .

(1) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي ( C ) :

يقوم القطاع العائلي (الأفراد والأسر) بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

- الإنفاق على سلع الطعام والشراب.
- الإنفاق على سلع الملابس.
- الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات.
- الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك.
- الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل وغيرها.

## (2) الإنفاق الاستثماري:

- كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي يعد إنفاقاً استثمارياً ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).
- الاستثمار الثابت هو الإنفاق على الأصول والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية.
  - ويسمى هذا النوع من الإنفاق الاستثماري بالإنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال.
  - الاستثمار في المخزون ويشمل كل السلع الوسيطة والسلع النهائية والمواد الأولية التي لم يتمكن المنتجون من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال فترة القياس. أو أن المنتجين يقومون بتخزينها استعداداً لفترة الإنتاج القادمة.
  - من ناحية أخرى، يستثنى من عناصر الإنفاق الاستثماري بعض التصرفات التي لا تعد أو لا تحسب كإنفاق استثماري ومن ذلك:
    - شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة حيث أن هذا الشراء لا يعد استثماراً جديداً لأنها لا تؤدي إلى إنشاء شركات جديدة وإنما تعتبر تداولاً للأسهم والسندات.
  - ولكن من أين تأتي موارد الاستثمار (مصادر الاستثمار)؟ هناك مصدرين رئيسيين لموارد الاستثمار الأول يأتي من مدخرات القطاع العائلي. أما المصدر الآخر، فهو مدخرات القطاع الحكومي والتي تمثل فائض الموازنة العامة للدولة.

## (3) الإنفاق الحكومي (G) :

- يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة - وكذلك نفقات الصيانة وغيرها.
- الإنفاق الحكومي الاستثماري ويشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

## (4) صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

- إن صافي الإنفاق الخارجي هو حصيلة مكونين هما:
- الصادرات والتي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً.
  - الواردات والتي تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.
- إن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي.

## الخلاصة:

الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي

+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي

+ صافي الإنفاق الخارجي.

أو بصيغة الرموز:

$$AE = C + I + G + NX$$

$$NX = X - M \text{ حيث}$$

إن حسيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق.

وبمعنى آخر، فإن الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

أو الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي.

ج: طريقة القيمة المضافة (طريقة الناتج):

- تعرف هذه الطريقة بأسلوب القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي. حيث القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج. إن قيمة مستلزمات الإنتاج تشمل قيمة المواد الخام وقيمة السلع الوسيطة التي تسهم في عملية إنتاج السلع النهائي والخدمات. وفقاً لهذه الطريقة، فإن هناك أسلوبان لحساب قيمة الإنتاج هما:
  - أسلوب حساب القيمة النهائية للسلعة أو الخدمة في السوق.
  - أسلوب القيمة المضافة - أي طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج في كل مرحلة يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة تلافياً لازدواج الحساب.
- وبصورة عامة، فإن استخدام أسلوب الناتج (أو طريقة القيمة المضافة) في حساب الناتج المحلي الإجمالي يتطلب عمل الآتي:

(1) تحديد مكونات الناتج المحلي في صورة أنشطة وقطاعات اقتصادية مثل:

قطاع الإنتاج الزراعي - قطاع الإنتاج الصناعي - قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والتشييد والبناء - وقطاعات الإنتاج الخدمي كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمات ربات البيوت ونحو ذلك.

(2) تحديد قيمة مستلزمات الإنتاج في كل قطاع وخصم تلك القيمة من قيمة الإنتاج في كل قطاع أو نشاط من أجل الحصول على القيمة المضافة لهذا القطاع.

تمثل القيمة المضافة دخول عناصر الإنتاج. أي أن القيمة المضافة تساوي تعويضات العاملين + أرباح المنظمين + عوائد رأس المال + إيجارات وريوع الأرض.

## الحسابات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي (تلخيص)

يعرض جدول (2) تلخيصاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأساليب الأساسية الثلاثة

أسلوب الإنفاق	أسلوب صافي الدخل المحلي	أسلوب الناتج (القيمة المضافة)
<p>أ - الإنفاق الاستهلاكي (C)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- السلع غير المعمرة</li> <li>- السلع المعمرة</li> <li>- الخدمات</li> </ul> <p>ب - (+) الإنفاق الاستثماري (I)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستثمارات الثابتة</li> <li>- (تكوين رأس المال الثابت)</li> <li>- التغيير في المخزون.</li> </ul> <p>ج - (+) الإنفاق الحكومي (G)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية.</li> </ul> <p>د - (+) صافي الإنفاق الخارجي (+)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الصادرات السلعية والخدمات (-)</li> <li>- الواردات السلعية والخدمات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأجور والمرتبات والحوافز</li> <li>• أرباح المنظمين ورجال الأعمال</li> <li>• عوائد رأس المال أو الفوائد</li> <li>• الإيجارات والربيع</li> <li>• دخول أصحاب المهن والحرف والأعمال الصغيرة</li> </ul> <p>XXX = الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج</p> <p>= قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج</p> <p>+ الضرائب غير المباشرة</p> <p>+ مخصصات إهلاك رأس المال</p> <p>- إعانات الإنتاج</p>	<p>أ - قطاعات الإنتاج السلمي</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوية.</li> <li>• قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية.</li> <li>• قطاع النقل والتخزين والمواصلات.</li> <li>• قطاع تجارة الجملة والتجزئة</li> <li>• البناء والتشييد</li> <li>• الكهرباء والمياه والغاز</li> </ul> <p>ب - قطاعات الإنتاج الخدمي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• منتجو الخدمات الحكومية</li> <li>• خدمات المنازل</li> <li>• منتجو الهيئات اللاربحية.</li> </ul>
<p>XXX = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)</p> <p>= الناتج المحلي الإجمالي</p>	<p>XXX = الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>= العرض الكلي</p>	<p>XXX = الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>= العرض الكلي</p>

### د: طريقة الناتج القومي الإجمالي: Gross National Product Method

ذكرنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي للمجتمع - فهو يعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة بمشاركة عناصر الإنتاج. ولكن هذا المقياس (الناتج المحلي الإجمالي) يرد عليه ملاحظات هي:

- لم يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج. مثل العمال اليمنيون الذين يعملون في الخارج ويقومون بتحويل أجورهم إلى اليمن. ومثل رجال الأعمال اليمنيين الذين يقومون بأنشطة إنتاجية في الخارج مثل المشاركة في إنشاء شركات ومؤسسات وبنوك ومصانع ويقومون بتحويل جزء من أرباحهم إلى اليمن.
  - أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية (اليمنية) المقيمة في الخارج.
  - من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي يشمل أو يحتسب عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن.
- وبمعنى آخر، فإن هناك عناصر إنتاج أجنبية مقيمة في اليمن كان لها إسهامها أيضاً في إنتاج السلع والخدمات. (وبالتالي، فإن عناصر الإنتاج الوطنية ليست وحدها التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات).

- هناك مثلاً العمال الوافدون من الخارج الذين يعملون في اليمن ويحولون أجورهم إلى بلدانهم.
  - وهناك رجال أعمال أجنبى مشاركون لرجال الأعمال اليمنيين في بعض المصانع والبنوك ويحولون أرباحهم إلى الخارج.
  - أي أن الناتج المحلي الإجمالي يحتسب إسهام عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ولا يحتسب إسهام عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.
  - ولتلافي هذا القصور، لابد من إضافة إسهام عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج واستبعاد إسهام عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن. فإذا عملنا ذلك، فإننا نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي الذي يتحقق نتيجة إسهام عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الداخل والخارج.
  - أي أن الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه (-) عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ومضافاً إليه (+) عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.
  - أو: الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي (+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (صافي التعامل مع العالم الخارجي).
  - حيث: صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج (العوائد المقبوضة) - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن (العوائد المدفوعة)
  - فإذا كان صافي العوائد بالموجب (لأن عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج يكون أكبر) فإن الناتج القومي يكون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
  - أما إذا كانت صافي العوائد بالسالب يكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي.
- هـ: الناتج القومي والدخل القومي:**
- إن الناتج القومي هو الوجه المقابل للدخل القومي حيث الدخل القومي = الدخل المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية. أو: الدخل القومي = الدخل المحلي + (العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة). ولكن تذكر أن الدخل المحلي هو مقياس للناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج كما عرفنا سابقاً.
  - وينفس المنطق فإن الدخل القومي هو مقياس للناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج. أما إذا أردنا أن نحصل على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق فلا بد أن نضيف إلى الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج كلا من الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ونطرح من القيمة إعانات الإنتاج.
  - أي أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال - إعانات الإنتاج.
- ❖ دعنا نوضح حساب الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي) من خلال التسلسل الآتي:

## صافي الدخل المحلي

+ صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية

×× = الدخل القومي بتكلفة عناصر الانتاج

أو الناتج القومي بتكلفة عناصر الانتاج

+ الضرائب غير المباشرة

+ إهلاك رأس المال

- الإعانات

= الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (الدخل القومي)

- إهلاك رأس المال

= الدخل القومي المتاح (الناتج القومي الصافي)

**و: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product) Method**

ذكرنا سابقاً أن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة معينة ولتكن 2010 مثلاً مضروبة في أسعار هذه السلع لعام 2010. (على سبيل المثال).  
الآن بهذه المناسبة نستطيع أن نطلق على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية والتي تحمل نفس المعنى وهي:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق).
- أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- أو الناتج المحلي الإجمالي الأسمي.

إن المقصود من هذه التسميات هو توضيح أن السلع والخدمات المنتجة في عام 2010 قد تم تسعيرها وفقاً للأسعار الجارية أو السائدة في عام 2010.  
حتى الآن لا توجد مشكلة، ولكن المشكلة تظهر عندما تقارن بين الناتج المحلي النقدي لعام 2009 والناتج المحلي النقدي لعام 2010.  
فقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي) لعام 2010 قد تكون أكبر من قيمة الناتج النقدي لعام 2009.

أي أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2010 مقارنة بقيمة الناتج المحلي لعام 2009.  
وبالتالي فإن السؤال المهم هو: هل الزيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2010 زيادة حقيقية. أي زيادة سببها زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات.

أم أنها مجرد زيادة نقدية أو اسمية - أي زيادة سببها ارتفاع مستوى الأسعار لعام 2010 مقارنة بمستوى الأسعار لعام 2009. وبالتالي فإنها لا تعتبر زيادة حقيقية. أم أن الزيادة هي بسبب زيادة الأسعار وزيادة الكميات المنتجة خلال السنة؟

ولتوضيح هذه النقطة، دعونا نفترض أن كميات السلع والخدمات كانت ثابتة في السنتين 2003، 2002، ولكن الأسعار هي التي تضاعفت.

السنة	الكميات المنتجة	مستوى الأسعار	(قيمة الناتج المحلي)
2009	1000 وحدة	100	100.000
2010	1000 وحدة	200	200.000

من المثال السابق يتبين أن الناتج المحلي قد تضاعف في عام 2010 مقارنة بعام 2009. ومن الواضح أن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما زيادة اسمية سببها ارتفاع الأسعار، لأن كميات السلع والخدمات ظلت ثابتة في هذا المثال الافتراضي. ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في الناتج - أي زيادة سببها زيادة الكميات فلا بد من تثبيت الأسعار وفقاً لسنة أساس معينة من أجل الحصول على قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (أو الناتج المحلي الحقيقي).

- نستطيع الآن أن نستبعد أثر التغير في الأسعار على الناتج المحلي من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار (Price index). لكننا لن نتعرض في هذا الكتاب إلى مناقشة تفصيلية للطرق المختلفة لتركيب الأرقام القياسية للأسعار.

- غير أننا نشير إلى رقم قياسي مشهور وشائع استخدامه في حساب الناتج المحلي الحقيقي. هذا الرقم القياسي يطلق عليه: مخفض الناتج المحلي الضمني (GDP deflator). ويمكننا الحصول على هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الضمني} = 100 \times \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

$$\text{أو مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 2003}}{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 1990 (سنة الأساس)}}$$

وفي مناسبات أخرى، يطلق على هذا المخفض بمعدل تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ولتوضيح طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD) دعنا نفترض أن كميات الناتج المحلي لعام 2010 = 1000 مليون وحدة، وأن المستوى العام للأسعار لعام 2010 = 400 وأن مستوى الأسعار في سنة الأساس (1990) = 100. إذن:

$$\text{مخفض الناتج المحلي لعام 2010} = 100 \times \frac{400 \times 1000}{100 \times 1000} = 400$$

$$\text{أو: مخفض الناتج المحلي الضمني} = 100 \times \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

ومن المعروف أن هذا الرقم القياسي يعتبر مقياساً شاملاً لمعدل التضخم.

أي أن مخفض الناتج المحلي يعتبر مؤشراً لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي. وهذا على خلاف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، (Consumer price index) الذي يقتصر على قياس التغيرات في أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات فقط. إن السؤال الآن هو كيف يتم استخدام مخفض الناتج المحلي في الحصول على الناتج المحلي الحقيقي؟

للحصول على الناتج المحلي الحقيقي (أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) يتم عمل الآتي:

- اختيار سنة أساس واعتبارها كسنة مرجعية للأسعار. لنفترض أن سنة الأساس بالنسبة لليمن هي 1990.

- تحديد الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس = 100.

- استخدام الصيغة التالية لحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة من السنوات.

$$\frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الناتج النقدي)}}{\text{مخفض الناتج المحلي}} = \text{الناتج المحلي الحقيقي}$$

ولتوضيح ذلك رقمياً، دعونا نتأمل في البيانات الرسمية المعروضة في جدول (3) الخاصة بحسابات الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في الجمهورية اليمنية للفترة 2000 - 2003.

جدول (3):

الناتج المحلي الحقيقي في الجمهورية اليمنية للفترة 2000 - 2003 (بملايين الريالات).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي سنة الأساس 100 = 1990	معدل تضخم الناتج المحلي
2000	1.538.636	232966	660.45	20.98%
2001	1628138	244481	665.96	0.83
2002	1811448	255872	707.95	6.31
2003	2067232	264340	782.04	10.45

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، الجهاز المركزي للإحصاء.

يبين الإطار السابق ما يلي:

1- سنة الأساس هي 1990، والرقم الأساس للأسعار = 100

2- الناتج المحلي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

حيث الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2003 مثلاً

$$\frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003}}{\text{مخفض الناتج المحلي لعام 2003}} =$$

مخفض الناتج المحلي لعام 2003

2067232

$$= \frac{2067232}{782.04} = 264340 \text{ مليون ريال}$$

نلاحظ أنه بالرغم أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2003 قد بلغ نحو (2067232) اثنين

تريليون وسبعة وستين مليار ومائتين واثنين وثلاثين مليون ريال، إلا أن الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة

(حيث 1990 هي سنة الأساس) لم يبلغ إلا نحو مائتين وأربعة وستين ملياراً وثلاثمائة وأربعين مليون ريال (264340).

أي أن الناتج المحلي الحقيقي لا يمثل إلا نحو 13% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003. ويرجع السبب إلى ارتفاع الأسعار (ارتفاع الرقم القياسي للناتج المحلي) بنحو 10.45% لعام 2003.

نلاحظ كذلك، أن معدل التضخم الشامل (معدل تضخم الناتج المحلي) يمكن حسابه من الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي.

ووفقاً لهذا المخفض، فإن معدل التضخم قد ارتفع من 6.31% لعام 2002 إلى 10.45% لعام 2003.

#### الحسابات القومية: تلخيص

##### (من صافي الدخل المحلي إلى الدخل الشخصي المتاح) (الأرقام افتراضية)

(1) صافي الدخل المحلي	2000
(+) الضرائب غير المباشر	300
(-) الإعانات	100
(+) إهلاك رأس المال	100
(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2300
(+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية	700
(1000) [ عوائد مقبوضة ]	
(300) [ (-) عوائد مدفوعة ]	
(3) الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	3000
(-) إهلاك رأس المال	100
(4) الناتج القومي الصافي	2900
(-) الضرائب غير المباشرة	300
(+) الإعانات	100
(5) صافي الدخل القومي	2700
(الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج)	
(-) الضرائب على أرباح الشركات	100
(-) الأرباح غير الموزعة	100
(-) أقساط التقاعد والتأمين	100
(+) الإعانات والمدفوعات التحويلية	600
(6) الدخل الشخصي	3000
(-) الضرائب على الدخل	500
(7) الدخل الشخصي المتاح ويوزع على:	2500
❖ الاستهلاك العائلي	(2000)
❖ الادخار	(500)

## ح: الدخل الشخصي (PI) : Personal Income

• عرفنا سابقاً أننا نستطيع حساب الناتج المحلي بأسلوب الدخل المحلي. تذكر أننا حسبنا الدخل المحلي على أساس الدخول المدفوعة لعناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية للمجتمع، وتوصلنا إلى مفهوم الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. الآن نستطيع أن تقدم تعريفاً آخر للدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج حيث نعرفه بأنه الدخل المحلي المكتسب أو الدخل المحلي المدفوع. لكن مفهوم الدخل المحلي المكتسب يختلف عن مفهوم الدخل المحلي المقبوض أو المستلم.

• هنا يعرف الدخل الشخصي بأنه كل أنواع الدخول المستلمة (سواء كانت نقدية أو عينية) لعناصر الإنتاج نظير مشاركة هذه العناصر في الإنتاج بالإضافة إلى ما تحصل عليه هذه العناصر من دخول أخرى في شكل تحويلات أو إعانات خارج النشاط الاقتصادي وسواء كانت من الداخل أو من الخارج. ولذلك فإن الدخل الشخصي هو مقياس للدخل المقبوض (أو المستلم).

أي أن هناك فرقاً جوهرياً بين مفهوم الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) وبين الدخل المقبوض أو المستلم (الدخل الشخصي). من حيث الأوجه التالية:

- الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) يمثل الدخل الذي تم اكتسابه وفقاً لمشاركة عناصر الإنتاج فقط في العملية الإنتاجية. أما الدخل المقبوض (الدخل الشخصي) فهو يشمل كل الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج سواء بسبب مشاركتها في العملية الإنتاجية أو لأسباب أخرى، سياسية، اجتماعية، ونحوها.

- الدخول المقبوضة تشمل كل الدخول الخاضعة للضريبة إضافة إلى الدخول غير الخاضعة للضريبة وأي دخول أخرى في شكل تحويلات للأفراد.

• هناك بعض الأمثلة:

يدفع الأفراد ضرائب دخل على المرتبات والأجور وبالتالي، فإن الدخل المقبوض هو الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب. كذلك، فإن أقساط معاشات التقاعد لا يتم استلامها وبالتالي تطرح من الدخل المكتسب.

كذلك، فإن الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال لا تستلم كاملة وإنما فقط جزء منها هو الجزء الموزع من الأرباح، بينما الجزء الآخر، يذهب في شكل ضرائب أو أرباح محتجزة. وبالتالي، فإنه لا يحسب ضمن الدخل الشخصي إلا الأرباح الموزعة.

من جهة أخرى، يحصل بعض أفراد المجتمع كالعجزة والمقاعد والمسنين على مساعدات في شكل إعانات حكومية أو صدقات أو زكاة.

## جدول (4) حساب الدخل الشخصي (أرقام افتراضية)

البنود	بملايين الريالات
الأجور والمرتبات	2000
+ الأرباح والعوائد	1000
+ الإيجارات والريوع	500
+ دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	100
صافي الدخل المحلي (الدخل المحلي المكتسب) أو الدخل المحلي المدفوع	3600
(+) التحويلات والإعانات (مدفوعات الضمان الاجتماعي والمساعدات للأفراد)	200
(-) أقساط معاشات التقاعد	50
(-) الضرائب على أرباح الشركات	20
(-) الأرباح غير الموزعة	30
(+) تحويلات للأفراد من الخارج	100
الدخل الشخصي (الدخل المقبوض أو المستلم للأفراد الناجم عن مشاركة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التحويلات والإعانات الأخرى مطروحاً منه الدخل غير المستلمة.	3800

وهذه تعتبر جزء من الدخل المقبوض ولكنها لا تعتبر جزء من الدخل المكتسب.

## الدخل الشخصي المتاح : Personal disposable income

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة على دخول الأفراد.

أي أن الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة.

يعتبر الدخل الشخصي المتاح مؤشراً هاماً لدراسة محددات سلوك الإنفاق الاستهلاكي والسلوك

الادخاري للأفراد.

وبمعنى آخر، فإن الدخل الشخصي المتاح هو الذي يكون متاحاً للأفراد للتصرف فيه في الاستهلاك

والادخار.

دعنا نفترض أنه من بيانات الجدول السابق، يقوم الأفراد بدفع 100 مليون ضرائب على دخول الأفراد

ويقومون باستهلاك ما مقداره 2700 مليون، بينما يدخرون نحو 1000 مليون.

من بيانات الجدول السابق نجد أن:

الدخل الشخصي	3800
(-) الضرائب على دخول الأفراد	100
الدخل الشخصي المتاح	3700
الإنفاق الاستهلاكي	(2700)
ادخار	(1000)

وهكذا نجد أن الدخل الشخصي المتاح = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

أو الدخل الشخصي المتاح = 2700 + 1000 = 3700 مليون ريال

الدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح):

حالة تطبيقية:

دعنا نقدم بعض الحسابات القومية للدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح) للجمهورية اليمنية لعام

2003 في جدول (5).

### جدول (5): حسابات الدخل الشخصي لليمن لعام 2003.

الدخل المحلي الصافي (دخول عناصر الإنتاج المحلية) = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عنصر الإنتاج.	1925.9
(+) صافي الضرائب غير المباشرة (الإعانات - الضرائب)	11.4
(+) صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية.	154.3
(+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	238.3
الدخل الشخصي (المقبوض) = الدخل القومي المتاح	2021.3
الاستهلاك الكلي (خاص وحكومي)	(1777)
الادخار القومي	244.2

- يلاحظ من الجدول السابق أن الدخل الشخصي (المقبوض) أو الدخل القومي المتاح قد بلغ (2021.3) مليار ريال، منه (1925.9) مليار دخل عناصر الإنتاج المحلية (أجور ومرتبوات + أرباح وعوائد رأس المال + الإيجارات والريوع).

- تم إضافة الإعانات وطرح الضرائب غير المباشرة منه (11.4) مليار ريال. كما تم إضافة دخول عناصر الإنتاج الخارجية (صافي) نحو (- 154.3 مليار) وكذلك تم إضافة التحويلات الجارية من العالم الخارجي (دخل مقبوض صافي). وبلغت نحو (238.3) مليار ريال.

- كما يبين الجدول السابق أن تخصيصات الدخل القومي كانت على النحو الآتي:

الادخار القومي 244.1 مليار ريال

الاستهلاك الكلي (العائلي والحكومي) 1777

أي أن إجمالي الادخار القومي والاستهلاك الكلي = الدخل الشخصي أو الدخل القومي المتاح.

## مراجع الفصل الرابع

- (1) الأفندي، محمد " مقدمة في الاقتصاد الكلي" دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء ، (2011).
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء ، " نظام الحسابات القومية في الجمهورية اليمنية" ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

## الجزء الثاني

### □ نظرية الطلب الكلي

#### القضايا الأساسية:

- العلاقات الاقتصادية الكلية
- نظرية الطلب الكلي
- نماذج الطلب الكلي
- السياسات النقدية والمالية في نموذج (IS-LM)
- النموذج العام لنظرية الطلب الكلي.





## الفصل الخامس

### العلاقات الاقتصادية الكلية الأساسية

القضايا الرئيسية في هذا الفصل:

- علاقات توازن الدخل.
- تحديد الادخار القومي والتصرف فيه.
- منهج الاستيعاب والعلاقة بين الدخل والميزان الخارجي.
- نموذج التوازن العام الأساسي للدخل (النموذج الكلاسيكي).

#### (5-1) علاقات توازن الدخل:

في اقتصاد مغلق، الناتج المحلي الإجمالي هو العرض الكلي، بينما الإنفاق على هذا الناتج يمثل الطلب الكلي الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي العائلي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي وترتيباً على ذلك، فإن المعادلة التعريفية لتوازن الدخل هي:

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$(1) \quad Y \equiv C + I + G \quad \leftarrow \text{أو:}$$

إن المعادلة (1) هي معادلة تعريفية محاسبية (متطابقة) لتوازن الدخل في اقتصاد مغلق.

ويمكننا النظر إلى المعادلة التعريفية لتوازن الدخل من زاوية أخرى وهي: الحقن = التسرب.

فالعرض الكلي (Y) الذي يمثل الطرق الأيسر من المعادلة (1) يمكن النظر إليه من مفهوم التصرف بالدخل (الناتج) أو تخصيص الدخل على الاستهلاك + الادخار + الضرائب المدفوعة للحكومة. بينما الطرف الأيمن يمثل الحقن.

$$(2) \quad C + S + T = C + I + G \quad \leftarrow \text{أو:}$$

$$\begin{array}{ccc} \downarrow & & \downarrow \\ \text{إنفاق الدخل} & = & \text{التصرف في الدخل} \end{array}$$

حيث يتطابق التصرف في الدخل مع إنفاق الدخل.

ويطرح الاستهلاك (C) من جانبي المعادلة (2) نجد أن:

$$(3) \quad S + T = I + G \quad \leftarrow$$

الحقن = التسرب

إن المعادلة (3) تبين أن الدخل يكون في حالة توازن عندما التسرب يساوي الحقن، أي عندما يكون الادخار مضافاً إليه الضرائب يساوي الاستثمار زائداً الانفاق الحكومي. حيث كلاً من الادخار والضرائب يمثل تسرباً للدخل خارج الدورة الاقتصادية، فإذا تم إعادة حقنهما في الدورة الاقتصادية من خلال الاستثمار والانفاق الحكومي. فإن هذا يضمن عودة الدخل إلى حالة التوازن.

ولكي تكون المعادلة (3) معادلة شرط التوازن، فلا بد أن تكون قيم التسرب والحقن قيم متوقعة أو

مخططة (Ex ante Values).

أما إذا كانت القيم قيم فعلية ومحققة (Expost Values)، فإن الاستثمار الفعلي ليس بالضرورة مساوياً للاستثمار المخطط إلا في حالة واحدة وهي حالة توازن الدخل عند نقطة أو مستوى معين، وعند هذا المستوى يكون الاستثمار المخطط مساوياً للاذخار الفعلي.

### معادلة تعريف توازن الدخل في اقتصاد مفتوح

بإضافة صافي الانفاق الخارجي (الحساب الجاري: CA)، يمكننا إعادة صياغة المعادلة التعريفية لتوازن الدخل القومي على النحو الآتي:

$$(4) \leftarrow Y = C + I + G + CA$$

$$CA = X - im \quad \text{حيث:}$$

$X$  = الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة.

$im$  = الواردات من السلع المنظورة وغير المنظورة.

ويمكننا كتابة المعادلة (4) في الشكل الآتي

$$(5) \leftarrow Y + M = C + I + G + X$$

فالتطرف الأيسر من المعادلة (5) يمثل العرض الكلي الذي يتكون من الناتج المحلي الإجمالي (Y) زائداً الواردات من السلع والخدمات. ويطلق عليه بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل (القومي). أما الطرف الأيمن فإنه يمثل الطلب الكلي بعد إضافة الصادرات، أو الانفاق على الدخل القومي.

لاحظ أننا نستخدم الرمز (Y) ليعبر عن العرض الكلي أو الناتج القومي الإجمالي (Y+M). وينفس

الطريقة، يمكننا إعادة صياغة (5) بطريقة الحقن = التسرب

$$\text{أو: } C + T + S + M = C + I + G + X$$

$$(6) \leftarrow \underbrace{S + T + M}_{\text{التسرب}} = \underbrace{+G + I + X}_{\text{الحقن}}$$

وإذا كانت قيم الحقن والتسرب هي القيم المتوقعة فإن معادلة (6) تمثل معادلة شرط توازن الدخل في

اقتصاد مفتوح.

### (5-2) تحديد الادخار المحلي

من معادلة تعريف توازن الدخل في اقتصاد مفتوح (4):

$$Y = C + I + G + CA$$

$$(5) \leftarrow Y - \underbrace{C + G + I}_S = CA \quad \text{أو:}$$

$$(6) \leftarrow S - I = CA \quad \text{أو:}$$

حيث الادخار المحلي يتكون من ادخار القطاع الخاص زائداً الادخار الحكومي.

$$S = Y - C - G \quad \text{أو:}$$

إن المعادلة (6) تبين أن فائض الادخار المحلي (S-I) يتعادل مع فائض الحساب الجاري (CA). وبعبارة أخرى، فإن (S-I) تمثل صافي اقراض الدولة للعالم الخارجي ويطلق عليه أيضاً بصافي الاستثمار الأجنبي. وعندما تكون القيم في (6) قيم متوقعة، فإنها تمثل شرط توازن الدخل في اقتصاد مفتوح. ومن جهة أخرى إذا كان (S-I) أقل من الصفر  $S < I$  فإن (S-I) تمثل صافي الاقتراض من العالم الخارجي وفي هذه الحالة، فإن CA يكون في حالة عجز  $CA < 0$ .

### تجزئة الادخار المحلي والتصرف فيه

بالعودة مرة أخرى إلى المعادلة (5) في (5-2):

$$Y - C - I - G = CA$$

وبإضافة وطرح الضرائب (T) في الطرف الأيسر من معادلة (5) نجد أن:

$$Y - T - C - G + T - I = CA$$

$$\text{أو:} \quad SP + (T - G) - I = CA \quad (7) \leftarrow$$

حيث:  $SP = Y - T - C$  أو الادخار الخاص

وكذلك فائض الموازنة العامة =  $Sg = (T - G)$  = الادخار الحكومي الموجب

أما إذا كانت الموازنة العامة في حالة عجز  $(G - T)$  فإن الادخار الحكومي يكون سالباً.

$$\text{أو:} \quad -Sg = G - T$$

وبإعادة صياغة المعادلة (7) لتصبح كما يلي:

$$(8) \leftarrow \quad SP = I + (G - T) + CA$$

تبين (8) طريقة تصرف القطاع العائلي بالادخار الذي يأخذ ثلاثة أنواع من التصرفات:

- تمويل الاستثمار الخاص (I).
  - تمويل عجز الموازنة (G-T) بشراء السندات الحكومية.
  - شراء السندات الأجنبية كما يعكسها وضع الحساب الجاري (CA).
- كذلك يمكننا إعادة صياغة المعادلة (6) لتصبح على النحو الآتي:

$$(9) \leftarrow \quad SP - I = CA + (G - T)$$

إن الطرف الأيسر من (9) يمثل ميزان القطاع الخاص (Sp-I) وهو ميزان موجب فائض ادخار القطاع

الخاص) أما الطرف الأيمن فإنه يتضمن:

- الميزان الخارجي كما يعبر عنه الحساب الجاري CA.
- الميزان المالي المحلي كما يعبر عنه عجز الموازنة (G-T).

أي أن المعادلة (8) تبين أن فائض ميزان القطاع الخاص يتم استخدامه في تمويل الميزان الخارجي

والميزان الداخلي.

لاحظ أنه يمكن تحديد ما يسمى بنموذج الفجوتين من خلال إعادة صياغة المعادلة (9) لتصبح كما

يلي:

$$(10) \leftarrow -CA = (I - Sp) + (G - T)$$

تبين (10) أن عجز الحساب الجاري (-CA) يعكس الفجوة المالية (فجوة الموازنة العامة: (G-T) وفجوة ميزان القطاع الخاص (فجوة العجز في الاستثمار الخاص): (I-Sp). إن معادلة (10) تحدد ما يطلق عليه بنموذج العجز التوأم (عجز القطاع الخاص وعجز الموازنة العامة). وإذا أضفنا إلى المعادلة (10) عجز الاقتراض الذي يساوي أصل الدين مطروحاً فيه فوائد الدين (D-rD) فإنها تحدد نموذج الفجوات الثلاث:

فجوة عجز الانفاق العام (G-T) وفجوة عجز القطاع الخاص (I-Sp) وفجوة عجز الاقتراض (D-rD).

$$\text{أو: } -CA = (I - Sp) + (G - T) + (D - rD)$$

من جهة أخرى تبين المعادلة (0) أهمية تحسين وضبط السياسات المالية في الاتجاه الذي يسهم في تصحيح اختلال ميزان الحساب الجاري، وليس شرطاً أن هذا التحسن يقع بدرجة تناسبية جداً أي واحد إلى واحد.

### (5.3) منهج الاستيعاب (الامتصاص) Absorption Approach

#### (العلاقة بين الدخل القومي والحساب الجاري)

إن العلاقة بين الدخل القومي والحساب الجاري يمكن مناقشتها من خلال نموذج الاستيعاب المشهور (أو نموذج الامتصاص). يهتم منهج الاستيعاب بتحليل مجريات التوازن القائمة في الأسواق الحقيقية (أسواق السلع والخدمات) ولا يأبه لسوق النقود أو تدفقات رأس المال. أما عبارة استيعاب أو امتصاص فإنها تعني الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص والقطاع العام الحكومي والاستثمارات الرأسمالية. ترجع الكتابات والأعمال الأولى في منهج الاستيعاب إلى الاقتصادي ميد (Meade) في 1951، وكان الكسندر (Alexander) أول من استخدم عبارة الاستيعاب أو الامتصاص (Apsorption). إن نقطة البداية في التحليل وفقاً لمنهج الاستيعاب تبدأ من معادلة (4) وهي المعادلة التعريفية لتوازن الدخل في اقتصاد مفتوح.

$$(4) \leftarrow Y = C + I + G + CA \text{ أو}$$

لاحظ أن الاستيعاب المحلي للنتائج (الدخل القومي) يمكن تحديده على النحو الآتي:

$$(5) \leftarrow A = C + I + G$$

وبإدخال (5) في (4) نجد أن:

$$(6) \leftarrow y = A + CA$$

من المعادلة (6) يمكننا صياغة المعادلة الأساسية الكلية لمنهج الاستيعاب على النحو الآتي:

$$(7) \leftarrow Y - A = CA$$

تبين المعادلة (7) بعض العلاقات الأساسية بين الحساب الجاري من جهة والدخل (الناتج) والاستيعاب من جهة أخرى وهي:

1- إن التغيرات في الدخل (Y) والاستيعاب المحلي (A) لها دور في تصحيح اختلال الميزان الخارجي. فالتغيرات في الحساب الجاري ترتبط بالتغيرات في الدخل والاستيعاب المحلي وبالتالي في مستوى التشغيل.

هناك ثلاث حالات محتملة للعلاقة بينهما وهي:

- إذا كان الدخل القومي أكبر من الانفاق (أكبر من الاستيعاب المحلي للناتج) فإن الحساب الجاري يكون في حالة فائض.

$$\text{أو: عندما } y - A > O \rightarrow y > A$$

$$\text{فإن: } CA > O$$

- إذا كان الدخل القومي أقل من الاستيعاب المحلي، فإن الحساب الجاري يكون في حالة عجز.

$$\text{أو: } y - A < O \rightarrow y < A$$

$$\text{فإن: } CA < O$$

- إذا كان الدخل القومي يساوي تماماً الاستيعاب المحلي للناتج فإن الحساب الجاري يكون في حالة توازن أو استقرار.

$$\text{أو: } y - A = O \rightarrow y = A$$

$$\text{فإن: } CA = O$$

بيد أن تغيرات الدخل تتطلب وقتاً أطول مما يحد من فاعلية تغيرات الدخل في تصحيح الميزان الخارجي في الأجل القصير. أي أن تأثير الدخل على الميزان الخارجي يكون فاعلاً في الأجل الطويل. ومن ثم فإن تصحيح اختلال الحساب الجاري في الأجل القصير يقع على عاتق الاستيعاب (A) المحلي للناتج.

2- إتجاه مديونية الدولة (التغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية:

- عندما يكون الحساب الجاري في حالة فائض ( $Y > A$ )، فإن الدولة في هذه الحالة تكون دائنة للعالم الخارجي. أي أن رصيد الدولة من الأصول الأجنبية يزيد سواء في شكل عملات أجنبية أو أسهم وسندات وهذه الحالة لا تتحقق إلا إذا كان الدخل أكبر من الانفاق المحلي (الاستيعاب).

- أما إذا كان الحساب الجاري في حالة عجز فعندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الدخل ( $Y < A$ ) تكون الدولة مديونة للعالم الخارجي ومن ثم فإن رصيدها من الأصول الأجنبية يتناقص.

وبصورة عامة، فإنه يمكننا الربط بين المعادلة الأساسية للاستيعاب والتغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية على النحو الآتي:

$$Y - A = CA \equiv \omega \quad (8) \leftarrow$$

حيث  $\omega \equiv$  حجم التغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية كمقياس لحجم التغير في الثروة الكلية للدولة.

3- السياسات الاقتصادية الملائمة لتصحيح الميزان الخارجي (CA): من المعادلة الأساسية لمنهج الاستيعاب (معادلة 7) يمكننا مناقشة اتجاه السياسة الاقتصادية الملائمة لتصحيح اختلال الحساب الجاري وفقاً للتحليل الكينزي والتحليل النقدي.

### أ. التصحيح وفقاً للرؤية الكينزية

إن تصحيح اختلال الحساب الجاري في الأجل القصير يقع على عاتق الاستيعاب المحلي (A) في ظل ثبات الدخل في الأجل القصير. ومن ثم يغدو (A) هو حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية. دعنا نوضح ذلك من خلال إعادة صياغة المعادلة (7) على النحو الآتي:

$$\bar{Y} - A = CA$$

حيث تم التعبير عن ثبات الدخل بالمتغير  $(\bar{Y})$ . ومن ثم فإن التغيرات في الحساب الجاري (CA) ترتبط بالتغيرات في (A) خلال الفترة القصيرة.

فإذا كان الميزان الخارجي (CA) يعاني من عجز، فإن استعادة التوازن للحساب الجاري يتطلب تخفيض الاستيعاب المحلي. بيد أن تخفيض (A) له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي. فإذا كان الاقتصاد يعاني من الركود الاقتصادي فإن تخفيض (A) يفاقم مشكلة الركود. أي أن استعادة التوازن الخارجي يتضمن ثمناً باهضاً متمثلاً في تفاقم اختلال التوازن الداخلي. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من انتعاش متزامناً بمعدل مرتفع للتضخم، فإن تخفيض الاستيعاب يكون متسقاً مع السياسات الأخرى التي تستهدف تخفيض معدل التضخم.

وفي هذه الحالة يحدث اتساق وانسجام بين هدف التوازن الداخلي وهدف التوازن الخارجي.

ومن جانب آخر، إذا كان الميزان الخارجي (CA) في حالة فائض، فإن استعادة التوازن الخارجي يتطلب زيادة الاستيعاب المحلي (A).

إن هذه السياسة تكون ملائمة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فزيادة الاستيعاب تنشيط الطلب الكلي ومن ثم تسمح باستعادة كلاً من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

$$\bar{Y} - A \uparrow = \downarrow CA \quad \text{أي أن:}$$

حيث  $CA \downarrow$  تعني انخفاض فائض الحساب الجاري كلما ارتفع (A) إلى أن يتم استعادة التوازن للميزان الخارجي.

ومن جهة أخرى إذا كان الاقتصاد يعاني من معدل مرتفع للتضخم، فإن زيادة الاستيعاب تفاقم التضخم ولا تحقق الانسجام بين التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي وما يحدث هو أنه يتم استعادة التوازن الخارجي ولكن على حساب تعميق اختلال التوازن الداخلي بسبب زيادة الانفاق الكلي (A) على الناتج.

## ب. الرؤية النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي

## (Monetary Approach To external imbalance)

إن آلية تصحيح اختلال الميزان الخارجي في إطار الرؤية النقدية تتم من خلال أثر الثروة أو أثر الرصيد الحقيقي على الاستيعاب المحلي.

ويُعزى إلى الاقتصادي اثر بيجو تحليله لأثر الرصيد النقدي الحقيقي ثم طوره الاقتصادي دون باتنكن.

ولتوضيح هذا الأثر، فإنه يمكننا صياغة المعادلة الأساسية لمنهج الاستيعاب في شكل دالة عامة على النحو الآتي:

$$A = F\left(Y, \frac{\omega}{P}\right)$$

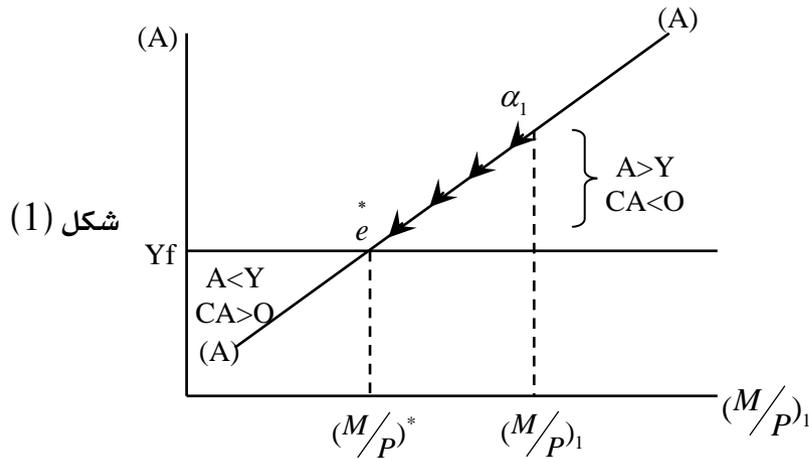
تبين الدالة السابقة أن الاستيعاب دالة طردية في الدخل (Y) والثروة الحقيقية  $\left(\frac{\omega}{P}\right)$

$$\text{حيث: } \frac{\partial A}{\partial Y} > 0, \frac{\partial A}{\partial \frac{\omega}{P}} > 0$$

دعنا نفترض أن الأفراد يحتفظون بثروتهم في شكل أرصدة نقدية حقيقية وبالتالي فإن:

$$\frac{\omega}{P} \equiv \frac{M}{P}$$

ويمكننا تصوير دالة الامتصاص بيانياً في شكل (1)



لاحظ أن:

• AA هو منحنى الامتصاص (الاستيعاب) وميله موجب لأن

$$\frac{\partial A}{\partial M/P} > 0$$

- تم تحديد الخط ( $Y_f$ ) لتمثل مستوى الاستيعاب المحقق عند وضع التشغيل الكامل للموارد، أي عندما:  $Y_f = Y$ .
- تمثل ( $e$ ) نقطة التوازن الأولية.\*
- عند النقطة ( $\alpha_1$ ) يوجد إختلال خارجي وعندها يكون الحساب الجاري (CA) في حالة عجز بسبب أن الاستيعاب عند هذه النقطة أكبر من الدخل  $Y_f$ .
- أي أن  $CA < 0 \Leftarrow Y_f < A$

والسؤال كيف يتم تصحيح هذا الاختلال والعودة إلى النقطة ( $e$ ) وفقاً للرؤية النقدية؟  
يمكننا مناقشة حالتين:

- الحالة الأولى يتم فيها التصحيح من خلال التغير في رصيد الثروة الحقيقي ( $M/P$ ) في ظل ثبات الدخل والأسعار وأسعار الفوائد.

من الواضح أن عجز (CA) عند النقطة ( $\alpha_1$ ) بسبب الرغبة القوية للأفراد في مزيد من الرصيد النقدي (M)، مما يؤدي إلى زيادة الثروة الحقيقية إلى  $(M/P)_1$  ومن ثم زيادة الاستيعاب المحلي (A).

بيد أن السلطات النقدية لا ترغب في زيادة الرصيد النقدي (M) ومن ثم يضطر الأفراد إلى تخفيض طلبهم على النقود لأن الدخل هو كذلك منخفض في هذه الحالة، مما يسبب تراجع رصيد الثروة الحقيقية عبر الزمن من  $(M/P)_1$  إلى المستوى المرغوب للرصيد النقدي  $(M/P)^*$ . وعند هذا المستوى يتراجع الاستيعاب المحلي (A) إلى نقطة التوازن السابقة ( $e$ ).

- الحالة الثانية يتم فيها التصحيح من خلال تغير الأسعار مع بقاء الرصيد النقدي الأسمي (M) والدخل ثابتاً.

عندما تقرر السلطات النقدية تخفيض قيمة العملة الوطنية أي زيادة سعر صرف العملة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع ( $\uparrow P$ ).

وعندما يرتفع ( $\uparrow P$ )، فإن الرصيد النقدي الحقيقي ( $M/P$ ) ينخفض أي أن القيمة الحقيقية

للثروة ( $\frac{\omega}{P}$ ) ينخفض وفقاً لآثر بيجو. مما يسبب انخفاض الاستيعاب المحلي وخاصة الانفاق على السلع

الأجنبية والاستثمار الأجنبي. ومن ثم يتراجع عجز الحساب الجاري وتتم العودة إلى الوضع السابق ( $e$ ).  
إن أثر رفع سعر الصرف هو أثر مؤقت في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل، فإن أثره يقتصر فقط على زيادة الأسعار (P). لأن ما يحدث في الأجل الطويل هو أن الرصيد النقدي الأسمي (M) يزيد ومن ثم (P) يزيد بنفس النسبة مما يجعل  $(M/P)_1$  ثابتة عند مستواها.

ومن جهة أخرى فإن أثر إعادة توزيع الدخل تسبب أيضاً انخفاض الاستيعاب. فأثر الرصيد النقدي الحقيقي على سلوك الوحدات الاقتصادية أو الأفراد ليس واحداً أو متشابهاً. فالإعتقاد بوجود أثر موحد اعتقاد خاطئ. لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجم عن تخفيض قيمة العملة المحلية بسبب إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

حيث ينخفض دخل العمال وآخرين الذين لهم ميل حدي للإستهلاك كبير، بينما يزيد دخل أرباب العمل وآخرين الذين ميلهم الحدي للإستهلاك منخفض. ومن ثم فإن الاستيعاب المحلي ينخفض بسبب انخفاض الانفاق الاستهلاكي الناجم عن إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

#### (5.4) توازن الدخل والإنفاق عليه

##### (النموذج الأساسي للتوازن العام في اقتصاد مغلق)

عرفنا سابقاً أن توازن الدخل يحدث عندما يتعادل العرض الكلي من السلع والخدمات مع الطلب الكلي أي عندما يتعادل الناتج الكلي مع استخدامات هذا الناتج.

فالعرض الكلي هو حجم كميات السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد باستخدام حجم محدد من عناصر الإنتاج -العمل- رأس المال وفي ظل مستوى تقنية معينة للإنتاج.

وبعبارة أخرى، فإن حجم الإنتاج الكلي (Y) للاقتصاد يعتمد على حجم معين من عناصر الإنتاج، وفتياً فإن هذه العلاقة يمكن عرضها من خلال دالة الإنتاج الكلية وفقاً للنموذج النيوكلاسيكي:

$$Y = F(L, K)$$

حيث (L) يمثل عنصر العمل، (k) حجم رأس المال، (Y) هو الناتج المحلي أو الدخل المحلي. إن المجتمع يمتلك في أي فترة زمنية معينة حجم ثابت من العمل ورأس المال. ومن ثم فإن الناتج الكلي للاقتصاد يظل ثابتاً خلال هذه الفترة الطويلة.

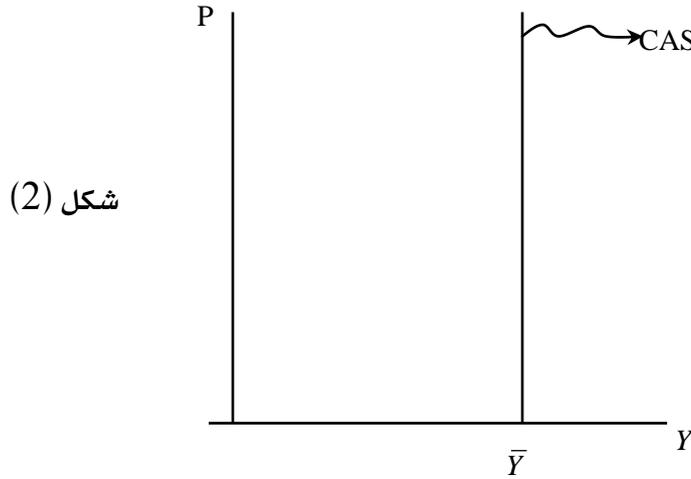
$$\text{أو: } Y = F(\bar{L}, \bar{K}) = \bar{Y} \quad (1) \leftarrow$$

حيث العلاقة (-) تشير إلى أن الحجم مقدار ثابت.

ومن الواضح أن الناتج (الدخل) المحلي في الأجل الطويل وفقاً للنموذج الكلاسيكي لا يعتمد على السعر وإنما على كميات الموارد الإنتاجية الثابتة (عناصر الإنتاج). وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي الذي يقوم على الفصل التام بين الجانب الحقيقي من الاقتصاد والجانب النقدي كما سنعرف ذلك في الفصول القادمة.

ومن ثم فإن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (CAS) هو منحنى رأسي (عمودي) في محور (Y,P) موضحاً غياب العلاقة بين الناتج (Y) والسعر (P) في شكل (2).

حيث CAS = العرض الكلي الكلاسيكي.



ومن جانب آخر، فإن الطلب الكلي أو استخدامات الناتج يتكون من الانفاق الاستهلاكي للقطاع العامي (C) والانفاق الاستثماري لرجال الأعمال (I) والانفاق الحكومي كما عرفنا سابقاً.

$$\text{أو: } AD = C + I + G \quad (2) \leftarrow$$

ومن ثم، فإن المعادلات السلوكية لعناصر الطلب الكلي هي:

$$\text{معادلة الاستهلاك: } C = C(Y - T) \quad (3) \leftarrow$$

$$\text{الانفاق الحكومي: } G = \bar{G} \quad (4) \leftarrow$$

$$\text{والضرائب: } T = \bar{T} \quad (5) \leftarrow$$

أما دالة الاستثمار الكلاسيكية فهي تعتمد على سعر الفائدة

$$I = I(r) \quad (6) \leftarrow$$

وبوضع 3، 4، 6 في (2) مع الأخذ بعين الاعتبار أن  $Y = \bar{Y}$  نجد أن

$$AD = C(\bar{Y} - \bar{T}) + \bar{G} + I(r) \quad (7) \leftarrow$$

وحيث أن التوازن يحدث عندما: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD \quad (8) \leftarrow \text{أو:}$$

وبوضع (1) و (7) في (8) نجد أن:

$$\bar{Y} = C(\bar{Y} - \bar{T}) + \bar{G} + I(r) \quad (9) \leftarrow$$

تبين معادلة (9) أن العرض الكلي من السلع والخدمات ( $\bar{Y}$  = الناتج) تساوي الطلب الكلي الذي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي.

في المعادلة السابقة كلاً من  $\bar{Y}$  محدد بحجم عناصر الانتاج،  $\bar{G}$ ،  $\bar{T}$  محدد باعتبارهما متغيرات السياسة المالية.

لكن سعر الفائدة (r) غير محدد ومن ثم فإن التحديد النهائي لتوازن الدخل يعتمد على تحديد سعر الفائدة.

لاحظ أن اختلال سعر الفائدة وفقاً للنموذج الكلاسيكي لا يضمن تحقيق توازن الدخل. فعندما يكون سعر الفائدة ( $r$ ) مرتفعاً، فإن الاستثمار يكون منخفضاً أي أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي.

$$AD < AS \quad \text{أو:}$$

أما إذا كان سعر الفائدة منخفضاً، فإن الاستثمار يكون مرتفعاً أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. أو  $AD > AS$ .

أما إذا كان سعر الفائدة عند مستواه التوازني، فإن توازن الدخل يتحقق.

$$AD = AS \quad \text{أو:}$$

من الواضح كذلك أن تحديد سعر الفائدة التوازني يغدو ذات أهمية كبيرة لتحقيق توازن الدخل في النموذج الكلاسيكي. فكيف يتحدد هذا السعر؟ يتعين علينا تحليل ما يسمى بسوق الأرصدة المتاحة للإقراض (Loanable Fund Market) وبداية فإن سعر الفائدة يتحدد في سوق رأس المال أو في سوق الأرصدة المتاحة للإقراض وفقاً للتعبير الكلاسيكي.

دعنا نشتق شرط توازن الدخل وفقاً للنموذج الكلاسيكي من معادلة توازن الدخل التعريفية التي توصلنا إليها

في معادلة (9) وإعادة صياغتها لتصبح كما يلي :

$$\bar{Y} - \underbrace{C(\bar{Y} - \bar{T}) - \bar{G}}_S = I(r) \quad \leftarrow (10)$$

$$\bar{S} = I(r) \quad \leftarrow (11) \quad \text{أو:}$$

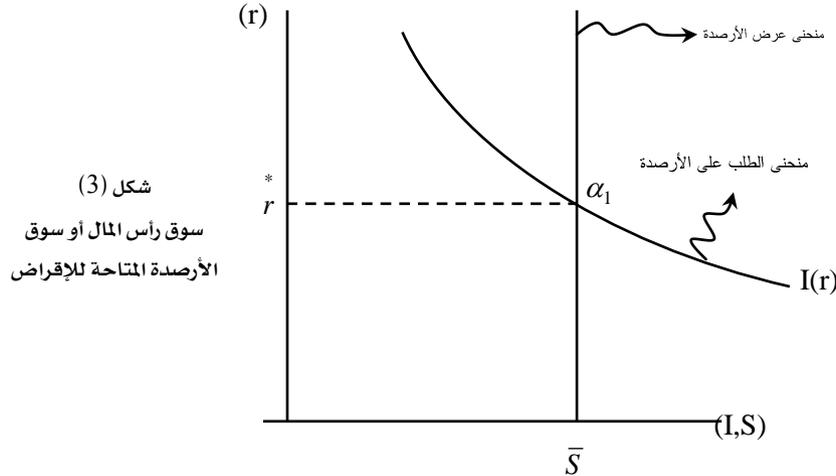
إن المعادلة (11) تبين شرط توازن الدخل وفقاً للنموذج الكلاسيكي. وهذا الشرط إنما يعكس توازن سوق رأس المال أو سوق الأرصدة المتاحة للإقراض الذي يحدد بدوره سعر الفائدة التوازني الذي هو سعراً حقيقياً وليس سعراً اسمياً (نقدياً).

لاحظ أيضاً أن (11) تبين أن الادخار القومي ( $\bar{S}$ ) يعتمد على الدخل ( $Y$ ) وعلى متغيرات السياسة المالية – الانفاق الحكومي ( $G$ ) والضرائب ( $T$ ).

وبما أن  $\bar{T} = T$ ,  $\bar{G} = G$ ,  $\bar{Y} = Y$ ، فإن الادخار القومي يكون ثابتاً أيضاً ( $\bar{S}$ ).

أما الاستثمار في (11) فإنه يعتمد يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

ويمكننا توضيح معادلة (11) بيانياً في شكل (3) الذي يبين ما يلي:



شكل (3)  
سوق رأس المال أو سوق  
الأرصدة المتاحة للإقراض

- منحني الادخار يكون عمودياً، حيث لا يعتمد على سعر الفائدة أما منحني الاستثمار فإن له ميل سالب مبيناً العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.
  - إن منحني الادخار يمثل عرض الأرصدة المتاحة للإقراض. فالقطاع العائلي أما أن يقترض مباشرة المستثمرين أو يقوم بإيداعها في البنوك.
  - أما منحني الاستثمار، فإنه يمثل الطلب على الأرصدة المتاحة إما بالاقتراض مباشرة من الأفراد من خلال إصدار وبيع سندات الدين.
- أو الاقتراض بصورة غير مباشرة عن طريق البنوك حيث يتم دفع تكلفة الاقتراض هو (سعر الفائدة)<sup>(1)</sup> وبصورة عامة، فإن شرط توازن الدخل في معادلة (11) إنما هي شرط توازن لسوق المال (Capital market) حيث السلعة فيه هي الأرصدة المتاحة للاقتراض (Loanable Funds) والسعر في هذا السوق هو سعر الفائدة وتفاعل الطلب والعرض فيه يحدد سعر الفائدة الحقيقي التوازني وفقاً للنموذج الكلاسيكي. وعند سعر الفائدة التوازني تكون كمية الادخار المرغوبة تساوي كمية الاستثمار المرغوبة. أو بمعنى آخر تكون الكمية المعروضة من الأرصدة المتاحة للإقراض تساوي الكمية المطلوبة منه.
- أو:  $\bar{S} = I(r)$  عند نقطة التوازن ( $\alpha_1$ ).

### (5-5) أثر السياسة المالية على الادخار القومي

#### 1- زيادة الانفاق الحكومي وظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص:

- أن أثر المزاحمة للقطاع الخاص يمكن أن يتحقق من خلال قناتين:
- قناة المزاحمة المباشرة: يحدث عندما يكون الانفاق العام بديلاً تماماً للانفاق الخاص مثل الانفاق على التعليم والصحة .
- قناة المزاحمة المالية من خلال:
- أثر الانفاق على عجز الموازنة .
- أثر تمويل العجز على أسعار الفائدة.
- أثر تمويل العجز على الائتمان المتاح للقطاع الخاص.

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الانفاق الحكومي، أي زيادة مشترياتها من السلع والخدمات. لأول وهله فإن  $G \uparrow \Rightarrow G \uparrow$  الطلب الكلي - أي أن:  $\Delta AD = \Delta G$ . وبما أن الناتج ثابت عند  $\bar{Y}$ ، فإن زيادة  $G$  ستكون على حساب تخفيض عنصر آخر من عناصر الطلب الكلي وهو الاستثمار. بطبيعة الحال فإن الانفاق الاستهلاكي لن يتأثر لأن الدخل المتاح ثابت ( $y^d = \bar{Y} - \bar{T}$ ). وعندئذ تغدو معادلة التوازن كما يلي:

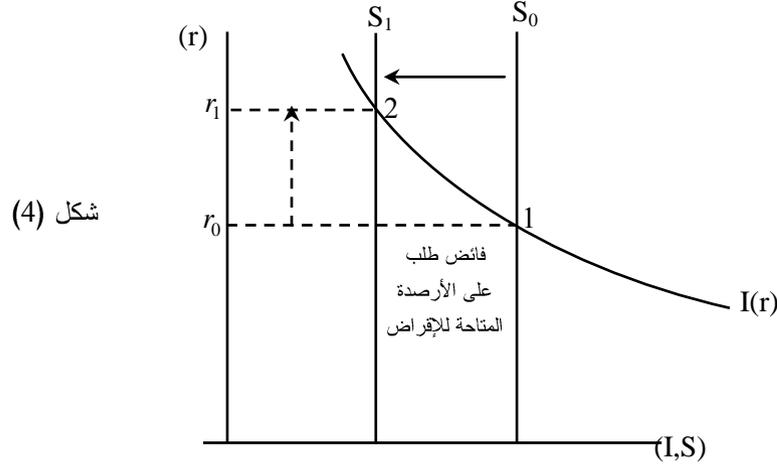
$$\bar{Y} = C(\bar{Y} - \bar{T}) + \uparrow G + \downarrow I(r)$$

ولكن كيف انخفض الاستثمار الخاص؟ لاحظ أن الضرائب ظلت ثابتة ( $\bar{T}$ ) وبالتالي لم يتم زيادة الضرائب لتمويل زيادة الانفاق الحكومي. وإنما لجأت الحكومة إلى الاقتراض من خلال تخفيض الادخار

(1) لاحظ أن سعر الفائدة محرم في الشريعة الإسلامية، ويتم استبداله بعائد المشاركة في الأرباح والخسائر في اقتصاد إسلامي.

العام. ومن ثم فإن الادخار القومي انخفض من  $(S_0)$  إلى  $(S_1)$  في سوق رأس المال. وبالتالي أنتقل منحنى الادخار يساراً أنظر شكل (4) وهذا يعني أن الأرصدة المعروضة للإقراض انخفضت، مسبباً فائض طلب على الأرصدة المتاحة للإقراض عند  $(r_0)$ . منما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى  $(r_1)$  وانخفاض الاستثمار. حيث أصبح  $(r_1)$  هو سعر الفائدة التوازني الجديد ولكن  $r_1 > r_0$  عند نقطة التوازن (2).

والخلاصة هناك مزاحمة للاستثمار الخاص ناجمة عن زيادة الانفاق الحكومي  $\uparrow \Delta G = \downarrow \Delta I$



## 2- تخفيض الضرائب وظاهرة مزاحمة الاستثمار مرة أخرى:

عندما تقرر الحكومة تخفيض الضرائب  $(T)$ ، فإن الدخل المتاح يزيد  $\uparrow (Y^d = Y - T)$ ، ومن ثم يزيد الانفاق الاستهلاكي  $(C)$  بمقدار التغير في الضرائب مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك  $(a_1)$  أي أن:

$$\uparrow \Delta T \rightarrow \uparrow \Delta Y^d \rightarrow \uparrow \Delta C = \uparrow \Delta T \cdot a_1$$

وبما أن الدخل ثابت عند  $(\bar{Y})$  فإن الادخار القومي ينخفض لأن:

$$\downarrow S = \bar{Y} - \uparrow C(\bar{Y} - T \downarrow) - \bar{G}$$

وعندما ينخفض الادخار، فإن الاستثمار ينخفض مقابل زيادة الاستهلاك في ظل دخل ثابت  $\bar{Y}$ . لاحظ أن انخفاض الادخار وانتقال منحنى الادخار (الأرصدة المعروضة للإقراض) يساراً في شكل (4) يسبب فائض طلب على الأرصدة المتاحة للإقراض. ومن ثم يرتفع سعر الفائدة مسبباً في النهاية انخفاض حجم الاستثمار الخاص.

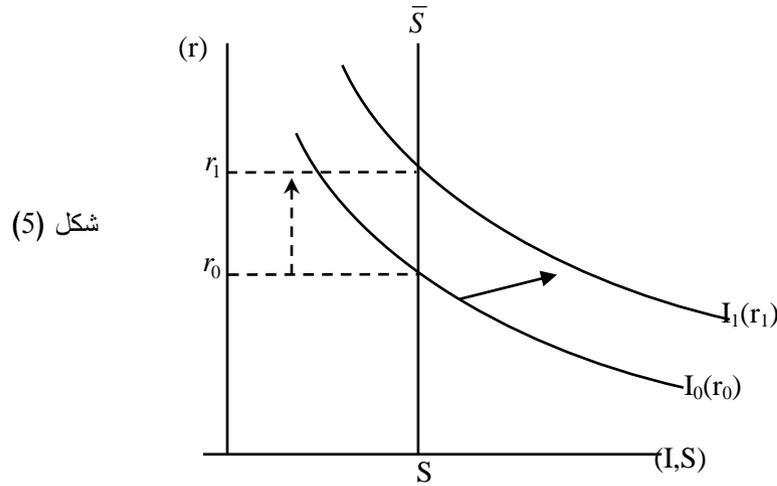
ومرة أخرى، فإن ظاهرة مزاحمة الاستثمار الخاص تحدث بسبب تخفيض الضرائب. خلاصة الأمر، فإن السياسة المالية التوسعية: زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تسبب انخفاض الإدخار القومي. ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص دون أن تؤثر هذه السياسات على الدخل الذي يظل ثابتاً وفقاً للتحليل الكلاسيكي.

## 3- زيادة الاستثمار الخاص والأثر على الدخل وكلفة الاقتراض:

قد تزيد رغبة القطاع الخاص في زيادة حجم الاستثمار لأسباب مختلفة منها:

- تقدم تقني في أساليب الإنتاج.

- تطور خدمات البنية التحتية للمستثمرين.
  - تغير قوانين وأنظمة الضرائب مثل منح إعفاءات ضريبية أو تسهيلات ضريبية للمستثمرين.
  - أو مثل زيادة ضرائب المبيعات على المستهلكين وتخفيض ضرائب الدخل والأرباح على الشركات.
- كل هذه العوامل وغيرها قد تسبب زيادة الرغبة في الاستثمار.
- إن زيادة الاستثمار في النموذج الأساسي الكلاسيكي يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستثمار. ومن ثم زيادة الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض. لكن الادخار القومي في النموذج الكلاسيكي ثابت لأن الدخل ثابت عند  $(\bar{Y})$ .
- بيانياً، فإن زيادة الرغبة في الاستثمار تنقل منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض إلى أعلى جهة اليمين أنظر شكل (5). في ظل مستوى ثابت من الادخار القومي، فإن سعر الفائدة التوازني سيرتفع من  $(r_0)$  إلى  $(r_1)$ ، وبالتالي تنتقل نقطة التوازن من (1) إلى (2) دون أن يكون هناك تغيير في حجم الاستثمار.



ومن ثم، فإن معادلة توازن الدخل الأساسية تظل كما هي:

$$\bar{Y} = C(\bar{Y} - \bar{T}) + \bar{G} + \bar{I}(\uparrow r)$$

#### 4- ظاهرة المزاخمة الشاملة للاستثمار والاستهلاك للقطاع العائلي:

لا تقتصر مزاخمة الحكومة في النموذج الكلاسيكي للنشاط الخاص على الاستثمار الخاص وإنما تشمل وتمتد إلى الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي.

ولتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن الادخار المحلي يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة. أي أن:

$$S = s(r) \quad \text{حيث:} \quad \frac{\partial S}{\partial r} > 0$$

ومن ثم، فإن الانفاق الاستهلاكي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. أي أن:

$$C = C(\bar{r})$$

$$\text{حيث:} \quad \frac{\partial C}{\partial r} < 0$$

وهذا الافتراض يتسق مع التحليل الكلاسيكي لسوق الأرصدة المتاحة للإقراض. في ضوء ذلك، يمكننا إعادة كتابة معادلة التوازن الأساسية للدخل (9) على النحو الآتي:

$$(10) \leftarrow \bar{Y} - C(r) - \bar{G} = I(r)$$

$$(11) \leftarrow S(r) = I(r) \quad \text{ومن ثم فإن:}$$

إن معادلة (11) تبين شرط توازن الدخل في النموذج الكلاسيكي وهو شرط توازن سوق رأس المال. دعنا نفترض أن السياسة المالية للحكومة تقتضي أن يزيد الانفاق الحكومي وأن هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض. مما يسبب انتقال منحني الطلب على الأرصدة المتاحة إلى جهة اليمين في شكل (6) مسبباً ارتفاع سعر الفائدة التوازني من  $(r_0)$  إلى  $(r_1)$ .

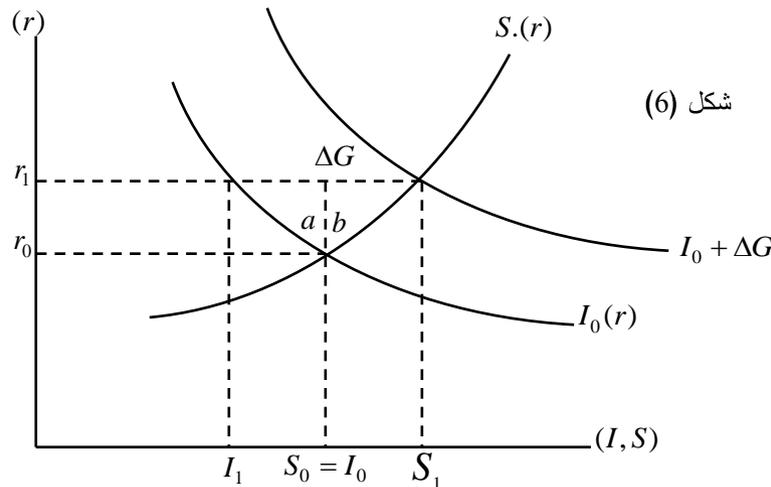
- بيد أن ارتفاع سعر الفائدة يسبب انخفاض الاستثمار من  $(I_0)$  إلى  $(I_1)$  (المسافة  $a$ ) حيث  $\frac{\partial I}{\partial r} < 0$ .
- ويسبب أيضاً زيادة الادخار من  $(S_0)$  إلى  $(S_1)$  (المسافة  $b$ ) حيث  $\frac{\partial S}{\partial r} >> 0$  أي أن زيادة الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض (بسبب زيادة الانفاق الحكومي) قد اقترن أيضاً بزيادة الأرصدة المعروضة من الأرصدة المتاحة للإقراض (الادخار) الناجمة عن انخفاض الانفاق الاستهلاكي  $(\partial C / \partial r < 0)$ .

$$\uparrow \Delta S = \downarrow \Delta C : \text{أي أن}$$

ومن ثم فإن انخفاض الاستثمار مضافاً إليه انخفاض الاستهلاك يساوي الزيادة في الانفاق الحكومي. أو:  $\uparrow \Delta G = \downarrow \Delta I + \downarrow \Delta C = a + b$

- وبمعنى آخر فإن السياسة المالية ليس لها تأثير على الدخل وإنما فقط تزاخم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. أي أن زيادة الانفاق الحكومي قد سعت ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص والعائلي ليشمل كلاً من الاستثمار والاستهلاك، لاحظ أن ذلك يحدث بسبب الأثر العكسي لسعر الفائدة على استهلاك القطاع القابض وفي هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية للتوازن تظهر كما يلي:

$$\bar{Y} = \downarrow C + \downarrow I(r) + \uparrow G$$



شكل (6)

## مراجع الفصل الخامس

- 1) Mankiw, N.G., "Macroeconomics" 4ed, worth publishers, NY,USA,(2000).
- 2) Froyen, Richard, "Macroeconomics Theories and policies" Macmillan publishing Co, (1983), USA.

## مراجع إضافية

- 3) Branson, William., " Macroeconomics- Theory and Policy" 3d, ed, Harper and Row, publishers, NY , USA,(1989).

4) الأفندي محمد ، " مقدمة في الاقتصاد الكلي " دار الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، (2010).

الأفندي محمد " محاضرات في الاقتصاد والتمويل الدولي " مذكرات غير منشورة، 1992  
- 2000م .

## الفصل السادس

### نظرية الطلب الكلي

#### (Theory of Aggregate Demand)

##### القضايا الأساسية:

- نظرية الطلب الكلي الكلاسيكي نظرية ضمنية يمكن اشتقاقها من معادلة التبادل.
- نظرية الطلب الكلي الكينزية تقوم على فكرة التقاطع بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي (السلبى).

#### (6-1) نظرية الطلب الكلي الكلاسيكية:

أن النظرية الكلاسيكية في الطلب هي نظرية ضمنية لأنها مشتقة من النظرية النقدية الكلاسيكية، حيث أنشغل الاقتصاديون الكلاسيك إن تصريحاً أو تلميحاً بالبحث في دور النقود في المبادلات والتساؤل عن: في ماذا تنفق النقود؟

وذلك ما جعل التحليلات الكلاسيكية تهتم بصياغة نظرية في الطلب على النقود تعكس وظيفة النقود كوسيلة للمبادلات فقط. وقد وجدها الكلاسيك في معادلة التبادل التي مثلت الركيزة الأولى في البناء الكلاسيكي للنظرية النقدية، ومنها يُشتق منحنى الطلب الكلاسيكي الضمني (CAD). كان الاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر (Fisher) أول من صاغ معادلة التبادل (Equation of Exchange) في صورتها الإحصائية التالية:

$$(1) \leftarrow MV = PT$$

فالطرف الأيسر من المعادلة (MV) يمثل حجم الرصيد النقدي المعروض، بينما يمثل الطرف الأيمن (PT) الإنفاق على السلع (أو الطلب الكلي). ومن ثم فإن (PT) تمثل جانب الطلب على النقود. وقد اعتبر منحنى الطلب الكلاسيكي (CAD) منحنى ضمني لأنه لا يركز بصورة مباشرة على عناصر الطلب الكلي وإنما على تفسير العوامل المحددة لمستويات عناصر الطلب الكلي.

فالتحليل الكلاسيكي يبين أنه عند مستوى معين من ( $\overline{MV}$ ) يوجد مستوى معين من ( $\overline{PY}$ ) (الإنفاق على السلع) الذي يضمن توازن سوق النقود وبالتالي توازن الإنفاق على السلع. ولكي يتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي من معادلة التبادل، هناك عدد من السمات والخصائص المرتبطة بالنقود التي يتناولها الاقتصاديون الكلاسيكيون وهي:

1- النقود وسيط للمبادلات فقط: فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات. أي أن النقود تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات، وهي ليست إلا تعبير عن الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

2- نظرية الطلب على النقود: هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار حيث نظر الكلاسيك إلى النقود في إطار اهتمامهم بتحديد المستوى العام للأسعار.

ولذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على جانب عرض النقود وتوصلوا إلى أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة، إنما يؤدي إلى تغيير مماثل في المستوى العام للأسعار.  
إن تأكيد الكلاسيك على وجود العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار قد انطلق من افتراضهم الأساسي بثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

3- ثبات سرعة دوران النقود ( $\bar{V}$ ): يقصد بدوران النقود متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية.

وقد أرجع الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إلى الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على دوران النقود ومنها:

- مستوى الوعي والتطور في عادات التعامل مع البنوك.
- مستوى التقدم المادي وخاصة في مجالات المواصلات والنقل.
- مستوى تقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية.
- حجم السكان وخصائصه.

حيث اعتقد الكلاسيك أن تلك العوامل تظل ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير وبالتالي فإن دوران النقود ثابتة.

• ولا غرو فإن افتراض الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إنما يؤكد نظرتهم إلى النقود في أنها مجرد وسيط للمبادلة وأن الرصيد النقدي يساوي دائماً إجمالي الانفاق على الناتج.  
أي أنه لا توجد نقود عاطلة أو مكتنزة، فالنقود تنفق كاملاً على السلع والخدمات وبهذا يظل الاقتصاد في حالة التوازن العام.

4- نظرية الطلب على النقود: هي نظرية ضمنية في الطلب الكلي على السلع والخدمات وبما أن الأسعار تتغير بشكل تناسبي مع تغير كمية النقود، فإن هذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق دالة الطلب الكلي بصورة ضمنية.

فإذا افترضنا أن الدخل الحقيقي (الناتج) يتغير في الأجل القصير ومع افتراض ثبات كمية النقود، فإن هناك علاقة عكسية في معادلة التبادل تنشأ بين تغير الناتج وتغير المستوى العام للأسعار. وهذه العلاقة ليست إلا منحنى الطلب الكلي الضمني.

يمكننا إجراء بعض التعديلات على معادلة التبادل من اشتقاق منحنى الطلب الكلي الضمني على

النحو الآتي:

- استبدال الدخل (الناتج)  $Y$  بدلاً عن الرمز  $(T)$  الذي كان يمثل إجمالي المبادلات.

- افتراض ثبات سرعة دوران النقود وفقاً للتحليل الكلاسيكي. أي  $V \equiv \bar{V}$ .
- أن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية ومن ثم فإن  $(M)$  هي كمية ثابتة. أي أن  $M \equiv \bar{M}$ .

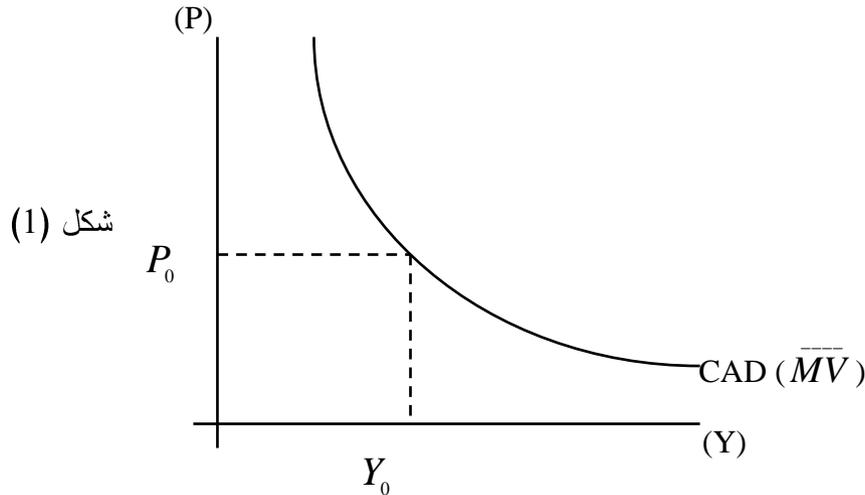
وبناء على ذلك، فإن شكل معادلة التبادل هو:

$$(2) \leftarrow \bar{MV} = PY$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على  $(P)$  نحصل على المعادلة (3):

$$(3) \leftarrow Y = \frac{\bar{MV}}{P}$$

والتي تبين وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار  $(P)$  وحجم الإنفاق الكلي  $(Y)$  حيث يزيد الطلب الكلي كلما أنخفض المستوى العام للأسعار والعكس صحيح. ومن ثم فإن المعادلة (3) تمثل معادلة الطلب الكلي الضمني الكلاسيكي  $(CAD)$ . ولإن بسط الطرف الأيمن مقدار ثابت، فإن شكل المنحنى يأخذ شكل القطع الزائد القائم شكل (1)، وكل نقطة على المنحنى تمثل نقطة توازن لسوق النقود وهي نفسها تمثل نقطة توازن للإنفاق على السلع.



إن زيادة الطلب الكلي عند انخفاض الأسعار يمكن تفسيره وفقاً للتحليل الكلاسيكي بوجود أثر مباشر وأثر غير مباشر:

- أثر مباشر ويسمى بأثر الرصيد النقدي الحقيقي (أو أثر الثروة):

فعندما ينخفض المستوى العام للأسعار  $(P)$  فإن العرض النقدي الحقيقي  $(\frac{\bar{MV}}{P})$  يزيد. وبعبارة أخرى، فإن الرصيد النقدي الحقيقي يزيد، ومن ثم فإن هذه الزيادة تتجه مباشرة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي الطلب الكلي. أي أن زيادة الرصيد النقدي الحقيقي  $\leftarrow$  ↑ الثروة الحقيقية

←↑ الاستهلاك (C). لاحظ أن فائض الأرصدة النقدية الحقيقية يحدث في ظل ثبات كمية النقود الاسمية وسوق النقود في حالة عدم توازن.

- أثر غير مباشرة من خلال تأثير سعر الفائدة على الاستثمار والاستهلاك: فالزيادة في الرصيد النقدي الحقيقي يسبب انخفاض سعر الفائدة. ومن ثم يزيد كل من الاستثمار والاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي. وتستمر الزيادة في الطلب الضمني حتى يتم استيعاب فائض الأرصدة النقدية الحقيقية. وتتسق هذه النتائج مع التحليل الكلاسيكي لدالتي الاستثمار والاستهلاك، حيث تعتمدان على سعر الفائدة الحقيقي.

$$I = I(r), C = C(r) \text{ أي أن}$$

### ميل منحني الطلب الكلي الضمني

يمكننا فحص المعادلة (3) للتأكد من أنها هي معادلة الطلب الكلي الضمني من خلال اشتقاق ميل المنحنى.

$$\text{بما أن} \quad Y = \frac{\overline{MV}}{P} \quad \text{CAD}$$

وبإجراء التفاضل الكلي نجد أن:

$$dy = \frac{Pd(\overline{MV}) - (\overline{MV})dP}{P^2}$$

أو:

$$dy = -\frac{(\overline{MV})}{P^2}dP$$

$$d(\overline{MV}) = 0$$

حيث

إذن:

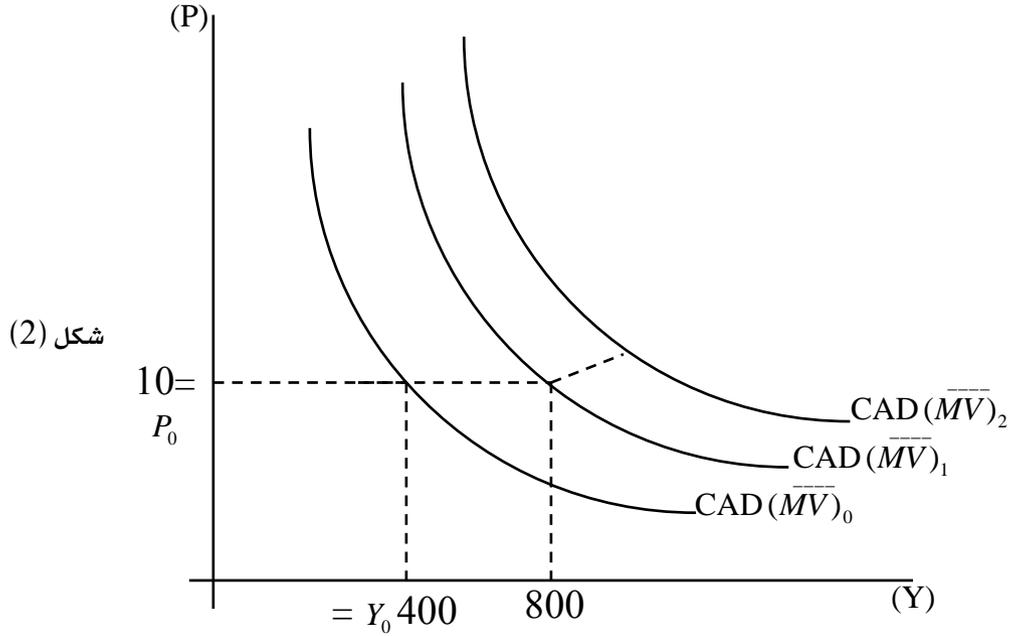
$$\frac{dy}{dP} = -\frac{(\overline{MV})}{P^2} < 0 \quad \text{ميل CAD:}$$

أي أن منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي (CAD) له ميل سالب مؤكداً العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والطلب الكلي.

## انتقال منحني الطلب الكلي

ينتقل (CAD) إلى اليمين مع كل زيادة في عرض النقود الأسمية أو زيادة سرعة دوران النقود أو كليهما.

فإذا أرتفع (M) من  $M_0$  إلى  $M_1$  وإلى  $M_2$ ، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى أعلى (شريطة  $M_2 > M_1 > M_0$ ). في شكل (2) مع بقاء (P) ثابتاً.



مثال:

$$\text{أفترض } 10 = P_0, \quad 4 = V_0, \quad 1000 = M_0$$

$$Y_0 = \frac{4000}{10} = 400$$

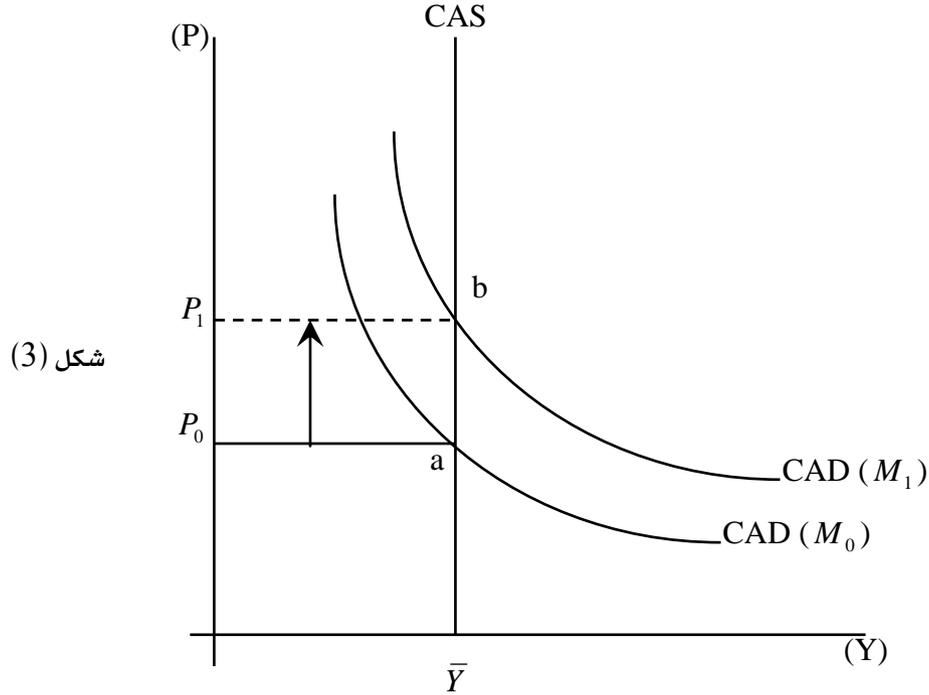
$$\text{دع الآن } 10 = P_1, \quad 4 = V_1, \quad 2000 = M_1$$

$$Y = \frac{8000}{10} = 800$$

حيث يزيد الطلب الكلي من 400 مليون إلى 800 عندما نزيد عرض النقود من 1000 إلى 2000 مع بقاء  $V, P$  ثابتة عن مستوياتها السابقة.

## التوازن العام في النموذج الكلاسيكي

يبين شكل (3) التوازن العام باستخدام منحني الطلب الكلي، العرض الكلي الكلاسيكي<sup>(1)</sup>.



شكل (3)

حيث العرض الكلي الكلاسيكي يأخذ شكلاً عمودياً الذي يؤكد التجزئة الكلاسيكية بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي. حيث تغيرات الناتج الكلي (العرض الكلي) تكون مستقلة عن تغيرات السعر – أي لا تعتمد على المستوى العام للأسعار.

بينما تغيرات الطلب الكلي تؤثر على المستوى العام للأسعار ولا تؤثر على حجم الناتج الكلي الذي يظل ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد وفقاً للتحليل الكلاسيكي.

وعلى أية حال، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال الطلب الكلي إلى أعلى  $(CAD)_1$  مسبباً انتقال نقطة التوازن العام من النقطة  $(a)$  إلى النقطة  $(d)$ ، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار إلى  $(P_1)$  دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي  $(\bar{Y})$ .

(1) سيتم مناقشة العرض الكلي في الفصل الثامن عشر.

## (6.2) النظرية الكينزية في الطلب الكلي

### (نظرية كينز)

عرض الاقتصادي البريطاني اللورد جون مينارد كينز (1946) آرائه ومقولاته الاقتصادية في كتابه الشهير الذي نشر في 1936: النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود. وبطبيعة الحال فإن النظرية العامة لكينز لم تكن مجرد صدى ورد فعل فقط للأحداث والوقائع الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في أمريكا وأوروبا والمشهورة بأزمة الكساد العظيم (1929-1932). وإنما مثلت أيضاً تحولاً كبيراً في اتجاه الفكر الاقتصادي الكلي والسياسات الاقتصادية كان لها تأثيرها على انقاذ النظام الرأسمالي من أزمته التي لم يفلح الاقتصاد الكلاسيكي في تجاوزها.

فقد شكلت النظرية العامة لكينز بديلاً للنظرية الكلاسيكية التي ظلت تشكل المحتوى الفكري للنظام الرأسمالي حتى عشية الكساد العظيم. حيث أظهرت تلك الأزمة إخفاق النظرية الكلاسيكية في مقولاتها المتعلقة باستعادة التوازن التلقائي للاقتصاد، فلا توجد قوى تلقائية تنتزع الاقتصاد من الكساد. وقد فسر كينز استقرار الاقتصاد عند مستوى الكساد بمفهوم جديد للتوازن الاقتصادي الكلي، أطلق عليه توازن التشغيل غير الكامل للموارد. لم يكن هذا غريباً لأنه لا يوجد تناقض بين الحاجة إلى السلع وبين انخفاض مستوى الانتاج، فالإقتصاد وفقاً لكينز لا ينتج لإرضاء الرغبات الانسانية كما يدعي الاقتصاديون الكلاسيكيون وإنما لمجازرات الطلب الكلي عليه. بيد أن الطلب الكلي يعتمد على القدرة الدخلية لأفراد المجتمع. فالدخل ينكمش مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وينخفض تبعاً لذلك الادخار والاستثمار والاستهلاك وعندئذ يستقر الاقتصاد عند مستوى الركود.

وأيا كان الأمر، فالانتعاش الاقتصادي وفقاً لكينز يتوقف على الاستثمار لكن الاستثمار مهدد بالتشبع. مما يولد حالة الكساد دون أن يكون هذا بالضرورة بسبب أخطاء رجال الأعمال. هكذا فسر كينز أزمة الكساد العظيم، في النظرية العامة، وبالتالي قدم كينز بدائله الفكرية للنظرية الكلاسيكية وأهمها:

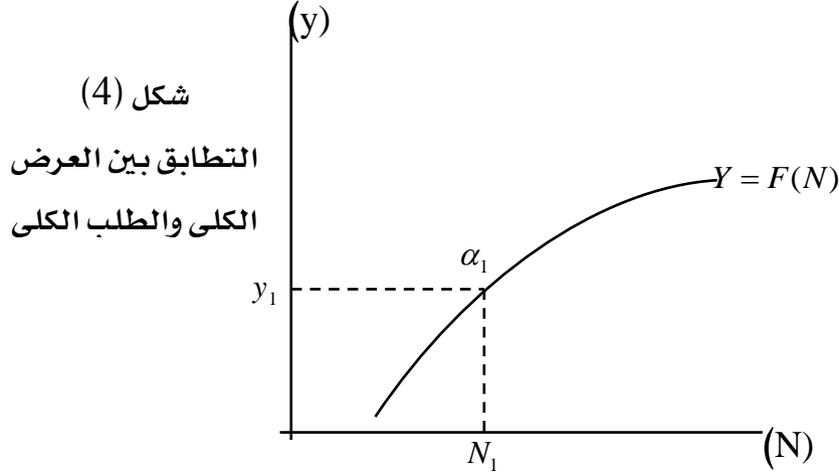
- رفض قانون ساي.
- بناء نظرية جديدة في التوظيف (التشغيل) وهي نظرية الطلب الكلي التي أعطت دوراً محورياً للطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى التوظيف.
- تقديم تفسير بديل للعلاقة بين الادخار والاستثمار.
- تقديم تفسير آخر للنقود تقوم على فكرة التفضيل النقدي ودوافع الطلب على النقود.

### مضمون نظرية الطلب الكلي لكينز

أنطلق كينز في بناء نظريته في الطلب الكلي من رفضه لقانون ساي الشهير: العرض يخلق الطلب المساوي له. وهي المقولة التي صاغ على أساسها الكلاسيك نظريتهم في الدخل والتشغيل القائمة على فكرة

التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث يكون الدخل دائماً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد كما يبين شكل (4) هذه الفكرة.

$$Y = F(N) \quad \text{أو:}$$

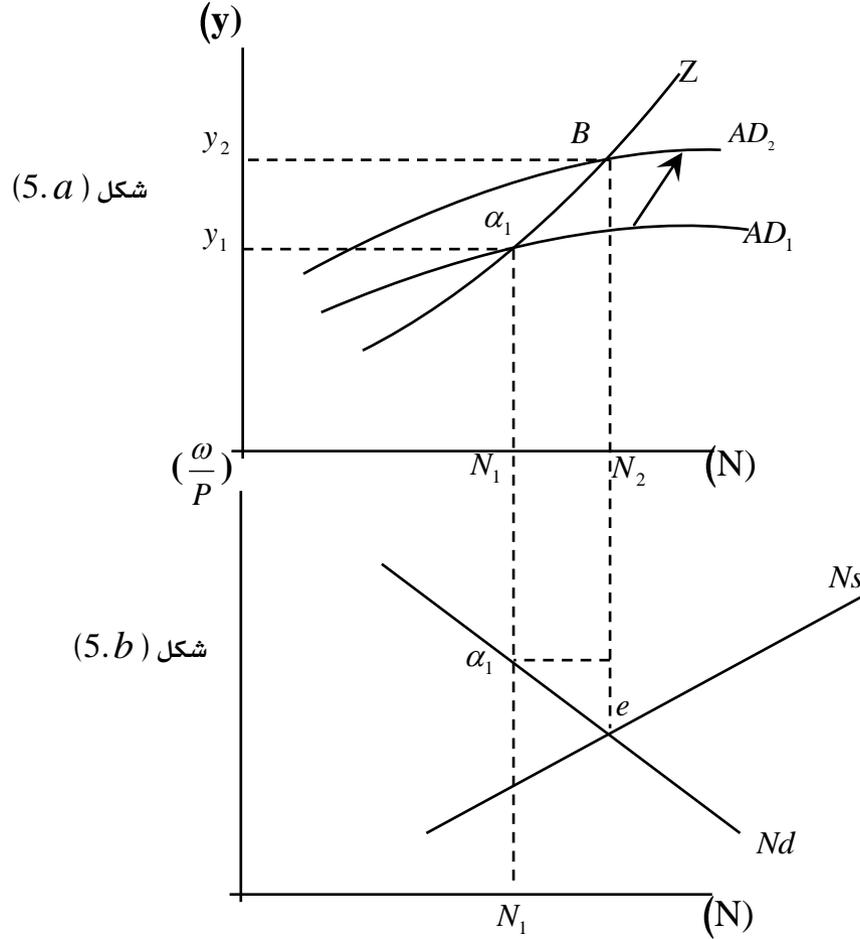


أن كل نقطة على منحنى دالة الإنتاج في شكل (4) تبين التساوي أو التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي. كما أنها تعكس الاستخدام الكلي للطاقة الانتاجية للاقتصاد. تبين  $(\alpha_1)$  أن هناك توظيف كامل للموارد  $(N_1)$  يحقق أقصى إنتاج يكون الدخل عنده ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل.

بيد أن كينز قد رفض هذه المقولة برفضه بداية لقانون ساي وبالتالي رفضه لنظرية العرض الكلي الكلاسيكية. ومن ثم رفض كينز فكرة التطابق بين العرض الكلي والطلب الكلي. وبدلاً عن ذلك قدم كينز فكرة التقاطع بين العرض الكلي والطلب الكلي لتوضح مستوى توازن الدخل ومستوى التوظيف. وفي ذلك يذكر كينز في نظريته العامة ما يلي: "يتحدد مستوى التشغيل بنقطة التقاطع بين دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي" (قنديل: 151). وفي حقيقة الأمر، فإن تقديم كينز لفكرة التقاطع (مقص كينز) إنما كان يؤسس لنظريته في الطلب الكلي كمحدد أساس لمستوى الدخل والتوظيف للموارد في الأجل القصير، وهذا هو مضمون وجوهر النظرية العامة لكينز في التشغيل. وأن نقطة التقاطع بين دالتي العرض الكلي والطلب الكلي ليست بالضرورة نقطة التشغيل الكامل للموارد ولن تكون كذلك إلا صدفة وحالة واحدة من عدد لا نهائي من الحالات. وبعبارة أخرى، فإنه في الأجل القصير يتوقف الوصول إلى مستوى الطاقة القصوى للإنتاج (التشغيل الكامل) على توقعات رجال الأعمال لحجم الطلب الكلي المتوقع على منتجاتهم في المستقبل.

وهو ما يعني أن الطلب الكلي (وليس العرض الكلي) هو الذي يحدد مستوى توازن الناتج (الدخل) ومن ثم مستوى تشغيل الموارد.

فانتقال دالة الطلب الكلي من وضع إلى آخر (وليس التحرك على نفس منحنى الطلب) في ظل دالة عرض كلي ثابتة أو سلبية هو الذي يحدد مستوى الدخل ومن ثم مستوى التوظيف. دعنا نوضح مضمون نظرية الطلب الكلي لكينز في شكل (5).



من الواضح أن تقاطع دالتي العرض الكلي والطلب الكلي عند  $(\alpha_1)$  في شكل (5. a) تمثل نقطة توازن الطلب الكلي الفعال ولكنها ليست بالضرورة مرتبطة بحجم التوظيف الكامل عند (e) في (5. b). فالطلب الكلي الفعال عند  $(\alpha_1)$  في (5. a) في سوق السلع هو الذي يحدد حجم التوظيف  $(N_1)$ ، وليس العكس كما هو شأن النظرية الكلاسيكية. فالطلب على العمل هو طلب مشتق، ومن ثم فإن مستوى التوظيف الذي يتحدد خارج سوق العمل لن يكون بالضرورة مستوى التوظيف الكامل إلا صدفة. ولتحقيق مستوى توظيف أعلى فإن الأمر يتطلب مستوى أعلى من الناتج (الدخل) ولن يتحقق هذا إلا إذا أنتقلت دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبناتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وتقاطعها مع دالة العرض الكلي عند (B)، يتحقق مستوى أعلى من الدخل (الناتج) ومن ثم مستوى توظيف أعلى  $(N_2)$ . دعنا نفترض أنه عند النقطة (B) يتحقق التوظيف الكامل للموارد ولكن بالصدفة. حتى الآن لم نبين ما هو مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي عند كينز وهذا سنناقشه فيما يلي.

## مفهوم كينز للطلب الكلي والعرض الكلي

تعتبر دالة العرض الكلي عند كينز عن جدول يبين الإيرادات الضرورية المتوقع الحصول عليها من بيع الكميات المتوقع إنتاجها عند كل مستوى معين من التوظيف. وبكلمات كينز فإن الإيرادات المتوقعه من بيع حجم معين من الناتج إنما يمثل ثمن العرض الكلي، الذي ليس إلا نوعاً من التكاليف الكلية التي يتحملها القطاع الإنتاجي من أجل إنتاج حجم معين من الناتج. على أن الإيرادات الضرورية المتوقعه (ثمن العرض الكلي) ينبغي أن تكون كافية ليس فقط لتغطية كل التكاليف وإنما تسمح أيضاً بتحقيق الأرباح العادية للمنتجين.

أي أن مفهوم كينز لدالة العرض الكلي يقدم مقياساً للناتج بكلفة عناصر الإنتاج فالإيرادات المتوقعه من بيع الناتج تمثل دخول لعناصر الإنتاج التي أسهمت في توليد هذا الحجم من الناتج، وهي بالنسبة للقطاع الإنتاجي تمثل تكاليف الإنتاج ناجمة عن توظيف حجم معين من عناصر الإنتاج (العمل بصوره أساسية).

ولاشتقاق دالة العرض الكلي وفقاً لمفهوم كينز، دعنا نحدد دالة التوظيف (التشغيل) على النحو الآتي:

$$(1) \leftarrow N = f(y)$$

حيث  $N$  = مستوى التوظيف،  $y$  = كميات الانتاج من السلع والخدمات تبين معادلة (1) أن مستوى التوظيف دالة في كميات الانتاج وهي دالة عكسية لدالة الإنتاج النيو كلاسيكية المعروفة ( $Y = F(N)$ ). وبعبارة أخرى، فإن مستوى التوظيف ( $N$ ) يعتمد على مستوى الانتاج وليس العكس. وحيث أن دالة التوظيف تتعلق بالسلوك الاستثماري الخاص المستمال (Induced) فإن هذه الدالة تخضع لمبدأ الأمثلية في تعظيم الربح للقطاع الانتاجي.

وفي حالة المنافسة الكاملة، فإن شرط التعظيم للربح هو أن يكون

$$P^e = MR^e = MC$$

أي أن السعر المتوقع ( $P^e$ ) للسلعة ينبغي أن يتعادل مع الإيرادات ( $MR^e$ ) المتوقعه والتكلفة الحدية ( $MC$ ). وهذا يعني أن الكميات المنتجة المباعة ( $y$ ) تكون دالة في السعر المتوقع  $P^e$ .

أو:

$$(2) \leftarrow y = f(P^e)$$

ومن ثم فإن الإيرادات المتوقعه من بيع الكميات المتوقعه من الإنتاج تعتمد على حجم التوظيف. تذكر أن الإيرادات المتوقعه هي التي تتكافأ مع تكاليف عناصر الإنتاج (العمل:  $N$ ).

أو:

$$(3) \leftarrow P^e y = f(N)$$

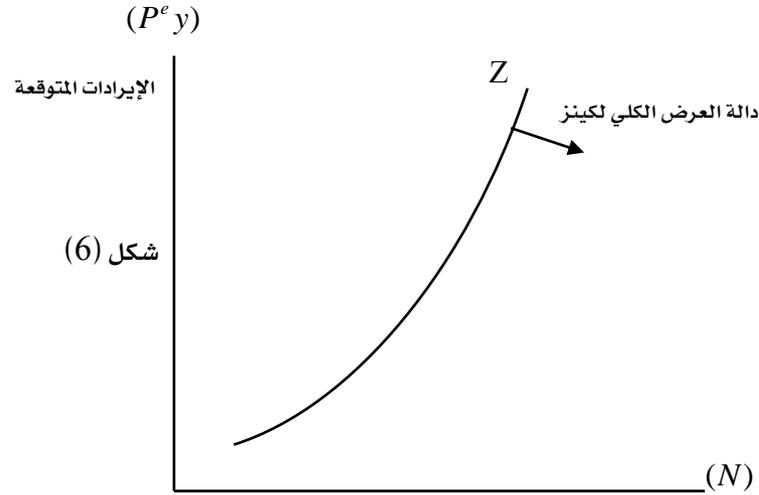
إن المعادلة (3) تبين أن الإيرادات المتوقعه ( $P^e y$ ) هي دالة في حجم التوظيف. وبالتالي فإنها دالة في مستوى الدخل لأن تكاليف الإنتاج تمثل دخول عناصر الانتاج ( $N$ ).

أي أن:

$$(4) \leftarrow Z = F(N)$$

$$Z = P^e y \quad \text{حيث}$$

وبيانيا، يقاس مستوى التوظيف (N) على المحور الأفقي وهو مقياس للتغير في حجم الناتج الجاري للاقتصاد وفقاً لتعبير كينز. أما حجم الإيرادات المتوقعة ( $P^e y$ ) فإنه يقاس على المحور الرأسي شكل (6).



### دالة الطلب الكلي

الطلب الكلي عند كينز هو جدول بالإيرادات المتوقعة من بيع الناتج الذي يتم إنتاجه عند مستويات معينه من حجم التوظيف (N). ومن ثم فإنه يمثل حجم إنفاق المجتمع (الطلب الكلي) على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. وبعبارة أخرى، فإن الإيرادات المتوقعة هي ثمن الطلب الكلي أو الوجه الآخر لإنفاق المجتمع على شراء السلع الاستهلاكية الاستثمارية. إن الطلب الكلي يزيد عندما يزيد الناتج والدخل، أي أن دالة الطلب الكلي ذات ميل موجب.

ويمكننا توصيف دالة الطلب الكلي لكينز على النحو الآتي:

$$(5) \leftarrow AD = C + I$$

وتكون دالة الاستهلاك: (الدخل المحقق)  $C = f$ .

$$(6) \leftarrow C = f(WN + R) \quad \text{أو:}$$

حيث  $WN$  = الدخل النقدي الإجمالي

$R$  = مستوى الأرباح

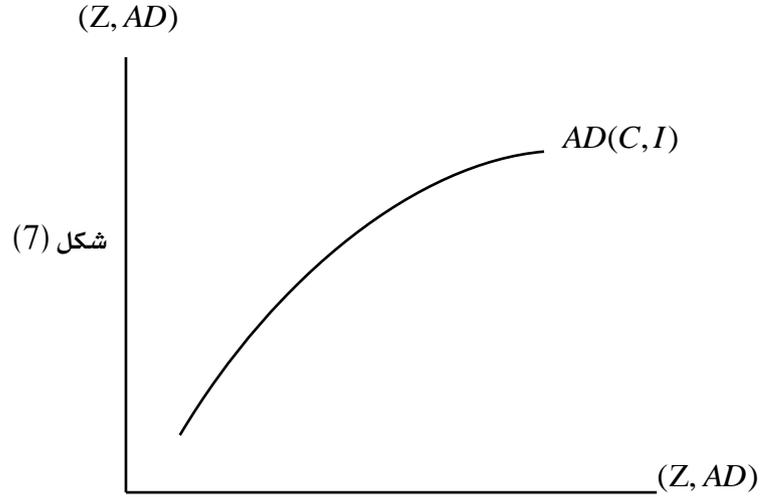
$$(7) \leftarrow I = f(r, E) \quad \text{أما دالة الاستثمار فإنها:}$$

$r$  = سعر الفائدة،  $E$  = التوقعات

وبالتالي: فإن دالة الطلب الكلي لكينز هي:

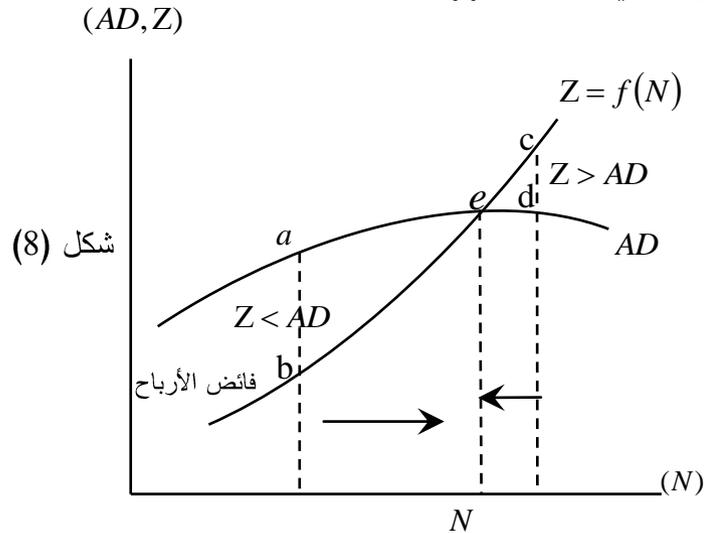
$$(8) \leftarrow AD = f(WN + R) + f(r, E)$$

تبين معادلة (8) أن الطلب الكلي (الانفاق على الناتج) يزيد عندما يزيد الدخل النقدي  $(WN \uparrow)$  بسبب زيادة حجم التوظيف  $(N)$ . أي أن الإيرادات تزيد مع زيادة الانفاق على الناتج. وهذا يشير إلى أن ميل منحنى الطلب الكلي يكون موجباً أنظر شكل (7).



### تحديد مستوى الدخل التوازني

إن التقاطع بين دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي يحدد نقطة توازن الدخل الذي ليس بالضرورة أن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد شكل (8).



لاحظ عند  $Z < AD$  تكون الإيرادات المتوقعة كما يعبر عنها ( $AD$ ) عند النقطة ( $a$ ) (لأن الإنفاق على الناتج هو الإيراد المتوقع) أكبر من الإيرادات الضرورية اللازمة لتغطية تكاليف الإنتاج الجاري (النقطة  $b$  على منحنى  $Z$ ).

مما يسبب فائض أرباح (= المسافة بين  $(a, b)$ )، الأمر الذي يحفز قطاع الأعمال على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة مستوى التوظيف والتوازن عند ( $e$ ).

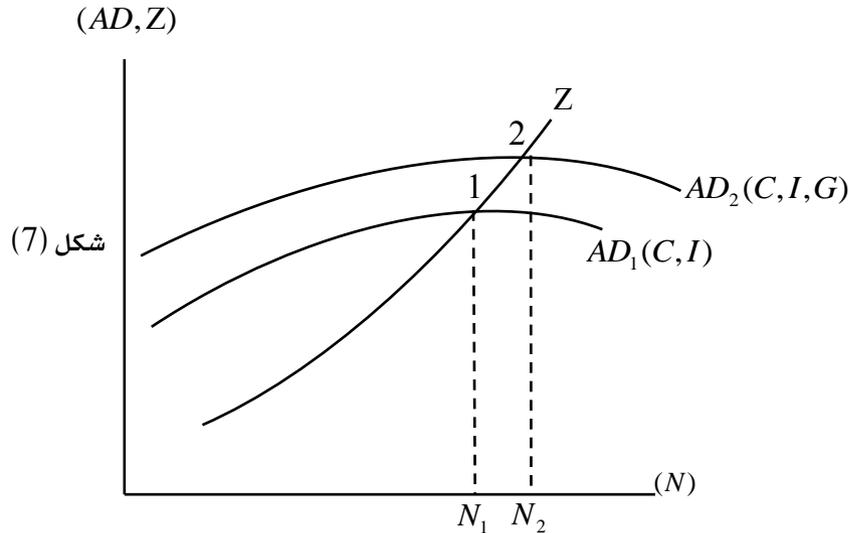
أما عند النقطة ( $C$ ) فإننا نلاحظ أن  $Z > AD$  أي أن الإيرادات الضرورية لتغطية التكاليف المتوقعة للإنتاج الجاري تكون أكبر من الإيرادات المتوقعة الناجمة عن بيع الناتج كما تعبر عنها النقطة ( $d$ ) على منحنى الطلب الكلي وفي هذه الحالة لا يتحقق فائض أرباح (المسافة  $Cd$ )، مما يسبب انخفاض الناتج ومن ثم ينخفض مستوى التوظيف.

ومن الواضح أنه عند النقطة ( $e$ ) يتحقق توازن الطلب الكلي الفعال حيث:

$$P^e Y = AD(C, I)$$

$$Z = AD(C, I) \quad \text{أو:}$$

ولكن النقطة ( $e$ ) لا تمثل توازن التشغيل الكامل للموارد، ومن ثم فإن البحث عن توازنات أخرى (أعلى) للدخل ومستوى التوظيف يتطلب انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى، في ظل دالة عرض كلي غير فعالة أو سلبية وفقاً لكينز. بيد أن السبب الجوهرى لانتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وفقاً لكينز هو السياسات المالية التوسعية (شكل 7).



ومن جانب آخر، فإن رأي كينز بعدم فعالية دالة العرض الكلي في الأجل القصير – أي رفضه لنظرية العرض الكلاسيكية قد عرضه لانتقاد شديد من اقتصادي جانب العرض، فهؤلاء يرون أن دالة العرض الكلي تنتقل إلى اليمين عند تخفيض المعدلات الحدية للضرائب.

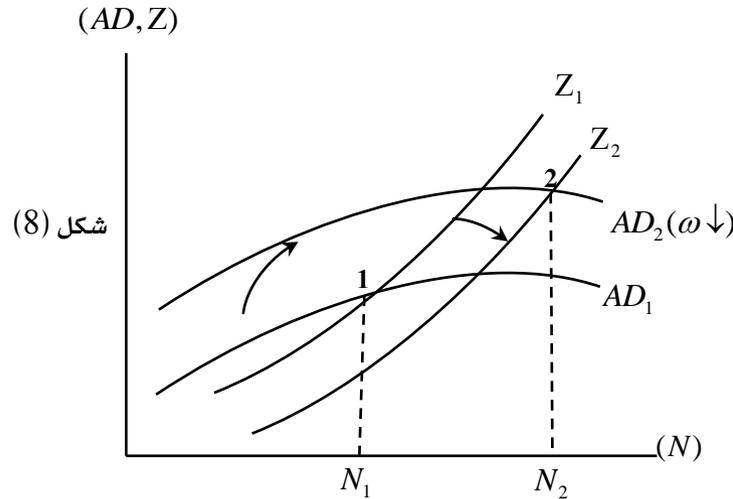
فانخفاض معدل الضريبة يحفز العمال على مزيد من العمل كما يحفز قطاع الأعمال على زيادة الاستثمار بسبب حوافز الأرباح. وبالتالي فإن حوافز العمل والأرباح المستمالة بانخفاض معدل الضريبة تسبب انتقال دالة العرض الكلي يميناً.

ومن جهة أخرى، أدعى الكلاسيك أن دالة العرض الكلي تنتقل إلى اليمين عند انخفاض الأجور. فقد جادل الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن انخفاض الأجور في أوقات الكساد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن ثم يتم استعادة التوازن الاقتصادي التلقائي للاقتصاد الكلي. فوفقاً للكلاسيك فإن انخفاض الأجور ( $\downarrow w$ ) يسبب انخفاض تكاليف الانتاج مما يزيد فرص الإرباح ( $\uparrow R$ )، وهذا يسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي ( $\uparrow C$ ) كذلك فإن  $w \downarrow$  يشجع التوقعات المتفائلة ( $\uparrow E$ ) مما يحفز قطاع الأعمال على زيادة الاستثمار ( $\uparrow I$ ).

إن زيادة كلاً من الاستثمار والاستهلاك لدى قطاع الأعمال تسبب زيادة الطلب الكلي ومن ثم انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ( $AD_2(\omega)$  شكل (8)). لاحظ أن سبب هذا الانتقال هو انخفاض الأجور وليس زيادة الانفاق الحكومي كما يرى كينز.

كذلك، فإن دالة العرض الكلي تنتقل إلى أسفل جهة اليمين بسبب انخفاض الأجور. فعندما تنخفض الأجور، فإن تكاليف الانتاج تنخفض أيضاً وهذا يحفز رجال الأعمال على توظيف عمال أكثر بتكلفة أقل.

أي أن دالة العرض الكلي تنتقل إلى أسفل شكل (8).



وعلى أية حال، فإن انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ودالة العرض الكلي إلى أسفل يؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف إلى ( $N_2$ ) عندما تنخفض الأجور. لاحظ هنا تشابه النتائج عند الكلاسيك واقتصادي جانج العرض. بيد أن اقتصادي العرض يهتمون بانخفاض معدلات الضريبة كسبب لانتقال دالة العرض الكلي إلى أسفل.

## الموقف الكينزي

لم يقبل كينز بجدوى انخفاض الأجور من أجل زيادة مستوى التوظيف حيث كان يرى أن انخفاض الأجور له آثار عكسية على المستهلكين والمستثمرين من خلال أثر إعادة توزيع الدخل. فانخفاض الأجور يسبب انخفاض الدخل النقدي ( $\downarrow WN$ ) ومن ثم انخفاض الاستهلاك ( $\downarrow C$ ) لدى القطاع العائلي. ومن ناحية أخرى، فإن ( $\downarrow W$ ) حتى لو أدى إلى انخفاض الأسعار ( $\downarrow P$ ) إلا أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل. حيث ينخفض الدخل النقدي للعمال الذين لهم ميل حدي أعلى للإستهلاك بينما يزيد دخل ملاك رأس المال الذين لهم ميل حدي منخفض للإستهلاك. ومن ثم فإن الميل الحدي للإستهلاك في المجتمع يكون منخفضاً. أي أن الانفاق الاستهلاكي للمجتمع ينخفض ولا يزيد.

إن انخفاض استهلاك المجتمع يلغي أثر زيادة الاستثمار الناجمة عن انخفاض الأجور. ومع مرور الوقت يدرك رجال الأعمال تضائل المكاسب الناجمة عن انخفاض الأجور منما يجعلهم يميلون إلى تخفيض الاستثمار.

أما إذا كان الميل الحدي للإستهلاك في المجتمع يساوي واحد صحيح، فإنه وفقاً لكينز لا يوجد أثر لانخفاض الأجور على زيادة التوظيف والانتاج حتى بصورة مؤقتة. وخلاصة الموقف الكينزي فإن دالة الطلب الكلي ستظل في موقعها الأصلي ولن يزعجها انخفاض الأجور. لكن الاقتصاديين النيوكلاسيكيين يردون على موقف كينز بالقول أنه بظهور التوقعات الرشيدة، فإن الأمر أصبح مختلفاً. فالقطاع الانتاجي يرى أويتوقع بصورة صحيحة أن زيادة الأرباح والكفاءة الحدية لرأس المال يكون ذات طبيعة دائمة. ومن ثم فإنه يتوقعون زيادة مبيعاتهم بسبب انخفاض أسعار السلع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والاستهلاك ويرد كينز على أن هذا القول يكون صحيحاً في حالة أن انخفاض الأجور هو جزء من خطة اقتصادية شاملة أو جزء من برنامج لتخفيض تكاليف الانتاج وتحفيز الانتاجية.

وفي تلك الحالة يرى كينز وجود إمكانية لانتقال دالة العرض الكلي إلى أسفل ولكن لأسباب أخرى ليس منها انخفاض الأجور ومن ذلك:

- زيادة انتاجية العمال.
- تقدم أساليب تقنية الانتاج.
- استخدام الآت ومعدات حديثة في الانتاج.

## كينز واقتصاديو العرض الكلي

تبين لنا من شكل (8) أن كلا من دالة الطلب الكلي والعرض الكلي تنتقل إلى أوضاع جديدة ولكن لأسباب مختلفة طبقاً للرؤية الكلاسيكية واقتصاديو جانب العرض من جهة وعند كينز من جهة أخرى. حيث يمكننا تفسير موقف اقتصاديو العرض باستخدام نموذج كينز في الشكل السابق (شكل 8).

إذا كانت دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أعلى بسبب زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب على الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي كما هو الحال عند كينز.

فإن هذه الدالة تنتقل إلى أعلى أيضاً ولكن لأسباب وسياسات مختلفة عند اقتصاديو العرض الكلي

ومنها:

- تخفيض معدلات الضريبة الحدية على الاستثمار في القطاع الانتاجي.
- الائتمان الضريبي.
- السماح بالاهلاك السريع للأصول.
- تخفيض الضريبة على دخل الاستثمار.

ويلاحظ أن هذه الأسباب والسياسات تركز على خلق حوافز الاستثمار عند رجال الأعمال، وازيادة الاستثمار فإن الطلب الكلي يزيد.

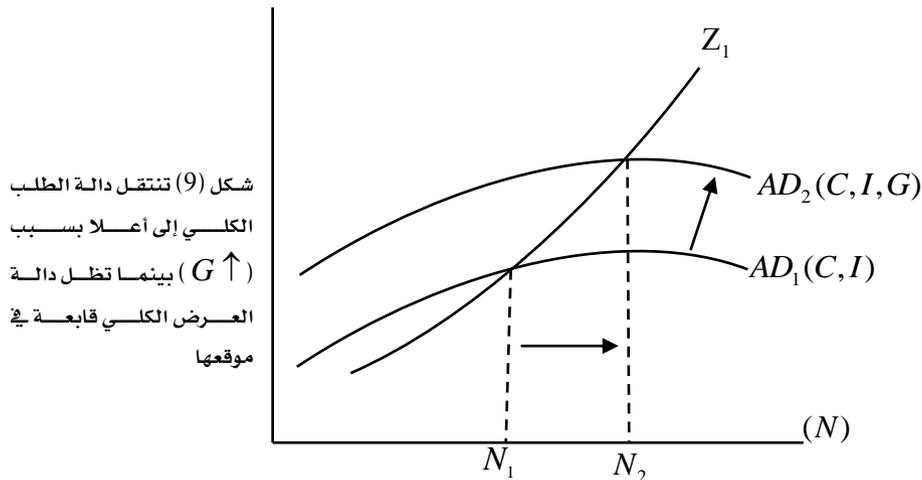
ومن جهة أخرى فإن دالة العرض الكلي تنتقل إلى اليمين بسبب زيادة الإنتاجية وانخفاض كلفة الوحدة المنتجة (كلفة العمل  $w \downarrow$ ) وانخفاض المعدلات الحدية للضرائب وفي هذه الحالة يزيد الناتج ومستوى التوظيف.

وثمة نقطة جوهرية تميز بين كينز واقتصادي العرض فيما يتعلق بتفسيرهما للعرض الكلي. فالعرض الكلي عند كينز هو سعر العرض أو ثمن العرض، بينما العرض الكلي عند اقتصاديو العرض هو قيمة الإنتاج أو وحدات الإنتاج.

وعلى ذلك يفسر اقتصاديو العرض أن زيادة العرض الكلي تُعزى إلى انخفاض كلفة الإنتاج الناجمة عن انخفاض الضرائب والأجور وزيادة الإنتاجية.

خلاصة الأمر، جوهر نظرية كينز في التوظيف وفقاً لفكرة التقاطع بين دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي هو التأكيد على الدور المحوري لانتقال دالة الطلب الكلي الفعال إلى (أعلى) أو إلى (أسفل) من أجل تحقيق مستويات (أعلى) أو (أدنى) من التشغيل الانتاج، في ظل دالة عرض كلي معين. وفي حقيقة الأمر فقد كان كينز مهتماً ببناء نظرية للطلب الكلي الفعال وليس نظرية للعرض الكلي كما كان ذلك شأن النظرية الكلاسيكية أنظر شكل (9) الذي يبين الموقف الكينزي.

$$AD_1(C, I)$$



شكل (9) تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى بسبب  $(G \uparrow)$  بينما تظل دالة العرض الكلي قابعة في موقعها

## مراجع الفصل السادس

- 1- عبدالفتاح قنديل وسلوى سليمان، "الدخل القومي" (1979)، مرجع سبق ذكره.
- 2- سامي ، خليل ، "النظريات والسياسات النقدية والمالية"، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، (1982) ، ص213.
- 3- Thomas, J. Hailstones, (1985), IBI, USA.
- 4- محمد الأفندي ، " محاضرات في النظرية الاقتصادية لطلاب دبلوم عالي في التنمية والتخطيط الاقتصادي" ، مذكرات غير منشورة، 1991 – 1993 ، جامعة صنعاء ، كلية التجارة والاقتصاد.

## مراجع إضافية

- 5- J.m. Keynes, "General Theory of Employment, Interest, and Money", Mancmillan. Co., (1951).
- 6- Alvin, HANSEN, "A Guide to Keynes", McGraw-Hill Book Co. New York, (1953) , USA.



## الفصل السابع

### نماذج الطلب الكلي: توازن الدخل في جانب الطلب الكلي

#### (7-1) النموذج البسيط

إنَّ الدخل ( $Y$ ) من زاوية الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) هو:

$$(1) \leftarrow Y = C + I + G + X$$

وكذلك فإن الدخل من زاوية تخصيصه أو التصرف فيه (العرض الكلي) هو:

$$(2) \leftarrow Y = S + T + C + M$$

وبالتالي فإنه يمكننا صياغة شرط توازن الدخل في جانب الطلب الكلي على النحو الآتي:

$$(3) \leftarrow C + S + T + M = Y = C + I + G + X$$

$$(4) \leftarrow C + S + T + M = C + I + G + X \text{ أو}$$

وباستبعاد الاستهلاك ( $C$ ) من طرفي معادلة (4)، وكذلك كل من الصادرات ( $X$ ) والواردات ( $M$ )

(اقتصاد مغلق)، فإن معادلة (4) يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتي:

$$(5) \leftarrow S + T = I + G$$

وتفيد معادلة (5) أن شرط توازن الدخل في جانب الطلب الكلي في اقتصاد مغلق هو أن يكون التسرب

$(S+T)$  مساوياً للحقن  $(I+G)$ .

وحتى تكون معادلة (5) شرطاً لتوازن الدخل، فإنه ينبغي أن نعرّف الاستثمار بأنه استثمار مخطط.

لأن ثمة فرق بين الاستثمار المخطط والاستثمار المحقق (الفعلي) كما رأينا من قبل.

فالاستثمار المخطط زائداً الإنفاق الحكومي هو الذي يساوي الادخار زائداً الضرائب عند المستوى

التوازني للدخل فقط أما الاستثمار المحقق زائداً الإنفاق الحكومي فإنه يساوي الادخار زائداً الضرائب عند

كل مستوى من مستويات الدخل المختلفة.

وعلى أية حال فإن معادلة (5) تُعتبر شرطاً للتوازن عندما يكون الاستثمار المخطط زائداً الإنفاق

الحكومي مساوياً للتسرب  $(S+T)$ .

ولكن ما هو الاستثمار المخطط والاستثمار المحقق؟ الاستثمار المخطط كما رأينا هو حجم الاستثمار

المرغوب أو المخطط من القطاع الانتاجي ومن ثم فإن الاستثمار غير المخطط هو عبارة عن التغير في المخزون

السلعي الذي يحدث بسبب اختلاف العرض الكلي عن الطلب الكلي نظراً لعدم دقة خطط أو توقعات قطاع

الأعمال.

فعندما يكون:  $AS > AD$  ← المخزون السلعي يزيد (الاستثمار غير المخطط يزيد)، أما في حالة

$AS < AD$  ← المخزون السلعي ينخفض (الاستثمار غير المخطط يتناقص). أما الاستثمار المحقق

(*Realized Investment*) فهو مجموع الاستثمار المخطط والاستثمار غير المخطط.

بيد أن الاستثمار غير المخطط ليس مرتبياً في حسابات الدخل القومي، فكيف يتم تحديده إذن؟ من

الممكن تحديده في حالة واحدة وهي حالة المستوى التوازني للدخل، وعندئذ يكون مساوياً للتسرب.

وبعبارة أخرى، فإنه عند المستوى التوازني للدخل يكون الاستثمار المخطط هو الاستثمار المحقق الذي يساوي أيضاً الادخار. دعنا الآن نُعرِّف الاستثمار غير المخطط بأنه  $(Iu)$  والاستثمار المخطط هو  $(Ip)$ . أي أن الاستثمار المحقق  $(Ir)$  هو:  $Ir = Ip + Iu$ . ويمكننا تحديد أن الاستثمار غير المخطط قد يتخذ أحد حالات ثلاثة كما تبين المعادلة السابقة بعد إعادة صياغتها كما يلي :

$$Iu = Ir - Ip$$

• فإذا كان :

يتراكم المخزون:  $Iu > 0 \rightarrow Ir > Ip$

مما يعني أن:  $AS > AD \leftarrow (I+G) < (S+T)$  أو أن:  $S > Ip$

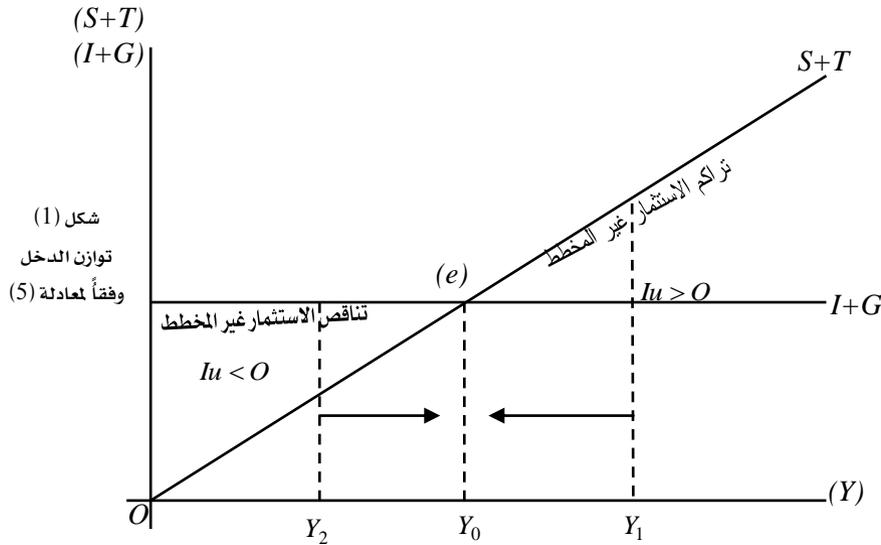
• أما إذا كان:  $Iu < 0 \rightarrow Ir < Ip$

مما يعني تناقص المخزون، وعندئذ فإن  $AS < AD$

وكذلك فإن  $(I+G)$  أكبر من  $(S+T)$  أو أن  $S < T$

• أما عند المستوى التوازني للدخل فإن

$Ir = Ip$  لأن  $Iu = 0$ . بيانياً، فإن شرط توازن الدخل (5) يمكن توضيحه في شكل (1):



شكل (1)  
توازن الدخل  
وفقاً لمعادلة (5)

لاحظ أنه على يسار نقطة التوازن  $(e)$  يكون الاستثمار غير المخطط متناقصاً بسبب أن الاستثمار المخطط زائداً الانفاق الحكومي أكبر من الادخار زائداً الضرائب أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي  $(AS < AD)$ .

أما على يمين النقطة  $(e)$ ، فإن الاستثمار غير المخطط موجباً (يتراكم المخزون السلعي) بسبب أن الاستثمار المخطط زائداً الانفاق الحكومي أقل من  $(S+T)$  (أو:  $AS > AD$ ).

وعند نقطة التوازن ( $e$ ) يكون الاستثمار غير المخطط يساوي صفراً وفي هذه الحالة فإن الاستثمار المخطط (أو المحقق) زائداً الانفاق الحكومي يساوي ( $S+T$ ).

ويمكننا توضيح العلاقة بين الاستثمار المخطط وغير المخطط والادخار عند مستويات مختلفة من الدخل بالمثال الآتي مع افتراض غياب النشاط الحكومي ( $G=T=O$ ) للتبسيط.

7	6	5	4	3	2	1
الطلب الكلي ( $AD = 4+2$ )	استثمار محقق ( $I_r$ )	استثمار غير مخطط ( $I_u$ )	استثمار مخطط ( $I_p$ )	الادخار ( $s$ )	الاستهلاك ( $c$ )	الدخل ( $AS$ )
5000	500	0	500	500	4500	5000
6500	1000	(+)500	500	1000	6000	7000
4300	200	(-)300	500	200	3800	4000

ملاحظات على الجدول السابق:

- الاستثمار المحقق يساوي الادخار عند كل مستويات الدخل.
- الاستثمار غير المخطط = 0 عند المستوى التوازني للدخل (5000).
- الاستثمار غير المخطط موجب عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي أو  $S > I_p$
- الاستثمار غير المخطط سالب عندما يكون العرض الكلي أقل من الطلب الكلي أو:  $S < I_p$
- أي أن المخزون ينخفض بمقدار (300 مليون) وتتم معاملته في حسابات الدخل القومي كاستثمار سالب.

## توازن الدخل وظاهرة لغز الادخار (The Paradox of Thrift)

إن دالة الادخار تنتقل إلى أعلى عندما يرغب المجتمع في تحقيق حجم أكبر للإدخار وهذه الرغبة تتم بإحدى طريقتين:

- إما من خلال زيادة نسبة الادخار من الدخل - أي زيادة الميل الحدي للادخار وبيانياً فإن هذا يجعل دالة الادخار أكثر إنحداراً على المحور الأفقي.
  - أو من خلال زيادة الادخار التلقائي وهذا يسبب انتقال قاطع دالة الادخار إلى أعلى وينفس ميلها الأصلي.
- وأياً كانت طريقة المجتمع في زيادة الادخار، فإن هذه الرغبة تسبب انخفاض الاستهلاك ومن ثم انخفاض الطلب الكلي وانخفاض قيمة مضاعف الانفاق الكلي.

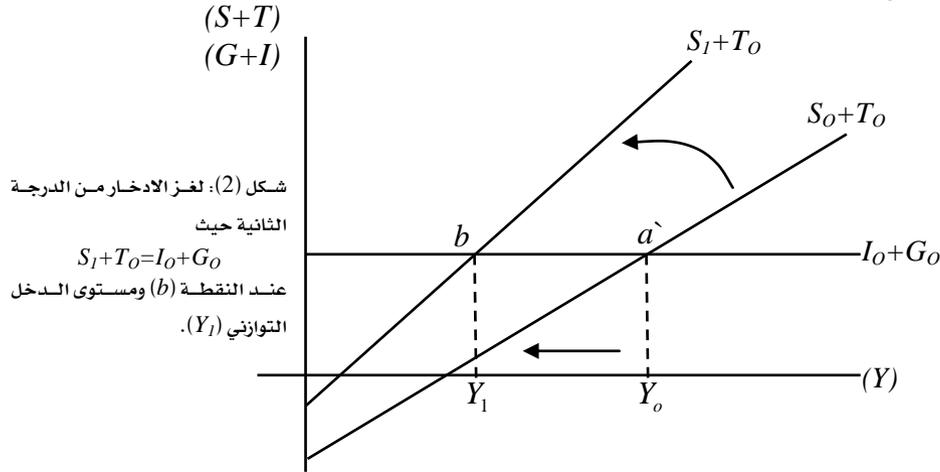
وفي نموذج كينز البسيط للطلب الكلي، فإن الدخل التوازني في النهاية ينكمش، فماذا يحدث للادخار في هذه الحالة؟ وهل تتحقق رغبة المجتمع في زيادة الادخار؟ من الواضح أن النموذج البسيط يبين أن الادخار قد ينتهي إلى أحد أمرين:

- أما إن يظل حجم الادخار ثابتاً عند مستواه الأصلي.
- أو أن ينخفض الادخار.

إن المقصود بظاهرة لغز الادخار هو وقوع أحد هذين الأمرين أو كليهما. وبعبارة أخرى هناك درجتان لظاهرة لغز الادخار يعتمد تحققهما على طبيعة علاقة الاستثمار بمستوى الدخل. دعنا نناقش هذه العلاقة وأثرها على لغز الادخار.

### حالة الاستثمار مستقل عن الدخل

في هذه الحالة، فإن زيادة الادخار وانتقال الدالة إلى أعلى من  $(S_0+T_0)$  إلى  $(S_1+T_0)$  تتقاطع مع دالة الاستثمار  $(I_0+G_0)$  عند النقطة  $(b)$  بدلاً من  $(a)$ . عندئذ ينخفض الدخل التوازني، بينما يظل حجم الادخار ثابتاً، حيث لم ينخفض مع انخفاض الدخل التوازني، وهذه حالة لغز الادخار من الدرجة الثانية. ويبين شكل (2) هذه الحالة.

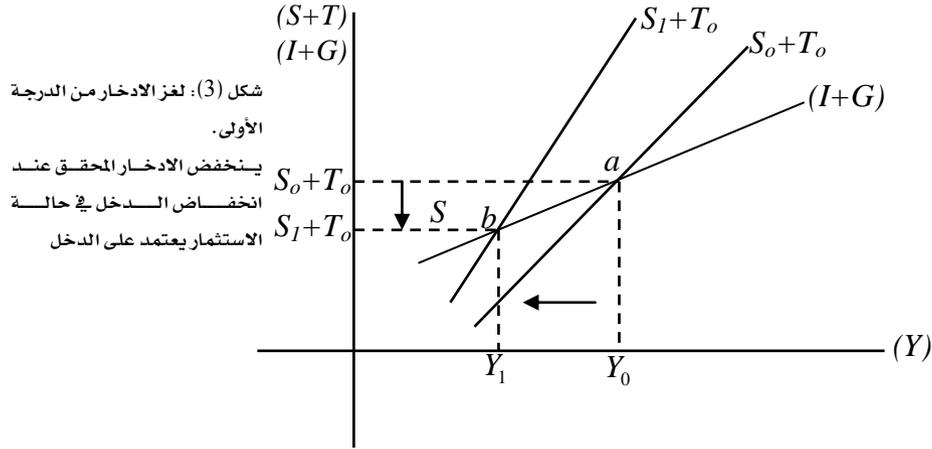


### (لغز الادخار من الدرجة الأولى)

يقع لغز الادخار من الدرجة الأولى عندما يعتمد الاستثمار على الدخل. أي عندما يكون الاستثمار دالة طردية في الدخل، حيث الاستثمار يزيد عند زيادة الدخل، وبالتالي فإن دالة الاستثمار تكون ذات ميل موجب.

في هذه الحالة عندما يرغب المجتمع زيادة الادخار فإن دالة الادخار تنتقل إلى أعلى إلى  $(S_1+T_0)$ . حيث تقطع دالة الاستثمار ذات الميل الموجب عند النقطة  $(b)$  في شكل (3) ومن ثم ينخفض الادخار المحقق

أيضاً. وهكذا نجد أن رغبة المجتمع في زيادة الادخار لم تتحقق، فقد انخفض الادخار المحقق مع انخفاض الدخل، أي أن لغز الادخار من الدرجة الأولى يتضمن أن الرغبة في زيادة الادخار يؤدي إلى انخفاض حجم التسرب المحقق  $(S+T)$  لأن انخفاض الدخل يخفض الاستثمار المخطط.



### مضاعف الانفاق الكلي وتوازن الدخل

عرفنا أن معادلة توازن الدخل في النموذج الكينزي البسيط هي:

$$(1) \leftarrow S+T=I+G$$

فإذا كانت معادلة الادخار هي:

$$(2) \leftarrow S = s(y^d)$$

وكانت دالة الضرائب هي:

$$(3) \leftarrow T = t(y)$$

$$(4) \leftarrow \text{حيث } y^d = \text{الدخل المتاح، أو: } y^d = Y - T$$

وكذلك:  $I=I_o$ ،  $G=G_o$  هي متغيرات مستقلة (تلقائية أو معطاه)

وبإدخال (4)، (3) في (2) نجد أن دالة الادخار هي:

$$(5) \leftarrow S = s(y - t(y))$$

حيث  $\frac{\partial s}{\partial y^d} = s' > 0$  الميل الحدي للإدخار

وكذلك  $\frac{\partial T}{\partial y} = t' > 0$  معدل الضريبة النسبي

وبإدخال (5) في (1) نجد أن:

$$(6) \leftarrow S[y - t(y)] + t(y) = I_o + G_o$$

وبإجراء التفاضل الكلي على معادلة (6) نجد أن:

$$S'[dy - t'dy] + t'dy = dI_o + dG_o$$

$$(7) \leftarrow S'(1-t')dy + t'dy = dI_o + dG_o$$

$$(8) \leftarrow [S'(1-t') + t']dy = dI_o + dG_o$$

ويمكننا إيجاد ميل معادلة دالة الادخار من المعادلة التفاضلية (8) مع ملاحظة أن

$$dI_o + dG_o = d(s+T)$$

ومن ثم، فإن:

$$\frac{d(s+T)}{dy} = s'(1-t') + t' > 0$$

أي أن ميل دالة الادخار + الضرائب يكون موجباً ومن معادلة (8) أيضاً يمكننا الحصول على مضاعف الإنفاق الكلي (الطلب الكلي):

$$dy = \frac{1}{s'(1-t') + t'} (dI_o + dG_o)$$

ومن ثم فإن مضاعف الإنفاق الحكومي هو:

$$\frac{dy}{dG_o} = \frac{1}{s'(1-t') + t'}$$

لاحظ أن مقام المضاعف هو معدل التسرب الحدي، ومن ثم فإن المضاعف هو مقلوب معدل التسرب

الحدي للإنفاق.

لاحظ أيضاً أن:

$$s' = 1 - c' \text{ حيث } 1 - c' = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$\text{ومن ثم فإن } s'(1-t') + t' = 1 - c'(1-t')$$

ومن ثم فإن معادلة مضاعف الإنفاق الكلي يمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$(10) \leftarrow dy = \frac{1}{1 - c'(1-t')} (dI_o + dG_o)$$

### مضاعف معدل الضريبة النسبي

لإيجاد مضاعف معدل الضريبة النسبية، ينبغي ملاحظة أن تفاضل معادلة الضريبة النسبية هو:

$$T = ty$$

$$dT = tdy + ydt$$

حيث اعتبرنا ( $t$ ) نسبة الضريبة من الدخل نسبة ثابتة ولكن السياسات المالية في وقت من الأوقات قد

تغير هذه النسبة.

وبإدخال هذا التعديل على معادلة (6) وإجراء التفاضل الكلي عليها نجد أن:

$$s'(dy - tdy - ydt) + tdy + ydt = dI_o + dG_o$$

$$\text{أو: } dy[s'(1-t) + t] + y(1-s')dt = dI_o + dG_o$$

$$(11) \leftarrow dy[s'(1-t)+t] = dI_o + dG_o - y(1-s')dt \quad \text{أو:}$$

ومن ثم فإن مضاعف الضريبة النسبية هو:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{-y(1-s')}{s'(1-t)+t}$$

$$\frac{dy}{dt} = \frac{1}{1-c'(1-t)}(-c'y) \quad \text{أو:}$$

$$s' = 1 - c' \quad , \quad c' = 1 - s' \quad \text{حيث}$$

لاحظ أن تغير معدل الضريبة يسبب انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الاستهلاك بمقدار  $(-c'y)$  مضروباً في قيمة المضاعف.

وبصوره عامة، فإن معادلة مضاعف الانفاق الكلي بافتراض تغير الانفاق الحكومي ومعدل الضريبة النسبية والاستثمار هي معادلة (11) السابقة.

أو:

$$dy = \frac{1}{s'(1-t)+t} [dI_o + dG_o - (1-s')ydt]$$

مثال:

أفترض الآن أن:

$$y = 5000 \quad , \quad dG_o = 300 \quad , \quad .25 = s' \quad , \quad .10 = t \quad , \quad dI_o = 200$$

$$3.08 = \frac{1}{.25(1-.10)+.10} = \frac{1}{s'(1-t)+t} \quad \text{قيمة المضاعف:}$$

ومن ثم فإن التغير في الدخل ( $dy$ ) هو:

$$dy = 3.08[200 + 300 - (.75)(5000)(.10)]$$

$$dy = 3.08[125] = 385 \quad \text{أو: مليون ريال}$$

## (7.2) IS-LM كنظرية في الطلب الكلي

تعريف نموذج IS-LM:

إن نموذج IS-LM هو أحد نماذج تحليل توازن الدخل في جانب الطلب الكلي، ويُعزى هذا النموذج إلى الاقتصادي (الحائز على جائزة نوبل) جون هيكس (*Hicks*) والذي نشره في 1937 كتفسير لنظرية كينز في الطلب الكلي. يتكئ هذا النموذج على الفروض التالية:

1- ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار وهو الفرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكينزية الأولى (كينز ومعاصريه).

2- هيكل الطلب الكلي يتكون من سوقين رئيسيين:

• سوق السلع والخدمات: ويعبر عنه منحنى  $IS$  الذي يصف التوازن في سوق السلع وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر معين لسعر الفائدة وعند نقطة التوازن يتحقق التساوي بين الطلب الكلي للسلع مع العرض من السلع أو عندما يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار ولذلك يسمى بمنحنى  $IS$ .  
ولهذا المنحنى ميلاً سالباً يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة. وتنعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

عندما يرتفع سعر الفائدة مثلاً فإن حجم الإستثمار ينخفض وبالتالي فإن الطلب الكلي ينخفض وعندما ينخفض الطلب الكلي، فإن الدخل ينخفض.

• سوق النقود ويعبر عنه المنحنى ( $LM$ ) الذي يصف التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. إن كل نقطة على منحنى  $LM$  تمثل نقطة توازن للدخل عند سعر فائدة معين.

ولهذا المنحنى ميلاً موجباً يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة.

3- التوازن الكلي الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود. وهذا التوازن يمثل توازن للدخل في جانب الطلب الكلي.

وبيانياً فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى  $IS$  ومنحنى  $LM$ . وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

• وفي اقتصاد كينزي، فإن سعر الفائدة يشكل حلقة الربط بين سوق السلع وسوق النقود. أو حلقة الربط بين القطاع الحقيقي في الاقتصاد والقطاع النقدي. حيث سعر الفائدة وفقاً لكيبنز هو سعر نقدي يتم تحديده في سوق النقود عند تساوي الكمية المعروضة من النقود مع الطلب عليها.

وكما ذكرنا، فإن سعر الفائدة يمثل حلقة الوصل بين سوق السلع وسوق النقود من خلال دالة الاستثمار (سوق السلع).

فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح.

4- اختلال توازن الدخل: توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما يعبر عنه تقاطع منحنى  $IS$  مع منحنى  $LM$  لا يقبع دائماً في نقطة معينه، ولكنه يتقلب صعوداً أو هبوطاً.

ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى تغير ظروف الطلب في سوق السلع وسوق النقود. وبيانياً فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى ( $LM$ ) من موقعه الأصلي إلى مواقع جديدة. وينتقل منحنى  $IS$  يميناً أو يساراً بسبب تغير اتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها على جانب الانفاق على السلع والخدمات.

بينما ينتقل ( $LM$ ) يمينا أو يساراً بسبب تغير اتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود.

وعندما يختل توازن الدخل، فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينة من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والائتاق الكلي.

وعموماً فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى، بينما يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية.

5- ومن جانب آخر، تعرض نموذج  $IS-LM$  لانتقادات لاذعة فيها إهمال الأسعار وكيفية تحديدها.

وهو إهمال ناجم عن إغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد. لذلك، هناك نموذج آخر يسمى نموذج الطلب الكلي/ العرض الكلي ( $AD/AS$ ) يأخذ بعين الاعتبار هذه الانتقادات.

## اشتقاق نموذج IS-LM

### سوق السلع واشتقاق منحنى $IS$

أ: إن مكونات الطلب الكلي في سوق السلع وفقاً للرؤية الكينزية هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad AD = C + I + G$$

حيث تعتمد دالة الاستهلاك على الدخل المتاح:  $C = f(y^d)$

$$(2) \quad \leftarrow \quad C = a_0 + a_1 y^d \quad \text{أو}$$

$a_1$  = الميل الحدي للإستهلاك

$y^d$  = الدخل المطلق المتاح

وحيث الدخل المتاح = الدخل - الضرائب

$$\text{أو:} \quad y^d = Y - T$$

وكذلك تعتمد دالة الضرائب على الضرائب المقطوعة ( $T_0$ ) وعلى الضريبة النسبية من الدخل

$(t_1 y)$

$$(3) \quad \leftarrow \quad T = T_0 + t_1 y \quad \text{أو:}$$

وتعتمد دالة الاستثمار وفقاً لرؤية كينز على الاستثمار التلقائي ( $I_0$ ) الذي يعتمد على توقعات

رجال الأعمال وعلى سعر الفائدة (علاقة عكسية) بين الاستثمار وسعر الفائدة ( $r$ ).

$$(4) \quad \leftarrow \quad I = I_0 - br \quad \text{أو:}$$

أما الائتاق الحكومي فهو متغير خارجي تحدده الأولويات السياسية والاقتصادية للحكومة

$$(5) \quad \leftarrow \quad G = G_0 \quad \text{أو:}$$

والآن بإدخال المعادلات 2,3,4,5 في معادلة الطلب الكلي (1) نجد أن:

$$AD = a_o + a_1 \{y - T_o - t_1 y\} + I_o - br + G_o$$

$$AD = a_o - a_1 T_o + \{a_1 y - a_1 t_1 y\} + I_o + G_o - br$$

$$AD = \{a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\} + a_1 (1 - t_1) y - br$$

$$(6) \quad \leftarrow \quad AD = A_o + a_1 (1 - t_1) y - br$$

$$a_o - a_1 T_o + I_o + G_o = A_o \quad \text{حيث}$$

وتمثل المعادلة (6) معادلة الطلب الكلي

ب: توازن سوق السلع: اشتقاق منحنى  $IS$  (مدخل رياضي):

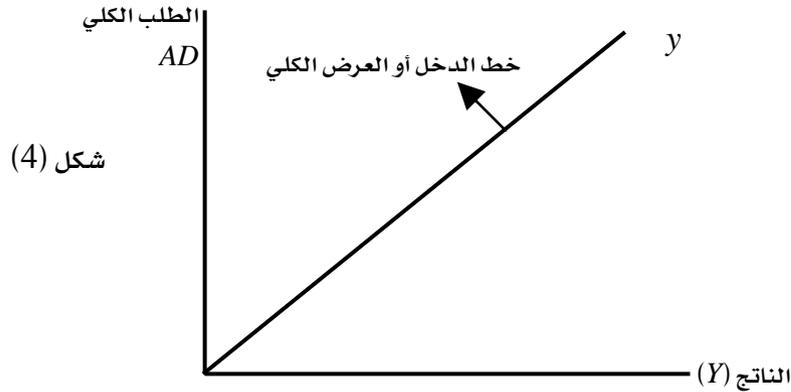
يتحقق توازن سوق السلع عندما:

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AS = AD \quad \text{أو}$$

$$Y = AD \quad \text{أو}$$

إن العرض الكلي وفقاً لرؤية كينز هو خط الدخل ( $Y$ ) الذي يبين القيم المخططة للمبيعات عند القيم المخططة للناتج ويطلق عليه خط 45 كما يبين ذلك شكل (1).



شكل (4)

وبصورة محددة فإن شرط توازن الدخل هو:

$$Y = AD \quad IS:$$

أو:

$$Y = A_o + a_1 (1 - t_1) Y - br$$

$$IS: Y (1 - a_1 (1 - t_1)) = A_o - br$$

$$(7) \quad \leftarrow \quad IS: Y = \left( \frac{1}{1 - a_1 (1 - t_1)} \right) [A_o - br] \quad \text{أي أن:}$$

$$\text{حيث} \quad \text{مضاعف الانفاق الكلي} = \frac{1}{1 - a_1 (1 - t_1)}$$

وتعتبر المعادلة (7) هي معادلة  $IS$  التي تصف توازن سوق السلع حيث يرتبط الدخل بعلاقة سالبة

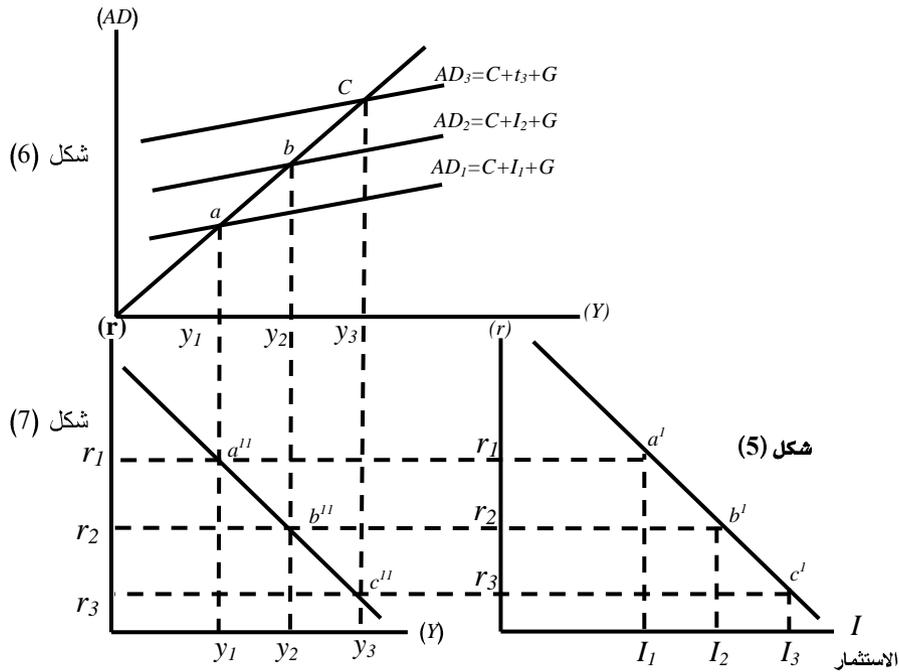
مع سعر الفائدة ( $r$ ) على منحنى  $IS$  الذي يكون له ميل سالب كما ذكرنا سابقاً.

## اشتقاق IS بيانياً:

إن نقطة البداية في اشتقاق IS هي متابعة ما يجري لمستوى الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي عندما يتغير سعر الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار.

سيتم هذا من خلال الجمع بين ثلاثة أشكال مختلفة:

- شكل (5) ويبين منحنى الاستثمار.
- شكل (6) ويبين ما يجري للطلب الكلي.
- شكل (7) وفيه يتم اشتقاق منحنى IS.



- عندما ينخفض سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  إلى  $r_3$  فإن حجم الاستثمار يرتفع من  $I_1$  إلى  $I_2$  إلى  $I_3$  لأن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الاقتراض للاستثمار (شكل 5).
- ومع زيادة حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي يزيد، حيث ترتفع دالة الطلب الكلي من  $AD_1 = C + I_1 + G$  إلى  $AD_2 = C + I_2 + G$  إلى  $AD_3 = C + I_3 + G$ .
- ومع انتقال الطلب الكلي، فإن الدخل التوازني يرتفع من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  إلى  $Y_3$  في شكل (6).
- يتم اسقاط زيادة الدخل في شكل (6) عند تغيير سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  إلى  $r_3$  في نقاط محددة تتضمن توليفه من الدخل وسعر الفائدة في شكل (7). مثل  $(y_1, r_1)$  و  $(y_2, r_2)$  و  $(y_3, r_3)$  والتي تمثلها النقاط  $a''$ ,  $b''$ ,  $c''$  في الشكل (7).

ويتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى  $IS$  الذي يصف التوازن في سوق السلع.

### انتقال منحنى $IS$ :

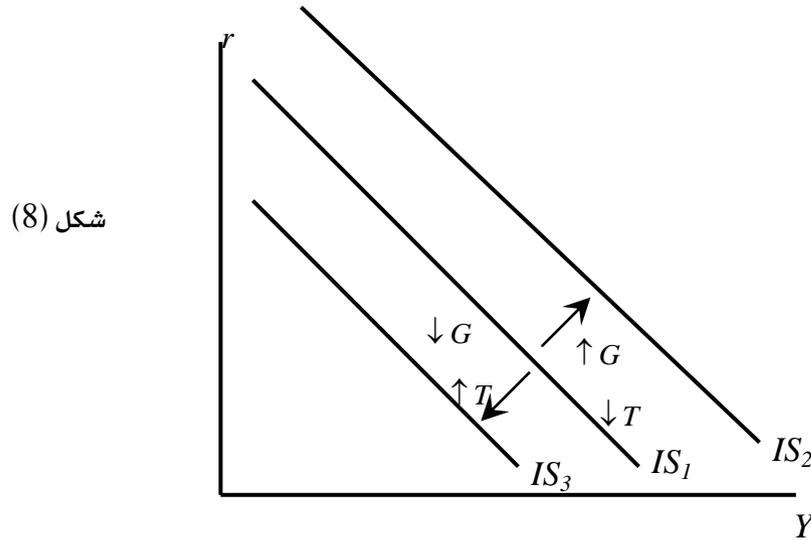
ينتقل منحنى  $IS$  إلى جهة اليمين في حالة السياسات المالية التوسعية أي في حالة:

زيادة الانفاق الحكومي  $G$

أو انخفاض الضرائب  $T$

وينتقل كذلك إذا ارتفع الاستثمار التلقائي والاستهلاك التلقائي.

وينتقل منحنى  $IS$  إلى جهة اليسار في حالة السياسات المالية الانكماشية أو انخفاض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب كما يبين ذلك شكل (8).



شكل (8)

### (سوق الأرصدة المتاحة للإقراض واشتقاق $IS$ )

رأينا سابقاً أن سوق الأرصدة المتاحة للإقراض هو الوجه الآخر لسوق السلع والخدمات. ومن ثم يمكننا اشتقاق

منحنى  $IS$  من خلال التفاعل بين الادخار والاستثمار.

تذكر أن معادلة التوازن في جانب الطلب الكلي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$(1) \leftarrow Y = C(Y - T) + G + I(r) \quad \text{بما أن}$$

$$(2) \leftarrow Y - C(Y - T) - G = I(r) \quad \text{أو:}$$

$$(3) \leftarrow S(Y, G, T)^{(+)} = I(r)^{(-)} \quad \text{وبالتالي فإن:}$$

وتذكر أن الادخار يعتمد على الدخل وفقاً للنظرية الكينزية ويعتمد كذلك على أدوات السياسة

المالية (الانفاق الحكومي والضرائب) وأما الاستثمار، فإنه يعتمد على سعر الفائدة.

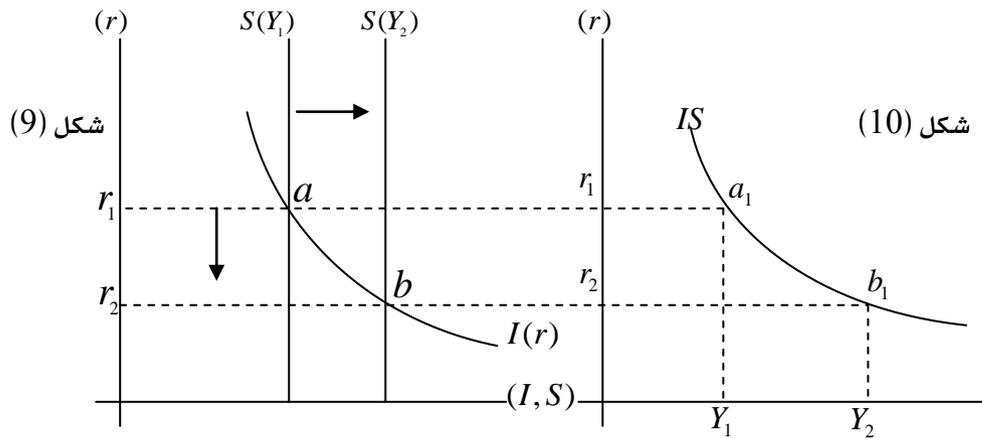
في سوق الأرصدة المتاحة للإقراض، يعبر الادخار عن جانب عرض الأرصدة المتاحة للإقراض بينما يعبر

الاستثمار عن جانب الطلب على هذه الأرصدة كما رأينا من قبل.

ومن ثم فإن الطلب على أرصدة الاقراض يعتمد على سعر الفائدة الذي يظل يتغير حتى يتحقق التعادل بين العرض والطلب لأرصدة الاقراض. إن ما يجري من توازن في سوق أرصدة الاقراض ينعكس على منحنى  $IS$ ، فكل نقطة عليه تمثل سعر الفائدة التوازني الذي يحقق توازن أرصدة الإقراض عند مستوى معين من الدخل. وبعبارة أخرى يغدو منحنى  $IS$  معبراً عن علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة في سوق السلع.

يبين شكل (9، 10) كيف يتم اشتقاق  $(IS)$  من سوق أرصدة الإقراض تمثل النقطة  $(a)$  في (9) نقطة توازن في سوق الأرصدة حيث يتحدد سعر الفائدة التوازني  $(r_1)$  عندما  $I=S$ ، وتنعكس هذه النقطة في الشكل (10) عند  $(a^1)$  عند مستوى معين للدخل  $(Y_1)$  و  $r_1$ .

دعنا نفترض الآن أن الدخل ارتفع إلى  $(Y_2)$ ، الذي يؤدي إلى زيادة الادخار وانخفاض سعر الفائدة إلى  $(r_2)$ . وعندئذ يتحقق وضع توازني لسوق الأرصدة عند النقطة  $(b)$ ، وتناظرها النقطة  $(b')$  في الشكل (10) وبتوصيل النقطتين  $a'$  و  $b'$  نحصل على منحنى  $IS$ .



من الواضح أن زيادة الدخل تسبب زيادة الادخار، فيخفض سعر الفائدة أي أن  $IS$  يعبر عن علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة.

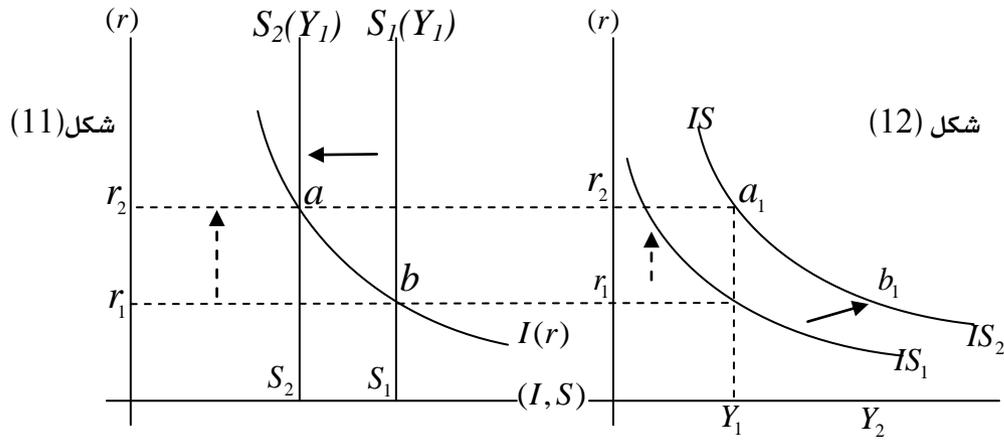
## انتقال IS وظاهرة المزاخمة

ينتقل منحني IS إلى أعلى جهة اليمين عندما يزيد الإنفاق الحكومي أو تنخفض الضرائب أو عندما يتغير كليهما.

لاحظ أن  $(\uparrow G)$  أو  $(\downarrow T)$  يسبب انخفاض الادخار عند مستوى معين من الدخل، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة في سوق الأرصد، شكل (11).

وتنعكس هذه الأحداث على (IS) الذي ينتقل إلى أعلى  $(IS_2)$  حيث يرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  عند مستوى الدخل السابق  $(Y_1)$  شكل (12).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بظاهرة المزاخمة، فارتفاع سعر الفائدة يسبب انخفاض الاستثمار الخاص ليعادل الزيادة في الإنفاق الحكومي.



## توازن سوق النقود واشتقاق منحنى LM

أن توازن سوق النقود يتحقق عندما:

عرض النقود الحقيقي = الطلب على النقود الحقيقي

$$(1) \quad \leftarrow \quad = \frac{M^d}{P} \frac{M^s}{P} \quad \text{أو:}$$

ولتحليل التوازن في سوق النقود، فإنه من المفيد عرض نظرية الطلب على النقود وفقاً لرؤية كينز وهي النظرية التي عرفت بنظرية التفضيل النقدي.

ركزت نظرية التفضيل النقدي (*The Liquidity Theory of Demand for Money*)، على

ثلاثة دوافع رئيسية في الطلب على النقود وهي:

(أ) دافع المعاملات (التبادل):

حيث النقود تطلب لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس. أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة

من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات. يعتمد هذا الدافع على مستوى الدخل

في الأجل القصير.

## (ب) دافع الاحتياط والتحوط للمستقبل:

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل. مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة.

ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطاً للمستقبل كما يعتمد على سعر الفائدة ( $r$ ).

## (ج) دافع المضاربة:

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلاً) في تحليل دوافع الطلب على النقود.

وفقاً لدافع المضاربة، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق.

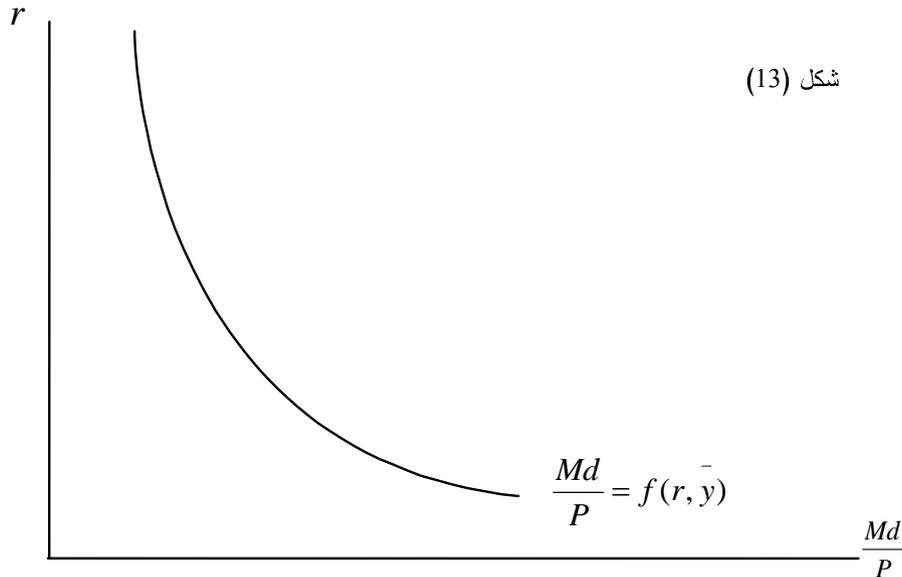
ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقاً لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسية وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلاً.

والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة، كلما مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f\left(r, y\right)^{(-) (+)}$$

- بيانياً، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في شكل (13).



## توازن سوق النقود:

يمكننا توضيح توازن سوق النقود بيانياً في شكل (14) في ظل الافتراضات التالية:

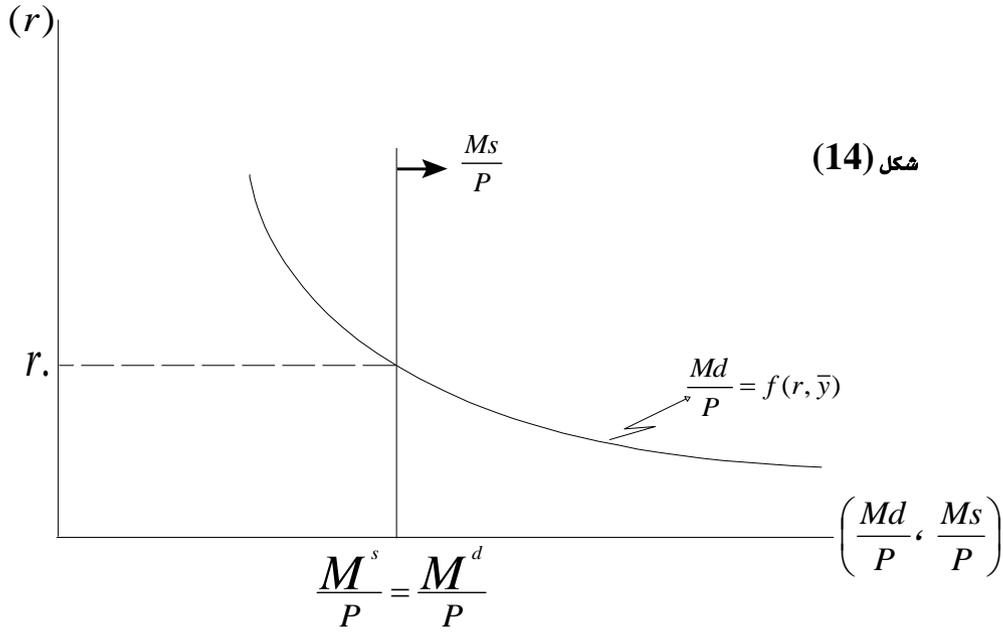
- كمية عرض النقود هي متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي. أي أن  $\frac{M^s}{P} = \frac{M_o^s}{P}$

حيث  $M_o^s$  = عرض النقود كمتغير مستقل. (تلقائي)

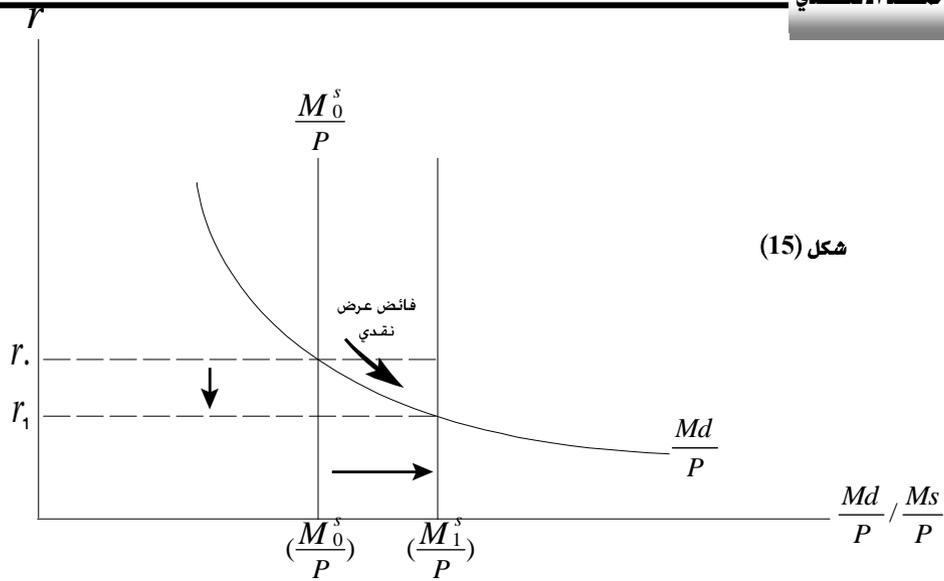
- الطلب على النقود يحدد وفقاً لرؤية المدرسة الكينزية.

$$\frac{M^d}{P} = f(r, \bar{y}) \quad \text{أي أن:}$$

- إن نقطة التقاطع بين خط عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود تحدد سعر الفائدة التوازني عند كمية معينة توازنية للنقود.



- لاحظ أنه إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود من  $\frac{M_o^s}{P}$  إلى  $\frac{M_1^s}{P}$ ، فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى جهة اليمين، مسبباً وجود فائض عرض نقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يستقر عند وضع توازني جديد ( $r_1$ ). انظر شكل (15).



اشتقاق  $LM$  رياضياً:

بما أن توازن سوق النقود يتحقق عندما:

$$(1) \leftarrow \frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

$$(2) \leftarrow \frac{M^d}{P}(r, y) = \frac{M}{P} \text{ أو:}$$

$$(3) \leftarrow ky - hr = M \text{ أو:}$$

حيث  $P=1$  لأن الأسعار ثابتة في هذا النموذج.

كذلك تم إحلال دالة الطلب على النقود بمعادلة محددة للطلب على النقود. أي أن:  $ky -$

$$hr \equiv M^d(y, r)$$

وحيث:  $h$  معلمة سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود،  $k$  = نسبة التفضيل النقدي.

ومن المعادلة (3) يمكن الحصول على معادلة  $LM$ :

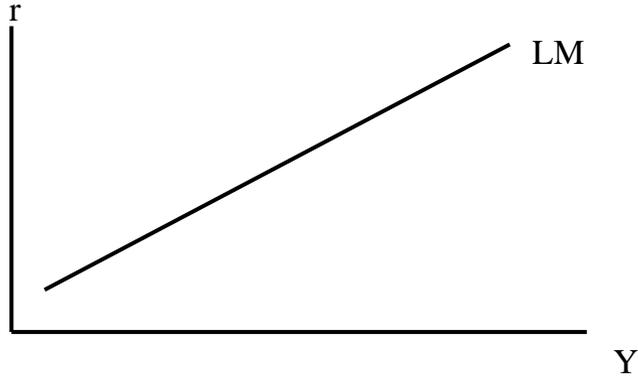
$$(4) \leftarrow \boxed{r = \frac{k}{h}y - \frac{M}{h}} : LM \text{ أو:}$$

إن المعادلة (4) هي معادلة  $LM$  ذات ميل موجب  $(\frac{k}{h})$ . ومن تلك المعادلة يتم تحديد سعر الفائدة التوازني

(بافتراض ثبات الدخل) كما أن سعر الفائدة هو سعر نقدي وفقاً لرؤية كينز. وبيانياً فإن منحنى  $LM$

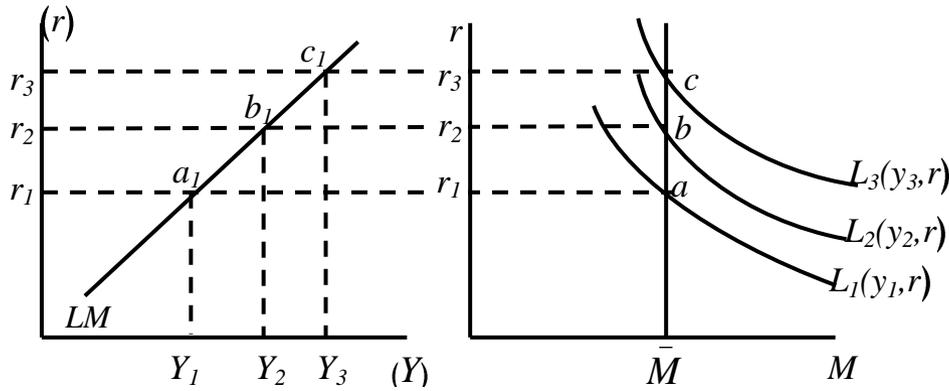
يظهر في شكل (16) ذات ميل موجب.

شكل (16)



## اشتقاق LM بيانياً:

في ظل ثبات عرض النقود فإن البداية في اشتقاق منحنى LM تبدأ من دالة الطلب على النقود أو دالة التفضيل النقدي لكي نربط بعلاقة طردية مع الدخل وعكسية مع سعر الفائدة. سنوضح ذلك من خلال الجمع بين شكلين هما: شكل (17) الذي يبين التوازن في سوق النقود عند مستويات مختلفة من الدخل وأسعار الفائدة. وشكل (18) الذي يعكس ما يجري من توازنات في الشكل السابق في محور الدخل وسعر الفائدة.



شكل (18)

شكل (17)

يبين شكل (18) أن زيادة الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  يؤدي إلى انتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى  $L_2(y_2, r)$  ويرتفع سعر الفائدة إلى  $r_2$  (نقطة التوازن  $b$ ). وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (18) عند النقطة  $b^1$  التي تتضمن توليفة من  $(Y_2, r_2)$ . وعندما يزيد الدخل إلى  $Y_3$ ، تنتقل كذلك دالة الطلب على النقود إلى أعلى اليمين  $L_3(y_3, r)$  ويرتفع سعر الفائدة إلى  $r_3$  (النقطة  $c$ ).

وهذه النقطة يمكن إسقاطها في شكل (18) عند  $(c_1)$  التي تتضمن توليفة من  $(Y_3, r_3)$ .

- وبتوصيل النقاط  $(c^1, b^1, a^1)$  في شكل (18) نحصل على منحنى  $LM$ .

ومن الملاحظ أن أي نقاط على يمين منحنى  $LM$  تعكس وجود فائض طلب نقدي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، بينما أي نقاط على يسار المنحنى يعكس وجود فائض عرض نقدي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

انتقال منحنى  $LM$ :

ينتقل منحنى  $LM$  إلى جهة اليمين (أسفل) في حالة تغير السياسات النقدية باتجاه توسعي. أي في حالة زيادة عرض النقود ( $M$ ). وينتقل جهة اليسار (أعلى) في حالة انخفاض عرض النقود. أما التحرك من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى  $LM$  فإنها تعكس تغير سعر الفائدة المقترن بتغير الدخل.

**توازن الدخل في جانب الطلب الكلي باستخدام نموذج IS-LM,**

إن توازن الدخل في جانب الطلب الكلي يتحقق عندما:

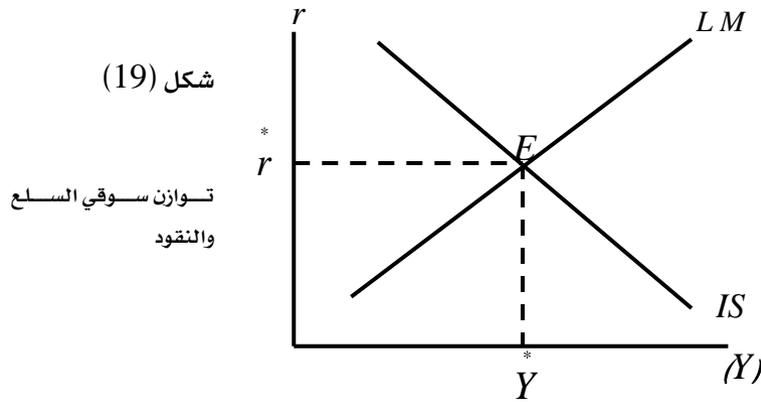
التوازن في سوق النقود = التوازن في سوق السلع

$$IS = LM \quad \text{أو}$$

أي أن الجمع بين منحنى  $IS$  ومنحنى  $LM$  وتقاطعهما عنده نقطة معينة ولتكن  $(E)$  - نقطة التوازن.

عند نقطة التوازن يتحدد الدخل التوازني  $(Y^*)$  وسعر الفائدة التوازني  $(r^*)$ .

ويبين ذلك شكل (19)



## اشتقاق معادلة المستوى التوازني للدخل:

-1 معادلة التوازن في سوق السلع (IS) هي:

$$IS : Y = \alpha [A - br] \rightarrow (7) \text{ معادلة}$$

$$\text{حيث } \frac{1}{1 - a_1(1 - t_1)} = \alpha \text{ مضاعف الانفاق الكلي}$$

-2 معادلة التوازن في سوق النقود (LM)

$$LM : r = \frac{k}{h} y - \frac{1}{h} M \rightarrow (4) \text{ معادلة}$$

بوضع (4) في (7) نجد أن:

$$Y = \alpha [A - br]$$

$$Y = \alpha A - \alpha b \left[ \frac{k y}{h} - \frac{M}{h} \right]$$

$$Y = \alpha A - \frac{\alpha b k y}{h} + \frac{\alpha b M}{h}$$

$$Y + \frac{\alpha b k y}{h} = \alpha A + \frac{\alpha b M}{h}$$

$$\frac{hY + \alpha b k y}{h} = \alpha A + \frac{\alpha b M}{h}$$

$$hY + \alpha b k y = \alpha h A + \alpha b M$$

$$Y(h + \alpha b k) = \alpha h A + \alpha b M$$

$$Y = \frac{\alpha h}{h + \alpha b k} A + \frac{\alpha b}{h + \alpha b k} M$$

$$\text{الآن دع: } f = \frac{\alpha h}{h + \alpha b k} = \text{مضاعف السياسة المالية}$$

$$\text{وكذلك: } \lambda = \frac{\alpha b}{h + \alpha b k} = \text{مضاعف السياسة النقدية}$$

$$Y = f A + \lambda M \quad \text{إذن:}$$

ويمكننا كتابة المعادلة السابقة بصورة تفصيلية على النحو الآتي:

$$Y = f [a_0 + a_1 T_0 + I_0 + G_0] + \lambda M$$

مثال تطبيقي

افتراض أن الاقتصاد اليميني يمكن توصيفه بمجموعة المعادلات السلوكية الكلية الآتية:

سوق السلع:

$$C=100+.8Y^d \quad \text{1- دالة الاستهلاك:}$$

$$C=a_0+a_1Y^d \quad \text{أو}$$

$$G=G_0=200 \quad \text{2- دالة الإنفاق الحكومي}$$

$$T=100+.15Y \quad \text{3- دالة الضريبة}$$

$$T=T_0+t_1Y \quad \text{أو}$$

$$I=100-1000r \quad \text{4- دالة الاستثمار}$$

$$I=I_0-br \quad \text{أو}$$

$$Y^d=Y-T \quad \text{5- الدخل المتاح}$$

سوق النقود:

$$\frac{M}{P}=200 \quad \text{6- عرض النقود الحقيقي}$$

$$\text{7- دالة الطلب على النقود الحقيقي .}$$

$$\frac{M^d}{P} \equiv ky - hr = .25Y - 1000r \quad \text{أو:}$$

والمطلوب ما يلي:

- 1- أوجد معادلة  $IS$  الرقمية و  $LM$  الرقمية؟
- 2- أوجد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني؟
- 3- أوجد مستوى الاستهلاك وحصيلة الضريبة والاستثمار عند الدخل التوازني؟
- 4- أحسب حجم فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة؟
- 5- افترض الآن أن حجم الاتفاق الحكومي قد ارتفع من 200 مليون إلى 300 مليون ريال، ما هو أثر ذلك على معادلة منحنى  $IS$  وكذلك على الدخل وسعر الفائدة التوازني.
- 6- افترض الآن أن عرض النقود ارتفع من 200 إلى 300 مليون. ما هو أثر ذلك على وضع منحنى  $LM$  ومعادلة  $LM$  والدخل وسعر الفائدة التوازني.
- 7- ماذا نستنتج من الفقرة 5 ، 6 عن فاعلية السياسة المالية والنقدية؟

## 1- إيجاد معادلة IS:

معادلة IS تصف كما عرفنا توازن سوق السلع حيث عرفنا أن:

$$IS : Y = \frac{1}{1 - a_1(1 - t_1)} [A - br]$$

وبما أن:

$$A = a_0 - a_1 T_0 + I_0 + G_0$$

وبالتعويض بالقيم الحسابية نجد أن:

$$A = 100 - .8(100) + 100 + 200 = 320$$

وكذلك فإن:

$$\infty = \frac{1}{1 - a_1(1 - t_1)} = \frac{1}{1 - .8(1 - .15)} = 3.125$$

حيث هذه القيمة هي قيمة مضاعف الإنفاق الكلي ( $\infty$ )

وبالتالي فإن IS هي:

$$(Y = 3.125(320 - 1000r))$$

$$IS : Y = 1000 - 3125 r \quad \text{أو:}$$

ويمكننا كتابة معادلة IS بدلالة سعر الفائدة ( $r$ ):

$$IS: r = .32 - .0003 Y \quad \rightarrow (i)$$

أي أن قاطع منحنى  $IS = .32$  أما ميل منحنى  $IS = (.0003)$  وهو ميل سالب.

## إيجاد معادلة LM

عرفنا أن معادلة LM هي:

$$\frac{M^s}{P} = \frac{M^d}{P}$$

$$\text{أو: } .25Y - 1000r = 200$$

$$\text{أو: } LM: Y = 800 + 4000r$$

ويمكن كتابة معادلة LM بدلالة ( $r$ )

$$LM: r = -.2 + .00025 Y \quad \rightarrow (b)$$

إن منحنى LM يبدأ من قاطع سالب (-2) ثم يرتفع بميل موجب مقداره (.00025).

2- تحديد مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني: يتحقق توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عندما.

$$LM = IS \\ -.2 + .00025Y = .32 - .0003y$$

$$.000055Y = .52$$

أي أن الدخل التوازني هو:

$$Y = 945.5$$

أما سعر الفائدة التوازني، يمكن حسابه من معادلة  $IS$  أو  $LM$

$$r = .2 + .00025(945.5) = .036$$

3- حساب الاستهلاك والاستثمار والضريبة

$$T = 100 + .15(945.5) = 242.8$$

$$\text{الدخل المتاح} = Y^d = 945.5 - 242.8 = 702.7 \text{ مليون ريال}$$

الاستهلاك:

$$C = 100 + .8(702.7) = 662.16$$

الاستثمار:

$$I = 100 - 1000(.036) = 64 \text{ مليون}$$

4- فائض أو عجز الموازنة:

فائض أو عجز الموازنة = الإيرادات الحكومية - الانفاق الحكومي

$$242.8 - 200 = 42.8$$

أي أن الموازنة العامة تحقق فائض مقداره (42.8) مليون ريال.

• ويمكننا حساب مستوى الطلب على النقود الحقيقي عند الدخل التوازني.

$$\frac{M^d}{P} = .25(945.5) - 1000(.036) = 200$$

وهو يساوي حجم عرض النقود الحقيقي عند توازن سوق النقود.

5- معادلة  $IS$  بعد زيادة الانفاق الحكومي: يؤدي زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال إلى زيادة

قيمة  $A$ . وتصبح معادلة  $IS_2$  الجديد هي:

$$IS_2: Y = 1312.5 - 3125r$$

أو بدلالة  $r$ :

$$IS_2: r = .42 - .0003Y$$

ويلاحظ أن زيادة الانفاق الحكومي قد أثرت على قيمة قاطع منحني  $IS$  حيث أصبح أكبر (42.0)

أكبر من 32) وهذا يدل على أن منحني  $IS$  ينتقل جهة اليمين بسبب زيادة الانفاق الحكومي ويلاحظ أن

ميل منحني  $IS$  لم يتأثر. في هذه الحالة يصبح توازن الدخل الجديد  $Y_2$  هو:

$$Lm = IS_2$$

$$-.2 + .00025Y = .42 - .0003Y$$

$$.00055Y = .62$$

$$Y_2 = 1127.3$$

أي أن الدخل التوازني قد ارتفع من 945.5 في الحالة السابقة إلى 1127.3 مليون ريال بعد زيادة

الانفاق الحكومي أما سعر الفائدة التوازني الجديد فهو :

$$r_2 = -.2 + .00025 (1127.3) = .08$$

أي أن سعر الفائدة التوازني قد ارتفع أيضا .

6- إيجاد معادلة  $Lm_2$  الجديد:

يؤدي زيادة عرض النقود إلى تغير توازن سوق النقود ومن ثم تغير موقع  $Lm$  وذلك على النحو

الآتي:

$$\begin{aligned} &= \frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P} \\ .25Y - 1000r &= 300 \\ .25Y &= 300 + 1000r \\ Y &= 1200 + 4000r \end{aligned}$$

أو بدلالة ( $r$ ) تكون

$$Lm_2: r = -.3 + .00025Y$$

ومن الواضح أن زيادة عرض النقود قد جعل قاطع منحنى  $Lm$  أصغر (-0.3 - أصغر من -0.2) وهذا

يدل على إنتقال منحنى  $Lm$  جهة اليمين. ونلاحظ أيضا أن ميل منحنى  $Lm$  لم يتغير.

يصبح الدخل التوازني الجديد هو:

$$\begin{aligned} Lm_2 &= IS \\ -.3 + .00025Y &= .32 - .0003Y \\ .00055Y &= .62 \\ Y_2 &= 1127.3 \end{aligned}$$

أي أن الدخل التوازني ارتفع من (945.5) في الحالة الأصلية إلى 1127.3 في الحالة الجديد

عندما ارتفع عرض النقود، أما سعر الفائدة التوازني الجديد يصبح:

$$r_2 = -.3 + .00025 (1127.3) = -.018$$

أي أن زيادة عرض النقود قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة حتى أصبح سالبا عند (-0.018).

وهذه حالة نظرية ، ويعزى سالبته سعر الفائدة إلى تقريب الأرقام لأقرب رقم عشري.

## مراجع الفصل السابع:

1) Branson, William, "macroeconomics", (1989), IBiD.

2) Mankiw, N.G., " macroeconomics", (2000), IBiD.

3) مايكل أيد جمان، "الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة" ، محمد ابراهيم منصور (مترجم)، الطبعة

العربية ، دارالمريخ للنشر، الرياض ، السعودية ، ص75.

4) الأفندي ، محمد ، (2011) ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره.



## الفصل الثامن

### السياسات النقدية والمالية في نموذج $IS-LM$

#### القضايا الأساسية :

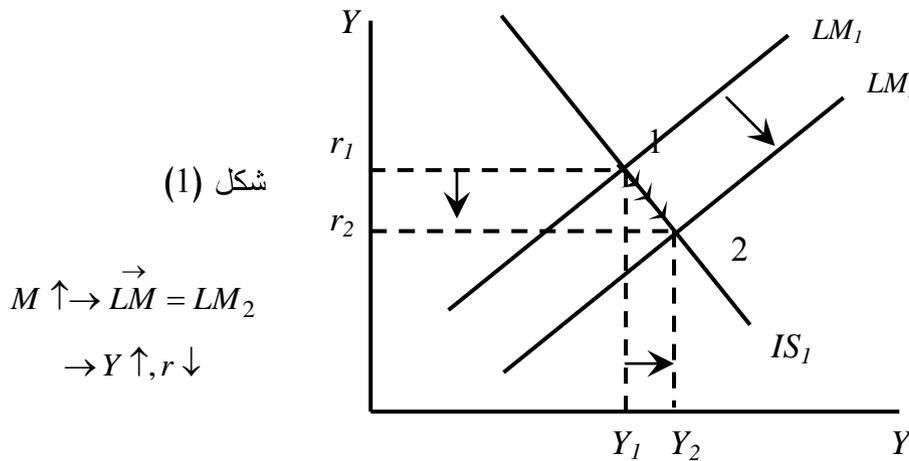
- التأثير في الدخل وسعر الفائدة.
- حالة تثبيت الدخل.
- حالة تثبيت سعر الفائدة.
- فعالية السياسات المالية والنقدية في الحالات الخاصة.
- اختلال التوازن والسياسة المثلى للاستقرار الاقتصادي.

#### التأثير في الدخل وسعر الفائدة:

دعنا نفترض أن أولوية السياسة النقدية هي زيادة الدخل وأن هذا الهدف يتحقق من خلال زيادة كمية عرض النقود.

حيث تكمن أهمية السياسة النقدية التوسعية في تأثيرها على انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج. إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين ( $LM_2$ ) مع ثبات منحنى  $IS_1$  في موقعة (حيث لا يتأثر بالسياسة النقدية).

وتكون النتيجة زيادة الدخل إلى ( $Y_2$ ) وانخفاض سعر الفائدة إلى ( $r_2$ ) ويوضح شكل (1) هذه التطورات:



يلاحظ من الشكل السابق أن زيادة عرض النقود قد أدت إلى انخفاض سعر الفائدة إلى  $(r_2)$ . ومن خلال دالة الاستثمار يزيد حجم الاستثمار فالطلب الكلي ومن ثم الناتج (الدخل). ومع زيادة الدخل فإن الطلب على النقود يزيد حتى يمتص فائض العرض النقدي إلى أن تستقر نقطة التوازن عند النقطة (2) في ظل توليفة جديدة من الدخل وسعر الفائدة  $(y_2, r_2)$ .

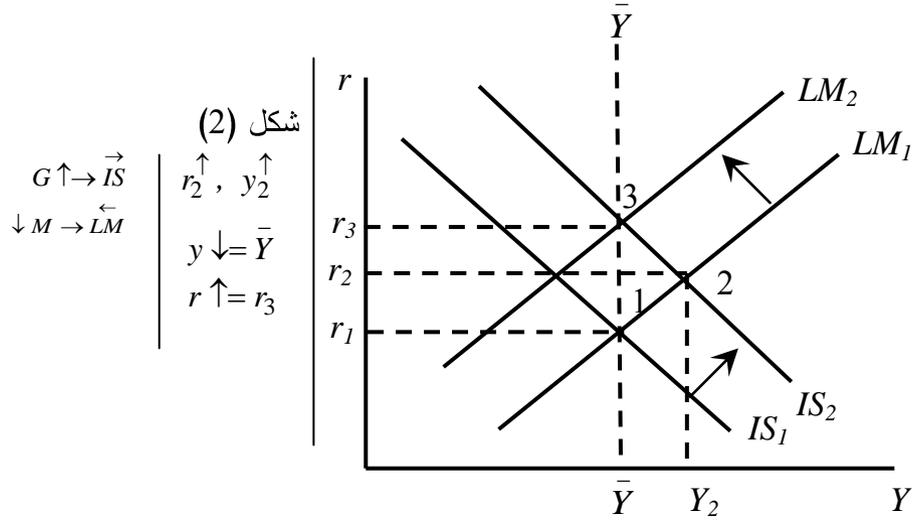
- أما إذا كانت السياسة النقدية إنكماشية (أي انخفاض عرض النقود)، فإن النتائج التي تحدث تكون عكس ما يحدث في الحالة الأولى، حيث ينخفض الدخل ويرتفع سعر الفائدة.

### (8-1) السياسات النقدية والمالية المختلطة

#### (Montetary – Fiscal Policy Mix)

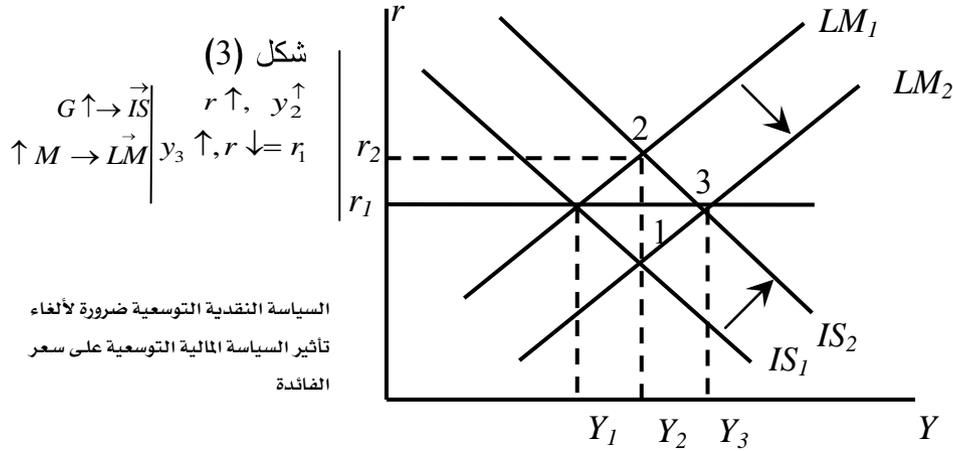
##### أ. تثبيت الدخل:

- دعنا نفترض الآن أن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على مستوى توازني معين للدخل عند مستوى ثابت – أي تثبيت الدخل عند  $(\bar{Y})$  عند النقطة (1) في شكل (2).
- دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي والذي يؤدي إلى انتقال منحنى  $IS$  إلى اليمين،  $(IS_2)$  حيث يزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة  $(Y_2, r_2)$  عند النقطة (2).
- وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى الدخل  $\bar{Y}$  ثابتاً، فإنه يلجأ إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية.
- أي أن البنك يلجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية.
- إن انخفاض كمية العروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليسار  $(LM_2)$  وبالتالي يرتفع سعر الفائدة أكثر  $(r_3)$  ويسبب هذا انخفاض استثمارات القطاع الخاص.
- وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (3) حيث يظل الدخل ثابتاً ولكن عند مستوى الفائدة مرتفع جداً  $(r_3)$  أنظر شكل (2).
- من الواضح الآن أن محصلة هذه التطورات هي:
  - تفقد السياسة المالية فاعليتها في التأثير على الدخل ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة  $(r_2)$ .
  - السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.
  - تمثل نقطة التوازن (3) الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية. وفي هذه النقطة يظل الدخل ثابتاً عند  $(\bar{Y})$  بينما ارتفع سعر الفائدة إلى  $(r_3)$ . الذي يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات الخاصة وزيادة نصيب القطاع العام في الاستثمارات.



### ب. هدف تثبيت سعر الفائدة:

- دعنا نفترض أن البنك المركزي يعتقد أن سعر الفائدة ( $r_1$ ) هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار أي أن المركزي متمسك بتثبيت سعر الفائدة عند ( $r_1$ ) في شكل (3).



- لنفترض الآن أن الحكومة أتبع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ( $G$ ). هذا يؤدي إلى انتقال منحنى  $IS$  إلى اليمين ( $IS_2$ ) حيث يرتفع الدخل ( $Y_2$ ) وكذلك سعر الفائدة ( $r_2$ ) إلى عند نقطة التوازن (2) وهو أعلى من سعر الفائدة ( $r_1$ ) المرغوب تثبيته. ويلاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهذا يسير بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي.
- لذلك يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية. ويتم هذا من خلال زيادة كمية المعروض النقدي ( $M$ ) عن طريق شراء السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوحة).

إن زيادة كمية عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين (أسفل)  $(LM_2)$ . وتستمر هذه العملية إلى أن يتم الرجوع إلى سعر الفائدة  $(r_1)$  الذي يتمسك بتثبيتته المركزي. النقطة (3) والآن يمكننا تلخيص نتائج السياستين الماليه والنقدية التوسعية في الآتي:

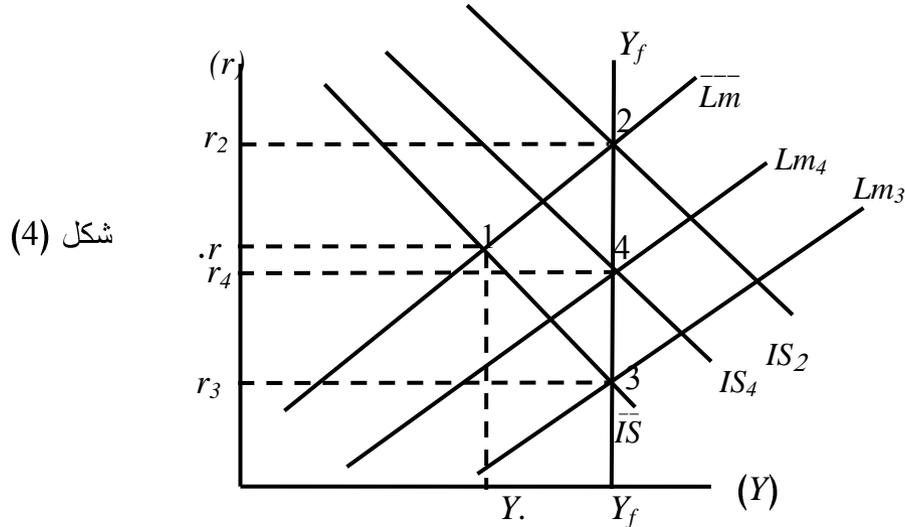
- تنجح السياسة المالية في زيادة الدخل ولكنها ترفع سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  أي أعلى من السعر المستهدف  $(r_1)$ .
- تخفض السياسة النقدية التوسعية سعر الفائدة وترجعه إلى مستواه المستهدف  $(r_1)$  ولكنها تؤدي إلى زيادة الدخل أكثر  $(Y_3)$ .
- يؤدي الاستمرار والحفاظ على سعر الفائدة المرغوب  $(r_1)$  إلى إلغاء أثر إزاحة استثمارات القطاع الخاص التي حدثت عند النقطة (2) كما يوضح ذلك شكل (3).
- السياسة النقدية تستوعب وتتكيف مع السياسة المالية.

### ج. التأثير في الدخل الكامن:

الدخل الكامن كما عرفنا سابقاً هو الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد  $(Y_f)$ . دعنا نفترض الآن أن مستوى الدخل الفعلي هو  $(Y)$ ، وأن هدف الحكومة هو الوصول إلى الدخل الكامن  $(Y_f)$ .

فما هو إتجاه السياسات المالية والنقدية المرغوب لإنجاز هذا الهدف؟

دعنا نقرر الآن أن اختيار أي من السياستين المالية والنقدية ينطوي على جدل تختلف فيه خيارات الاقتصاد السياسي والمتعلقة بحجم الدور المناسب لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في النشاط الاقتصادي كما يوضح ذلك الشكل (4).



لاحظ أن الدخل الكامن ( $Y_f$ ) يمكن تحقيقه عند نقطة التوازن (2) أو عند نقطة التوازن (3). إن تحقيق التوازن عند (2) يتطلب استخدام السياسة المالية التوسعية حيث ينتقل  $IS$  جهة اليمين إلى  $IS_2$ .

ولكن تكلفة هذا الخيار من وجهة نظر الاقتصاد السياسي تكمن في ارتفاع سعر الفائدة إلى ( $r_2$ ). وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وإحلال القطاع العام بدلا عنه. لاحظ أيضاً أن تفضيل استخدام السياسة المالية ينطوي على خيار تفضيل دور أكبر للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.

من ناحية أخرى يمكن تحقيق الدخل ( $Y_f$ ) عند نقطة التوازن (3) باستخدام السياسة النقدية التوسعية، حيث ينتقل  $Lm$  جهة اليمين إلى  $Lm_3$ .

في هذه الحالة ينخفض سعر الفائدة إلى ( $r_3$ )، مما يشجع القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة نصيبه في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع العام.

وهكذا نرى أن زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتطلب استخدام سياسة نقدية توسعية ينجم عنها تخفيض كلفة الاستثمار عند مستويات محفزه.

لكن خيارات الاقتصاد السياسي ليست محصورة فقط في تفضيل قطاع على حساب قطاع آخر أي في اختيار نقطة التوازن (2) أو نقطة التوازن (3).

فهناك خيار توفيقيني ينطوي على تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تكفل انجاز هدف الدخل الكامن ومن خلال تكامل دور القطاعين العام والخاص.

حيث يتحقق سعر الفائدة عند مستوى بين  $r_2$  ,  $r_3$  كما يبين الشكل (4) عند نقطة التوازن (4) وسعر الفائدة ( $r_4$ ) وهي النقطة التي يتقاطع عندها  $IS_4$  مع  $Lm_4$ . ومن أجل تحقيق دور مناسب للقطاع العام في النشاط الاقتصادي فإنه يمكن اختيار السياسات الآتية:

- تخفيض الضرائب وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي.
- زيادة الإنفاق الحكومي بالقدر المناسب غير أن هذه السياسات تسبب زيادة عجز الموازنة العامة.

## (8-2) ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص في نموذج (Is-lm)

### (Full crowding out Effect)

- يقصد بظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص الحالة التي يؤدي فيها زيادة الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص من المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها. حيث يغدو منحنى ( $Lm$ ) عمودياً.
- وتسمى هذه الحالة بحاله الكلاسيك أو حالة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص. وتحدث هذه الحالة في ظل الظروف الآتية:

أولاً: ضعف حساسية الطلب على النقود لتقلبات سعر الفائدة. هذا الافتراض ينسجم مع رؤية الكلاسيك لدالة الطلب على النقود كدالة في الدخل فقط، أي أن الطلب على النقود يكون لأغراض المبادلات فقط. وعندئذ فإن وضع  $Lm$  يغدو عمودياً.

ولتوضح ذلك دعنا نتذكر معادلة  $Lm$  التي تم اشتقاقها سابقاً (معادلة 4) وهي:

$$Lm: r = \frac{k}{h} y - \frac{1}{h} M$$

ويأخذ التفاضل الجزئي  $\partial r / \partial y$  لحساب ميل منحنى  $Lm$  نجد أن:

ميل  $Lm$ :

$$= \frac{\partial r}{\partial y} \frac{k}{h}$$

لاحظ أن عدم حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة يعني أن  $h \leftarrow 0$

$$\text{أو: } \frac{\partial r}{\partial y} = \frac{k}{0} = \infty$$

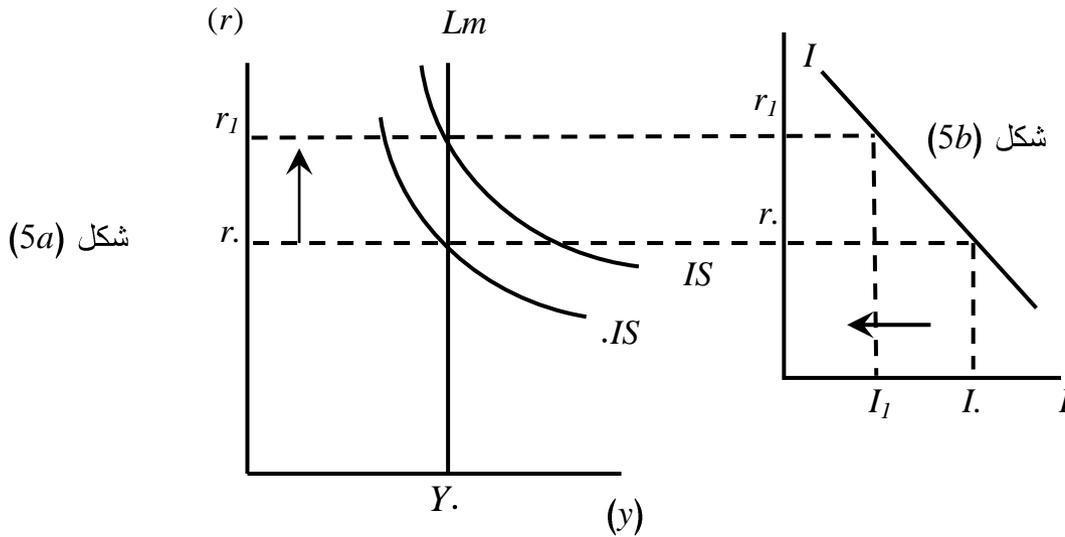
تذكر أن ( $h$ ) هي معلمة سعر الفائدة في معادلة الطلب على النقود.

أي أن ميل منحنى  $Lm$  في الحالة الكلاسيكية يساوي ما لا نهاية وهذا يتطلب أن يكون  $\partial y = 0$ ، مما

يعني أن منحنى  $Lm$  يصبح عمودياً.

ثانياً: وجود حساسية كبيرة للاستثمار الخاص بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة.

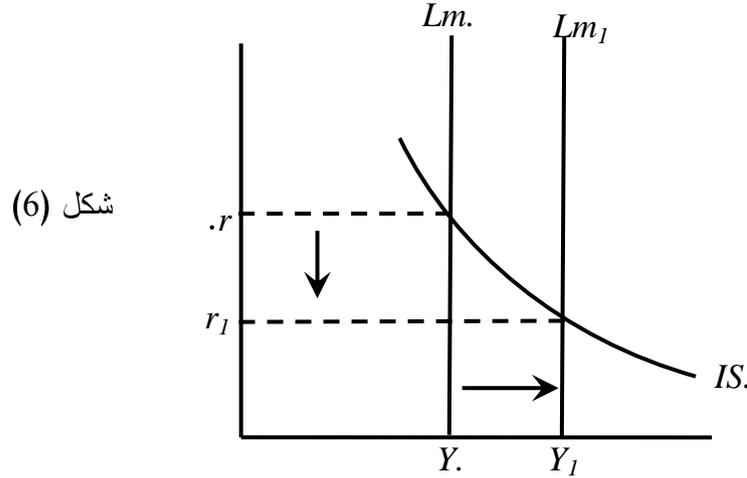
• دعنا الآن نوضح فعالية السياسة المالية في ظل هذه الحالة في شكل (5).



إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى  $IS$  يميناً ليصبح  $(IS_1)$ . حيث يلاحظ ثبات الدخل عند وضعه السابق ( $Y$ ) بينما ارتفع سعر الفائدة إلى  $(r_1)$ . فما هي نتائج هذه السياسة؟

• انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة وبمقدار مساو لزيادة الإنفاق الحكومي. أي أن الإنفاق الحكومي حل محل الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. وهذه ظاهرة المزاومة الكاملة.

- لم يتغير المستوى التوازني للدخل، حيث ظل ثابتاً عند  $(y_0)$ . وهذا يعني عدم فعالية السياسة المالية. وقد اقتصر تأثيرها على زيادة سعر الفائدة وزيادة حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي على حساب دور القطاع الخاص.
- تغدو السياسة النقدية في هذه الحالة هي السياسة المفضلة والفعالة في التأثير على زيادة الدخل وهي الحالة التي تعزى إلى مدرسة النقديين وهذا ما نوضحه في شكل (6).



تؤدي السياسة النقدية التوسعية (زيادة كمية النقود) إلى انتقال منحنى  $Lm$  إلى اليمين ( $Lm_1$ ) حيث ينخفض سعر الفائدة إلى  $(r_1)$  مسبباً زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص في سوق السلع ومن ثم زيادة الطلب الكلي فزيادة الدخل التوازني إلى  $(Y_1)$ .  
ثالثاً: يشترط لوقوع ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك وجود موارد عاطلة.

فإذا أختل هذا الشرط، أي عندما يكون المستوى العام للأسعار متغيراً وليس ثابتاً تحدث ظاهرة المزاحمة بطريقة أخرى، في حالة التشغيل الكامل للموارد.

### و- فعالية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة (Liquidity Trap Case):

- يقصد بمصيدة السيولة الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة عند أدنى مستوى له، ويغدو عندها الطلب على النقود ذي حساسية مرتفعة جداً لتقلبات سعر الفائدة.
- وعندئذ يصبح منحنى  $Lm$  أفقياً تماماً. وفي هذه الحالة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأي زيادات في كمية النقود في شكل سائل (عاطل) عند هذا السعر المنخفض لسعر الفائدة.
- تعرف هذه الظاهرة بالحالة الكينزية، أو الحالة التي تصبح فيها السياسة النقدية غير فعالة تماماً، بينما تكون السياسة المالية ذات فعالية قصوى في التأثير على الدخل كذلك تعرف هذه الحالة بحالة المالين ( $Fisaclist Case$ ).

- ومن الواضح أن شروط وقوع مصيدة السيولة هي:

- 1- ضعف حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة.  
 2- يتمتع الطلب على النقود بحساسية كبيرة جداً لتقلبات سعر الفائدة. والشرط الأخير هو المحدد الأساسي لظاهرة مصيدة السيولة.

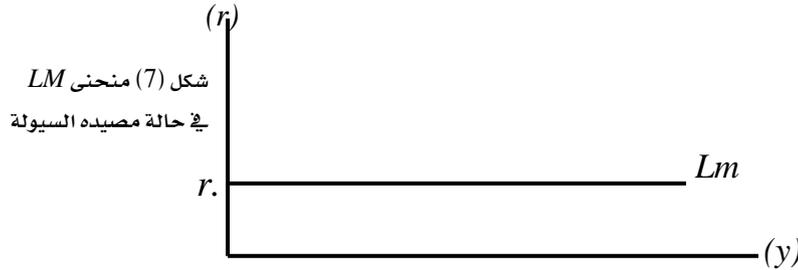
• ولتوضيح انعكاس هذا الشرط على وضع منحنى  $Lm$  دعنا نتذكر مرة أخرى ميل منحنى  $Lm$ :

$$\frac{\partial r}{\partial y} = k/h$$

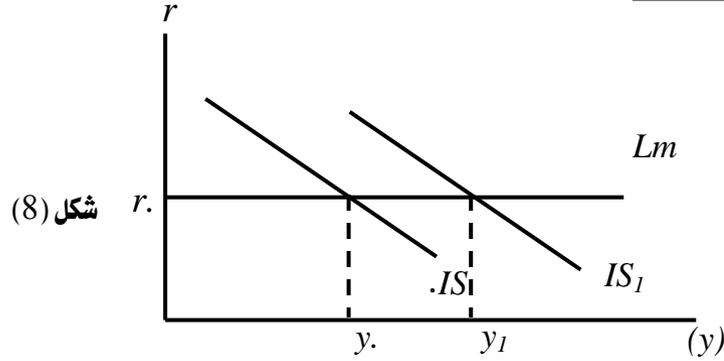
إن حساسية الطلب على النقود لتقلبات سعر الفائدة يعني أن  $h \leftarrow \infty$  ويصبح ميل  $Lm$  مساوياً للصفر.

$$\text{أو: } = \frac{\partial r}{\partial y} Lm: \frac{k}{\infty} \rightarrow 0$$

وهذا يعني أن وضع منحنى  $Lm$  أصبح أفقياً تماماً كما يوضحه شكل (7).

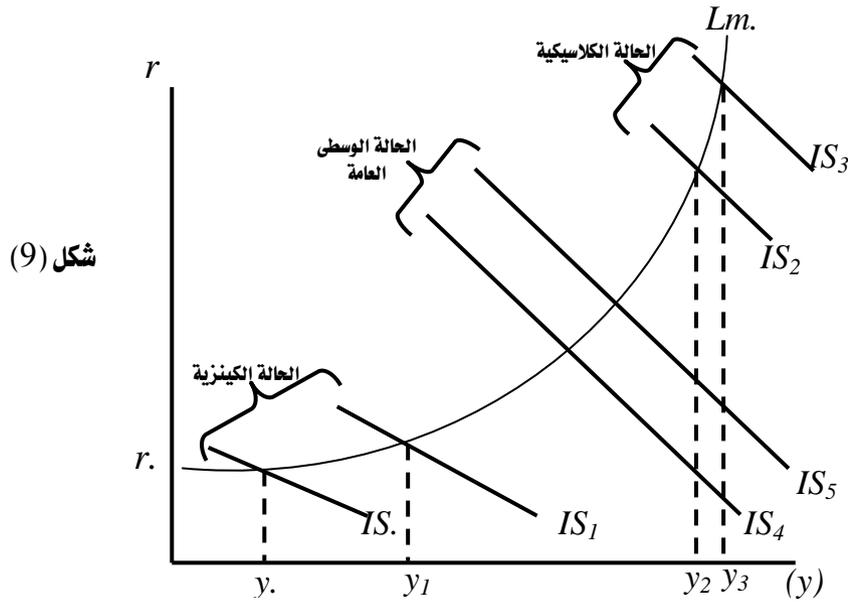


- لاحظ أن  $(r)$  يمثل أدنى سعر للفائدة في حالة المصيدة وهو سعر لا يحفز الأفراد لتوظيف أصولهم في السندات غير أن ارتفاع سعر الفائدة ولو بشكل طفيف جداً يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على النقود واستبدالها بشراء السندات.
- دعنا الآن نوضح مدى فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك لن يؤثر على انتقال منحنى  $Lm$  إلى اليمين (أو إلى الأسفل) لأن سعر الفائدة هو في أدنى مستوى له ولا يمكن أن ينخفض إلى أقل من ذلك.
- ولذلك تفشل السياسة النقدية في التأثير على الدخل، لأن زيادة كمية النقود تؤدي فقط إلى مزيد من الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة أو عاطلة.
- وفي هذه الحالة تغدو السياسة المالية هي الفعالة في التأثير على الدخل أنظر شكل (8). حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى  $(IS)$  إلى اليمين إلى  $(IS_1)$  ومن ثم زيادة مستوى الدخل دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة الذي يظل ثابتاً عند مستواه المنخفض  $(r)$ . كذلك لا يتأثر الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص - أي لا توجد ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص.



شكل (8)

ز- فعالية السياسات المالية والنقدية (تلخيص بياني) يقدم شكل (9) ملخصاً لفعالية السياسات المالية والنقدية.



شكل (9)

تكون السياسات المالية فعالة جداً عند المستويات المنخفضة للدخل وسعر الفائدة (الجزء الأيسر من منحنى  $Lm$ ) وهي الحالة الكينزية.

- تكون السياسات المالية أقل فعالية وتغدو السياسات النقدية هي الفعالة عند المستويات المرتفعة للدخل وسعر الفائدة (الجزء الأيمن من منحنى  $Lm$ ) وهي الحالة الكلاسيكية.

### (8-3) اختلال التوازن والسياسة المثلى للاستقرار الاقتصادي نموذج وليام بول (William Pool)

عندما يختل توازن سوق السلع وسوق النقود في نموذج  $IS-LM$ ، فإن ذلك يسبب تقلبات كبيرة في الدخل (الناتج) الحقيقي. ويحدث هذا الاختلال عندما تكون هناك صدمات مواتية أو مناوئة في كل من سوقى السلع والخدمات. ويتطلب الأمر في هذه الحالة استخدام السياسات الاقتصادية لتثبيت الدخل أو تحقيق استقراره عند مستوى معين.

وأيا كان نوع هذا الاختلال، فإن السؤال المهم هو أي السياسات الاقتصادية تكون مثلى في تحقيق استقرار الدخل أو تثبيته؟

دعنا نفترض أن خيارات السياسة الاقتصادية هو استعمال السياسة النقدية لتحقيق استقرار الدخل. وأن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الدخل أو تثبيته. بيد أن تحقيق هذا الهدف النهائي يتطلب وقتاً معيناً قد يكون طويلاً. لذلك يتم اللجوء إلى استخدام الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية واستخدامها كمؤشرات دالة على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف النهائية. فالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية يمكن قياسها لأنها مرئية ومشاهدة في الواقع. هناك هدفان وسيطان للسياسة النقدية وهما إما التحكم في عرض النقود أو التحكم في سعر الفائدة (في اقتصاد تقليدي).

ومن ثم يغدو الأمر هو: أي من هذين الهدفين أكثر فاعلية في تحقيق استقرار الدخل الحقيقي. وبعبارة أخرى هل التحكم في عرض النقود هو الأداة المثلى لتحقيق الاستقرار أم أن التحكم في سعر الفائدة هو الأسلوب الأمثل في تحقيق ذات الهدف. والاجابة على ذلك ببساطة هو أن ذلك يعتمد على مصدر الاختلال أو الصدمات.

فإذا كان مصدر الصدمات هو سوق السلع، فإن التحكم في عرض النقود يعتبر الأداة المثلى في استقرار الدخل.

أما إذا كان مصدر الصدمات هو سوق النقود، فإن التحكم في سعر الفائدة هو الأداة المثلى في استقرار الدخل.

وقد توصل بامول إلى هذه النتيجة من خلال تحليله لنموذج  $IS-LM$  وهو التحليل الذي أثار جدلاً في الأروقة الأكاديمية.

دعنا نوضح أولاً كيف تكون السياسة النقدية فاعلة في تحقيق استقرار الدخل الحقيقي باستخدام الرسوم البيانية لنموذج  $IS-LM$ .

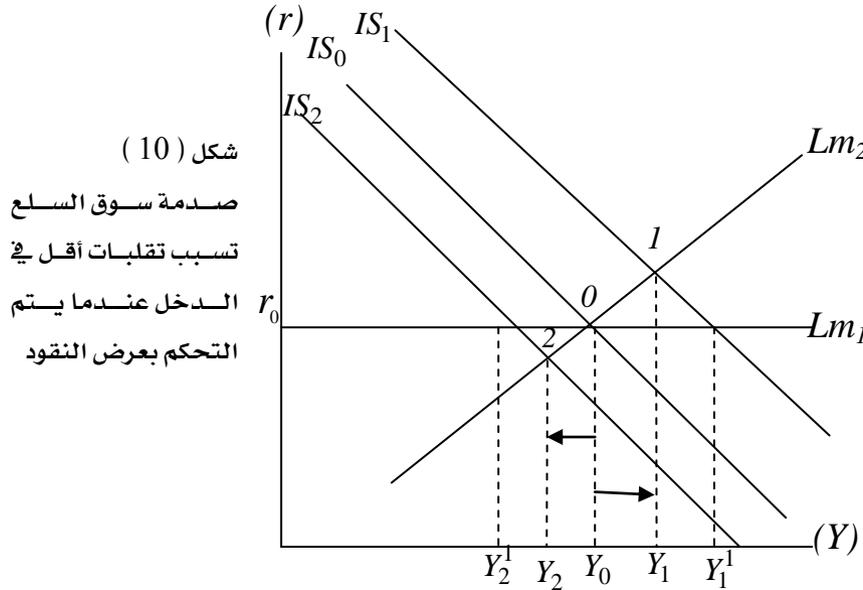
#### أ: اختلال سوق السلع

يبين شكل (10) صدمات سوق السلع التي تسبب انتقال منحنى  $IS$  إلى  $(IS_1)$  و  $(IS_2)$  وانحراف الدخل إلى  $(Y_1)$  و  $(Y_2)$  عن وضعة الأصلي  $(Y_0)$ .

والآن دعنا نرى حجم تقلب الدخل حول  $(Y_0)$  عندما يكون الخيار هو تثبيت عرض النقود.

- في هذه الحالة يظل منحنى  $(Lm)$  ثابتاً عند وضعه الطبيعي  $Lm_1$ ، بينما يتقلب الدخل بين  $Y_1$  و  $Y_0$ ، عند انتقال منحنى  $IS$  إلى  $IS_1$  وكذلك يتقلب بين  $Y_2$  و  $Y_0$ ، عند انتقال منحنى  $IS$  إلى  $IS_2$ .
- أما إذا كان الخيار هو تثبيت سعر الفائدة، فإن منحنى  $Lm$  يصبح أفقياً عند  $(Lm_1)$ .

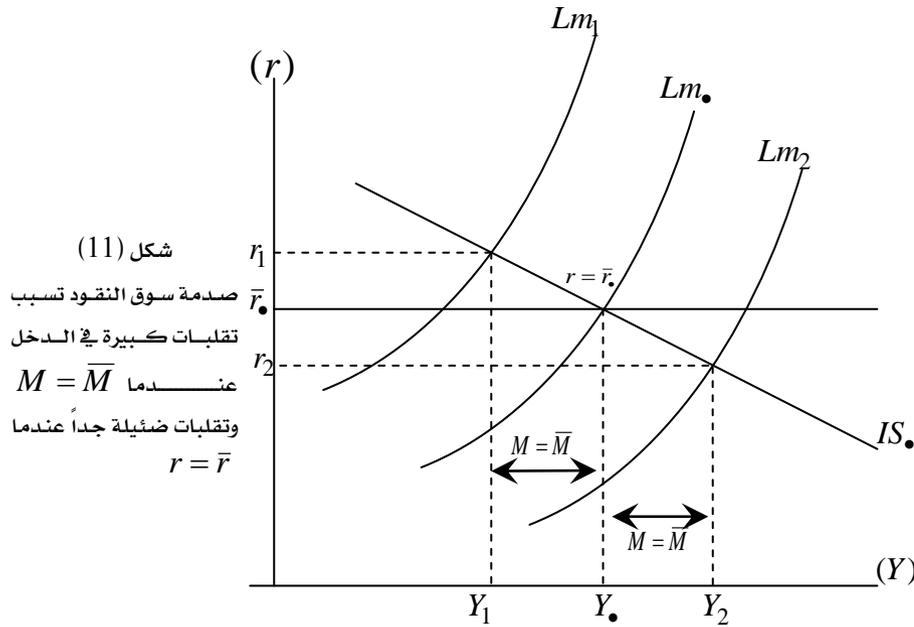
لاحظ أن الدخل يتقلب بين  $(Y_0, Y_1')$  يميناً و  $(Y_0, Y_2')$  يساراً ومن الواضح أن تقلب الدخل حول  $(Y_0)$  هو أقل في ظل خيار تثبيت عرض النقود (المسافة  $Y_0, Y_1'$  و  $Y_0, Y_2'$ ).  
وبعبارة أخرى، فإن الصدمة المواتية (الموجبة) في سوق السلع تسبب ارتفاع سعر الفائدة في ظل تثبيت عرض النقود، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ويمتص جزء من صدمة سوق السلع، مما يقلل من تقلب الدخل حول  $(Y_0)$ .  
أما في حالة الصدمة المناوئة، فإن انخفاض سعر الفائدة يسبب زيادة الاستثمار وامتصاص جزء من هذه الصدمة، مما يقلل من حجم تقلب الدخل حول  $(Y_0)$ .



### بد اختلال سوق النقود

تسبب صدمات سوق النقود تقلبات في الطلب على النقود حيث تؤدي إلى انتقال  $Lm$  بينما يظل منحنى  $(IS_0)$  ثابتاً في موقعه الأصلي (شكل 11).  
زيادة (أو نقصان) الطلب على النقود تنقل المنحنى إلى  $Lm_1$  (أو  $Lm_2$ ).  
فإذا كان خيار السياسة النقدية هو تثبيت عرض النقود  $(M = \bar{M})$ ، فإن  $Lm$  ينتقل إلى  $(Lm_1)$  عند زيادة الطلب على النقود. ومن ثم يتقلب الدخل بين  $(y_1, y_0)$  شكل (11).  
أو ينتقل المنحنى إلى  $Lm_2$  عند انخفاض الطلب على النقود، ومن ثم يتقلب الدخل بين  $(y_2, y_0)$ .  
أما إذا كان خيار السياسة النقدية هو تثبيت سعر الفائدة  $(r = \bar{r})$  فإن تقلبات الدخل تكاد تكون معدومة ويظل الدخل قابلاً عند  $(Y_0)$ .  
ان تغير عرض النقود هو الذي يفسر غياب أو ضعف الدخل حيث يتغير عرض النقود في الاتجاه الذي يلغي أثر التغير في الطلب على النقود. ومن ثم يجعل  $Lm_0$  قابلاً عند موقعة الأصلي.  
ومن الواضح أن تثبيت سعر الفائدة يتفوق على خيار تثبيت عرض النقود عندما تكون هناك صدمات في سوق النقود فقط.

أي أن  $r = \bar{r}$  أفضل من  $M = \bar{M}$  من حيث أثرها على تقلبات الدخل عندما يكون مصدر التقلبات هو سوق النقود.



### تثبيت عرض النقود أم تثبيت سعر الفائدة (مرة أخرى)

يمكننا استخدام المعادلات الأساسية لمنحنى  $IS$  و  $Lm$  في توضيح أن التحكم في عرض النقود يكون أفضل من سعر الفائدة في تحقيق استقرار الدخل عندما يكون مصدر التقلبات هو سوق السلع. كما أن التحكم في سعر الفائدة يكون أفضل من التحكم في عرض النقد عندما يكون مصدر التقلبات هو سوق النقود.

تذكر إن معادلتى  $IS$  و  $Lm$  هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad IS : Y = \alpha[A_0 - br]$$

$$(2) \quad \leftarrow \quad Lm : M = ky - hr$$

ويهدف التبسيط دع  $1 = k = \alpha$

$$(3) \quad \leftarrow \quad IS : Y = A_0 - br \quad \text{وبالتالي:}$$

$$(4) \quad \leftarrow \quad Lm : M = y - hr$$

وطبقاً لنموذج بول، يمكننا إدخال متغير عشوائي ( $\mu$ ) ليعبر عن تقلبات أو صدمات سوق السلع وكذلك متغير عشوائي ( $\lambda$ ) ليعبر عن تقلبات أو صدمات سوق النقود، أي أن:

$$(5) \quad \leftarrow \quad y = A_0 - br + \mu$$

$$(6) \quad \leftarrow \quad M + \lambda = y - hr$$

يمكننا صياغة معادلة  $Lm$  (6) عندما يكون خيار السياسة النقدية هو تثبيت عرض النقود:  $M = \bar{M}$ .

$$hr = -(\bar{M} + \lambda - y)$$

$$(7) \leftarrow r = -\frac{1}{h}(\bar{M} + \lambda - y) \quad \text{أو:}$$

ويوضع (7) في (5) نجد أن:

$$Y = A_{\bullet} + \frac{b}{h}(\bar{M} + \lambda - y) + \mu$$

$$Y = A_{\bullet} + \frac{b}{h}\bar{M} + \frac{b}{h}\lambda - \frac{b}{h}y + \mu \quad \text{أو:}$$

$$Y + \frac{b}{h}y = A_{\bullet} + \frac{b}{h}(\bar{M} + \lambda) + \mu \quad \text{أو:}$$

$$Y = \frac{h}{b+h} \left[ A_{\bullet} + \frac{b}{h}(\bar{M} + \lambda) + \mu \right]$$

$$Y = \frac{hA_{\bullet}}{b+h} + \frac{b}{b+h}(\bar{M} + \lambda) + \frac{h\mu}{b+h}$$

$$(8) \leftarrow \boxed{Y = \frac{hA_{\bullet} + b\bar{M}}{b+h} + \frac{b\lambda + h\mu}{b+h}} \quad \text{أي أن معادلة الدخل هي:}$$

يمكننا تحديد تباين ( $Y$ ) كمقياس لتقلبات الدخل أي أن:

$$(9) \leftarrow$$

$$\boxed{\text{Var}(y) = \frac{b^2 \sigma_{\lambda}^2 + h^2 \sigma_{\mu}^2}{(b+h)^2}}$$

$$O = \text{Var}\left(\frac{hA_{\bullet} + b\bar{M}}{b+h}\right) \quad \text{لاحظ أن تباين المقدار الثابت}$$

تبين معادلة (9) تباين الدخل ( $Y$ ) في ظل اختيارنا لتثبيت عرض النقود ( $\bar{M}$ ). إن المعادلة توضح أن

تباين ( $Y$ ) إنما يعكس التقلبات العشوائية في كل من  $IS$  و  $Lm(\sigma_{\lambda}, \sigma_{\mu})$ .

• يمكننا الآن إيجاد معادلة تباين ( $Y$ ) عندما يكون خيار السياسة النقدية هو تثبيت سعر الفائدة ( $r = \bar{r}$ ).

لاحظ أن تثبيت سعر الفائدة يجعل السياسة النقدية غير فعالة في تحديد الناتج الحقيقي. ومن ثم فإن تقلبات ( $IS$ ) هي التي تؤثر على تقلبات الدخل وبالتالي هو الذي يحدد الدخل.

وبإعادة صياغة معادلة  $IS$  (معادلة 5) في ظل  $r = \bar{r}$  نجد أن:

$$y = A_{\bullet} - b\bar{r} + \mu$$

حيث تبين تلك المعادلة أن تقلبات ( $Y$ ) تعتمد على صدمة الطلب الكلي في سوق السلع كما يعبر عنها المتغير العشوائي ( $\mu$ ).

أي أن تباين ( $Y$ ) في هذه الحالة هو:

$$(10) \leftarrow \text{Var}(Y) = \sigma_{\mu}^2$$

حيث تباين  $\sigma_{\mu} = \mu$  كما هو معروف، كما أن معادلة (10) تبين تقلبات الدخل عندما  $r = \bar{r}$ .

• وفي هذه الحالة فإن السؤال المهم هو أيهما أفضل تثبيت عرض النقود أم تثبيت سعر الفائدة؟ إن هذا يعتمد على أي تقلبات (تباين) الدخل يكون أقل.

دعونا نقارن تباين ( $Y$ ) في الحالتين كما تبينها معادلتنا (9، 10) بالقول أن تثبيت عرض النقود يكون مقترنا بتقلب أقل في الناتج الحقيقي أي أن تباين ( $Y$ ) يكون أقل عندما يكون:

$$\frac{b^2 \sigma_\lambda^2 + h^2 \sigma_\mu^2}{(b+h)^2} < \sigma_\mu^2$$

$$\text{أو: } b^2 \sigma_\lambda^2 + h^2 \sigma_\mu^2 < \sigma_\mu^2 (b^2 + 2bh + h^2)$$

$$b^2 \sigma_\lambda^2 < \sigma_\mu^2 b^2 + 2bh \sigma_\mu^2 + \sigma_\mu^2 h^2 - \sigma_\mu^2 h^2$$

ويمكننا تبسيط المتباينة السابقة على النحو الآتي:

$$b^2 \sigma_\lambda^2 < \sigma_\mu^2 (b^2 + 2bh)$$

$$\frac{b^2 \sigma_\lambda^2}{b^2 + 2bh} < \sigma_\mu^2$$

$$(11) \leftarrow \boxed{\text{أو: } \frac{b^2}{b^2 + 2bh} \sigma_\lambda^2 < \sigma_\mu^2}$$

حيث الطرف الأيسر من المتباينة السابقة تمثل تباين الدخل في حالة  $M = \bar{M}$ ، بينما الطرف الأيمن منها يمثل تباين الدخل عندما  $r = \bar{r}$ .

توضح المعادلة (11) أن تقلبات الدخل الحقيقي تكون أقل (تباين  $Y$ ) عندما يتم تثبيت عرض النقود ( $M = \bar{M}$ ) بينما تكون تقلبات الدخل أكبر في حالة  $r = \bar{r}$  (تثبيت سعر الفائدة) بيد أن هذه النتيجة تعتمد على القيمة النسبية لكل من  $\sigma_\lambda^2, \sigma_\mu^2$  اللذين يعبران عن صدمات سوق السلع ( $\sigma_\mu^2$ ) وصدمات سوق النقود ( $\sigma_\lambda^2$ ) وكذلك على مدى حساسية كل من دالة الطلب على النقود ودالة الطلب الكلي للسلع بالنسبة لسعر الفائدة.

تباين ( $Y$ ) في ظل صدمات سوق السلع

دعنا نفترض الآن أنه لا توجد صدمات في سوق النقود  $O = \sigma_\lambda^2$ . أي أن منحنى  $Lm$  يكون ثابتاً في موقعة الأصلي. ومن ثم فإن تباين ( $Y$ ) يصبح:

$$\text{Var}(Y) = \sigma_\mu^2$$

ومن الواضح أن  $M = \bar{M}$  يكون أفضل من  $r = \bar{r}$  لأن تقلبات الدخل يكون أقل في حالة صدمات سوق السلع شكل (12).

تباين ( $Y$ ) في ظل صدمات سوق النقود

إن وجود تقلبات في سوق النقود وغيابها في سوق السلع تعني أن  $O = \sigma_{\mu}^2$ . أي أن منحنى  $IS$  يكون ثابتاً في موقعة الأصلي.

ومن ثم فإن تباين  $(Y)$  يصبح:

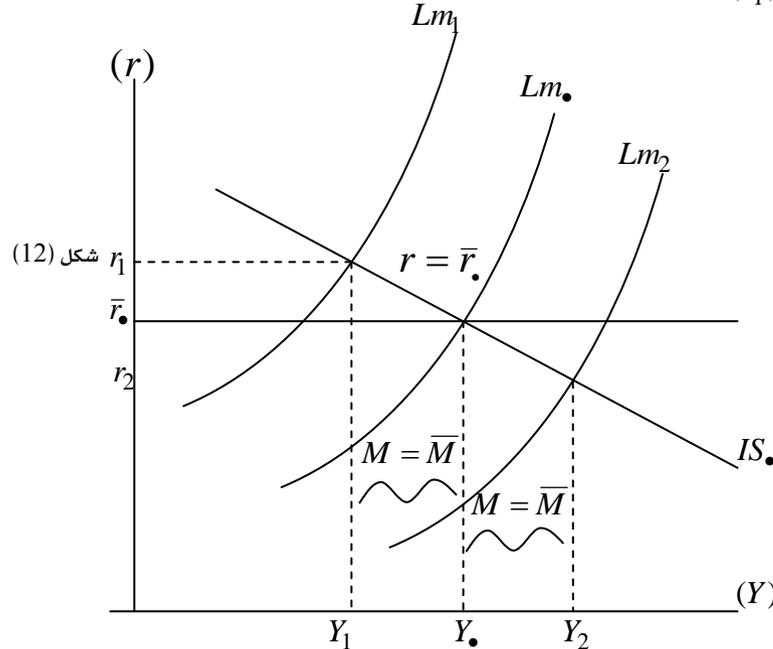
$$(12) \leftarrow \boxed{Var(Y) = \frac{b^2}{b^2 + 2bh} \sigma_{\lambda}^2}$$

أي أن تثبيت سعر الفائدة يتفوق على تثبيت عرض النقود عندما يكون مصدر تقلبات الدخل هو تقلبات سوق النقود. في هذه الحالة تكون تقلبات الدخل أقل عندما  $r = \bar{r}$ .

ويبين شكل (12) أنه عندما يزيد الطلب على النقود، ينتقل  $(Lm)$  إلى  $Lm_1$  (أعلى) ولكن عرض النقود يزيد، مما يجعل الدخل قابلاً عند  $(Y_0)$ .

وكذلك، إذا أنخفض الطلب على النقود، فإن  $(Lm)$  ينتقل يميناً  $(Lm_2)$  لكن عرض النقود ينخفض مما يجعل الدخل قابلاً عند  $(Y_0)$ . لاحظ مرة أخرى أن هذه النتيجة تحدث لأن خيار السياسة النقدية هو تثبيت سعر الفائدة  $(r = \bar{r})$ .

أما إذا كان خيار السياسة النقدية هو  $M = \bar{M}$ ، فإن حدوث صدمة في سوق النقود تسبب زيادة في الطلب على النقود مثلاً، فإنها تؤدي إلى تقلب الدخل بين  $(Y_1, Y_0, Y_2)$  أي أن الدخل ينخفض، ويرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_1)$ .



شكل (12)

## مراجع الفصل الثامن

1) Branson, William, (1989), *Ibid*, ch

2) محمد الأفندي، (2012) المقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره.

### مراجع إضافية

3) W.poole, "optimal choice of Monetary- policy Instrument In a simple stochastic Macro Model," Quarterly journal of Economics, May 1970.

## الفصل التاسع

### النموذج العام لنظرية الطلب الكلي

#### القضايا الأساسية:

- نموذج IS-LM والفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية.
- الصورة العامة للمعادلة التفاضلية للطلب الكلي.
- الطلب الكلي في ظل التوقعات الرشيدة.

#### (9-1) نموذج IS-LM (الصورة العامة للنموذج)

عرفنا سابقاً أن المعادلة الأساسية لمنحنى IS هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad Y = C[Y - t(y)] + I(r) + G$$

وكذلك فإن المعادلة الأساسية لمنحنى Lm هي:

$$(2) \quad \leftarrow \quad \frac{M}{P} = L(y, r)$$

وبمفاضلة معادلة (IS) تفاضلاً كلياً نجد أن:

$$(3) \quad \leftarrow \quad dy = c'[dy - t'dy] + I'dr + dg$$

$$1 < c' > 0, \quad \frac{\partial c}{\partial y^d} \equiv c' \text{ حيث}$$

$$\frac{\partial I}{\partial r} \equiv I' < 0$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (3) نجد أن:

$$(4) \quad \leftarrow \quad dy = c'(1-t')dy + I'dr + dG$$

$$\text{أو: } dy(1 - c'(1-t')) = I'dr + dG$$

$$(5) \quad \leftarrow \quad dy = \frac{1}{1 - c'(1-t')} [I'dr + dG] \text{ أو:}$$

ومن المعادلة (5) يمكننا الحصول على ميل منحنى IS:

$$\left. \frac{dy}{dr} \right|_{IS} = \frac{I'}{1 - c'(1-t')} < 0$$

$$\text{حيث } 0 = dG, \quad \frac{dy}{dr} = \frac{(-)}{+} < 0$$

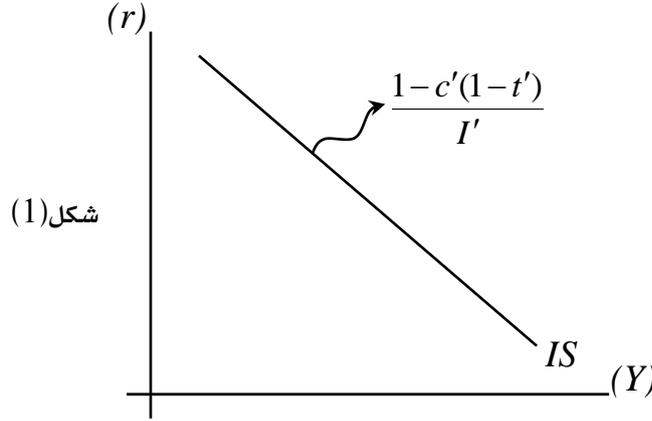
وبما أن الرسم البياني لمنحنى IS، Lm، يتضمن سعر الفائدة في المحور الرأسي، والدخل في المحور الأفقي،

فإنه يمكن إعادة صياغة ميل منحنى IS على النحو الآتي:

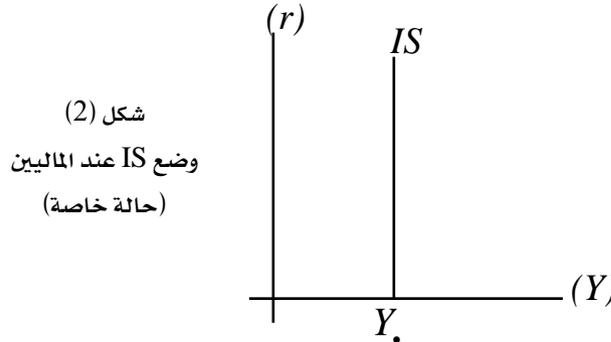
$$(6) \quad \leftarrow \quad \frac{dr}{dy} = \frac{1 - c'(1-t')}{I'} < 0$$

## أهمية ميل منحنى IS:

- 1- إن وضع منحنى IS يعتمد على درجة حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ( $I'$ ) فالوضع الطبيعي لمنحنى IS هو أنه يتحدد من أعلى إلى أسفل اليمين مبينا علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة شكل (1)، أي أن قيمة ميل IS تعتمد على ( $I'$ ) في معادلة (6).



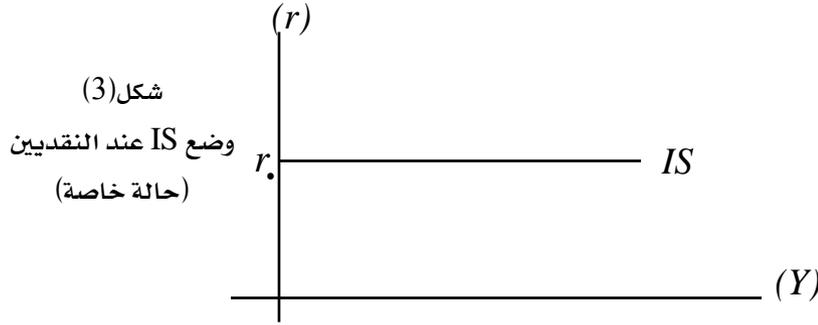
- 2- عندما  $O \leftarrow I'$  فإن ميل IS هو  $\frac{dr}{dy} \rightarrow \infty$  مما يدل على أن  $dy \leftarrow o$ . وهذا يعني أن منحنى IS يأخذ وضعاً عمودياً (رأسياً) (شكل 2). وتحدث هذه الحالة عندما تكون دالة الاستثمار غير حساسة لتغيرات سعر الفائدة ( $I' \rightarrow o$ ). وتعرف هذه الحالة بحالة الماليين.



- 3- وعندما  $\infty \leftarrow I'$  أي أن الاستثمار حساس بدرجة كبيرة لتغيرات سعر الفائدة، فإن:  $\frac{dr}{dy} \rightarrow o$

$$\text{أو: } \frac{dr}{dy} = \frac{1 - c'(1 - t')}{\infty} \rightarrow o$$

- أي أن  $o \leftarrow dr$  وهذا يجعل منحنى IS أفقياً شكل (3) وتعرف هذه الحالة بحالة النقديين.



وعموماً، فإن درجة إنحدار IS تعتمد على مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة فالمنحنى يكون أشد انحداراً كلما كانت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ضعيفة جداً. ويكون (IS) أقل انحداراً كلما كانت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة كبيرة جداً.

### ميل منحنى Lm

بافتراض ثبات كل من P, M، وبمفاضلة معادلة Lm (2) تفاضلاً كلياً نجد أن:

$$\frac{pdm - mdp}{p^2} = Lydy + Lrdr$$

$$o = dm = dp \text{ . وبما أن } Lr \equiv \frac{\partial L}{\partial r} < o \text{ ، } Ly \equiv \frac{\partial L}{\partial y} > o \text{ حيث}$$

وبالتالي فإن معادلة Lm التفاضلية هي:

$$o = Lydy + Lrdr$$

$$(7) \quad \leftarrow \quad Lrdr = -Lydy$$

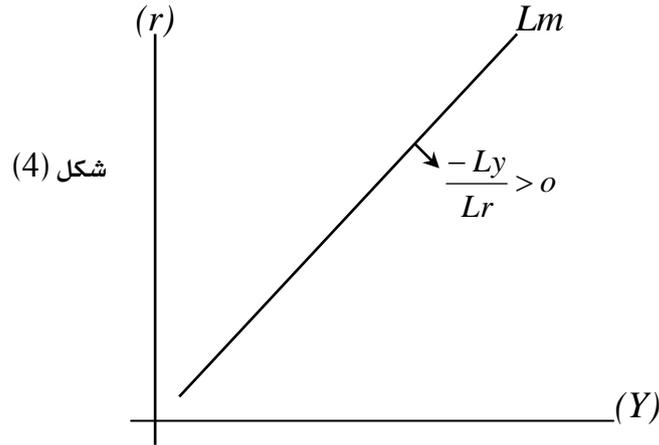
ومنها، فإن ميل Lm هو:

$$(8) \quad \leftarrow \quad \frac{dr}{dy} \Big|_{Lm} = \frac{-Ly}{Lr} > o$$

أي أن منحنى Lm له ميلاً موجباً مما يؤكد العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة. ومن اللافت للنظر، أن قيمة الميل تعتمد على درجة حساسية الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

### وضع منحنى Lm

1- يعتمد وضع منحنى Lm على اتجاه ميله الذي يتأثر بدرجة حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة (Lr)، فالمعادلة (8) تدل على الوضع الطبيعي له فهو يصعد من أسفل إلى أعلى شكل (4).



2- ولكن عندما  $Lr \leftarrow \infty$  (حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة كبيرة جداً) فإن ميل  $Lm \leftarrow 0$  أي أن:

$$\frac{dr}{dy}(Lm) = \frac{-Ly}{Lr \rightarrow \infty} \rightarrow 0$$

أي أن  $dr \leftarrow 0$  مما يجعل منحنى  $Lm$  أفقياً وهذه حالة مصيدة السيولة عند كينز، شكل (5).



3- وعندما  $Lr \leftarrow 0$  (حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة ضعيفة جداً) أي أن الطلب على النقود لا يعتمد على سعر الفائدة. وهذه هي دالة الطلب على النقود الكلاسيكية. في هذه الحالة، فإن ميل  $Lm \leftarrow \infty$ .

وهذا يعني أن  $dy \leftarrow 0$  مما يجعل منحنى  $Lm$  رأسياً، وهذه هي الحالة الكلاسيكية الخاصة.

4- عندما  $(Lr) \leftarrow 0$  (حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة ضعيفة جداً).

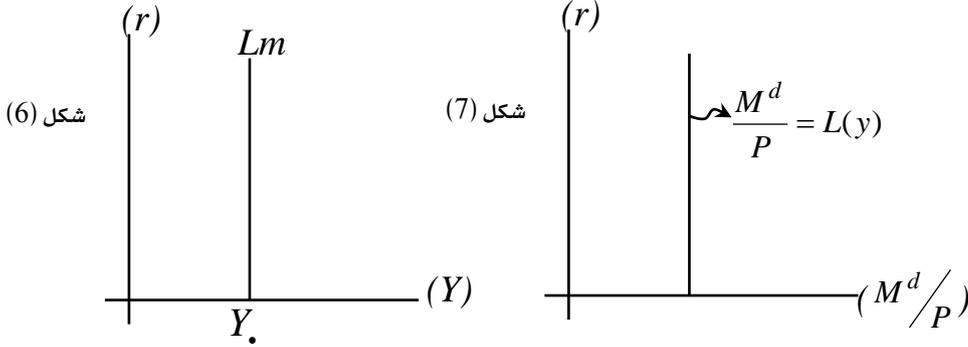
أي أن الطلب على النقود لا يعتمد على سعر الفائدة، وهذه هي دالة الطلب على النقود الكلاسيكية

$$\frac{M^d}{P} = L(y) \text{ حيث الطلب على النقود يعتمد على الدخل فقط ولأغراض المبادلات فقط.}$$

في هذه الحالة تكون قيمة ميل (Lm) كبيرة جداً. أي أن:

$$\frac{dr}{dy}(Lm) = \frac{-Ly}{Lr \rightarrow 0} \Rightarrow \infty$$

مما يعني أن  $dy \leftarrow 0$ ، أي أن منحنى Lm يكون رأسياً شكل (6). وهو انعكاس لدالة الطلب الحقيقي على النقود الكلاسيكية التي تأخذ الشكل الرأسي أيضاً (شكل 7).



وعموماً، فإن وضع منحنى Lm ودرجة انحداره تعتمد على مدى حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة، فالمنحنى يكون أشد إنحداراً عندما تكون درجة الحساسية ضعيفة وأقل انحداراً عندما تكون درجة الحساسية كبيرة.

### المعادلة التفاضلية لتوازن الدخل في جانب الطلب الكلي.

بالعودة إلى معادلة IS (4) ومعادلة Lm (2) نجد أن:

$$(6) \quad \leftarrow \quad dy = c'(1-t')dy + dG + I'dr$$

$$(7) \quad \leftarrow \quad \frac{M}{P} = L(y, r)$$

وبافتراض ثبات (P)  $\leftarrow P = 1$

وكذلك افتراض أن عرض النقود دالة في القاعدة النقدية (H). أو:

$$(8) \quad \leftarrow \quad M = m(H)$$

وبوضع (8) في (7) ومفاضلتها تفاضلاً كلياً نجد أن:

$$(9) \quad \leftarrow \quad m'dH = Lydy + Lrdr$$

حيث:  $\frac{\partial m}{\partial H} \equiv m' > 0 \leftarrow$  أي أن عرض النقود يزيد مع زيادة القاعدة النقدية التي يتحكم بها مباشرة

البنك المركزي.

وبإعادة ترتيب (9):

$$Lrdr = m'dH - Lydy$$

$$(10) \quad \leftarrow \quad dr = \frac{m'}{Lr} dH - \frac{Ly}{Lr} dy \quad \text{أو:}$$

وبوضع (10) في معادلة (IS) نجد أن:

$$dy = c'(1-t')dy + dG + I' \left[ \frac{m'}{Lr} dH - \frac{Ly}{Lr} dy \right]$$

$$dy = c'(1-t')dy + dG + \frac{I' m'}{Lr} dH - \frac{I' Ly}{Lr} dy$$

$$\boxed{dy \left( 1 - c'(1-t') + \frac{I' Ly}{Lr} \right) = dG + \frac{I' m'}{Lr} dH} \quad \text{أو:}$$

$$(11) \quad \leftarrow \quad \boxed{dy = \frac{1}{1 - c'(1-t') + \frac{I' Ly}{Lr}} \left[ dG + \frac{I' m'}{Lr} dH \right]} \quad \text{أو:}$$

إن المعادلة (11) هي المعادلة التفاضلية لتوازن الدخل في جانب الطلب الكلي حيث يعتمد تغير الدخل على قيمة المضاعف من جهة والسياسة المالية (dG) والسياسة النقدية (dH) من جهة أخرى. لاحظ أن المقدار في مقام المضاعف  $\left( \frac{I' Ly}{Lr} \right)$  يمثل أثر هيكس في المزاومة كما سنوضحه لاحقاً.  
**فعالية السياسة المالية والنقدية:**

أ. مضاعف السياسة المالية :  $dG > 0$  ،  $o = dH$

يبين مضاعف السياسة المالية مدى فاعليتها في التأثير على الدخل، والمضاعف هو:

$$\frac{dy}{dG} = \left( \frac{1}{1 - c'(1-t') + \frac{I' Ly}{Lr}} \right) > 0$$

• لاحظ أن بسط المضاعف = 1 = الأثر الأولي للانفاق الحكومي على الطلب الكلي أي أن:

$$\Delta G = 1 = \Delta AD = \Delta Y \rightarrow \Delta y^d = (1-t') \Rightarrow \Delta c = c'(1-t')$$

كذلك

$$\Rightarrow \Delta M^d = Ly \Rightarrow \Delta r = \frac{Ly}{Lr} \Rightarrow \Delta I(\downarrow) = \frac{I' Ly}{Lr}$$

• لاحظ أن مقام المضاعف يمكن صياغته على النحو الآتي:

$$1 - \left[ c'(1-t') - \frac{I'Ly}{Lr} \right]$$

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - \left[ c'(1-t') - \frac{I'Ly}{Lr} \right]} \quad \text{أي أن:}$$

ب. مضاعف السياسة النقدية:  $dG = 0$ ،  $dH \neq 0$ ، ومن معادلة (11) يمكننا الحصول على مضاعف السياسة النقدية وهو:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{I' m' / Lr}{1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr}} > 0$$

وبفحص إشارات الطرف الأيمن من معادلة المضاعف نجد أن:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{(-)(+) / (-)}{++ \frac{(-)(+)}{(-)}} = \frac{+}{+} > 0$$

أي أن زيادة عرض النقود (بسبب زيادة القاعدة النقدية (H)) تسبب زيادة في الدخل أو ( $\frac{dy}{dH} > 0$ ).

• لاحظ أنه يمكن صياغة مضاعف السياسة النقدية على النحو الآتي:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{I' m'}{Lr[1 - c'(1-t')] + I'Ly}$$

## (9-2) فعالية السياسة المالية والنقدية في الحالات الخاصة:

هناك حالتان يرتبط حدوثهما بحالة مرونة الطلب على النقود بالنسبة سعر الفائدة. وهاتان حالتان

هما:

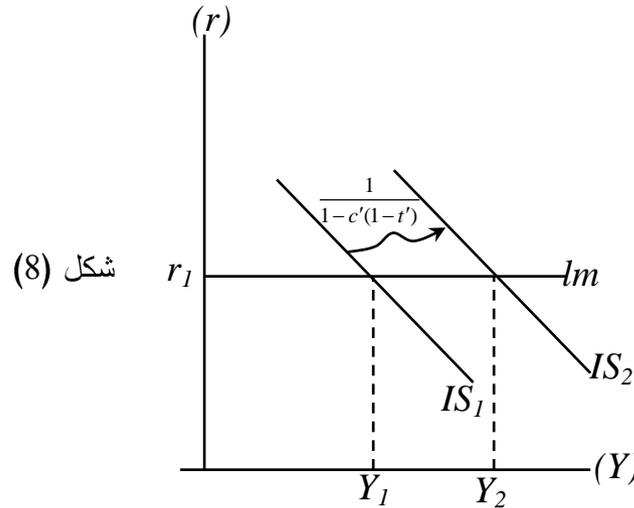
- مصيدة السيولة:  $Lr \rightarrow \infty$ .
- التزاحم الانفاقي التام:  $Lr \rightarrow 0$ .

## 1. حالة مصيدة السيولة (الحالة الكينزية الخاصة):

عندما  $Lr \rightarrow \infty$ ، فإن منحنى (Lm) يكون أفقياً كما عرفنا سابقاً وميله:  $\frac{\partial r}{\partial y} \rightarrow 0$ .  
وتنعكس هذه الحالة على مقام مضاعف السياسة المالية وحيث يختفي المقدار  $\frac{I'Ly}{Lr}$  وتؤول قيمته نحو الصفر. ومن ثم يصبح مضاعف السياسة المالية هو:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1-t')} > 0$$

وهنا تبلغ السياسة المالية أقصى فاعليتها في التأثير على الدخل على شكل (8).



- أما فعالية السياسة النقدية في حالة المصيدة، فيمكننا توضيحها من خلال المضاعف لاحظ أنه عندما  $Lr \rightarrow \infty$ ، فإن:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{I'm'/Lr}{[1 - c'(1-t')] + \frac{I'Ly}{Lr}} \rightarrow 0$$

أو:  $\frac{dy}{dH} \rightarrow 0$

أي عدم فعالية السياسة النقدية، ويعزى السبب في ذلك إلى أن سعر الفائدة في حالة المصيدة قد وصل إلى أدنى حد له. وبالتالي لا تفلح أي زيادة في عرض النقود في إقناع الأفراد بشراء السندات وإنما تحفزهم في الاحتفاظ بالسيولة الزائدة في شكل نقود عاطلة.

لأنهم يتوقعون إرتفاع سعر الفائدة مستقبلاً، وبالتالي انخفاض أسعار السندات في المستقبل وبما أن سعر الفائدة لم يتغير في هذه الحالة، فإن الاستثمار لن يتغير وبالتالي لن يتغير الدخل. وبعبارة أخرى تغدو السياسة النقدية عقيمة التأثير في حالة المصيدة وفي ظل المرونة الكبيرة للطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

ومن جهة أخرى تحقق السياسة المالية أقصى فاعليتها في التأثير على الدخل، لأن سعر الفائدة لا يتغير في ظل مصيدة السيولة كما رأينا. ومن ثم لن يحدث إنخفاض في الاستثمار يلغي أثر الزيادة، في الانفاق الحكومي، بل تمضي السياسة المالية في تحقيق أقصى تأثير لها على الدخل. وتعرف هذه الحالة بحالة المالمين الكينزيين وبالتالي نستطيع تحديد حجم التأثير في الدخل وفقاً لمعادلة مضاعف السياسة المالية الذي يساوي:

$$dy = \frac{1}{1 - c'(1 - t')} dG$$

ومن ثم فإنه يمكننا استخدام معادلة المضاعف السابقة في توقع حجم التغير في لدخل الناجم عن التغير في الانفاق الحكومي أو الضرائب أو في كليهما.

## 2. حالة التزاحم الانفاقي التام:

تعرف هذه الحالة بالحالة الكلاسيكية الخاصة، وتقع عندما  $Lr \rightarrow 0$ . أي أن الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، حيث يغدو الدخل هو المحدد الوحيد للطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية.

أي أن:  $\frac{M^d}{P} = L(Y)$  كما رأينا من قبل، حيث الطلب على النقود الحقيقية يتحدد بأغراض المبادلات الذي يعتمد على الدخل. وكما رأينا فإن ميل  $Lm$  يغدو لا نهائي المرونة ومن ثم فإنه يكون عمودياً أو شديد الانحدار على المحور الأفقي.

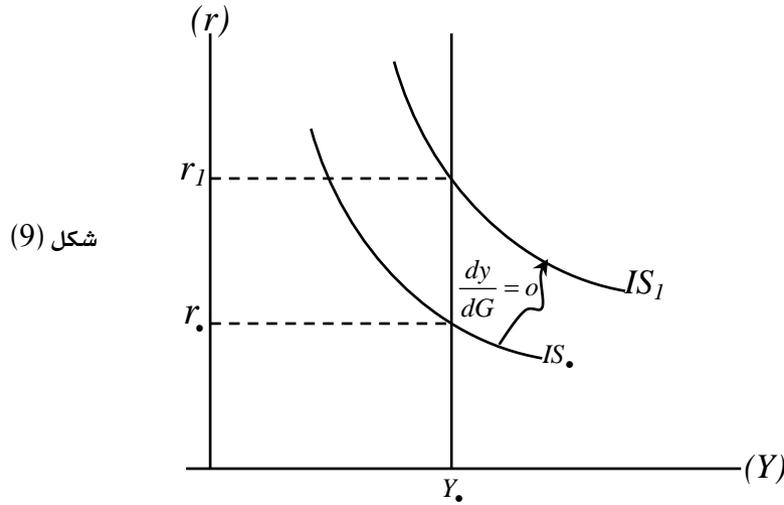
دعونا نحص فعالية السياسة المالية والنقدية في هذه الحالة:

عندما  $Lr \rightarrow 0$ ، فإن المقدار  $\left(\frac{I'Ly}{Lr}\right)$  في مقام مضاعف السياسة المالية يؤول إلى ما لا نهاية ومن ثم

فإن:

$$\frac{dy}{dG} \rightarrow 0$$

أي أنه ليس للسياسة المالية أية فعالية في التأثير على الدخل أنظر شكل (9).



ولكن ما الذي حدث عندما تغير الانفاق الحكومي مثلاً  $(dG)$  ؟

إن زيادة الانفاق الحكومي تسبب زيادة الدخل بصورة أولية ومن ثم زيادة الطلب على النقود، مما يشجع الأفراد على بيع السندات. ولاغراء الأفراد بالافتناع عن بيع السندات، فإن سعر الفائدة سيرتفع من  $r_0$  إلى  $r_1$ . أي ارتفاع كلفة الاقتراض للقطاع الخاص، مما يسبب انخفاض حجم استثمارات القطاع الخاص بالمقدار الذي يلغى أثر الزيادة في الانفاق الحكومي. ومن ثم لكل الدخل ثابتاً عند مستواه  $(Y_0)$ .

إن كل ما عملته السياسة المالية هو مجرد زيادة حجم القطاع العام وتخفيض حجم القطاع الخاص بسبب إزاحة وتقليص حجم القطاع الخاص الناجم عن إزاحة وتقليص حجم الاستثمارات الخاصة. وقد تحمل سوق السلع عبئ هذا التكيف في ظل عدم مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة وأياً كان الأمر، فإن فعالية السياسة المالية في حالة التزام الانفاقي التام تغدو عقيمة التأثير على الدخل.

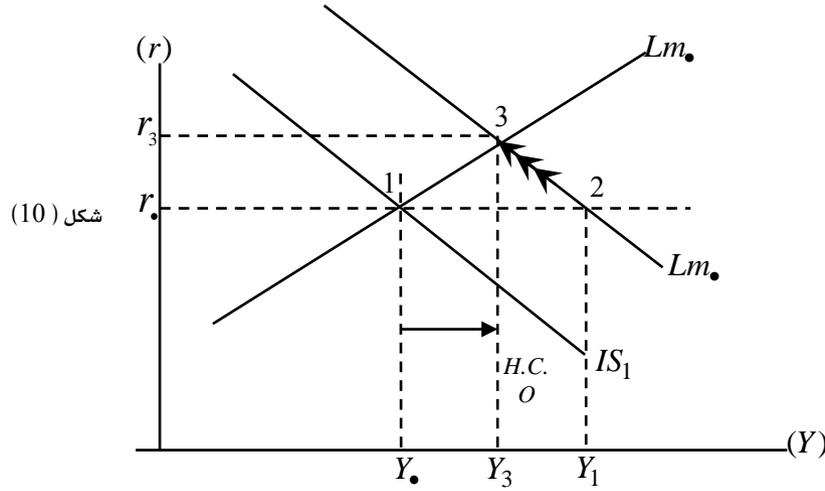
### (9-3) السياسة المالية وصور أخرى للمزاحمة:

ولكن ماذا عن فاعلية السياسة المالية في حالة المزاحمة الجزئية؟ تعرف المزاحمة الجزئية للاستثمار الخاص بأثر هيكس في المزاحمة الجزئية (H.C.O). وبالعودة إلى مضاعف السياسة المالية:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr}}$$

لاحظ أن المقدار  $\left(\frac{I'Ly}{Lr}\right)$  يمثل أثر هيكس في المزاحمة الجزئية ووجود هذا المقدار في مقام المضاعف،

يضعف قيمة مضاعف السياسة المالية. مما يعني أن زيادة الانفاق الحكومي تسبب مزاحمة جزئية للاستثمار الخاص ويمكننا توضيح هذه الظاهرة في شكل (10).



شكل (10)

لاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي تسبب زيادة الدخل إلى  $(Y_1)$  في ظل ثبات سعر الفائدة عند  $(r_0)$   $(Lr \rightarrow \infty)$ .

ومن ثم فإن الانتقال من النقطة (1) إلى النقطة (2) تمثل تأثير كامل لمضاعف الإنفاق الحكومي بدون أثر هيكس.

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1-t')}$$

بيد أن زيادة الدخل تسبب زيادة الطلب على النقود (بيع الأفراد السندات) فيرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_3)$  وينخفض بالتالي أثر مضاعف الإنفاق الحكومي ويتراجع الدخل من  $(Y_1)$  إلى  $(Y_3)$  بسبب أثر المزاومة الجزئية لهيكس.

أي أن الانتقال من النقطة (1) إلى النقطة (3) تعكس مضاعف الانفاق الحكومي.

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr}}$$

الذي يتضمن أثر هيكس في المزاومة في مقام المضاعف.

لاحظ كذلك أن:

$$\frac{1}{1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr}} < \frac{1}{1 - c'(1-t')}$$

وبالرغم من وجود أثر هيكس إلا أن  $\frac{dy}{dG} > 0$  حيث ارتفع الدخل من  $(Y_0)$  إلى  $(Y_3)$ .

وعلى أية حال، فإن مصدر المزاخمة الكاملة أو الجزئية ليس فقط سعر الفائدة. فقد جادل الاقتصاديون النقديون بوجود مصدر آخر للمزاخمة يعرف بأثر الثروة في المزاخمة، أو أثر التوازن الحيازي للمحفظة الاستثمارية على المزاخمة.

فالانفاق الحكومي الذي يتم تمويله بإصدار السندات (بيع الحكومة للسندات) سيؤثر على مكونات الثروة في المجتمع دعنا نفترض أن مكونات الثروة ( $a$ ) هي النقود والسندات ورأس المال في المجتمع. أو:  $a = M + B + K$  حيث  $B =$  السندات و  $M =$  النقود كأصل مالي،  $K =$  رأس مال المجتمع وبالتالي فإن أثر الثروة في المزاخمة يمكن توضيحه من خلال أثر الثروة على الطلب على النقود. وبإدخال الثروة في دالة الطلب على النقود نجد أن:

$$M^d = k(Y, r, a)$$

حيث:

$$La \equiv \frac{\partial L}{\partial a} > 0$$

أثر التوازن الحيازي للثروة على المزاخمة:

ولتوضيح أثر التوازن الحيازي للثروة في المزاخمة دعونا نتذكر معادلات IS، Lm ونضيف إليها معادلة التغيير في الثروة مع إدماجها معادلة Lm.

$$y = c(y - t(y)) + I(r) + G$$

$$m(H) = L(y, r, a)$$

$$a = B + M + K$$

وبإجراء التفاضل الكلي للمعادلات الثلاث:

$$(1) \quad \leftarrow \quad dy = c'(1-t')dy + I'dr + dG$$

$$(2) \quad \leftarrow \quad m'dH = Ly dy + Lr dr + La da$$

$$(3) \quad \leftarrow \quad da = dB + dm + dk$$

$$O = dm = dk = dH \quad \text{وبافتراض}$$

$$(4) \quad \leftarrow \quad dG = dB = da \quad \text{وملاحظة أن}$$

أي أن تغير الانفاق الحكومي يسبب تغيراً في رصيد السندات الذي يمثل تغيراً في الثروة (زيادة في رصيد الثروة) ومن ثم فإن الرصيد الصافي للثروة يمثل متغيراً مستقلاً في دالة الطلب على النقود. وبإدخال (2) في (1) وإعادة ترتيبها نجد أن:

$$dy(1 - c'(1-t')) + \frac{I'Ly}{Lr} = dG - \frac{I'La}{Lr} da$$

$$= (1 - \frac{I'La}{Lr})dG \quad \text{أو:}$$

$$\text{حيث: } da = dG = dB \quad \text{كما عرفنا سابقاً.}$$

أي أن مضاعف السياسة المالية في ظل وجود أثر الثروة في المزاخمة هو:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1 - I'La/Lr}{1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr}} > 0$$

لاحظ أن أثر هيكس في المزاخمة هو:

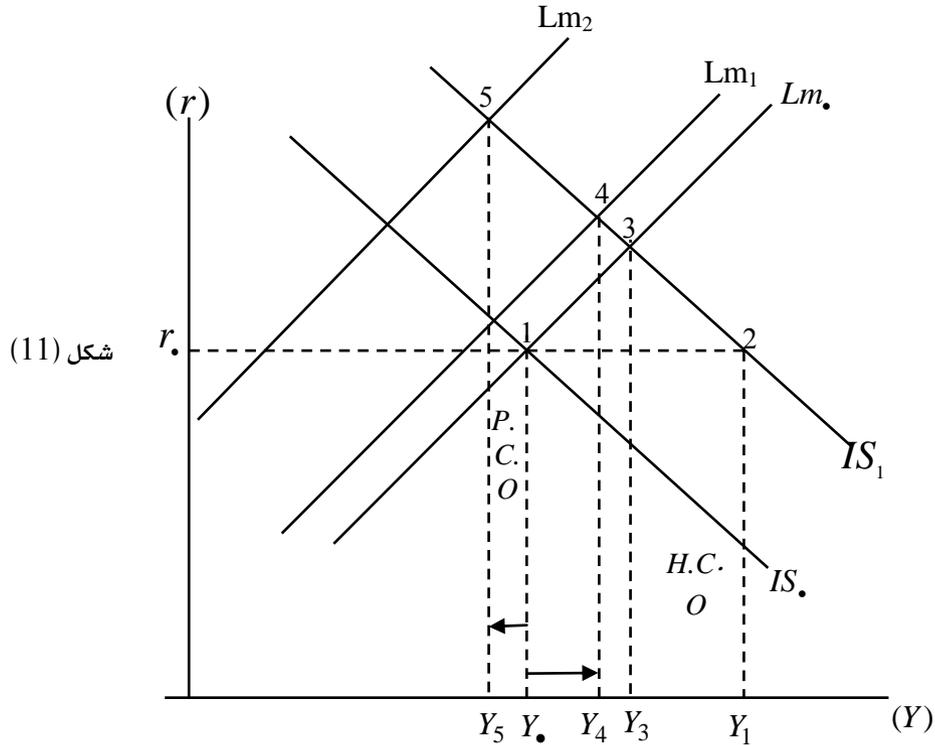
$$\frac{I'La}{Lr}$$

أثر التوازن الحيازي للثروة في المزاخمة هو:

إن فعالية السياسة المالية وفقاً للمضاعف يكتنفها الغموض، وإزالة الغموض يعتمد على حجم المقدار ( $La$ ) الذي يمثل التغير في الطلب على النقود عندما تتغير الثروة فزيادة الثروة بسبب زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وكذلك الطلب على النقود.

لكن النقديين يرون أن زيادة الطلب على النقود تكون أكبر من زيادة الطلب على السندات مما يسبب انتقال  $Lm$  إلى  $Lm_2$  في شكل (11). ومن ثم تغدو السياسة المالية غير فعالة. وفي حقيقة الأمر، فإن أثرها أصبح سلبياً على الدخل الذي أنخفض إلى  $Y_5$  أقل من  $Y_0$ .

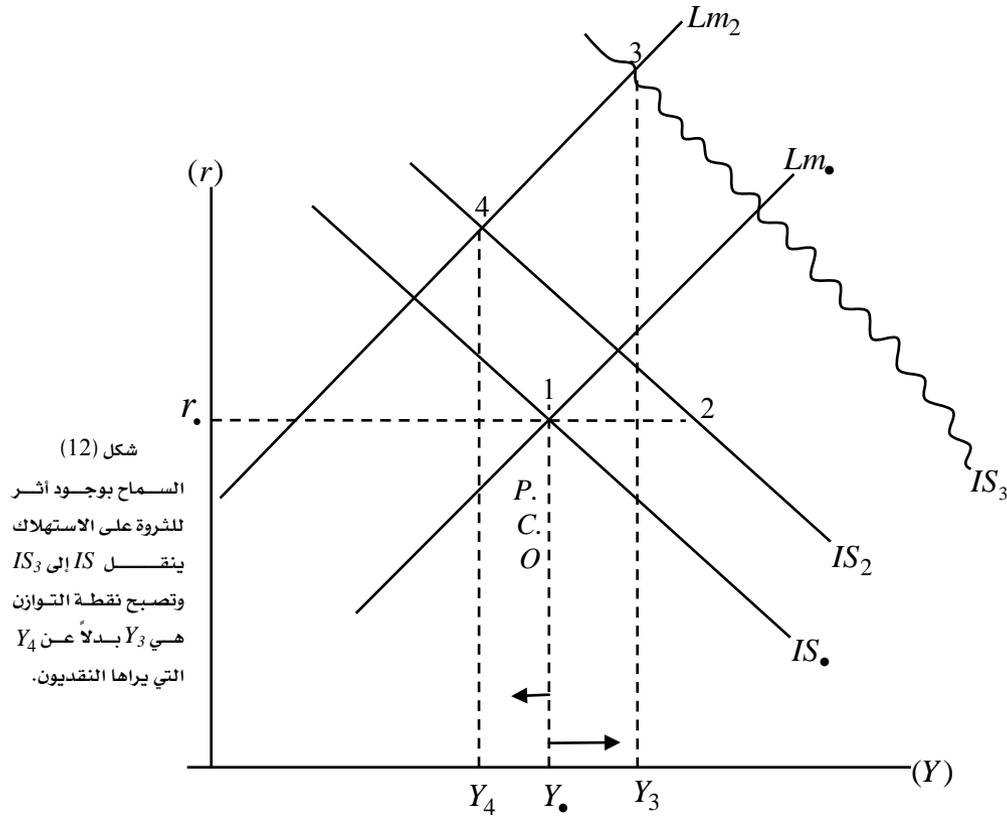
ولا يتفق الكينزيون الأوائل مع هذه النتيجة، فهم يرون أن زيادة الطلب على النقود يكون أقل من زيادة الطلب على السندات، ومن ثم فإن انتقال  $Lm$  يكون أقل إلى  $Lm_1$  لأن ( $La$ ) تكون صغيرة ومن ثم يزيد الدخل إلى  $Y_4 < Y_0$ .



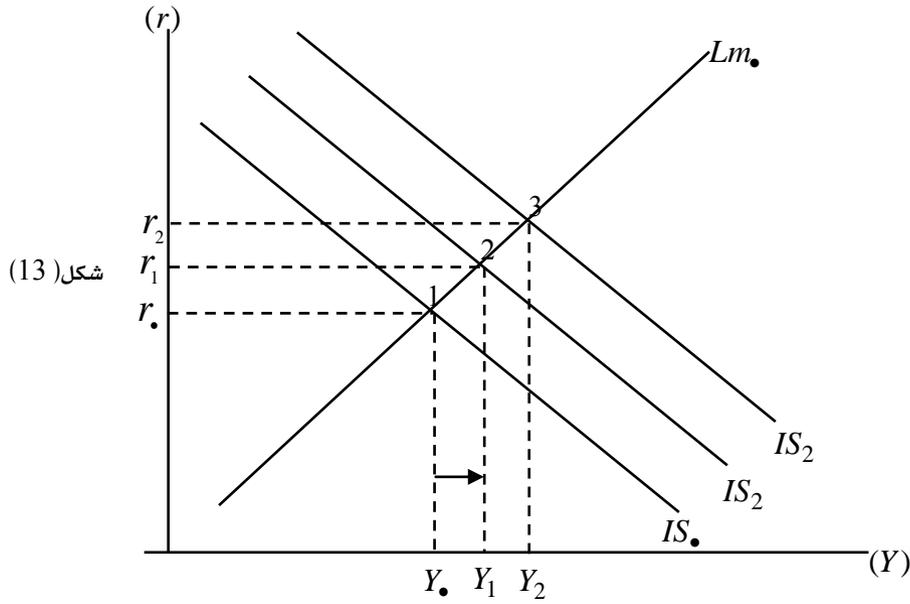
شكل (11)

إن حصر النقديين أثر الثروة على الطلب على النقود هو الذي أوقعهم في الجزم بعدم فعالية السياسة المالية وأثرها السلبي على الدخل. فهم قد أغفلوا أثر الثروة على الاستهلاك الذي يؤثر على انتقال منحنى  $IS$ . فعند زيادة الثروة، فإن الإنفاق الاستهلاكي يزيد ومن ثم الطلب الكلي. أي أن منحنى  $IS$  ينتقل من جديد إلى جهة اليمين  $IS_3$  (شكل 12) مما يزيد من فاعلية السياسة المالية ويقلل أثرها السلبي على الدخل الذي يدعيه النقديون حيث يزيد الدخل إلى  $(y_3)$  في شكل (12) بسبب أثر الثروة الذي يسبب انتقال  $IS$  إلى  $IS_3$ .

وعلى أية حال، فإن الجزم بهذه الحالة يعتمد على البراهين العملية والدراسات التطبيقية.



وأياً كان الأمر، فإن النقديين يقللون من فعالية السياسة المالية في التأثير على الدخل. وبالمقابل فإنهم يرفعون من شأن السياسة النقدية وتأثيرها الكبير على الدخل ويشاطروهم في هذا الرأي الكينزيون الجدد. لاحظ أن منحنى  $Lm$  يكون شديد الانحدار وأقرب إلى الوضع الرأسي بالنسبة للنقديين. ومن ثم فإن زيادة الانفاق الحكومي لن تؤدي إلا إلى زيادة متواضعة في الدخل بسبب أثر المزاخمة أنظر شكل (13).



شكل (13)

### السياسة النقدية في المزاحمة الكاملة

يمكننا الاستدلال على دور السياسة النقدية من خلال مضاعف السياسة النقدية. عندما  $Lr \rightarrow 0$

فإن المقدار في مقام المضاعف  $(1 - c'(1 - t'))$  يؤول إلى الصفر، وبالتالي فإن مضاعف السياسة النقدية

يكون:

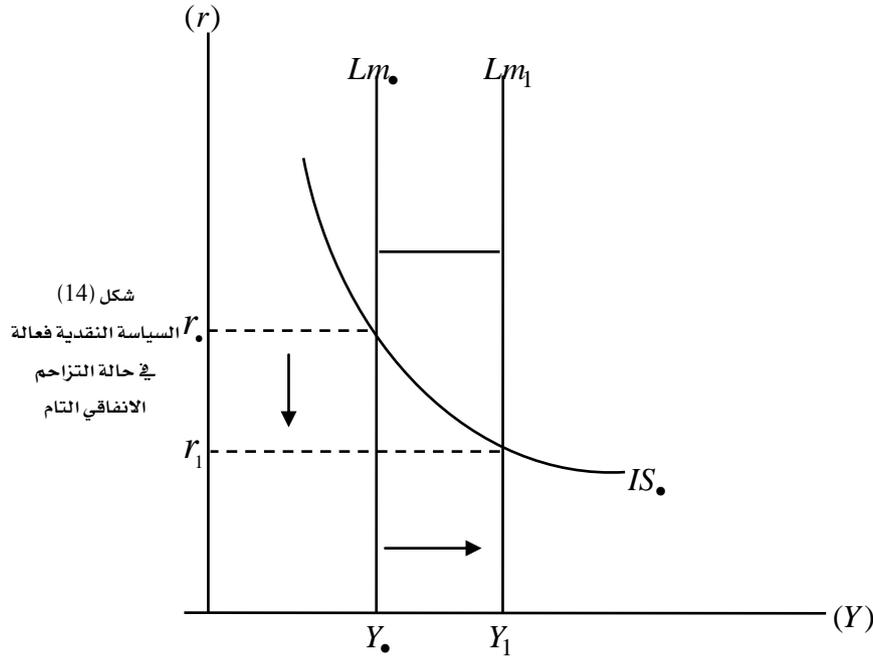
$$\frac{\partial y}{\partial H} = \frac{I' m'}{I' L_y} > 0$$

أي أن السياسة النقدية تبلغ أقصى تأثير لها على الدخل. فزيادة عرض النقود بسبب زيادة القاعدة

النقدية (H) تؤدي إلى انتقال (Lm) جهة اليمين مسبباً انخفاض سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$ . وبما أن

الطلب على النقود عديم المرونة لسعر الفائدة، فإن الطلب على الاستثمار يزيد نظراً لانخفاض تكلفة

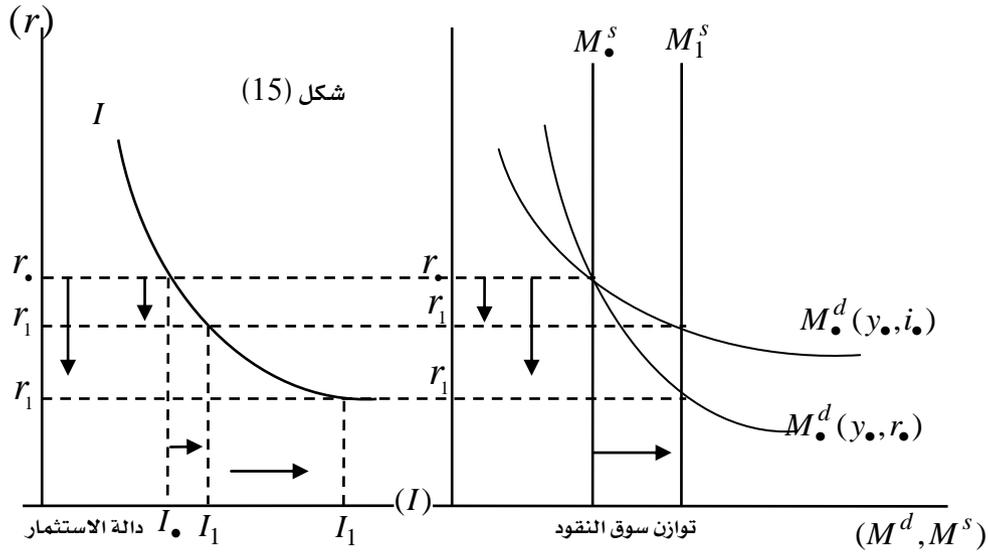
الاستثمار (سعر الفائدة) شكل (14).



لاحظ أنه عندما  $H \uparrow \leftarrow M^s \uparrow$  (عرض النقود)  $= m' \leftarrow$  فائض عرض نقدي يحفز الأفراد على شراء السندات مما يسبب في ارتفاع أسعار السندات ومن ثم انخفاض سعر الفائدة. لكن الطلب على النقود لأغراض المضاربة لا يتغير لأن  $Lr \rightarrow 0$ ، وبالتالي فإن  $r \downarrow \leftarrow I \leftarrow m' \leftarrow Y \uparrow = y_1$ .

#### ملاحظات ختامية:

رأينا كيف أن الفعالية النسبية لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية تعتمد على درجة مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة شكل (15). فالسياسة المالية تبلغ أقصى فعاليتها عندما يكون الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فكلما زادت مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة ( $Lr \rightarrow \infty$ ) كان التغيير في سعر الفائدة أقل وكذلك التغيير في الاستثمار يكون أقل، ومن ثم يكون التغيير في الدخل كبيراً عند تغيير السياسة المالية في حالة مصيدة السيولة، بينما تفقد السياسة النقدية فعاليتها. وبالمقابل، فإن السياسة النقدية تبلغ أقصى فعاليتها في التأثير على الدخل كلما كان الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة عديم المرونة ( $Lr \rightarrow 0$ ) في حالة التضخم الانفاقي التام. ونخلص من هذا أن درجة مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة تعتبر محدداً أساسياً لفعالية السياسة المالية والنقدية.



#### (9-4) فعالية السياسة المالية والنقدية في الحالات الخاصة لمرونة الاستثمار لسعر الفائدة

إن درجة مرونة الاستثمار لسعر الفائدة تُعتبر محددًا أساسياً آخر لمستوى فعالية السياسة المالية

والنقدية.

وبصورة عامة، فكلما كان الطلب على الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة تبلغ السياسة المالية أقصى

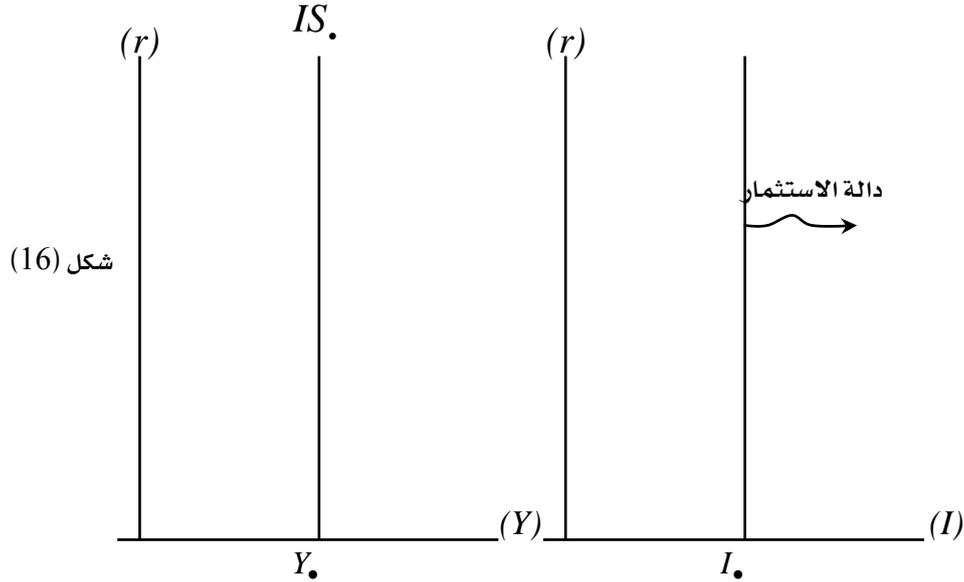
فعاليتها، بينما تفقد السياسة النقدية فعاليتها تماماً. وبالمقابل فكلما كان الطلب على الاستثمار أكثر

مرونة لسعر الفائدة تبلغ السياسة النقدية أقصى فعاليتها، وتفقد السياسة المالية فعاليتها تماماً.

دعونا نوضح هذه الحالات من خلال مناقشة وعرض الحالات الآتية:

1- الحالة الأولى:  $o \rightarrow I' \leftarrow$  الطلب على الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة، وبالتالي تصبح

منحنى دالة الاستثمار رأسياً شكل (16) وكذلك يغدو منحنى IS رأسياً أيضاً شكل (16).



حيث يؤول ميل منحنى IS إلى ما لا نهاية أي أنه شديد الانحدار وأصبح رأسياً على المحور الأفقي كما

عرفنا سابقاً.

دعونا نحص فعالية السياسة المالية في هذه الحالة:

عندما  $I' \rightarrow 0$  فإن المقدار  $(\frac{I'Ly}{Lr})$  يختفي من مقام مضاعف السياسة المالية ويصبح المضاعف

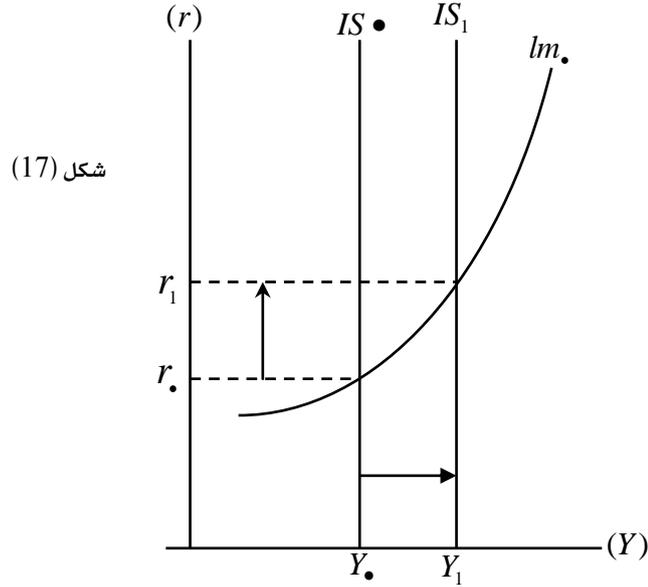
عندئذ:

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1 - t')} > 0$$

أي تبلغ السياسة المالية أقصى فاعليتها في التأثير على الدخل، فزيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى

انتقال منحنى IS الرأسي إلى اليمين شكل (17). ولا يتأثر الاستثمار بارتفاع سعر الفائدة من  $r_0$  إلى  $r_1$

لأن الاستثمار لا يعتمد عليه. ومن ثم تحقق السياسة المالية هدفها بزيادة الدخل.



• ولكن ماذا عن فاعلية السياسة النقدية في هذه الحالة؟

بما أن فاعلية السياسة النقدية تعتمد على مرونة الاستثمار لسعر الفائدة وهو ما لا يتحقق في هذه

الحالة، فيصبح منطقياً الاستنتاج بعدم فاعلية السياسة النقدية.

إن التأكد من هذا الاستنتاج يتم بفحص مضاعف السياسة النقدية.

عندما  $I' \rightarrow 0$ ، فإن بسط المضاعف  $(\frac{I' m'}{Lr})$  يختفي ومن ثم فإن:

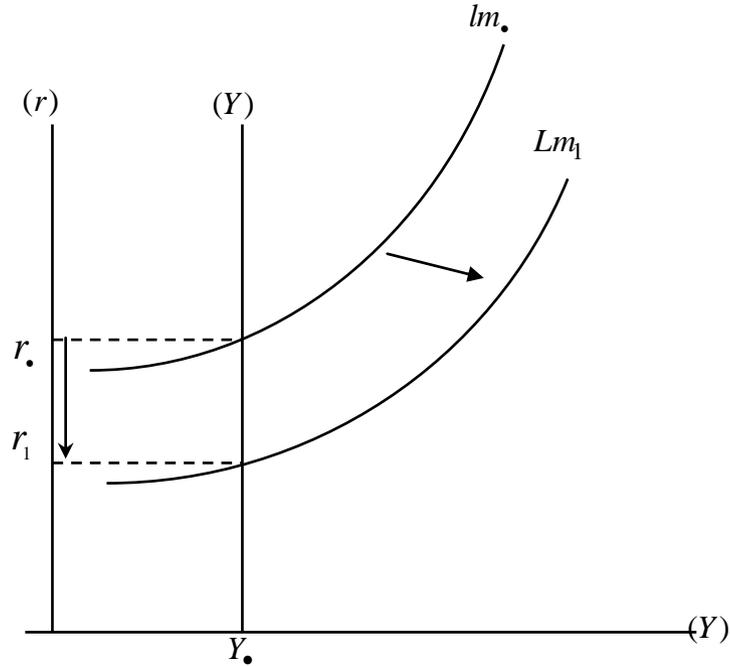
$$\frac{dy}{dH} \rightarrow 0$$

أي أن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماماً أي ظل عدم مرونة الاستثمار لسعر الفائدة، فعندما يزيد

عرض النقود يتنقل منحنى LM إلى أسفل جهة اليمين وينخفض سعر الفائدة إلى  $r_1$  ولكن بدون جدوى.

حيث يظل الدخل تابعاً عند مستواه  $(Y_0)$  شكل (18).

شكل (18)



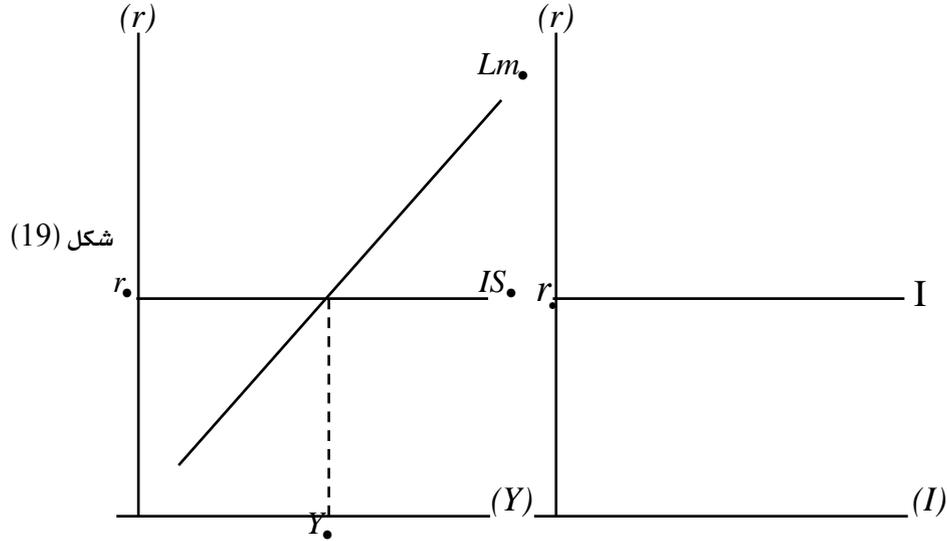
أي أن زيادة عرض النقود ( $\uparrow M^s$ ) تحفز الأفراد لشراء السندات مما يزيد الطلب عليها، فينخفض تبعاً لذلك سعر الفائدة ( $\downarrow r$ ). بيد أن  $I' = 0$  ومن ثم لا يتأثر الطلب الكلي. وبعبارة أخرى، فإن زيادة كمية النقود المعروضة لا تؤثر على الطلب الكلي من خلال آليه سعر الفائدة. لكن استنتاجنا الأخير يدل على أن السياسة النقدية تكون فعالة في التأثير على الدخل من خلال آلية أخرى غير آلية سعر الفائدة.

فالسياسة النقدية تؤثر على الدخل من خلال أثر صافي الثروة الحقيقية على الاستهلاك أي أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والثروة فكلما زاد صافي الثروة الخاصة بالمجتمع زاد الاستهلاك. يتكون صافي الثروة الحقيقية في المجتمع من رصيد المجتمع من رأس المال + عرض النقود + الدين الحكومي (أذون الخزانة + السندات متوسطة وطويلة الأجل).

فإذا زاد عرض النقود (بافتراض ثبات الأسعار)، فإن صافي الثروة الخاصة بالمجتمع يزيد، ومن ثم يزيد الاستهلاك وكذلك الطلب الكلي. وبالتالي يزيد الدخل حتى لو كان الطلب على النقود مرناً تماماً لسعر الفائدة وبغض النظر عن التغيرات في سعر الفائدة.

وأياً كان الأمر، فإن السياسة النقدية تكون عقيمة (Monetary Impotence) في التأثير على الطلب الكلي عندما تتسم مرونة الاستثمار لسعر الفائدة بالجمود (عديم المرونة) (IS رأسياً): وكذلك عندما تكون مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة ذات مرونة كبيرة جداً حالة مصيدة السيولة (Lm أفقياً).

2 - الحالة الثانية:  $I' = \infty$  (وظاهرة التزاحم التام مرة أخرى): عندما  $I' \rightarrow \infty$  (مرونة الاستثمار لسعر الفائدة كبيرة جداً)، يغدو منحنى دالة الاستثمار أقل انحداراً على المحور الأفقي. وكذلك، فإن منحنى IS يكون أفقياً، لأن ميله هو:  $O = \frac{dr}{dy} (IS)$  شكل (19).



لننص فعالية السياسة المالية في هذه الحالة:

عندما  $I' \rightarrow \infty$ ، فإن المقدار  $(\frac{I'Ly}{Lr})$  في مضاعف السياسة المالية يغدو كبيراً جداً. أي أنه يؤول إلى

مألاً نهائية، ومن ثم يصبح قيمة مقام المضاعف  $= \infty$ ، مما يجعل مضاعف السياسة المالية يؤول إلى الصفر.

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{\left[1 - c'(1 - t') + \frac{I'Ly}{Lr}\right]} \rightarrow \infty \quad \text{أي أن: } 0$$

أي تفقد السياسة المالية فعاليتها تماماً، فزيادة الانفاق الحكومي التي تسبب ارتفاع بسيط في سعر الفائدة

تسبب انخفاضاً كبيراً في الاستثمار يلغي أثر الزيادة في الانفاق الحكومي على الطلب الكلي. ومن ثم يظل

الدخل ثابتاً عند مستواه  $(Y_0)$ .

لاحظ أن هذه الحالة تبين أيضاً ظاهرة التزاحم الانفاقي التام الناجمة عن المرونة المفرطة للاستثمار

لسعر الفائدة. وقد رأينا من قبل أن هذه الظاهرة تحدث بسبب عدم مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

وبعبارة أخرى، فإن ظاهرة التزاحم الانفاقي التام تحدث عندما يكون منحنى  $Lm$  رأسياً ومنحنى  $IS$

أفقياً.

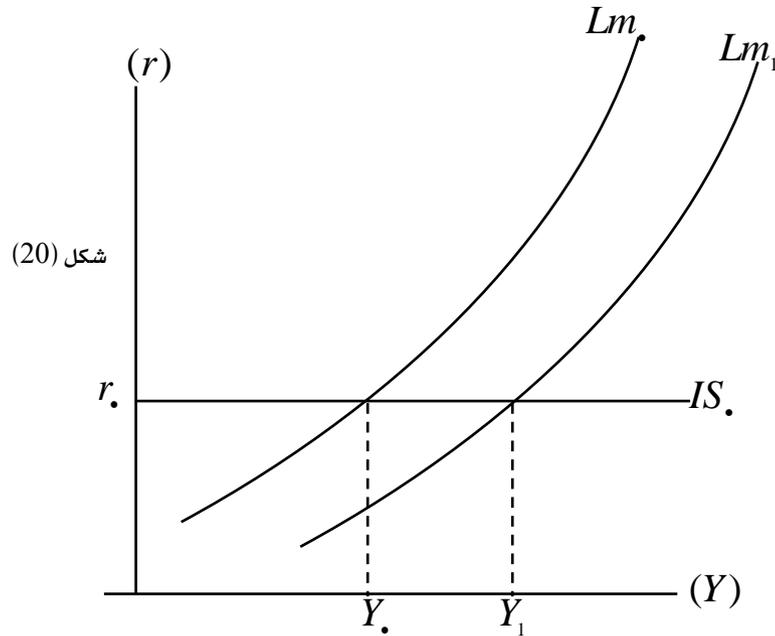
• ومرة أخرى فإن التخلص من ظاهرة التزاحم التام في هذه الحالة يتطلب استخدام السياسة النقدية،

حيث تبلغ أقصى فاعليتها في هذه الحالة عندما  $I' \rightarrow \infty$ ، حيث قيمة كلاً من بسط ومقام مضاعف

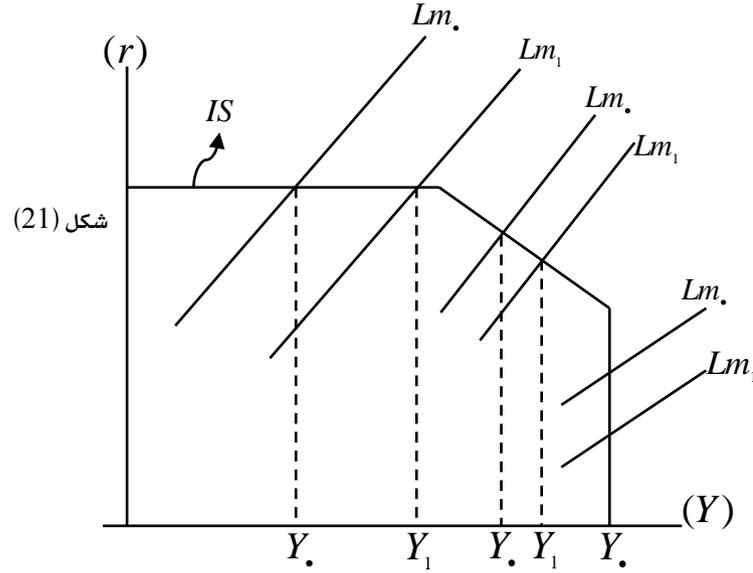
السياسة النقدية يكون كبيراً جداً. ومن ثم فإن المضاعف يكون:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{(I' m' / Lr) \rightarrow \infty}{(1 - c'(1 - t') + \frac{I' L y}{Lr}) \rightarrow \infty} = \infty$$

أي أن السياسة النقدية تبلغ أقصى فاعليتها في التأثير على الدخل على شكل (20).



وعموماً، يبين شكل (21) مدى فعالية السياسة النقدية في الحالات المختلفة الخاصة لمنحنى  $IS$ .



شكل (21)

ويبدو من الشكل السابق (21) أن السياسة النقدية تبلغ أقصى فاعليتها عندما يكون IS أفقياً، وتفقد فاعليتها تماماً عندما يكون IS رأسياً. بينما تكون فاعلة نسبياً عندما يأخذ IS وضعه الطبيعي (الانحراف من أعلى إلى أسفل جهة اليمين).

### 9-5) أثر الأسعار في نموذج IS-Lm : المعادلة التفاضلية

#### للطلب الكلي (AD)

عندما يتم التخلي عن فرضية ثبات الأسعار والسماح بتغير الأسعار في نموذج

(IS-Lm)، فإنه يمكننا اشتقاق المعادلة التفاضلية لمنحنى الطلب الكلي.

إن تغير الأسعار (P) لا يؤثر على معادلة ومنحنى سوق السلع، لأن قيم السلع في هذا السوق يتم

التعبير عنها مباشرة بالقيم الحقيقية.

لكن تغير الأسعار يؤثر على معادلة سوق النقود ومن ثم تؤثر على توازن سوق النقود وبالتالي فإن

المستوى العام للأسعار (P) يظهر بصورة مباشرة في معادلة Lm. وهنا يمكن إعادة صياغة توازن النقود كما

يلي:

الطلب على النقود الحقيقية = عرض النقود الحقيقية

$$\frac{M^s}{P} = \frac{M^d}{P}$$

$$\leftarrow \frac{m(H)}{P} = L(y, r) \text{ أو:}$$

لاحظ أن ارتفاع الأسعار ( $\uparrow P$ )  $\leftarrow \frac{M}{P}$  (انخفاض الرصيد النقدي الحقيقي)

وهذا يماثل انخفاض الرصيد النقدي الأسمي ( $M^s$ ) ويقع نفس الأثر عندما تنخفض الأسعار الذي

يسبب زيادة الرصيد النقدي الحقيقي ( $\frac{M}{P}$ ) والذي يماثل الزيادة في عرض النقود الأسمي.

وبالتالي، فإن انخفاض الأسعار وزيادة الرصيد النقدي الحقيقي تبعاً لذلك يحفز الأفراد لشراء

السندات. ومن ثم تزيد أسعار السندات لزيادة الطلب عليها مسبباً انخفاضاً في سعر الفائدة.

إن انخفاض سعر الفائدة له أثران: فمن ناحية يزيد الاستثمار وكذلك الطلب الكلي مسبباً زيادة

الدخل. ومن جهة أخرى، فإن الطلب على نقود المضاربة يزيد ( $\uparrow \frac{M^d}{P}$ ) ليوازن زيادة عرض النقود

$$\text{الحقيقي } \left( \frac{M^s}{P} \right).$$

ومن الواضح أن تأثير الأسعار على معادلة LM تسبب انتقال المنحنى مما يسمح باشتقاق منحنى

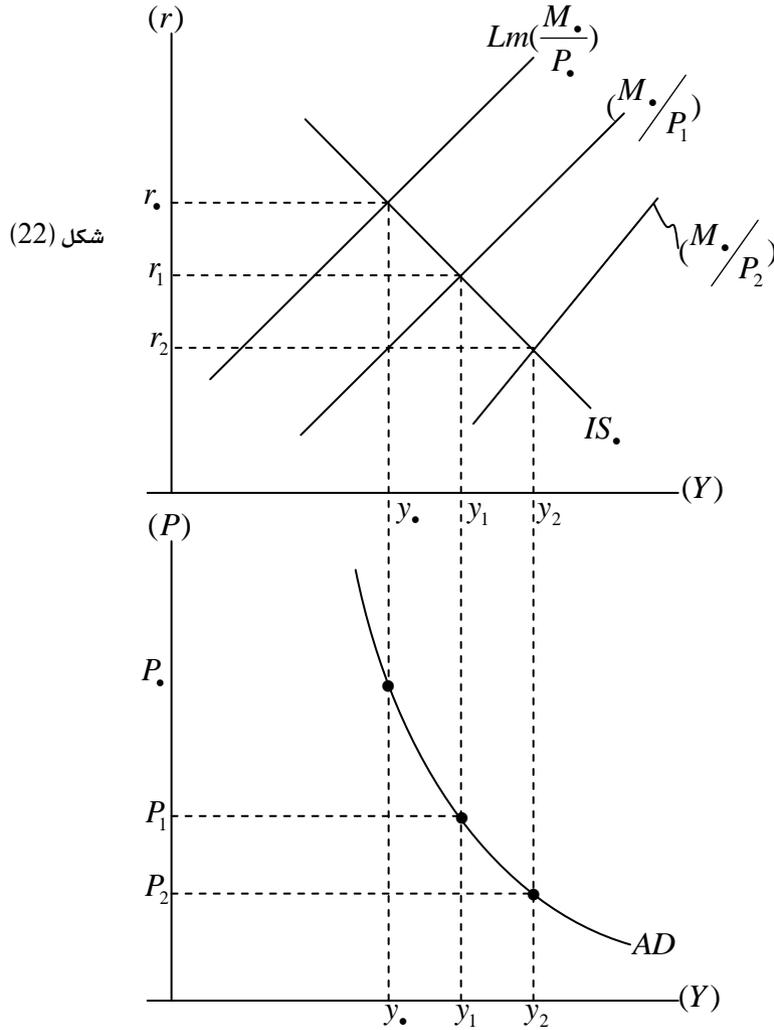
الطلب الكلي.

لاحظ أنه عند انخفاض الأسعار من  $P_0$  إلى  $P_1$ ،  $P_2$ ، فإن منحنى LM ينتقل إلى أسفل جهة اليمين

بسبب زيادة الرصيد النقدي الحقيقي (وهذا يشبه زيادة عرض النقود الأسمي). مما يؤدي إلى زيادة الطلب

الكلي ومن ثم زيادة الدخل من  $y_0$  إلى  $y_1$ ،  $y_2$  على التوالي.

ومن نقاط التوازن  $(y_0, P_0)$ ،  $(y_1, P_1)$ ،  $(y_2, P_2)$  يتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي في شكل (22).



### اشتقاق المعادلة التفاضلية للطلب الكلي

عرفنا سابقاً معادلة (IS) التفاضلية (4)

$$(4) \quad \leftarrow \quad dy = c'(1-t')dy + dG + I'dr$$

وبمفاضلة معادلة LM التي تتضمن (P) بصورة صريحة تفاضلاً كلياً نجد أن:

$$(5) \quad \leftarrow \quad \frac{Pm'dH - m(H)dP}{P^2} = Lydy + Lrdr$$

أو:

$$(6) \quad \leftarrow \quad dr = \frac{m'dH}{LrP} - \frac{m(H)}{LrP^2} dP - \frac{Ly}{Lr} dy$$

ويوضع (6) في (4) نجد أن:

$$dy = c'(1-t')dy + dG + I' \left[ \frac{m'dH}{LrP} - \frac{m(H)}{LrP^2} dP - \frac{Ly}{Lr} dy \right]$$

أو:

$$dy = c'(1-t')dy - \frac{I'Ly}{Lr} dy + I' \left[ \frac{m'}{LrP} dH - \frac{m(H)}{LrP^2} dP \right] + dG$$

$$\alpha dy = dG + \frac{I' m'}{LrP} dH - \frac{I' m(H)}{LrP^2} dP$$

$$\alpha = 1 - c'(1-t') + \frac{I'Ly}{Lr} \text{ حيث}$$

أو:

$$(7) \leftarrow \boxed{dy = \frac{1}{\alpha} dG + \frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m'}{LrP} dH \right) - \frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m(H)}{LrP^2} \right) dP}$$

لاحظ أن معادلة (7) هي المعادلة التفاضلية للطلب الكلي حيث يظهر فيها متغير السعر (dP) مسبقاً

بإشارة سالبة. ويمكننا الحصول على قيمة ميل منحنى الطلب الكلي عندما نضع  $dG = dH = 0$ .

أي أن ميل منحنى الطلب الكلي هو:

$$(8) \leftarrow \frac{dy}{dP} = -\frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m'(H)}{LrP^2} \right) < 0$$

لاحظ أيضاً أن توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما في معادلة (7) يتأثر بالسياسة المالية (dG) والسياسة النقدية (dH)، وهما متغيرات السياسة الاقتصادية التي تسبب انتقال منحنى الطلب الكلي، بينما يسبب تغير السعر تغير الطلب الكلي على نفس المنحنى.

ومن جهة أخرى فإن معادلة (7) تبين أن منحنى الطلب الكلي يأخذ وضعه الطبيعي (الانحدار من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين بميل سالب). بيد أن منحنى الطلب الكلي قد يحدو رأسياً في حالات خاصة.

وهي الحالات التي توضح فشل النموذج الكلاسيكي في انتشار الاقتصاد من الركود الاقتصادي أثناء أزمة الكساد العظيم 1929 وفقاً لرأي كينز. فقد أنتقد كينز بشدة فشل آليات السعر التلقائية في استعادة التوازن الاقتصادي وفقاً للتحليل الكلاسيكي.

لقد أرجع كينز فشل آلية التصحيح الكلاسيكية في مواجهة الكساد إلى ظاهرة العقم النقدي في جانب الطلب الكلي وظاهرة، جمود الأجر النقدي في جانب العرض الكلي.

وقيماً يتعلق بجانب الطلب الكلي فإن ظاهرة، العقم النقدي

(Monetary Impotence) أو عدم فاعلية السياسة النقدية، فإنها تعزي إلى سببين هما:

• عدم حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة.

الحساسية المفرطة للطلب على النقود بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة (إمكانية وقوع الاقتصاد في مصيدة السيولة).

وفيما يلي نحص هاتين الحالتين بالاستعانة بالمعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

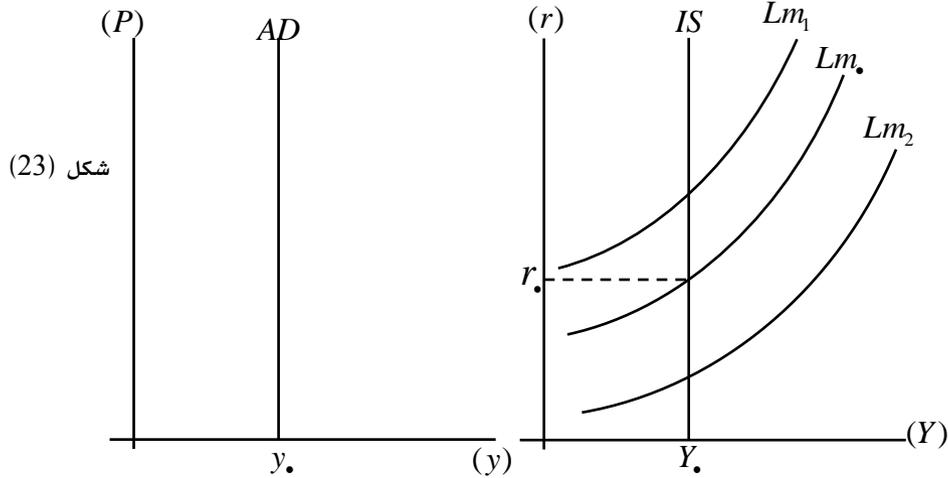
1- عدم حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة:

عندما  $I' \rightarrow 0$ ، فإن الاستثمار لا يستجيب لأي تغير في سعر الفائدة وبيانياً فإن منحنى IS يغدو

رأسياً (تذكر ميل IS:  $\infty = \frac{dr}{dy}$ ) وكذلك، فإن منحنى الطلب الكلي يغدو رأسياً أيضاً شكل (23).

وبالعودة إلى (7) للتأكد من ميل منحنى الطلب الكلي (AD) نجد أنه عندما  $I' \rightarrow 0$  فإن:

$$\left. \frac{dy}{dP} \right|_{AD} = -\frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m(H)}{LrP^2} \right) \Rightarrow 0$$



وفي هذه الحالة، فإن السياسة النقدية تغدو عقيمة وفقاً لكينز. أي أن مضاعف السياسة النقدية

يصبح:

$$dP = dG = 0 \left| \frac{dy}{dH} = \frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m'}{LrP} \right) \right.$$

وعندما  $I' \rightarrow 0$ ، فإن:

$$\frac{dy}{dH} \rightarrow 0$$

حيث يظل الدخل تابعاً عند  $(y_0)$  ولا يمكن زيادته إلى مستوى الدخل الطبيعي فالسياسة النقدية عديمة الفعالية.

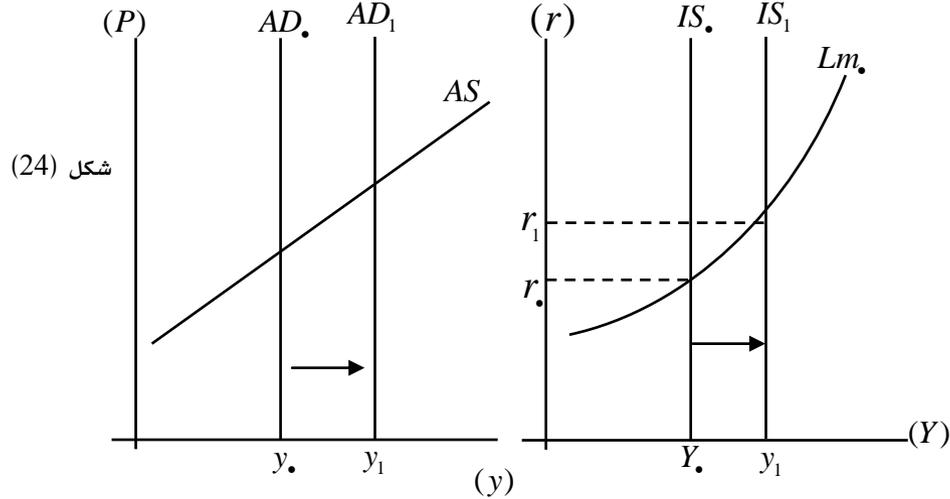
وعلى عكس السياسة النقدية، فإن السياسة المالية وفقاً لكيبنز تغدو هي السياسة الفعالة لمواجهة الكساد وزيادة الطلب الكلي ومن ثم الدخل. ويمكننا التأكد من حساب مضاعف السياسة المالية من معادلة (7).

$$dP = dH = 0 \left| \frac{dy}{dG} = \frac{1}{\alpha} > 0 \right. \quad \text{أي أن:}$$

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c'(1-t')} > 0 \quad \text{أو:}$$

$$0 \leftarrow I' \frac{Ly}{Lr}$$

وبينائياً، فإن كلا من منحنى IS، AD ينتقلان جهة اليمين شكل (24).



لاحظ أيضاً أنه بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة إلى  $(r_1)$ ، إلا أن الاستثمار لا يتأثر  $(I' = 0)$  ومن ثم لا يوجد أثر تراكمي.

2- وقوع الاقتصاد في مصيدة السيولة:

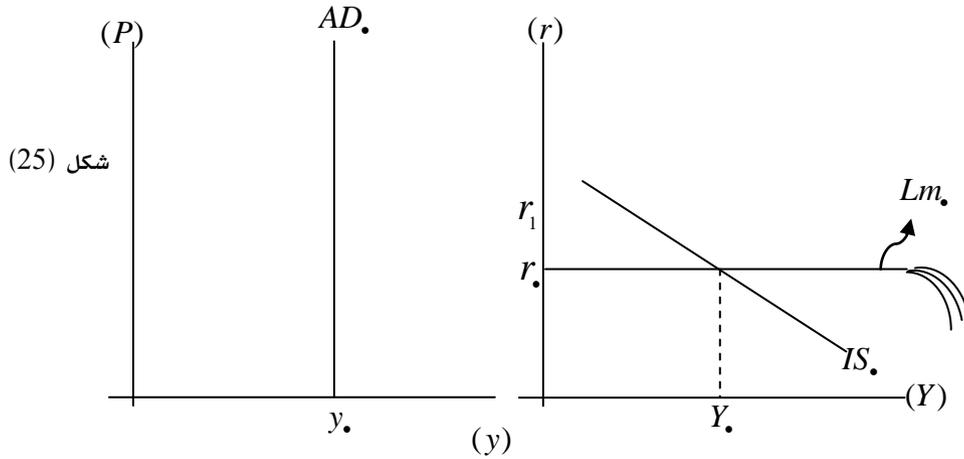
عندما  $Lr \rightarrow \infty$ ، فإن الطلب على النقود يغدو حساساً وبدرجة كبيرة لتقلبات سعر الفائدة، ومن ثم

$$\frac{dr}{dy} \Big|_{Lm} = 0 \quad \text{يصبح منحنى Lm أفقياً (تذكر أن } I' = 0 \text{)}$$

وعندئذ لا تفلح زيادة كمية النقود (M) من خلال زيادة القاعدة النقدية (H) في زحزحة Lm إلى أسفل

وبالتالي يظل الناتج (قابعاً عند مستواه السابق  $(Y_0)$ ).

وبيانياً، فإن منحنى الطلب الكلي يغدو رأسياً شكل (25).



ويمكننا التثبت من هذه النتائج بفحص مضاعف السياسة النقدية. فعندما  $Lr \rightarrow \infty$ ، فإن:

$$\frac{dy}{dH} = \frac{1}{\alpha} \left( \frac{I' m'}{LrP} \right) \rightarrow 0$$

وعلى العكس من ذلك، فإن السياسة المالية تكون فعالة في التأثير على الدخل ومقارعة الكساد. وهذا ما يبينه مضاعف السياسة المالية.

$$\frac{dy}{dG} = \frac{1}{\alpha} > 0 \quad \text{حيث:}$$

$$\frac{dy}{dP} = 0 \quad \text{وكذلك، فإن ميل AD هو:}$$

أي أن (AD) يغدو رأسياً.

أي أن كلاً من IS، AD ينتقلان إلى جهة اليمين في حالة السياسة المالية المتوسطة.

وعلى أية حال، فإن هذا التحليل يتسق مع رؤية كينز بأهمية السياسة المالية كأداة ناجحة في مواجهة الكساد وبعبارة أخرى، فإن مقارعة الكساد لا تتم من خلال آليات السعر التلقائية التي يدعيها الكلاسيك التي أظهرت فشلها وإنما في التدخل الحكومي من خلال السياسات المالية.

لكن كينز لم يهمل تماماً أثر زيادة كمية النقود الناجمة عن زيادة السلطات النقدية (الحكومية) للقاعدة النقدية (H) أو بسبب تخفيض المستوى العام للأسعار (P).

زيادة كمية النقود أو انخفاض الأسعار يسبب انخفاض سعر الفائدة الذي يحفز الطلب الكلي من خلال زيادة الاستثمار أي أن :

$$\downarrow P \Rightarrow \frac{M}{P} \uparrow \rightarrow \downarrow r \rightarrow \uparrow I \Rightarrow AD \uparrow \Rightarrow y \uparrow$$

وفي حالة المحفز الكينزي يأخذ (AD) وضعه الطبيعي أي لا يكون رأسياً.

وقد عرف هذا المحفز بالأثر الكينزي (Keynesian Effect)، المقابل لأثر الاقصادي بيجو.

## أثر بيجو (Pigou Effect)

حاول الاقتصادي بيجو الدفاع عن النموذج الكلاسيكي وقدرته على استعادة التوازن الاقتصادي بصورة تلقائية دون الحاجة إلى التدخل الحكومي.

فقد جادل بيجو بأن الثروة لها أثر كبير على الانفاق الاستهلاكي وقد عُرف أثر بيجو أيضاً بأثر الرصيد النقدي الحقيقي وفقاً لتعبير الاقتصادي دون باتنكن. (Real Balance Effect) وترتبطاً على ذلك فدالة الاستهلاك عند بيجو تعتمد على حجم الثروة والتي تقاس بالرصيد النقدي الحقيقي كأحد مكوناتها الأساسية  $(\frac{M}{P})$ .

$$C = f(Y, \frac{M}{P}) \quad \text{ومن ثم تغدو دالة الاستهلاك:}$$

ويمكن تحويلها إلى معادلة قابلة للقياس مثل:

$$C = a_0 + a_1 Y + a_2 \frac{M}{P} + \mu$$

وقد جادل بيجو بأن انخفاض الاستثمار لأي سبب، يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك التشغيل مما يسبب انخفاض الأجور (W) وكذلك تكاليف الإنتاج ومن ثم تنخفض الأسعار بالقيمة المطلقة (P).

ولكن مستوى الأجور الحقيقية  $(\frac{W}{P})$  يظل ثابتاً عند أجور وأسعار منخفضة بصورة مطلقة.

إن انخفاض الأسعار وفقاً لبيجو يسبب زيادة القيمة الحقيقية للرصيد النقدي  $(\frac{M}{P} \uparrow)$ . أي أن حجم

الثروة الحقيقية يزيد ومن ثم يزيد الإنفاق الاستهلاكي فالطلب الكلي والدخل وبالتالي مستوى التشغيل (N).

وهكذا يقدم أثر الثروة آلية تلقائية تكفل العودة مرة أخرى بالاقصاد الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل دون تدخل حكومي.

وبيانياً، فإن انخفاض الأسعار يسبب انتقال منحنى IS إلى اليمين بسبب التأثير المباشر لزيادة الرصيد النقدي الحقيقي على الانفاق الاستهلاكي.

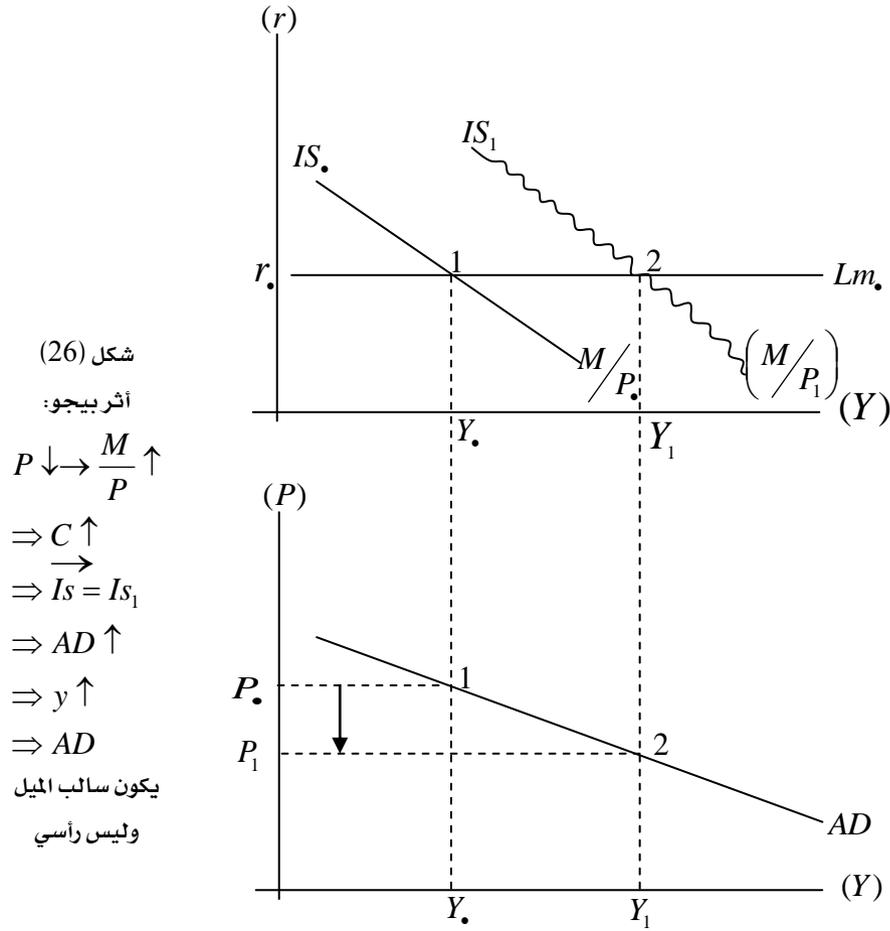
ومن الواضح أن أثر بيجو يضمن أن لا يكون AD رأسياً وإنما يأخذ وضعه الطبيعي (سالب الميل) شكل (26). ولا يتطلب سريان أثر بيجو انخفاض سعر الفائدة وبذلك يختلف بيجو عن أثر كينز، فأثر الأخير

يمر عبر انخفاض سعر الفائدة الذي يزيد الاستثمار فالطلب الكلي.

كما يختلف أثر بيجو عن الاقتصاديين الكلاسيكيين في أن الانخفاض النسبي في الأجور الحقيقية

$(\frac{W}{P})$  وليس مجرد الانخفاض المطلق (الأجور تنخفض بصورة نسبية للأسعار) هو الذي يضمن استعادة

التوازن التلقائي للاقتصاد وانتشاله من الكساد.



وأياً كان الأمر، فإن البراهين العملية لم تثبت أهمية وفاعلية أثر بيجو بصوره حاسمة.

### (9.6) الطلب الكلي في ظل فرضية التوقعات الرشيدة

تقوم فرضية التوقعات الرشيدة على كفاءة الوحدات الاقتصادية في استخدام كافة المعلومات المتاحة عن السياسات المالية والنقدية والاستفادة المثلى منها وتبلغ كفاءة استخدام المعلومات مستواها الأمثل عند تساوي التكلفة الحدية للحصول على المعلومات مع المنفعة الحدية من استخدام المعلومات. ووفقاً لذلك فإن قرارات الوحدات الاقتصادية تتسم بالرشد والعقلانية الاقتصادية وتنتهي فرضية التوقعات الرشيدة إلى الجزم بفرضية لا جدوى السياسات الاقتصادية (The Policy Ineffectiveness Prop) عندما تكون هذه السياسات متوقعة بالكامل، أي أنها تؤكد فرضية حياد النقود ومن ثم فإن السياسات المالية والنقدية لا تؤثر على خطط الإنتاج والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية إلا عندما تكون مفاجئة أو غير متوقعة بالنسبة للوحدات الاقتصادية.

وفيما عدى ذلك، فإن التغيرات في السياسات النقدية والمالية المتوقعة يقتصر أثرها على زيادة المستوى العام للأسعار، مما يجعل تلك السياسات غير ذات جدوى للاستقرار الاقتصادي وعليه، فإن مستوى الأسعار المتوقع يعتمد على كافة المعلومات المتاحة.

$$P^e = \frac{E}{I} \quad \text{أو:}$$

حيث  $I =$  كل المعلومات عن المتغيرات الاقتصادية،  $E =$  معامل التوقعات وبصورة أكثر تحديداً فإن:

$$P^e = f(P_t, P_{t-1}, \dots, P_{t-n}, M^e, G^e, T^e)$$

أي أن المستوى العام للأسعار المتوقع يعتمد على مستويات الأسعار في الفترة الحالية والماضية وعلى السياسة النقدية المتوقعة ( $M^e$ ) والسياسة المالية المتوقعة ( $G^e, T^e$ ). وبهذا التوصيف فإن فرضية التوقعات الرشيدة تختلف في بنائها للسعر المتوقع ( $P^e$ ) عن الرؤية الكينزية. فالرؤية الكينزية ترى أن السعر المتوقع هو دالة في مستويات الأسعار السابقة فقط.

أي أن السعر المتوقع يعتمد على التوقعات التكميلية المدفوع ذاتياً بمعدلات الأسعار في الماضي.

$$P^e = f(P_t, P_{t-1}, P_{t-2}, \dots, P_{t-n}) \quad \text{أو:}$$

$$P^e = \rho P_t \quad \text{أو:}$$

حيث ( $\rho$ ) هو معامل التصحيح في الأسعار ويمثل مؤشر الدفع الذاتي للتضخم، إن فرضية التوقعات الرشيدة وفقاً لمؤيديها تمثل أداة كفاءة في تعظيم المصالح والمنافع للأفراد المستهلكين والمنتجين وأن لها دوراً مؤثراً في صفاء الأسواق وتحقيق التوازن العام شريطة استخدام المعلومات بكفاءة باعتبار ذلك هو التطبيق السليم لقواعد الرشد الاقتصادي.

وفيما يلي سيتم استنتاج دالة الطلب الكلي وفقاً لفرضية التوقعات الرشيدة.

بالعودة إلى المعادلة التفاضلية للطلب الكلي (7) وإدخال عنصر الزمن ( $t$ ) لتحويلها إلى معادلة

ديناميكية (حركية) عبر الزمن نجد أن المعادلة هي:

$$dy = \frac{1}{\alpha} \left[ \frac{I' m'}{Lr} \frac{dH}{P} - \frac{I' m(H)}{Lr} \frac{dP}{p} + dG \right]$$

ولتبسيط التحليل والاكتفاء بالسياسة النقدية لتعبر عن السياسات الاقتصادية، نضع  $dH \neq 0$ .

كذلك نضع الفترة ( $t-1$ ) تعبر عن فترة الأساس أو التوازن العام في (فترة الأساس).

لاحظ أنه عند التوازن في بداية الفترة فإن  $P_{t-1} = 1$ ،  $H_{t-1} = 1$  ولاحظ أيضاً أن:

$$dy = y_t - y_{t-1}$$

$$dH = H_t - H_{t-1}$$

$$dP = P_t - P_{t-1}$$

أي أن التفاضل الكلي في معادلة الطلب يعبر عن تغير المتغيرات الاقتصادية من الفترة ( $t-1$ ) إلى الفترة ( $t$ ) وبناء على تلك المعلومات، فإن المعادلة التفاضلية للطلب الكلي يمكن إعادة صياغتها على النحو

الآتي:

$$dy = \frac{1}{\alpha} \left[ \frac{I' m'}{Lr} \frac{dH}{P_{t-1}} - \frac{I' m(H_{t-1})}{Lr P_{t-1}} \frac{dP}{P_{t-1}} + dG \right]$$

$$dy = \frac{I'}{Lr\alpha} [m' dH - dP]$$

$$dy = \delta [m' dH - dP] \quad \text{أو:}$$

$$\delta = \frac{I'}{Lr\alpha} \quad \text{حيث:}$$

$$dG = 0 \quad \text{وكذلك:}$$

$$y_t - y_{t-1} = \delta [m'(H_t - H_{t-1}) - (P_t - P_{t-1})] \quad \text{أو:}$$

$$y_t - y_{t-1} = \delta [m'H_t - P_t] \quad \text{أو:}$$

$$y_t - y_{t-1} = \delta m'H_t - \delta P_t$$

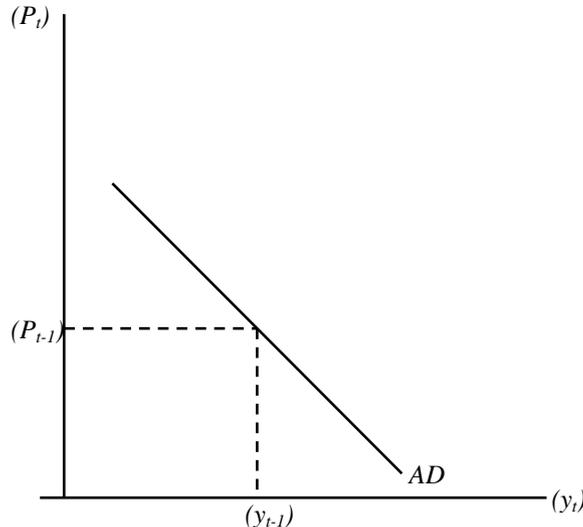
$$\boxed{AD: P_t = -\frac{1}{\delta} (y_t - y_{t-1}) + m'H_t + \mu_t} \quad \text{أو:}$$

حيث  $\mu_t$  = صدمة الطلب تم اضافتها لمعادلة الطلب الكلي الحركية

لاحظ أن ميل منحنى AD هو:

$$\left. \frac{dP_t}{dy_t} \right|_{dH_t = 0} = -\frac{1}{\delta} < 0$$

وهو نفس ميل معادلة الطلب الكلي السابقة (معادلة 8).



ولإدخال عنصر التوقعات في المعادلة السابقة، نأخذ التوقع الرياضي للمعادلة.

$$E(P_t) = -\frac{1}{\delta} (y_t^e - y_{t-1}) + m'H_t^e \quad \text{أو:}$$

$$E(\mu_t) = 0 \quad \text{حيث:}$$

$$E(y_{t-1}) = y_{t-1}$$

$$y_t^e = y_{t-1} \quad \text{وفي ظل التوقعات التامة فإن}$$

وكما سنعرف عند مناقشتنا لنظرية العرض الكلي، فإن الناتج المتوقع في الفترة  $(t-1)$  هو نفسه الناتج المحقق لنفس الفترة:

$$y_t^e = y_{t-1} \quad \text{أي أن:}$$

حيث  $y_t = y_{t-1}$  = الناتج المتوقع للفترة  $(t)$  الذي تم توقعه بنهاية الفترة  $(t-1)$  وهذا يسمح لنا بصياغة

AD كما يلي:

$$P_t^e = -\frac{1}{\delta} \underbrace{(y_t^e - y_{t-1})}_0 + m'H_t^e$$

$$P_t^e = m'H_t^e \quad \text{أو:}$$

أي أن السعر المتوقع يعتمد على التغير المتوقع في القاعدة النقدية  $(H_t^e)$  وعندما  $m' = 1$ ، فإن:

$$P_t^e = H_t^e$$

وبعبارة أخرى، فإن الزيادة المتوقعة في عرض النقود  $(H_t^e)$  تسبب فقط ارتفاع السعر المتوقع  $(P^e)$

تاركة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي بدون تغيير في معادلة الطلب الكلي.

## مراجع الفصل التاسع

- 1) Branson, William, (1989), IBiD, P (98), P (205).
- 2) Mayer , Laurence H., "Financing constraints and the short – Run Response to Fiscal policy".
- 3) In Thomas M. HAVRilesky and BBoorman, "Money supply and money Demand and Macroeconomic models", Harlan Davidson, Inc , 2d , ed , p(435) , USA , (1985).

4) محمد الأفندي ، محاضرات في النظرية الاقتصادية المتقدمة لطلاب الدراسات العليا ، جامعة صنعاء ،

مذكرات غير منشورة.



## الجزء الثالث

### النظريات القطاعية للطلب الكلي

#### القضايا الأساسية:

- نظريات الاستهلاك (الأساس الكلي).
- نظريات الاستهلاك (الأساس الجزئي).
- نظريات الاستهلاك الحديثة.
- نظريات الاستهلاك في اقتصاد إسلامي.
- نظريات الاستثمار.
- نظريات عجز الموازنة العامة.
- نظريات الطلب على النقود



## الفصل العاشر

### نظريات الاستهلاك (الأساس الكلي)

#### Consumption Theories

#### (1-10) أهمية نظريات الاستهلاك

يمثل الإنفاق الاستهلاكي أهم مكونات الطلب الكلي في تحديد مستوى الدخل في الأجل القصير.

وبالتالي فإن دراسة نظريات الاستهلاك لها أهمية من جوانب مختلفة منها:

- تحديد اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي باعتباره أحد محددات الدخل في الأجل القصير. كما أن الاستهلاك يمثل أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل فإذا تم تحديد الاستهلاك يمكننا تحديد مستوى حجم الادخار ومن ثم حجم التراكم الرأسمالي.
- تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في الاستهلاك وهناك فرضيات مختلفة تفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد.
- ولما كان مضاعف الإنفاق الكلي يعتمد على الميل الحدي للإستهلاك، فإن دراسة الاستهلاك تغدو مهمة في دراسة مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في الأجل القصير التي تعتمد بصورة أساسية على دور المضاعف.
- إن دراسة ما إذا كان الإنفاق الاستهلاكي مستقراً أو غير مستقر تضيء أهمية على دراسة دالة الاستهلاك وتحديد ما إذا كانت الدالة نسبية أو غير نسبية.
- مما يتطلب الإلمام بالخصائص الرئيسية لدالة الاستهلاك وخاصة العلاقة بين الميل الحدي للإستهلاك والميل المتوسط في الأجل القصير والطويل.
- وعلى أية حال، فإن تفسير السلوك الاستهلاكي أو العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك سيتم من خلال نظريات أو فرضيات الاستهلاك ذات الأساس الكلي وأهمها فرضية الدخل المطلق التي قدمها كينز. وكذلك من خلال فرضيات الاستهلاك التي تتكئ على أساس التحليل الاقتصادي الجزئي ومنها:
  - فرضية الدخل النسبي.
  - فرضية الدخل الدائم.
  - فرضية دخل دورة الحياة.
- وقد اتكأت هذه الفرضيات على النموذج الأساسي النيوكلاسيكي (التوفيقي) للاستهلاك الذي أعتمد على فروض النظرية الجزئية في تعظيم المنفعة، وفرضية التوقعات الرشيدة.
- وأياً كان الأمر فإن دراسة دالة الاستهلاك لم تبدأ من كينز وإن كان كينز في عرضه لهذه الدالة قد قدم عملاً عظيماً في نظر هانسن الذي يرى أن كينز قد أسبغ أهمية جديدة على فكرة قديمه لا يضاهاها إلا اكتشاف مارشال لدالة الطلب.

فقد سبق ذلك العمل العظيم لكينز دراسات حول دالة الاستهلاك في ثنايا الكتابات عن الدورة الاقتصادية لمالتس وفيكسيل وأدم سميث (قنديل، 1979).

وكذلك مناقشات أنجل (1857) لدالة الاستهلاك الذي بين وجود علاقة بين زيادة الدخل وانخفاض النسبة المنفقة منه على الطعام.

لكن كينز كان رائداً في تقديم نظرية استهلاك تؤكد أهمية العلاقة بين الاستهلاك والدخل ومن ثم فإنها قد شكلت ركناً أساسياً في نظرية الاقتصاد الكلي. ولقد أطلق على هذه العلاقة: فرضية الدخل المطلق في الاستهلاك.

## (2-10) فرضية الدخل المطلق

### *The Absolute Income Hypothesis (AIH)*

#### مضمون الفرضية:

توجد علاقة دالية مستقرة بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح المطلق (الحالي) ووفقاً لكينز فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية، فعندما يزيد الدخل المتاح يزيد الاستهلاك. وقد برر كينز هذه العلاقة بما أسماه القانون النفسي الأساسي. فالأفراد في المتوسط يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك أقل من نسبة الزيادة في الدخل. وبعبارة أخرى، فإن الزيادة في الدخل المتاح تتجه نحو الزيادة في الاستهلاك وكذلك الزيادة في الادخار. أي أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ويتبع ذلك، أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل ولكنه يظل أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

إن الميل الحدي للإستهلاك يظل ثابتاً وقيمته كبيرة مما يزيد فاعلية السياسة المالية في تحفيز الطلب الكلي وزيادة مستوى الناتج والتوظيف.

ويفسر تناقص الميل المتوسط للإستهلاك، بطبيعة السلوك الانفاقي للأغنياء والفقراء فالأغنياء ذوي الدخل المرتفع يستهلكون نسبة أقل في المتوسط من دخلهم، بينما ينفق الفقراء ذوي الدخل المنخفض نسبة أكبر في المتوسط من دخلهم.

إن دالة الاستهلاك عند كينز دالة مستقرة، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل الحالي علاقة مستقرة، مما يسمح بالتنبؤ الدقيق لحجم الاستهلاك المستقبلي. وينبني على هذا الاستقرار إمكانية تحديد حجم الاستثمار والانفاق الحكومي من أجل زيادة مستوى التشغيل والدخل. وبعبارة أخرى تغدو السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الدخل. ويدرك كينز وجود عوامل أخرى مؤثرة على الاستهلاك وتسبب انتقال الدالة من موضعها الأصلي.

بيد أن كينز يرى أن تأثير تلك العوامل الأخرى على انتقال دالة الاستهلاك يكون ثانوياً في حالة التغير الطبيعي لتلك العوامل.

وعلى أية حال، فإن الخصائص الرئيسية لدالة الاستهلاك عند كينز يمكن استنتاجها من خلال تحليل دالة الاستهلاك كدالة في الدخل المتاح المطلق والحالي ( $Y^d$ ).

أو:

$$(1) \leftarrow C = c(y^d)$$

حيث  $y^d =$  الدخل المتاح = الدخل (Y) - الضرائب (T).

أما معادلة الاستهلاك المحددة فهي:

$$(2) \leftarrow C = c_0 + c_1 y^d$$

وبمفاضلة معادلة (1) تفاضلاً كلياً لاستنتاج الميل الحدي للإستهلاك (MPC):

$$dc = \frac{\partial c}{\partial y^d} dy^d$$

$$MPC = \frac{dc}{dy^d} = \frac{\partial c}{\partial y^d} \equiv c' > 0$$

أي أن الميل الحدي للإستهلاك يكون موجباً، وذات قيمة ثابتة ( $dc' = 0$ ).

$$I = \frac{dc}{dy^d} + \frac{ds}{dy^d} \text{ أو: } dy^d = dc + ds \text{ فإن } Y^d = C + S$$

أو:  $I = c' + (I - c')$  مما يعني أن:  $0 < c' < I$  وفقاً لفرضية كينزي في القانون النفسي

الأساسي.

أما الميل المتوسط للإستهلاك وباستخدام (2) فهو:

$$(3) \leftarrow APC = \frac{c}{y^d} = \frac{c_0}{y^d} + c_1$$

لاحظ أن  $APC > MPC$

$$\frac{c_0}{y^d} + c_1 > c' \equiv c_1 \text{ أو:}$$

وبمفاضلة (3):

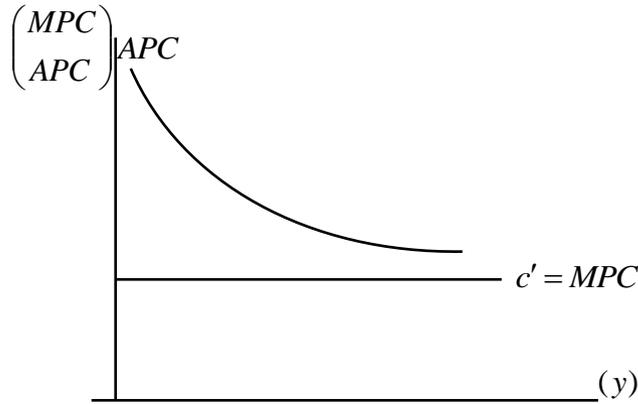
$$d\left(\frac{c}{y^d}\right) = d\left(\frac{c_0}{y^d}\right) + dc_1$$

أو:

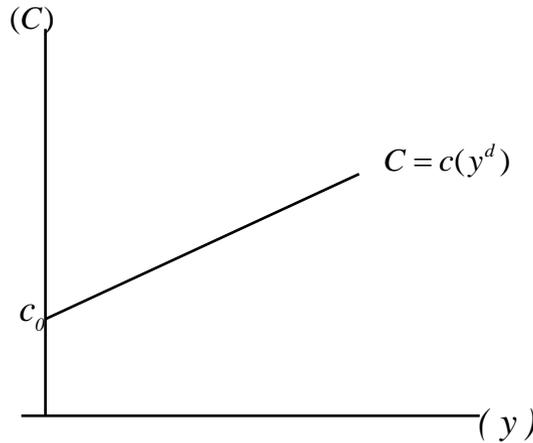
$$d\left(\frac{c}{y^d}\right) = \frac{-c_0 dy^d}{(y^d)^2} < 0$$

حيث  $dc_1 = 0$  ،  $dc_0 = 0$

لاحظ أن معدل تغير الميل المتوسط للاستهلاك  $d(c/y^d)$  أقل من الصفر مما يدل على أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون متناقصاً عند زيادة الدخل المتاح شكل (1).



ويبين شكل (2) دالة إستهلاك كينز بيانياً:



### البراهين العملية على السلوك الاستهلاكي:

- لم تكن نظرية استهلاك كينز قوية في بنائها النظري فحسب، بل أيضاً فيما أثارته من تساؤلات حول مدى واقعيتها في تفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد. فقد أهتمت الدراسات التطبيقية لعدد من الاقتصاديين (بعد ظهور نظرية كينز) بالإجابة على التساؤلات ذات الصلة بخصائص دالة استهلاك كينز وأهمها:
- مدى استقرار دالة الاستهلاك كدالة في الدخل الحالي المطلق أو عدم استقرارها ومن ثم مدى انتقال الدالة بسبب تأثير العوامل الأخرى التي أعتبرت عوامل ثانوية أو هامشية بالنسبة لكينز.

- حجم الميل الحدي للاستهلاك وما إذا كانت قيمته كبيرة أم صغيرة ودلالات هذه القيمة على فعالية السياسة المالية والنقدية.
- مدى نسبية أو عدم نسبية دالة الاستهلاك وهي الظاهرة التي عُرفت بلغز الاستهلاك (*Consumption Puzzle*) وهل يمكن التوفيق بين الدالة النسبية والدالة غير النسبية وبعبارة أخرى هل البراهين العملية تؤكد تناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما زاد الدخل (الدالة غير نسبية) أم ثبات الميل المتوسط للاستهلاك (الدالة نسبية) وما دلالة ذلك على حالة الدورة الاقتصادية.

ومهما يكن الأمر فإن تناقص الميل المتوسط للاستهلاك وفقاً لدالة استهلاك كينز تدل على عدم إمكانية استمرار أوضاع الركود أو الراج إلى ما لا نهاية.  
**البراهين الأولى (بيانات المقطع العرضي):**

أكدت الدراسات التطبيقية الأولى التي أجريت مباشرة بعد ظهور نظرية كينز قدرة النظرية على تفسير السلوك الاستهلاكي للأسر في المجتمع الأمريكي.  
 فالنتائج من استخدام بيانات المقطع العرضي (*Cross-Section*) المتعلقة بمسوح ميزانية الأسرة عن الاستهلاك والدخل أظهرت دلائل مؤيدة لتوقعات دالة كينز.

فالأسردات الدخل المرتفع تستهلك أكثر، أي أن  $MPC > 0$  وكذلك تدخر أكثر، أي أن  $(MPC < 1)$  كما أظهرت أن هذه الأسردات الدخل المرتفع تدخر من الدخل نسبة أكبر - أي أن  $(APC)$  ينخفض كلما ارتفع الدخل، ومن أشهر دراسات المقطع العرضي دراسة برادي وفريدمان (*Brady & Friedman*) التي أظهرت أن دالة كينز في الاستهلاك تزحف أو تنتقل إلى أعلى. أي أن القاطع ( $c_0$ ) يزحف إلى أعلى مع بقاء الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً. وهذه النتيجة تتسق مع خصائص دالة كينز. إن الدراسات التي أجريت بين الحربين العالميتين قد أكدت توقعات دالة كينز في فترة الكساد العظيم. فالاستهلاك والادخار ينخفضان مع انخفاض الدخل مما يعني أن  $0 < c' < 1$  وأن  $(APC)$  كان مرتفعاً. ومن جهة أخرى لم تبين هذه الدراسات وجود دور مؤثر للعوامل الأخرى على الاستهلاك، مما يعني أن الارتباط بين الدخل والاستهلاك ارتباط قوي وبالتالي، فإن الدخل المطلق الجاري هو المحدد الحاسم للاستهلاك.

### براهين السلاسل الزمنية (*Time Series Effidence*):

أظهرت الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على بيانات السلاسل الزمنية للاستهلاك والدخل دلائل وبراهين شجرت في قدرة دالة استهلاك كينز على تفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد.  
 ومن أشهر هذه الدراسات، دراسة الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل (1971) سيمون كوزنتز (*Kuznets*) الذي اعتمد على بيانات للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1879 - 1938. وقد توصل إلى ثبات

الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل. فالدخل يتزايد عبر الزمن، لكن ( $APC$ ) يظل ثابتاً عند

$$C = .9Y. (MPC)$$

أي أن:  $APC = MPC$  وبالتالي فإن قيمة قاطع الدالة ( $C_0$ ) = صفر

وباستعمال بيانات على الدخل الفردي بدلاً عن بيانات الدخل القومي بينت دراسة تطبيقية أخرى قام بها جولد سميث (*Goldsmith*) النتائج التي توصل إليها كوزنتز.

ومن جهة أخرى، وبغرض اختبار قوة تنبؤات دالة استهلاك كينز لحجم الاستهلاك في المستقبل وتحديد مدى استقرارها قام الاقتصادي دافيز (*Davis*) باستعمال دالة كينز وباستخدام السلاسل الزمنية لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وتوصل إلى النتائج الآتية:

$$C = 11.45 + .78Y$$

أي أن  $MPC = .78$ ، والاستهلاك التلقائي (القاطع) =  $11.45$ .

وقد أعطت هذه الدالة تنبؤات بحجم الاستهلاك لفترة ما بعد الحرب أقل من القيم الفعلية للاستهلاك في الواقع. أي أنها فشلت في التنبؤ الدقيق بحجم الاستهلاك المستقبلي مما يعني عدم استقرار الدالة الذي يمكن تفسيره بتأثير يعزي إلى تأثير العوامل الأخرى المهملة في هذه الدالة.

وخالصة الأمر، أكدت البراهين القائمة على بيانات المقطع العرضي واقعية توصيف السلوك الاستهلاكي طبقاً لدالة استهلاك كينز. بينما اظهرت البراهين من السلاسل الزمنية عدم اتساقها مع هذه الدالة.

### (3-10) (لغز الاستهلاك)

آثار التباين بين الدلائل المتحصلة من بيانات المقطع العرضي والسلاسل الزمنية مشكلة ما يُسمى بلغز الاستهلاك. فهذا التباين يدل على وجود اختلاف في خصائص دوال الاستهلاك قصيرة الأجل (الدالة غير نسبية) ودوال الاستهلاك طويلة الأجل (الدالة نسبية). وقد أثار لغز الاستهلاك أمرين ذات أهمية كبيرة وهما:

1- إن دالة الاستهلاك في الأجل القصير كما تجسدها بوضوح نظرية كينز تتسق تماماً مع اهتمام كينز في تفسيره لحالة الدورة الاقتصادية ودور الاستهلاك فيها.

فالقائمة المرتفعة للميل المتوسط للاستهلاك ( $APC$ ) في حالة الكساد والمنخفضة في حالة الازدهار إنما تؤكد عدم قابلية حالات الكساد والازدهار للاستمرار بلا نهاية. وهي الظاهرة التي عرفت بظاهرة الكساد المتنقل (*Secular Stagnation*).

ولكن من سؤ حظ دالة كينز كما يقول الاقتصادي مانكيو، فإن تطورات الأحداث في الاقتصاد الأمريكي لفترة ما بعد الحرب لم تنتهي إلى ركود آخر كما توقع كينز، فبالرغم من زيادة الدخل لم يزد الادخار مما يعني أن  $APC$  لم ينخفض وبالتالي لم يتجه الاقتصاد نحو الركود أثناء تحركه نحو الازدهار. مما يضيف ظلال من الشك على مدى واقعية دالة كينز.

ولعل إهمال كينز لدور العوامل الأخرى أو تهميش تأثيرها على الاستهلاك والاكتفاء بدور الدخل الجاري كمحدد حاسم للاستهلاك يفسر جز كبير من عدم واقعية الدالة وعدم استقرارها.

2- إن البحث عن مدخل للتوفيق بين البراهين المتعارضة وحل لغز الاستهلاك قد تطلب دراسة دور العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك والنظر في مفاهيم أكثر عمقاً ودلالة لمتغير الدخل الجاري. لذلك، فقد أسهم بعض الاقتصاديين في القيام بدراسات تطبيقية للتوفيق بين البراهين المستقاه من بيانات المقطع العرضي ونظيرتها المستقاه من بيانات السلاسل الزمنية.

#### (4-10) التفسيرات التوفيقية

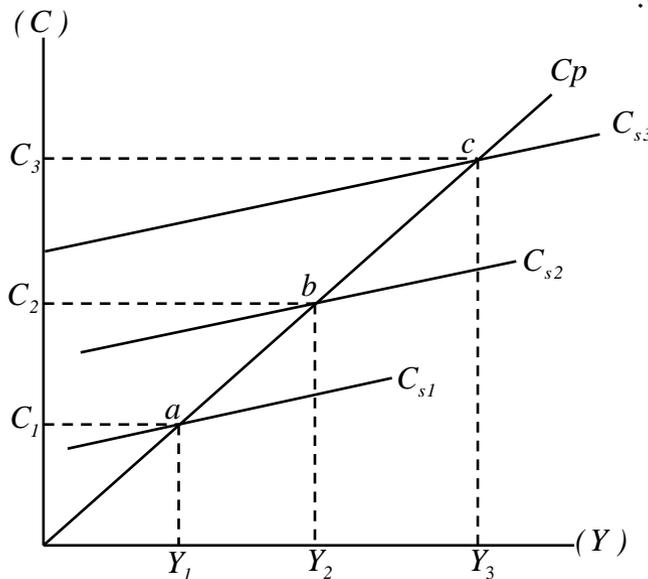
##### 1- أثر الانجراف (Drift Effect): دراسة آرثر سميثيس (Arthur Smithies):

استخدمت دراسة سميثيس بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1923 - 1940 لقياس دالة الاستهلاك

التالية:

$$C = c_0 + c_1 y + u_t$$

حيث  $u_t$  = معامل الاتجاه الزمني وإذا كانت  $u_t > 0$  يحدث انجراف للدالة إلى أعلى، أما إذا كانت  $u_t < 0$  يتجه الانجراف إلى أسفل، وينتفي الانجراف في حالة  $u_t = 0$ . من الواضح أن دالة سميثيس للاستهلاك هي دالة غير نسبية وتشبه دالة كينز. ووفقاً لرأي سميثيس، فإن ما حصل لهذه الدالة هو انجراف تدريجي إلى أعلى عبر الزمن مع زيادة الدخل. وأن مستوى هذا الانجراف كان بالصدفة بقدر مناسب وكافٍ لإلغاء اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك نحو الانخفاض مع زيادة الدخل. وعبر الزمن، تتشكل دالة استهلاك واحدة ولكنها شديدة الانحدار بدلاً عن الدوال المنفصلة الأقل إنحداراً ويبين شكل (3) دوال الاستهلاك في الأجل القصير (دوال غير نسبية)  $C_{s1}, C_{s2}, C_{s3}$  والتي تقطع دالة الاستهلاك للأجل الطويل ( $C_p$ ) عند  $a, b, c$ . وقد بين سميثيس أن دراسة كوزنتر قد تضمنت مشاهدات مثل  $a, b, c$  والتي تقع عند توصيلها على دالة الاستهلاك طويلة الأجل ( $C_p$ ). وهو الخط الأشد انحداراً ويبدأ من نقطة الأصل وبميل مرتفع = 9. حيث ( $C_p = .9Y$ ).



شكل (3)  
انجراف دالة الاستهلاك

ويفسر سميذس انجراف دالة الاستهلاك بالهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وتداول السلع الجديدة وأثر التسويق والإعلان وتغير الأذواق وعنصر المحاكاة والتقليد وتغير التركيب العمري للسكان.

## 2- فرضية الدخل النسبي (Relative Income Hypothesis):

قدم الاقتصادي جيمس دوزنبري (James Duesenbery) في 1949 فرضية الدخل النسبي كنظرية لتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد. وتندرج فرضيته في إطار التوفيق بين دوال الاستهلاك قصيرة الأجل (الدالة غير نسبية) ودوال الاستهلاك طويلة الأجل (الدالة نسبية). فالسلوك الاستهلاكي للأفراد يتحدد وفقاً لدوزنبري بالمحددات الآتية:

أ. المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المستهلك. فعنصر المحاكاة والتقليد للأخرين، يجعل استهلاك الفرد متأثراً بمحيطه الاجتماعي وغير مستقل عن النمط الاستهلاكي للمجتمع. حيث يزيد استهلاك الفرد إذا كان يسكن في محيط الأسر الغنية وينخفض استهلاكه إذا كان يسكن في محيط الأسر الفقيرة، أي أن هذه الدالة تفترض عدم استقلال تفضيلات المستهلكين. وعليه فإن دالة المنفعة التي أقترحها دوزنبري وفقاً لهذه الفرضية هي:

$$u = u\left(\frac{C_0}{R_0}, \frac{C_1}{R_1}, \dots, \frac{C_t}{R_t}\right)$$

حيث:  $R_t$  = متوسط مرجح لاستهلاك بقية أفراد المجتمع والتي تشير إلى أن استهلاك الفرد ليس مستقلاً عن استهلاك بقية السكان.

فالمنفعة تزيد عندما يزيد استهلاك الفرد بصورة نسبية إلى استهلاك بقية السكان. وبعبارة أخرى، فإن الفرضية الأولى لدوزنبري هي عدم استقلال تفضيلات المستهلكين.

ب. الدخل النسبي هو الذي يحدد الميل للاستهلاك  $\left(\frac{Y}{\bar{Y}}\right)$ . ويقاس الدخل النسبي بنسبة الدخل المتاح

الجاري (الحقيقي)  $(Y)$  إلى دخل القمة  $(\bar{Y})$ . ويُعرف دخل القمة بأنه أعلى مستوى للدخل حققه المستهلك في الفترة الماضية. أي أنه في أي فترة زمنية معينة، فإن الدخل النسبي - وليس فقط الدخل المطلق - هو الذي يحدد مستوى الاستهلاك للأسر، وهذا الافتراض يعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك ما لم يحدث تغير في المركز أو التوزيع النسبي للدخل بين الأفراد في المجتمع أما أهمية دخل القمة، كمحدد للاستهلاك فيمكن في أنه يدل على تمسك الأسر بالحفاظ على مستوى المعيشة الذي تحقق لهم في الفترة الماضية.

فإذا انخفض دخل الأسر كما يحدث عادة في فترات الركود، فإن الأسر تسعى للحفاظ على الخط الاستهلاكي الذي تعودت عليه من خلال انفاق جزء كبير من دخلهم أو تسييل مدخراتهم للتعويض عن أثر انخفاض الدخل.

• وأياً كان الأمر، فإن فرضية الدخل النسبي تنطوي على أثر اقتصادي يتعلق بطبيعة توزيع الدخل. فالتوزيع المتساوي للدخل يسبب انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، بينما التفاوت في توزيع الدخل يسبب ارتفاع الميل المتوسط.

فمن الواضح أن سريان حالة التفاوت في توزيع الدخل يغدو الوضع المعيشي المرتفع للشرائح ذات الدخل المرتفع محفزاً وضاعطاً على الشرائح ذات الدخل المنخفض لزيادة نسبة استهلاكها من الدخل محاكاة للنمط المعيشي المرتفع لأولئك ( $APC \uparrow$ ).

لكن هذا المحفز يتلاشى كلما انخفضت المستويات المرتفعة للدخل واقتربت من التوزيع المتساوي للدخل. ومن جهة أخرى فقد أكد مود جلياني في دراسة أخرى مستقلة ما توصل إليه دوزنبري من أن الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع في حالة الدورة الانكماشية وتزايد البطالة. فالعاطلون يتمسكون بالمستوى السابق للاستهلاك رغم انخفاض دخلهم إضافة إلى أن توزيع الدخل في فترة الانكماش يذهب لصالح الشرائح ذات الميل الحدي الأعلى للاستهلاك وبالتالي يرتفع  $APC$ .

أما في الأجل الطويل، يتفق كلاً من مود جلياني ودوربنزي على أن  $APC$  يكون ثابتاً عند زيادة الدخل الحالي وتجاوزه لأعلى قمة دخل سابق. ويعزى ثبات  $APC$  وفقاً لموجلياتي إلى ظهور السلع الجديدة وتحسن جودة ومواصفات السلع القديمة.

• وبطبيعة الحال، فإن اهتمام دوزنبري بفرضية عدم استقلال تفصيلات المستهلكين (المحيط

الاجتماعي) والدخل النسبي تؤكد وجود دالة استهلاك تعتمد على الدخل النسبي ( $Y/\bar{Y}$ )

والدخل الجاري ( $Y$ ).

$$C = f(y, Y/\bar{Y}) \quad \text{أو:}$$

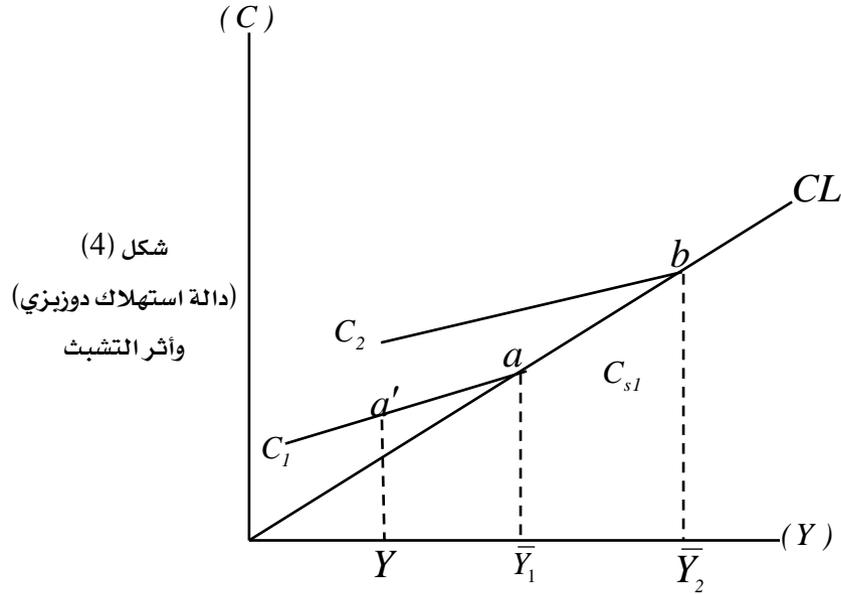
وقد أستخدم دوزنبري هذه العلاقة للتوليف بين البراهين المتعارضة من دراسات المقطع العرضي ودراسات السلاسل الزمنية. ويمكننا فهم فرضية الدخل النسبي من خلال تتبع سلوك الاستهلاك عبر الزمن. ويتم هذا التتبع بيانياً بالانتقال المستمر لدالة استهلاك الأجل القصير إلى أعلى لتشكل بهذا الانتقال عبر الزمن دالة استهلاك نسبية.

وبعبارة أخرى، تغدو دالة الاستهلاك وفقاً لفرضية الدخل النسبي حصيلة تزواج دالتين: دالة استهلاك قصيرة الأجل أي دالة غير نسبية تشبه دالة كينز ودالة طويلة الأجل أي دالة نسبية تشبه دالة كورنتر التي استخدمها في دراسته التطبيقية.

بيد أن دالة دوزنبري يكون فيها انكسار يطلق عليه "أثر التثبيت" الذي يحدث عند دخل القمة  $\bar{Y}_1$  عند

النقطة (a) (*Ratchet Effect*) أو عند دخل القمة ( $\bar{Y}_2$ ) في النقطة  $b$  شكل (4).

لاحظ أنه عند زيادة الدخل عبر الزمن، فإن الاستهلاك يتحدد بالسير صعوداً على دالة الاستهلاك طويلة الأجل (النسبية) (CL). أما في حالة انخفاض الدخل عن دخل القمة ينزلق المستهلك عند نقطة الانكسار على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل (الدالة غير النسبية). حيث يحافظ المستهلك على نمطه الاستهلاكي المرتفع الذي حققه في الماضي (النقطة  $a'$  مثلاً شكل 4) حيث يتثبت المستهلك بمستوى الاستهلاك المرتفع الذي تعود عليه في الماضي (عند النقطة  $a'$  على دالة الاستهلاك غير النسبية) وإذا أفترضنا عودة الدخل إلى الزيادة، فإن الاستهلاك يتحدد على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل حتى يصل الدخل إلى مستوى دخل القمة وعندئذ يتحدد الاستهلاك على دالة الاستهلاك النسبية (CL).



### خصائص دالة دوزنبري

#### 1. الميل المتوسط للاستهلاك:

عرف دوزنبري الميل المتوسط للدخار بأنه:

$$(1) \leftarrow \frac{S}{Y} = b_0 + b_1 \frac{Y}{\bar{Y}}$$

وبالتالي، فإن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) هو:

$$APC = \frac{C}{Y} = 1 - \frac{S}{Y}$$

أو:

$$(2) \leftarrow \frac{C}{Y} = 1 - b_0 - b_1 \frac{Y}{\bar{Y}}$$

لاحظ أن  $\frac{C}{Y}$  يكون ثابتاً عندما  $\bar{Y} = Y$

وعندما يكون الدخل الجاري أكبر من دخل القمة، فإن  $\frac{C}{Y}$  يتناقص أي عندما  $\bar{Y} > Y \leftarrow \frac{C}{Y}$

وعندما  $\bar{Y} < Y \leftarrow \frac{C}{Y}$

## 2. دالة الاستهلاك:

من معادلة (2) يمكن الحصول على دالة الاستهلاك لدوزنبري:

$$(3) \leftarrow \boxed{C = (1 - b_0)Y - b_1 \frac{Y^2}{\bar{Y}}}$$

حيث يعتمد الاستهلاك طردياً على الدخل الجاري ( $Y$ ) وعكسياً على الدخل النسبي والدالة بهذا الشكل إنما تعكس التزاوج بين دالة الاستهلاك النسبية (طويلة الأجل) ودالة الاستهلاك غير النسبية (قصيرة الأجل).

فعندما ينخفض الدخل النسبي ( $Y < \bar{Y}$ ) فإن الاستهلاك للفرد يزيد بالانزلاق على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل (راجع شكل 4) للمحافظة على مستواه المعيشي السابق.

وعندما يزيد الدخل النسبي ( $Y > \bar{Y}$ ) فإن الاستهلاك يتراجع ويعود المستهلك للسير على دالة الاستهلاك النسبية (طويلة الأجل).

## 3. الميل الحدي للإستهلاك ( $MPC$ ):

بمفاضلة معادلة (3) تفاضلاً كلياً ووضع  $d\bar{Y} = 0$  نجد أن

$$dc = (1 - b_0)dy - b_1 d\left(\frac{Y^2}{\bar{Y}}\right)dy$$

$$(4) \leftarrow \text{أو: } MPC \equiv \frac{dc}{dy} = 1 - b_0 - 2b_1 \frac{Y}{\bar{Y}}$$

وبمقارنة كل من  $MPC$ ،  $APC$ ،  $I$  (مقارنة معادلة 2، 4):

$$MPC < APC \quad \text{نجد أن:}$$

أي أن دالة الاستهلاك غير نسبية في الأجل القصير:

4. أما في الأجل الطويل، فإن:  $Y = \bar{Y}$  وبالتالي تكون دالة الاستهلاك في الأجل الطويل هي:

$$C = (1 - b_0)\bar{Y} - b_1\bar{Y}$$

$$\text{أو } C = a\bar{Y}$$

$$1 - b_0 - b_1 = a \quad \text{حيث}$$

$$MPC = APC = a \quad \text{أي أن:}$$

5- وبمقارنة كل من MPC ، APC في الأجلين القصير والطويل نجد أن:

$$\begin{array}{l} \text{الأجل القصير} \\ \left( \begin{array}{l} MPC \\ 1-b_0-2b_1 \end{array} \right) < \left( \begin{array}{l} MPC \\ 1-b_0-b_1 \end{array} \right) \text{ أو:} \\ \left( \begin{array}{l} APC \\ 1-b_0-b_1 Y/\bar{Y} \end{array} \right) < \left( \begin{array}{l} APC \\ 1-b_0-b_1 \end{array} \right) \text{ وكذلك:} \\ \text{أو:} \end{array}$$

وهذا يبين أنه كلما زاد الدخل عبر الزمن أرتفع كل من MPC, APC (أثر التشبث) وهو الأثر الذي يعطي النمط السلوكي للاستهلاك عبر الزمن شكل الدالة النسبية.

6- قياس الدالة التطبيقية:

توصل دوزنبري باستخدام بيانات للفترة 1922 - 1940 إلى النتائج التالية:

$$C = 1.07Y - .17 \frac{Y^2}{\bar{Y}}$$

$$MPC = \frac{dc}{dy} = 1.07 - .34 \frac{y}{\bar{y}}$$

$$APC = \frac{C}{Y} = 1.07 - .17 Y/\bar{Y}$$

أي أن MPC للأجل القصير = .73.

$$C = 1.07\bar{Y} - .17\bar{Y} \leftarrow \bar{y} = y \text{ وفي الأجل الطويل}$$

$$C = .9\bar{Y}$$

أي أن APC = MPC = .9.

لاحظ أن MPC للأجل الطويل أكبر من MPC للأجل القصير

إن هذه النتائج تشبه تقريباً ما توصل إليه مودجلياتي في دراسته التطبيقية المستقلة لفرضية الدخل

النسبي. حيث توصل إلى :

$$C = .78Y + .13\bar{Y}$$

حيث: MPC للأجل القصير = .78

$$MPC \text{ للأجل الطويل} = .91$$

أما الاقتصادي براون (Brown) فقد فضل استخدام استهلاك القمة  $\bar{C}$  بدلاً عن  $(\bar{Y})$  كمحدد

للاستهلاك الحالي لتحديد أثر العادة في السلوك الاستهلاكي.

$$C = aY + b\bar{C}$$

وبتعميم الدالة عبر الزمن، فإن معادلة الاستهلاك يمكن صياغتها كما يلي:

$$C = aY + bC_{t-1}$$

حيث  $C_{t-1}$  = مستوى الاستهلاك للفترة الماضية.

## الفصل الحادي عشر

### نظريات الاستهلاك (الأساس الجزئي)

#### (1-1): النموذج النيوكلاسيكي الأساسي للاستهلاك (New Classical Model)

يتكئ هذا النموذج على قواعد الرشد الاقتصادي في النظرية الاقتصادية الجزئية. فالمستهلك النموذجي يمثل المستهلكين ويسعى إلى تعظيم منفعته الكلية من استهلاك السلع والخدمات عبر الزمن في ظل موارده المتاحة التي تقاس بحجم الثروة الكلية التي يمتلكها. يُعزى إلى أرفنج فيشير (Irving Fisher) تطوير نموذج الاستهلاك عبر الزمن، حيث المستهلك يسعى إلى تعظيم المنفعة عبر الزمن (مدى حياة الفرد).

$$(1) \quad \leftarrow \quad Ma \times U_t = \sum_1^T \mu(C_t) \quad \text{أو:}$$

$$U_t = U(C_t, C_2, \dots, C_T) \quad \text{أو:}$$

في ظل قيد الثروة المتمثلة في مجموع القيم الحالية للدخل:

$$(2) \quad \leftarrow \quad (PV)\omega = \sum_1^T \frac{y_t}{(1+r)^t}$$

حيث  $r = \Gamma$  = سعر الفائدة في اقتصاد تقليدي أو عائد المشاركة في الأرباح في اقتصاد إسلامي.

$T$  = العمر المتوقع للفرد

$$\text{أو:} \quad PV(\omega) = \frac{y_1}{(1+r)^1} + \frac{y_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{y_T}{(1+r)^T}$$

ومن ثم فإن التعبير عن قيد الميزانية للمستهلك يتم من خلال التساوي بين القيمة الحالية للثروة

والقيمة الحالية للاستهلاك عبر الزمن.

$$PV(\omega) = PV(C_t) \quad \text{أو:}$$

$$(3) \quad \leftarrow \quad \sum_1^T \frac{y_t}{(1+r)^t} = \sum_1^T \frac{C_t}{(1+r)^t} \quad \text{أو:}$$

وعليه فإن مشكلة المستهلك في الوقت الحاضر ( $t$ ) والذي يتوقع أن يعيش إلى الفترة ( $T$ ) هي اختيار

المستوى الأمثل للاستهلاك الحاضر الذي تعظم منفعته المتوقعة مدى الحياة في ظل قيد الميزانية التي

تتضمن دخله الحالي والدخل المتوقع في المستقبل والثروة في الوقت الحاضر. دعنا نوضح خيار المستهلك

العقلاني من خلال تحليل السلوك الاستهلاكي لهذا المستهلك النموذجي خلال فترتين على سبيل المثال.

## السلوك الاستهلاكي للمستهلك خلال فترتين

إن سلوك المستهلك خلال سنتين السنة الأولى والسنة الثانية أو الفترة الحالية والفترة المستقبلية يمكن التعبير عنه كما يلي:

قيد ميزانية المستهلك لفترتين هو:

$$(4) \quad \leftarrow \quad \omega \equiv y_1 + \frac{y_2}{(1+r)} = C_1 + \frac{C_2}{(1+r)}$$

أي أن ثروة المستهلك خلال الفترتين تساوي دخله للفترة الأولى ( $Y_1$ ) زائداً القيمة الحالية لدخله المستقبلي ( $\frac{y_2}{1+r}$ ). وتلك الثروة تعال مستوى استهلاكه خلال الفترتين. وبإعادة ترتيب معادلة (4) نجد أن:

$$(5) \quad \leftarrow \quad \underbrace{y_1 - c_1}_{\downarrow} = \frac{c_2}{(1+r)} - \frac{y_2}{(1+r)}$$

أو:

$$(6) \quad \leftarrow \quad s_1 = \frac{-s_2}{1+r}$$

وتبين معادلة (5) أن المستهلك يكون مدخراً ( $s_1$ ) أي مقرضاً في الفترة الأولى. وتُفسر هذه الحالة بأن المستهلك يستهلك سلع أقل في الفترة الأولى ( $c_1 < y_1$ ). أما في الفترة الثانية (المستقبل) فإن المستهلك يصبح مقرضاً لأنه يستهلك أكبر من دخله المستقبلي ( $c_2 > y_2$ ). ويقوم المستهلك بتمويل استهلاكه الزائد في الفترة الثانية من مدخراته للفترة الأولى حيث يقوم باستثمار مدخراته والتي تساوي:

$$(7) \quad \leftarrow \quad S_1(1+r) = c_2 - y_2 = -s_2$$

وإذا كان التحليل يجري في إطار اقتصادي إسلامي، فإن استثمار الادخار بعائد مشاركة ( $r$ ) يدر عليه دخلاً  $S_1(1+r)$  يستعمله لتمويل استهلاكه الزائد للفترة الثانية.

دعونا الآن نحدد موقع قيد ميزانية المستهلك بالاستعانة بمعادلة (4) لنفترض أن المستهلك قرر إنفاق ثروته للفترتين على الاستهلاك في الفترة الأولى.

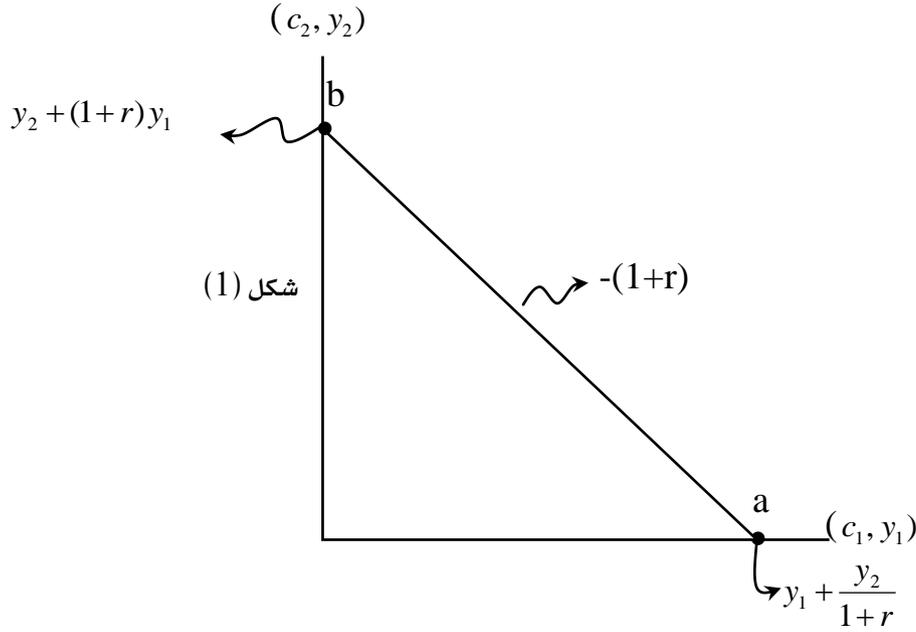
أي أن أقصى استهلاك يحصل عليه هو (نقطة a في شكل (1)).

$$\text{أو: } y_1 + \frac{y_2}{1+r} = c_1$$

حيث  $o = c_2$

كما أن أقصى استهلاك يحصل عليه في الفترة الثانية عند النقطة b.

$$\text{أو: } y_2 + (1+r)y_1 = c_2$$



ويتوصيل النقطتين a, b نحصل على خط قيد ميزانية المستهلك للفترتين.

### ميل قيد الميزانية

لاحظ أن قيد الميزانية هو موارده المقاسة بالثروة، أو:

$$\omega = y_1 + \frac{y_2}{1+r}$$

وبمفاضلة معادلة القيد ووضع  $o = d\omega$

$$d\omega = dy_1 + \frac{1}{(1+r)} dy_2$$

$$-dy_1 = \frac{1}{1+r} dy_2 =$$

$$\text{أو: الميل} = \frac{dy_2}{dy_1} = -(1+r)$$

إن الوضع الأمثل للمستهلك الذي يحصل عليه المستهلك على أقصى منفعة من استهلاك السلع في ظل قيد موارده المتاحة (قيد الميزانية) هي نقطة التماس بين منحنى السواء وخط الميزانية. وبمفاضلة دالة

$$U = c_1 + \frac{c_2}{1+r}$$

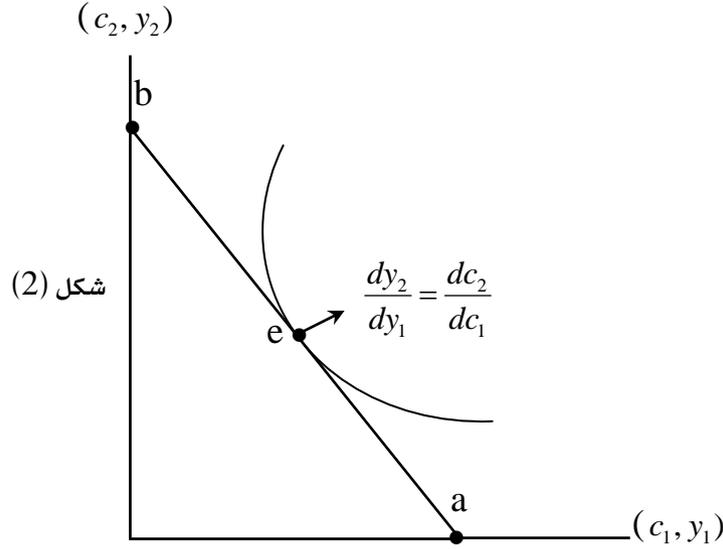
المنفعة لفترتين ووضع  $o = du$  نجد أن:

$$\text{أو:} \quad du = dc_1 + \frac{1}{1+r} dc_2$$

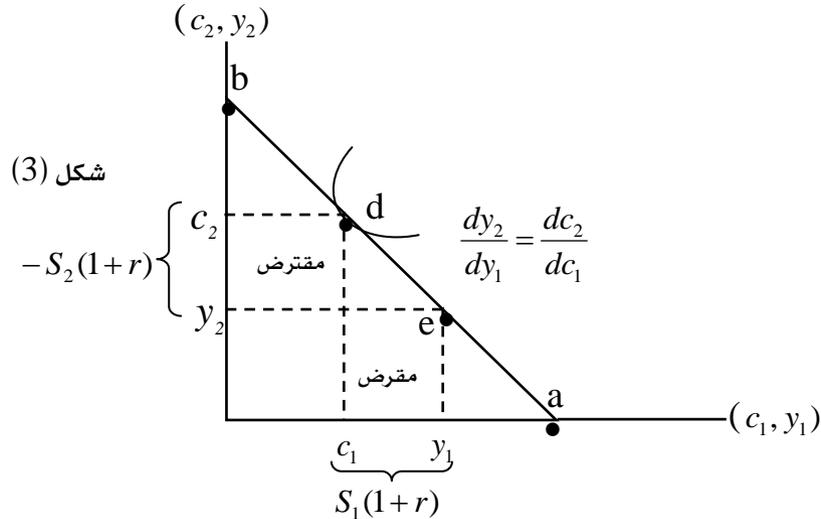
$$-dc_1 = \frac{1}{1+r} dc_2$$

أن  $\frac{dc_2}{dc_1}$  هو معدل الاحلال الحدي بين استهلاك الفترتين للمستهلك أي ان نقطة التعظيم هي (e) في شكل (2) الذي يتحقق عندها:

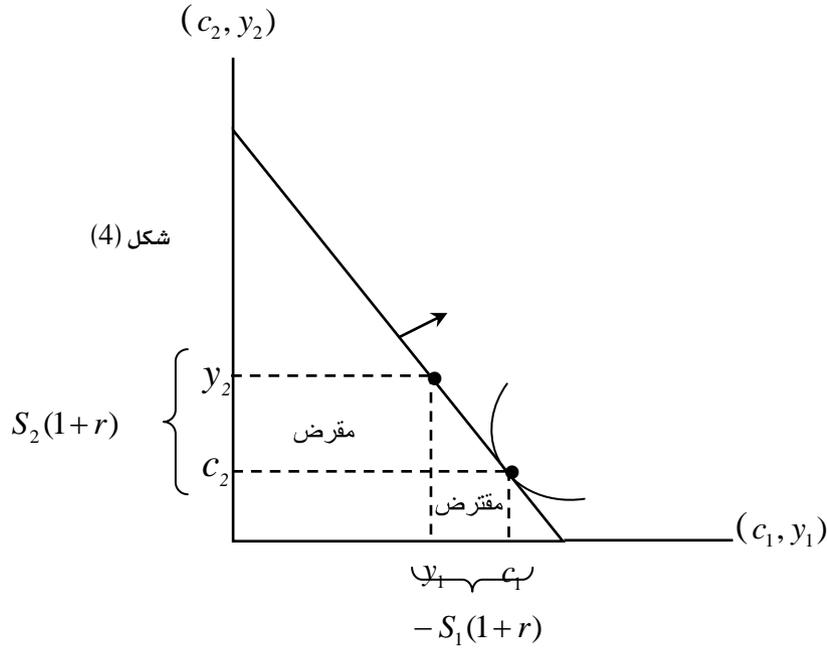
$$\frac{dy_2}{dy_1} = \frac{dc_2}{dc_1} = -(1+r)$$



وبتعميم النتيجة عبر الزمن، يمكن القول أن الاستهلاك الحالي ( $c_t$ ) يكون دالة طردية في القيمة الحالية لتدفق الدخل في الفترة ( $t$ )، أو:  $c_t = f(pv_t)$ ، حيث  $f' > 0$ .  $pvt = \sum_{i=1}^T \frac{y_i}{(1+r)^i}$ . يبين شكل (3)، الوضع الأمثل للمستهلك في حالة كونه مدخراً (مقرضاً) في الفترة الأولى ومقرضاً في الفترة الثانية ( $-S(1+r)$ ).

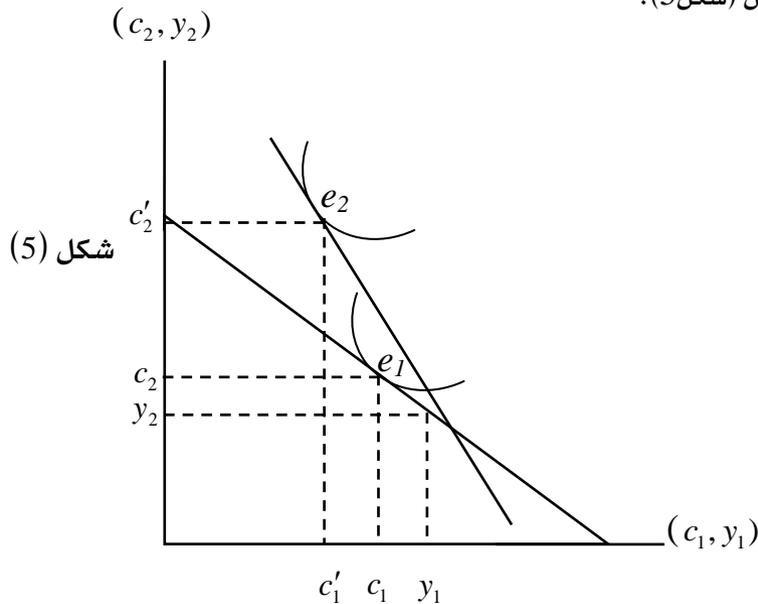


بينما يبين شكل (4) حالة المستهلك مقترضاً في الفترة الأولى ومقرضاً في الفترة الثانية.



### تغير سعر الفائدة أو عائد المشاركة في الأرباح

ماذا يحدث لو وضع المستهلك في حالة ارتفاع سعر الفائدة أو عائد المشاركة في الفترة الأولى. إن ارتفاع العائد ( $r$ ) يغيري المستهلك بزيادة الادخار ومن ثم يخفض استهلاكه للفترة الأولى. وبيانياً، فإن ميل خط الميزانية ( $1+r$ ) يزداد أكثر انحداراً على المحور الأفقي (الفترة الأولى) لأن قيمة الميل مرتفعة. وبالتالي ينخفض استهلاكه للفترة الأولى ويزيد استهلاكه في الفترة الثانية لأن أثر الاحلال يكون أكبر من أثر الدخل (شكل 5).



## أثر تغير الدخل

ماذا يحدث لتفضيلات المستهلك في الفترتين إذا تغير دخل الفترة الأولى بينما ظل دخل الفترة الثانية كما هو؟ أي ماذا يحدث إذا  $dy_1 > 0$  ، بينما  $dy_2 = 0$  ؟

$$dy_1 - dc_1 = \frac{1}{1+r} [dc_2 - dy_2] \quad \text{بالعودة إلى معادلة (5) ومفاضلتها كليا نجد أن:}$$

$$dy_1 - dc_1 = \left(\frac{1}{1+r}\right) dc_2 > 0 \quad \text{أو:}$$

$$dy_1 - dc_1 > 0 \quad \text{أي أن:}$$

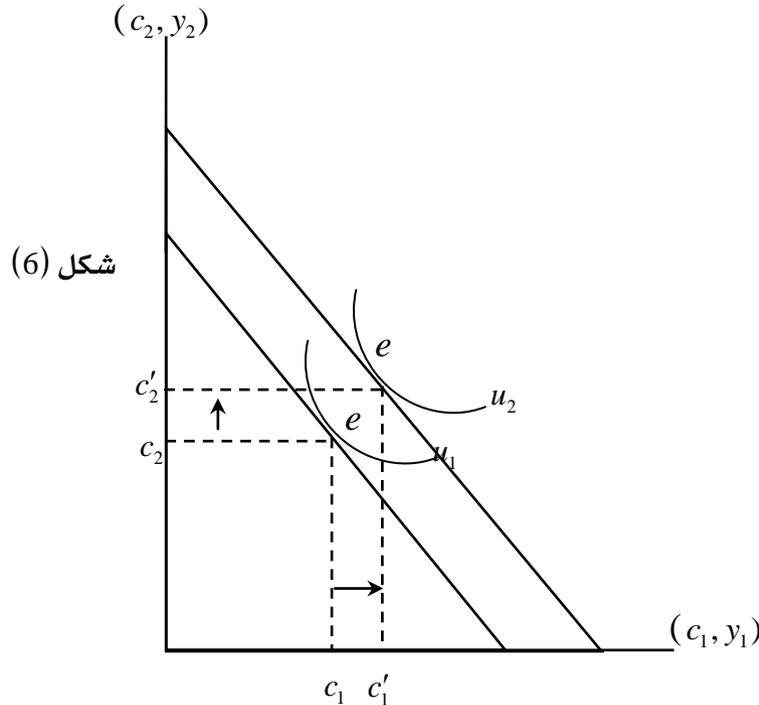
$$dy_1 > dc_1, dy_1 > dc_2 \quad \text{وهذا يتحقق عندما:}$$

أي أنه عندما يتغير دخل الفترة الأولى فإن استهلاك الفترتين يتغير أيضاً لاحظ أن تغير الدخل أكبر من تغير استهلاك الفترتين.

فعندما يزيد الدخل في الفترة الأولى مثلاً، فإن استهلاك الفترتين يزيد أيضاً ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

بيد أن هذه النتيجة تذكرنا بنظرية كينز في الاستهلاك ، فكيف يتم التوفيق بين نتائج هذا النموذج ونظرية كينز في الاستهلاك؟ إذا افترضنا أن السلع عادية، فإن الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل. لكن زيادة الدخل يسبب زيادة الاستهلاك في الفترتين.

وعندما يتغير كل من الدخل وسعر الفائدة، فلا بد من افتراض أن أثر الدخل أكبر من أثر الإحلال (بسبب تغير سعر الفائدة) من أجل الاتساق مع النتيجة التي توصل إليها كينز. وبيانياً يبين شكل (6) أثر تغير الدخل الذي يسبب انتقال قيد الميزانية إلى أعلى وبنفس الميل.



خلاصة الأمر، فإن نموذج فيشر في الاستهلاك ينتهي إلى تأكيد دالة الاستهلاك الآتية:

$$C = f(y, r)^{+(-)}$$

النموذج العام للاستهلاك عبر الزمن (مثال):

افتراض أن المستهلك يهدف إلى تعظيم منفعته من استهلاك السلع في الفترتين الحاضر والمستقبل في ظل قيد الموارد المتاحة له وبافتراض وجود معدل خصم (أ) للمنافع في المستقبل. أي أن مشكلة المستهلك هي:

$$\text{Max } \mu = u(c_1) + \frac{1}{1+\rho} u(c_2)$$

في ظل قيد الموارد:

$$\omega = c_1 + \frac{1}{1+r} c_2$$

حيث  $\rho$  = معدل التفضيل الزمني (معدل الخصم بالنسبة للمستهلك) الذي يقيس معدل الخسارة من تأجيل الاستهلاك الحاضر، ولايجاد المستوى الأمثل لوضع المستهلك تستخدم معادلة مضاعف لاجرانج الآتية:

$$J = u(c_1) + \frac{1}{1+\rho} u(c_2) + \lambda(\omega - c_1 - \frac{c_2}{1+r})$$

وبالتالي فإن معادلات الشرط الأول الضرورية هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad \frac{\partial J}{\partial c_1} = u'(c_1) - \lambda = 0$$

$$u' \equiv \frac{\partial u}{\partial c_1} \quad \text{لاحظ أن:}$$

$$(2) \quad \leftarrow \quad \frac{\partial J}{\partial c_2} = \frac{1}{1+\rho} u'(c_2) - \frac{\lambda}{1+r} = 0$$

وبقسمة معادلة (2) على (1) نحصل على الشرط الذي يحقق الوضع الأمثل للمستهلك خلال الفترتين.

$$(3) \quad \leftarrow \quad \frac{u'(c_2)}{u'(c_1)} = \frac{1+\rho}{1+r}$$

أو:

$$(4) \quad \leftarrow \quad (1+\rho) \frac{u'(c_1)}{u'(c_2)} = \underbrace{1+r}_{\text{ميل خط الميزانية}} = \underbrace{\quad}_{\text{ميل منحنى السواء}}$$

## اتجاهات السلوك الاستهلاكي عبر الزمن:

وبتعميم معادلة (3)، يمكن إعادة كتابتها على النحو الآتي:

$$(5) \quad \leftarrow \frac{u'(t-1)}{u'(t)} = \frac{1+r}{1+\rho}$$

وبافتراض وجود معادلة منفعة محددة مثل:

$$u_t = \log c_t$$

$$u'(c_{t-1}) = \frac{1}{c_{t-1}}, \quad u'(t) = \frac{1}{c_t}$$

وبالتالي نحصل على:

$$(6) \quad \leftarrow \frac{c_t}{c_{t-1}} = \frac{1+r}{1+\rho}$$

أو:

$$(7) \quad \leftarrow c_t = \left(\frac{1+r}{1+\rho}\right)c_{t-1}$$

أي أن الاستهلاك في الفترة الماضية ( $c_{t-1}$ ) يمثل أفضل توقع للاستهلاك في الوقت الحاضر ( $c_t$ ).

ويمكن تحديد الاستهلاك المتوقع في المستقبل ( $c_{t+1}$ ) بإعادة صياغة (7) على النحو الآتي:

$$(8) \quad \leftarrow c_{t+1} = \left(\frac{1+r}{1+\rho}\right)c_t$$

تبين (8) أن الاستهلاك المتوقع للمستقبل ( $c_{t+1}$ ) يعتمد على القيمة الحالية للاستهلاك الحاضر

(الطرف الأيمن من 8).

وباستخدام معادلة (3) أو (4) يمكننا تحديد السلوك الاستهلاكي للفرد عبر الزمن بالمقارنة بين معدل

التفضيل الزمني. وسعر الفائدة السوقي، حيث معدل التفضيل الزمني يمثل معدل الخصم كما يراه المستهلك

والذي يمثل التفضيل الزمني ( $\rho$ ).

هناك ثلاث حالات محتملة هي:

$$1- \text{ إذا كان } \rho = r \leftarrow c_1 = c_2$$

أي ثبات الاستهلاك عبر الزمن.

2- إذا كان  $r > \rho \leftarrow c_1 < c_2$  أي أن الاستهلاك يزيد عبر الزمن. لاحظ أن  $u'(c_1) > u'(c_2)$ :

المنفعة الحدية للاستهلاك في الفترة الأولى أكبر من الفترة الثانية، فعندما يكون سعر الفائدة

مرتفعاً، فإنه يحفز المستهلك على الادخار في الفترة الأولى ( $\downarrow c_1$ ) من أجل تحقيق مزيد من

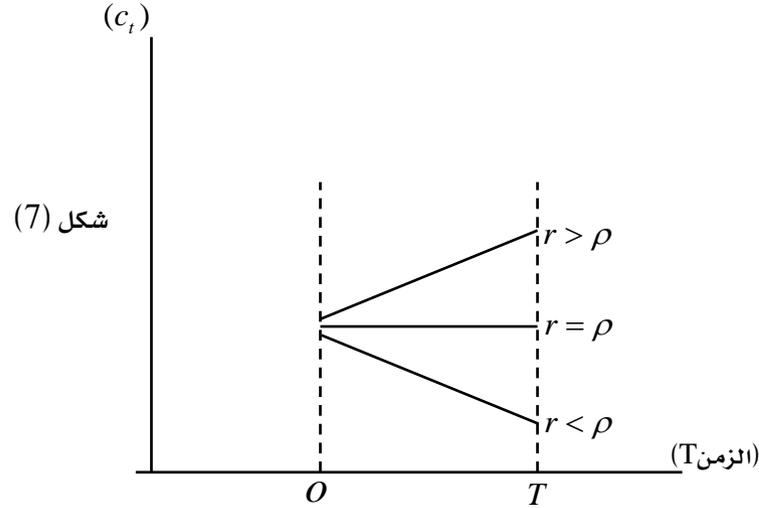
الاستهلاك في المستقبل.

أي عندما يكون العائد من الادخار الإضافي ( $r$ ) أكبر من خسارة تأجيل الاستهلاك ( $\rho$ ) فإن

المستهلك يفضل تقليل الاستهلاك حالياً وزيادته مستقبلاً.

3- إذا كان  $c_1 > c_2 \Leftrightarrow r < \rho$

أي أن الاستهلاك يتناقص عبر الزمن ( $c_t \downarrow$ ) بسبب أن العائد من الادخار الإضافي للفترة الأولى ( $r$ ) أقل من قيمة الخسارة الناجمة عن تأجيل الاستهلاك الحالي لذلك يفضل المستهلك زيادة الاستهلاك حالياً وتخفيضه مستقبلاً وهذه الحالات موضحة في شكل (7). لاحظ أنه في هذه الحالة  $u'(c_1) < u'(c_2)$  أي أن المنفعة الحدية للاستهلاك للفترة الأولى أقل من الفترة الثانية.



## (2- 11) فرضية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis)

### مضمون الفرضية:

1- أسس ملتون فريدمان نظريته في الاستهلاك التي نشرها في كتابه في 1957م على فكرتين جوهريتين: الأولى: إن الرؤية العقلانية للسلوك الاستهلاكي للأسرة تكمن في النظر إلى هذا السلوك عبر أفق زمني أطول وليس مجرد تتبع ما يحدث لهذا السلوك في الآجل القصير. وهذه الرؤية تتطلب إعادة النظر في مفهوم كل من الاستهلاك والدخل. فليس المقصود من الاستهلاك هو الانفاق الاستهلاكي الذي حدده كينز عند بناء نظريته في الاستهلاك. وإنما المقصود هو الاستهلاك الفعلي (الحقيقي) الذي يمثل تدفقاً لتيار من الخدمات عبر الزمن التي يولدها استهلاك السلع التي يشتريها المستهلكون. وأفضل مثال على ذلك هو الانفاق على السلع المعمرة التي لا تستهلك خلال السنة التي اشترت فيها وتظل تقدم تياراً من الخدمات أو المنافع عبر الزمن.

أي أن مفهوم الاستهلاك الفعلي (أو الحقيقي) هو مفهوم مرتبط بالآجل الطويل. إن تغيير مفهوم الاستهلاك يقود بالضرورة إلى تغيير مفهوم الادخار. فلم يعد الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد

خصم الانفاق الاستهلاكي، وإنما الادخار هو الدخل مطروحاً منه القيمة الفعلية للاستهلاك. افترض أن شخصاً أنفق ثلاثة مليون ريال لشراء سيارة عمرها الافتراضي مثلاً ثلاث سنوات أي أن القيمة الفعلية لخدمات السيارة = مليون ريال، ومن ثم فإن الادخار في سنة الشراء هو اثنين مليون ريال. لاحظ أن شراء السلع المعمرة (السيارة مثلاً) تمثل ادخاراً ومن ثم فهي تمثل استثماراً. وبالتالي فإن القيمة الفعلية للاستهلاك هي فقط مليون ريال = قيمة خدمات السيارة في كل سنة. وأياً كان الأمر، فإن السلوك العقلاني للمستهلكين يتطلب استخدام قواعد التحليل الجزئي ومبادئ الأمثلية، ولذلك استخدم فريدمان نظرية فيشر في الاستهلاك عبر الزمن (النموذج النيكلاسكي الأساسي).

فالمستهلك النموذجي يسعى إلى تعظيم مفعته الكلية مدى الحياة باتباع نمط مستقر في استهلاك السلع. أو:  $\text{Max } u = f(pvc_t)$ .

حيث  $pvc_t$  = القيمة الحالية للاستهلاك عبر الزمن.

أما الفكرة الثانية فهي إن الدخل الحالي ليس هو المحدد الأفضل لتفسير السلوك الاستهلاكي، فالتغيرات الطارئة أو المؤقتة للدخل الحالي لا تفسر بصورة مرضية ومقنعة - وكما أكدت على ذلك الدراسات التطبيقية - السلوك الاستهلاكي للأسرة عبر الزمن. حيث يحتاج الأمر إلى تقديم مفهوم للدخل يرتبط بالأجل الطويل مثل مفهوم الدخل الدائم.

لذلك، طرح فريدمان فرضيته البديلة وهي أن استهلاك الأسرة عبر الزمن إنما يتحدد وفقاً لمفهوم الدخل الدائم، ويعرف فريدمان الدخل الدائم بأنه ذلك الجزء المتوقع من الدخل الحالي الذي يساوي متوسط الدخل المتوقع عبر الزمن ويمثل الحد الأقصى الذي تنفقه الأسرة على الاستهلاك مع بقاء ثروتها ثابتة دون تغيير. أي أن الدخل المتوقع هو العائد من الثروة مقدراً بالقيمة الحالية للدخل المتوقع الذي تحصل عليه الأسرة في المستقبل.

وعليه، فإن دالة الاستهلاك التي تعظم المنفعة الكلية للمستهلك مدى الحياة هي دالة في القيمة الحالية للثروة.

$$\text{أو: } c_t = f(pv)w_t$$

وإذا ما تم حساب العائد على الثروة، فإنه يتم الحصول على الدخل الدائم، أو:

$$Y_p = r.pv(w_t)$$

حيث  $Y_p$  = الدخل الدائم،  $w$  = الثروة،  $c_t$  = الاستهلاك عبر الزمن.

وبما أن الدخل الدائم هو الدخل المتوقع الذي يتسم بالاستمرارية والاستقرار فإنه يصبح من المهم التفرقة بين العناصر الدائمة والعناصر الطارئة (المؤقتة) لكل من الدخل الجاري المشاهد (الحالي)

-2

والاستهلاك الحالي المشاهد. فالمستهلك العقلاني ذو البصيرة الثاقبة يحدد دالته في الاستهلاك وفقاً للدخل الدائم فقط.

ومن ثم فإن دالة الاستهلاك وفقاً لفرضية الدخل الدائم هي دالة نسبية في الأجل الطويل، يتساوى عندها كلا من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك. لكن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل يكون أكبر من هذا الميل في الأجل القصير أي أن دالة استهلاك فريدمان هي:

$$(1) \leftarrow c_p = \delta y_p$$

حيث  $c_p$  = الاستهلاك الدائم ،  $\delta$  = نسبة ثابتة للاستهلاك الدائم من الدخل الدائم.

3- بيد أن الوصول إلى المعادلة (1) يتطلب توفر عدد من الفروض التي وضعها فريدمان وهي:

- لا توجد علاقة أو ارتباط بين الدخل الدائم ( $y_p$ ) والدخل الطارئ ( $y_T$ ).

$$(2) \leftarrow \rho(y_T, y_p) = 0 \quad \text{أو:}$$

حيث  $\rho$  = معامل الارتباط (التغاير المشترك)

- لا توجد علاقة أو ارتباط بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الطارئ ( $C_T$ ).

$$(3) \leftarrow \rho(C_T, c_p) = 0 \quad \text{أو:}$$

- لا توجد علاقة أو ارتباط بين الدخل الطارئ والاستهلاك الطارئ.

$$(4) \leftarrow \rho(y_T, C_T) = 0 \quad \text{أو:}$$

إن  $\rho(y_T, C_T) = 0$  يعني أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ يساوي صفراً. وهذا يوضح أن الأسر التي حصلت على دخل طارئ موجب لن تغير استهلاكها الذي يعتمد على الدخل الدائم، وسوف تدخر الدخل الطارئ. وكذلك فإن الأسر التي حصلت على دخل طارئ سالب (نقصان الدخل) فإنها لن تخفض استهلاكها وإنما سوف تخفض مدخراتها.

يعرف الدخل الطارئ بأنه الجزء غير المتوقع من الدخل الحالي المشاهد، لأنه لا يتسم بالاستقرار والاستمرار مثل العامل الذي يحصل على مكافأة تشجيعية غير متوقعة أو مثل المزارع الذي يحصل على دخل طارئ أكبر من المتوقع بسبب تحسن الطقس أو مثل الشخص الذي يحصل على دخل أقل من المتوقع بسبب مرض.

فالدخل الطارئ قد يزيد أو ينقص بصورة غير متوقعة بين فترة وأخرى لكن هذه الزيادة أو النقصان تؤول إلى الصفر في المتوسط. أي أن  $\bar{Y}_T = 0$ ، أو التوقع الرياضي للدخل الطارئ = صفر:  $E(Y_T) = 0$ .

حيث  $E$  = معامل التوقع الرياضي،  $\bar{Y}_T$  = متوسط الدخل الطارئ وبمعنى آخر، فإن الدخل الطارئ هو الانحراف العشوائي عن متوسط الدخل (الدخل الدائم). وعندئذ يغدو  $Y = y_p$  وينفس المنطق، فإن الاستهلاك الطارئ (المؤقت) هو الزيادة أو النقصان غير المتوقع في الاستهلاك، لكن هذه القيمة تؤول

إلى الصفر في المتوسط. أي أن الاستهلاك الطارئ هو الانحراف العشوائي عن متوسط الاستهلاك (الاستهلاك الدائم).

$$\text{أو: } c_T = 0, \text{ أو } E(C_T) = 0, \text{ أي أن } C = c_p$$

ومن أمثلة الاستهلاك الطارئ فاتورة الطبيب غير المتوقعة أو فاتورة خدمات النظافة غير المتوقعة. وإذا كانت الفرضيات في معادلة (2، 3) واضحة ولم تكن تسبب جدل، فإن الفرضية في معادلة (4) قد أثارت جدلاً كبيراً فيما يتعلق بمدى واقعتها كما سنرى فيما بعد. ومهما يكن الأمر، فإن فرضية عدم وجود ارتباط بين الدخل الطارئ والاستهلاك الطارئ قد شكلت حجر الزاوية في نظرية فريدمان للاستهلاك.

4- إن الحصول على دالة استهلاك فريدمان (معادلة 1) بصورة رسمية يتم من خلال عمل الآتي:

• يتكون الدخل الحالي من الدخل الدائم والدخل الطارئ:

$$(5) \quad \leftarrow \quad y = y_p + y_T$$

لاحظ أنه عندما  $y_T > 0 \leftarrow y > y_p$  وعندما  $y_T < 0$  أقل من الصفر، فإن  $y < y_p$ .

• ويتكون الاستهلاك الحالي من الاستهلاك الدائم والاستهلاك الطارئ.

$$(6) \quad \leftarrow \quad C = c_p + c_T$$

لاحظ أنه عندما  $c_T > 0$ ، فإن  $C > c_p$  وعندما  $c_T < 0$  فإن  $C < c_p$ .

وحيث أن  $(C_p)$  لا تتأثر بتغيرات الدخل الطارئ وإنما بالدخل الدائم وفقاً لفرضية فريدمان (معادلة 1)، وبوضع معادلة (1) في (6) فإن:

$$(7) \quad \leftarrow \quad C = \delta Y_p + C_T$$

لاحظ كذلك أن الفروض السابقة في معادلات (2، 3، 4) تتضمن محدودية وضعف تأثير الدخل

الطارئ على الاستهلاك الطارئ وبالتالي ضعف تأثير الاستهلاك الطارئ  $(C_T)$  على الاستهلاك الحالي  $(C)$ .

$$\text{أي أن } E(y_T, c_T) = E(y_T) = E(c_T) = \text{صفر}$$

ومن ثم فإن معادلة استهلاك فريدمان هي:

$$(8) \quad \leftarrow \quad \boxed{c = \delta Y_p}$$

وهي نفس المعادلة (1)

تبين معادلة (8) أن الاستهلاك الحالي يعتمد على الدخل الدائم وليس على الدخل الحالي كما

اعتقد كينز. فالدالة تعتمد على مستوى متوقع ومستقر من الدخل الذي هو الدخل الدائم.

لذلك، فإن النمط الاستهلاكي يتسم بالاستقرار وفقاً لمعادلة (8) أي أن  $APC = MPC = \delta$  أي أن

دالة الاستهلاك هي دالة نسبية (دالة للأجل الطويل).

## قياس دالة فريدمان

تعاني دالة الاستهلاك التي توصل إليها فريدمان (معادلة 8) من مشكلة عملية، فالدالة بشكلها السابق غير قابلة للاستخدام في الدراسات التطبيقية بسبب طبيعة متغير الدخل الدائم  $(y_p)$ . فالدخل الدائم غير مرئي أو غير مدرك (أو مشاهد) في الواقع ولا تتوفر له إحصائيات فعلية وبالتالي ليس قابل للقياس بصورة مباشرة. لكن فريدمان أقترح مقياساً للدخل الدائم يقوم على استخدام متوسط مرجح للدخل الحالي ودخول السنوات الماضية (Weighted average).

ولتوضيح أسلوب القياس المقترح ستقتصر على اختيار فترتين فقط على سبيل التبسيط دعنا نفترض

الآتي:

$$(9) \quad \leftarrow Y_p = \lambda Y + (1 - \lambda) Y_{t-1}$$

حيث: دخل الفترة الماضية  $= Y_{t-1}$

$\lambda$  = وزن مرجح للدخل الحالي في حساب الدخل الدائم

$1 - \lambda$  = وزن مرجح لدخل الفترة الماضية في حساب الدخل الدائم

لاحظ أنه إذا كان  $\lambda = 1 \leftarrow Y_p = Y$  وفي هذه الحالة يتلاشى الفرق بين الدخل الدائم والدخل

الحالي أو أن الفرق بينهما غير واضح.

أما إذا كان  $\lambda = 0 \leftarrow y_p = y_{t-1}$

ويوضع (9) في معادلة (8) نجد أن:

$$C = \delta [\lambda y + (1 - \lambda) y_{t-1}]$$

$$(10) \quad \leftarrow \boxed{C = \delta \lambda y + \delta (1 - \lambda) y_{t-1}} \quad \text{أو:}$$

$$\boxed{C = b_1 y + b_2 y_{t-1}} \quad \text{أو:}$$

إن معادلة (10) أصبحت قابلة للقياس، حيث تتوفر بيانات إحصائية فعلية عن  $y$ ،  $y_{t-1}$ . لاحظ أن

$\frac{\partial C}{\partial y} = b_1 \equiv \delta \lambda$  = الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير وللحصول على الميل الحدي للاستهلاك في

الأجل الطويل، فإن الأمر يتطلب أن يكون:

$$Y = y_{t-1} = \bar{Y}$$

أي أنه في الأجل الطويل تتلاشى الفروق بين مستويات الدخول المختلفة ويغدو الدخل ثابتاً  $(\bar{Y})$ .

أي أن معادلة (10) تصبح:

$$(11) \quad \leftarrow C = b_1 \bar{Y} + b_2 \bar{Y} \quad \text{أو:}$$

ومن ثم فإن:

$$\frac{\partial C}{\partial \bar{y}} = b_1 + b_2 = \delta$$

لاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك في الآجل الطويل ( $b_1 + b_2$ ) أكبر من الميل الحدي في الآجل القصير ( $b_1$ ) أو أن ( $\delta > \delta\lambda$ ).  
مثال: دعنا نفترض أن:

$$C = .9Y^p$$

$$Y_p = .7Y + .3y_{t-1} \quad \text{وأن :}$$

يبين الجدول التالي كلا من  $y_{t-1}$  ،  $Y_p$  ،  $C_p$  عند مستويات معينة من  $Y$ .

السنوات	$Y$	$y_{t-1}$	$y_p$	$C_p$
1	12000	-	8400	756
2	15000	12000	14100	12690
3	18000	15000	17100	15390
4	20000	18000	19400	17460
5	19000	20000	19300	17370

يوضح المثال السابق أن التقلبات الطارئة في الدخل الحالي زيادة أو نقصان لا تؤثر بدرجة ملحوظة على الاستهلاك الدائم ( $C_p$ ) الذي يظل يتسم بالاستقرار النسبي.

نتائج قياس دالة فريدمان

استخدم فريدمان السلاسل الزمنية السنوية للاقتصاد الأمريكي للفترة 1905-1951 وتوصل إلى النتائج الآتية:

$$C = .88Y_p$$

$$Y_p = .33Y + .67Y_{t-1}$$

لاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك ( $\delta$ ) = .88. وهي نفس قيمة الميل المتوسط للاستهلاك ( $.88 = \delta = APC = MPC$ ).

ولاحظ أيضاً أن الوزن الترجيحي للدخل الحالي كان ضئيلاً (= .33).

ويترتب على هذه النتائج أن الميل الحدي للاستهلاك في الآجل القصير  $\delta\lambda = .29$  مما يعني أن قيمة المضاعف الذي أولاه كينز أهمية كبيرة، إنما يمثل قيمة صغيرة وبالتالي فإن المضاعف بالنسبة لفريدمان يكون ضعيفاً سيكون ضعيفاً، وهذا يقلل من فعالية السياسات المالية والنقدية.

من جانب آخر، توصل مايكل إيفانز (Evans) إلى نفس النتائج تقريباً التي توصل إليها فريدمان باستخدام سلسلة زمنية للاقتصاد الأمريكي للفترة 1929-1962:

$$C = .28Y + .68C_{t-1}$$

أي أن قيمة الوزن الترجيحي للدخل الحالي هي:  $.32 = 1 - .68 = \lambda$ .

ومن ثم فإن قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي:

$$\delta = \frac{.28}{.32} = .86$$

ومن جهة أخرى، أنتقد أروين فرند (A.Friend) وكرافس (A.Kravis) فرضية ثبات الميل المتوسط للاستهلاك. فهما يعتقدان أن الأسر ذات الدخل الدائم المنخفض تقع تحت ضغوط قوية لزيادة الاستهلاك مقارنة بالأسر ذات الدخل الدائم المرتفع.

أي أنه طبقاً لفرضية فريدمان، يكون (APC) للأسر ذات الدخل المنخفض أكبر من APC للأسر ذات الدخل المرتفع.

ووفقاً لكرافس وفرند، فإن هذا يعني أن APC يتناقص كلما ارتفع الدخل الدائم. وهذا يتناقض مع فرضية ثبات APC.

كما أشارت دراسات تطبيقية أخرى إلى أن MPC من الدخل الطارئ يكون موجباً وليس صفراً وأن MPC من الدخل الطارئ أقل من MPC من الدخل الدائم.

### فرضية فريدمان ولغز الاستهلاك (1)

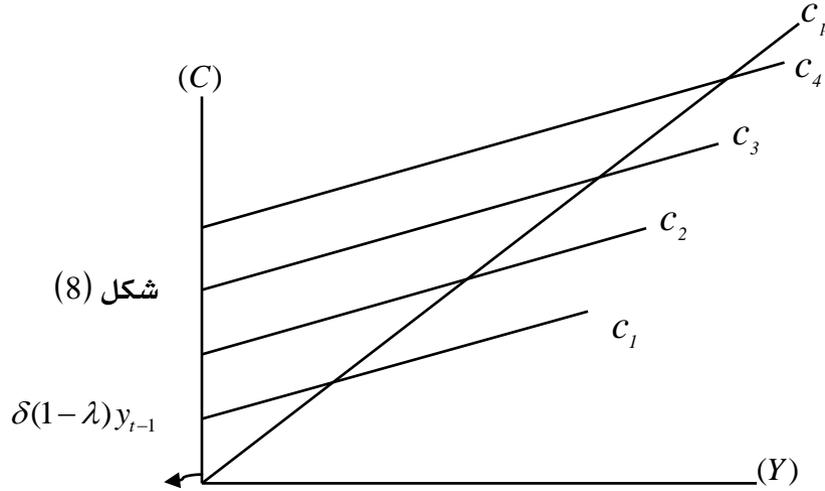
قدمت فرضية الدخل الدائم تفسيراً للتباين بين نسبة دالة الاستهلاك في الأجل الطويل وبالتالي ثبات APC من جهة وعدم نسبة الاستهلاك في الأجل القصير وبالتالي تناقص APC من جهة أخرى. فالمقدار  $(\delta(1-\lambda)y_{t-1})$  في دالة فريدمان للأجل القصير معادلة (10) يظل ثابتاً لأن تغير الدخل الحالي لا يؤثر في الدخل الماضي  $(y_{t-1})$  (تأكد من المثال في الجدول السابق. ومن ثم يمثل هذا المقدار الثابت الجزء القاطع للدالة.

لكن هذا المقدار يزحف إلى أعلى عبر الزمن إلى  $C_2, C_3, C_4$  لتشكل هذه الدوال نقاط على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل. وعندها تؤول قيم الاستهلاك والدخل إلى مستوياتها في الأجل الطويل. أي أن  $C = \bar{C}$ .

$$Y = y_{t-1} = \bar{Y} \quad \text{وكذلك:}$$

حيث تغدو دالة الاستهلاك للأجل الطويل كما هي في شكل (8):

$$C = \delta y_p$$

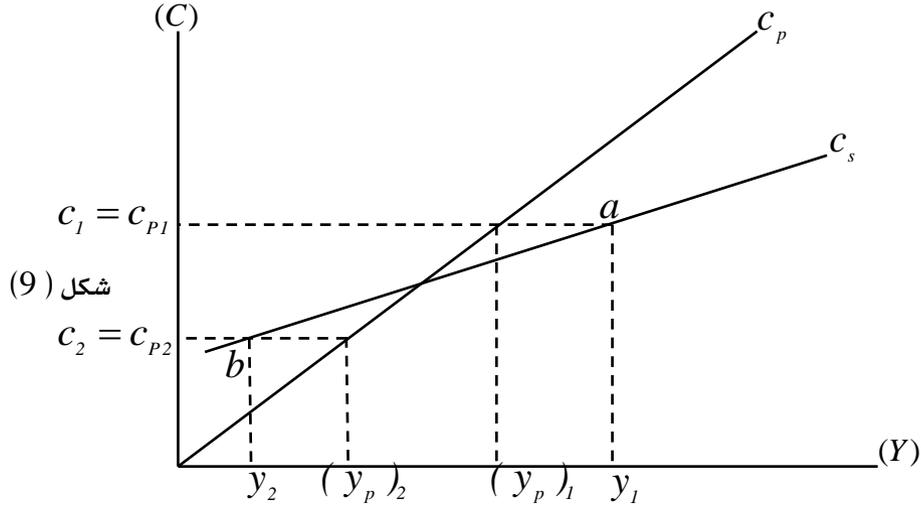


### فرضية فريدمان ولغز الاستهلاك (2)

يمكننا أيضاً تفسير لغز الاستهلاك في الأجل القصير والطويل طبقاً لفرضية فريدمان من خلال تحليل حالة الدورة الاقتصادية. ففي حالة الرواج الاقتصادي، يكون الدخل الحالي مرتفعاً، وفي حالة الركود الاقتصادي يكون الدخل الحالي منخفضاً أو عند أدنى مستوى له.

بيد أن فرضية الدخل الدائم تُحيّد أثر تقلبات الدخل الحالي (بسبب الدورة الاقتصادية) على الدخل الدائم وإن كانت هذه التقلبات تؤثر على الدخل الحالي. ويمكننا تفسير هذا التحديد بالآتي:  
الدخل الدائم هو مفهوم مرتبط بالأجل الطويل، ومن ثم لا يتأثر بنفس درجة تأثر الدخل الحالي خلال الدورة الاقتصادية.

ففي حالة الرواج الاقتصادي، يكون الدخل الطارئ (المؤقت) موجباً، ( $Y_T > 0$ ) أي أن الدخل الحالي المشاهد أكبر من الدخل الدائم ( $y > y_p$  : معادلة 5) لكن  $\rho(y_T, c_T)$  أو  $MPC = 0$  من الدخل الطارئ، أي أن الأسر لا تزيد نمطها الاستهلاكي. وبالتالي يغدو الاستهلاك لا يتناسب مع الدخل الحالي عند ذروته وأنه يشكل نسبة أقل. هذه الحالة تشكل نقطة على دالة استهلاك الأجل القصير التي تقع تحت دالة استهلاك الأجل الطويل النقطة (a) في شكل (9).



إذا كان  $(y_1)$  هو الدخل الحالي عند الدورة  $(y_1 > y_{p1})$ ، فإن الاستهلاك الفعلي عند  $y_1$  هو  $c_1$  بينما الاستهلاك الدائم عند الدخل الدائم  $(y_p)$  هو  $(c_p)$ .  
 لكن  $c_1 = c_{p1}$  عند الدخل الدائم  $(y_p)$ ، أي أن  $(c_1, y_1)$  تشكل نقطة على دالة استهلاك الأجل القصير  $(c_s)$ .

لنتأمل الآن ما يحدث في حالة الركود الاقتصادي، حيث الدخل الطارئ يكون سالباً  $(Y_T < 0)$ . أي أن الدخل الحالي المشاهد أقل من الدخل الدائم  $(y < y_p)$  : معادلة (5).  
 وبما أن  $\rho(y_T, c_T) = 0$  أو  $MPC = 0$  من الدخل الطارئ، فإن الأسر لا تخفض استهلاكها وإنما تخفض مدخراتها. مما يعني أن نسبة الاستهلاك من الدخل الحالي  $(APC)$  يكون مرتفعاً لتشكل بذلك نقطة على دالة استهلاك الأجل القصير التي تقع فوق دالة استهلاك الأجل الطويل (شكل 9) عند النقطة (ط).

فإذا كان  $(y_2)$  و  $(y_{p2})$  هما الدخل الحالي والدائم على التوالي عند قاع الدورة (الركود)، فإن الاستهلاك في هذه الحالة هو  $c_2 = c_{p2}$ .

وبالتالي فإن  $(c_2, y_2)$  تمثل نقطة على دالة استهلاك الأجل القصير النقطة (ب).

خلاصة الأمر، أن ظهور دالة استهلاك الأجل القصير إنما يعزى إلى الانحراف بين الدخل الحالي والدخل الدائم.

## فرضية فريدمان ولغز الاستهلاك (3)

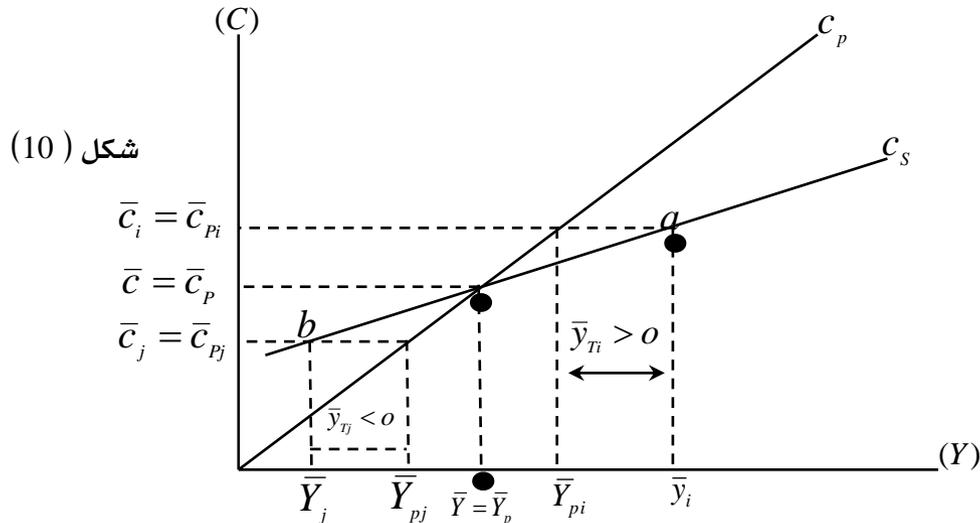
مرة أخرى، يمكن استخدام فرضية فريدمان في تفسير التباين بين نتائج دوال الاستهلاك قصيرة الأجل ونظيرتها طويلة الأجل (لغز الاستهلاك) من خلال تحليل نمط توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة.

دعنا نفترض أننا قمنا بأخذ ثلاثة عينات من الأسر ذات مستويات دخل مختلفة:

- الفئة الأولى من المجتمع وهي الأسر (i) التي يكون متوسط دخلها ( $\bar{y}$ ) الحالي أكبر من متوسط دخل المجتمع حيث ( $\bar{Y} = \bar{Y}_p$ ). هذه الفئة يكون دخلها الطارئ في المتوسط موجباً، أي ( $\bar{Y}_T > 0$ ) أي أن  $\bar{y}_{pi} < \bar{Y}_i$  (شكل 10) لاحظ أن متوسط استهلاك المشاهد والدائم لهذه الفئة هو  $\bar{c}_i = \bar{c}_{pi}$  على دالة استهلاك الأجل الطويل. لكن لاحظ أيضاً أن كلا من ( $\bar{Y}_i, \bar{C}_i$ ) تمثل نقطة (a) على دالة استهلاك الأجل القصير والتي تقع أسفل دالة استهلاك الأجل الطويل.
- الفئة الثانية من المجتمع وهي الأسر (j) التي يكون متوسط دخلها الحالي أو المشاهد ( $\bar{y}_j$ ) أقل من متوسط دخل المجتمع ( $\bar{Y}$ ). هذه الفئة يكون متوسط دخلها المؤقت (الطارئ) سالباً ( $\bar{Y}_T < 0$ ) أي أن:  $\bar{y}_{pj} > \bar{Y}_j$ . أن متوسط استهلاك هذه الفئة المشاهد والدائم هو  $\bar{c}_j = \bar{c}_{pj}$  على دالة استهلاك الأجل الطويل، لكن كلاً من ( $\bar{C}_j, \bar{Y}_j$ ) تمثل نقطة (b) على دالة استهلاك قصيرة الأجل والتي تقع فوق دالة استهلاك الأجل الطويل.

ويتوصيل النقطتين a، b نحصل على دالة استهلاك الأجل القصير حيث الدالة غير نسبية ويكون فيها  $MPC < APC$ .

- الفئة الثالثة من المجتمع وهي الأسر التي يكون متوسط دخلها يساوي متوسط دخل المجتمع  $\bar{y} = \bar{y}_p$  ومتوسط دخلها الطارئ = صفر ( $\bar{y}_T = 0$ ). ومن ثم فإن متوسط استهلاكها المشاهد هو متوسط الاستهلاك الدائم للمجتمع  $\bar{c}_p$ . وما يحدث عبر الزمن هو أن متوسط الدخل الدائم للمجتمع ينمو (يزيد) وبالتالي فإن دالة استهلاك الأجل القصير تنزلق إلى أعلى لتشكل بذلك دالة الاستهلاك النسبية في الأجل الطويل.



خلاصة الأمر، كل فئات الدخل يكون لها متوسط استهلاك دائم هو:  $\bar{c}_p = \gamma \bar{y}_p$  وبالتالي يكون لها متوسط دخل طارئ يؤول إلى الصفر لأن  $\rho(c_T, c_p) = \rho(c_T, y_T) = \text{صفر}$ .

ومن ثم فإن  $\bar{c} = \bar{c}_p = \delta \bar{y}_p$  مما يعني أن

$$c_p = \delta y_p \quad \text{أو بصورة عامة:}$$

وأيا كان الأمر، فإن فرضية الدخل الدائم طرحت مساراً للتوفيق بين النتائج والبراهين المتعارضة من بيانات المقطع العرضي وبيانات السلاسل الزمنية (لغز الاستهلاك) يقوم على تفسير حالة الادخار عند الأغنياء والفقراء.

فالادخار المرتفع عند الأغنياء هو بسبب الدخل الطارئ الذي يكون موجباً عند هذه الفئة، مما يجعل نمط استهلاكها مستقراً عند مساره الدائم. والادخار المنخفض عند الفقراء لا يؤثر على نمط استهلاكهم الذي يظل مستقراً عند مساره الدائم، حيث يقوم هؤلاء بتعويض انخفاض دخلهم (بسبب انخفاض الدخل الطارئ) بالسحب من مدخراتهم السابقة للحفاظ على النمط الاستهلاكي الدائم. وبعبارة أخرى، فإنه عبر الزمن يكون  $MPC=APC$  ثابتاً في ظل توزيع معين للدخل بين هذه الفئات يكون مستقراً في الأجل الطويل.

### أهمية فرضية الدخل الدائم في السياسات الاقتصادية

رأينا من قبل أن فاعلية السياسة المالية يعتمد على قيمة مضاعف الإنفاق الذي يعتمد بدوره على فكرة الميل الحدي للاستهلاك ( $MPC$ ).

فكلما زادت قيمة ( $MPC$ ) زاد مفعول السياسة المالية على الطلب الكلي. بيد أن البراهين العملية التي توصل إليها فريدمان تظهر محدودية تأثير السياسة المالية في الطلب الكلي في الأجل القصير. فإذا كانت قيمة  $\lambda$  (الوزن الترجيحي للدخل الحالي) عند فريدمان هي (33). فإن الميل الحدي للاستهلاك هو (88). (33) = (29)، مما يعني تدني قيمة المضاعف وبالتالي ضعف تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي في الأجل القصير.

الأمر الذي يلقي ظلالاً من الشك على الدور المحوري الذي أسداه كينز للمضاعف والذي يعتمد على ميل حدي للاستهلاك مرتفع ووزن ترجيحي للدخل الحالي يساوي تقريباً الواحد الصحيح ( $\lambda \cong 1$ ) حيث الاستهلاك يعتمد على الدخل المطلق بالنسبة لكينز.

ومن جانب آخر، فقد أظهرت دراسات أخرى نتائج تتناقض مع ما توصل إليه فريدمان ولكنها تتفق مع نظرية كينز. فقد توصل رايت ( $Wright, 1969$ ) إلى أن قيمة  $\lambda = 8$ .

وتوصل كلاً من زيلنر، هوانج وشاو، وزيلنر وجايسل ( $Zellener and Geisel, 1969$ ) إلى أن  $\lambda \cong 1$ ، مما يعني صعوبة التمييز بين الدخل الحالي والدخل الدائم. هذه البراهين تؤكد أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الحالي يكون كبيراً. أي أن قيمة المضاعف كبيرة وكذلك مفعول السياسات المالية، وهذا يتسق مع رؤية كينز.

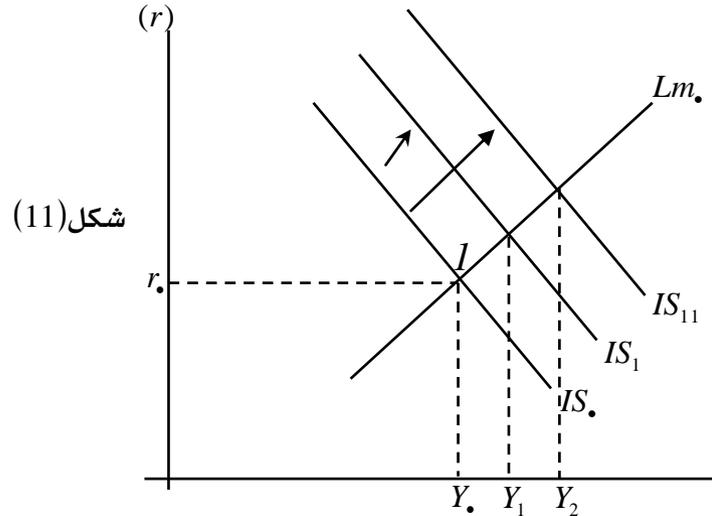
ولكن ماذا عن فعالية السياسات المالية في الآجل الطويل؟ طبقاً للنتائج التي توصل إليها فريدمان، فإن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الدائم مرتفع (.88). مما يعني أن المضاعف كبير وبالتالي تأثير السياسة المالية في الآجل الطويل كبير.

فإذا كان هناك تغييراً مؤقتاً في الضرائب (مثلاً تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي) فإنه لن يكون فعالاً في تحفيز الطلب الكلي لأن تغير الاستهلاك يكون ضعيفاً ولا يتم إلا عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. لكن إذا فهم الأفراد أن التخفيض المؤقت في الضرائب ومن ثم الزيادة المؤقتة في الدخل تمثل زيادة في الدخل الدائم، فإن الاستهلاك يزيد بنسبة الزيادة في الدخل ومن ثم يزيد مضعول السياسة المالية المؤقتة.

بيد أن البراهين التطبيقية التي توصل إليها مودجلياني وشارلس ستيندل (Steindel) تؤكد أن التخفيضات الضريبية والتغيرات المؤقتة في الضرائب ليست فعالة نسبياً في تغيير الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي. وهي بذلك تؤكد فرضية الدخل الدائم بعدم فعالية السياسة المالية قصيرة الأجل.

تذكر مرة أخرى أن هذه النتائج تتناقض مع ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على نظرية كينز في الاستهلاك وتوصلت إلى وجود فعالية كبيرة للتغيرات المؤقتة في الضرائب أو في السياسة المالية بصورة عامة في الآجل القصير.

ويمكننا التوليف بين هذا التناقض من خلال تحويل التغيرات المؤقتة في الضرائب إلى تغيرات دائمة. وبيانياً، فإن تدني قيمة مضاعف السياسة المالية في الآجل القصير هي بسبب تدني قيمة (MPC) مما يجعل انتقال منحنى IS إلى اليمين محدوداً عند الانخفاض المؤقت للضرائب. بينما يكون الانتقال إلى جهة اليمين كبيراً عند انخفاض الضرائب بشكل دائم، وفي حالة توقع انخفاض الضرائب في المستقبل، لأن الدخل الدائم في هذه الحالة يزيد شكل (11).



لاحظ أن  $IS_1$  يمثل حالة الانخفاض المؤقت في الضرائب وبالتالي التأثير على الدخل محدود ( $y_1$ ) بينما  $IS_{11}$  يمثل حالة الانخفاض الدائم أو توقع الانخفاض في الضرائب وبالتالي التأثير على الدخل كبير ( $y_2$ ).

### (3-11) فرضية دخل دورة الحياة

#### Life Cycle Hypothesis: LCH

##### مضمون الفرضية:

1- طرح مودجلياني-برومبرج (1954) واندو-مودجلياني (1963) (Modigliani - Brumberg-Ando) هذه الفرضية وهي تشبه نظرية الدخل الدائم لفريدمان من حيث اتكائها على أسس التحليل الجزئي وقواعد الأمثلة التي بناها أرفنج فيشر. فهي تفترض أن المستهلك النموذجي يخطط لنمط استهلاكي مستقر ثابت نسبياً عبر الزمن خلال دورة حياة الفرد أو الأسرة بغية تعظيم المنفعة الكلية في مدى حياة الأسرة. وعليه فإن الفرد يخصص نسبة ثابتة للاستهلاك من إجمالي الموارد التي يحصل عليها خلال فترة الحياة والتي تقدر بحجم الثروة أي أن  $C = \alpha W$  حيث  $\alpha$  = نسبة الاستهلاك من الثروة وهي نسبة ثابتة من الثروة بصرف النظر عن مستوى الدخل الحالي الذي يحصل عليه وتشير هذه الفرضية إلى أن الفرد يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضاً نسبياً في بداية حياته وفي آخرها (عند التقاعد)، ولكنه مرتفعاً خلال سنوات العمل في متوسط حياته. ومن ثم فإن فرضية دخل دورة الحياة يمكن التعبير عنها بالآتي:

$$(1) \quad \leftarrow PV(c_t) = \alpha(PV(\omega_t))$$

2- وطبقاً لهذه الفرضية، فإن استهلاك الفرد في فترة حياته يعتمد على قيد ميزانية دورة الحياة (The Life Time Budget Constraint) الذي يتضمن الدخل الحالي والدخل المتوقع، الحصول عليه مستقبلاً من العمل ومن العائد على الثروة (كالأصول المادية والمالية). أي أن القيد الذي يواجهه الفرد مدى الحياة هو:

$$(2) \quad \leftarrow PV(c_t) = PV(\omega_t)$$

$$(3) \quad \leftarrow \sum_0^{t=d} \frac{c_t}{1+\delta} = \sum_0^{t=d} \frac{\omega_t}{(1+r)^t} \equiv \sum_0^{t=d} \frac{y_t}{(1+r)^t} \quad \text{أو:}$$

حيث  $d$  = وقت الوفاة،  $\delta$  = معدل التفضيل الزمني للاستهلاك.

ويمكن صياغة قيد ميزانية دورة الحياة للفرد بصورة محددة كما يلي:

$$(4) \quad \leftarrow d.c = R.Y + a$$

حيث  $d.c$  = حجم الاستهلاك خلال فترة حياة المستهلك (الأسرة).



يبين شكل (12) ما يلي:

- يبدأ الفرد حياته مقترضاً حيث يكون دخله منخفضاً وغير كاف لتمويل استهلاكه. ومع زيادة عمر الإنسان يزيد دخله من العمل والعائد على الثروة إلى أن يصل إلى أعلى قمة له ( $\bar{w}$ ) عند بداية فترة التقاعد ( $R$ ). في هذه المرحلة يتحول الفرد إلى مقرض حيث يراكم الادخار ومن ثم يراكم أصوله المادية والمالية ( $a$ ) وبالتالي تزيد ثروته ( $w$ ). أي أنه في هذه الحالة يزيد استهلاكه ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.
- عندما يتقاعد الفرد في الفترة ( $R$ ) يبدأ دخله في الانخفاض دون أن يؤثر ذلك على نمطه الاستهلاكي، حيث يحافظ الفرد على هذا النمط الذاتي تعود عليه. وسيقوم بتمويل هذا الاستهلاك من خلال السحب من المدخرات التي راكمها في حياته العملية وكذلك من عوائد ثروته إلى أن تنضب كل موارده ويتوقف استهلاكه عند وفاته في الفترة ( $d$ ). ولا يترك هذا المستهلك إرث لأبنائه، أي لا يوجد (Bequest) أو إرث في هذه الفرضية.
- وعلى أية حال، فإن أهم نتائج فرضية دخل دورة الحياة هي:
  - مستوى الادخار يتغير في المراحل العمرية للشخص في فترة الشباب وهي فترة سنوات العمل، يكون الشخص مدخراً وبالتالي يراكم ثروته.
  - بيد أن الشخص يصبح غير مدخر عندما تتناقص ثروته في فترة التقاعد، وبعبارة أخرى، يكون الشباب مدخرين في سنوات العمل بينما يكون الكبار في فترة التقاعد غير مدخرين.

### قياس دالة مودجيبلياني

من أجل أن تكون دالة استهلاك دخل دورة الحياة قابلة للقياس في الدراسات التطبيقية يتطلب الأمر تطوير معادلة قيد ميزانية دورة الحياة

$$(9) \quad \leftarrow \quad \sum_0^d \frac{c_t}{(1+\delta)^t} = \sum_0^d \frac{y_t}{(1+r)^t} \quad (3)$$

دعنا نبدأ بتطوير الطرف الأيمن من قيد الميزانية الذي يمثل تيار دخل دورة الحياة.

$$PV_0 = \sum_0^d \frac{y_t}{(1+r)^t} \quad \text{أو:}$$

حيث 0 = الفترة الزمنية الحالية (بداية الفترة)

$$(10) \quad \leftarrow \quad PV_0 = \sum_0^d \frac{y_t^L}{(1+r)^t} + \sum_0^d \frac{y_t^a}{(1+r)^t} \quad \text{أو:}$$

تم تصنيف دخل دورة الحياة ( $y_t$ ) إلى دخل متحصل من العمل ( $y_t^L$ ) ودخل متحصل من العائد على الأصول ( $y_t^a$ ).

وبافتراض وجود سوق مالي كفو، فإن القيمة الحالية للدخل المتحصل عليها من الثروة خلال دورة

الحياة تؤوّل في النهاية لتساوي قيمة رصيد الأصول في بداية فترة حياة الفرد أي أن:

$$(11) \quad \leftarrow \quad \sum_0^d \frac{y_t^a}{(1+r)^t} = a_0$$

حيث  $a_0$  = صافي قيمة الأصول للأسرة في الفترة الجارية (0).

كما يمكن تصنيف دخل العمل ( $y_t^L$ ) إلى دخل عمل معروف في الفترة الجارية ( $y_0^L$ ) ودخل عمل غير

معروف ولكنه متوقع ( $y_t^e$ ).

$$(12) \quad \leftarrow \quad \sum_0^d \frac{y_t^L}{(1+r)^t} = y_0^L + \sum_0^d \frac{y_t^e}{(1+r)^{t-0}}$$

بيد أن دخل العمل المتوقع يكون غير مرئي أو مدرك ومن ثم يحتاج إلى تقدير كي يتسنى ربطه

بالتغيرات في الفترة الجارية. وقد افترض مودجلياني أن هذا يتم من خلال الآتي:

• افتراض وجود دخل متوقع للفترة (0) ( $y_0^e$ ) يساوي متوسط القيمة الحالية للدخل المتوقع

خلال دورة الحياة المتوقعة المتبقية ( $\frac{1}{d-1}$ ).

$$(13) \quad \leftarrow \quad y_0^e = \frac{1}{d-1} \sum_1^d \frac{y_t^e}{(1+r)^t} \quad \text{أو:}$$

ويمكن كتابة (13) على النحو الآتي:

$$(14) \quad \leftarrow \quad \sum_1^d \frac{y_t^e}{(1+r)^t} = (d-1)y_0^e$$

وبوضع (14) في (12) نجد أن:

$$(15) \quad \leftarrow \quad \sum_0^d \frac{y_t^L}{(1+r)^t} = y_0^L + (d-1)y_0^e$$

وبوضع (11) و (15) في (10) نجد أن:

$$(16) \quad \leftarrow \quad PV_0 = y_0^L + (d-1)y_0^e + a_0$$

لاحظ أن ( $y_0^e$ ) ما زال غير معروف ويحتاج إلى تقدير، وطبقاً لافتراض مودجلياني فإن:

$$(17) \quad \leftarrow \quad y_0^e = \beta y_0^L$$

أي أن الدخل المتوقع للفترة الجارية ( $y_0^e$ ) يساوي نسبة ثابتة من دخل العمل المعروف في الفترة الجارية.

وبوضع (17) في (16) نجد أن معادلة القيمة الحالية لتيار دخل دورة الحياة هي:

$$(18) \quad \leftarrow \quad PV_0 = y_0^L + (d-1)\beta y_0^L + a_0$$

الآن بوضع (18) في معادلة الاستهلاك (1) نحصل على معادلة مودجلياني القابلة للقياس الكمي وهي :

$$(19) \quad \leftarrow \quad C_t = \alpha[1 + \beta(d-1)]y_o^L + \alpha a_o$$

وقد توصل أندو ومودجلياني في دراستهما التطبيقية باستخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة 1929 - 1959 إلى النتائج التالية:

$$(20) \quad \leftarrow \quad C_t = .7y_o^L + .06a_t$$

حيث  $.7$  = الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل

$.06 = \alpha$  = الميل الحدي لاستهلاك من الأصول ( $a_t$ ).

### خصائص دالة استهلاك مودجلياني

1- الميل الحدي للاستهلاك MPC هو:

$$MPC \equiv \frac{\partial c}{\partial y_o^L} = \alpha(1 + \beta(d-1)) = .7$$

2- الميل المتوسط للاستهلاك APC هو:

$$APC \equiv \frac{c}{Y_o^L} = \alpha(1 + \beta(d-1)) + \frac{a_o}{y_o^L} = .7 + \frac{.06}{y_o^L}$$

ونستنتج من هذا أن  $MPC < APC$  أي أن الدالة غير نسبية في الأجل القصير وأن الميل المتوسط

للاستهلاك يتناقص كلما زاد دخل دورة الحياة.

لاحظ أن معلمة الأصول  $.06 = \alpha = (a_o)$ . وبالعودة إلى معادلة (1) فإن هذا يعني أن الأسر تستهلك نسبة

ثابتة من صافي الثروة سنوياً (6%) كما يمكن الحصول على قيمة ( $\beta$ ) بافتراض أن متوسط عمر الفرد المتبقي هو

$44 = d - 1$  سنة حيث  $d = 45$ .

$$.7 = \alpha[1 + \beta(d-1)] \quad \text{أي أن:}$$

$$.7 = .06(1 + 44\beta)$$

$$\beta = .25$$

$$y_o^e = .25y_o^L \quad \text{أي أن:}$$

فإذا ارتفع دخل العمل للفترة الجارية بمقدار 1000 ريال، فإن دخل العمل المتوقع سنوياً يكون بمقدار

250 ريال.

### فرضية مودجلياني ونظر الاستهلاك

تفسر فرضية دخل دورة الحياة التباين بين نتائج دراسات المقطع العرضي (الدالة غير نسبية) والسلاسل

الزمنية (الدالة نسبية) على النحو الآتي:

لاحظ أن هذه الفرضية تشير إلى ثلاث دورات حياته يمر بها الفرد: مرحلة صغار العمر وهم الشباب وهي مرحلة العمل ومرحلة الشيخوخة (كبار العمر) وهي مرحلة التقاعد ثم مرحلة متوسط العمر (بين فترة الشباب والشيخوخة).

- في فترة سنوات العمل (المرحلة الشبابية)، لا يمتلك الأفراد أصول مادية ومالية في حياتهم المبكرة، لذلك فإن  $a_0 = 0$ .

وعندئذ فإن دالة استهلاك الشباب تكون:

$$C_t = \alpha(1 + (d-1)\beta)y_o^L$$

ويكون الميل المتوسط:

$$APC = \frac{C_t}{y_o^L} = \alpha(1 + \beta(d-1))$$

وحيث أن عمر الحياة المتوقع ( $d$ ) يكون كبيراً عند الشباب، فإن هذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك عند الشباب يكون كبيراً.

- بالنسبة لشريحة الكبار الذين هم في سن الشيخوخة ومن ثم فإنهم في مرحلة التقاعد: هؤلاء لم يعد لهم دخل من العمل. أي أن  $y_o^L \rightarrow 0$  وعندئذ فإن دالة استهلاك الكبار هي:

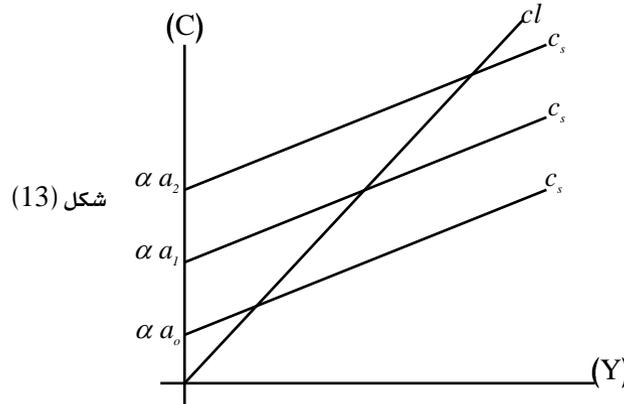
$$C_t = \alpha a_0$$

ويكون الميل المتوسط هو:

$$APC = \frac{C_t}{y_o^L} = \alpha \frac{a_0}{y_o^L}$$

وحيث أن  $y_o^L \rightarrow 0$ ، فإن  $APC$  يكون كبيراً.

- في مرحلة نضج الأفراد وهي الفترة المتوسطة من دورة الحياة (مرحلة ما بين الشباب والشيخوخة) يكون الدخل مرتفعاً مما يعني أن  $APC$  لهذه الفترة يكون منخفضاً نسبياً. ونستنتج من هذا أن دراسة المقطع العرضي (دراسة ميزانية الأسرة) تشير إلى وجود دالة استهلاك قصيرة الأجل (غير نسبية) حيث  $MPC < APC$  وأن  $APC$  يتناقص خلال الدورة شكل (13) لاحظ أن قاطع الدالة هو المقدار الثابت لصافي الأصول مضروباً في  $\alpha$  ( $\alpha a_0$ ).



شكل (13)

## نغز الاستهلاك في الأجل الطويل

عندما تزيد أصول الأفراد عبر الزمن ( $\uparrow a_t$ ) فإن الدالة تنتقل إلى أعلى لتشكل بذلك نقاط على دالة الاستهلاك طويلة  $cl$ . أي تغدو الدالة نسبية يكون فيها  $MPC=APC$ . ويمكن توضيح ذلك بالعودة إلى نتائج الدراسة التطبيقية في معادلة (20) وقسمتها على الدخل الكلي الحقيقي.

$$(21) \quad \leftarrow \quad \frac{c_t}{y_t} = .7 \frac{y_t^L}{y_t} + .06 \frac{a_t}{y_t}$$

وقد أظهرت الدراسة التطبيقية لمودجلياني أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن نصيب دخل العمل من إجمالي الدخل  $\frac{y_t^L}{y_t} = .75$ . هي نسبة ثابتة تزيد قليلاً مع الزمن وأن نسبة الأصل إلى الدخل الكلي ( $\frac{a_t}{y_t}$ ) هي (3) مقدار ثابت مع ميل للانخفاض قليلاً مع الزمن وبإدخال هذه المعطيات في معادلة (21) نجد

$$\frac{c_t}{y_t} = (.7)(.75) + .06(3) = .71 \quad \text{أن:}$$

مما يعني أن  $\frac{c_t}{y_t}$  يكون ثابتاً عند القيمة (.71) وهذه القيمة تساوي الميل الحدي للاستهلاك.

أي أن  $MPC=APC$  كما تدل على ذلك دالة الاستهلاك  $cl$  التي تمر من نقطة الأصل في شكل (13).

## أهمية فرضية دخل دورة الحياة في السياسة الاقتصادية

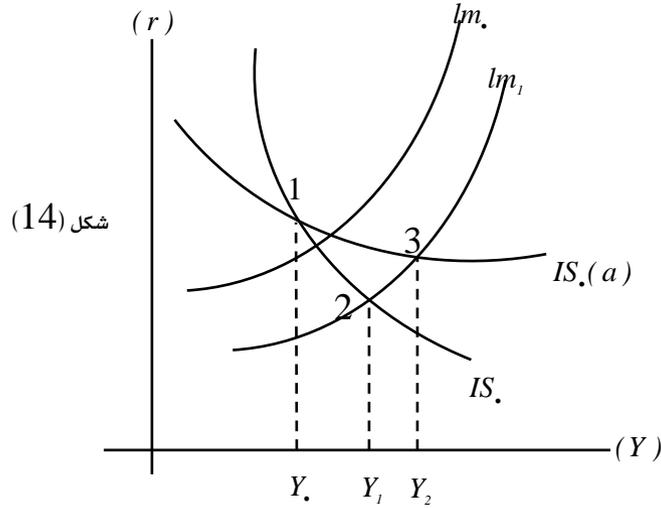
أعطت فرضية مودجلياني أهمية كبيرة لدور الثروة والأصول في دالة الاستهلاك، مما قد يعزز من فعالية السياسة النقدية مقارنة نسبياً بفعالية السياسة المالية. فتأثير السياسة النقدية على سعر الفائدة والأخير على قيمة الثروة يفتح قناة أخرى لفعالية السياسة النقدية.

فعندما ينخفض سعر الفائدة بسبب سياسة نقدية توسعية، فإن الاستثمار يزيد وكذلك فإن قيمة الأصول الحقيقية تزيد ومن ثم يزيد الاستهلاك أيضاً. ولذلك فإن أثر الأصول يكمل ويقوي مفعول السياسة النقدية على الطلب الكلي.

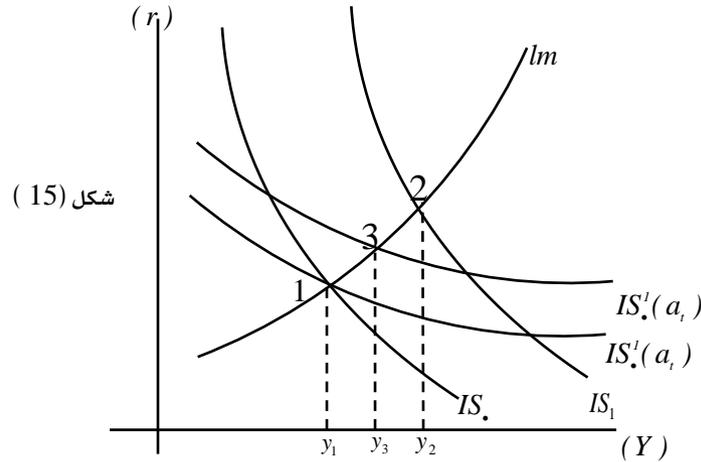
وبياناً، فإن وجود الأصول أو الثروة في الاستهلاك يجعل منحنى  $IS$  أقل انحداراً، مما يزيد فاعلية السياسة النقدية، فعندما يزيد عرض النقود مثلاً، فإن سعر الفائدة ينخفض، ويزيد تبعاً لذلك كلاً من الاستثمار والاستهلاك.

وعندئذ يزيد الدخل في جانب الطلب الكلي بمستوى أكبر في ظل وجود أثر الثروة مقارنة بغياب هذا الأثر شكل (14).

حيث يزيد الدخل إلى  $y_2$  في ظل أثر الثروة ومنحنى  $IS(a)$  أقل انحداراً. قارن ذلك بـ ( $y_1$ ) في ظل غياب أثر الثروة في منحنى  $IS$ .



من جهة أخرى، فإن السياسة المالية التوسعية ترفع سعر الفائدة، فينخفض تبعاً لذلك القيمة الحقيقية للأصول وبالتالي ينخفض الاستهلاك. مما يخفض جزئياً أثر السياسة المالية التوسعية الأولى عندما يكون منحنى IS أقل انحداراً شكل (15).



لاحظ من شكل (15) أن تأثير السياسة المالية التوسعية على الدخل يكون أقل في ظل أثر الثروة  $IS(a)$  (قارن نقطة 2، 3) مع النقطة (1).

حيث يرتفع الدخل إلى  $(y_2)$  بدلاً عن  $(y_3)$  في ظل غياب أثر الثروة.

وبطبيعة الحال فإن النتائج التي توصل إليها مودجلياني في دراساته التطبيقية الأولى تظهر أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الحالي مرتفع (7). مما يعني أن مضاعف السياسة المالية يكون مرتفعاً وأثرها كبير على الطلب الكلي.

وأياً كان الأمر، فإن درجة انحدار  $(IS)$  بسبب أثر الثروة يظل سؤالاً مفتوحاً على نتائج الدراسات التطبيقية والبراهين العملية.

## مراجع الفصل الحادي عشر

- 1) Branson, William H., (1989), *IBiD*, P(237).
- 2) M.Friedman, "A theory of the consumption function" Princeton, N.J., Princeton university press, 1957.
- 3) A. ANDO and F. Modigliani, "The life cycle Hypothesis of saving: Aggregate Implications and Tests," *American Economic Review*, mach 1963.
- 4) عبدالفتاح قنديل، الدخل القومي، (1979) مرجع سبق ذكره.
- 5) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، تعريب محمد منصور، مرجع سبق ذكره ص135.
- 6) عبدالرحمن عبدالمحمود، الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص170.
- 7) محمد الأفندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة، مذكرات غير منشورة.

## مراجع إضافية

- 8) Fisher, *The theory of Interest*, new york: Macmill an, 1930.
- 9) F. Modigliani and R. Brumberg, "utility Analysis and consumption Function," In K. Kurihara, ed., *Post-Keynesian Ecomomics* (New Brunswick, N.J: Rutgers university Press , 1954.





## الفصل الثاني عشر

### نظريات الاستهلاك الحديثة

#### (Modern Consumption Theories)

أبانت كثير من الدراسات التطبيقية في الاستهلاك قصور كل من فرضية الاستهلاك الدائم وفرضية دخل دورة الحياة ( $LC-PiH$ ) في تقديم تفسير كامل للسلوك الاستهلاكي للأفراد بالرغم من أهميتها النظرية والعملية.

مما يعني أن جزءاً كبيراً من النمط الاستهلاكي للأفراد ما زال غير مفسر وفقاً لهاتين الفرضيتين. وهذا معناه ضمناً هيمنة الدخل الحالي كمحدد للاستهلاك ومن ثم استمرار تبوء نظرية كينز في الاستهلاك موقع الصدارة في تفسير السلوك الاستهلاكي. وقد أرجع بعض الاقتصاديين قصور نظريات ( $LC-PiH$ ) القائمة على دور التوقعات التكيفيه في الاستهلاك إلى ثلاث ظواهر رئيسية لها تأثير على اتجاه السلوك الانفاقي للأفراد وهي:

- ظاهرة الحساسية المفرطة للاستهلاك وتعني أن الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة للتغير في الدخل الحالي *Excess Semsetivity*.
  - ظاهرة البصيرة القاصرة للأفراد (*Myopia*) فلا تتوفر للأفراد التوقعات الرشيدة بسبب صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات بينما يغدو سهلاً بالنسبة لهم بناء توقعاتهم للدخل المستقبلي وفقاً لتغيرات الدخل الحالي.
  - فارتفاع الدخل الحالي أو انخفاضه حتى لو كان ذلك متوقعاً، فإن ذلك يعني لهم بمثابة معلومات جديدة عن مواردهم الدائمة. ومن ثم فإنهم يغيرون استهلاكهم تبعاً لذلك.
  - ظاهرة قيد السيولة، فالأفراد يعانون من قيد السيولة (*Borrowing-Constrained*). ومن ثم فإن استهلاكهم يتحدد وفقاً للدخل الحالي فقط. وإذا كان مدى واقعية وصحة هذه الظواهر ما زالت محل جدل نظري، إلا أن الدراسات الحديثة في الاستهلاك تظهر من جديد حيوية دالة الاستهلاك لكينز بل أن بعض هذه الدراسات قد أعادت الحياة لهذه الدالة. فالدخل الحالي ما زال يمثل الدور الحاسم في تفسير السلوك الانفاقي للأفراد.
- ومن جانب آخر، فإن تلافي قصور نظرية ( $LC-PiH$ ) كان حافزاً لإسهام بعض الاقتصاديين في تقديم فرضيات جديدة تكمل دور  $LC-PiH$  في تفسير الاستهلاك، ومن أهم هذه الإسهامات ما يلي:

#### (12-1) فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك في ظل التوقعات الرشيدة

##### (The Radom Walk Hypothesis)

1. طرح الاقتصادي روبرت هول (*Robert E. Hall*) فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك التي أطلق عليها فرضية عدم التأكد (عدم اليقين). وقد جاءت هذه الفرضية لتكون تطويراً لفرضية الدخل الدائم القائمة على التوقعات التكيفيه للدخل الدائم. وقد عُرفت هذه الفرضية بالنسخة المطورة

لفرضية الدخل الدائم في ظل التوقعات الرشيدة، لأنها أدمجت فرضية التوقعات الرشيدة في فرضية فريدمان للدخل الدائم.

وطبقاً لروبرت هول، فإن مستوى استهلاك الفترة الحالية هو نفسه مستوى استهلاك الفترة الماضية ما لم تكن هناك تغيرات مفاجئة في الدخل. فالتغير في الاستهلاك لا يحدث إلا إذا كان هناك تغير مفاجئ في الدخل. مما يعني بوضوح أن التغيرات المتوقعة في الدخل لا تؤدي بالضرورة إلى تغيرات متوقعة في الاستهلاك أو تغيير في خطط الإنفاق.

وعلى خلاف فرضية فريدمان، فإن فرضية هول تسبغ أهمية كبيرة على العلاقة بين عدم اليقين في تقلبات الدخل والتغير في الاستهلاك وقد اعتمد هول في عرض فرضيته على أسس التحليل الجزئي وقواعد الأمثلية في تعظيم منفعة مدى الحياة للمستهلك.

وطبقاً لروبرت هول، فإنه بسبب عدم اليقين (أو التأكد) يغدو شرط تساوي المنافع الحدية للاستهلاك عبر الزمن غير واقعي أو عملي ويتطلب الأمر عندئذ إعادة كتابة هذا الشرط ليتضمن ادماج فرضية التوقعات الرشيدة. تذكر أن هذا الشرط (معادلة 8) في الفصل الحادي عشر.

$$(1) \leftarrow \frac{u'(c_2)}{u'(c_1)} = \frac{1+\rho}{1+r}$$

$$(2) \leftarrow u'(c_2) = \left(\frac{1+\rho}{1+r}\right)u'(c_1) \quad \text{ومنه:}$$

معادلة (2) تذكرنا بقاعدة يولر (*Uoler's Rule*) المعروفة بقاعدة تساوي المنافع الحديه عبر الزمن. وبإعادة كتابة الشرط السابق وفقاً لفرضية هول بإدخال عنصر التوقعات الرشيدة نجد أن:

$$(3) \leftarrow E(u'(c_2)) = \frac{1+\rho}{1+r} u'(c_1)$$

وتفيد المعادلة (3) أن القيمة المتوقعة للمنافع الحدية من استهلاك المستقبل تساوي القيمة الحالية للمنافع الحدية في استهلاك الحاضر. ولكن بما أن المنافع الحدية لا تكون مرئية أو مدركة فإنه يمكن افتراض أن الاستهلاك المشاهد الحالي يمثل أفضل توقع للقيمة المتوقعة للاستهلاك في المستقبل. أي أن:

$$(4) \leftarrow E(c_{t+1}) = c_t$$

تبين معادلة (4) شرط التوقع المتكافئ للاستهلاك كبديل عن شرط التساوي للمنافع الحدية للاستهلاك غير المدرك.

2. وعليه فإن فرضية التوقعات الرشيدة طبقاً لروبرت هول يمكن تحديدها بالمقولة الآتية: الاستهلاك المشاهد (الحالي أو الجاري) دالة في الاستهلاك المتوقع والاستهلاك غير المتوقع، والأخير يمثل متغير عشوائي في الاستهلاك.

$$(5) \leftarrow C_t = f((E(c_{t+1}), \mu) \quad \text{أو:}$$

ويمكن كتابة معادلة الاستهلاك بشكل أكثر تحديداً متضمنةً فرضية التوقعات الرشيدة كما يلي:

$$(6) \leftarrow C_{t+1} = E(c_{t+1}) + \mu$$

وبإدخال (6) في شرط التوقع المتكافئ للاستهلاك في معادلة (4) نحصل على نموذج هول للسلوك العشوائي للاستهلاك كما في معادلة (7):

$$(7) \quad \leftarrow \quad C_{t+1} = c_t + \mu$$

معادلة (7) هي دالة استهلاك هول التي تبين أن الاستهلاك في المستقبل يساوي الاستهلاك الحالي ( $C_t$ ) زائداً عن عنصر عشوائي حقيقي ( $\mu$ ) الذي يمثل حجم انحراف استهلاك المستقبل عن استهلاك الحاضر. أي أن  $\mu$  = الاستهلاك الطارئ أو المؤقت كمتغير عشوائي حول الدخل الدائم.

$$(8) \quad \leftarrow \quad \mu = C_{t+1} - C_t \quad \text{أو:}$$

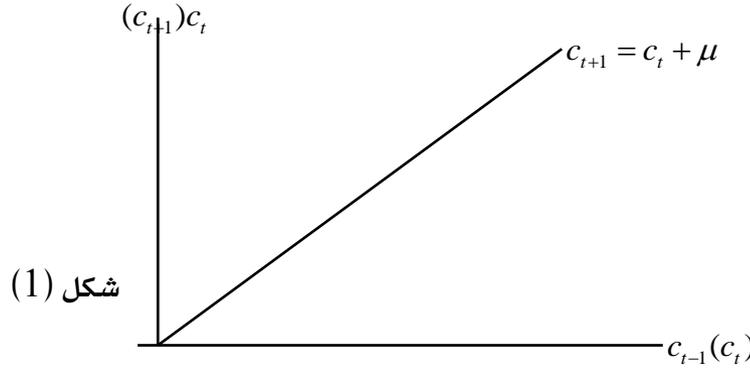
3. يتوقع نموذج هول (معادلة 7) أن قاطع الدالة = صفر، حيث تبدأ دالة الاستهلاك من نقطة الأصل شكل (1) وترتفع بميل ثابت يساوي تقريباً الواحد الصحيح.

$$c_{t+1} = 1C_t$$

وقد تحصل هول في دراسته التطبيقية على النتائج الآتية:

$$C_{t+1} = 23 + 1.004c_t, R^2 = .99$$

حيث أظهرت النتائج أن استهلاك الفترة الماضية يمثل أفضل تقدير أو توقع لحجم الاستهلاك الحاضر وبنسبة 99٪.



لاحظ أن هذه النتائج تشبه تقريباً النتائج التي توصل إليها فريدمان حيث الدالة نسبية و  $MPC$  ثابت في الأجل الطويل.

## (12.2) فرضية فائض الحساسية المزدوجة للاستهلاك

### *The Dual Excess Sensitivity Hypothesis*

- السلوك الاستهلاكي وفقاً لهذه الفرضية لا يفسر فقط بفرضيات السلوك الرشيد ( $LC-PIH$ ) ولا فقط بفرضيات الاستهلاك التقليدية (كينز ومؤيديه) وإنما بكليهما. لذلك، تتكئ هذه الفرضية على المزاجية بين نظريات الاستهلاك التقليدية ونظريات الاستهلاك الحديثة ( $LC-PIH$ ).

• وطبقاً لهذه الفرضية فإن السلوك الاستهلاكي للأسر يتسم بفائض حساسية مزدوجة:

- الحساسية المفرطة (*Excess Sensitivity*) للدخل الحالي.
  - الانسيابية المفرطة (*Excess Smoothness*) للدخل الدائم.
- الحساسية المفرطة تعني أن الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة للتغير في الدخل الجاري (الحالي) وهذه تذكرنا بفرضية كينز وأنصاره في الاستهلاك.
- أما الانسيابية المفرطة فتعني أن الاستهلاك يتخذ نمطاً مستقراً ويتحدد بالدخل الدائم المستقر وأنه بالتالي يستجيب ببطء شديد للتغيرات غير المتوقعة في الدخل.
- وهذه الحساسية تذكرنا بفرضيات السلوك الرشيد (*LC-PIH*).
- ❖ وعليه فقد طور كل من الاقتصادي جون كامبل (*John Campbell*) والاقتصادي مانكيو (*Mankiw*) نموذج للاستهلاك من شأنه اختيار مدى واقعية فرضية الحساسية المزدوجة في الاستهلاك على النحو الآتي:

- وفقاً لفرضيات (*LC-PiH*) يتحدد التغير في الاستهلاك بالدخل الدائم المتوقع  $E$ .

$$\Delta C_{t1} = \epsilon \quad \text{أو:}$$

- وفقاً للفرضيات التقليدية، يتحدد التغير في الاستهلاك بالدخل الجاري (الحالي).

$$c = a_0 + a_1 y^d \quad \text{أو:}$$

$$\Delta C_{t2} = a_1 \Delta Y^d \quad \text{أي أن:}$$

أفترض أن:  $\lambda$  = نسبة السكان الذين يتأثرون بالفرضيات التقليدية للاستهلاك

وأن  $(1 - \lambda)$  = نسبة السكان الذين يتأثرون بفرضيات (*LC-PiH*)

- أي أن نموذج التغير الكلي في الاستهلاك هو:

$$\Delta C_t = \lambda \Delta C_{t2} + (1 - \lambda) \Delta C_{t1}$$

$$\Delta C_t = \lambda a_1 \Delta y^d + (1 - \lambda) \epsilon \quad \text{أو:}$$

$$\Delta C_t = .523 \Delta Y^d \quad \text{وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:}$$

أي أن 50% من السكان يتأثر نمطهم الاستهلاكي بالدخل الحالي وليس بالدخل الدائم.

لا ريب أن هذه النتائج ومن ثم هذه الفرضية قد شكلت تحدي كبير لفرضيات السلوك الرشيد (*LC-*

*PiH*)، وأعدت في نفس الوقت الحيوية لفرضيات الاستهلاك التقليدية (نظرية كينز).

لذلك اتجه البحث نحو تبرير وتفسير هذه النتائج من خلال مناقشة وعرض ظاهرتين هما:

• ظاهرة البصيرة القاصرة للأفراد (*MyoPia*).

• ظاهرة قيد السيولة (*Liquidity Constraint*).

فالبصيرة القاصرة للأفراد تحدث عندما لا تتوفر للأفراد المعلومات الكافية عن المتغيرات الاقتصادية،

مما يجعلهم قاصرين عن ممارسة التوقعات الرشيدة بصورة عقلانية. ومن ثم يغدو سهلاً بالنسبة لهم بناء

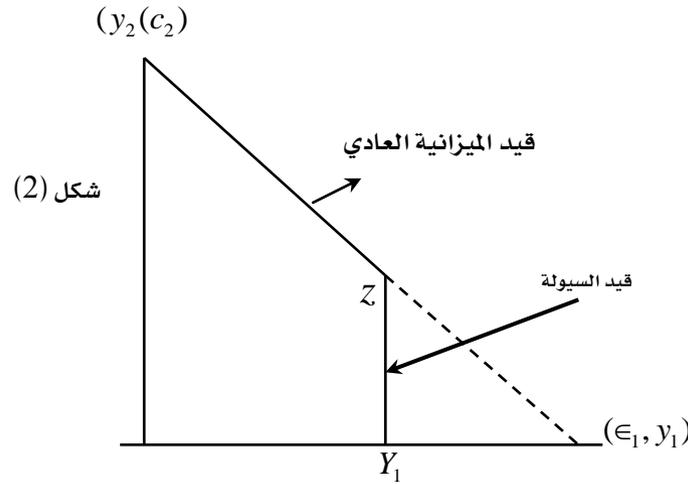
توقعاتهم للاستهلاك وفقاً لتغيرات الدخل الحالي.

فارتفاع الدخل الحالي أو انخفاضه حتى لو كان ذلك متوقعاً، إنما يعني لهم بمثابة معلومات جديدة عن مواردهم الدائمة. لذلك فإنهم يغيرون استهلاكهم تبعاً لذلك. وهكذا يتحدد الاستهلاك بالنسبة لهؤلاء بتقلبات الدخل الحالي.

ومن جانب آخر، فإن المستهلكين يعانون من قيد السيولة (*Borrowing-Constrained*) ومن ثم، فإن استهلاكهم يتحدد وفقاً للدخل الحالي فقط.

وبياناً، فإنه يمكن الاستعانة بنموذج "فبشر" في الاستهلاك لتوضيح أثر قيد السيولة على السلوك الاستهلاكي للأفراد.

كما عرفنا سابقاً، فإن نموذج "فبشر" يبين تصرف المستهلك عندما يكون مقترضاً أو مقرضاً (مدخراً). في ظل قيد السيولة يتغير قيد الميزانية المستهلك ويصبح له نقطة انكسار ( $Z$ ) يغدو عندها القيد راسياً ليوضح أن المستهلك يواجه قيوداً أخرى هو قيد السيولة شكل (2) إضافة إلى قيد الميزانية العادي. وتمثل المساحة المحصورة بين قيد الميزانية العادي وقيد السيولة حجم الاستهلاك في الفترتين  $(C_1 + C_2)$ .



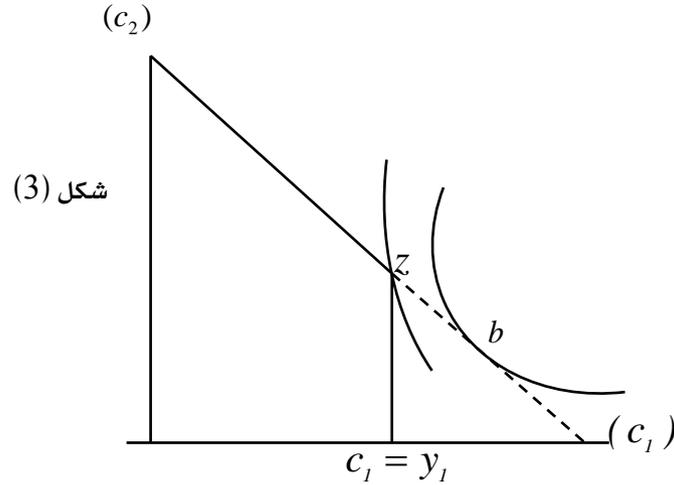
أما في شكل (3) فإنه يبين قيد السيولة في الحالتين الآتيتين:

أ. عندما يكون قيد السيولة مقيداً، فإن المستهلك لا يستطيع زيادة استهلاكه في الفترة الأولى والوصول إلى النقطة ( $b$ ) في شكل (3) لأنه لا يستطيع الاقتراض. وبالتالي سيظل استهلاكه مستقرًا عند  $Z$  حيث  $C_1 = C_2$ . وفي هذه الحالة، فإن الاستهلاك يتحدد بالدخل الحالي،  $C_1 = Y_1$  وكذلك  $C_2 = Y_2$ .

من جانب آخر، فإن قيد السيولة يصبح غير مقيد عند النقطة ( $b$ ) عندما يكون هناك تخفيض ضريبي على دخول الأفراد.

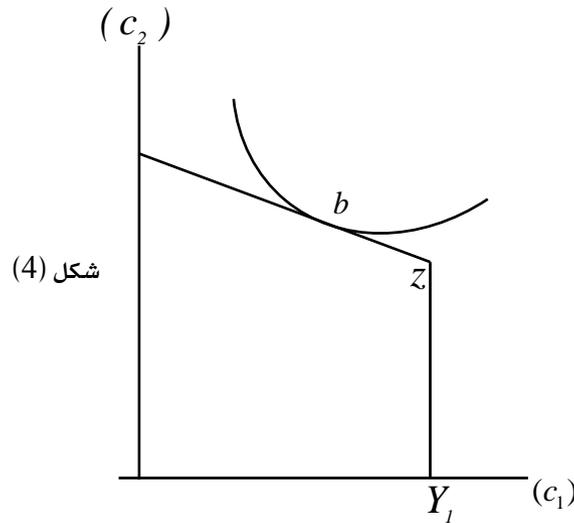
فتخفيض الضريبة تشبه تقديم قرض لمن يعانون من قيد السيولة يؤدي إلى زيادة الدخل. ومن ثم تزيد إمكانات المستهلك، فيزيد الاستهلاك وكذلك الادخار. وبطبيعة الحال فإن هذا يعني أن استهلاك الأفراد يتحدد وفقاً لفرضية الدخل الحالي (المطلق) أي أن مستوى الدخل الحالي هو

الذي يحدد الاستهلاك، وهذا من شأنه في الأخير أن يزيد من فاعلية السياسة المالية على خلاف ما يتوقعه التعادل الريكاردى.



ب. أما شكل (4) الذي يبين حالة قيد السيولة غير المقيد وعندها يرغب المستهلك بالاحتفاظ بمستوى استهلاكى أقل من دخله في الفترة الأولى ( $c_1 < y_1$ ) ومن ثم لا يتأثر الاستهلاك بقيد السيولة وبالتالي يغدو الاستهلاك معتمداً على القيمة الحالية لدخل دورة الحياة أو الدخل الدائم.

$$c_1 = f\left(Y_1 + \frac{Y_2}{(1+r)}\right) \quad \text{أي أن:}$$



## (12.3) فرضية قيد السيولة

*Liquidity Constraint*

- ينشأ قيد السيولة عندما يعجز الفرد عن الاقتراض بغية المحافظة على المستوى الحالي للاستهلاك في ظل توقعه لارتفاع دخله مستقبلاً.
- وبداية فإن هذه الفرضية تؤكد أن الاستهلاك يكون أكثر ارتباطاً بتقلبات الدخل الحالي أكثر من ارتباطه بدخل دورة الحياة أو الدخل الدائم الذي تقترضه نظريات السلوك الرشيد ( $LC-PiH$ ). ولذلك فإنها تنتهي إلى تقرير أن الميل الحدي للاستهلاك في الآجل القصير لمن يعانون من قيد السيولة يكون أعلى من مستواه الذي تتوقعه ( $LC-PiH$ ) وبعبارة أخرى، فإن فرضية قيد السيولة تنتهي إلى إضعاف القدرة التفسيرية لفرضيات ( $LC-PiH$ ) للسلوك الاستهلاكي للأسر.
- وعلى أية حال، فإن قيد السيولة الذي يعاني منه بعض المستهلكين (كالطلاب والمزارعين على سبيل المثال) قد يتخذ حالتين هما:
  - إما أن يكون قيد السيولة مقيداً وهي الحالة التي لا يستطيع فيها المستهلك الحصول على القرض اللازم لزيادة استهلاكه إلى مستواه الدائم المستمر.
  - ومن ثم يعاني المستهلك من قيد السيولة المقيد ( $Borrowing-Constrained$ ) حيث يستهلك فقط دخله الحالي وليس بإمكانه تجاوز ذلك.
  - ولكن عند زيادة الدخل (مثل حالة الطلاب الذين أنهوا تعليمهم وأصبحوا يشتغلون) يغدو قيد السيولة غير مقيد، ومن ثم يزيد الاستهلاك بدرجة كبيرة عند زيادة الدخل على خلاف ما تتوقعه فرضية دورة الحياة. فطبقاً لفرضية دخل دورة الحياة لا يزيد الاستهلاك بدرجة محسوسة عند ما يزيد الدخل طالما كانت زيادة الدخل متوقعة.
  - أو أن يكون قيد السيولة غير مقيد وهي الحالة التي يفضل فيها المستهلك الحفاظ على نمطه الاستهلاكي بدون تغيير وبالتالي لا يتأثر الاستهلاك بقيد السيولة، وعموماً، فإن فرضية قيد السيولة تنتهي إلى وجود دالتين للاستهلاك أحدهما تعتمد على الدخل الحالي والأخرى على القيمة الحالية لدخل دورة الحياة.

## (12.4) فرضية الادخار التحوطي

*Buffer Stock- Saving*

- 1- أثار كاروول ( $Carroll$ ) في دراسة نشرت في 1997 فرضية الادخار الوقائي في ظل حالة عدم التأكد من دخل المستقبل وحاجيات المستقبل.
- فتقلبات الدخل تولد مخاطر لها شأن كبير على استقرار أو عدم استقرار النمط الاستهلاكي للمستهلك. وطبقاً لكاروول، فإن الألم والأذى من انخفاض كبير في الاستهلاك يفوق السعادة أو الرضا من الزيادة المتساوية في الإنفاق والدخل. من هنا طرح كاروول فرضيته في الادخار الوقائي

ومضمونها أن المستهلك النموذج يسعى إلى تكوين ادخار تحوطي لمواجهة حالات العسر في المستقبل الذي يكون مجهولاً من أجل تمويل الاحتياجات الطارئة وضمان النمط الاستهلاكي المستقر للأسر.

وتتكئ هذه الفرضية على محصلة البراهين العملية لعدد من الدراسات التطبيقية ومنها:

- عدم واقعية فروض نظريات السلوك الرشيد ( $LC-PiH$ ) المتعلقة بعدم وجود إرث يورثه الفرد لأبنائه. تذكر أن فرضية دخل دورة الحياة ( $LCH$ ) تفترض عدم وجود إرث، فالفرد يستنفذ ادخاره بوفاته ولا يورث شيئاً لأبنائه وما يدخره الفرد إنما هو لمراكمة الثروة في فترة حياته فقط. بيد أن هذا الافتراض غير واقعي ولا يتسق مع التصرفات الطبيعية للأفراد الذين يدخرون لأهداف أخرى منها وأهمها ترك إرث للأبناء.

- شواهد الواقع تشير إلى ميل الأفراد للادخار من أجل التحوط للمستقبل وخاصة المتقاعدين في فترة الشيخوخة الذين يدخرون لمواجهة مصاريفهم الطارئة كنفقات العلاج وغيرها. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن متوسطي العمر (45 سنة) يميلون إلى الادخار ومراكمة الأصول للتحوط ضد المخاطر.

- ومن جانب آخر فإن معظم الأسر لا تفضل الانتظار - أي لا تفضل تأجيل الاستهلاك، فهي ترغب في زيادة استهلاك الحاضر - أي أنها لا ترغب في ادخار حالي أكبر من أجل زيادة استهلاك المستقبل.

2- وعليه فإن فرضية الادخار التحوطى يمكن صياغتها على النحو الآتي:

تميل الأسر إلى وضع هدف لمستوى الثروة عند النقطة التي يتم فيها التوازن بين حالة عدم تأجيل الاستهلاك الحاضر وحالة تأجيل الاستهلاك الحاضر (حافز الادخار التحوطى).

وبعبارة أخرى، فإن الأسر تختار مستوى مرغوب للثروة وليكن ( $w^*$ )، حيث عند هذا المستوى يكون الشرط الضروري لاستقرار النمط الاستهلاكي كما عرفناه سابقاً هو:

$$w^*: \frac{u'(c_2)}{u'(c_1)} = \frac{1 + \delta}{1 + r}$$

تذكر أن  $\delta$  = معدل الخصم بالنسبة للمستهلك ويمثل معدل خسارة الفرد من تأجيل الاستهلاك (أو: معدل مكافئة عدم الانتظار) وبصورة عامة يمثل معدل التفضيل الزمني للاستهلاك.

$r$  = معدل العائد على الادخار ويمثل مكافئة تأجيل الاستهلاك أو معدل الحافز على الادخار التحوطى.

- فإذا كان مستوى الثروة الفعلي أقل من المستوى المرغوب ( $w < w^*$ )، فإن حافز الادخار التحوطى أكبر ( $r$ ) وعندئذ يراكم الفرد الثروة من خلال زيادة الادخار الحالي وتقليل الاستهلاك الحالي ( $C_1 < C_2$ ) حتى يصل إلى المستوى المرغوب للثروة.

$$\text{أو عندما } w < w^* \leftarrow r > \delta \leftarrow u'(c_2) < u'(c_1)$$

$$\leftarrow c_1 < c_2. \text{ تذكر أن } u'(c_1) > 0, u'(c_2) > 0$$

- أما إذا كان مستوى الثروة الفعلي أكبر من المرغوب ( $w > w^*$ )، فإن حافز عدم تأجيل استهلاك الوقت الحاضر أكبر ( $\delta$ ) من حافز الادخار التحوطى ( $r$ ).

أي أن المستهلك لا يدخر بل يفضل زيادة الاستهلاك الحاضر بدلاً عن الادخار مما يؤدي إلى تناقص الثروة تبعاً لذلك حتى تعود إلى المستوى المرغوب. وبعبارة أخرى عندما:

$$c_1 > c_2 \leftarrow u'(c_2) > u'(c_1) \leftarrow \delta > r \leftarrow w > w^*$$

• لاحظ أنه في كلتا الحالتين، يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً مقارنةً بتوقعه فرضيات السلوك الرشيد (LC-PiH).

### (12-5) فرضية تعادل ريكاردو- بارو

#### *Barro-Ricardo Equivalence Hypothesis*

- تتناول فرضية ريكاردو- بارو مسألة التفاعل بين الاستهلاك والإنفاق الحكومي وتمويله من الضرائب والدين العام وتنتهي إلى استنتاج مضمونة عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير على الاستهلاك وبالتالي على الطلب الكلي. وتُعزى الفكرة الأولى لهذه الفرضية إلى الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو عندما افترض أن تمويل عجز الموازنة الحكومية بإصدار السندات من شأنه فقط تأجيل زيادة الضرائب. وفي كثير من الحالات فإن التمويل بالدين يعادل أو يكافئ التمويل بزيادة الضرائب الحالية وهذا هو مضمون التكافؤ الريكاردو<sup>(1)</sup>. أما الصياغة الحديثة والأقوى لهذه الفرضية فتعزى إلى روبرت بارو ومضمونها: السندات الحكومية المصدرة لتمويل عجز الموازنة - الناتج من تخفيض الضرائب - اليوم لا تمثل زيادة صافية في ثروة الأفراد، لأن الحكومة مستقبلاً ستزيد الضرائب لتمويل سداد الدين (السندات) والفوائد المتراكمة عليها. وبعبارة أخرى، فإن خيار السياسة المالية الحالية هو تخفيض الضريبة اليوم وزيادتها في المستقبل. وطبقاً لبارو فإن زيادة عجز الموازنة دون أن يقترن ذلك بخفض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الادخار بالقدر الذي يعادل أو يكافئ مقدار العجز الحكومي. أن زيادة ادخار الأفراد يعوض نقص الادخار العام (الحكومي) الناتج من الخفض الضريبي، مما يجعل الادخار القومي ثابتاً دون تغيير وبالنسبة للأسر والأفراد الذين تتوفر لهم البصيرة النافذة والقدرة الاستشرافية لأفاق المستقبل، فإن انخفاض الضريبة يمثل دخل إضافي طارئ لن يؤثر على النمط الاستهلاكي لهم (PiH). فالافتراض الحكومي اليوم يعني بالنسبة للأفراد زيادة في الضرائب في المستقبل، ومن ثم لن يؤثر هذا على الدخل الدائم ولا على الاستهلاك الدائم، لأن الدخل الطارئ بسبب الخفض الضريبي يتحول إلى ادخار لتمويل زيادة الضرائب التي سيدفعها الجيل القادم وبالتالي لن يزيد الاستهلاك الحالي.
- ومن الواضح أن فرضية تعادل بارو- ريكاردو تعتمد على فرضية الدخل الدائم وتشترط لذلك تحقق أمرين اثنين هما:

(1) دورن بوش ص 352 وقد تراجع ريكاردو فيما بعد عن هذه الفرضية.

- وجود ميل قوي لدى الأفراد للإرث وهذا يحفزهم للادخار من أجل أن يتمتع أبنائهم بمستوى معيشي لائق، ويمكنهم من دفع الزيادة المتوقعة في الضرائب في المستقبل دون أن يؤثر ذلك على النمط الاستهلاكي للأبناء.

- لا يوجد قيد السيولة.

بيد أن هذين الشرطين قد تعرضا لانتقاد شديد من اقتصاديين آخرين (الكينزيين بصورة أساسية) مما يعني التشكيك بمدى واقعية فرضية تكافؤ بارو- ريكاردو.

فتخفيض الضريبة اليوم الممول بالافتراض يسبب زيادة في الدخل الحالي ومن ثم زيادة في الاستهلاك الحالي وفقاً للكينزيين للاعتبارات التالية:

- لا تتوفر عند بعض الأسر حافز الادخار من أجل منح إرث للأبناء فالأباء لا يأبهون لتحمل أبنائهم دفع الزيادة المتوقعة في الضرائب مستقبلاً. كذلك يعتبر الأفراد أن تخفيض الضريبة اليوم بمثابة تحويل للثروة من الأجيال القادمة إلى الأجيال الحالية *Intergenerational Transfers* ومن ثم تزيد إمكانات الأجيال الحالية فيزيد تبعاً لذلك استهلاكهم ويكون ذلك على حساب الجيل القادم.

- يعاني الأفراد عادة من البصيرة القاصرة (*Myopia*) ولا يتحلون بالرشد الاقتصادي وبالتالي فإنهم يفهمون خفض الضرائب بمثابة زيادة في الدخل الدائم فيزيد الاستهلاك وينخفض الادخار.

- وكذلك فإن الأفراد يعانون من قيد السيولة ومن ثم فإن نمطهم الاستهلاكي لا يتحدد وفقاً للدخل الدائم وإنما وفقاً للدخل الحالي. وبالتالي فإن الخفض الضريبي يكون أشبه بتقديم قرض للأفراد يخفض من قيد السيولة ويوسع من إمكاناتهم، حيث يزيد الدخل الحالي وكذلك يزيد الاستهلاك.

- كذلك إذا استطاع الأفراد استيعاب أن تخفيض الضريبة اليوم لن يكون مقترناً بزيادتها في المستقبل. أي أن تخفيض الضريبة اليوم سيكون مقترناً بتخفيض الإنفاق الحكومي مستقبلاً، فإن ذلك يعني زيادة إمكاناتهم اليوم مما يسبب زيادة الدخل الحالي فالاستهلاك الحالي.

• وأياً كان الأمر، فإن فرضية بارو- ريكاردو تقود إلى أن:

$T \downarrow$  اليوم  $\leftarrow y^d \uparrow$  اليوم (دخل طارئ)  $\leftarrow$  لن يغير المستهلك استهلاكه اليوم لأن  $(y^p)$  لم يتغير  
وحيث  $(y^p) = f(c) \leftarrow c$  ثابتة  $\leftarrow s \uparrow$  وجود إرث للأبناء يمكنهم من دفع الزيادة المتوقعة في الضرائب مستقبلاً أي أن السياسة المالية ليست فعالة اليوم.

أما الرؤية الكينزية تقود إلى أن:

$T \downarrow \leftarrow y^d \uparrow \leftarrow C \uparrow \leftarrow AD \uparrow$  ومن ثم فإن السياسة المالية لها فعالية في التأثير على الطلب الكلي فالدخل في الأجل القصير.

وعلى أية حال، فإن مدى واقعية تكافؤ بارو- ريكاردو يعتمد على تقديم المزيد من البراهين العملية.

### نموذج تكافؤ بارو

أفترض بارو وجود حافظ للإرث وغياب قيد السيولة في أسرة نموذجية مكونة من أب وابن واحد دعنا نطلق  $(X)$  على الأب و  $(H)$  على الابن.

1- دالة المنفعة للأب هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad X : u = f(c_i)$$

ودالة منفعة الابن هي:

$$(2) \quad \leftarrow \quad H : u = f(c_h, z_x)$$

حيث  $z_x$  = مستوى الرفاه للأب،  $c_h$  = مستوى استهلاك الابن.

2- قيد ميزانية الأب والابن متضمنا أثر تمويل عجز قيد الميزانية هو:

$$(3) \quad \leftarrow \quad H : C = Y + B$$

أي أن استهلاك الابن يساوي دخل الابن مضافاً إليه الإرث  $(B)$  المتوقع الحصول عليه من أبيه مستقبلاً.

وكذلك، فإن قيد ميزانية الأب هو:

$$(4) \quad \leftarrow \quad B = (1+r)(Y-T) - C_x$$

أي أن الإرث  $(B)$  الذي يمنحه الأب لابنه يساوي ادخار الأب مضافاً إليه العائد على الادخار، وحيث الادخار هو:

$$(5) \quad \leftarrow \quad S = (Y-T) - C_x$$

3- تكمن مشكلة الأب في هذه الحالة في تعظيم منفعة في ظل قيد ميزانيته، أي تعظيم معادلة  $(1)$  في ظل قيد الميزانية  $(4)$ .

لاحظ أن قيد ميزانية الأب ينطوي على مقايضة الأب لجزء من استهلاكه مقابل الرضا أو السعادة التي يحصل عليها من إدراكه أن منفعة الابن ستزيد من الاستهلاك الإضافي الذي يحصل عليه الابن من الإرث.

4- أفترض أن السياسة المالية للحكومة تفضل تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بمقدار يساوي  $(D)$  بدلاً عن فرض ضريبة على الجيل الحالي.

أي أن  $D = \downarrow T$ ، وسوف تسدد الحكومة هذا القرض مع فوائده  $((1+r)D)$  من خلال فرض ضرائب مقدارها  $((1+r)T)$  في المستقبل.

ولإدخال أثر تمويل عجز الموازنة بالدين بدلاً من الضرائب في الوقت الحاضر لاحظ ما يلي:

مستوى استهلاك الابن ( $H$ ) سينخفض بسبب زيادة الضرائب مستقبلاً، حيث يتحمل الابن عبء دفعها في المستقبل.

$$\text{أي أن: } H : C = [y - (1+r)T] + B \quad \leftarrow (6)$$

أما بالنسبة للأب ( $X$ ) فإن قيد ميزانيته يتوسع ليشمل رصيده النقدي مع فوائده والذي قام بإقراضه للحكومة (من خلال شراء السندات الحكومية). ولأنه لم يدفع ضرائب اليوم، فإن دخله المتاح يزيد وكذلك استهلاكه، ويمكن استيعاب هذه التصرفات بإعادة كتابة قيد ميزانية الأب على النحو الآتي:

$$\text{(7) } \leftarrow X : B = (1+r)[Y - (D + C_x)] + (1+r)D$$

5- في ظل التصرفات السابقة، فإن السؤال الذي يثور الآن هو هل النمط الاستهلاكي للأب سيكون مستقراً إن في حالة تمويل العجز بالدين أو في حالة أن الأب يدفع الضريبة اليوم؟ وفقاً لبارو، فإنه من المتوقع أن يظل النمط الاستهلاكي للأب ثابتاً عند مستواه المستقر سواءً من خلال استخدامه للنقود التي تم دفعها سابقاً كضرائب أو قام بإقراضها للحكومة. ومن ثم فإن مستوى الإرث ( $B$ ) الذي سيمنحه لابنه يزيد بسبب العائد المتحصل عليه في المستقبل عند سداد القرض  $((1+r)D)$  وهذا معناه بالنسبة للابن دخل إضافي يمكنه بالكاد من دفع الضرائب الإضافية التي يتعين عليها دفعها مستقبلاً دون أن يؤثر ذلك على مستوى استهلاك الابن، وينتهي بارو من تحليله إلى أن كلا من الأب والابن يكون لهما نفس المستوى الاستهلاكي السابق.

6- وثمة نقطة أخرى أثارها بارو وهي أن الأب استطاع زيادة ادخاره الخاص - في شكل قرض للحكومة - بمقدار يكفي بالكاد الانخفاض في الادخار العام والذي يساوي عجز الموازنة الحكومية. بيد أن صحة هذه النتيجة مشروطة في نظر بارو بوجود حافز قوي وفعلي للإرث بين الأجيال. فإذا لم يكن هناك حافز للإرث فإن تمويل عجز الموازنة بالدين يتيح للأب أن يستهلك أكثر تاركاً عبء دفع الضرائب مستقبلاً على ابنه.

ويُفهم من هذا أن الإرث ليس خيار تطوعي وإنما هو إجباري في ظل فرضية تعادل بارو- ريكاردو. ومع ذلك، فإنه يمكن التوفيق بين فرضية دورة الحياة الذي تعتبر الإرث أمراً طوعياً. حيث يمكن توسيع أفق المستهلك ليمتد إلى أقصى عمر متوقع ليشمل حتى عمر الذرية بدلاً عن العمر الفعلي. بيد أن توسيع العمر المخطط له قد يسبب تخفيض الميل الحدي للاستهلاك بسبب التغيرات الطارئة في الدخل. كما يترتب على ذلك أيضاً أن يجري التخطيط لاستهلاك زيادات الثروة المتحصل عليها من الأسواق المالية عبر فترة أطول.

## مراجع الفصل الثاني عشر

- 1) DORNBUSCH and Stanley fischer, START 2 , ( 2004), P.345

## مراجع إضافية

- 2) Robert E. Hall, "stochastic Implication of the (Lc-PiH): Theory and Evidence, " Journal of political Economy, December 1978.
- 3) John Y. Campbell and Mankiw, "consumption, Income, and Interest rate: Reinterpreting The Time series Evidence," NBER Macroeconomics Annual, 1989.
- 4) Robert E. Hall and mishkin, "The Sensitivity of consumption To Transitory Income," Econometrica, March , 1982.
- 5) Carroll, c., "Buffer- stock saving and The (Lc-PiH)" quarterly Journal of Economics, February 1997.
- 6) Premberton, James, "The application of stochastic dynamic prgramming methods to household consumption and saving decisions," In Dynamic macroeconomic analysis," Sumru and charles Nolan (eds), Cambridge Universi'ty Press (2003), P (1 –33).



## الفصل الثالث عشر

### نظريات الاستهلاك في اقتصاد إسلامي

#### (1-13) أسس نظرية الاستهلاك

تستمد نظرية الاستهلاك اقتصاد إسلامي أسسها ومبادئها من مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية وما ينبثق عنها من تصورات إسلامية للكون والإنسان والحياة. واتساقاً مع هذا التصور تأسس مفهوم الإنفاق والربح والعائد والمال والملكية. وكذلك مفهوم العدالة في توزيع الثروة والدخل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وكل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وإنفاق إنما تقوم على مبادئ العدالة والتوازن، ولذلك فإن مفهوم الاستهلاك في اقتصاد إسلامي مفهوم مرتبط بالاعتدال والتوازن. ولذلك يطلق على نظرية الاستهلاك بنظرية الاستهلاك المعتدل وعلى دالة الاستهلاك بدالة الاستهلاك المعتدل التي تقوم على المعايير والأسس التالية:

- 1- الاعتدال والتوازن بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك في المستقبل فالاستهلاك الحاضر يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية من السلع والخدمات الضرورية والتحسينية والكمالية. وبما يكفل حفظ النفس باعتبارها أحد الكليات الخمس في مقاصد الشريعة الإسلامية.
- 2- أن مقتضى التوازن والعدل يتطلب عدم التفريط بحق الأجيال القادمة، فالرشد الاقتصادي يحث الأفراد على الادخار في الوقت الحاضر وترشيد الاستهلاك الحالي لصالح جيل المستقبل، دون أن يعني ذلك التضحية بمستوى المعيشة اللائق بالجيل الحاضر. فالشريعة الإسلامية تحض على تحويل الادخار إلى استثمار منتج من أجل زيادة القدرة الشرائية والموارد للجيل القادم للاستمتاع بمستوى معيشي لائق.

وسواءً تم ذلك من خلال زيادة الإنتاج أو من خلال نظام الإرث أو كليهما، فالشريعة الإسلامية وإنما كذلك واجب شرعي تحث على الارث لأنه ليس مجرد أمراً تطوعياً. فالحديث الشريف الذي رواه سعد بن أبي وقاص عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومما جاء فيه: إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس، وقوله (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن العاص "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول".

- 3- إن هدف المستهلك في اقتصاد إسلامي هو تعظيم السعادة والرضاء من الاستهلاك أو الانفاق على السلع والخدمات. فالمنافع المتولدة منها لا تقتصر على فترة حياة المستهلك في الحياة الدنيا وإنما تمتد إلى الأخرى، حيث يبتغي الفرد تحقيق رضا الله والثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى.

وعليه فإن مفهوم المنفعة (السعادة) مفهوم مرتبط بالموائمة والموازنة بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية. أو بين الحاجات المادية (السلع والخدمات) والحاجات الروحية الأخروية مثل الادخار والصدقات والإنفاق على الأقارب والفقراء.

(وَأَبْتَعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَفْسَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ) ولما كان مفهوم المنفعة يتكئ على أساس قيمي وأخلاقي فإنها مقيدة باستهلاك الطيبات من السلع

التي هي كثيرة وتحريم استهلاك السلع الخبيثة (كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ)، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا).

وهكذا تغدوا دالة المنفعة في اقتصاد إسلامي لا تعتمد فقط على المحددات التقليدية كالدخل والأسعار والأصول (الثروة) وإنما أيضاً على المحددات الأخلاقية كالاعتدال والتوازن التي من شأنها أن تضبط التصرفات الفردية وأن تحول دون تورط الأفراد في الدين والاقتراض.

4- إن الاستهلاك المرغوب قيمياً وأخلاقياً هو ذلك المستوى الذي يقع فوق حد التقدير وأقل من حد الإسراف (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً). وإذا كان مفهوم التقدير والإسراف يظل مفهوماً مرناً إلا أنه لا ينبغي أن يتجاوز هذان الحدان: حد الكفاية المفضول للأفراد في الشريعة الإسلامية. وهذا يتطلب تحقيق دخل الكفاية الذي يحقق للأفراد ذلك المستوى المعيشي اللائق من جهة، وتجنب النمط الاستهلاكي الذي يتجاوز إمكانات الأفراد ويلجئهم إلى استعمال طرق غير مشروعة للحصول على الدخل من جهة أخرى.

5- الادخار ليس مجرد متبقي حسابي وإنما يمثل حجز الزاوية في نظرية الاستهلاك فهو مصدر لتكوين الثروة إعادة توزيعها بين الأجيال من خلال نظام الإرث في الإسلام. أي أن من أهداف الادخار هو التحوط للمستقبل وزيادة حجم الثروة ومراكمتها ومن ثم تكوين إرث يوزع بين الأجيال. كما أنه أداة لزيادة الدخل في المستقبل وتمويل الاستهلاك المستقبلي.

بيد أن تحقيق أهداف الادخار يتطلب تحويل الادخار إلى إنفاق استثماري منتج لزيادة الناتج من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الدخل والقوة الشرائية للأفراد. لذلك دمت الشريعة الإسلامية اكتناز الذهب والفضة وحبسها عن الانفاق في سبيل الله.

6- إن عائد المشاركة في الأرباح والخسائر هو البديل عن الربا المحرم في الشريعة، ومن خلاله يتم تقييم مكافئة الجهد الحقيقي للعمل ورأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي أو في تداول السلع والخدمات. كما أن عائد المشاركة كمفهوم للربح يستهدف حماية القيمة الحقيقية لرأس المال والسلع من التآكل بسبب التضخم أو الزكاة. فهو يمثل دافعاً لإنماء الثروات والأموال. وعليه فإن تحديد القيمة الحالية للثروة أو الدخل أو الاستهلاك عبر الزمن يتم وفقاً لعائد المشاركة كبديل عن سعر الفائدة في نظرية الاستهلاك التقليدية.

## (13.2) النموذج الأساسي للاستهلاك في اقتصاد إسلامي

1- يسعى المستهلك النموذجي في اقتصاد إسلامي إلى تعظيم السعادة من المنفعة الكلية المرغوبة أي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad u^* = u^*(C_t, S_t)$$

حيث  $u^*$  = مستوى السعادة أو المنفعة الكلية المرغوبة - أي المنفعة الكلية المعتدلة التي توازن بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية.

$C_t$  = الاستهلاك المرغوب المعتدل ويتضمن كافة السلع والخدمات (الطيبات) التي تجيزها الشريعة كما تشمل الإنفاق على الصدقات في الفترة الحالية.

$S_t =$  الادخار لتمويل الاستهلاك الذاتي المستقبلي وتمويل الصدقات للمستفيدين من أجل الاستهلاك المستقبلي لهم ويشمل الانفاق الاستثماري على مشاريع خيرية أو مشروعات اقتصادية بهدف مراكمة الثروة والدخل مدى الحياة.

2- يعظم المستهلك السعادة في ظل القيود الآتية:

أ. قيد الاستهلاك المعتدل:

$$(2) \quad C_t \leq \bar{C}_{11} \quad \leftarrow \text{في حالة الإسراف.}$$

حيث:  $\bar{C}_{11} =$  حد الإسراف،  $C_t^* =$  مستوى الاستهلاك المعتدل.

$$(3) \quad C_t \geq \bar{C}_1 \quad \leftarrow \text{في حالة التقدير.}$$

حيث  $\bar{C}_1 =$  حد التقدير.

ب. قيد موارد واستخدامات المستهلك:

القيمة الحالية لاستخدامات الموارد = القيمة الحالية لمصادر الموارد (القيمة الحالية للثروة)

$$B_{t-1} + \sum_1^T \frac{y_t}{(1+\pi)^t} + (1+\pi)A_{t-1} + M_{t-1} = \sum_1^T \frac{C^*}{(1+\pi)^t} + \frac{A_t}{(1+\pi)^t} + M_t + B_t$$

$y_t =$  الدخل من بيع الناتج أو دخل العمل

$(1+\pi)A_{t-1} =$  دخل المشاركة من الأسهم والصكوك الإسلامية في بداية الفترة.

$M_{t-1} =$  الرصيد النقدي المملوك في بداية الفترة بسبب تسييل بعض الأصول الاستثمارية.

$B_{t-1} =$  الإرث الذي حصل عليه المستهلك من أبائه شاملاً أية هبات أخرى.

$B_t =$  الإرث الذي يراكمه المستهلك ويمنحه لأبنائه بعد وفاته.

$M_t + A_t =$  قيمة الأصول الحقيقية التي تم اقتنائها في بداية الفترة.

3- ويمكن الحصول على الشرط الضروري للوضع الأمثل للمستهلك والتي عندها يقرر مستوى

الاستهلاك المعتدل ( $C_t^*$ ) ومستوى الادخار وهو:

$$\frac{u'(s_t)}{u'(c_t)} = (1+\pi)$$

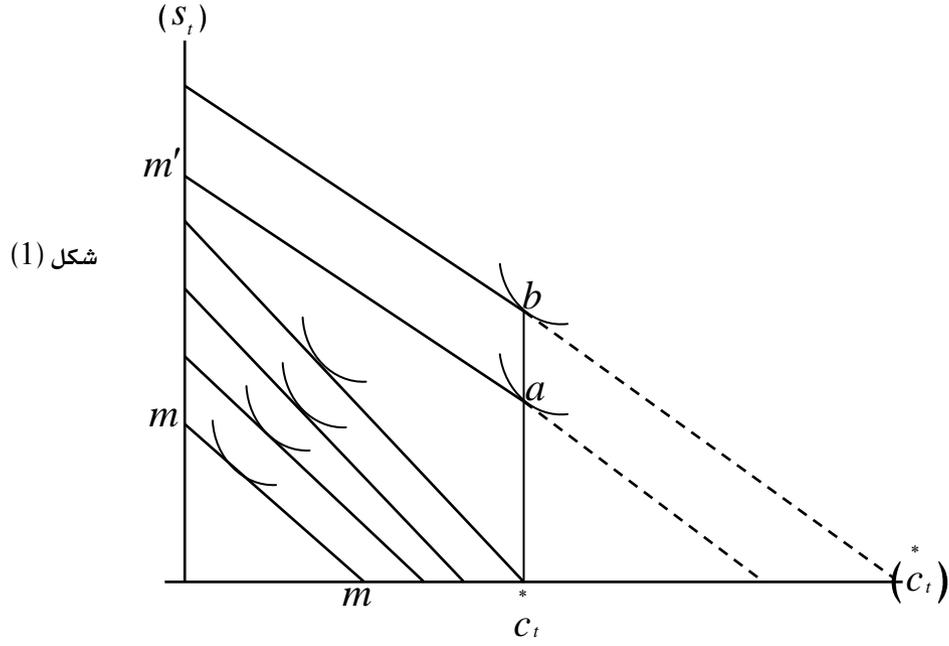
ميل خط الميزانية  $\rightarrow$  ميل منحنى سواء السعادة  $\leftarrow$

لاحظ أن ميل منحنى سواء السعادة هو معدل الاحلال الحدي بين الاستهلاك المعتدل والادخار.

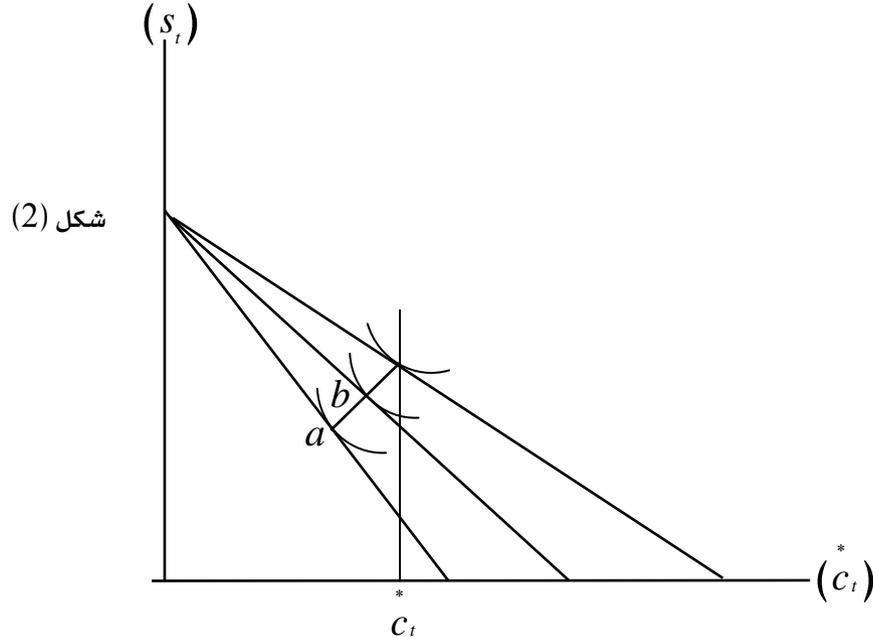
4- بيانياً، فإن الوضع الأمثل للمستهلك الرشيد يقع بين حدي الإسراف والتقدير، بافتراض أن أدنى خط الميزانية

( $mm$ ) يمثل حد التقدير وأن أعلى خط ميزانية ( $m'm'$ ) يمثل حد الإسراف.

وعند  $m'm'$  يصبح خط الميزانية منكسراً عند النقطتين  $a, b$  ليوضح أن أي زيادة في الدخل سيوجه نحو الادخار (شكل 1)، بينما يظل استهلاكه مستقراً عند  $c_t^*$  وبين هذين الحدين، كلما زاد الدخل أنتقل خط الميزانية إلى أعلى حيث يزيد الاستهلاك المرغوب وكذلك الادخار للمستقبل.



5- عندما ينخفض عائد المشاركة ( $\pi$ ) فإن الاستهلاك الفعلي في الفترة الحالية يزيد إلى أن يصل إلى المستوى المرغوب ( $c_t^*$ ). بعد ذلك لا يصبح له تأثير على الاستهلاك وعندها تكون قيمة أثر الإحلال وأثر الدخل مساوية للصفر (شكل 2).



## (3-13) فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير

## (فرضية الأفندي)

إن مضمون فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير التي يطرحها مؤلف هذا الكتاب يمكن تحديدها بالآتي:  
عبر الزمن، هناك ميل لاختفاء حدي الإسراف والتقتير بين الأسر، حيث ينحو النمط الاستهلاكي للأسر في المتوسط نحو مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب قيمياً وأخلاقياً وتتكئ هذه الفرضية على الاعتبارات والشروط الآتية:

1- الاستهلاك المعتدل هو المستوى المرغوب للمستهلك وهو ذلك المستوى الذي يقع بين حدي الإسراف والتقتير وفقاً للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

أي أنه  $C_t \geq \bar{C}_I$  في حالة التقتير.

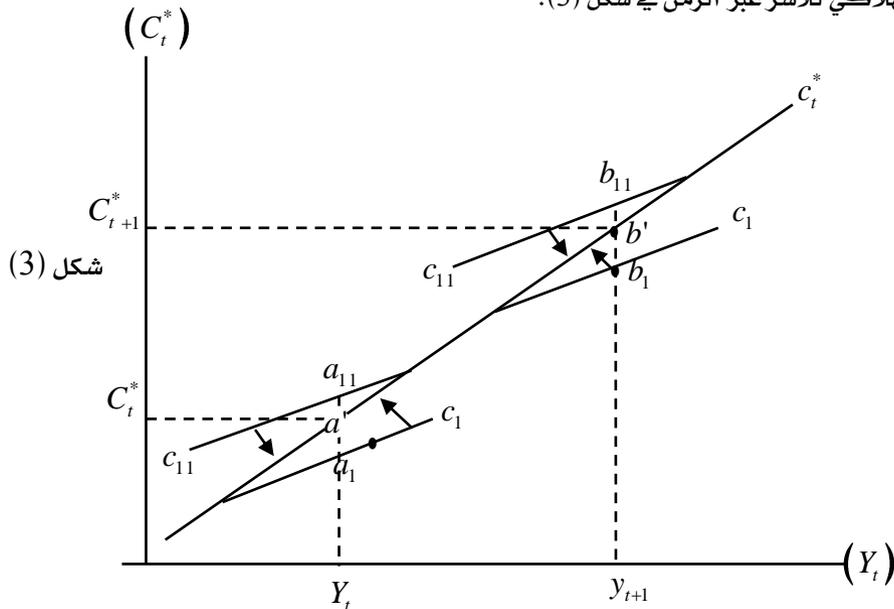
أو:  $C_t \leq \bar{C}_{II}$  في حالة الإسراف.

2- إن مفهوم مستوى الاستهلاك المعتدل، مفهوم مرن يتوقف على محددات الاستهلاك الحالية وعادات المجتمع وشروط حد الكفاية وقوام العيش اللائق ومستوى الوعي القيمي والأخلاقي بمقاصد الشريعة. ويمكننا اتخاذ الدخل الحالي كمؤشر ومحدد أساسي للاستهلاك المعتدل وكذلك مستوى الزكاة كمحدد آخر.

3- إن مدى اقتراب أو ابتعاد الاستهلاك المعتدل للأسرة عن حدي الإسراف والتقتير هي حالات فردية. أي أنها تخضع للظروف الخاصة التي تمر بها بعض الأسر، لكن هذه الظروف تتغير في الفترات الزمنية المختلفة.

4- وبما أن العادات الاستهلاكية للأسر وظروفها المختلفة تتغير بين فترة وأخرى، فإنه يمكن القول أنه على مستوى المجتمع ككل، فإن الأسر التي يكون نمطها الاستهلاكي فوق حد الإسراف، يتعادل مع حد التقتير الذي يشكل النمط الاستهلاكي لأسر أخرى في المجتمع.

وعبر الزمن، فإن الوعي القيمي والأخلاقي يزيد مما يجعل صافي أثر حدي الإسراف والتقتير معادلاً للصفر، أي يتلاشى هذان الحدان وعندها يتخذ النمط الاستهلاكي للمجتمع مساراً مرغوباً. دعنا نوضح مسار النمط الاستهلاكي للأسر عبر الزمن في شكل (3).



شكل (3)

أن كل من حدي الإسراف والتقتير قد يكون مشاهداً عند كل من مستويات الدخل المنخفضة ومستويات الدخل المرتفعة، قارن بين  $(c_1, c_{11})$  عند مستويات الدخل المنخفضة بـ  $(c_1, c_{11})$  عند مستويات الدخل المرتفعة. حيث  $c_1, c_{11}$  = حد التقتير والإسراف على التوالي عند مستويات الدخل المنخفضة  $(y_t)$  للفترة  $(t)$ ، كذلك  $c_1, c_{11}$  = حد التقتير والإسراف على التوالي عند مستويات الدخل المرتفعة  $(y_{t+1})$  للفترة  $(t+1)$ .

5- لاحظ أنه عند مستويات الدخل المنخفضة  $(y_t)$  بعض الأسر قد تنزلق إلى مستوى استهلاك التقتير (النقطة  $a_1$  على دالة استهلاك التقتير  $c_1$ ) بينما بعض الأسر قد تندفع نحو استهلاك الإسراف (النقطة  $a_{11}$  على دالة استهلاك الإسراف  $c_{11}$ ). ومع زيادة الوعي القيمي والأخلاقي في المجتمع عبر الزمن يستقر استهلاك الأسر (المقترة والمسرقة) عند النقطة  $a'$  على دالة الاستهلاك المعتدل  $(C_t)$  ونفس التحليل ينطبق على حالات الأسر المسرقة أو المقترة عند مستويات الدخل المرتفعة  $(y_{t+1})$  للفترة  $(t+1)$  حيث يستقر استهلاك الأسر في المجتمع عند النقطة  $(b')$  على دالة الاستهلاك المعتدل  $(C_t)$ ، بيانياً فإن دالة استهلاك التقتير تزحف إلى أعلى باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل، وكذلك فإن دالة استهلاك الإسراف تنزلق إلى أسفل باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل أيضاً، وهذا الانتقال يتم عبر الزمن، وعندئذ يتلاشى حدي الإسراف والتقتير، ويغدو النمط الاستهلاكي للأسر واقعاً على دالة الاستهلاك المعتدل.

وبعبارة أخرى، فإنه عبر الزمن، تختفي مستويات استهلاك التقتير ومستويات استهلاك الإسراف، ليستقر الوضع عند المستوى المرغوب  $C_t$ .

أي أن التوقع الرياضي لمستويات استهلاك التقتير والإسراف، تؤول إلى الصفر عبر الزمن:

$$\text{أو: } E(\bar{c}_1) = E(\bar{c}_{11}) = 0$$

6- إن APC للأسر المقترة أقل من نظيره عند المستوى المرغوب (أي عند دالة الاستهلاك المعتدل) وكذلك فإن APC للأسر المسرقة أعلى من نظيره عند المستوى المرغوب عند مستويات الدخل المختلفة، لكن أثر الزكاة عبر الزمن يعمل على رفع APC للأسر المقترة وتخفيض APC للأسر المسرقة حتى يصل إلى APC عند المستوى المرغوب الذي يغدوا ثابتاً أو مستقراً تقريباً.

لاحظ أن كلاً من أثر الزكاة وأثر زيادة الوعي القيمي والأخلاقي يعملان على استقرار الميل المتوسط للاستهلاك عند المستوى المرغوب (المعتدل).

7- وعليه، فإنه يمكن صياغة دالة الاستهلاك المعتدل المرغوبة للمجتمع لتتضمن محصلة دالتي الاستهلاك المرغوبة للأسر المقترة  $(C_1^*)$  والأسر المسرقة  $(C_{11}^*)$ .

$$\text{أو: } C_t^* = C_1^* + C_{11}^* \quad \leftarrow (3)$$

حيث يمكن صياغة  $(C_t^*)$  على النحو الآتي:

$$(4) \quad \leftarrow \quad C_1^* = C_1(y) + \bar{C}_1(X)$$

تبين (4) أن المستوى المرغوب للاستهلاك الأسر المقتررة يتكون من المستوى الفعلي للاستهلاك كدالة في الدخل الحالي المتاح زائداً مستوى استهلاك التقتير ( $\bar{C}_1$ ) كدالة في مستوى الوعي القيمي بأهمية الاستهلاك المعتدل ( $X$ ).

وبطبيعة الحال ، فإن المستوى المرغوب للاستهلاك الأسر المسرفة يتكون من المستوى الفعلي للاستهلاك كدالة في الدخل الحالي المتاح مطروحاً منه مستوى استهلاك الإسراف ( $\bar{C}_{11}$ ) كدالة في مستوى الوعي القيمي ( $X$ ).

$$(5) \quad \leftarrow \quad C_{11}^* = C_{11}(y) - \bar{C}_{11}(X) \quad \text{أو:}$$

وبوضع 4 ، 5 في (3) وأخذ التوقع الرياضي لحدي الإسراف والتقتير نجد أن :

$$(6) \quad \leftarrow \quad E(C_t^*) = [EC_1(y)] + E[\bar{C}_1(X)] + E[C_{11}(y)] - E[\bar{C}_{11}(X)]$$

$$E(\bar{C}_{11}) = E(\bar{C}_1) = 0 \quad \text{وحيث أن:}$$

فإن (6) هي :

$$E(C_t^*) = [EC_1(y)] + E[C_{11}(y)]$$

أو بالنسبة للمجتمع هي :

$$(7) \quad \leftarrow \quad E(C_t^*) = E(C_t)$$

تعتبر (7) أن توقع المستوى المرغوب للاستهلاك المعتدل للمجتمع في الأجل الطويل يعتمد على توقع مستوى الاستهلاك الفعلي للمجتمع تحت شرط تلاشي حدي الإسراف والتقتير، حيث يؤول توقعهما في الأجل الطويل إلى الصفر مع ارتفاع مستوى الوعي القيمي بأهمية الاستهلاك المعتدل ، كما يمكن القول أن مستوى الاستهلاك الفعلي عبر الزمن يمثل أفضل توقع للاستهلاك المعتدل المرغوب للمجتمع.

$$\text{أو:} \quad E(C_t^*) = C_t$$

ومن أجل أن تكون دالة استهلاك المجتمع المرغوبة قابلة للقياس والدراسة التطبيقية يمكننا توصيف معادلة الاستهلاك المرغوبة للمجتمع (معادلة 3) على النحو الآتي:

تعتمد دالة الاستهلاك المرغوبة للمجتمع على الدخل الحالي ومستوى الزكاة ومستوى الوعي القيمي

$$(8) \quad \leftarrow \quad C_t^* = f(y, z, x) \quad \text{أو:}$$

حيث  $Z$  = مستوى الزكاة التي تساوي نسبة من الدخل ( $\gamma Y = Z$ ).

$X$  = مستوى الوعي القيمي بالاعتدال في الاستهلاك .

لاحظ هنا أن المتلقين للزكاة (مستحقي الزكاة) يتضمن أسر فقيرة وأسر مسرفة عند أي مستوى للدخل. وحيث أن المقصود بالدخل هو الدخل المتاح فإننا سنهمل خصم الزكاة من هذا الدخل بالنسبة لدافعي الزكاة، بينما سنضيف عنصر الزكاة كمحدد آخر لمستوى الاستهلاك المرغوب.

وبصورة محددة ، فإن معادلة الاستهلاك المعتدل في ظل فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير مع ارتفاع مستوى الوعي القيمي بقيمة الاعتدال في الاستهلاك يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$C_t^* = B_1 y + B_2 Z$$

$$C_t^* = B_1 y + B_2 \gamma y \quad \text{أو:}$$

$$(9) \quad \leftarrow \quad C_t^* = (B_1 + B_2 \gamma) y \quad \text{أو:}$$

$$(10) \quad \leftarrow \quad \boxed{C_t^* = \theta y} \quad \text{أو:}$$

$$\text{حيث: } \theta = \frac{\partial C_t^*}{\partial y} = \frac{C_t^*}{y}$$

أي أن الميل الحدي للإستهلاك والميل المتوسط للإستهلاك متساويان عند القيمة :  $\theta = B_1 + B_2 \gamma$

لكن  $C_t^*$  غير مشاهد أو مرئية ولذلك يمكن استخدام نموذج التكييف الجزئي حيث يتحدد الاستهلاك

الفعلي ( $C_t$ ) وفقاً لمدى تسارعه للوصول في النهاية إلى الاستهلاك المرغوب  $C_t^*$ .

$$(11) \quad \leftarrow \quad \Delta C_t = \lambda (C_t^* - C_{t-1}) \quad \text{أو:}$$

حيث  $0 < \lambda < 1$  ، معدل التسارع إلى المستوى المرغوب حيث الطرف الأيسر من (11) يبين

حجم التغير الفعلي في الاستهلاك، بينما الطرف الأيمن يبين حجم التغير المرغوب.

أي أن (11) يمكن كتابتها كما يلي:

$$(12) \quad \leftarrow \quad C_t = \lambda C_t^* + (1 - \lambda) C_{t-1}$$

وبوضع (10) في (12) نجد أن دالة الاستهلاك التي يمكن قياسها هي:

$$(13) \quad \leftarrow \quad C_t = \lambda \theta Y_t + (1 - \lambda) C_{t-1}$$

ولكن عبر الزمن فإن  $\lambda \leftarrow I \leftarrow C_t = C_t = C_{t-1}$  أي أن:

$$(14) \quad \leftarrow \quad C_t^* = C_t = \theta Y_t$$

$$(15) \quad \leftarrow \quad C_t^* = C_t = (B_1 + B_2 \gamma) Y_t \quad \text{أو:}$$

لاحظ أن معادلة الاستهلاك للأجل القصير (13) يمكن قياسها وتحديد قيمة المعلمة ( $\lambda$ ) التي تبين مدى

سرعة تغير مستوى الاستهلاك الفعلي للوصول إلى المستوى المرغوب.

أما المعادلة (14) فهي تعطي قياس لدالة الاستهلاك في الأجل الطويل عندما  $1 = \lambda$  . مما يعني وصول مستوى

الاستهلاك الفعلي إلى مستواه المرغوب - أي الاستهلاك المعتدل.

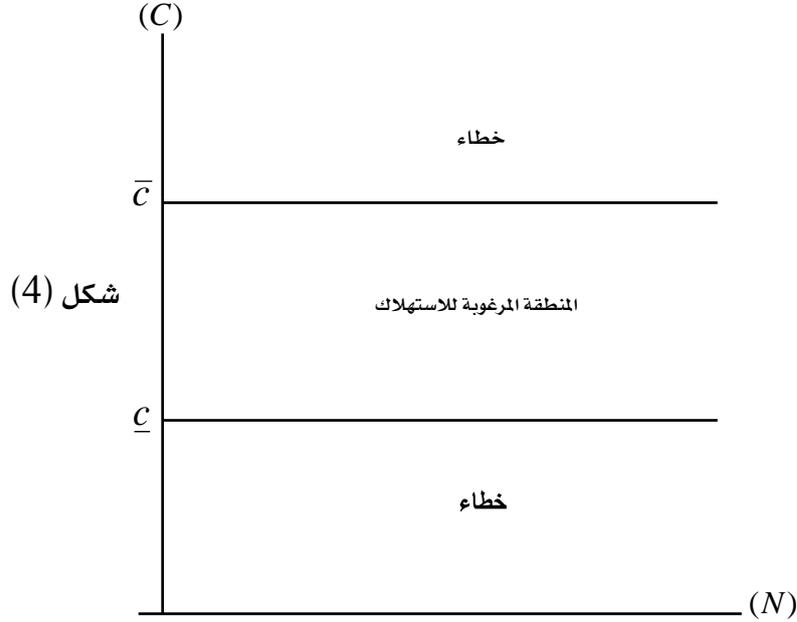
وعلى أية حال، فإن الميل المتوسط للإستهلاك في الأجل القصير ( $\lambda \theta$ )

هو أقل من نظيره في الأجل الطويل ( $\theta$ )

لاحظ أن قيمة APC ، MPC تكون كبيرة بسبب تأثير دور الزكاة من خلال المعلمة ( $B_2 \gamma$ ).

## (13-4) نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطاء

أقترح (بن جيلالي والزامل) نموذجاً لقياس دالة الاستهلاك في ظل توقع الخطاء في سلوك الأفراد، وهو السلوك الذي يجعل نمطهم الاستهلاكي متأرجحاً بين الإسراف أحياناً والتقتير أحياناً أخرى. وقد عرفنا الخطاء بأنه الفرق بين الاستهلاك الفعلي وحد الإسراف أو التقتير. حيث  $\bar{C} =$  حد الإسراف،  $\underline{C} =$  حد التقتير، والاستهلاك الذي يقع خارج المساحة ما بين الحدين  $\bar{C}$ ،  $\underline{C}$  يمثل حجم الاستهلاك الخاطئ شكل (4)،  $N =$  حجم العينة من القيم الاستهلاكية.



وقد أقترح بن جيلالي والزامل أن يحسب الخطاء بالمسافة بين الاستهلاك الفعلي خارج المنطقة المحددة وأحد الحدين  $(\bar{C}, \underline{C})$ . على أن هذا الخطاء يساوي الصفر إذا كان الاستهلاك الفعلي يتراوح بين  $\bar{C}$ ،  $\underline{C}$ . وتعدو المشكلة هي أن يقوم المستهلك بتدنية هذه الأخطاء باستخدام نظرية المربعات الصغرى في الاقتصاد القياسي بغية التوصل إلى قياس معالم دالة الاستهلاك الخطية. أو:

$$DD = \sum_{1}^{N} (c_n - \bar{c})^2 + \sum_{1}^{N} (c_n - \underline{c})^2$$

حيث  $DD =$  قيمة استهلاك البخل والإسراف.

ومن جانب آخر، فقد اقترحا معادلة استهلاك قابلة للقياسي هي:

$$C = a + b_1(R - Z)Y + b_2(1 - R + Z)Y^*$$

حيث  $(1 - R)Y =$  دخل الفقراء،  $RY =$  دخل الأغنياء

$Z = \text{معدل أداء الزكاة، أي أن } (\lambda) \text{ نسبة ترجيح للدخل}$

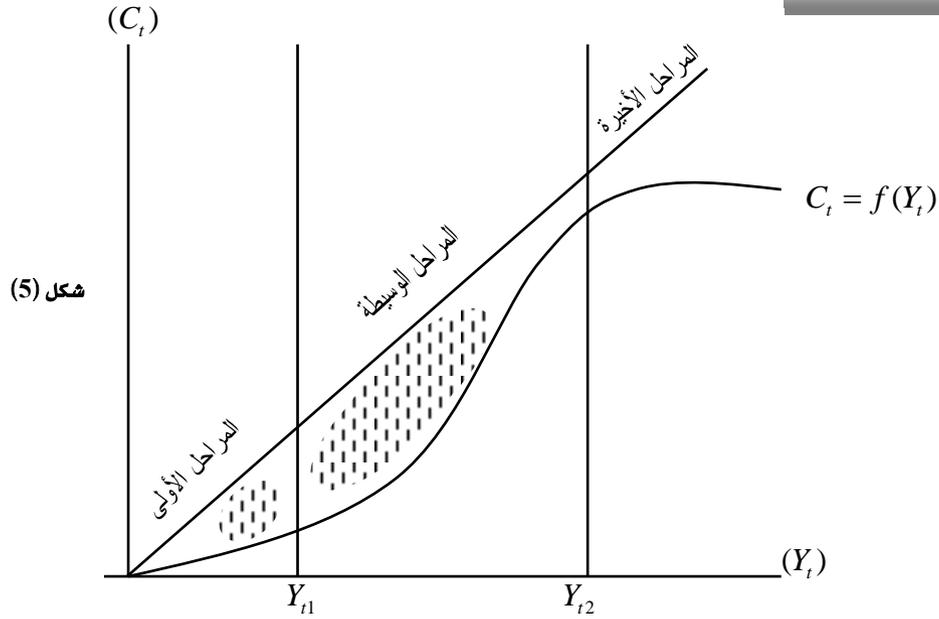
$C = \text{الاستهلاك في اقتصاد إسلامي}^*$

لكنهما لم يحددا كيف يتم الحصول على  $(C)$ .

### (5-13) فرضية الاستهلاك المتسارع

- قدم هذه الفرضية الاقتصادي مختار متولي<sup>(1)</sup> كصيغة مطورة لفرضية الدخل المطلق ولتوائم براهين الدراسات القياسية. يتكئ الأساس النظري لهذه الفرضية على فكرة (الفجوة الديمغرافية الانتقالية طبقاً لرأي متولي والتي تصور ظاهرة النمو السكاني بمنحنى لوجستي). وهذه الفكرة تمكن من ربط فرضية الاستهلاك المتسارع بمراحل النمو الاقتصادي.
- ففي المرحلة الأولى، يكون الدخل في الدول الفقيرة جداً متواضعاً وكافياً فقط لسد الحاجات الضرورية. وعندما تحدث زيادة مفاجئة وكبيرة في الدخل (كما هو حال الدول المصدرة للنفط)، فإن النمط الاستهلاكي في هذه الدول يتسارع لتلبية التطلعات التي فرضتها سابقاً ضعف القوة الشرائية. وبالتالي يزيد الاستهلاك بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل وتغدو مرونة الاستهلاك الداخلية أكبر من الواحد الصحيح.
- وطبقاً لمتولي، فإن هذا التسارع يستمر حتى يبلغ الدخل مستوى مرتفع يتيح شراء السلع التي تصبح الآن في حكم الضروريات. ثم ينحو السلوك الاستهلاكي نحو الاستقرار وتغدو مرونة الاستهلاك الداخلية أقل من الواضح الصحيح.
- وبياناً بين شكل (5) فرضية التسارع الاستهلاكي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في المرحلة الأولى (الفترة  $(0, y_{t1})$ ) حيث ينمو الدخل مقترناً بزيادة الادخار بسبب شيوع عادات التقشف الاستهلاكي في الفترة الماضية.
- وفي المراحل الوسيطة للنمو الاقتصادي  $(y_{t1}, y_{t2})$ ، يحدث التسارع الاستهلاكي بسبب تطور العادات الاستهلاكية وخاصة حيازة السلع المعمرة، مما يسبب تناقص الادخار في هذه المراحل عند مستويات الدخل المختلفة. وفي الفترات الأخيرة ينحو الاستهلاك نحو الاستقرار بسبب استقرار العادات الاستهلاكية مما يسبب تزايد الادخار.

(1) انظر متولي ص 300 في النظرية الاقتصادية.



لاحظ أن دخل الضروريات ( $Y_n$ ) يقع في المراحل الوسطية ( $y_{t1}, y_{t2}$ ) وهي المراحل التي تتميز بالتسارع الاستهلاكي.

• وقد افترض متولي دالة الاستهلاك التالية التي تتسق مع فرضيته وهي:

$$C = Y^a \bar{e}^{b/y}$$

$$b > 0, \quad 0 < a < 1 \quad \text{حيث}$$

$$APC = \frac{C}{Y} = Y^{a-1} \bar{e}^{b/y} > 0$$

$$MPC \equiv \frac{dC}{dY} = (aY + b/Y) Y^{a-1} \bar{e}^{b/y} > 0$$

ولتحويل دالة الاستهلاك المركبة إلى معادلة خطية يسهل قياسها، يمكن تحويلها إلى معادلة لوغاريتمية:

$$\ln C_t = a \ln Y_t - b \frac{1}{Y_t}$$

حيث يعمل مقلوب الدخل ( $1/Y$ ) على إبطاء حركة التسارع الاستهلاكي في المراحل الأخيرة.

## مراجع الفصل الثالث عشر

- 1) بو علام بن جيلالي ويوسف الزامل، النظرية الاقتصادية الإسلامية (اتجاه تحليلي)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى (1996)، ص 60 – 63.
- 2) مختار محمد متولي، النظرية الاقتصادية (مدخل رياضي)، جامعة الملك سعود، الرياض الطبعة الأولى (1993)، ص 300 – 305.
- 3) محمد الأفندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة، مذكرات غير منشورة، مرجع سبق ذكره.

## مراجع إضافية

- 4) محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر الأول للإقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، (1400)هـ.
- 5) مختار متولي، " أحكام الشريعة ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة " (دراسة قياسية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، المجلد الأول (1989)، جدة.
- 6) أحمد فؤاد درويش ومحمود زين، " أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول، المجلد الثاني، (1984)، جدة.

## الفصل الرابع عشر

### نظريات الاستثمار

#### القضايا الأساسية:

- مفهوم الإنفاق الاستثماري.
- نظريات الاستثمار.
- دالة الاستثمار والأثر على السياسة الاقتصادية.

#### (14.1) مفهوم الإنفاق الاستثماري

ينظر للإنفاق الاستثماري بأنه تدفق (Flow) وأنه كذلك رصيد (Stock) فالاستثمار كتدفق، هو جملة الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية بما في ذلك التغير في المخزون وذلك خلال فترة زمنية محددة (سنة أو ستة أشهر مثلاً).

أما الاستثمار كرصيد، فهو الاستثمار الصافي الذي يعبر عن الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من أصول رأسمالية، وبالتالي فإنه يمثل تراكم رأس المال. خلال وقت محدد (ديسمبر 2012 مثلاً).

وبحسب الاستثمار الصافي ( $I_n$ ) بالفرق بين الاستثمار الإجمالي ( $I_t$ ) وحجم الاهلاكات الرأسمالية ( $\delta k_{t-1}$ ). وهذا الفرق يساوي حجم التراكم الرأسمالي السنوي، أي حجم التغير في رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية ( $dk_t$ ).

$$dk_t = k_t - k_{t-1} = \underbrace{I_t - \delta k_{t-1}}_{I_n} \text{ أو: الاستثمار الصافي}$$

حيث  $\delta$  = معدل إهلاك الأصول الرأسمالية.

عندما يكون تراكم رأس المال موجباً  $dk_t > \bar{o}$  ← الاستثمار الإجمالي يفوق الاهلاكات الرأسمالية  
 ← يزيد رصيد المجتمع من رأس المال  $k_t > k_{t-1}$ .

وعندما يكون تراكم رأس المال سالباً  $dk_t < o$  ← الاستثمار الإجمالي أقل من الاهلاكات الرأسمالية  
 ← ينقص رصيد المجتمع من رأس المال  $k_t < k_{t-1}$ .

أما عندما يكون تراكم رأس المال = صفر  $dk_t = o$  ← الاستثمار الإجمالي = الاهلاكات الرأسمالية  
 ← ثبات رصيد المجتمع من رأس المال  $k_t = k_{t-1}$ .

- ويُعرّف الإنفاق الاستثماري بأنواعه، فهناك الإنفاق الاستثماري على شراء السلع والمعدات والآلات والمباني الجديدة التي تستعمل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

وهناك الاستثمار في المخزون الذي يتضمن التغير في رصيد المخزون من السلع الوسيطة والنهائية التي لم يتم استخدامها في فترة زمنية معينة وقابلة للاستخدام في الفترات القادمة. بيد أن الاستثمار في المخزون يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار حيث يكون سالباً في أوقات الركود وموجباً في أوقات الازدهار. أما الاستثمار الإسكاني (Residential Investment) فهو يتضمن الرصيد الحالي للمساكن إضافة إلى تدفق الاستثمار الإسكاني الجديد. وثمة نوع جديد للاستثمار وهو الاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والتدريب والمعرفة وهذا النوع من الاستثمار أصبح ذات أهمية كبيرة في دراسة مسائل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وهناك الاستثمار في الأوراق المالية، لكن هذا النوع من الاستثمار لا يحتسب ضمن الإنفاق الاستثماري الرأسمالي لأنه لا يضيف أصولاً رأسمالية جديدة للمجتمع وإنما هو مجرد انتقال ملكية هذه الأسهم بين الأفراد.

• ومن جانب آخر يُعرّف الاستثمار بمحدداته، فهناك الاستثمار التلقائي الذي يتحدد كمتغير خارجي (معطى كقيمة ثابتة) أو حجم معين محدد سلفاً.

وكذلك الاستثمار التبعي الذي يعامل كمتغير تابع أو متغير داخلي وقيمه تُحدد من داخل النموذج الاقتصادي ويعتمد على متغيرات كالدخل والعائد (الربح) وغيرها من المتغيرات. والاستثمار كمتغير داخلي يتم تحديده وفقاً لقواعد الأمثلية وتعظيم الأرباح عند اتخاذ القرار الاستثماري كما هو الحال في النموذج النيوكلاسيكي. وكذلك يتم تحديده وفقاً لفرضيات أو نظريات اعتباطية (AdHoc).

• ويُنظر إلى الإنفاق الاستثماري باهتمام كبير باعتباره أحد عناصر الطلب الكلي ومصدر التوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ومن ثم فإنه يشكل دوراً محورياً في تقلبات الدخل والتشغيل وفي مدى سرعة أو تباطؤ النمو الاقتصادي ذات الصلة بمستوى تراكم رأس المال في الأجل الطويل ومما يزيد من أهمية الإنفاق الاستثماري أنه يتسم بالتقلب المستمر وعدم الاستقرار. وفي ذلك ما يفسر كثير من تقلبات الدخل والتوظيف والنمو الاقتصادي في فترات مختلفة من الزمن.

### المحددات الأساسية الأولية للقرار الاستثماري

عندما تتخذ المؤسسة الإنتاجية القرار الاستثماري وفقاً لقواعد الأمثلية وتعظيم الربح المتوقع فإنها تضع بعين الاعتبار أربعة محددات أساسية مرتبطة بتحليل التكلفة والعائد للمشروع الاستثماري -Cost Benefits Analysis:

1- تدفق الإيرادات الصافية المتوقعة ( $R_t$ ) خلال العمر الإنتاجي للاستثمار (كالات والمعدات) والتي تساوي تدفق الإيرادات الإجمالية مطروحاً منها تدفق النفقات المباشرة مثل النفقات التشغيلية كالمواد الخام وأجور العمل والمصاريف الأخرى إضافة إلى الربح العادي للنظم والضرائب وغير ذلك.

2- التكاليف الرأسمالية الأولية (الأصلية)، أي تكاليف شراء المعدات والآلات ويطلق عليها بتكلفة الإحلال (Replacement Cost). وقد عرفها كينز بأنها تمثل ثمن العرض أي تكلفة الإنتاج اللازمة لتحفيز منتج السلعة الرأسمالية لإنتاج وحده إضافية منها.

3- سعر الفائدة على رأس المال ( $r$ ) ويمثل تكلفة تمويل رأس المال اللازم لشراء المعدات والآلات (اللازم للإنفاق الاستثماري). ويفهم من هذا أن الإيرادات الصافية المتوقعة ينبغي أن تكون أكبر من تكلفة شراء الآلة (ثمن العرض) زائداً تكلفة تمويل رأس المال سواء كان الأخير تكلفة صريحة مباشرة أو تكلفة فرصه بديله (تكلفة غير مباشرة).

4- معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) ( $\Pi$ ) أو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital: MEC)

وفي اقتصاد إسلامي، يطلق على هذا العائد: عائد المشاركة في الأرباح والخسائر كما يطلق عليه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للإيرادات المتوقعة مساوية للصفر. وبعبارة أخرى، فإن معدل العائد (الخصم) هو المتغير المجهول الذي ينبغي تحديده، حيث يتحدد عندما تكون القيمة الحالية الصافية للإيرادات المتوقعة مساوية للصفر. وعندئذ تكون القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة الصافية مساوية تماماً للتكلفة الاستثمارية الأصلية (ثمن الآلات).

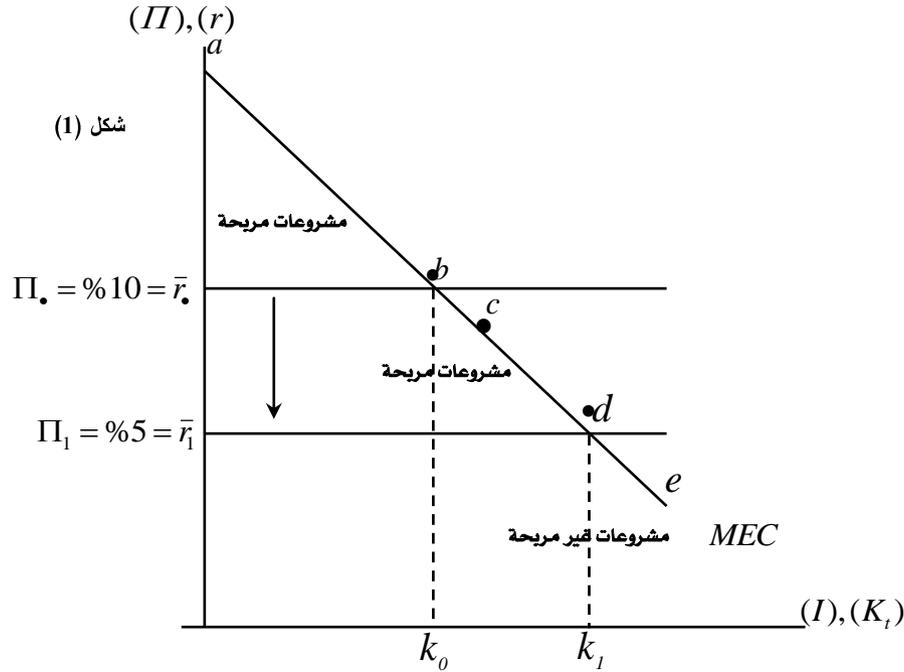
وعليه، فإن القرار الاستثماري يتحدد بناءً على المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال (معدل العائد الداخلي) وبين سعر الفائدة على رأس المال ( $r$ ).

فإذا كان  $\Pi > r$  ← الاستثمار يكون مربحاً، ويتخذ القرار بالاستثمار

أما إذا كان  $\Pi < r$  ← الاستثمار غير مربح، ولا يتخذ القرار بالاستثمار في هذا المشروع.

وعندما  $\Pi = r$  ← الأمر سيان بالاستثمار في هذا المشروع أو استثماره في شراء أصول مالية أو إيداعه في البنوك.

• وبياناً بين شكل (1) منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال في الاقتصاد وهو مشتق من منحنى الكفاءة الحدية للمؤسسات الفردية. حيث يقاس على المحور الأفقي الاستثمار الصافي (أو حجم رصيد رأس المال، بينما يقاس على المحور الرأسي كلاً من سعر الفائدة ( $r$ ) والكفاءة الحدية لرأس المال ( $\Pi$ ). وهذا يجعل منحنى الكفاءة لرأس المال هو نفسه منحنى الطلب على الاستثمار. ولتوضيح العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل العائد ( $MEC$ ) باقتراض سوق منافسة كاملة في سوق رأس المال، دعنا نفترض أن سعر الفائدة في السوق هو 10%، عند هذا السعر، تغدو كل المشروعات الاستثمارية على يسار النقاط ( $b$ ) مربحة لأن كفاءتها الحدية أكبر أو مساوية لسعر الفائدة السوقي وعندئذ تحقق هذه المشروعات قيمة حالية موجبة، بينما المشروعات على يمين النقطة ( $b$ ) ليست مربحة لأن العائد أقل من سعر الفائدة، حيث تكون القيمة الحالية لها سالبه.



وبالنسبة للمشروعات المربحة، يتحدد حجم الاستثمار ومن ثم رصيد رأس المال عند  $(k_0)$  عندما  $\Pi = r = 10\%$  فإذا فرضنا أن سعر الفائدة السوقي أنخفض إلى  $5\%$ . في هذه الحالة تغدو المشروعات على يسار النقطة (d) مربحة لأن  $MEC$  لها أكبر أو مساوي لـ  $r = 5\%$ ، بينما تظل المشروعات على يمين النقطة (d) غير مربحة.

وبصفة عامة، فإنه عند مستوى معين لسعر الفائدة السوقي  $(\bar{r}_0)$  فإن الطلب على رأس المال  $(k)$  يزيد عندما  $(\Pi \geq \bar{r}_0)$  لأن المشروعات الاستثمارية تغدو مربحة ومن ثم يزيد الإنفاق الاستثماري. لذلك نحصل على منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال شكل (1). الذي هو أيضاً منحنى الطلب على الاستثمار. لاحظ أن الاستثمار يزيد عند انخفاض سعر الفائدة وكلما زاد حجم الاستثمار انخفضت الكفاءة الحدية لرأس المال حتى يتعادل:  $\Pi = r$  عند المشروع الحدي.

• وعلى أية حال، فإن الصورة العامة لمعادلة الكفاءة الحدية لرأس المال هي:

$$(1) \quad \leftarrow \quad P_k = \frac{R_1}{(1+\Pi)} + \frac{R_2}{(1+\Pi)^2} + \dots + \frac{R_T}{(1+\Pi)^T}$$

$$(2) \quad \leftarrow \quad P_k = \sum_1^T \frac{R_t}{(1+\Pi)^t} \quad \text{أو:}$$

$$(3) \quad \leftarrow \quad O = \sum_1^T \frac{R_t}{(1+\Pi)_t} - P_k \quad \text{أو:}$$

حيث  $P_k =$  التكلفة الاستثمارية الأولية للمشروع

$$R_T = \text{الإيرادات الصافية المتوقعة خلال الفترة (T)}$$

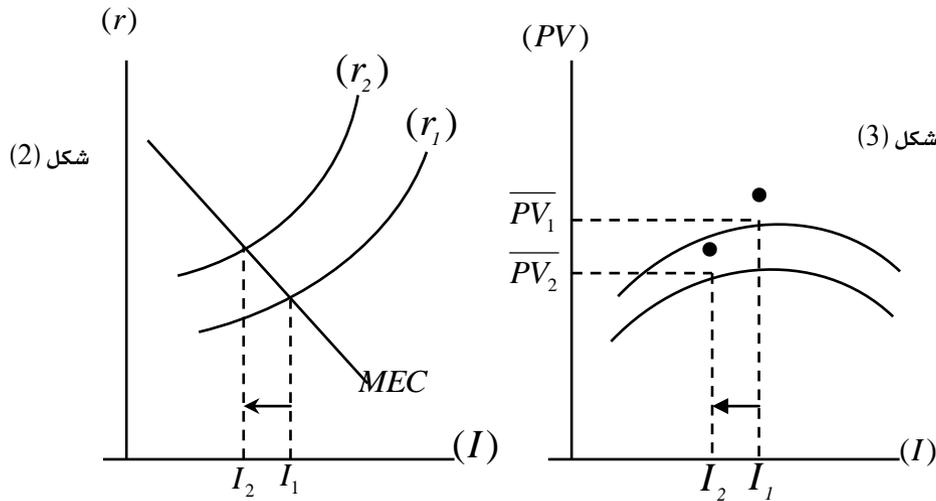
وحيث أن قيم كلاً من  $R_T, P_K$  معروفة، فإن المجهول المطلوب تحديده هو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال (Π).

دعنا نفترض أن  $P_K = 100$  ريال، وأن  $R_1 = 57$ ،  $R_2 = 55$  (فترتين زمنيتين). والمثال للتبسيط والتوضيح أي أن:

$$\frac{57}{1+\Pi} + \frac{55}{(1+\Pi)^2} - 100 = 0$$

ويحل المعادلة من الدرجة الثانية نحصل على  $\Pi = 8\%$ ، (أو  $O = 52.8 + 47.2 - 100$ ). فإذا افترضنا أن سعر الفائدة السوقي (تكلفة تمويل رأس المال =  $10\%$  فإن هذا يعني أن المشروع غير مربح والأفضل التخلي عنه إلى بديل آخر لأن  $\Pi < r$ .

ومن جانب آخر، إذا كان سوق رأس المال يتسم بالاحتكار فإن القرار الاستثماري للمؤسسة الإنتاجية يعتمد على التفاعل بين منحنى عرض الأرصدة المتصاعد (منحنى تكلفة التمويل التصاعدي) والقيمة الحالية للمشروعات. لاحظ أنه في شكل (2، 3) يتحدد حجم الاستثمار ( $I_1$ ) الذي يحقق أقصى قيمة حالية للمشروعات مرتبطة بسعر معين لسعر الفائدة ( $r_1$ ). فإذا ارتفع سعر الفائدة إلى ( $r_2$ ) في شكل (2) فإن منحنى عرض الأرصدة ينتقل إلى أعلى، مسبباً انتقال منحنى الطلب الاستثماري في شكل (3) إلى أسفل حيث تنخفض القيمة الحالية ويتحقق حجم أقل للاستثمار أي أن  $I = f^{(-)}(r)$ .



## نظريات الاستثمار

## (14-2) الرؤية الكينزية : الكفاءة الحدية للاستثمار:

على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك، أسس كينز نظريته في الاستثمار وفقاً لمبدأ الكفاءة الحدية للاستثمار.

فقرار الاستثمار لا يعتمد طبقاً لكينز على الإنتاجية الحدية الحالية لرأس المال كما يدعي الكلاسيك، وإنما على العائد المستقبلي المتوقع لرأس المال وبالنسبة لكينز فإن، هذا ليس مجرد تلاعب بالألفاظ. فالعائد المتوقع هو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال وهو مفهوم يتأسس على اعتبارات تفسير سيكولوجية في المقام الأول أكثر منه عملية فنية مرتبطة بقواعد الأمثلية التي يؤمن بها الكلاسيك. وقد عرّف كينز معدل العائد بأنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة مساوية لتكلفة الاستثمار (أو لثمن العرض وفقاً لتعبير كينز). أي أنه المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة الصافية (NPV) مساوية للصفر.

أو:

$$O = \sum_1^T \frac{RT}{(1 + \pi)^t}$$

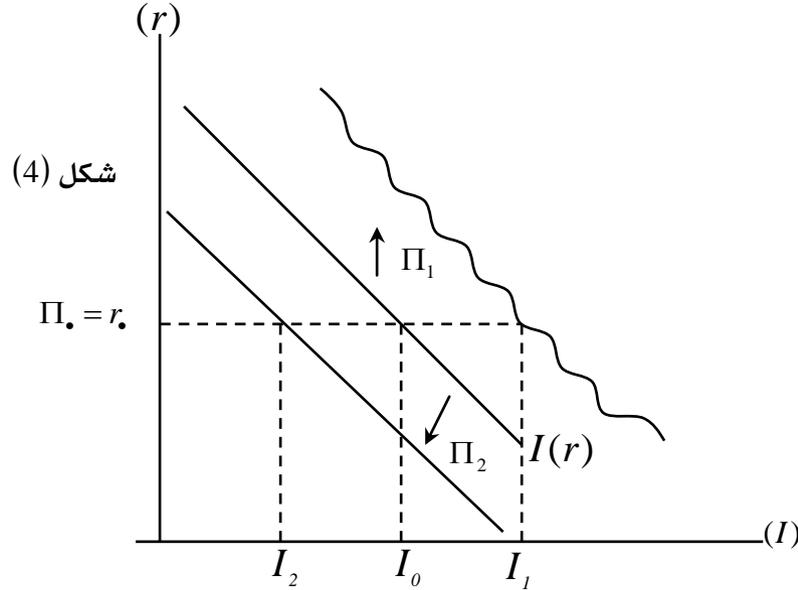
ويعرف معدل الخصم بأنه معدل العائد الداخلي وأطلق عليه كينز معدل الكفاءة الحدية لرأس المال (MEC). حيث يقصد بالكفاءة العائد الصافي على التكلفة وكان فبشر أول من استعمل تعبير معدل العائد على رأس المال المستثمر (Return Over Cost).

وطبقاً لكينز فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال. وتفسر هذه العلاقة بظاهرة تناقص الغلة فزيادة الإنفاق الاستثماري تسبب زيادة رصيد رأس المال وبالتالي تتناقص تبعاً لذلك الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال الإضافية وكذلك الإيرادات المتوقعة. كما أن زيادة الطلب على السلع الرأسمالية وزيادة أسعارها مقابل انخفاض أسعار السلع النهائية عند زيادة الإنفاق الاستثماري يسبب انخفاض الإيرادات المتوقعة الصافية ومن ثم انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال.

وعليه، فإنه عند مستوى معين للكفاءة الحدية ( $\bar{\pi}$ ) فإن حجم الاستثمار يزيد كلما كان ( $r \leq \bar{\pi}$ )، أي كلما كان سعر الفائدة أقل أو مساوي لمعدل الكفاءة الحدية ( $\bar{\pi}$ ). حيث  $\bar{\pi} =$  معدل ثابت من الكفاءة الحدية في لحظة زمنية معينة، بينما ينخفض الاستثمار كلما كان  $r > \bar{\pi}$ . وبعبارة أخرى توجد دالة استثمار ترتبط بعلاقة عكسية غير مباشرة بسعر الفائدة:  $I = f^{(-)}(r)$ .

وبيانياً يبين شكل (4) دالة الاستثمار ذات ميل سالب عند مستوى معين ثابت من الكفاءة الحدية لرأس المال. حيث يغدو معدل الكفاءة الحدية لرأس المال مستقلاً عن سعر الفائدة، ومن ثم فإن منحنى الاستثمار

ينتقل يميناً أو يساراً إذا زادت أو انخفضت الكفاءة الحدية لرأس المال عند مستوى معين لسعر الفائدة (شكل 4).



ويمكننا إثبات العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة من خلال عمل الآتي:

$$\frac{d\Pi}{dP_k} < 0, \frac{d\Pi}{dR} > 0 \quad \text{بما أن:}$$

$$\frac{dR}{dI} < 0, \frac{dP_k}{dI} > 0 \quad \text{وكذلك}$$

فإننا نستطيع صياغة العلاقة بين الكفاءة الحدية، وكل من  $P_k$ ،  $R_T$  كما يلي:

$$\Pi = \Pi(P_k, \sum R_T)$$

$$d\Pi = \frac{\partial \Pi}{\partial P_k} d(P_k) + \sum \frac{\partial \Pi}{\partial R_T} dR_T$$

ومن ثم فإن:

$$\frac{d\Pi}{dI} = \frac{\partial \Pi}{\partial P_k} \frac{d(P_k)}{dI} + \sum \frac{\partial \Pi}{\partial R_T} \frac{dR_T}{dI}$$

$$\frac{d\Pi}{dI} < 0 \Leftrightarrow$$

وهذه النتيجة تؤكد العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار وحجم الاستثمار والمنحنى المعبر عن هذه العلاقة يسمى منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال (MEC).

ولكن بما أن المشروعات الاستثمارية تكون مقبولة كلما كان  $\Pi > r$ ، فإن الإنفاق الاستثماري يزيد. ومع زيادة

الاستثمار ينخفض ( $\Pi$ ) حتى يتعادل:  $\Pi_0 = r$ .

وعندئذ يمكن استنتاج دالة الاستثمار التالية:

$$I = f^{(-)}(r)$$

$$\frac{\partial I}{\partial r} < 0$$

وبالرغم من التشابه الظاهري بين دالة كينز ودالة الكلاسيك إلا أن هناك فرق جوهري فيما يتعلق بمدى استقرار الدالة. فالعلاقة العكسية في دالة كينز غير مستقرة ومن ثم يكون الاستثمار أكثر تقلباً. ويرجع كينز عدم استقرار الدالة إلى سببين رئيسيين هما:

1- اعتماد الدالة على الاعتبارات النفسية التي تجعل المستثمرين في توقعاتهم أكثر حساسية لتقلبات الدورة الاقتصادية أكثر من تأثير سعر الفائدة. فحالة التدهور الاقتصادي تزيد من توقعات المستثمرين المتشائمة حول العائد المستقبلي للاستثمار.

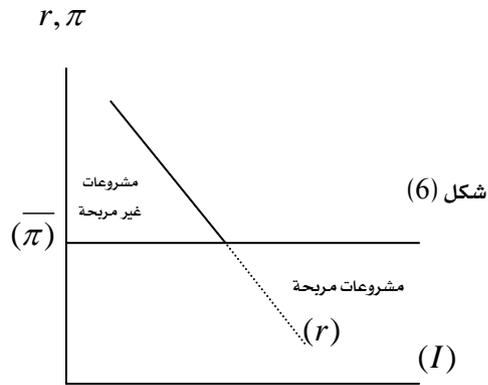
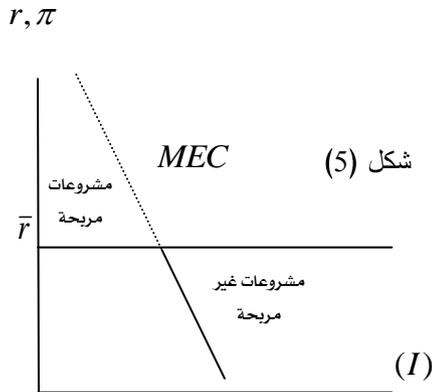
2- اهتمام المستثمرين بالعائد المبكر للاستثمار على العائد الذي يأتي متأخراً زمنياً، مما يخفض مرونة الاستثمار لسعر الفائدة وقد تصل إلى درجة الصفر. أي أن الاستثمار في هذه الحالة لا يعتمد على سعر الفائدة وإنما على عوامل أخرى لا تتسم بالاستقرار.

وخلاصة الأمر، فإنه عند مستوى معين من سعر الفائدة، يتحدد جدول معين أو منحنى معين للكفاءة الحدية لرأس المال. حيث تغدو المشروعات مربحة كلما كان  $\pi \geq \bar{\pi}$ .

$$I = f^{(-)}(\pi) \text{ (شكل 5)}$$

وعند مستوى معين من الكفاءة الحدية لرأس المال، يتحدد جدول معين أو منحنى الطلب على

الاستثمار كلما كان  $r \leq \bar{r}$ ، حيث يزيد الاستثمار كلما انخفض ( $r$ ) وبالتالي فإن:  $I = f^{(-)}(r)$ ، شكل (6)، لكن هذه العلاقة غير مستقرة عند كينز.



## (14.3) نظرية معجل الاستثمار

## (Accelerator Investment Theory)

ترجع الجذور الأولى لنظرية معجل الاستثمار إلى إسهامات الاقتصادي كلارك (Clark) في إطار مناقشته لمحددات الاستثمار في المخزون ، لكن هذه النظرية لا تعتمد على أسس التحليل الجزئي وقواعد الأمثلية ، وإنما على رؤية تحكيمية ، ولذلك فهي تندرج ضمن النماذج التحكيمية (Adhoc Models) . من أهم فروضها ما يلي :

1. إن توليد حجم معين من الناتج في أي مجتمع يتطلب أن يتوفر لهذا المجتمع رصيد مرغوب من رأس المال .
2. لا توجد فترة إبطاء زمني لإغلاق فجوة رأس المال المرغوب ، أي أن الفجوة بين الرصيد المرغوب والرصيد الفعلي لرأس المال يمكن إغلاقها خلال فترة زمنية واحدة ( سنة مثلا) .
3. لا توجد طاقة إنتاجية فائضة ، أي أن صافي الاستثمار يكون موجبا عند تزايد الناتج .
4. إن النسبة بين رأس المال والناتج ثابتة في كل الأحوال مما يعني غياب أية عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار .
5. وعلية فإن مستوى الاستثمار يتحدد وفقا لتغيرات الطلب الكلي . فالطلب على الانفاق الاستثماري هو طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ويعتبر الدخل أفضل مقياس للطلب الكلي . أي أن الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع تغير الدخل في الدورات الاقتصادية المختلفة ، عندما يزيد الدخل في أوقات الرواج الاقتصادي ، فإن هذا يعتبر مؤشرا على زيادة مستوى الطلب الكلي ، مما يحفز قطاع الأعمال على زيادة حجم الاستثمار . وفي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الدخل وكذلك الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار .

## 1- نموذج معجل الاستثمار المقيد

يعتمد نموذج الاستثمار المقيد على تغيرات الدخل فقط كمحدد للاستثمار ، أي أنه يستبعد تأثير العوامل الأخرى . ولعرض هذا النموذج دعونا نعمل الآتي :

دعنا نعتبر عن الرصيد المتاح لرأس المال في مجتمع ما في الفترة الزمنية (t) بالمعادلة (1) على النحو

التالي :

$$(1) \leftarrow K_t = \frac{k_t}{y_t} y_t$$

$$(2) \leftarrow K_t = \alpha y_t \quad \text{أو}$$

حيث :  $\alpha = \frac{k_t}{y_t}$  معامل رأس المال - الناتج التي تبين حجم رأس المال المطلوب لزيادة الناتج بوحدة

واحدة .

ويمكن إعادة كتابة المعادلة (2) لتعبر عن الفترة الزمنية السابقة (t-1) طالما أن  $(\alpha)$  نسبة ثابتة ، أي

أن :

$$(3) \leftarrow \square \quad \square \quad K_{t-1} = \alpha y_{t-1}$$

ويطرح المعادلة (3) من المعادلة (2) نجد أن :

$$(4) \leftarrow K_t - K_{t-1} = \alpha (y_t - y_{t-1})$$

أو

$$(5) \leftarrow \square \square \quad dK_t = \alpha dy_t$$

$$(6) \leftarrow \square \square \quad I_t = \alpha dy_t$$

حيث الاستثمار الصافي  $= dk_t = I_t$  .

يطلق على المعادلة (6) بأنها دالة معجل الاستثمار المقيد، أي ان الاستثمار الصافي  $(dk_t)$  يساوي معامل

المعجل  $(\alpha)$  مضروباً في تغير الناتج  $(dy_t)$  .

ومن المعادلة (6) نحصل على النتائج التالية :

- يكون الاستثمار موجبا عندما يتغير الدخل بالموجب (أي تغير الطلب الكلي) أي أن  $I_t > 0$  عندما  $dy_t > 0$  .

- الاستثمار الصافي يساوي الصفر عندما لا يحدث تغير في الدخل ومن ثم الطلب الكلي وهذه الحالة تسمى ( حالة ثبات الدخل ) أي أن  $I_t = 0$  عندما  $dy_t = 0$  .

- إن المعادلة (6) هي دالة معجل الاستثمار ذلك أن الاستثمار يحدث بسبب تسارع أو تعجل الناتج ، وهي بعكس معادلة مضاعف الانفاق الاستثماري لكنيز وفيها يؤدي تغير الاستثمار إلى تغير الدخل .

ولتقديم مثال على المعادلة (6) نفترض القيم التالية ( القيمة بالمليون ريال يمني )  $K_t = 500$  ،  $y_t$

$= 100$  ، فإن  $\alpha = \frac{500}{100} = 5$  ، وهذا يعني أن زيادة الناتج بمقدار (1) مليون ريال يتطلب زيادة رأس المال

بمقدار (5) مليون ريال . ومن ثم ؛ فإن (500) مليون ريال هي حجم رصيد رأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته (100) مليون ريال .

أفترض الآن أن الطلب الكلي زاد إلى (120) مليون ريال ، أي أن

، وبالتالي فإن :  $dK_t = 5(20) = 100$  . أي أن الاستثمار يزيد بمقدار (100) مليون ريال وهو الحجم المطلوب لزيادة رأس المال من أجل زيادة الناتج بمقدار (20) مليون ريال عندما  $\alpha = 5$  . عندئذ فإن :

$$600 = \frac{600}{120} (120)$$

ومن جانب آخر، فإن استجابة الاستثمار لتغيرات الدخل قد تكون بطيئة ولا تتم كاملة في الفترة

الحالية (t) ، بسبب عوامل فنية ومؤسسية وقانونية. أي أن هناك فترة إبطاء زمني تمتد إلى أكثر من سنة أو

أكثر من سنتين. وعندئذ يمكن إعادة كتابة المعادلة (6) على النحو التالي:

$$(7) \leftarrow \square \square \quad I_t = \alpha y_{t-1}$$

$$(8) \leftarrow \square \square \quad I_t = \alpha (y_{t-1} - y_{t-2})$$

توضح المعادلة (7) أن الاستثمار في الفترة (t) يعتمد على تغير الدخل في الفترة (t-1) .

## 2- نموذج معجل الاستثمار غير المقيد (المرن)

### ( Flexible Accelerator Model )

يتفادى هذا النموذج جوانب القصور في النموذج المقيد من حيث الجوانب الآتية :

1. يهدف المجتمع بلوغ رصيد أمثل (مرغوب) لرأس المال ( $K_t^*$ ) مع وجود رصيد فعلي متبقي من الفترة الماضية ( $K_{t-1}$ ) ومتاح في بداية كل فترة زمنية .

2. ومن ثم فإن الاستثمار هو الإضافة إلى الرصيد المرغوب لرأس المال ويُحدد بالفرق بين رصيد رأس المال المرغوب ورصيد رأس المال الفعلي المتاح من الفترة الماضية

$$(9) \leftarrow \square \square \quad I_t = K_t^* - K_{t-1}$$

3. لكن لا تتم الإضافة إلى رأس المال المرغوب خلال فترة زمنية واحدة ، أي أن الفجوة بين الرصيد المرغوب والرصيد الفعلي لا يتم إغلاقها كاملة في سنة واحدة ، وإنما تتم بصورة تدريجية وبنسبة معينة ( $\lambda$ ) مثلاً

$$(10) \leftarrow \square \square \quad I_t = \lambda ( K_t^* - K_{t-1} )$$

حيث  $0 < \lambda < 1$

فإذا كانت  $K_t^* = 100$  وحدة من رأس المال ،  $K_{t-1} = 20$  وحدة من رأس المال، وإذا كانت  $\lambda = 0.8$  .

أي أن  $I_t = 0.8 ( 100 - 20 ) = 64$  ، وهذا يعني أنه سيتم إضافة (64) فقط وحدة من رأس المال

خلال الفترة الحالية .

4. يعتمد رأس المال المرغوب في النموذج المرن على الدخل وأسعار عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال ، أو

الأجر النسبي للعمل ( $\frac{w}{i}$ )

$$(11) \leftarrow \square \square \quad K_t^* = f ( y^{(+)}, \frac{w}{i}^{(+)} )$$

حيث :  $\frac{\partial K_t^*}{\partial y} > 0$  ،  $\frac{\partial K_t^*}{\partial (\frac{w}{i})} > 0$

فإذا زاد الدخل ، يزيد حجم الرصيد المرغوب لرأس المال ، وإذا ارتفع الأجر النسبي للعمل ( $\frac{w}{i}$ ) ، فإن

هذا يعني أن تكلفة رأس المال ( $i$ ) منخفضة حيث ينخفض الطلب على العمل، بينما يزيد الطلب على رأس المال الأقل كلفة .

وبصورة محددة فإن المعادلة (11) تكتب على النحو الآتي :

$$(12) \leftarrow \square \quad K^*_t = \theta \frac{w}{i} y$$

حيث  $\theta$  تمثل معامل استجابة رأس المال المرغوب للتغير في  $y$ ،  $\frac{w}{i}$ .

وبالتعويض عن المعادلة (12) في المعادلة (10) نحصل على معادلة نموذج المعجل المرن

$$(13) \leftarrow \square \square \quad I_t = \lambda \left[ \theta \frac{w}{i} y - K_{t-1} \right]$$

5. من الواضح أن نظرية المعجل تعطي أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على زيادة الناتج ومن ثم زيادة الاستثمار. فالسياسات المالية التوسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار. ومن جانب آخر، فإن المخزون يلبي متطلبات تكامل العملية الإنتاجية للسلع التي يتم إنتاجها عبر مراحل مختلفة وفي وقت طويل. فالسلعة المنتجة جزئياً تغدو جزءاً من المخزون القابل للاستخدام من خلال العملية الإنتاجية المستمرة (Work in Progress).

### 3- نظرية المعجل والاستثمار في المخزون (Inventory Investment)

تأسست نظرية المعجل من فكرة الاستثمار في المخزون وإن كان الأخير يعتبر إحدى تطبيقات نظرية المعجل. ويُعرف الاستثمار المخزوني بأنه التغير في رصيد المخزون من السلع النهائية والمواد الخام والسلع الوسيطة المتاحة للاستخدام والبيع في المستقبل. فإن الاستثمار المخزوني له أهمية كبيرة منها: أنه يعتبر إحدى عناصر الإنتاج حيث يزيد إنتاج المؤسسات الانتاجية بزيادة رصيدها من المخزون. وتلجأ المشروعات إلى استخدام فائض المخزون من السلع الوسيطة (مثل قطع الغيار) لزيادة الإنتاج عند تعطل بعض خطوط الإنتاج، أو بعض الآلات.

والمخزون من جهة أخرى، يشكل أداة فعالة لاستقرار مستوى الإنتاج للمشروعات (Production Smoothing) في مواجهة تقلبات الطلب على السلع. كما تحتفظ المشروعات بفائضها من الإنتاج كمخزون سلمي في أوقات نقص الطلب، ليتم السحب منه في أوقات زيادة الطلب. وهو بذلك يشكل أداة لتفادي توقف الإنتاج بسبب تناقص رصيد السلع المنتجة (Stock-out Avoidance)، حيث تستخدم المشروعات فائض المخزون في إمداد السوق بالسلع المطلوبة تفادياً لتوقف الإنتاج وفقدان حصتها السوقية.

وينظر كذلك إلى الاستثمار المخزوني باعتبار أداة في تحقيق تكامل العملية الإنتاجية للسلع التي يتم انتاجها عبر مراحل مختلفة وفي وقت طويل . فالسلعة المصنعة جزئياً تمثل جزء من المخزون القابل للاستخدام خلال العملية الإنتاجية المستمرة (Work in Progress) كما ذكرنا سابقاً .

وعليه فإن نموذج الاستثمار المخزوني يرتبط بعلاقة طردية مع حجم الإنتاج على النحو الآتي:

$$V = by \quad (14)$$

حيث :

(v) تمثل رصيد المخزون ،

(b) المعلمة التي تبين نسبة تأثير الدخل على الاستثمار المخزوني .

وبما أن الاستثمار المخزوني (In) هو التغير في رصيد المخزون من السلع  $In = \Delta v$  ، فإن:

$$In = b\Delta y \quad (15)$$

وتوضح المعادلة (15) أن الاستثمار المخزوني يزيد عند تزايد الناتج. حيث ترغب المؤسسات الإنتاجية

بزيادة رصيد المخزون من السلع عند زيادة أو تسارع الناتج.

وتوجد صيغة أخرى لنموذج الاستثمار المخزوني تربط بين التغير في المخزون وبين الناتج المتوقع مثل:

$$In = b\Delta ye$$

#### (14.4) نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار

##### ( Internal Fund Theory )

تُعرف هذه النظرية بنظرية التمويل الذاتي للاستثمار . وهي تعزى إلى إسهامات كل من جان تمبرجن (J . Tmbergen) وجميس توبين (J . Tobin) .

وتنطلق النظرية من تصور للواقف مضاده أن الشركات يتوفر لها مصادر داخلية (ذاتية) ومصادر خارجية لتمويل استثماراتها الجديدة بغية زيادة رصيدها من رأس المال . تتضمن المصادر الداخلية للتمويل في الأرباح المحتجزة ومخصصات اهلاك الأصول والمعدات الرأسمالية المجمعة . أما المصادر الخارجية فتشمل الاقتراض بالسندات أو بيع الأسهم .

بيد أن الشركات تعتمد بصورة أساسية على مصادرها الذاتية ، فهي لا تلجأ إلى الاقتراض بالسندات تفادياً لمخاطر الدين ولا تفضل بيع الاسهم حتى لا يؤثر ذلك على أرباح المساهمين أو الوقوع في مخاطر الاستحواذ على الشركة .

وطبقاً للنظرية ، فإن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح المتوقعة ( $J^e$ )

$$I = f(J^e) \quad (17)$$

بيد أن توقع الشركات للأرباح يعتمد على مستوى الأرباح الفعلي ( $J_t$ ) للفترة الماضية والحالية أو:

$$J^e = J_t \quad (18)$$

وبالتالي فإن الاستثمار الحالي يعتمد على مستوى الأرباح الحالية

$$I = f(I) \quad (19)$$

ويمكن إدخال بعض المرونة على معادلة دالة الاستثمار (19) بإدخال إمكانية لجوء الشركات إلى

المصادر الخارجية . حيث يمكن صياغة المعادلة (19) على النحو الآتي :

$$I = f(I, B) \quad (20)$$

حيث B تمثل حجم الاقتراض بالسندات .

ويمكن صياغة المعادلة (20) لتصبح قابلة للمقياس على النحو الآتي :

$$I = aI + bB + \mu \quad (21)$$

حيث  $\mu$  عنصر الخطأ العشوائي .

ملاحظات على نظرية الأرصدة الداخلية :

لاحظ أن لنظرية الأرصدة دلالات مهمة على طبيعة السياسة الاقتصادية منها :

- أن نظرية التمويل الداخلي تؤكد ضمنا على أهمية السياسات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على زيادة مستوى الاستثمار من خلال التأثير المباشر على الأرباح، فتخفيض معدل الضرائب على دخول الشركات والسماح لها باهلاك الأصول بمعدل متسارع لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة يُمكنها من زيادة أرباحها ومن ثم زيادة حجم استثماراتها . كذلك فإن التخفيض أو السماح الضريبي على القروض الاستثمارية للشركات يُمكنها من تخفيض التزاماتها الضريبية وبالتالي زيادة مستوى أرباحها .
- كذلك أن وصفة هذه النظرية للسياسات الاقتصادية تختلف عن وصفة نظرية المعجل التي تركز على أهمية زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصية .
- وتكمن أهمية نظرية التمويل الذاتي في تأكيدها على مصادر التمويل الذاتي كمحدد أساسي للاستثمار في أوقات الركود الاقتصادي . بينما تشير نظرية المعجل ، إلى أن تخفيض معدل الضرائب على دخول الشركات له تأثير محدود أو ضعيف على الاستثمار ، لأن الاستثمار يعتمد على الناتج وليس على الأرصدة الذاتية .

### (14.5) نظرية نسبة التقييم (q)

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادي جيمس توبن ، وقد عرفت بنسبة توبن أو نسبة (q)، كما أطلق

عليها توبن نفسه .

تركز النظرية على العلاقة بين تقلبات أسواق الأسهم وتقلبات الاستثمار الصافي حيث تغدو مؤشرات

ارتفاع أسعار الأسهم ذات دلالة على توفر فرص استثمارية مواتية ومريحة للشركات . وطبقا لتوبن ، فإن

الاستثمار الصافي يعتمد على قيمة النسبة (q)

$$\text{حيث : } q = \frac{\text{القيمة السوقية لرصيد رأس المال}}{\text{تكلفة احلال رأس المال الموجود}} = \text{نسبة التقييم}$$

ويلاحظ أن أسواق الأسهم هي التي تحدد القيمة السوقية لرصيد رأس المال الموجود في الاقتصاد وأن تكلفة إحلال رأس المال الموجود يمثل سعر رأس المال عند حيازته في الوقت الحالي .  
 فإذا كانت  $I > q$  فإن هذا يعني أن أسواق الأسهم تَسَعَرُ رأس المال الموجود بأكثر من سعره الحالي .  
 وهذا يحفز الشركات على زيادة الاستثمار مما يزيد من القيمة السوقية لأسهمها .  
 أما إذا كانت  $I < q$  وهذا يعني أن سوق الأسهم يَسَعَرُ رأس المال الموجود بأقل من تكلفة إحلاله ، مما يحبط الشركات عن زيادة الاستثمار وبالتالي إحلال رأس المال الذي يهلك .  
 وقد لاحظ توبن أن انخفاض أسعار الأسهم يسبب انخفاض قيمة ( $q$ ) وبالتالي انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي .

ومن الواضح أن نظرية نسبة التقييم ( $q$ ) تقدم تفسيراً لعلاقة الارتباط بين تقلبات أسواق الأسهم وتقلبات الناتج . حيث تعتمد قيمة ( $q$ ) على الأرباح الحالية والمتوقعة من رأس المال الموجود . وبالتالي فإن قيمة ( $q$ ) ترتفع عندما تتوقع الشركات زيادة الأرباح المتوقعة من رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار .

### (6-14) النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار

#### (The Neoclassical Theory Of Investment)

على خلاف نظريات الاستثمار التحكيمية ( Adohoc Models ) ، فإن ببيان هذه النظرية يتكئ على منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي وقواعد الأمثلية للسلوك الاقتصادي الرشيد . كما أنها تمثل امتداد للنظرية التقليدية الحديثة لتراكم رأس المال الأمثل .  
 ويُعزى إلى ديل جورجسون (Dale Jorgenson) تقديم هذه النظرية وتطويرها في الستينيات من القرن الماضي .

ووفقاً لبناء النظري ، فإن المؤسسة الإنتاجية النموذجية تسعى إلى تعظيم القيمة الحالية للأرباح التي تساوي الفرق بين القيمة الحالية للإيرادات والقيمة الحالية للتكاليف . هذا التعظيم يجري في ظل قيد حجم معين من الإنتاج ورصيد مرغوب لرأس المال تسعى المؤسسة إلى تحقيقه . حيث تقوم المؤسسة بالاستثمار الذي يحقق لها الرصيد الأمثل لرأس المال . وعند هذا الرصيد يتحقق توازن المؤسسة عند النقطة التي يتساوى فيها عائد رأس المال مع تكلفة استخدام رأس المال . أي أن الرصيد المرغوب لرأس المال يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال وتكلفة استخدام رأس المال التي تتضمن سعر الفائدة (تكلفة تمويل رأس المال) إضافة إلى تكلفة الأهلاك والمكاسب والخسائر الرأسمالية . وحيث أن الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال فإن النظرية تنتهي إلى أن الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع تكلفة استخدام رأس المال وعلاقة طردية بمستوى الناتج .

وتكمن أهمية النظرية وعلى خلاف نظرية المعجل ونظرية التمويل الذاتي في أنها تقدم تفسيراً لعناصر تكلفة استخدام رأس المال . كما أنها تكشف عن دلالات ضمنية لأهمية السياسات الاقتصادية : فالسياسات المالية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي تزيد الطلب الكلي فالدخل ، ومن ثم يزيد الاستثمار . وكذلك فإن السياسة النقدية تؤثر على الاستثمار من خلال تأثيرها على تكلفة

استخدام رأس المال الذي يتأثر بسعر الفائدة. فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم انخفاض تكلفة استخدام رأس المال الذي من شأنه أن يحفز الاستثمار .

### النموذج الكلاسيكي الحديث للاستثمار

تسعى المؤسسة إلى تعظيم القيمة الحالية للأرباح (PVJI) عبر الزمن حيث :

$$(22) \leftarrow \square \quad PVJI = PV(R_t - C_t)$$

$$(23) \leftarrow \square \quad PVJI = PV [ P_t y_t (K_t, N_t) ] - W_t N_t - P_K I_t$$

حيث  $J$  تمثل مستوى الأرباح .

وكذلك: الإيرادات الكلية من بيع السلع المنتجة  $(y_t) = P_t y_t (K_t, N_t)$

وتتمثل  $(P_t)$  سعر السلع المنتجة

$N_t, K_t$  تمثل حجم رأس المال وعنصر العمل عبر الزمن (t)

$W_t N_t$  تمثل حجم تكلفة العمل حيث  $(w)$  = مستوى الأجر

$P_r$  تمثل سعر شراء وحدة رأس المال

$I_t$  تمثل حجم الاستثمار المطلوب لبلوغ الرصيد الأمثل لرأس المال .

ويمكن كتابة المعادلة (23) على النحو الآتي :

$$(24) \leftarrow \sum_{t=1}^{t=\infty} \frac{\pi^t}{(1+t)^t} = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{1}{(1+t)^t} [P_t y_t (K_t, N_t) - W_t N_t - P_K I_t]$$

إذن المؤسسة تعظم (PVJI) كما في معادلة (24) في ظل القيود الآتية :

• قيد دالة الإنتاج :

$$(25) \leftarrow \square \quad y_t = f(K_t, N_t)$$

وحيث أن الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال والعمل موجبة فإن :

$$\frac{\partial y_t}{\partial K_t} \equiv f_k > 0, \quad \frac{\partial y_t}{\partial N_t} \equiv f_N > 0$$

• قيد الرصيد المرغوب لرأس المال في الفترة (t+1) التي تعبر عن المستقبل:

$$K_{t+1} = K_t + I_t - \delta K_t$$

أو

$$(26) \leftarrow K_{t+1} = (1 - \delta)K_t + I_t$$

يبين قيد الرصيد المرغوب لرأس المال كما في المعادلة (26) تراكم (أو حجم) رأس المال في بداية كل

فترة في المستقبل (t+1)، ومن ثم فإنه يوضح أن على المؤسسة أن تقوم بالاستثمار الإجمالي الذي يساوي

تكلفة إهلاك الأصول الرأسمالية خلال الفترة t ويساوي  $(\delta K_t)$  حيث  $\delta$  تمثل معدل الإهلاك وهي نسبة

ثابتة .

وهذا إضافة لرأس المال الموجود لدى المؤسسة  $K_t$  الذي يستهلك منه نحو  $(\delta K_t)$  في الفترة  $t$ . كما أنها ستعمل على القيام باستثمارات جديدة  $(I_t)$  والتي لن تحسب عليها اهلاك إلا في المستقبل  $(t+I)$ . وعلى أية حال ، فإن المؤسسة تعظم القيمة الحالية لتدفق الأرباح (معادلة 24) في ظل القيود الواردة في معادلتني 25، 26.

حيث يتعين على المؤسسة الاختيار الأمثل للعمل  $(N_t)$  ورأس المال  $(K_t)$  وحجم الاستثمار الجديد  $(I_t)$  وباستخدام معادلة لاجرانج التي تتضمن دالة الهدف ومعادلة القيود أو :

$$\begin{aligned} \leftarrow (27) \quad \text{Max}_{(N_t, K_t, I_t)} L = \sum_1^{\infty} \frac{1}{(1+r)^t} [P_t y_t(K_t, N_t) - W_t N_t - P_K I_t] \\ + \sum_1^{\infty} \lambda_t [I_t + (1-\delta)K_t - K_{t+1}] \end{aligned}$$

وبإجراء التفاضل الجزئي بالنسبة لكل من  $I_t$ ،  $K_t$ ،  $N_t$  عبر الزمن ، نتحصل على دوال الطلب على رأس المال والعمل وكذلك حجم الاستثمار أو :

$$\leftarrow (28) \quad \frac{\partial L}{\partial N_t} = \frac{1}{(1+r)^t} (P_t f_N - W_t) = 0$$

$$\leftarrow (29) \quad \frac{\partial L}{\partial K_t} = \frac{1}{(1+r)^t} [P_t f_K] + \lambda(1-\delta) - \lambda_{t-1}] = 0$$

$$\leftarrow (30) \quad \frac{\partial L}{\partial I_t} = -\frac{1}{(1+r)^t} P_K + \lambda_t = 0$$

$$\leftarrow (31) \quad \frac{\partial L}{\partial \lambda_t} = I_t + (1-\delta)K_t - K_{t+1} = 0$$

لاحظ أننا أوردنا المقدار  $\lambda_{t-1}$  في معادلة 29 للسبب الآتي :

$(K_t)$  يمثل رصيد رأس المال للفترة  $(t)$  الذي تم تقديره في نهاية الفترة  $(t-I)$ . من المعادلة (28) نحصل على:

$$\leftarrow (32) \quad f_N = \frac{W}{P}$$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل  $(f_N)$  تساوي الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{P})$  ومن هذا الشرط يمكننا استنتاج

منحنى الطلب على العمل .

وللحصول على الرصيد المرغوب لرأس المال علينا صياغة معادلة (30) لتصبح كما يلي:

$$\leftarrow (33) \quad \lambda_t = \frac{P_K}{(1+r)^t}$$

وبتأخير المعادلة (33) فترة زمنية واحدة :

$$(34) \leftarrow \lambda_{t-1} = \frac{P_{K_{t-1}}}{(1+r)^{t-1}}$$

وبإدخال المعادلة (33) و(34) في المعادلة (29) نجد ما يلي:

$$(35) \leftarrow \frac{1}{(1+r)^t} [P_t f_K] + \left[ \frac{1-\delta}{(1+r)^t} P_K - \frac{P_{K_{t-1}}}{(1+r)^{t-1}} \right] = 0$$

وبضرب المعادلة (35) في المقدار  $(1+r)^t$  نحصل على الإنتاجية الحدية لرأس المال:

$$P_t f_K + (1-\delta)P_K - (1+r)P_{K_{t-1}} = 0$$

أو :

$$(36) \leftarrow f_K = -\frac{(1-\delta)P_K + (1+r)P_{K_{t-1}}}{P_t}$$

تبين المعادلة (36) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال (عائد رأس المال  $f_K$ ) يساوي التكلفة الحقيقية

$$- \frac{(1-\delta)P_K + (1+r)P_{K_{t-1}}}{P_t} = \text{لاستخدام رأس المال}$$

ويمكننا إعادة كتابة المعادلة (36) بعد فك الأقواس على النحو الآتي :

$$(37) \leftarrow f_K = -\frac{rP_{K_{t-1}} + \delta P_{K_t} - \Delta P_{K_t}}{P_t}$$

$$\Delta P_{K_t} = -(P_K - P_{K_{t-1}}) \text{ حيث :}$$

ويلاحظ أن بسط الطرف الأيمن من المعادلة (37) يمثل تكلفة استخدام رأس المال ويتضمن ثلاثة

عناصر هي :

1. تكلفة الاقتراض وتساوي سعر الفائدة  $(r)$  مضروبا في سعر وحدة رأس المال أو  $(rP_{K_t})$ .

2. تكلفة الإهلاك  $\delta P_{K_t}$ .

3. المكاسب أو الخسائر الرأسمالية  $\Delta P_{K_t} = 0$  في المتوسط عبر الزمن .

ويلاحظ أيضا أن المعادلة (37) تفيد أن المؤسسة تزيد رصيدها من رأس المال حتى تتعادل الإنتاجية

الحدية لرأس المال مع التكلفة الحقيقية لاستخدام رأس المال.

كذلك فإن المعادلة (37) يمكن كتابتها على النحو الآتي:

$$(38) \leftarrow f_K = \frac{P_{K_t}}{P_t} (r + \delta)$$

مع وضع  $\Delta P_{K_t} = 0$  عبر الزمن .

حيث :  $\frac{P_{K_t}}{P_t} =$  السعر النسبي لرأس المال .

ويمكننا الحصول على الإنتاجية الحدية لرأي المال ( $f_K$ ) إذا كان لدينا دالة إنتاج محددة مثل دالة إنتاج كوب - دوجلاس الآتية :

$$(39) \leftarrow y_t = K_t^\alpha N_t^\beta$$

ومنها فإن :

$$(40) \leftarrow f_K = \frac{\partial y_t}{\partial K_t} = \frac{\alpha y_t}{K_t}$$

وبإدخال المعادلة (40) في المعادلة (38) نحصل على :

$$\frac{\alpha y_t}{K_t} = \frac{P_{K_t}}{P_t} (r + \delta)$$

$$\text{أو : } \alpha y_t = \frac{P_{K_t}}{P_t} (r + \delta) K_t$$

أو :

$$(41) \leftarrow K_t^* = \frac{\alpha}{\frac{P_{K_t}}{P_t} (r + \delta)} y_t$$

إن المعادلة (41) هي معادلة الطلب على رأس المال المرغوب والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع التكلفة الحقيقية لاستخدام رأس المال وطردياً بمستوى الناتج .  
وبصورة عامة فإن :

$$K_t^* = f(\alpha^{(+)}, r^{(-)}, \delta^{(-)}, P_{K_t}^{(-)}, P_t^{(+)}, y_t^{(+)})$$

ولكن بما أن الاستثمار الصافي ( $I_t$ ) = التغير في رأس المال ( $\Delta K_t$ ) ، أي أن

$$I_t = \Delta K_t$$

فإن المعادلة (41) يمكن كتابتها على النحو الآتي :

$$(42) \leftarrow \Delta K_t^* = \frac{\alpha}{\frac{P_{K_t}}{P_t} (r + \delta)} \Delta y_t$$

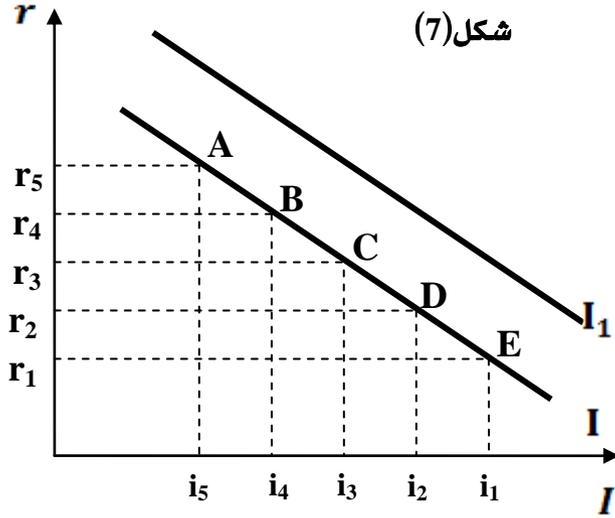
وبالتالي تكون دالة الطلب على الاستثمار هي :

$$(43) \leftarrow I_t^* = \frac{\alpha}{\frac{P_{K_t}}{P_t}(r + \delta)} \Delta y_t$$

وبصورة عامة فإن دالة الاستثمار هي :

$$I_t^* = f(\alpha^{(+)}, r^{(-)}, \delta^{(-)}, P_{K_t}^{(-)}, P_t^{(+)}, y_t^{(+)})$$

أي أن دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة كما هو مبين في الشكل رقم (7)، لكن



شكل (7)

منحنى دالة الاستثمار ينتقل إلى جهة اليمين ( $I_1$ ) في حالة زيادة الناتج أو زيادة سعر الناتج أو انخفاض سعر رأس المال . بينما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال وبالتالي انخفاض الاستثمار ويتم هذا التغيير على نفس منحنى الطلب الاستثماري أي الانتقال بين النقاط (E, D, C, B, A) عند تغير سعر الفائدة فقط.

ويمكننا الحصول على معادلة الاستثمار الإجمالي ( $I_g$ ) حيث :

$$I_g = I_t + I^r$$

$$I_g = \Delta K_t + \delta K_t$$

$$I_g = \frac{\alpha}{\frac{P_{K_t}}{P_t}(r + \delta)} \Delta y_t + \delta K_t$$

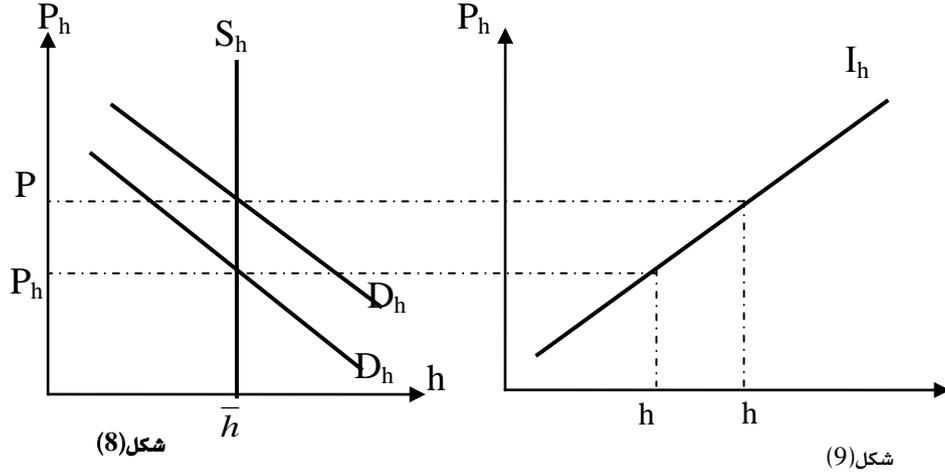
ويلاحظ أن المعادلة (43) تذكرنا بنموذج المعجل حيث يرتبط التغير في الاستثمار بالتغير في الناتج شريطة ثبات التكلفة الحقيقية لاستخدام رأس المال .

### (7-14) الاستثمار الإسكاني (Housing Investment)

الاستثمار الإسكاني هو إنشاء المساكن الجديدة بغية السكن فيها (Owner-occupied) أو بغرض تأجيرها للسكن . كما ينظر للاستثمار الإسكاني باعتباره رصيد متاح من المساكن ولكنه يكون ثابتاً في الأجل القصير ، وهذا يعني أن منحنى عرض الإسكان يكون عمودياً . كما ينظر إليه باعتباره تدفق أو تيار من الاستثمار العقاري .

يشكل مفهوم كل من الرصيد والتدفق سوق الاستثمار الإسكاني . حيث يتحدد سعر السوق التوازني للإسكان ( $P_h$ ) بناء على تفاعل الطلب مع العرض (الرصيد الثابت) للإسكان . ويتأثر تدفق الاستثمار الإسكاني بالسعر التوازني للإسكان ، وكلما زاد الطلب على الإسكان زاد السعر التوازني الذي يحفز مزيد من الاستثمار الإسكاني ، أي مزيد من الاستثمار العقاري في الإسكان بغرض التأجير أو السكن . كما يتأثر الطلب على الإسكان بالدخل وعدد السكان ، فإذا زاد الدخل أو زاد عدد السكان ارتفع الطلب على الإسكان . وفي نفس السياق ، يتأثر الطلب على الإسكان بسعر الفائدة على الاقتراض من أجل إنشاء المساكن حيث تربطه بالطلب علاقة عكسية . أما في اقتصاد إسلامي فإن الطلب يرتبط بنسبة المربحة أو المشاركة في الأرباح والخسائر إذا تم التمويل من البنوك الإسلامية إضافة إلى تخصيص هذه البنوك محافظ استثمارية في مجالات الاسكان العقاري .

ويبين الشكل رقم (8) سوق الإسكان الحالي (الرصيد) الذي يحدد السعر التوازني للإسكان ( $P_h$ ) . أما الشكل رقم (9) فإنه يبين منحنى عرض الاستثمار العقاري (التدفق) والذي يتحدد بناء على السعر التوازني للإسكان ( $P_h$ ) .



شكل (8)

شكل (9)

ويلاحظ أن انتقال الطلب على المساكن الجديدة من ( $D_{h1}$ ) إلى ( $D_{h2}$ ) في الشكل (8) قد أدى إلى ارتفاع السعر التوازني للإسكان إلى ( $P_{h2}$ ) . مما أدى إلى زيادة الاستثمار العقاري من ( $h_1$ ) إلى ( $h_2$ ) في شكل (9) .

وينظر بعض الاقتصاديين إلى نموذج الاستثمار الإسكاني باعتباره أحد تطبيقات نظرية نسبة التقييم (q) . فثمة سعر للإسكان يسمى السعر النسبي للإسكان ولتوضيح هذا السعر ، فإن الفرد الذي يرغب في حياة منزل للسكن يقارن بين تكلفة بناء منزل جديد (تكلفة إحلال السكن) بالقيمة السوقية للسكن الموجود وتمثل في سعر السوق للمنازل المناظرة المعروضة حالياً للبيع .

$$\text{نسبة التقييم} \Leftarrow \frac{\text{القيمة السوقية للسكن الموجود}}{\text{تكلفة إحلال السكن}}$$

أي أن السعر النسبي = القيمة السوقية للسكن الموجود  $\Leftarrow$  نسبة التقييم

## تكلفة إحلال السكن

فإذا كانت القيمة السوقية للسكن أكبر من تكلفة الإحلال فإن الفرد يفضل بناء سكن جديد بدلاً عن شراء سكن جاهز معروض .  
وبصورة عامة فإن ارتفاع السعر النسبي للإسكان - أي ارتفاع نسبة التقييم - يعني زيادة الاستثمار الإسكاني والعكس صحيح . أي أن مفهوم السعر النسبي للإسكان يشبه نسبة التقييم (q) عند توبين .

## (8-14) معدات أخرى للاستثمار

ناقشنا فيما تقدم نظريات الاستثمار المختلفة سواء تلك التي اعتمدت على منهج التحليل الجزئي وقواعد الأمثلية أو المنهج التحكمي ، وتحصلنا على دالة استثمار تعتمد على عدد من المتغيرات الاقتصادية . بيد أن تقييم نظريات الاستثمار ينتهي إلى أن الاستثمار يتأثر بمحددات وعوامل أخرى مؤسسية أو اقتصادية مرتبطة بدورها بالمحددات المؤسسية وخاصة في الدول النامية والأقل نمواً .  
فالاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي ، ولكنه أكثر هذه المكونات تقلباً ، ومن ثم فإن مناقشة وعرض المحددات الأخرى على الاستثمار يغدو ذات أهمية كبيرة .

## 1- فرضية المحددات المؤسسية

## ( Institutional Theory of Investment )

يقترح المؤلف دالة استثمار مؤسسية يعتمد فيها مستوى الاستثمار على مستوى جودة الحكم الرشيد ( good Governance ) ، حيث تكون العلاقة طردية فكلما كانت جودة الحكم الرشيد عالية ، تحسن مناخ الاستثمار وانعكس ذلك إيجابياً على تفاؤل المستثمرين . مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار . وتكثف المحددات المؤسسية على مفهوم التنمية الإنسانية للحكم الذي يحمي ويصون رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .  
إن هذه الفرضية تتسق مع زيادة الاهتمامات العالمية بقضايا الحكم الرشيد وانعكاساتها على مناخ الاستثمار . وتقترب الأدبيات الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي عناصر أساسية للحكم الرشيد ومن أهمها :

- التصويت والمسائلة الذي يعبر عن مدى قدرة الأفراد على المشاركة في انتخاب حكوماتهم وكذلك حرية التعبير عن الرأي وتكوين المنظمات وحرية وسائل الإعلام .
- الاستقرار السياسي الذي يقيس احتمالات استقرار الحكومة أو عدم استقرارها بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف وغيرها .
- فاعلية الحكومة الذي يقيس مدى كفاءة إدارة الحكومة من حيث نوعية الخدمات العامة ومدى حيادية الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية . إضافة إلى قياس نوعية السياسات ومدى مصداقية الحكومة بالالتزام بالسياسات المعلنة .

- نوعية التنظيم والإجراءات الذي يبين مدى قدرة الحكومة على توفير السياسات والتنظيمات السلمية التي من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص وخلق مناخ استثماري جاذب.
- سيادة القانون الذي يقيس مدى ثقة المتعاملين بأحكام القانون والالتزام بها وخاصة نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم ومدى كفاءتها واستقلالها الذي يعكس استقلال القضاء بصورة عامة .
- مكافحة الفساد الذي يقيس مدى قيام أصحاب النفوذ في السلطة في التأثير على القرارات السياسية من أجل تحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك ممارسات الفساد الصغير والكبير، وكذلك مدى استحواذ النخبة الفاسدة وأصحاب المصالح الشخصية على موارد الدولة.

## 2. مستوى السقوف الائتمانية ( $\overline{CD}$ )

لا يتوفر لبعض البلدان النامية والأقل نموا أسواق مالية متطورة ، مما يجعل المشروعات والمؤسسات الإنتاجية تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل رأس المال العامل وتمويل عملية تراكم رأس المال في الأجل الطويل .

مما يسبب حدوث فائض طلب على الائتمان ، بيد أن البنوك لا تستطيع استيعاب فائض الطلب لاعتبارات وأسباب مختلفة منها :

- عدم توفر معلومات كافية عن مجالات استثمار القروض .
  - خشية البنوك من ارتفاع مخاطر الائتمان مثل عدم القدرة على السداد أو فشل المشروعات التي تم تمويلها بالاقراض .
  - سلبية سعر الفائدة وخاصة في أوقات التضخم المرتفع وعدم استقرار الأسعار .
- ولكل هذه الأسباب يغدو الاستثمار لا يعتمد على سعر الفائدة وإنما يعتمد على متغير كمي وهو تخصيص الائتمان . أي يعتمد على تحديد سقف ائتمانية ، حيث تغدو دالة الاستثمار مرتبطة بعلاقة طردية مع مستوى السقوف الائتمانية .

$$I = f(\overline{CD}) \quad \text{أو :}$$

$$\frac{\partial I}{\partial \overline{CD}} > 0 \quad \text{حيث :}$$

## 3' الاستثمار العام (الحكومي) (IG)

إن اتجاه تأثير الإنفاق الاستثماري العام على الاستثمار الخاص مازال محل جدل بين الاقتصاديين . وبالتالي فإن الأثر مازال غير واضح وليس حاسم ، ويرتبط الأمر بنتائج الدراسات التطبيقية والبراهين العملية .

ويعزى غموض أثر الاستثمار الحكومي إلى أسباب مختلفة منها :

استحواذ الحكومة على النصيب الأكبر من الائتمان لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الاستثمارات العامة . مما يقلل من فرص المشروعات الخاصة في الحصول على الائتمان اللازم لتمويل استثماراتها . وفي هذه الحالة تنشأ حالة المزاحمة حيث تزامم الاستثمارات العامة الاستثمارات الخاصة (Crowding Out Effect) . وهي مزاحمة مباشرة تنشأ بسبب الاستحواذ على الائتمان .

وقد تكون المزاحمة غير مباشرة ، حيث لا تستطيع المشروعات الخاصة الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة بسبب ارتفاع سعر الفائدة الناجم عن الاقتراض الحكومي المتزايد . وأيا كان الأثر ، فإن وجود المزاحمة تعني أن العلاقة بين الاستثمار العام (IG) والاستثمار الخاص (IP) هي علاقة إحلالية . بيد أن العلاقة قد لا تكون كذلك في حالات أخرى ومنها الحالة التي يتم فيها تخصيص الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية كالاستثمار في الطاقة والاتصالات والنقل والصحة والتعليم فهذا النوع من الاستثمارات يكون له آثار ايجابية على الاستثمارات الخاصة . حيث يهيئ لها مناخا استثماريا مواتيا وفرص تنافسية أكبر بسبب توفر البنية التحتية والخدمات الأساسية المناسبة . وفي هذه الحالة تغدو العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص علاقة تكاملية .

وعلى أية حال ، فقد أجريت دراسات تطبيقية على طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص واستخدمت الدالة الآتية :

$$\frac{I_p}{y} = f\left(\frac{I_G}{y}\right)$$

حيث  $\frac{I_p}{y}$  ،  $\frac{I_G}{y}$  هي الاستثمار العام والاستثمار الخاص على التوالي كنسبة من الدخل .

والغرض من قياس هذه الدالة هو تحديد ما إذا كانت العلاقة تكاملية أو إحلالية .

$$\text{أي: علاقة تكاملية عندما } \frac{\partial(I_p/y)}{\partial(I_G/y)} > 0 \text{ أو إحلالية عندما } \frac{\partial(I_p/y)}{\partial(I_G/y)} < 0$$

وعلى أية حال ، فإن صياغة دالة الاستثمار كدالة في الانفاق الاستثماري الحكومي بغرض قياس اتجاه العلاقة بينهما يمكن أن تتخذ الشكل الآتي :

$$\frac{I_p}{y} = d_o + d_1 \frac{I_G}{y} + \mu_t$$

حيث تمثل  $d_1, d_0$  ، معلمات الدالة ، وتمثل  $\mu_t$  عنصر الخطأ العشوائي .  
فإذا كانت  $d_1 > 0 \Leftarrow$  العلاقة تكاملية .

وقد أظهرت بعض الدراسات العملية نتائج غير حاسمة فيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة بينهما .

#### 4- عبء المديونية ( $D/y$ )

يقاس عبء المديونية بحجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي ( $D/y$ ) ، كما يقاس عبء خدمة الدين

الفوائد ( $r$ ) بحجم الفوائد إلى الناتج ( $rD/y$ ) .

إن ارتفاع معدل عبء المديونية الخارجية له أثر سلبي على الاستثمار الخاص من جوانب مختلفة

أهمها :

- ارتفاع عبء خدمة الدين ( $rD/y$ ) يسبب تدني الانفاق الاستثماري العام على البنية التحتية التي يستفيد منها الاستثمار الخاص، مما يسبب تدني الاستثمار الخاص بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية والبنية التحتية .
- أي أن ارتفاع ( $rD/y$ ) يسبب تخفيض الموارد المخصصة للاستثمار العام بسبب تحويلها للوفاء باعباء خدمة الدين العام الخارجي ، فيتأثر الاستثمار الخاص سلبا .
- إن ارتفاع كلا من ( $D/y$ ) ، ( $rD/y$ ) يثير قلق المؤسسات الخاصة . مما يجعلها تفضل تحويل أرصدها إلى الخارج بدلا من ادخارها محليا بسبب الخوف من فرض ضرائب مستقبلا عليها لتمويل خدمة الدين العام ، وعندئذ ، فإن الاستثمار الخاص ينخفض بصورة مباشرة بسبب ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال .
- كذلك فإن ارتفاع ( $D/y$ ) قد يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب قلق وتوقعات المستثمرين الأجانب من لجوء الحكومة إلى فرض قيود على التحويلات أو المدفوعات الخارجية مثل المدفوعات الجارية على الدخل من الاستثمار . وإذا كان الاستثمار الأجنبي مكملا للاستثمار الخاص المحلي ، فإن الاستثمار الخاص المحلي يتجة نحو الانخفاض .
- إن المشروعات والمؤسسات الخاصة التي يكون عليها التزامات كبيرة بالعملات الأجنبية تغدو غير آمنة عند حدوث انخفاض أسمى في قيمة العملة الوطنية . فانخفاض قيمة العملة الوطنية يزيد عبء المديونية على هذه المشروعات وتخفض بالتالي قيمة الثروة الصافية للمؤسسات الخاصة مما يعرضها لمخاطر عدم القدرة على السداد . وهنا تلجأ بنوك الإقراض إلى تقييد ائتمائها أو تشديد الائتمان فينعكس ذلك سلبا على حجم الاستثمار .

5- قيد الصرف الأجنبي ( $\overline{FE}$ )

يحتاج الاستثمار الخاص إلى تمويل واردات السلع الوسيطة والرأسمالية بالنقد الأجنبي . فإذا كان القطاع الخاص يواجه صعوبات في الحصول على النقد الأجنبي أما بسبب وضع ميزان المدفوعات أو بسبب تخصيص النقد الأجنبي لأوليات أخرى فإن ذلك يشكل قيوداً على الاستثمارات الخاصة . وفي هذه الحالة ، فإن وجود قيد الصرف الأجنبي يؤثر سلباً على حجم الاستثمار الخاص .

$$I = f(\overline{FE}) \quad \text{أو}$$

$$\frac{\partial I}{\partial(\overline{FE})} < 0 \quad \text{حيث}$$

## 6- سعر الصرف الحقيقي (e)

يقصد بسعر الصرف الحقيقي في هذا المقام بأنه السعر النسبي للسلع غير المتاجر بها ( $P_n$ ) إلى سعر السلع المتاجر بها ( $P_T \cdot E$ ) أو :

$$e = \frac{P_n}{P_T \cdot E}$$

حيث  $E$  = سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية = \$/YR أي عدد وحدات النقد الأجنبي (دولار) لكل وحدة نقد وطنية (ريال) مثلاً .

حيث يتأثر الاستثمار الخاص بسعر الصرف الحقيقي من جانب الطلب وجانب العرض .

## • الأثر على جانب الطلب :

عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي بسبب مثلاً انخفاض سعر الصرف الاسمي ( $E$ ) (تدهور قيمة العملة الوطنية) فإن ذلك يسبب انخفاض قيمة الثروة الحقيقية للأفراد نتيجة ارتفاع الأسعار . وهذا يسبب انخفاض الإنفاق الخاص المحلي (أثر الثروة) وبالتالي يسبب انخفاض توقعات القطاع الخاص لحجم الطلب الكلي المتوقع على منتجاتهم فيؤثر ذلك على انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص (تذكر أثر المعجل) .

## • الأثر على جانب العرض :

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (تدهور قيمة العملة الوطنية) يسبب انخفاض أسعار السلع المتاجر بها المقومة بالعملة الوطنية نسبة إلى أسعار السلع المحلية غير المتاجر بها ، حيث تغدو أسعار الصادرات الوطنية في نظر الخارج أرخص نسبياً .

من المتوقع في هذه الحالة أن يتحفز الاستثمار في قطاع تجارة التصدير بينما يحدث انكماش في تكوين رأس المال في قطاعات الإنتاج للسوق المحلي .

وعلى أية حال ، إذا كانت نسبة الزيادة في أسعار عناصر الإنتاج أقل من نسبة زيادة أسعار المنتجات المحلية المقومة بالعملة الوطنية ، فإن من المتوقع زيادة العرض ومن ثم زيادة حجم الاستثمار كلما كان هناك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة الوطنية).  
بيد أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يسبب ارتفاع تكلفة استيراد السلع الوسيطة أو رأس المال الوسيط . فإذا كانت قطاعات الإنتاج المحلي تعتمد بشكل رئيسي على السلع الرأسمالية المستوردة ، فإنه من المتوقع أن ينخفض الاستثمار نتيجة انخفاض التوقعات عن الإنتاج في المستقبل .

### (14-7) دالة الاستثمار واستقرار نموذج (IS - LM)

ثمة مشكلة متعلقة باستقرار نموذج (IS-LM) عندما تكون دالة الاستثمار تعتمد على الدخل. دعونا نناقش هذه القضية بتذكر معادلة IS ومعادلة LM وفحص ميلهما مرة أخرى .  
بالنسبة } لميل LM فإنه لن يتغير وهو :

$$\frac{\partial r}{\partial y} : lm = -\frac{l_y}{l_r} > 0$$

أما ميل منحنى IS ، فإنه سيتأثر في ظل دالة الاستثمار الآتية :

$$I = I(r, y)$$

وحيث أن معادلة IS هي :

$$y = C(y) + I(r, y) + G$$

حيث تم إهمال الضرائب النسبية وأصبح الاستثمار يعتمد على الدخل لإضافة إلى سعر الفائدة، وبمفاضلتها تفاضلا كليا نجد أن :

$$\begin{aligned} dy &= C'dy + I'dr + Iydy + dG \\ dy(1 - C' - Iy) &= I'dr + dG \\ dy(1 - C' - Iy) &= I'dr + dG \end{aligned}$$

وبوضع  $0 = dG$  ، فإن ميل IS هو

$$\frac{dr}{dy} = \frac{(1 - C' - Iy)^+}{I'^-} > < 0$$

$$\frac{dr}{dy} = \frac{1 - (C' + Iy)}{I'} > < 0 \quad \text{أو:}$$

حيث  $1 - (C' + Iy) =$  الميل الحدي للإنفاق الكلي .

لاحظ أن ميل IS يكتنفه الغموض ، فمقام الميل سالب ، ولكن البسط غير واضح :

• في الحالة العامة العادية يكون ميل IS سالبا ، شريطة توفر الشرط الضروري والكافي لذلك وهو :

$$(1 - C') > I_y$$

أو أن الميل الحدي للادخار  $(1 - C')$  أكبر من الميل الحدي للاستثمار  $(I_y)$  وفي هذه الحالة فإن البسط يكون موجبا ، ومن ثم فإن الميل يكون سالبا .

وبعبارة أخرى ؛ فإن الميل يكون سالبا عندما يكون  $C' + I_y < 1$  ، أي أن الميل الحدي للإنفاق الكلي أقل من الواحد ، عندئذ يكون البسط موجبا ، بينما المقام سالبا ومن ثم يغدو الميل سالبا .

• ومن جهة أخرى ؛ إذا كان الميل الحدي للإنفاق الكلي أكبر من الواحد .

$$C' + I_y > 1$$

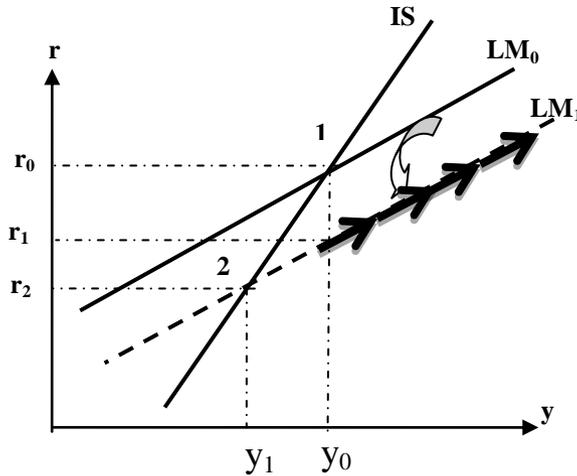
أي أن ؛ فإن الميل الحدي للادخار  $(1 - C')$  أقل من الميل الحدي للاستثمار  $(I_y)$  ومن ثم يكون بسط ميل IS سالبا ومقامه سالبا أيضاً وبالتالي فإن ميل منحنى IS يكون موجبا . وفي هذه الحالة يغدو نموذج IS-LM غير مستقر وقد يكون مستقرا في حالة أخرى كما سنرى لاحقاً .

### حالة عدم استقرار النموذج

تتحقق هذه الحالة عندما يكون ميل IS موجب ولكنه أكبر من ميل LM . أي عندما

$$\frac{1 - C' - I_y}{I'} > -\frac{L_y}{L_r}$$

أي أن IS يكون أشد انحدارا من انحدار LM وبين الشكل البياني رقم (10) هذه الحالة .



شكل (10)

حيث يتنبأ النموذج أن الدخل ينخفض عند زيادة الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة. حيث تنتقل نقطة التوازن الجديدة إلى (2) . أي ينخفض كلا من الدخل وسعر الفائدة عند زيادة عرض النقود . بيد أن هذا المتوقع يعتبر خاطئاً ، فلا يوجد ثمة اتجاه أساسي لانخفاض الدخل مع زيادة الاستثمار . وما يحدث هو أن الدخل يتزايد تماماً وهذا يعكس المتوقع القائم على منهج التحليل الساكن المقارن كما يبينه الشكل

(10) في الانتقال من النقطة (1) إلى النقطة (2) . أي أننا في هذه الحالة بصدد توازن غير مستقر، مما يبين أن منهج التحليل الساكن المقارن قد يولد توقعات غير صحيحة في حالات التوازن غير المستقر وهي الحالة المرتبطة

يكون ميل IS الموجب أكبر من ميل LM الموجب أيضا . دعونا نوضح الآن كيف تؤدي زيادة عرض النقود إلى توازن غير مستقر في هذه الحالة .  
فعندما :

$$M^S \uparrow \rightarrow \overrightarrow{LM} = LM_1 \rightarrow \downarrow r \text{ مباشرة} = r_1 \Rightarrow \uparrow I \Rightarrow \uparrow y$$

ومع زيادة الدخل يزيد الاستثمار بمستوى أكبر من زيادة الادخار لأن  $(1 - C') < Iy$  فيظل الدخل في حالة تزايد . وكذلك فإن الطلب على النقود يزيد تبعا لزيادة الدخل ، مما يعزز اتجاه سعر الفائدة نحو الزيادة . وهكذا نجد أنه بدلا من انخفاض الدخل وسعر الفائدة ، يزيد الدخل وسعر الفائدة بشكل غير مستقر حيث يبتعدان عن نقطة الاستقرار، ومن جانب آخر، ثمة امكانية لاستقرار النموذج حتى في ظل ميل IS موجباً .

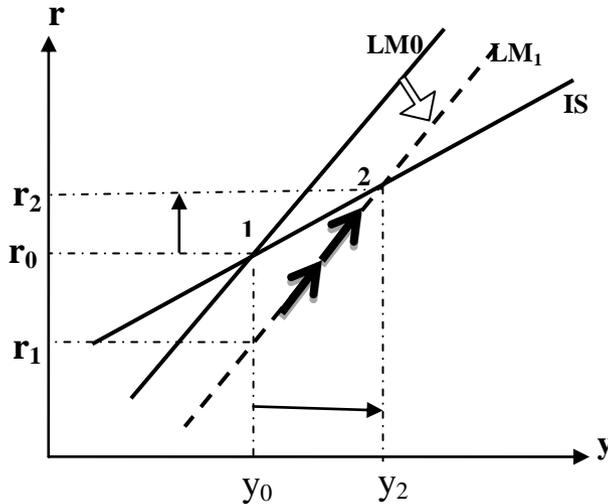
### حالة استقرار النموذج

إن شرط استقرار نموذج IS-LM في حالة ميل IS موجبا هو :

$$\frac{1 - C' - Iy}{I'} > -\frac{Ly}{Lr}$$

أي أن ميل IS أقل انحدارا من ميل LM حتى عندما  $(1 - C') < Iy$  (أي الميل الحدي للادخار أقل من الميل الحدي للاستثمار)  
في هذه الحالة عندما

$$\uparrow M^S \rightarrow \overrightarrow{LM} = LM_1 \rightarrow \downarrow r = r_1 \Rightarrow \uparrow I \Rightarrow \uparrow y \Rightarrow \uparrow I \text{ أكثر}$$



شكل (11)

لأن الميل الحدي للاستثمار أكبر من الميل الحدي للادخار . ومن ثم فإن الطلب على النقود يزيد مع زيادة الدخل وستكون زيادة كمية النقود كبيرة بما فيه الكفاية لتحقيق سعر الفائدة التوازني عند  $r_2$  كما هو موضح بالشكل البياني رقم (11)

## البراهين العملية لنظريات الاستثمار

استخدم بيتر كلارك نموذج المعجل ونموذج الأرصدة الداخلية والنموذج التقليدي بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة 1954 - 1973 وأظهرت نتائجه تفوق نموذج المعجل في تقديم تفسير أفضل لسلوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالنماذج الأخرى .

أما جورج جنسيون وهانتر (J.Hunter) وناديري (Naderi) فقد استخدموا أربعة نماذج لدراسة سلوك الاستثمار على مستوى الصناعة . حيث غطت دراساتهم نحو 15 مشروعا صناعيا واستخدموا بيانات ربع سنوية للفترة 1949 - 1964 . وقد أظهرت نتائج دراساتهم تفوق نموذج المعجل على نموذج الأرصدة المالية الداخلية . كما أثبتوا أن النموذج الكلاسيكي كان أفضل من نموذج المعجل خلافا للنتائج التي توصل إليها كلارك .

## مراجع الفصل الرابع عشر

- 1) Glahe,fred R., Macroeconomics Theory and policy, 3d, ed Harcourt Jovanovich, Publishers, USA,(1985), ch (4) , P(101).
- 2) Agenor, Pierre and Montiel, Macroeconomics Development 2d, ed, Princeton university press, New Jersey, 1999,PPc).
- 3) Dale w.Jorgenson. "economic studies of Investment Behavior: A survey, " Journal of Economic Literature, December 1971.

(4) ما يكل أبديمان، الاقتصاد الكلي (1983)، مرجع سبق ذكره ، ص 165

(5) محمد الأفندي ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة، مرجع سبق ذكره.

## مراجع إضافية

6) William Pranson, (1989), IBiD, PP285.

(7) محمد الأفندي ، " مناخ الاستثمار والدور المتوقع للقطاع الخاص في اليمن ، في كتاب : ( الاقتصاد – اليمن – المستقبل ) ( الأفندي ، محرر) ، أعمال المؤتمر الاقتصادي اليمني ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، 2012.

(8) محمد الأفندي

(9) البنك الدولي ، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تقرير عن التنمية ، البنك الدولي ، (2004) الطبعة العربية ، دار الساقى ، بيروت .



## الفصل الخامس عشر عجز الموازنة والدين العام ( Budget Deficit and Public Dept )

عجز الموازنة هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة (الحكومية) وإجمالي الإيرادات العامة، وهو يمثل أحد المتغيرات الاقتصادية والمالية الهامة. فعجز الموازنة يحدد اتجاه وحجم النشاط الحكومي في الاقتصاد الكلي، كما أنه أحد محددات الطلب الكلي. فالعجز يبين ما إذا كان الطلب الكلي في حالة توسع أم في حالة انكماش. وعندما يتزايد عجز الموازنة، فإن ذلك يعني اتجاهات توسعية للسياسة المالية، أما إذا انخفض العجز، فإن ذلك يدل على الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية. بيد أن هذا ليس دائماً صحيحاً فقد يحدث العجز بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد، حيث ينكمش عندها الدخل ومن ثم الإيرادات الضريبية، بينما تزيد النفقات الاجتماعية والتحويلية. وفي الاقتصادات الريعية، فإن العجز يحدث بسبب الانخفاض المفاجئ أو غير المتوقع في الإيرادات الريعية (مثل إيرادات النفط).

ومن جهة أخرى، فإن عجز الموازنة له صلة وثيقة بالاستقرار الاقتصادي، والنمو الاقتصادي فحجم العجز وطريقة تمويله لها آثار على معدل التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية. وسعر الفائدة، ويرتبط العجز كذلك بتطور حجم الدين العام المحلي والخارجي وما ينجم عن ذلك من عبء تتحمله الأجيال القادمة.

وللعجز آثار كبيرة على حوافز الادخار والاستثمار والاستهلاك وتراكم رأس المال ومن ثم على الموازين الخارجية للدول كميزان الحساب الجاري وكذلك على سعر الصرف. وتلك آثار مازالت محل جدل بين الاقتصاديين من مختلف المشارب الفكرية والاجتماعية. وأياً كان الأمر، فإن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة إنما تعكس مستوى الجدل القائم حتى الآن حول عدد من القضايا والمشكلات المرتبطة بالعجز ومن أهمها:

- مشكلة مفهوم وقياس العجز.
- قيد الميزانية العامة.
- التمويل التضخمي.
- عبء الدين العام والعجز عبر الأجيال (التكافؤ الريكاردى).
- عجز الموازنة وتراكم رأس المال - الأثر الاقتصادي للعجز.
- مدى استدامة الدين العام والثقة بالسياسات المالية والآثار الاقتصادية لأساليب تمويل عجز الموازنة.

## (1-15) مشكلات القياس

لا يوجد اتفاق حاسم بين الاقتصاديين على مقياس أو مفهوم واحد لعجز الموازنة ، فكل مقياس له هدف معين في تسليط الضوء على طبيعة واتجاه العجز . ولذلك يمكن النظر إلى مقياس عجز الموازنة من زوايا مختلفة أو تصنيفها وفقاً لمعايير معينه منها ،ومن جانب آخر تستخدم مقياس عجز الموازنة كأداة لتقييم كفاءة وفاعلية السياسة المالية وتحديد مدى اختلال هذه السياسة وكيفية تصحيحها، ومن هذه المعايير ما يلي:

(أ) **معييار الشمول**: وفقاً لهذا المعيار، هناك مفهوم العجز التقليدي والعجز الشامل.

❖ العجز التقليدي : هو الفرق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات العامة باستثناء تغيرات حجم

$$D = G - T$$

حيث  $D =$  حجم العجز ،  $T =$  الإيرادات العامة (الضرائب بشكل رئيسي) .

يعتري هذا المقياس بعض النقائص والعيوب أهمها :

- يغدو مضللاً في أوقات التضخم حيث يصعب تقدير حجم العجز الذي يمول بالاقتراض، كما لا

يفصح بدقة عن تغيرات قيمة العملة في الأصول والخصوم الحكومية . ويمكننا تقدير العجز

التقليدي بإضافة صافي الإقراض (صافي المديونية) إلى الانفاق وفي هذه الحالة، فإن :

العجز التقليدي = إجمالي الإيرادات والمنح - إجمالي الانفاق وصافي الإقراض.

وعموماً ، فإن مفهوم العجز المالي التقليدي يلخص بصورة شاملة الوضع المالي الكلي للحكومة.

إن هذا المفهوم للعجز لا يفرق بوضوح الأثر على الوضع الاقتصادي الناجم عن تمويل العجز بطرق

مختلفة ، فمستوى العجز نفسه قد يظهر آثار اقتصادية كبيرة شديدة الاختلاف حسب أسلوب

التمويل.

فتمويل البنك المركزي للعجز يكون له آثار اقتصادية مختلفة تماماً عن التمويل غير المصرفي أو

التمويل الأجنبي كما أن التغير في مستوى العجز له آثار اقتصادية مختلفة وفقاً لما إذا كان هذا التغير

بسبب تغير الضرائب أو التغيرات المساوية لها في الانفاق ، فتغير العجز بسبب زيادة الانفاق الجاري

بمقدار معين يكون له أثر أكبر على الطلب الكلي والنتيجة مقارنة بتغير مماثل في العجز سببه انخفاض

مماثل في الضرائب.

- يحدد العجز أو الفائض بالنسبة للجهات الإدارية الحكومية المركزية فقط ولا يتضمن موازنات

المؤسسات الاقتصادية العامة أو السلطة المحلية .

❖ العجز الشامل : وهو يتضمن عجز الأجهزة الحكومية المركزية + السلطة المحلية + مؤسسات القطاع العام

. أي أن الإيرادات العامة = إيرادات الحكومة المركزية + القطاع العام + السلطة المحلية .

والنفقات العامة = نفقات الحكومة المركزية + نفقات القطاع العام + نفقات السلطة المحلية ومن ثم فإن العجز الشامل هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة مطروحا منها الإيرادات العامة كما تحدد ذلك سابقا . ويتكون العجز الشامل من جزئيين هما : العجز الجاري والعجز الرأسمالي .

ويلاحظ أن هذا المفهوم يتجاوز بعض نقائص مفهوم العجز التقليدي ، لكنه يظل يعاني من عدم الدقة وخاصة في أوقات التضخم . فالتكلفة الحقيقية لفوائد الدين العام لا تظهر كاملة ، بينما يرتبط أصل الدين بمعدل التضخم مما يزيد من تكلفة الاقتراض لتمويل العجز .

### ( ب ) معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز

1. مفهوم العجز الأساسي (عجز اللافوائد) الذي يساوي الفرق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات مع استبعاد فوائد الدين الخارجي لأنها مرتبطة بعجوزات الفترة الماضية ولا تمثل الأنشطة المالية للفترة الجارية . أي أن العجز الأساسي يبين الوضع المالي للحكومة بمعزل عن الأوضاع المالية السابقة. ومن ثم فإن هذا المقياس يظهر العجز بأقل من حجمه الفعلي ويركز على تقييم اتجاه التغير في الدين العام ومدى القدرة على استيعاب وتحمل العجز . وبصورة عامة ، فإن مفهوم العجز الأساسي لا يعبر بدقة عن فاعلية السياسات المالية لأنه يستبعد فوائد الدين الخارجي التي تمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية .

### 2. العجز التشغيلي (Operational Deficit)

هو مقياس للعجز في أوقات التضخم لأنه يهتم باستخلاص أثر التضخم على مدفوعات سعر الفائدة الأسمي (النقدي) على الدين الحكومي وقد استعمل بولاك (Polak) مصطلح (مصصح نقدي) للدلالة على قياس أثر التضخم على مدفوعات الفائدة . إن المصحح النقدي للعجز يساوي معدل التضخم مضروبا في القيمة الأسمية للدين أو :

$$\alpha = D \left( \frac{\pi}{I + \pi} \right)$$

حيث  $\alpha$  = نسبة كمية النقود من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعوض الدائنين بغية الحفاظ على القيمة الحقيقية للدين العام المحلي .

### 3. العجز الإجمالي ويساوي العجز الأساسي (عجز اللافوائد) زائدا العجز الثانوي .

ويقصد بالعجز الثانوي مدفوعات الفوائد على الدين المحلي والخارجي للفترة السابقة لاحظ أن العجز التقليدي يتضمن العجز الأساسي والعجز الثانوي .

### ( ج ) معيار العلاقة بالادخار

1- العجز الجاري الذي يساوي الفرق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية ويطلق عليه العجز الجزئي .

ولهذا المقياس أهمية خاصة كونه يبين الجهود الحكومية في تحقيق ادخار عام (حكومي) موجب يستخدم في تمويل مشاريع التنمية أو الإنفاق الاستثماري العام .  
فإذا كان هناك فائض جاري ، فهذا يعني وجود ادخار حكومي موجب ، أما إذا كان هناك عجز جاري فهذا يحث الحكومة على ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإيرادات الجارية لتحقيق ادخار عام موجب .

#### ( د ) معيار العلاقة بالاختلالات الاقتصادية

##### 1- العجز الهيكلي (Structural Deficit) ( العجز اللاريعي )

العجز الهيكلي هو مقياس للعجز في فترات الاختلالات الاقتصادية أو العجز المحتمل استمراره ما لم تتخذ سياسات اقتصادية لإزالته أو تصحيح الاختلالات المسببة للعجز. ومن أمثلة الاختلالات الاقتصادية اعتماد الإيرادات الحكومية على مصدر أساسي كإيرادات النفط أو اختلالات الأسعار أو اختلالات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي.

ويعتبر العجز اللاريعي أبرز مثال للعجز الهيكلي وهذا المقياس يستخدم في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر ريعي في الإيرادات العامة مثل إيرادات النفط في اليمن . حيث يمثل نحو 60 – 70 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة . وفي هذه الحالة ، يمكن قياس العجز اللاريعي الذي يساوي الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة غير النفطية . ويُظهر هذا العجز حجم الجهود المطلوبة لتنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة التي تتسم بالاستمرارية ، بدلا عن الاعتماد على المصادر الإيرادية المؤقتة أو المتقلبة أسعارها عالميا كإيرادات النفط .

##### 2- عجز دورة الأعمال السياسية (Political Business Cycle Deficit)

يعكس هذا المقياس مستوى تأثير الإنفاق السياسي على عجز الموازنة وخاصة الإنفاق السياسي في فترات الانتخابات العامة أو الإنفاق الطارئ على الحروب . وفي هذه الحالة فإن عجز الدورة السياسية يساوي الفرق بين إجمالي النفقات العامة المعدلة بالإنفاق السياسي والإيرادات العامة الإجمالية .

ويتسم هذا المقياس ببعض الملامح منها أنه يكشف حجم الفساد المالي بسبب الإنفاق السياسي وخاصة في الدول النامية والأقل نموا . كما يتضمن إنفاق خارج الموازنة (كالاعتمادات الإضافية) .

## (15-2) قيد الموازنة الحكومية (Government Budget Constraint)

تبين المعادلة (1) قيد الموازنة الحكومية :

$$G - T + iB_{t-1}^* = \Delta M + \Delta B + E\Delta B_g^* \dots\dots\dots(1)$$

حيث :  $G$  = الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي

$T$  = الإيرادات الإجمالية وتمثل الضرائب المصدر الأساسي والرئيسي للإيرادات

دعنا نحدد :  $D=G-T$  العجز الأساسي أو عجز اللافوائد .

وكذلك :  $iB + iEB_{t-1} =$  العجز الثانوي ويساوي مدفوعات الفائدة على المديونية في الفترة

السابقة  $(t-1)$  .

لاحظ أن الطرف الأيسر من المعادلة (1) يمثل العجز الإجمالي الذي يساوي العجز الأساسي  $(D)$

مضافا إليه العجز الثانوي (مدفوعات الدين لفترة ماضية) .

أما الطرف الأيمن من القيد ، فإنه يمثل مصادر تمويل العجز الإجمالي وهي :

- تمويل بإصدار النقود (الاقتراض من البنك المركزي) من خلال التغير في المعروض النقدي  $(\Delta M)$  .
- أو الاقتراض المحلي من الجمهور من خلال إصدار السندات أو أذون الخزانة ويعبر عن ذلك بالتغير في السندات الحكومية  $(\Delta B)$  .
- الاقتراض الخارجي أو التمويل الخارجي من خلال اقتناء الممولين الأجانب للسندات الحكومية ويعبر عنها بالتغير في رصيد هذه السندات مقومة بالعملة الوطنية  $(E\Delta B_{t-1}^*)$  حيث  $E =$  سعر صرف العملة الوطنية .

لاحظ أن عجز الموازنة لا يتضمن أي نفقات أو اعتمادات خارج الموازنة (اعتمادات إضافية)، ومن ثم فإنه

يمثل مقياسا للعجز التقليدي ولا يعكس عجز الدورة السياسية ، لأنه لا يتضمن الإنفاق السياسي .

ومن جهة أخرى ، فإن معادلة قيد الميزانية السابقة ، تُظهر أن العجز حساس لتقلبات الأسعار وبالتالي

التضخم من خلال تأثير التضخم على سعر الفائدة الأسمي . وإذا ما تم حساب العجز السابق بدون إدخال

أثر التضخم ، فإن ذلك سيعطي مقياسا للعجز أقل من حجمه الحقيقي . وفي تلك الحالة ، فإن تغيرات

العجز التقليدي بدون أثر التضخم لا تقدم مقياس كافي للجهود المالية ولقرارات المالية . وفي هذه الحالة

يكون مناسباً حساب العجز الحقيقي - أي حساب العجز التشغيلي الذي يقوم على استخلاص مكون أثر

التضخم على مدفوعات سعر الفائدة الأسمي . مما يستلزم إدخال التضخم في المعالجة وحساب المصحح

النقدي ، وهذا يتطلب إعادة صياغة قيد الموازنة الحكومية (1) لتتضمن أثر الأسعار وذلك على النحو الآتي:

دعنا نهمل مكون الافتراض الخارجي للتبسيط أي أن  $E\Delta_g = 0$

عندئذ يمكن صياغة معادلة قيد الموازنة الحكومية الحقيقي في الصورة الآتية:

$$\frac{D}{P} + \frac{iB_{-1}}{P} = \frac{\Delta M}{P} + \frac{\Delta B}{P} \dots\dots\dots(2)$$

حيث  $p =$  المستوى العام للأسعار

أو:

$$d + i\left(\frac{b_{-1}}{P}\right)b_{-1} = \frac{\Delta M}{P} + \left(\frac{b_{-1}}{P}\right)\frac{\Delta B}{b_{-1}} \dots\dots\dots(3)$$

لاحظ ان الحد الثاني من الطرف الأيمن لمعادلة (3) يكمن كتابته على النحو الآتي:

$$\frac{p_{-1}}{P} \frac{\Delta B}{p_{-1}} = \Delta b + \pi\left(\frac{p_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(4)$$

وبوضع (4) في (3) نحصل على معادلة قيد الموازنة الحكومية الآتية :

$$d + (i - \pi)\left(\frac{b_{-1}}{P}\right)b_{-1} = \frac{\Delta M}{P} + \Delta b \dots\dots\dots(5)$$

وحيث أن :

$$\frac{b_{-1}}{P} = \frac{1}{1 - \pi} \dots\dots\dots(6)$$

حيث  $\pi =$  معدل التضخم . وبوضع (6) في (5) نجد أن :

$$d + \left(\frac{i - \pi}{1 + \pi}\right)b_{-1} = \frac{\Delta M}{P} + \Delta b \dots\dots\dots(7)$$

وتمثل المعادلة (7) معادلة قيد الموازنة الحكومية .

لاحظ أن العجز التقليدي تم تعديله بالمقدار  $\left(\frac{\pi}{1 + \pi}\right)b_{-1}$  من أجل الحصول على العجز الحقيقي

التشغيلي . أي أن العجز الحقيقي يزيد بهذا المقدار الذي يساوي حجم التعويض للدائنين مقابل انخفاض القيمة الحقيقية للدين بسبب التضخم .

وفي هذه الحالة فإن المعادلة (7) يمكن كتابتها على النحو الآتي :

$$d + \left(r + \frac{\pi}{1 + \pi}\right)b_{-1} = \frac{\Delta M}{P} + \Delta b \dots\dots\dots(8)$$

حيث يمثل الطرف الأيسر من (8) العجز الإجمالي الحقيقي = العجز الأساسي الحقيقي (d) زائدا

$$\frac{i}{1+\pi} = r + \frac{\pi}{1+\pi} \text{ ، وأن : سعر الفائدة الحقيقي . حيث } r = \left( r + \frac{\pi}{1+\pi} \right)$$

لاحظ أن الوصول إلى معادلة قيد الموازنة الحكومية في (8) لم يكن ممكنا بدون المعادلة (4). وقد توصلنا إليها وفقا للخطوات الآتية :

بما أن :

$$\frac{P_{-1}}{P} \frac{\Delta B}{P_{-1}} = \frac{P_{-1}(B - B_{-1})}{P P_{-1}} \dots\dots\dots(9)$$

وبتحليل الطرف الأيمن من (9) :

$$\frac{P_{-1}}{P} B - \frac{P_{-1}B_{-1}}{P b_{-1}} \dots\dots\dots(10)$$

$$b - \left(\frac{b_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(11)$$

وبإضافة وطرح المقدار  $(b_{-1})$  إلى المعادلة (11) نجد أن :

$$(b - b_{-1}) + b_{-1} - \left(\frac{P_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(12)$$

$$\Delta b + \left(1 + \frac{P_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(13)$$

$$\Delta b + \left[\frac{P - P_{-1}}{P}\right]b_{-1} \dots\dots\dots(14)$$

ويضرب المقدار  $\frac{P-1}{P_{-1}}$  داخل القوس نجد أن :

$$\Delta b + \left[\frac{P - P_{-1}}{P} \frac{P_{-1}}{P}\right]b_{-1} \dots\dots\dots(15)$$

$$\Delta b + \pi \left(\frac{P_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(16)$$

وبالعودة إلى المعادلة (9) نجد أن :

$$\frac{b_{-1}}{P} \frac{\Delta B}{P_{-1}} = \Delta b + \pi \left(\frac{P_{-1}}{P}\right)b_{-1} \dots\dots\dots(17)$$

لاحظ أن معادلة (17) هي نفسها معادلة (4) .

## (15-3) : مشكلات تمويل عجز الموازنة والدين العام

## أولاً التمويل النقدي للعجز (Seigniorage)

رأينا أن الطرف الأيمن من معادلة قيد الموازنة الحكومية (معادلة 1) تمثل أساليب وطرق تمويل العجز ومنها التمويل التضخمي أو التمويل بالإصدار النقدي الذي يعتبر صكاً للنقود ليس إلا . ويُعرّف التمويل النقدي للعجز بأنه قدرة الحكومة على الحصول على إيرادات باستعمال حقها السيادي في صك النقود عالية الأثر (Seigniorage) أي طباعة النقود لفترة زمنية مستمرة .

حيث تحصل الحكومة على رسم سك العملة (seignorage) لأن النقد يخولها زيادة في قدرتها الشرائية، وتحصل الحكومة على هذه الإيرادات من رسم سك العملة من مصدرين اثنين هما:

- رسم مجرد سكه العملة (Pur Seignorage) إذا كان تمويل العجز عن طريق إصدار نقود غير تضخمية عندئذ تتلقى الحكومة رسم سك عملة مجرد.
- ضريبة التضخم يحصل عند التمويل النقدي التضخمي (الحكومة تحصل على ضريبة تضخمية تساوي معدل التضخم (المعدل الضريبي) مضروباً في إجمالي الأرصدة النقدية الحقيقية التي يحوزها الجمهور .

في حالة غياب التضخم ← ضريبة التضخم = 0 وعندئذ يتبقى فقط رسم سك العملة .

وتلجأ الحكومات إلى هذا النمط من التمويل في حالات عدم إمكانية زيادة الضرائب أو صعوبة الاقتراض بالسندات الحكومية . إن الإصدار النقدي لتمويل العجز ( $\Delta M$ ) يعد احد مكونات الدين العام بالإضافة إلى الاقتراض بإصدار السندات ( $\Delta B$ ) .

وتمثل طريقة التمويل النقدي أداة سهلة بيد السلطات في الدول النامية أو الأقل نمواً حيث لا يتوفر لها أسواق مالية متطورة لتداول السندات . كما أن هذه الطريقة لا تسبب المزاخمة للقطاع الخاص ومن ثم فإن الطلب الكلي يزيد بدرجة أكبر من ما يعمله التمويل بإصدار السندات .

بيد أن تحليل آثار التمويل التضخمي يتطلب الاهتمام بالتغيرات الحقيقية في كمية النقود وليس التغيرات الاسمية ، أي من خلال ( $\frac{\Delta M}{P}$ ) . وهذا يعني أن التمويل النقدي للعجز له آثار تضخمية مما يفاقم من مشكلة عجز الموازنة . ويمكننا تتبع الآثار التضخمية للتمويل النقدي من خلال أثر فيشر (Fisher-Effect) . حيث ينحو سعر الفائدة النقدي (الاسمي) إلى أعلى عند زيادة معدل التضخم المتوقع . ويمكن صياغة أثر فيشر في المعادلة الآتية :

$$i = r^e + \pi^e \dots\dots\dots(18)$$

توضح المعادلة (18) أن سعر الفائدة النقدي ( $i$ ) يرتفع عند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي المتوقع ( $r^e$ ) وكذلك عند ارتفاع معدل التضخم المتوقع ( $\pi^e$ ). وبافتراض ثبات سعر الفائدة الحقيقي، فإن سعر الفائدة النقدي يزيد بنسبة زيادة معدل التضخم المتوقع.

وطبقاً لأثر فيشر، فإن البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم تنحو أسعار الفائدة النقدية نحو الارتفاع أيضاً، مما يسبب زيادة عبء مدفوعات الفائدة ( $iB_{-1}$ ).

وأياً كان شأن الآثار السلبية للتمويل النقدي للعجز، إلا أن الحكومات عادة تستمتع بأسلوب التمويل النقدي في فترات معينة. حيث تتمكن الحكومات من السيطرة على موارد حقيقية من خلال خلق النقود - أي طبع أوراق البنكنوت وإنفاقها. فزيادة المعروض من كمية النقود يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود المتداولة في حوزة الأفراد والبنوك. ويمثل حجم التخفيض في القيمة الحقيقية للنقود بسبب التضخم بمثابة موارد جديدة تحصل عليها الحكومات - أي عبارة عن ضريبة مستترة يقع عبؤها على كل من يملك نقوداً.

بيد أن حجم هذه الموارد يعتمد على مستوى الطلب على النقود وعلاقته بالعرض النقدي. فالتمويل النقدي يكون محدوداً عندما يكون معدل نمو خلق النقود أقل من معدل نمو الطلب على النقود. أما إذا تجاوز معدل نمو خلق النقود معدل نمو الطلب على النقود، فإن معدل التضخم يتصاعد، ومن ثم تتوفر للحكومات إمكانيات أكثر في التمويل النقدي.

أي أنه في هذه الحالة إذا كان زيادة عرض النقود أكبر من زيادة الطلب على النقود، فإن ذلك يؤدي إلى فائض في الأرصدة النقدية لدى الجمهور الذي يسعى إلى التخلص منه من خلال زيادة الطلب على الأصول الحقيقية - أي شراء السلع والأراضي والأصول المالية الأخرى مما يسبب تصاعد أسعار هذه السلع ومن ثم تصاعد التضخم بصورة مباشرة.

ولتوضيح آلية التمويل النقدي للعجز، دعونا نعيد صياغة الحد الأول من الطرف الأيمن من معادلة قيد الميزانية، المعادلة (7) على النحو الآتي:

$$\text{بضرب } \frac{\Delta M}{M} \text{ في } \frac{M}{P} \text{ نجد أن:}$$

$$\frac{M \Delta M}{MP} = \frac{\Delta M}{M} \frac{M}{P} = \hat{M} \frac{M}{P}$$

$$\text{حيث } \hat{M} = \frac{\Delta M}{M} = \text{معدل نمو العرض النقود.}$$

وعند الاستقرار، فإن معدل نمو عرض النقود يتعادل مع معدل التضخم، أي أن  $\hat{M} = \pi$  وعندئذ يغدو قيد الحد الأول في معادلة قيد الموازنة الحكومية هو:

$$\pi \frac{M}{P} \dots\dots\dots(19)$$

ويمثل المقدار في المعادلة (19) حجم الإيرادات التي تحصل عليها الحكومات من الإصدار النقدي في ظل التضخم . بينما يرى الأفراد الذين يتعين عليهم إضافة المزيد من النقود إلى أرصدهم للحفاظ على القيمة الحقيقية للأرصدة  $(\frac{M}{P})$  بأن ذلك بمثابة ضريبة إضافية ، وقد أطلق على هذا النوع من الضرائب بضريبة التضخم (Inflation Tax) . أي أنه بالنسبة للأفراد فإن هذه الإيرادات تساوي حجم تدهور القيمة الحقيقية لأرصدهم النقدية وبوضع هذا المقدار في معادلة قيد الموازنة الحكومية (7) نجد أن :

$$d + \left(\frac{i - \pi}{1 + \pi}\right)b_{-1} = \pi \frac{M}{P} + \Delta b \dots\dots\dots(20)$$

وإذا نقلنا المقدار  $(\pi \frac{M}{P})$  إلى الطرف الأيسر من المعادلة (20)، فإننا نحصل على صافي العجز الذي يتم تمويله بالاقتراض  $(\Delta b)$  وقد أطلقنا عليه صافي العجز لأننا خفضنا العجز بمقدار الضرائب التضخمية الناجمة عن التمويل النقدي، أي أن معادلة (20) تغدو:

$$d + \left(\frac{i - \pi}{1 + \pi}\right)b_{-1} - \pi \frac{M}{P} = \Delta b$$

وطبقاً لكيّنز، فإن استحواذ الحكومات على موارد إضافية عبر ضريبة التضخم يغدو خياراً مغرباً ، مقارنة بالخيارات الأخرى مثل زيادة الضرائب أو الموارد الأخرى . فوجود صراعات سياسية أو منافسات انتخابية بين الأحزاب أو تعدد مراكز القوى ذات المصالح المتضاربة يجعل الحكومات تفضل هذا الخيار المغربي لأنه أقل كلفة من الناحية السياسية.

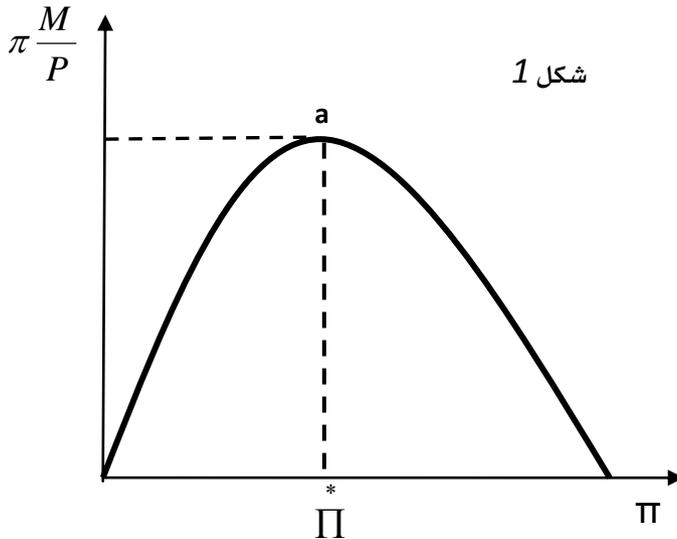
ومهما يكن الأمر ، فإن هذه الحكومات ليست مطلقة اليدين في الاعتماد على التمويل النقدي للعجز ،

فهناك سقف محدد لا يمكن للحكومات الاستحواذ على موارد إضافية بواسطة ضريبة التضخم .

ويقدم منحنى لافر تحديداً للسقف الذي يمكن للحكومات أن تقف عنده ( Laffer Curve ) (For Seignior age) كما هو في الشكل (1) .

فالمحور الأفقي يقيس معدل التضخم ، بينما يقيس المحور الرأسي إيرادات ضريبة التضخم

$$\left(\pi \frac{M}{P}\right)$$



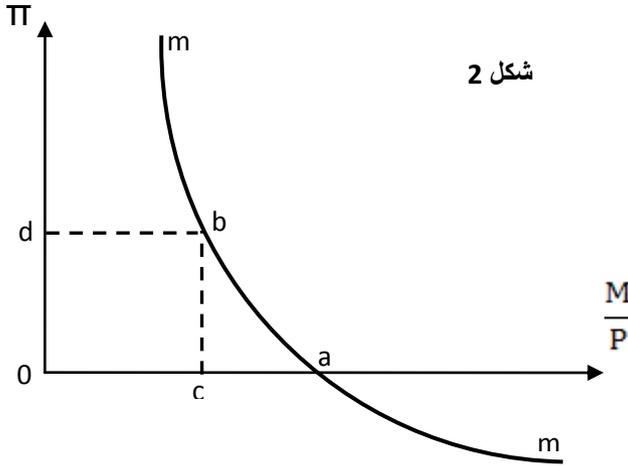
يبين الشكل أن موارد ضريبة التضخم تكون صفرا عندما يكون معدل التضخم صفرا. ومع تزايد إيرادات هذه الضريبة حتى تصل إلى القيمة الأعلى عند (a) و ( $\Pi^*$ ).

ومع استمرار تصاعد التضخم ، تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة ( $\frac{M}{P}$ ) إلى أدنى مستوى له ، مسببا تراجع إيرادات ضريبة التضخم .

وعلى أية حال، فإن هناك معدلا للتضخم هو ( $\Pi^*$ ) الذي يحقق أقصى إيرادات من التمويل النقدي . فإذا تجاوز معدل التضخم الفعلي هذا المستوى ( $\Pi^*$ ) ، فإن الإيرادات تتراجع . وقد أظهرت البراهين العملية ، أن إيرادات ضريبة التضخم تكون مرتفعة في البلدان ذات المعدلات المرتفعة للتضخم .

ففي بوليفيا على سبيل المثال ، بلغت الإيرادات نحو 7% من الدخل القومي عام 1985 وتتفق هذه النتائج مع رؤية كينز الذي رأى أن ضريبة التضخم تشكل إغراء كبيرا لا يقاوم بالنسبة لكثير من الحكومات. ومن جانب آخر ، قدم الاقتصادي فيتو تانزي توضيحا للعلاقة بين التضخم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وحجم الموارد التي تحصل عليها الحكومة بواسطة الضريبة التضخمية . كما في الشكل (2).

حيث يقيس المحور الأفقي الطلب على الأرصدة الحقيقية من الناتج المحلي ( $y$ ) ويقيس المحور الرأسي معدل التضخم بينما يمثل المنحنى ( $mm$ ) الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ( $\frac{M}{P}$ ).



عند  $Oa = (\frac{M}{P}) \leftarrow 0 = \pi$  وعندئذ لا توجد موارد تحصل عليها الحكومة ، لأنها لم تقم بخلق نقود إضافية . وعندما تلجأ الحكومة إلى خلق نقود إضافية لتمويل العجز ، يرتفع معدل التضخم مسببا انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية .

وعندئذ فإن سقف الموارد الأعلى الذي يمكن للحكومة أن تحصل عليه يقع عندما تبلغ مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الواحد الصحيح (النقطة b في شكل 2) . وعندما تكون حجم الموارد مساوية المربع (obcd) .

### ثانياً : التمويل بإصدار السندات ( $\Delta B$ )

يعتبر تمويل عجز الموازنة بالاقتراض من الجمهور من خلال إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد - تمويلاً غير تضخمي . فظاهرة المزاخمة للقطاع الخاص الناجمة عن بيع السندات الحكومية للأفراد يحول جزء من الدخل المتاح لإنفاق الأفراد إلى الحكومة . وعندئذ ينخفض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما في ذلك الإنفاق الاستثماري مسبباً انخفاض الطلب الكلي للأفراد وبقدرياً يعادل حجم شراء الأفراد للسندات . ولكن انخفاض الطلب الكلي للأفراد يقابله زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالاقتراض من بيع السندات الحكومية مما يحول دون ارتفاع التضخم .

وتعتمد الدول المتقدمة بدرجة كبيرة على هذا النمط من التمويل للعجز حيث تتوفر لها أسواق مالية متطورة ، ويكون سعر الفائدة على السندات موجباً نظراً لانخفاض معدلات التضخم .

بيد أن الاعتماد المفرط على هذا المصدر يراكم الدين العام ، مسبباً زيادة مدفوعات الفائدة على الدين ، فيتزايد العجز الثانوي ومن ثم العجز الإجمالي .

وقد يصل الأمر إلى حدوث مشكلة عدم استمرارية الدين العام واهتزاز كبير في الثقة باستمرار السياسات المالية المنفذة .

إلا أن زيادة الدخل وما يتبعه من زيادة حصيلة الضرائب تُحدث آثار معاكسة . حيث ينخفض العجز الأساسي ومن ثم إجمالي العجز ، وبالتالي يتحول العجز إلى فائض في الموازنة ، يستخدم في تخفيض الدين العام . بيد أن هذه النتائج قد لا تتحقق في الأجل الطويل فقد جادل كل من الاقتصادي توماس سارجنت ونيل والاس بأن التمويل بإصدار السندات قد يغدو تضخميماً بدرجة أكبر من التمويل النقدي في الأجل الطويل . فتراكم العجز بسبب تراكم الدين العام إلى درجة لا تكفي عندها الضرائب أو الاقتراض في تخفيض العجز . مما يُلجأ الحكومات في نهاية المطاف إلى التمويل النقدي التضخمي .

ومن جانب آخر ، فإن تمويل عجز الموازنة بإصدار السندات في الدول الأقل نمواً له شأن آخر ، فاللجوء إلى الاقتراض من الأفراد يظل محدوداً للأسباب التالية :

- تخلف أو غياب الأسواق المالية المتطورة .
- سلبية سعر الفائدة نظراً لأن معدلات التضخم تكون مرتفعة في الدول النامية .
- تدني مستوى الدخل الفردية أو لا تتوفر للأفراد فوائض مالية كافية أو سيولة لشراء السندات . ولذلك تلجأ الحكومات في هذه الدول إلى إصدار أذون الخزانة وتلزم البنك المركزي بشرائها . وبدورة فإن البنك المركزي يصدر نقوداً بكمية مساوية لقيمة أذون الخزانة أو السندات ، مما يسبب زيادة عرض النقود .

وعندئذ يغدو الطرف الأيمن من المعادلة رقم (2) هو :

$$\frac{\Delta M}{P} = \frac{\Delta B}{P}$$

لكن هذه النتيجة قد لا تقع بالضرورة إذا توفر للمجتمع فوائض مالية لدى الأفراد أو البنوك ، تُستخدم في شراء السندات أو الأذون الحكومية .

#### (4-15) الآثار الاقتصادية لتمويل عجز الموازنة بالدين العام

##### (1) التكافؤ الريكاردى : العجز وعبء الدين العام عبر الأجيال

قدم الاقتصادي ريكاردو فكرة التكافؤ الريكاردى ، ثم قام بتطويرها الاقتصادي الأمريكي بارو وأصبحت تعرف بتكافؤ بارو ريكاردو .

تفسر هذه الفكرة طبيعة الصلة القائمة بين قرارات السياسة المالية – المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي – وعجز الموازنة والدين العام .

وتنطوي هذه الفكرة على فرضية التكافؤ بين خفض الضريبة في الوقت الحالي وزيادتها في المستقبل . فحين تعمد الحكومة اليوم إلى تخفيض الضريبة محدثاً بذلك عجزاً في الموازنة العامة يمول بواسطة الدين الحكومي (إصدار السندات) فإنه يتعين عليها مستقبلاً زيادة الضريبة كي تسد الدين وفوائده المتراكمة . وبصورة محددة ، فإن فكرة التعادل الريكاردى تقوم على مقولة أن تخفيض الضريبة اليوم يعادلها زيادة الضريبة مستقبلاً . وإن تمويل العجز بالدين يعادل تمويلها بواسطة الضرائب .

ولكن ما هي الآثار الاقتصادية لهذه الرؤية على الطلب الكلي والإنفاق الاستهلاكي للأفراد على وجه الخصوص ؟

تعتمد الرؤية الريكاردية المطورة على فرضية التصرفات العقلانية للأفراد وقدرتهم على استشرف المستقبل ، حيث يغدو الاستهلاك معتمداً على الدخل الدائم وليس الدخل الحالي . فالزيادة الطارئة في دخل الأفراد الناجمة عن تخفيض الضريبة اليوم لن تحفزهم على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي الحالي . فالأفراد يتصرفون بطريقة رشيدة وعقلانية ، ومن ثم فإنهم مدركون:

- أن الدين العام اليوم يعني زيادة الضريبة مستقبلاً لسداد الدين الحكومي وفوائده .
- إن تخفيض الضريبة اليوم وتمويله بالدين العام لا يخفض الدين العام وإنما يعيد جدولته .
- وبالتالي ، فإن الدخل الدائم لم يتغير وتبعاً لذلك لا يتغير الإنفاق الاستهلاكي . ولذلك يدخر الأفراد الزيادة الناجمة في الدخل بسبب تخفيض الضريبة كي يتمكنون من دفع الضرائب المتوقعة مستقبلاً .

- يظل الادخار القومي ثابتا دون تغير لأن زيادة الادخار الخاص يعوض تناقص الادخار العام الناجم عن تخفيض الضريبة في الوقت الحالي .  
وبناء على ذلك فلا توجد أية آثار اقتصادية أخرى كما يدعي الكينيون . لكن ثمة سبيل واحد لوجود تأثير على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد . وهو أن يدرك الأفراد أن تخفيض الضريبة اليوم لا يعني بالضرورة زيادتها مستقبلا وإنما يعني فقط تخفيض الإنفاق الحكومي مستقبلا .  
وفي هذه الحالة ، يستخدم الأفراد الزيادة الطارئة في الدخل في زيادة إنفاقهم الاستهلاكي ، ولكن ليس بسبب تخفيض الضريبة اليوم ، وإنما بسبب التخفيض المتوقع في الإنفاق الحكومي . وحتى إذا لم تتغير الضريبة اليوم ، فإن انخفاض الإنفاق الحكومي مستقبلا يعني تخفيض الضريبة مستقبلا . لذلك يزيد الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الوقت الحالي .  
ولشرح العلاقة بين عجز الموازنة الممول بالدين العام والضرائب المستقبلية وفقا لفكرة التكافؤ الريكاردي ، فإننا سنستعين بنموذج فيشر السابق ذكره على النحو الآتي :  
○ دعنا نحدد عجز الموازنة في الفترة الأولى كما يلي :

$$D = G_1 - T_1 = \frac{\Delta B}{P} \dots\dots\dots(21)$$

- لاحظ أن عجز الفترة يمول بواسطة الاقتراض (إصدار السندات) مع افتراض غياب التمويل النقدي
- $$\left(\frac{M}{P} = 0\right)$$
- أما في المستقبل (الفترة الثانية) فإن الحكومة تقوم بزيادة الضرائب ( $T_2$ ) للأغراض التالية:
  - تسديد الدين العام المتراكم من الفترة الأولى مضافا إليه الفوائد المستحقة عن تلك الفترة .
  - تمويل الإنفاق الحكومي للفترة الثانية ( $G_2$ ) .
- أو:

$$T_2 = (1+r)D + G_2 \dots\dots\dots(22)$$

وبإدخال (21) في (22) نجد أن :

$$T_2 = (1+r)(G_1 - T_1) + G_2 = (1+r)G_1 - (1+r)T_1 + G_2 \dots\dots\dots(23)$$

أو:

$$(1+r)T_1 + T_2 = (1+r)G_1 + G_2 \dots\dots\dots(24)$$

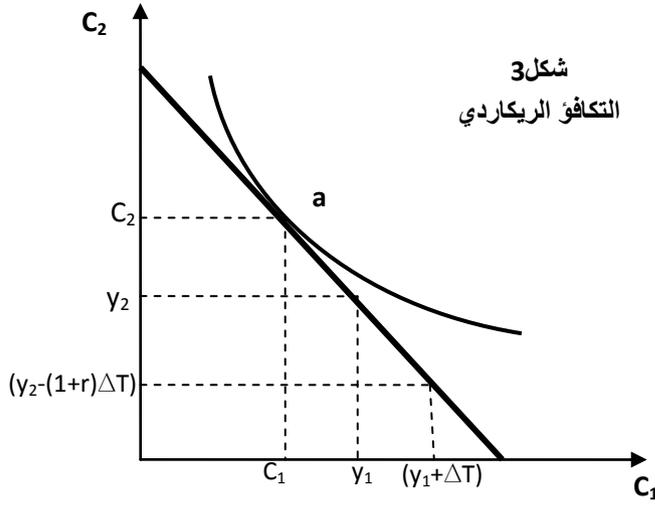
وبقسمة طرفي (24) على (1+r) نحصل على قيد الموازنة العامة في الفترتين الآتي:

$$T_1 + \frac{T_2}{(1+r)} = G_1 + \frac{G_2}{(1+r)} \dots\dots\dots(25)$$

- ويُظهر القيد (25) أن القيمة الحالية للإنفاق الحكومي (الطرف الأيمن) يعادل القيمة الحالية للضرائب (الطرف الأيسر) .
- لاحظ الآن أنه في الفترة الأولى يحدث ما يلي :

$T_1 \downarrow$  مع بقاء  $G_1 \bar{G}_1 =$  (ثبات الإنفاق الحكومي)  $\Leftarrow D \uparrow$  أي أن العجز يزيد في الفترة الأولى.  
 ○ أما في الفترة الثانية يحدث ما يلي :  
 إما  $(G_2) \uparrow$  أو  $(T_2) \uparrow$  أو كليهما  $(G_2 \downarrow, T_2 \uparrow)$  وهذا ضروري للقضاء على العجز أو تقليصه.

ويبين نموذج فيشر للاستهلاك عدم تأثر استهلاك الأفراد بتخفيض الضريبة في الفترة الأولى بافتراض عدم تغير الإنفاق الحكومي (شكل 3) .



يبين الشكل (3) أن تخفيض الضريبة في الفترة الأولى يزيد دخل هذه الفترة الأولى وفي ظل ثبات الإنفاق الحكومي، فإن قيد الموازنة يتطلب زيادة الضريبة في الفترة المستقبلية لسداد الدين العام وفوائده المستحقة (سداد العجز) وبينما يزيد الدخل في الفترة الأولى  $(y_1 + \Delta T)$ ، وينخفض دخل الفترة الثانية  $y_2 - (1+r)\Delta T$  إلا أن الدخل الدائم لا يتغير ومن ثم لا

يتأثر الاستهلاك. أي أن تخفيض الضرائب اليوم لا يؤثر على الاستهلاك وهذه هي النتيجة التي تحقق التكافؤ الريكاردى.

## 2- نموذج ديناميكي للتكافؤ الريكاردى (Dynamic Ricardian Equivalence):

وفقاً للتحليل الكلاسيكي الحديث، تقوم الحكومة بتمويل الرصيد القائم للدين العام وفوائده  $(B_t(1+r_t))$  وكذلك الإنفاق العام  $(G_t)$  من خلال إصدار سندات الدين العام أو من خلال زيادة الضرائب  $(T_t)$ .

تذكر معادلة قيد الموازنة الحكومية (معادلة 1) وبعد تعديلها، تبدو على النحو الآتي:

$$B_{t+1} = B_t(1+r_t) + G_t - T_t \rightarrow (a)$$

حيث:

$B_{t+1}$  = الدين العام في الفترة  $(t)$  وبالتالي يمثل الرصيد القائم للمديونية في الفترة  $(t+1)$ .

وعبر الزمن الطويل، يتم اطفاء الدين حتى يغدو معادلاً للصفر.  
أي أن القيمة الحالية لرصيد الدين العام يكون معادلاً للصفر.

$$t \xrightarrow{\text{lim}} \infty \sum_{t-1} \frac{1}{(1+r)^t} B_{t+1} = 0 \longrightarrow (a)$$

وبإدماج هذا الشرط في معادلة قيد الميزانية (a) يمكننا صياغة معادلة الموازنة الحكومية عبر الزمن:

$$B_{t+1} = \sum_{t-1} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) T_t - \sum_{t-1} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) G_t \longrightarrow (b)$$

وتعني تلك المعادلة (b) أن الرصيد القائم للمديونية في الفترة (t+1) يتعادل مع القيمة الحالية لفائض الموازنة المستقبلي.

ومن جانب آخر، فإن الربط بين الدين العام والسلوك الانفاقي للأفراد يتطلب استعادة محددات السلوك الاستهلاكي للأفراد السابق ذكرها في الفصل الحادي عشر (11-1). وتطويرها زمنياً (حركياً) على النحو الآتي:

تسعى الأسرة إلى تعظيم المنفعة الكلية للاستهلاك الحاضر والمستقبلي وفقاً للدالة الآتية:

$$U_t = \sum_{t-1} \left( \frac{1}{1+\rho} \right)^{t-1} \text{Log } C_t \longrightarrow (c)$$

في ظل قيد ميزانية الأسرة عبر الزمن على النحو الآتي:

$$A_{t+1} = A_t (1+r_t) + W_t L - T_t - C_t \longrightarrow (d)$$

أي أن الرصيد القائم لثروة الأسرة في كل فترة زمنية يتكون من الأصول المالية التي تقيمتها ( $A_t$ ) إضافة إلى عوائدها ( $A_t r_t$ ) وكذلك من دخل العمل ( $W_t L$ ) مطروحاً منه، الضرائب والانفاق الاستهلاكي خلال الفترة.

ولكن عبر الزمن الطويل، فإن قيمة الثروة ينبغي أن تتوَل إلى الصفر، لاحظ أنه لا يوجد إرث في هذا النموذج.

أي أن:

$$t \xrightarrow{\text{lim}} \infty \sum_{t-1} \frac{1}{(1+r)^t} A_{t+1} \equiv 0$$

وبإدماج هذا الشرط في معادلة الموارد أو الثروة للأسرة نجد أن:

$$\sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) C_t = A_t (1+r_t) + \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) w_t L - \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) T_t \longrightarrow (e)$$

وتعني معادلة (e) أن القيمة الحالية للاستهلاك الحاضر والمستقبلي للأسر يتعادل مع القيمة الحالية للأصول المالية وعوائدها زائداً القيمة الحالية لدخل العمل الحالي والمستقبلي ومطروحاً منها القيمة الحالية لمدفوعات الضرائب الحالية والمستقبلية.

لاحظ أنه بالنسبة للأسر، فإن القيمة  $A_t$ ،  $r_t$ ،  $T_t$ ،  $w_t$  هي قيم معطاه ومعروفه.

وبإجراء عملية التعظيم القائمة على إدماج دالة المنفعة بمعادلة قيد الميزانية، فإنه يمكن الحصول على الشرط الأول والذي يطلق عليه بمعادلة يولر:

أو:

$$C_{t+1} = \frac{1+r}{1+\rho} C_t$$

وبإدماج الشرط في معادلة قيد الميزانية للأمر نحصل على:

$$C_t = \frac{\rho}{1+\rho} \left\{ A_t (1+r_t) + \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) w_t L - \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) T_t \right\} \longrightarrow (f)$$

أي أن الأسر تنفق نسبة  $\left( \frac{\rho}{1+\rho} \right)$  من إجمالي ثروتها الكلية (الحد الأول والثاني من الطرف الأيمن)

بعد خصم القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية الحالية للمدفوعات الضريبية الحالية والمستقبلية.

### التعادل الريكاردى

لاحظ أنه من معادلة (f) يمكن تصنيف الأصول المالية للأسر إلى اقتناء أصول مالية من الشركات الخاصة ( $Z_t$ ) وكذلك أصول مالية من اقتناء السندات الحكومية.

$$A_t = Z_t + B_t (1+r_t) \quad \text{أو:}$$

وبإدماج هذه المعادلة في المعادلة (f) وبالتعويض عن قيمة ( $B_t$ ) بالطرف الأيمن من معادلة الموازنة الحكومية (b) تحصل على:

$$\begin{aligned} \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) C_t &= Z_t + \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) T_t - \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) G_t \\ &+ \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) w_t L - \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) T_t \end{aligned}$$

أو:

$$\sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) C_t = Z_t + \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) w_t L - \sum_1^{\infty} \left( \frac{1}{(1+r)^t} \right) G_t$$

ويتبين لنا من المعادلة الأخيرة ما يلي:

- إن ما يثير اهتمام الأسر أكثر هو القيمة الحالية للاتفاق الحكومي، حيث لا تهتم الأسر بالمسار الدقيق للمدفوعات الضريبية ولا لحجم الدين العام.
- لا يمثل اقتناء الأسر للسندات الحكومية ( $B_t$ ) أية زيادة صافية في ثروتها. فالزيادة في اقتناء الأسر للسندات يقابلها مستقبلاً زيادة في المدفوعات الضريبية من أجل اطفاء الدين الحكومي.
- أي أن أي زيادة في الدين العام سيتم تمويلها إن عاجلاً أو آجلاً بزيادة الضرائب.
- وهذا هو مضمون التعادل الريكاردي، فالأسر في النهاية لا تأبه أولاً يهملها أن يكون الدين العام كبيراً أو صغيراً للاعتبارات الآتية:
- في حالة امتلاك الأسر لأصول مالية كافية أو كبيرة فإن ذلك يقابلها دفع ضرائب كبيرة.
- وفي حالة امتلاك الأسر لأصول قليلة، فإن ذلك يقابله توقع هذه الأسر بدفع ضرائب قليلة مستقبلاً.
- وخالصة القول، ليس مهماً بالنسبة للأسر ما إذا كانت الحكومة ستمول الانفاق العام بالاقتراض (الدين العام) أو بزيادة الضرائب.

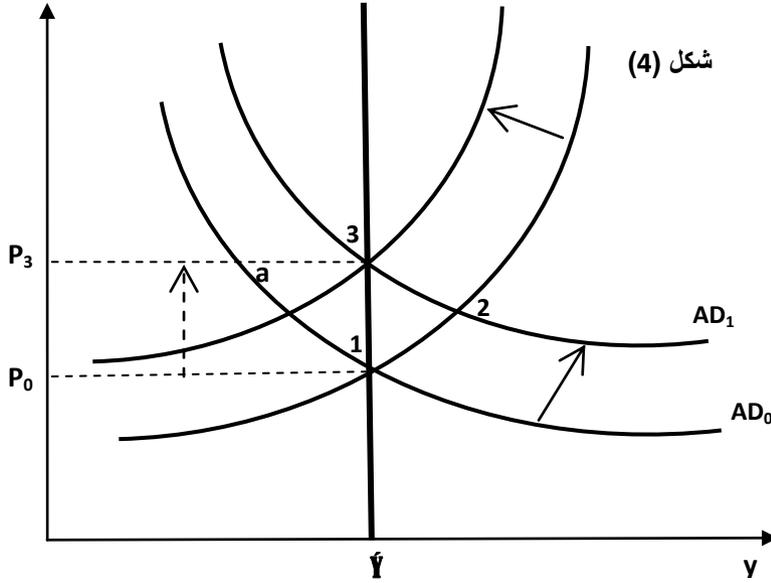
وهذه هي المقولة التي تشير إليها فكرة التعادل الريكاردي بيد أن الواقع مختلف كثيراً عندما نتوقعه هذه المقولة والأمر يحتاج لمزيد من البراهين والدراسات الواقعية والفعلية، فالواقع في الدول النامية أنه مع زيادة المديونية، يزيد عبء الدين على الأسرة، كما أن زيادة الدين العام يقدم إشارة سلبية للقطاع الخاص ومناخ الاستثمار، إضافة إلى أن سداد الدين العام يقطع جزءاً كثيراً من الموارد العامة التي تؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 3- الرؤية الكينزية: عجز الموازنة وتراكم رأس المال

وفقاً للرؤية الكينزية، فإن الدين العام يؤثر على الاستهلاك ويقلص الادخار ويزاحم رأس المال. ومن الواضح أن محاجة الكينزيين تنكئ على صوابية فرضيتهم بتأثير الدخل المطلق (المتاح) على الاستهلاك. إضافة إلى أن الكينزيين يفترضون البصيرة القاصرة للأفراد (Myopia)، فالأفراد لا يأبهون بما يحدث لعجز الموازنة، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة (الذي تم تمويله بالاقتراض) يعني بالنسبة لهم زيادة في الدخل الحالي ومن ثم حدوث زيادة الاستهلاك وانخفاض في الادخار.

وعلى أية حال، فإن تخفيض الضريبة وإن كان يسبب عجزاً في الموازنة إلا أن الدخل المتاح يزيد وكذلك استهلاك الأفراد، فيزيد الطلب الكلي.

وعندئذ ينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليمين (شكل 4)، حيث يرتفع الدخل، وتنخفض البطالة في



ظل جمود الأسعار في الأجل القصير.

لكن الأسعار تميل نحو الارتفاع عبر الزمن مسببة تراجع العرض الكلي وانتقال منحنى العرض الكلي يساراً نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (شكل 4). وعندئذ يتراجع الدخل إلى وضعة الطبيعي (Y) في ظل مستوى مرتفع للأسعار (P3).

وينتقل أثر الدين العام في الأجل الطويل إلى الادخار، حيث ينخفض الادخار مسبباً ارتفاع

سعر الفائدة فيزاحم ذلك القطاع الخاص وينخفض الاستثمار. إن انخفاض الاستثمار يسبب انخفاض الوضع الراشح للربح المرغوب من رأس المال وهذا يسبب تراجع الناتج، ومن ثم تراجع الوضع الذهبي لمستوى الاستهلاك الفردي. وكذلك المستوى المعيشي للأفراد في الأجل الطويل.

ولا تتوقف التفاعلات عند هذا الحد، فعندما يكون الاقتصاد منفتحاً على العالم الخارجي، فإن انخفاض الادخار يسبب عجزاً في الميزان التجاري مما يسبب تراكم الدين الخارجي على البلد. بالرغم من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

إضافة إلى ذلك تتصاعد قيمة العملة الوطنية بسبب السعر المرتفع لسعر الفائدة المحلي مسبباً تدهوراً في صافي الصادرات، ليشكل ذلك مزيداً من الضغوط على مديونية البلد الخارجية وكذلك الناتج ومستوى التوظيف.

### (5-15) التمويل بإصدار الصكوك الإسلامية

يقصد بالصكوك الإسلامية أو صكوك المقارضة وفقاً لتعريف مجمع الفقه الإسلامي بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة (المقارضة) على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها وتمثل حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة للمالكين وما يتحول إليها بنسبة ملكيته مساهم فيه.

وبصورة محددة فإن هذه الصكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص<sup>(1)</sup>.

وهذه الصكوك تكون قابلة للتداول وفقاً لأحكام الشريعة كما أنها تشكل بديلاً عن التعامل بالسندات وأذون الخزانة، فهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وليس على أساس الفوائد الربوية، كما أنها تشكل أداة هامة في تمويل الإنفاق الاستثماري العام وكذلك الخاص، ومن ثم فهي أداة تمويل مقبولة في تمويل العجز الرأسمالي في الموازنة العامة للدولة، ولا يقتصر استخدامها على الجانب المالي وإنما هي تشكل أداة نقدية للبنك المركزي، كما أنها تفتح المجال لإشراك الأفراد في تملك المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها بأموال حملة الصكوك وتتطلب عملية إصدار الصكوك انخراط عدة أطراف فيها وهم:

- الحكومة من خلال وزارة المالية وهي التي تقوم بتنفيذ المشروعات الاستثمارية وشراء الأصول الرأسمالية.
- البنك المركزي الذي يمثل الوكيل لإصدار الصكوك نيابة عن الحكومة.
- حملة الصكوك وهم الذين يشترون هذه الصكوك من السوق الأولية أو الثانوية.
- المقاولون والموردون الذين ينفذون العمليات الاستثمارية أو توفير السلع والخدمات.
- الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الأصول التي تعكس قيمتها الصكوك وذلك نيابة عن حملة الصكوك.

هناك تشكيلة متنوعة من الصكوك الإسلامية مثل صكوك المرابحة والمشاركة بأنواعها وصكوك الإستصناع وصكوك السلم والإجارة بأنواعها.

إن استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الرأسمالي في الموازنة العامة للدولة يتطلب أولاً تحديد أولويات المشروعات التنموية في الموازنة مثل مشروعات استثمارية وتنموية في مجال الطاقة والصحة والتعليم والقطاع الصناعي الحكومي وغيرها من القطاعات الرئيسية.

أن الإطار المؤسسي لتمويل الموازنة بإصدار الصكوك يتطلب إنشاء شركة مؤسسة خدمات مالية عامة ومستقلة تتولى القيام بأعمال الخدمات المالية ذات العلاقة بإدارة وإصدار الصكوك وما يرتبط بذلك من إدارة الأنصبة والحصص المملوكة للأفراد والمؤسسات العامة، وكذلك تحديد الصيغ المناسبة لإصدار الصكوك وفقاً لأحكام الشريعة وهذا الإطار المؤسسي سيكون نائباً عن حملة الصكوك ووكيل بينهم وبين الحكومة.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: كتابنا: النقود والبنوك والاقتصاد النقدي ص، وكذلك انظر د. محمد فرحان في دراسته بعنوان تقييم أذون الخزانة وبدائلها في كتاب (اليمن - الاقتصاد - المستقبل) أعمال المؤتمر الاقتصادي اليمني (محمد الأفندي: محرر) الذي نظمه المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية 2010.

من جانب آخر ، تشهد عملية التمويل بإصدار الصكوك الإسلامية نمواً وانتشاراً متسارعاً في العالم ، فهي تنمو سنوياً نحو 35 % ، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الصكوك المصدرة بحلول 2015 ، نحو ثلاثة ترليون دولار . وهناك العديد من الدول التي تطبق الصكوك الإسلامية مثل ماليزيا وتركيا ودول مجلس التعاون والباكستان والسودان وبريطانيا واليابان وألمانيا وغيرها .

إن إصدار الصكوك الإسلامية من قبل وزارة المالية يمكنها من الحصول على السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الإستثمارية والتنموية العامة ، حيث يمكنها من استثمار فائض السيولة عند الأفراد والذين لا يرغبون بالتعامل بالسندات القائمة على أساس الفوائد الربوية .

### (6-15) عبء المديونية والحجم الأمثل لعجز الموازنة :

يقاس عبء المديونية من خلال عدد من المؤشرات ، يطلق عليها مؤشرات الاستدامة المالية، حيث تستخدم هذه المؤشرات بصورة أساسية لقياس عبء المديونية العامة على الدولة مما يمكن من معرفة مدى قدرة الدولة على تحمل عبء الدين ، إضافة إلى أنها تمكن من تحديد مستوى ملاءة الدولة وبالتالي تحليل مستوى المخاطر المرتبطة بالملاءة والسيولة .

إن من أهم هذه المؤشرات:

(1) مؤشر القدرة على الاقتراض : ويقاس بنسبة الدين العام الكلي (TD) إلى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) (PY)

أو :

$$\alpha_1 = \frac{TD}{PY} \dots\dots\dots(26)$$

حيث  $\alpha_1$  هي نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي .

أو :

$$\alpha_1 = \frac{dd + fd}{PY} \dots\dots\dots(27)$$

حيث : dd = الدين العام الداخلي ( المحلي )

Fd = الدين العام الخارجي .

ومن ثم ، فإن  $(\alpha_1)$  هي مجموع نسبة الدين العام الداخلي  $(\frac{dd}{PY})$  إلى الناتج المحلي ونسبة الدين

العام الخارجي إلى الناتج المحلي  $(\frac{fd}{PY})$

(2) مؤشر القدرة على تمويل سداد الدين ويقاس بنسبة الدين العام الكلي إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة (TR) .

أو :

$$\alpha_2 = \frac{TD}{TR} \dots\dots\dots(28)$$

3) مؤشر الثقة بسداد الدين الخارجي ويقاس بنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي قيمة الصادرات (X) .

$$\alpha_3 = \frac{fd}{X} \dots\dots\dots(29) \quad \text{أو :}$$

لاحظ أن ارتفاع النسب  $\alpha_1$  ،  $\alpha_2$  ،  $\alpha_3$  ، يدل على زيادة عبء المديونية وتجاوز هامش الأمان ، وفي هذه الحالة يتطلب الأمر مناقشة مستوى الحجم الأمثل لعجز الموازنة الذي يرتبط بمسألة استقرار (أو ثبات) نسبة الدين العام الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي  $\alpha_1$  .  
**الحجم الأمثل للعجز :**

يتحدد الحجم الأمثل للعجز عند ذلك المستوى الذي يحقق ثباتاً في مستوى  $\left(\frac{TD}{PY}\right)$  وهذا يتطلب تحقيق معدل نمو صفري في النسبة  $(\alpha_1)$  .

$$\text{أو أن : } \hat{\alpha}_1 = \hat{TD} - (\hat{p} + \hat{y}) \dots\dots\dots(30)$$

وقد حصلنا على (30) بتحويل معادلة (26) إلى صيغة لوجارتمية ومفاضلتها كلياً عبر الزمن . حيث  $(\hat{\quad})$  تمثل معدل النمو في المتغيرات المحددة آنفاً .

وتفيد (30) أن معدل نمو نسبة الدين العام الكلي  $(\hat{\alpha}_1)$  ما هو إلا الفرق بين معدل نمو الدين العام الكلي  $(\hat{TD})$  ومعدل نمو الناتج المحلي الاسمي  $(\hat{p} + \hat{y})$  .

$$\text{ومن ثم فإن } \hat{\alpha}_1 = \text{صفر تعني أن : } \hat{TD} = (\hat{p} + \hat{y}) \dots\dots\dots(31)$$

أي أن معدل نمو الدين العام ينبغي أن لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، وللحصول على المستوى الأمثل للعجز ، يتعين ضرب المعادلة (31) بحجم الرصيد القائم للدين العام الكلي (TD) .

$$\text{أو : } \hat{TD}(\hat{TD}) = (\hat{p} + \hat{y})\hat{TD} \dots\dots\dots(32)$$

تفيد معادل (32) أن مؤشر عبء الدين العام الكلي  $\left(\alpha_1 = \frac{TD}{PY}\right)$  يظل ثابتاً إذا ظل عجز الموازنة مساوياً للرصيد القائم للدين العام (TD) مضروباً في معدل نمو الناتج المحلي الاسمي ، وذلك هو المستوى الأمثل للعجز الذي يحقق ثبات  $(\alpha_1)$  . لاحظ أن هذا الثبات يتحقق بالرغم من أن حجم الدين العام قد يكون كبيراً ، إن ارتفاع حجم الدين العام رغم ثبات النسبة  $(\alpha_1)$  تعني أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار

العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاسمي ومعدل نمو نسبة الدين العام إلى الناتج ( $\hat{\alpha}_1$ ) والتأكد من أن  $\hat{\alpha}_1 = 0$  من أجل تحديد المستوى الأمثل لعجز الموازنة.

مثال : يظهر التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2009 البيانات التالية:

$$\text{إذا كانت } \hat{\alpha}_1 = 30.5\%$$

$$TD = 1891 \text{ مليار ريال ومنه } (812) \text{ مليار تمثل الدين العام الداخلي}$$

$$\text{الناتج المحلي الاسمي } (py) = 6203 \text{ مليار ريال .}$$

$$\hat{p} = 15.4\% \text{ (مخفض الناتج المحلي).}$$

$$\hat{y} = 4.5\%$$

وبالتالي يكون العجز الأمثل للموازنة هو :

$$TD(\hat{TD}) = (\hat{p} + \hat{y})TD$$

$$\text{أو : } 376.3 \text{ مليار} = (15.4 + 4.5) 1891 = 19.9\% \text{ (1891)}$$

أي أن مستوى العجز الأمثل الذي يحقق ثبات ( $\alpha_1$ ) هو 376.3 مليار ريال ، وهو لا يمثل إلا نحو 46.3% من الرصيد القائم للدين العام الداخلي (812 مليار) أو نحو 20% من الدين العام الكلي ، وبعبارة أخرى فإن الدين العام الداخلي والدين العام الكلي يتجاوز المستوى الأمثل للعجز الأمثل بنحو 215.8% و 502.5% على التوالي، مما يدل على وجود اختلالات عميقة في وضع الاستدامة المالية في اليمن. لذلك فإنه من أجل المحافظة على مستوى عجز أمثل ينبغي أن لا يتجاوز نسبة نمو الدين العام الكلي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وبطبيعة الحال، فإن التحكم في حجم عجز الموازنة ، وبالتالي التحكم في حجم المديونية ومستوى استدامتها يتطلب التحكم في العوامل المؤثرة على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تبين المعادلة الآتية:

$$\Delta\left(\frac{TD}{y}\right) = \frac{G-T}{Y} + (r-g)\frac{TD}{y}$$

وبالتالي ، فإن ارتفاع سعر الفائدة ( $r$ ) أو العجز الحالي ( $G-T$ ) أو كان هناك مستوى مرتفع للدين في الفترة

$$\text{الحالية } \left(\frac{TD}{y}\right) \text{ فإن ذلك يسبب ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج } \left(\frac{TD}{y}\right)$$

كذلك فإن انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي ( $g$ ) يسبب ارتفاع  $\left(\frac{TD}{y}\right)$ . دعونا نفترض أن

$$100\% : \text{ وأن } r = 15\% , g = 5\% , \text{ فإن الحفاظ على ثبات نسبة الدين يتطلب أن يكون } (G-T) = 10\% .$$

## (7- 15) الآثار الاقتصادية لأساليب تمويل عجز الموازنة : ملاحظات ختامية:

إن أساليب تمويل عجز الموازنة لها آثار ونتائج اقتصادية كلية مختلفة على الاقتصاد الكلي لذلك يختلف تقييم اتجاه السياسة المالية ومدى استدامتها باختلاف طريقة تمويل عجز الموازنة ، ويمكن تلخيص هذه النتائج على النحو الآتي:

## (أ) أساليب التمويل المحلي:

1- الاقتراض من البنك المركزي: إذا مَوَّل العجز بالاقتراض المباشر من البنك المركزي عن طريق بيع السندات للمركزي الذي بدوره يقوم بخلق نقود (أو إصدار نقود) لتمويل شراء السندات ، فإن الأثر التضخمي في هذه الحالة يعتمد على العلاقة بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها:

فعندما تزيد أصول البنك المركزي بسبب حيازته للسندات الحكومية، وتزيد كذلك الودائع الحكومية لدى المركزي، فعندئذ لا يحدث تغير في صافي المستحقات على الحكومة، ومع قيام الحكومة باستخدام الأموال المقترضة في عملية الانفاق على شكل مدفوعات للأفراد والقطاع الخاص وموظفي الدولة، فإن ودائعها تنخفض مقابل زيادة ودائع القطاع الخاص في المصارف مسببة زيادة في ودائع المصارف لدى المركزي وبالتالي يزيد صافي ائتمان البنك الممنوح للحكومة ، فتزيد بذلك القاعدة النقدية ومن ثم يزيد عرض النقود تحت تأثير مضاعف النقود.

فإذا قابلت هذه الزيادة في عرض النقود زيادة في الطلب على النقود بسبب الحاجة إلى مزيد المعاملات (طلب على النقود لأغراض المعاملات يزيد ) أو بسبب انخفاض سعر الفائدة الذي يعكس انخفاض جاذبية الأصول الأخرى ، فإن هذا النوع من التمويل لا يسبب التضخم أو ليس له أثر تضخمي ، لكن الأثر التضخمي يقع عندما يفوق عرض النقود الطلب عليه، مسبباً فائض عرض نقدي يشعل التضخم. يحدث التضخم في هذه الحالة لأن الجمهور يتخلص من الرصيد النقدي الفائض بشراء الأصول الحقيقية (السلع والأراضي وغيرها) أو شراء الأصول المالية الأخرى (السندات والصكوك) وعندئذ ترتفع أسعار الأصول الحقيقية مسببة تصاعد التضخم، كما أن زيادة الطلب على الأصول المالية يرفع أسعارها ويخفض أسعار الفائدة التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص والطلب الكلي ، ومن ثم زيادة التضخم في النهاية.

## 2- الاقتراض من البنوك المحلية:

يعتمد الأثر الاقتصادي لهذا التمويل على طريقة استجابة البنوك المحلية في توفير الأصول المقترضة للحكومة:

فإذا اعتمدت البنوك المحلية على المركزي في امدادها باحتياجات اضافية تمكنها من توفير الطلب الاضائي على الائتمان من قبل الحكومة، فإن الأثر التضخمي يحدث لأن هذه الطريقة تشبه التمويل مباشرة من البنك المركزي.

أما إذا قامت البنوك بتوفير الائتمان للحكومة من خلال تخفيض ائتمائها للقطاع الخاص فإن هذا يسبب مزاحمة الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم يتأثر سلباً النمو الاقتصادي. وأياً كان الأمر، فإن الكلفة الاقتصادية لتمويل العجز بالسندات هي وقوع حالة المزاحمة للقطاع الخاص والتأثير سلباً على النمو الاقتصادي، حيث تستحوذ الحكومة على موارد الاستثمار مما يقلل من حجم الاستثمارات الخاصة من جهة ويزيد حجم النشاط الحكومي في الاقتصاد من جهة أخرى. بيد أن اثبات هذه الحالة يعتمد على نتائج الدراسات التطبيقية، ويمكننا إجراء دراسة قياسية لاختيار مدى وجود مزاحمة من خلال النموذج الآتي:

$$\left(\frac{Ip}{y}\right) = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{G}{y} + \alpha_3 \pi + \mu t$$

إن وجود ظاهرة المزاحمة يعتمد على مدى معنوية واتجاه العلاقة التي تحددها المعلمة  $(\alpha_1)$  فإذا كانت  $\alpha_1$  أقل من الصفر، فإن هذا يعني وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج  $\left(\frac{Ip}{y}\right)$  والانفاق العام كنسبة من الناتج  $\left(\frac{G}{y}\right)$ .

وإذا كانت هذه العلاقة ذات دلالة احصائية فإنها تؤكد أن زيادة الانفاق العام كنسبة يؤدي إلى انخفاض حصة القطاع الخاص من الاستثمار كنسبة من الناتج أي أن هناك حالة مزاحمة للقطاع الخاص. 3- التمويل الخارجي للعجز:

إذا اختارت الحكومة تمويل عجز الموازنة باصدار سندات وبيعها للأجانب أو لغير المقيمين، فإن هذا قد يسبب ارتفاع سعر صرف قيمة العملة الوطنية وهذا قد يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات الوطنية، كما قد يسبب ذلك أثر توسعي في الانفاق المحلي الذي قد يشعل التضخم. وعليه، فإن تصاعد التضخم يحدث بسبب ارتفاع الأسعار المحلية المدفوع بارتفاع سعر الصرف والأثر التوسعي للطلب الكلي.

## مراجع الفصل الخامس عشر

- 1) محمد الأفندي ، محاضرات في المالية العامة ، مذكرات غير منشورة (1994-1997).
- 2) عبد الرحمن عبد المحمود ، النظرية الاقتصادية المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 660.
- 3) Vito Tanzi. "Inflation, Real Tax Revenue and the case for Inflationary Finance" , IMF staff papers, vol 25.
- 4) Agenor, pierre, (1999), IBiD, PP.

## □ مراجع إضافية

- 5) Al-Afandi, Mohamed, Economic stabilization Polices, PH.D, dissertation, university of clorado, USA, (1990).
- 6) محمد الحاوري ، عجز الموازنة ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة. 1998
- 7) رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة، سيناء للنشر الطبعة الأولى (1992) القاهرة.
- 8) عاتق سالم الأحول، السياسة المالية: فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد اليمني رسالة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، بغداد (2005).
- 9) الأفندي ، محمد ، مقترح بإنشاء آلية : صندوق الاستثمار المركزي لاستثمار فائض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، مجلة شؤون العصر العدد ( ) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
- 10) الأفندي، محمد ، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، الفصل الأول، الأمين للنشر والتوزيع ، ص ، 2011 ، صنعاء .
- 11) Vemey Len, Koen, "The Neoclassical Growth Model and Ricardian Equivalence" Bookboon.com, 1-21,2012.

## الفصل السادس عشر نظريات الطلب على النقود

### ( The Theory Of Money Demand )

#### (16-1) النظرية الكلاسيكية

#### ( Classical Monetary Theory )

#### الأسس العامة للتحليل الكلاسيكي :

ترجع جذور النظرية النقدية الكلاسيكية إلى منتصف القرن الثامن عشر . حينما بلور عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الأسس العامة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي .ومن أبرزهم ديفيد هيوم ، آدم سميث ، تورجوت ، ديفيد ريكاردو وآخرون . ويعزي للاقتصادي ريكاردو الإسهام المميز الذي تقدم به في مجال تحليل النظرية الكلاسيكية النقدية . حيث توصل ريكاردو إلى أن هناك تناسب عكسي بين قيمة النقود وكمية النقود وأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار .

ثم قدم الاقتصادي الأمريكي من جامعة بيل 1917 تطويرا ملحوظا لهذه العلاقة ، مستخدما في ذلك أسلوب التحليل الرياضي الإحصائي ، حيث قدم المعادلة أو المتطابقة التي تعرف بمعادلة التبادل ( Equation of Exchange ) . وعلى يد عدد من الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز الذين ينتمون إلى مدرسة كامبردج ، جرى تطوير معادلة التبادل . حيث قدم كل من الفريد مارشال وأرثر بيجو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود . إن تطور التحليل الكلاسيكي للنقود قد نقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر وهو لماذا يحتفظ الناس بالنقود ؟ . أي أنتقل الاهتمام إلى بحث الرغبة في الطلب على النقود بدلا عن البحث في قيمة النقود .

وهو الأمر الذي شكل نقطة تحول في التحليل الكلاسيكي الذي كان سابقاً يركز على جانب العرض من النقود . فقد تركز الاهتمام على تحليل الطلب على النقود أيضا . وبهذا التحول، تكون النظرية النقدية الكلاسيكية هي في الواقع نظرية في الطلب على النقود . أو على الأقل شكلت أساسا لما جاء بعد ذلك من دراسات حديثة في الطلب على النقود .

وعلى أية حال ، فإن النظرية النقدية الكلاسيكية قد اتكأت في المقام الأول على الفروض العامة للتحليل الكلاسيكي ومنها:

- 1- مقولة أو قانون ساي ومضمونه أن العرض يخلق الطلب المساوي له وهو القانون الذي عرف بقانون المنافع . وتطبيقا لهذا القانون ، فإنه لا توجد حالة إفراط في الإنتاج ، وكذلك لا توجد بطالة إلا البطالة الاختيارية التي يقبلها بعض العمال بإرادتهم الحرة . ويتبع ذلك ، إن

الاقتصاد يكون في حالة التوازن العام أي أن الناتج يظل ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .

2- الحرية الاقتصادية وسيادة المنافسة الكاملة في كل الأسواق (أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج وأسواق رأس المال) . وتطبيقا لهذا المبدأ فإن الأجور والأسعار تتمتع بالحرية الكاملة في التغير في الاتجاه الذي يحقق ويضمن التوازن العام التلقائي للاقتصاد دون تدخل من الحكومة أو النقابات.

3- الفصل التام بين الجانب الحقيقي (العيني) من الاقتصاد والجانب النقدي . حيث يتكون الجانب الحقيقي من أسواق العمل ، ودوال الإنتاج التي تحدد مستوى الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{p})$  والناتج عند التشغيل الكامل للموارد (Y) . وكذلك سوق رأس المال (الادخار والاستثمار) الذي يحدد سعر الفائدة الحقيقي الذي يمثل ثمن التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل مزيد من الاستهلاك في المستقبل. أي أنه يمثل عائد للادخار الحالي. أما الجانب النقدي ، فإنه يتكون من المتغيرات النقدية التي هي مستقلة ومنفصلة عن الجانب الحقيقي . أي أن تغير كمية النقود يكون مستقلا عن تغير حجم الناتج .

### أسس النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود :

ذكرنا فيما تقدم اهتمام الكلاسيك بتفسير لماذا تنفق النقود ، وقد توصل هؤلاء إلى وضع أسس وقواعد عامة لنظرية الطلب على النقود تقوم على الآتي :

1. **النقود وسيط للمبادلات فقط** ، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات . أي أن النقود تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات ، وهي ليست إلا تعبير عن الأسعار النسبية للسلع والخدمات .

2. **نظرية الطلب على النقود** ، هي نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار حيث نظر الكلاسيك إلى النقود في إطار اهتمامهم بتحديد المستوى العام للأسعار .

ولذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على جانب العرض من النقود وتوصلوا إلى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة ، إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار. إن تأكيد الكلاسيك على وجود العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار قد أنطلق من افتراضهم الأساسي بثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد .

فقد رأى الكلاسيك أن الإنتاج الحقيقي إنما يعتمد على عوامل ومحددات حقيقية لا تتغير إلا في الأجل الطويل ومن أبرز هذه العوامل :

- الزيادات الكبيرة في حجم السكان .
- اكتشاف موارد طبيعية جديدة .

- حدوث تقدم تكنولوجي مذهل .

ويلاحظ أن هذه العوامل لا تتغير إلا في الأجل الطويل لذلك فإن الناتج يظل ثابتا . لذلك رأي الكلاسيك أن المزيد من النقود لا يعني سوى المزيد من الإنفاق ، فالمزيد من ارتفاع الأسعار .

### 3. ثبات سرعة دوران النقود ( $\bar{V}$ ) :

يقصد بدوران النقود انتقال الوحدة النقدية الواحدة (ريال مثلا) من يد إلى يد في عملية المبادلات الاقتصادية خلال السنة . أي أن القوة الشرائية للوحدة النقدية تنتقل من شخص إلى آخر خلال السنة .

وبالتالي فإن سرعة دوران النقود تمثل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية . وقد افترض الاقتصاديون الكلاسيكيون ثبات دوران النقود .

وقد أرجع الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إلى الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على دوران النقود ومنها :

- مستوى الوعي والتطور في عادات التعامل مع البنوك .
- مستوى التقدم المادي وخاصة في مجالات المواصلات والنقل .
- مستوى تقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية .

حيث أعتقد الكلاسيك أن تلك العوامل تظل ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير وبالتالي فإن سرعة دوران النقود ثابتة .

- ولا غرو فإن افتراض الكلاسيك ثبات سرعة دوران النقود إنما يؤكد نظرتهم إلى النقود في إنها مجرد وسيط للتبادل وأن الرصيد النقدي يساوي دائما إجمالي الإنفاق على الناتج . أي أنه لا توجد نقود عاطلة أو مكتنزة ، فالنقود تنفق كاملا على السلع والخدمات وبهذا يظل الاقتصاد في حالة التوازن العام .

ومن ناحية أخرى ، فإن افتراض الكلاسيك ثبات الناتج وسرعة دوران النقود يؤكد العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

### 4. حياد النقود (Neutrality of Money) :

رأينا أن وظيفة النقود هي مجرد وسيط للمبادلة وأنه في ظل ثبات الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود ، فإن أي تغيير في كمية النقود إنما يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار فقط . أي أن أي تغيير في النقود ليس له تأثير على تغيير الناتج أو الدخل القومي الحقيقي . لأن هناك انفصال بين الجانب الحقيقي وبين الجانب النقدي ولأن الناتج يتحدد بناء على عوامل حقيقية وليست نقدية .  
ولذلك ، فإن النقود محايدة أو مستقلة عن أي تغيير في الجانب الحقيقي .

5. **نظرية الطلب على النقود** هي نظرية ضمنية في الطلب الكلي على السلع والخدمات. بما أن الأسعار تتغير بشكل متناسبي مع تغير كمية النقود ، فإن هذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق دالة الطلب الكلي بصورة ضمنية .  
فإذا افترضنا أن الدخل الحقيقي (الناتج) يتغير في الأجل القصير مع افتراض ثبات كمية النقود ، فإن هناك علاقة عكسية في معادلة التبادل تنشأ بين تغير الناتج وتغير المستوى العام للأسعار . وهذه العلاقة ليست إلا منحنى الطلب الكلي كما رأينا سابقاً (الفصل السادس).

### (16-2) النماذج الكلاسيكية للطلب على النقود

(أ) **معادلة التبادل** (Equation of Exchange) :

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو الآتي :

$$MV = PT \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث : M = عرض النقود = V = سرعة دوران النقود

P = المستوى العام للأسعار = T = كمية المبادلات من السلع والخدمات

**خصائص معادلة التبادل :**

1- يمثل الطرف الأيسر من المعادلة (MV) حجم الرصيد النقدي المعروض (جانب العرض النقدي) أي إجمالي الإنفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالي للمبيعات (PT) - (أي يمثل جانب الطلب على النقود) .

وأن المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد متطابقة أو بديهية توضح أن القيمة الإجمالية للإنفاق على المبادلات تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات .

2- عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار .

حيث تكون كمية النقود المتغير المستقل ، بينما المستوى العام للأسعار يكون المتغير التابع .

أي أن اتجاه السببية يبدأ من النقود إلى الأسعار على النحو الآتي :

$$P\bar{T} = M\bar{V} \quad \dots\dots\dots (2)$$

$$P = \frac{\bar{V}M}{T} \quad \dots\dots\dots (3)$$

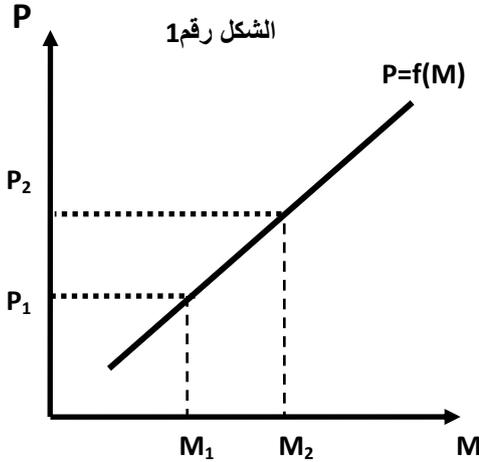
وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار  $(\frac{\bar{V}}{T})$  يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق

(لأن النقود وسيط للمبادلات فقط) وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة شكل (I) .

أي أن المستوى العام للأسعار يغدو دالة في عرض النقود .

$$P = f(M) \dots\dots\dots(4)$$

لاحظ أن افتراض ثبات  $(\bar{T})$ ،  $(\bar{V})$ ، يجعل الأسعار تتغير بنفس نسبة التغير في كمية النقود. وهذا هو الافتراض الضيق الذي أعتقده الكلاسيك الأوائل غير أن إدخال بعض الواقعية والسماح بتغير سرعة دوران النقود  $(V)$  أو  $(T)$  يؤدي إلى أن المستوى العام للأسعار يتغير بنسبه أقل من نسبة التغير في كمية النقود . وهذا هو الافتراض المرن.



3- إن العلاقة المباشرة والثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

توضح أهمية التحكم في تغير كمية النقود من أجل التحكم في المستوى العام للأسعار. ومن جانب آخر تكشف هذه العلاقة حيادية النقود بالنسبة لحجم المبادلات  $(T)$  أو لحجم الإنتاج  $(Y)$

. فأى تغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج وإنما على المستوى العام للأسعار .

4- معادلة التبادل تمثل نظرية لتحديد قيمة النقود :

رأينا سابقا أن اهتمام الكلاسيك كان مركزا على تحديد العوامل التي تؤثر على قيمة النقود أي تحديد العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للوحدة النقدية . ذلك أن قيمة النقود تعني القوة الشرائية لوحدة النقد .

وحيث أن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار  $(\frac{I}{P})$  .

فإن هذا يعني ما يلي :

$$\frac{I}{P} = \frac{\bar{T}}{\bar{V}} M \dots\dots\dots(5)$$

وهنا تتأثر قيمة النقود بصورة غير مباشرة بأي تغير في كمية المعروض النقدي في ظل ثبات كمية المبادلات  $(T)$  وسرعة دوران النقود .

فكلما ارتفعت كمية المعروض النقدي بنسبة 10% مثلا فإن قيمة النقود ( $\frac{I}{P}$ ) تنخفض بنفس

النسبة لأن المستوى العام للأسعار يرتفع بنفس النسبة 10% .

(ب) معادلة الأرصدة النقدية (The Cash Balance Approach) :

قدم الاقتصادي الفريد مارشال ثم (بيجو) صيغة مطورة من معادلة التبادل اتكأت على رؤية جديدة لدور النقود ليس على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود . وإنما التركيز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود . أي أن الاهتمام انتقل من البحث في قيمة النقود إلى البحث عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود .

وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج كذلك عرفت بالنظرية الكمية في الطلب على النقود .

إن صياغة هذه النظرية تتم على النحو الآتي :

- تغيير حجم المبادلات (T) بحجم الناتج الحقيقي أو حجم الدخل الحقيقي (Y).
- وبقسمة طرفي معادلة التبادل السابقة بمتغير (V) سرعة دوران النقود.

$$M = \frac{I}{V} PY \dots\dots\dots(6)$$

$$M = K(PY) \dots\dots\dots(7)$$

حيث  $K = \frac{I}{V}$  تمثل مقلوب سرعة الدوران .

K : تمثل النسبة من الدخل النقدي (PY) الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع والخدمات . ويلاحظ أن النسبة (k) ما هي إلا مقلوب سرعة دوران النقود . كما أنها تعرف بنسبة التفضيل النقدي .

أما  $k(PY)$  : فإنها تمثل الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة.

لاحظ أن  $K = \frac{I}{V}$  تفسر بالآتي:

إن نسبة التفضيل النقدي ترتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود (V) فإذا زادت سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الرواج الاقتصادي فإن نسبة التفضيل النقدي (k) تنخفض . بينما تزيد (k) عندما تنخفض (V) كما هو الحال في أوقات الركود الاقتصادي .

- إن الطرف الأيسر (M) من معادلة (7) يمثل عرض النقود .

- أما الطرف الأيمن ، فإن (k) تمثل كما أشرنا سابقا نسبة التفضيل النقدي في شكل سائل .  
بينما (PY) يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات (الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي).

### □ (16.3) النظرية الكينزية في الطلب على النقود

#### الأسس العامة لنظرية كينز في الطلب على النقود :

قدم الاقتصادي البريطاني كينز نظريته البديلة في الطلب على النقود في إطار منظومة الأفكار الاقتصادية التي قدمها كبديل للرؤية الاقتصادية الكلاسيكية .

وقد اتكأت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس الآتية :

#### أ. رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية ومنها:

(1) رفض فرضية ثبات الدخل (الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، وأن التغير في حجم الناتج يكون مستقلاً عن التغير في كمية النقود ، وبعبارة أخرى فإن كينز قد رفض الفصل بين الجانب الحقيقي (العيني) والجانب النقدي في الاقتصاد كما كان يرى الكلاسيك .  
فتغير الناتج لا يمكن أن يكون منفصلاً أو مستقلاً عن دور النقود واثراً على النشاط الاقتصادي، ولا ريب أن رفض الفصل يحمل عدد من الدلالات الاقتصادية منها:

- رفض الحياد التام للنقود كما يرى الكلاسيك ، فالنقود لها تأثير على الناتج والنشاط الاقتصادي عموماً .
- الخروج من ازدواجية التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بتحديد الأسعار . حيث كان الكلاسيك ينظرون إلى النقود كنظرية لتحديد الأسعار كما رأينا في معادلة التبادل . وفي نفس الوقت ، فسر الكلاسيك تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية . الأمر الذي أوقعهم في هذا الازدواج . ولتوضيح مأزق الكلاسيك دعنا نتذكر أنهم نظروا إلى معادلة التبادل (أو النظرية الكمية) كنظرية لتحديد المستوى العام للأسعار .  
حيث اعتقدوا بوجود علاقة تناسبية ميكانيكية تامة بين التغير في كمية النقود والتغير في الأسعار .  
أي أن العلاقة النسبية تبدأ من النقود وتؤثر على الأسعار ولكن الواقع الذي رآه كينز غير ذلك . فالواقع يظهر أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست على الدوام ميكانيكية ومباشرة كما تصورها الكلاسيك .
- فبالأسعار قد تتغير لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل تغير تكاليف الإنتاج التي تسبب تغيراً في الإنتاج ومن ثم تغيراً في الأسعار ومن ناحية أخرى ، فإن تغير الناتج يسبب تغيراً في الأسعار ، فإذا ارتفع مستوى التشغيل ومن ثم الناتج فإن الأسعار لا ترتفع رغم زيادة كمية النقود .
- إضافة إلى أن الأسعار قد تتغير لأسباب نقدية دون أن يسبقها بالضرورة تغيراً في كمية النقود كما يرى الكلاسيك .

أي أن علاقة السببية تبدأ من الأسعار وتنتهي بتغير كمية النقود . وهذا يسير باتجاه معاكس لما كان يراه الكلاسيك .

أو :  $P \leftarrow M$  عند الكلاسيك .

ولكن :  $M \leftarrow P$  ما أظهره الواقع الذي رآه كينز .

(2) رفض ثبات سرعة دوران النقود (V) :

إن افتراض ثبات سرعة دوران النقود ليس صحيحا . فسرعة الدوران تتأثر في الأجل القصير بتصرفات الأفراد والعناصر الناجمة عن تقلب المزاج النفسي أو العوامل النفسية وفقا لرؤية كينز . وتتأثر سرعة الدوران أيضا بصورة طردية مع تقلبات سعر الفائدة في الأجل القصير . لذلك كان كينز يعتقد أن سرعة دوران النقود تتغير ، وبالتالي فإنها ليست مستقرة بسبب تغير حالة الاقتصاد من رواج إلى كساد أو العكس .

ويترتب على رفض الثبات النتائج الآتية :

إضعاف العلاقة الميكانيكية المباشرة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار . فإذا سمحنا لسرعة الدوران بالتغير في معادلة التبادل فإن زيادة كمية النقود لن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بانخفاض سرعة دوران النقود . كذلك فإن انخفاض كمية النقود لن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إذا اقترن ذلك بارتفاع دوران النقود بنفس النسبة .

ب . نظرية كينز في سعر الفائدة :

• رأينا فيما تقدم أن الكلاسيك قد ركزوا على جانب عرض النقود وأهملوا بصورة ضمنية جانب الطلب على النقود .

وبسبب ذلك ، فقد اعتقدوا بصحة العلاقة الميكانيكية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار .

• أما كينز ، فإنه قد نقل الاهتمام إلى جانب الطلب على النقود ونتيجة لذلك فقد أسس نظريته المتعلقة بسعر الفائدة .

- رأى كينز أن سعر الفائدة هو سعر نقدي يتحدد في سوق النقود عندما تتعادل كمية المعروض النقدي مع كمية الطلب على النقود .

ومن الواضح أن هذا يختلف مع الكلاسيك الذين رأوا أن سعر الفائدة هو سعر حقيقي (عيني) يتحدد في سوق رأي المال ( الادخار - الاستثمار ) .

وبهذه الرؤية لكينز ، لسعر الفائدة ، يكون الاهتمام قد انتقل إلى سوق النقود وعلى وجه الخصوص جانب الطلب على النقود ، على اعتبار أن عرض النقود هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي .

- وبما أن سعر الفائدة هو سعر نقدي ، فإنه يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية ، وليس ثمنًا للانتظار أو ثمنًا للتضحية بالاستهلاك الحاضر كما كان يرى الكلاسيك .
- أي أن سعر الفائدة وفقًا لكينز هو الثمن المحفز لدفع الأفراد الذين يحتفظون بالنقود في شكل سائل للتخلي عن هذه السيولة وفقًا لدافع المضاربة الذي يعد أحد دوافع الطلب على النقود لدى كينز .
- ومن الواضح أن وصول التحليل إلى هذه النقطة ، يجعلنا نتساءل عن مكونات أو دوافع الطلب على النقود عند كينز .

#### دوافع الطلب على النقود :

يطلق على نظرية كينز في الطلب على النقود بنظرية تفضيل السيولة أو نظرية التفضيل النقدي .  
(The Liquidity Theory of Money Demand) وقد اتكأت هذه النظرية على الفروض الآتية :

- 1- وظيفة النقود كوسيط للمبادلة وكمخزون للثروة (أو مخزون للقيمة أو الادخار) .
- 2- يوزع الأفراد ثروتهم (W) على الأصول النقدية (M) السائلة والسندات (B) .

$$W = M + B \dots\dots\dots(8) \text{ أو :}$$

لقد ضيق كينز مفهوم السندات واستبعد بالتالي الأنواع الأخرى من الأصول المالية كالأسهم والصكوك الاستثمارية الأخرى ، ولكن الكينزيين (بعد كينز) دمجوا التشكيلات الأخرى من الأصول المالية ضمن السندات .

- 3- يتحدد سعر الفائدة النقدي عند توازن سوق النقود – أي عند تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع كمية المعروض النقدي .
- 4- الطلب على النقود يكون مرنا بالنسبة للتغير في سعر الفائدة .
- 5- هناك ثلاثة دوافع أساسية لاحتفاظ الأفراد بالنقود (أي للطلب على النقود) وهي:

- دافع المبادلات Transaction Motive
- دافع الاحتياط Precautionary Motive
- دافع المضاربة Speculative Motive

دافع المبادلات ( $L_1$ )

يمثل دافع المبادلات أحد دوافع الطلب على النقود باعتبارها وسيط للتبادل وإلتزام المعاملات الاقتصادية اليومية للأفراد يعتمد على النقود لأغراض المبادلات بصورة طردية على مستوى الدخل .

$$L_1 = f^{(+)}(Y) \dots\dots\dots(9) \quad \text{أو :}$$

حيث  $L_1$  = الطلب على النقود لأغراض المبادلات .

دافع الاحتياط ( $L_2$ )

يحتاج الأفراد إلى قدر معين من النقود لمواجهة الطوارئ أو الصعوبات التي قد يتعرضون لها في المستقبل .

ويطلق على هذا النوع بالطلب على النقود بدافع التحوط للمستقبل ويعتمد بصزرو طردية على الدخل .

$$L_2 = f^{(+)}(Y) \dots\dots\dots(10) \quad \text{أو :}$$

• لاحظ أن كلا من دافع المبادلات ودافع الاحتياط يمكن جمعهما في دافع واحد يطلق عليه الطلب على النقود للمبادلات .

$$L_e = L_1 + L_2 = f^{(+)}(Y) \dots\dots\dots(11) \quad \text{أو :}$$

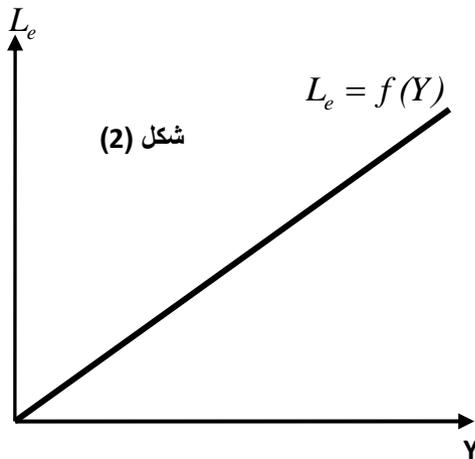
$$L_e = f^{(+)}(Y) \dots\dots\dots(12) \quad \text{أي أن :}$$

حيث  $L_e$  = الطلب على النقود لأغراض المبادلات .

وتفيد هذه الدالة أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المبادلات (التبادل والاحتياط) شكل (2) .

ومن اللافت للنظر أن دالة الطلب على النقود لأغراض المبادلات ( $L_e = f(Y)$ ) تشبه دالة الطلب على النقود في النظرية الكمية الكلاسيكية ( $K(PY)$ ) .

غير أن الاختلاف الجوهرى يكمن في أن  $\{K(PY)\}$  عند الكلاسيك تكون ممثلة لكل الطلب على النقود بينما عند كينز فهي لا تمثل إلا جزء من الطلب على النقود .



دافع المضاربة ( $L_p$ )

- يعتبر دافع المضاربة في الطلب على النقود الإسهام الرئيسي والجديد في نظرية كينز للطلب على النقود .
- حيث أدرك كينز طبيعة الدوافع المختلفة للأفراد في الطلب على النقود واستنتج بالتالي أن للأفراد رغبة في الاحتفاظ بالنقود كأصل مالي .
- أي رغبة في الاحتفاظ بالسيولة النقدية كأصل لغرض المضاربة من أجل جني مكاسب رأسمالية وأرباح ناجمة عن تقلبات أسعار السوق في المستقبل .
- من جانب آخر لم يهتم الكلاسيك بهذا الدافع لأنهم لم يتصوروا الأفراد (ومن منطلق الرشد الاقتصادي) أن يحتفظوا بالنقود في صورة نقود عاطلة في حين تتوفر فرص أخرى تستخدم فيها النقود لشراء أصول تحقق عائد أفضل . وبمعنى آخر لم يتصور الكلاسيك أن يحتفظ الأفراد بالنقود لأغراض أخرى غير المبادلات .
- بينما الطلب على النقود لأغراض المضاربة وفقاً لكينز ، يقوم على أساس وظيفة النقود كمخزن للثروة أو للقيمة . أي أنها تطلب لذاتها كأصل وليس باعتبارها وسيلة للتبادل .

- يرتبط الطلب على النقود لأغراض المضاربة ( $L_p$ ) بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة ( $r$ ) .

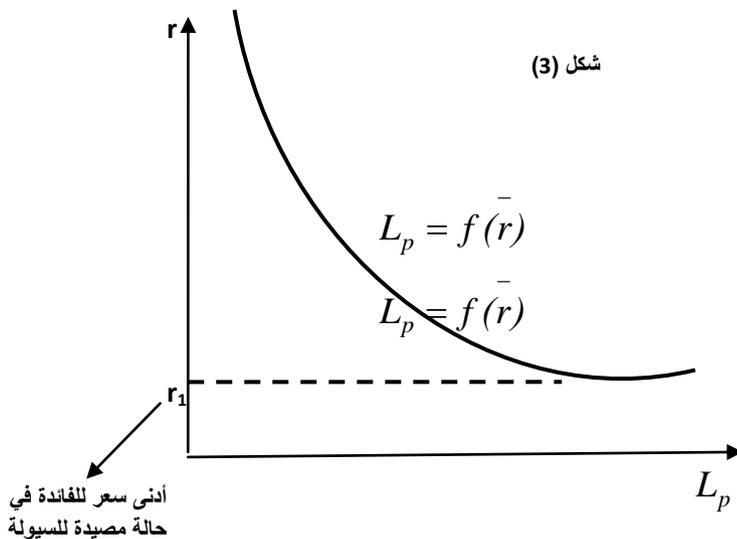
$$L_p = f^{(-)}(r) \dots\dots\dots(13) \quad \text{أو:}$$

حيث ( $r$ ) = سعر الفائدة ويمثل تكلفة الاحتفاظ بالأصول في شكل نقدي بهدف المضاربة .

وبالتالي ، فإن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وضياع فرصة الحصول على هذا العائد .

ولذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة وشراء السندات للحصول على هذا العائد والعكس يحدث في حالة انخفاض سعر الفائدة .

أي أن سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية . وبصورة عامة ، فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة ، كما يوضح الشكل (3) .



وكلما ارتفع سعر الفائدة ، كلما انخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة وأتجه الأفراد نحو اقتناء السندات .

• ولكن السؤال المهم الآن : هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود في شكل سائل ؟  
ذكرنا سابقا أن السبب هو تعظيم الأرباح أو الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق المالية . وهذا هو مضمون المضاربة على فروق الأسعار في السوق والحصول على مكاسب رأسمالية .  
ولتوضيح هذه النقطة دعنا نفترض أن الأفراد اليوم يتوقعون ارتفاع قيمة السندات في المستقبل .  
أي أنهم يتوقعون انخفاض سعر الفائدة على السندات في المستقبل تبعا للعلاقة العكسية المعروفة بين قيمة السندات وسعر الفائدة .

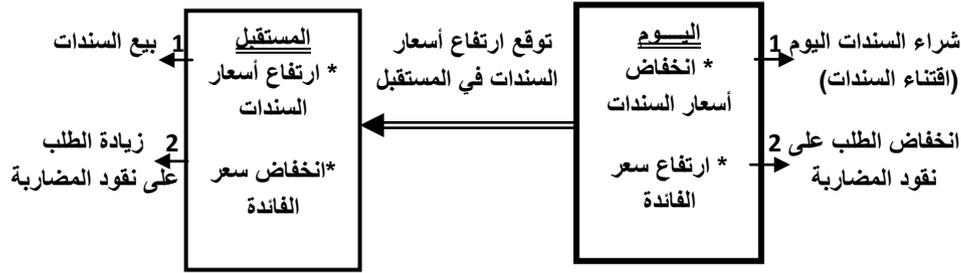
فماذا يعني هذا التوقع بالنسبة للوقت الحاضر (اليوم) ؟ .  
أنه يعني أن أسعار السندات اليوم منخفضة مقارنة بما يتوقعونه لها في المستقبل .  
ويعني أيضا أن سعر الفائدة اليوم مرتفع مقارنة بما يتوقعونه في المستقبل .  
ولكن ما هي نتيجة هذه التوقعات على الاحتفاظ بالنقود أو السندات في الحاضر (اليوم) وفي المستقبل ؟  
في الوقت الحاضر ، يعمل الأفراد على اقتناء السندات نتيجة انخفاض أسعارها ويقللون من احتفاظهم بالنقود في شكل سائل . لأنهم سيجنون أرباح رأسمالية عند بيع السندات في المستقبل نتيجة ارتفاع أسعارها .  
وفي نفس الوقت فإن اقتناء السندات اليوم يمكنهم من الحصول على عائد مرتفع نتيجة ارتفاع سعر الفائدة اليوم .

• والعكس يحدث إذا توقع الأفراد انخفاض أسعار السندات مستقبلا أي أن أسعار السندات اليوم مرتفعة وبالتالي سعر الفائدة منخفض اليوم .  
هذا الأمر يدفع الأفراد إلى بيع السندات للاستفادة من أسعارها المرتفعة اليوم وتجنب الخسارة من انخفاض سعر الفائدة .

وفي نفس الوقت يزيد الطلب على النقود لأغراض المضاربة اليوم . أي أن الأفراد يفضلون اليوم الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بالسندات .

**والخلاصة ؛** أن هذا التحليل يؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة .

• ويمكننا توضيح حالة توقعات الأفراد بارتفاع أسعار السندات وبالتالي توقع انخفاض سعر الفائدة في الشكل الآتي :



- ومن ناحية أخرى ، يرى كينز وجود حد أدنى لسعر الفائدة يصبح فيه الطلب على النقود ذات مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة . وفي هذه الحالة ، فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى .
- لأن الأفراد يحتفظون بهذه الزيادة في صورة نقود عاطلة وهي الحالة التي وصفها كينز بمصيدة السيولة أو فخ السيولة ( Liquidity Trap ) .

وهي الحالة التي حدثت في حالة الكساد وفقا لرأي كينز . كما يوضح الشكل (3).

أ- دالة الطلب على النقود ( الإجمالية )  $L$  :

يمكننا الآن صياغة مكونات الطلب على النقود في علاقة دالية واحدة على النحو الآتي:

$$L = L_1(y) + L_2(y) + L_p(r) \dots\dots\dots(14)$$

$$L = L_e(y) + L_p(y) \dots\dots\dots(15)$$

$$L = L(y, r) \dots\dots\dots(16)$$

أي أن دالة التفضيل النقدي أو دالة الطلب على النقود هي دالة طردية في الدخل وعكسية في سعر الفائدة .

#### 4-16) النظريات الكينزية الحديثة في الطلب على النقود

قدم عدد من الاقتصاديين الكينزيين بعد كينز بعض نظريات الطلب على النقود التي انتهت إلى تأكيد أن الطلب على نقود المبادلات يعتمد أيضا على سعر الفائدة . أي أن الطلب على النقود بصورة كلية يعتمد على سعر الفائدة دون الحاجة إلى تصنيف الطلب إلى نقود مبادلة ونقود مضاربة . ومن أبرز هذه النظريات ما يلي :

أ. **نظرية المخزون في الطلب على النقود** (The Transaction Demand Model) قدم وليام بامول هذا

النموذج في خمسينيات القرن الماضي . يركز هذا النموذج على الطلب على النقود السائلة إضافة إلى الودائع الجارية حيث  $(M_1)$  . أي أنه نقود المبادلات التي عرفناها سابقا . وقد ميز بامول بين نوعين من تكاليف الاحتفاظ بالنقود السائلة هي :

تكلفة السحب الناجمة عن تحويل الوديعة الآجلة إلى نقود سائلة وتكلفة الفرصة البديلة وتتمثل في الفائدة التي تم التضحية بها (الضائعة) الناجمة عن سحب المبالغ من البنك . وإزاء هذه التكاليف فإن مشكلة الأفراد تكمن في اختيار الحجم الأمثل للرصيد النقدي الذي يتم سحبه .

وينتهي بامول إلى تأكيد أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة . مع ملاحظة أن الطلب على النقود بأكمله يعتمد على سعر الفائدة وفقا لمعادلة الطلب على النقود الآتية :

$$C = r^{-1} y^{\frac{1}{2}} b^{\frac{1}{2}} \dots\dots\dots(17)$$

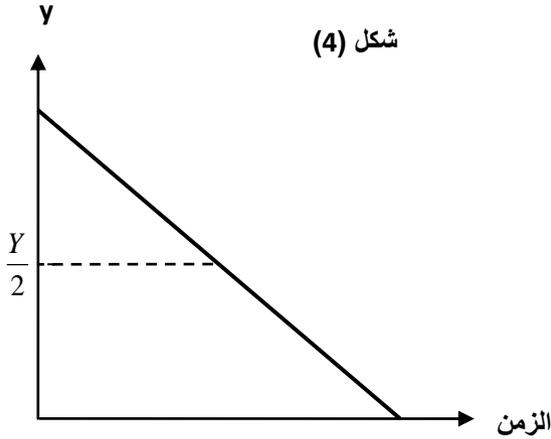
حيث C= الحجم الأمثل للرصيد النقدي المسحوب (الطلب على النقود) .

b= مستوى الرسوم التي تمثل جزء من تكاليف السحب .

ويتكئ نموذج المخزون في الطلب على النقود على عدد من الفروض هي :

خيارات التصرف في الدخل : هناك احتمالان لهذا التصرف هما :

- إما أن يحتفظ الأفراد بدخولهم (Y) كاملا من أجل إنفاقه خلال فترة زمنية معينة (شهر) حتى يتم استنزافه كاملا . وعندئذ فإن متوسط الرصيد النقدي (الطلب على النقود يساوي  $(\frac{Y}{2})$  .



- أو أن يحتفظ الأفراد بنصف دخلهم  $(\frac{Y}{2})$

ويستثمرون النصف الآخر بإيداعه في

البنك. وعندئذ يتم السحب من المبلغ

المحتفظ به حتى يتم إنفاقه كاملا في

متنصف الفترة . ثم يجري سحب النصف

المودع في البنك لمواجهة متطلبات الإنفاق

حتى نهاية الفترة . وعندئذ يكون متوسط

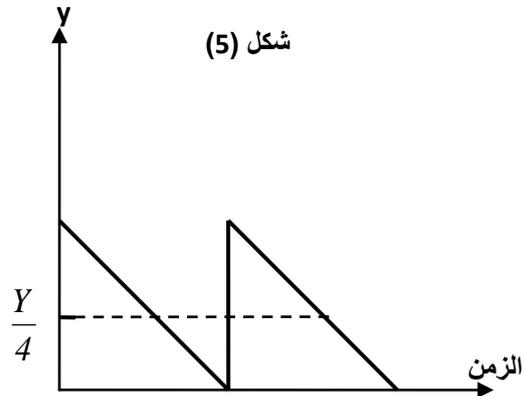
الرصيد النقدي المسحوب يساوي  $(\frac{Y}{4})$  .

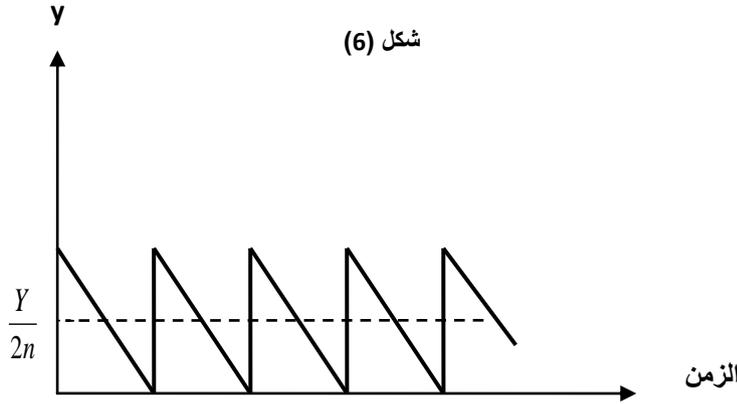
ويبين الشكل (4) خيارات سلوك الأفراد إذا

قرررو الاحتفاظ بالدخل كاملا .

كما يبين الشكل (5) الخيار الآخر الذي يحتفظ

فيه الأفراد بنصف دخلهم وإيداع النصف الآخر .





ويمكن تعميم هذا السلوك ، حيث يقوم الفرد بالسحب من دخلة المودع عدد (N) من المرات ، حيث يكون متوسط الرصيد النقدي مساويا

$\frac{Y}{2n}$  . شكل (6) .

ونستنتج من هذه الخيارات أن متوسط الرصيد النقدي التي يحتفظ بها الأفراد (C) إذا قام بالسحب عدد (n) من المرات هو :

$$C = \frac{Y}{2n} \dots\dots\dots(18)$$

أي أنه يعتمد عكسيا على عدد مرات السحب . إضافة إلى ذلك فإن عدد مرات السحب هي:

$$n = \frac{Y}{2c} \dots\dots\dots(19)$$

- (1) إن هدف أي فرد هو تحديد المستوى المرغوب لمتوسط الرصيد النقدي (C) الذي يُحتفظ به في شكل سائل لمواجهة متطلبات المبادلات وبالتالي فإن الهدف هو تحديد العدد المرغوب لعدد مرات السحب .
- (2) يعتمد تحديد المستوى المرغوب للرصيد النقدي (الطلب النقدي) على حجم تكاليف عدد مرات السحب (n) التي يقبل أن يتحملها الفرد من أجل الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل بدلا عن وضعها كوديعة في البنك أو استثمارها .

وطبقا لهذا النموذج تتكون التكاليف من البنود الآتية :

- تكلفة السحب (b) اللازمة لكسر الوديعة وتحويلها إلى نقود سائلة ، بالإضافة إلى تكلفة الزمن الضائع أي الذهاب إلى البنك . ويطلق على تكلفة السحب رسوم المعاملات (Brokerage Fee) .
- أي أن تكلفة السحب تساوي (b) مضروبة في عدد مرات السحب .

$$b \cdot n = b \frac{y}{c} \dots\dots\dots(20) \quad \text{أو :}$$

- تكلفة الفرصة المضاعة وهي الفائدة أو العائد المضحى به من المبالغ المسحوبة وتساوي متوسط الرصيد النقدي مضروبا في الفائدة (i) أو :  $c \cdot i$  .
- أي أن التكاليف الكلية =

$$TC = (b \cdot \frac{y}{c}) + (c \cdot i) \dots\dots\dots(21)$$

(3) أي أن هدف الفرد هو اختيار الحجم المرغوب للرصيد النقدي (الطلب على النقود) الذي يتم سحبه  $(C^*)$  وكذلك العدد المرغوب لمرات السحب  $(n^*)$ . في ظل قيد التكاليف الذي ينبغي أن تكون عند أدنى مستوى لها .

وبمفاضلة معادلة التكاليف تفاضلا كليا نجد أن :

$$\frac{dTC}{dC} = \frac{-by}{C^2} + i = 0 \dots\dots\dots(22)$$

ومن هذا الشرط نحصل على الرصيد المرغوب للطلب على النقود  $C^*$  كما يلي :

$$\frac{by}{C^2} = i \rightarrow by = C^2 i \dots\dots\dots(23)$$

$$C^2 = \frac{by}{i} \rightarrow \dot{C} = \sqrt{\frac{by}{i}} \dots\dots\dots(24)$$

$$\dot{C} = \left(\frac{by}{i}\right)^{\frac{1}{2}} \Rightarrow C^* = \frac{b^{\frac{1}{2}} y^{\frac{1}{2}}}{1} \dots\dots\dots(25)$$

وتبين معادلة الجذر التربيعي السابقة أن الطلب على النقود  $(C^*)$  يعتمد طرديا على الدخل وعكسيا على سعر الفائدة .

ولكي تصبح المعادلة السابقة قابلة للقياس فإنه يمكننا تحويلها إلى معادلة خطية باستخدام تفاضل المعادلات اللوغاريتمية :

$$d \ln C^* = \frac{1}{2} d \ln(b) + \frac{1}{2} d \ln(y) - \frac{1}{2} d \ln(i) \dots\dots\dots(26)$$

ومنها فإن مرونة الطلب على النقود بالنسبة للدخل هي :

$$\frac{d \ln C^*}{d \ln y} = \frac{1}{2}$$

كذلك فإن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة =  $(-\frac{1}{2})$  .

ومن جهة أخرى ، فإن العدد المرغوب لمرات السحب هو :

$$n^* = \left(\frac{i \cdot y}{p}\right)^{\frac{1}{2}} \dots\dots\dots(27)$$

أي أن عدد مرات السحب يعتمد طرديا على الدخل وسعر الفائدة وعكسيا على تكلفة السحب (b).  
ومن جانب آخر ، يعثور نموذج المخزون بعض النقائص منها :

- عندما تنخفض تكلفة السحب (b) ، فإن الطبيعي هو أن يزيد الطلب على النقود ( $C \uparrow$ ) لكن المعادلة السابقة تتوقع أنه عندما  $C \leftarrow 0 = b = 0$  وهذا غير واقعي .
- لا تقدم المعادلة السابقة تفسيراً مقنعاً عن تأثير تكلفة المعلومات وحالة عدم التأكد على الطلب على النقود .

افتراض أننا لا نعرف ( $Y/2$ ) ، هذا يعني أننا لا نعرف  $n = Y/C$  بسبب عدم التأكد. ولذلك ظهرت فكرة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط وهو ما لم يفسره نموذج المخزون .  
ولتلافي هذا القصور ، يمكن تعديل نموذج المخزون وتضمينه عنصر تكلفة عدم التأكد أي التكلفة التي يتحملها الفرد عندما لا يوجد هناك نقود سائلة . وليكن (Z) ، وعندئذ فإن التكلفة الكلية هي :

$$TC = b \frac{Y}{C} + iC - Z$$

- لاحظ أن نموذج المخزون يُظهر أن الطلب على النقود غير مرن بالنسبة للتغير في الدخل ، فالتغير في الطلب على النقود يتغير بنسبة أقل من ( $\frac{1}{2}$ %) من التغير في الدخل (1%) ، مما يعني أن أي تغير معين في عرض النقود ( $M^s$ ) ، يتطلب تغيراً كبيراً في الدخل ، كي يزيد الطلب على النقود بالمستوى اللازم لاستعادة توازن سوق النقود . وهذا يعني أيضاً أن السياسة النقدية ينبغي أن يكون لها تأثير كبير على الدخل .

### (ب) نظرية توازن المحفظة في الطلب على النقود ( The Portfolio Theory of Money Demand)

طوّر الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين هذا النموذج في أواخر خمسينيات القرن العشرين وطبقاً لهذه النظرية ، فإن الفرد يقتني أصول مالية متنوعة . وعلى خلاف نظرية التفضيل النقدي الكينزية ، فإن ثروة كل فرد تتكون من تشكيلة متنوعة من الأصول المالية منها السندات والنقود وليس إما سندات أو نقود . وتتسم هذه النظرية باعتمادها أسس التحليل الجزئي ، حيث يسعى الفرد إلى تعظيم المنفعة الكلية المتوقعة من العائد الكلي للأصول المالية التي تشكل المحفظة في ظل مستوى معين من المخاطر الكلية للأصول . فإقتناء السندات يحقق عائداً مع القبول بمستوى معين من المخاطرة ، بينما اقتناء النقود لا تحقق عائداً ولكنها خالية من المخاطر بافتراض معدل تضخم صفري . وتكمن أهمية النظرية في إدخال عنصر المخاطرة كمحدد رئيسي ومباشر في الطلب على النقود وتنوع تشكيلة المحفظة (الثروة) من خلال تفضيلات الأفراد القائمة على الموازنة بين المخاطرة والعائد . فالفرد يفضل الأصل المالي الذي يحقق العائد الأكبر والمخاطرة الأقل . وبالتالي ، فإن التوليفة المثلى من العائد والمخاطرة هي التي تحدد المستوى المرغوب

لطلب على النقود في ظل مستوى معين من المقايضة أو المبادلة بين المخاطرة والعائد باعتبار أن الأفراد يكرهون المخاطرة ويحبون العائد (Risk Aversion) .

ويبين منحنى السواء ذو الميل الموجب توليفات مختلفة من العائد والمخاطرة ، فالعائد الأكبر للأصل المالي يكون مرغوباً لتعويض الفرد عن المخاطرة الأكبر . وكلما انتقل منحنى السواء إلى أعلى كلما زاد عائد الأصل المالي في ظل هذه المبادلة . ومن جهة أخرى ؛ يبين خط المخاطرة - العائد إمكانيات التوليفات المختلفة للأصول المالية .

وعلى أية حال ، فإن توازن المحفظة يتحقق عند نقطة التماس بين منحنى السواء وخط المبادلة بين المخاطرة والعائد . وكلما زاد سعر الفائدة ، انتقل خط مبادلة العائد - المخاطرة إلى أعلى وأقتنى الأفراد مزيداً من السندات وحجم أقل من الطلب على النقود . وبعبارة أخرى تؤكد هذه النظرية على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود .

### نموذج المحفظة (Portfolio Model)

دعنا نطور بصورة رسمية نموذج المحفظة في الطلب على النقود وفقاً لرؤية توبن .

(1) يتوفر لأي مجتمع أصول مالية هي السندات (B) والنقود (M) التي تشكل ثروة هذا المجتمع (W) .

$$W = M + B \quad \dots\dots\dots (28)$$

ويفترض هذا النموذج أن العائد المتوقع لأي أصل مالي هو

$$e = i + v \quad \dots\dots\dots (29)$$

حيث  $e$  = العائد المتوقع من السندات مثلاً ،  $v$  = المكاسب أو الخسائر من تغير قيمة السندات (مكاسب رأسمالية أو خسائر رأسمالية) .

لاحظ أن  $v = 0$  في حالة أن سعر الفائدة (العائد) المتوقع يساوي سعر الفائدة الفعلي أي أن  $(i^e = i)$  . كذلك يفترض النموذج أن المستثمر يكون متأكداً مسبقاً بمعدل العائد في السوق للفترة المستقبلية . وهذا الفرض على خلاف رؤية كينز الذي يفترض وجود قدر معين من التوقع بالنسبة لمعدل العائد بين الأفراد ، ولكنهم يختلفون في تقدير مستوى العائد . مما ينجم عن ذلك أن الفرد قد يقتني أما نقود أو سندات .

دعنا الآن نحدد العائد الكلي للثروة ( $E_T$ ) كما يلي :

$$E_T = e_w W$$

$$E_T = e_m + e_B$$

$$E_T = e_B$$

حيث  $eM = 0$  ← لا يوجد عائد للنقود

$$E_T = (i + v) B \quad \dots\dots\dots (30)$$

أو أي أن العائد الكلي يساوي العائد من اقتناء السندات ، أما النقود فليس لها عائد .

(2) بيد أن العائد مرتبط بالمخاطرة ، دعنا الآن ندخل عنصر المخاطرة (R) في بناء النموذج كما يلي :

بما أن أفضل مقياس للمخاطرة هو الانحراف المعياري للمكاسب الرأسمالية من تغير أسعار السندات (  $\sigma R$  ) الكلية المخاطر مقياس فإن ، (  $\sigma v$  ) هو :

$$\sigma R = \sigma m M + \sigma b B \dots\dots\dots (31)$$

وبما أن  $\sigma m = 0$  فإن :

$$\sigma R = \sigma b B \dots\dots\dots (32)$$

تفيد (32) أن المخاطرة الكلية (  $\sigma R$  ) تساوي المخاطرة من اقتناء السندات (  $\sigma b , B$  ). كما تفيد (32) في استنتاج معادلة الطلب على السندات كما يلي :

$$B = \frac{1}{\sigma b} (\sigma R) \dots\dots\dots (33)$$

أي أن ميل منحنى الطلب على السندات هو :  $\frac{1}{\sigma b} = \frac{dB}{d\sigma R}$  . وتفيد المعادلة (33) في أن اقتناء قدر معين من السندات (  $B$  ) يرتبط بمقدار معين من المخاطرة (  $\sigma R$  ) في ظل ثبات (  $\sigma b$  ) .

أي أن زيادة المخاطرة يرتبط بزيادة اقتناء السندات  $B \rightarrow \uparrow \sigma b$  .

(3) وحيث أنه يوجد مستويات معينه من المقايضة بين المخاطرة والعائد ، فإننا بحاجة الآن إلى تحديد

خط المخاطرة - العائد والذي يعد بمثابة قيد الميزانية بين المخاطرة والعائد . وهذا يتم من خلال

الجميع بين معادلة العائد الكلي (30) ومعادلة الطلب على السندات (معادلة 33) .

وبإدخال معادلة (33) في معادلة (30) نجد أن :

$$E_T = (i + v) \frac{\sigma R}{\sigma b}$$

$$E_T = \left( \frac{i + v}{\sigma b} \right) \sigma R \dots\dots\dots (34)$$

معادلة (34) تمثل تبادل العائد - المخاطرة ، وهذا المعدل يكون ثابتا بين العائد الكلي والمخاطرة

الكلية.

$$\frac{dE_T}{d\sigma R} = \frac{i + \bar{v}}{\sigma b} \dots\dots\dots (35)$$

أي أن :

وبعبارة أخرى ، فإن الإضافة المستمرة للثروة من خلال العائد والقبول بمخاطرة متزايدة ، تتم بمقدار

ثابت يساوي  $\left( \frac{i + v}{\sigma b} \right)$  .

فإذا زادت المخاطرة الكلية (  $\sigma R$  ) بمقدار 1% ، فإن العائد الكلي (  $E_T$  ) يزيد بمقدار  $\left( \frac{i + v}{\sigma b} \right)$  .

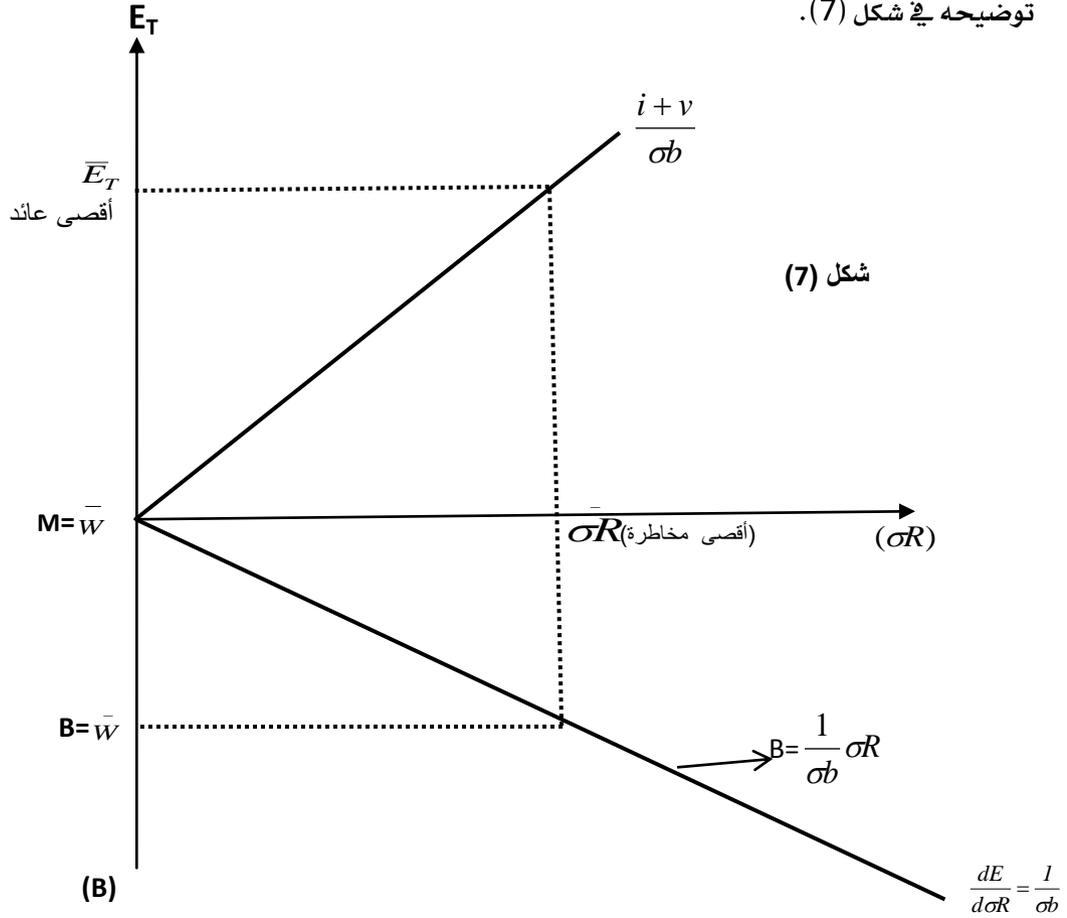
مثال :

إذا كان:  $i = 5\%$  ،  $v = 10\%$  ،  $\sigma b = 5\%$  .

$$\frac{dE_T}{d\sigma R} = 3\%$$

أي أن  $\sigma R \uparrow \Leftarrow E_T = 3\% \uparrow$  ،  $\sigma R \uparrow \Leftarrow E_T = 3\% \uparrow$

وبيانها ، فإن خط تبادل المخاطرة - العائد ( قيد الميزانية ) وكذلك خط الطلب على السندات يمكن توضيحه في شكل (7) .



يُظهر شكل (7) ما يلي :

- عند أقصى مخاطرة  $\sigma R = \sigma R$  ويكون العائد الكلي عند أقصاه  $E_T = \bar{E}_T$
- فقط  $W = \bar{W} = B \Leftarrow$  أي أنه عند أقصى عائد وأقصى مخاطرة يقتني الأفراد السندات فقط .
- عند مخاطرة صفرية :  $\sigma R = 0 = E_T$  ( صفر ) أدنى عائد  $M = \bar{W} \Leftarrow$  أي أن الأفراد يحتفظون بالنقود فقط .

- وكلما اتجهنا إلى أعلى على خط المبادلة  $(\frac{i+v}{\sigma b})$  ، فإن العائد يزيد وكذلك المخاطرة وبالتالي يزيد الطلب على السندات . وهذا يظهر من الاتجاه من نقطة الأصل إلى أسفل على خط الطلب على السندات ، حيث يزيد الطلب على السندات ويقل الطلب على النقود .
- (4) لكن السؤال هو أين يستقر الفرد أو كيف يوازن الفرد محفظة أصوله المالية ؟ . هذا يتطلب إدخال تحليل المنفعة في نموذج توبين للطلب على النقود لتوضيح التوليفات المختلفة من المخاطرة والعائد . تعتمد المنفعة الكلية التي يسعى الفرد لتعظيمها على العائد الكلي والمخاطرة الكلية .  
أو :

$$Max : u = u(E_T, \sigma R) \dots\dots\dots (36)$$

حيث  $\frac{\partial u}{\partial E_T} > 0$  ،  $\frac{\partial u}{\partial \sigma R} < 0$  بالنسبة للمستثمر الذي يكره المخاطرة .

وكذلك فإن ميل منحنى السواء هو :

$$du = 0 = \frac{\partial u}{\partial E_T} dE_T + \frac{\partial u}{\partial \sigma R} d\sigma R$$

$$\frac{dE_T}{d\sigma R} = -\frac{\partial u / \partial \sigma R}{\partial u / \partial E_T} > 0 \dots\dots\dots (37)$$

- أي أن ميل منحنى السواء يكون موجبا ، وينتقل إلى أعلى جهة اليسار ليعبر عن زيادة المنفعة .
- (5) ويمكن الحصول على المحفظة المثلى التي تحقق للأفراد التشكيلة المثلى من السندات والنقود عندما يتحقق التساوي بين معدل الإحلال الحدي للعائد والمخاطرة مع ميل خط تبادل المخاطرة - العائد . حيث يتحدد هذا الشرط من خلال تكوين معادلة لاجرانج الآتية :

$$L = u(E_T, \sigma R) + \lambda \left[ E_T - \left( \frac{i+v}{\sigma b} \right) \sigma R \right] \dots\dots\dots (38)$$

$$\frac{\partial L}{\partial E_T} = \frac{\partial u}{\partial E_T} + \lambda = 0 \dots\dots\dots (39)$$

$$\frac{\partial L}{\partial \sigma R} = \frac{\partial u}{\partial \sigma R} - \lambda \left( \frac{i+v}{\sigma b} \right) = 0 \dots\dots\dots (40)$$

ومن 39 ، 40 نجد أن :

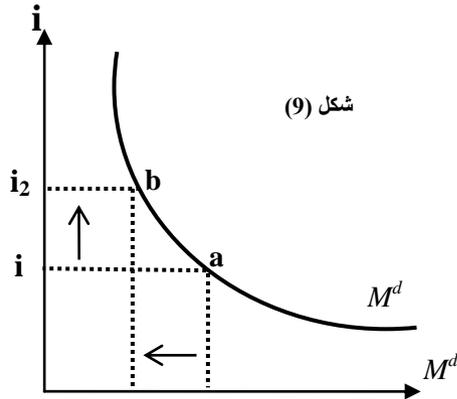
$$\frac{\partial u}{\partial \sigma R} = -\lambda$$

$$\frac{\partial u}{\partial E_T} = -\lambda$$

$$\frac{\partial u}{\partial \sigma R} = \lambda \left( \frac{i+v}{\sigma b} \right)$$



- ماذا يحدث لو أن سعر الفائدة ( $i$ ) ارتفع إلى ( $i_2$ ) ؟ إن خط المخاطرة- العائد يستدير إلى أعلى اليسار، وينتقل منحنى السواء إلى أعلى ومن ثم تحدث نقطة توازن مثلى عند ( $b$ ). لاحظ أن الطلب على السندات يزيد من ( $B_a$ ) إلى ( $B_b$ ). وبالتالي، فإن الطلب على النقود يقل. وكذلك فإن العائد الكلي يزيد، وتبعاً لذلك تزيد المخاطرة الكلية.



شكل (9)

- أي أنه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود في نموذج توازن المحفظة . وهذا يعني أنه بالإمكان اشتقاق منحنى الطلب على النقود من نقطتي التوازن  $b, a$  كما يوضح الشكل (9) .
- وبصورة عامة، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً لنموذج المحفظة تظهر على النحو الآتي :

$$\frac{M^d}{P} = f(W, r_1, r_2, \dots, \pi^e) \dots \dots \dots (43)$$

حيث  $\frac{M^d}{P}$  = الطلب على النقود .

- $W$  = حجم الثروة التي تتوزع بين السندات والنقود وترتبط بعلاقة طردية مع الطلب على النقود .
- $r_1, r_2$  = أسعار الفوائد على الأصول المختلفة البديلة (كالسندات والأسهم وغيرها) وترتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود .
- $\Pi^e$  = معدل التضخم المتوقع الذي يمثل العائد الحقيقي المتوقع من الاحتفاظ بالنقود السائلة. فإذا ارتفعت توقعات التضخم، فإن هذا يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بكمية أقل من النقود أي أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم المتوقع .

## (5-16) نظرية الطلب على النقود الحديثة

## إسهام مدرسة النقديين

## (The Monetarist's Contribution)

## إطار جديد لفهوم قديم :

قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة نظريته في الطلب على النقود في خمسينيات القرن الماضي . وقد مثلت هذه النظرية أبرز إسهامات مدرسة النقديين التي بدأ نجمها يسطع في عقد السبعينيات . وهي الفترة التي كانت الأفكار الاقتصادية الكينزية تهتز في مواجهة المشكلة المزدوجة - مشكلة التضخم الركودي التي عانت منها كثير من الاقتصاديات الغربية وقتذاك . جاءت نظريته في الطلب على النقود كأمتداد وتطوير للنظرية الكلاسيكية المتمثلة في صياغة فيشر (معادلة التبادل) . ولكن بدون التمسك بفرضية ثبات سرعة دوران النقود التي تمسك بها الكلاسيك . هذا التخلي عن فروض الكلاسيك قد سمح بمقولة أن لكمية النقود دور مؤثر في الدخل والإنتاج والأسعار .

أي أن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وهذا يعد موقفا مناقضا لصرامة الكلاسيك الذين اعتقدوا بمبدأ حياد النقود .

بدأ فريدمان في بناء نظريته بالاتكاء على معادلة التبادل التي رأى فيها أنها ليست نظرية للدخل والأسعار وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود .

وللتأكيد على هذا الرأي ، فقد أعطى دور محوري لسرعة دوران النقود . وتوصل إلى تقرير أن سرعة الدوران تعزى إلى التغير في الطلب على النقود .

ولتوضيح هذه الفرضية ، دعنا نتذكر معادلة التبادل :

$$MV=PY$$

ومنها :

$$V = \frac{PY}{M}$$

وحيث أنه عند التوازن يكون عرض النقود (M) مساويا للطلب الاسمي على (PM<sup>d</sup>) أي أن M = PM<sup>d</sup> . وبالتالي فإن دوران النقود يصبح :

$$V = \frac{PY}{PM^d} = \frac{Y}{M^d} \dots\dots\dots(43)$$

وهذا يعني أنه كلما زادت كمية النقود المطلوبة ، فإن سرعة الدوران تنخفض والعكس صحيح . أي أن التغير في الطلب على النقود يسبب تغيرا في سرعة الدوران ومن الواضح أن العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود تعتمد على العوامل المؤثرة على الطلب على النقود .

ومن ثم يتعين علينا مناقشة العوامل المحددة للطلب على النقود .

ومن هذه النقطة تبدأ نظرية فريدمان في الطلب على النقود .

### الفروض الأساسية لنظرية فريدمان الطلب على النقود :

اتكأت هذه النظرية على عدد من الفروض وهي ":

- 1- رفض دوافع الاحتفاظ التي ركز عليها كينز في بناء نظرية التفضيل النقدي .
- 2- النظر إلى الطلب على النقود في إطار مشابه لنظرية الطلب على أي سلعة أو أصل آخر . فالنقود كسلعة لا تتميز عن غيرها من السلع . فإذا كان الطلب على أي سلعة يعتمد على سعرها والدخل وأسعار السلع الأخرى . فكذلك الطلب على النقود ، يعتمد على سعر النقود والدخل وأسعار السلع الأخرى .
- 3- على خلاف تحليل كينز لمكونات الثروة وقصرها على السندات والنقود . فإن فريدمان يرى أن ثروة الأفراد تتكون من تشكيلة مختلفة من الأصول البديلة للنقود . مثل النقود والأسهم والسندات والأصول غير البشرية كالسلع مثل العقارات والسلع غير المعمرة ونحوها .
- 4- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية وليس الأسعار النسبية لها هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة . وبناء على ذلك ، فإن الطلب على أي أصل إنما يعتمد على معدل العائد لذلك الأصل ومعدلات العوائد على الأصول البديلة وكذلك مستوى الثروة .
- 5- أعتبر فريدمان أن سعر الفائدة هو معدل العائد على الأصول بما في ذلك النقود التي تكون مودعة في البنوك وتلقى عوائد .
- 6- يعتبر معدل التضخم المتوقع هو معدل العائد على النقود السائلة التي تشكل مكون من مكونات الثروة أي أنه عندما ترتفع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية للنقود . وبالتالي فإنه يمثل عائد سالب للنقود السائلة بل لخيارات الاحتفاظ بالأصول بصورة عامة . وبصورة محددة فإن معدل التضخم المتوقع يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة فإذا ارتفعت الأسعار ، يفضل الأفراد إنفاق النقود على السلع بدلا من الاحتفاظ بها في شكل سائل .
- 7- ولقياس حجم الثروة ، استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كمقياس للثروة . وهو بذلك يختلف عن كينز الذي أعبر الدخل المطلق الحالي مقياس للثروة في دالة الطلب على النقود . وقد حدد فريدمان الدخل الدائم بأنه متوسط دخل الفرد السنوي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المتبقية من حياة الفرد .

## دالة الطلب على النقود ( صياغة فريدمان ) :

بناء على تلك الفروض ، يمكننا عرض دالة الطلب على النقود وفقا لصياغة فريدمان على النحو

الآتي :

$$\frac{M^d}{P} = f(W, r_b, r_e, r_t, r, \Pi^e)$$

$$\frac{M^d}{P} = f(y_p, r_b, r_e, r_t, r, \Pi^e) \dots \dots \dots (45)$$

حيث :  $\frac{M^d}{P}$  = الطلب على النقود الحقيقية .

$y_p$  = الدخل الدائم كقياس لحجم الثروة (W)

$r_b$  = معدل العائد على السندات

$r_e, r_t$  = معدلات العائد على بقية الأصول .

$\Pi^e$  = معدل العائد (سالب) على السلع أو الأصول غير البشرية كالعقارات والسلع المعمرة .

$r$  = معدل العائد على النقود السائلة .

## خصائص دالة الطلب على النقود ( فريدمان ) :

1- استخدام الدخل الدائم كقياس للثروة خلافا لكيبنز الذي استعمل الدخل المطلق الحالي كقياس للثروة .

2- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغير سعر الفائدة ضئيلة ، خلافا لما هو عليه في نظرية التفضيل النقدي لكيبنز التي ترى أن درجة المرونة عالية . بل تصل إلى أقصاها (لأنهائي المرونة) في حالة مصيدة السيولة (فخ السيولة) . وبالنسبة لفريدمان ، فإن انخفاض المرونة تعني أن الطلب على النقود يتأثر بدرجة حاسمة بمستوى الدخل الدائم . بينما يكون تأثير سعر الفائدة ضعيف جدا .

3- يعتقد النقديون أن دالة الطلب على النقود مستقرة أي أن ميل وقاطع منحنى دالة الطلب على النقود لا يتغير بصورة كبيرة .

بينما في حالة نظرية التفضيل النقدي ، فإن الدالة غير مستقرة ويمكن أن يتغير ميل وقاطع منحنى الطلب على النقود عند تغير الطلب على نقود المضاربة .

4- تؤكد نظرية فريدمان في الطلب على النقود على أهمية النقود ودورها المؤثر على الدخل والأسعار . وقد رأى فريدمان أنه هذه النظرية هي تطوير لمعادلة التبادل .

5- يمكن استخدام نظرية فريدمان كقراءة جديدة لمعادلة الأرصدة النقدية أيضا (معادلة كامبردج) على النحو الآتي :

$$M^d = k(r_b, r_e, r_t)PY \dots \dots \dots (46)$$

حيث  $k$  = نسبة تفضيل السيولة ولكنها في معادلة فريدمان ليست ثابتة وإنما هي دالة في معدلات العائد على الأصول البديلة للاحتفاظ بالنقود . أي أن أي ارتفاع في أي معدل للعائد على أي أصل من الأصول البديلة سيؤدي إلى انخفاض  $(k)$  .  
وهو ما يعني زيادة رغبة الأفراد في اقتناء الأصول البديلة للنقود السائلة والعكس صحيح .  
هذه الصورة لدالة فريدمان ، يمكن اعتبارها إعادة صياغة جديدة للنظرية الكمية . ولكن مع تقديم تفسير موضوعي للمتغير  $(k)$  .

6- يمكن استخدام الصياغة الأخيرة لدالة فريدمان في تحديد توازن سوق النقود على النحو الآتي :

الطلب على النقود = عرض النقود

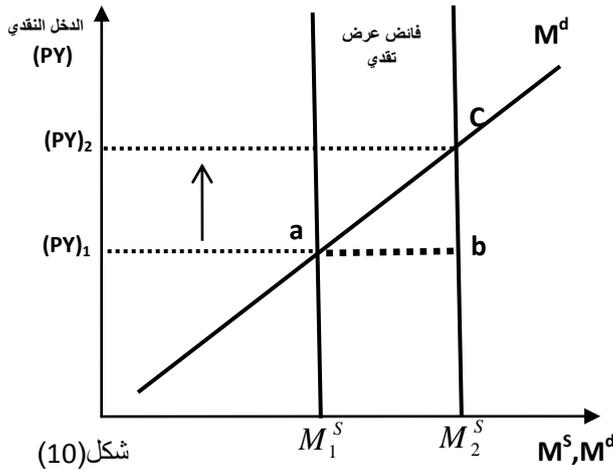
$$M = M^d$$

$$M = k(r_b, r_e, r_f)PY \dots \dots \dots (47)$$

وحيث أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بالنسبة لفريدمان فإن أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي  $(PY)$  . أو أن (زيادة  $M$ ) ستخفض من  $(r_b, r_e, r_f)$  وبالتالي زيادة المتغير  $(k)$  (نسبة التفضيل النقدي). وبمعنى آخر ، فإن انخفاض معدلات العائد على الأصول البديلة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وبالتالي فإن  $(k)$  سترتفع .

وخلاصة القول ، فإنه في ظل استقرار الطلب على النقود ، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تغير

الدخل النقدي  $(PY)$  .



شكل (10)

ومرة أخرى ، فإن هذا يؤكد اعتقاد فريدمان ، بأن عرض النقود يمارس تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وأن النقود ليست محايدة كما ادعى الكلاسيك .

ويمكن توضيح هذه النقطة بيانياً في شكل (10)

حيث  $M^S$  = عرض النقود المحدد من البنك المركزي .

$M^d$  = منحنى الطلب على النقود كدالة طردية مع الدخل (وفقاً لفريدمان)

$a$  = نقطة التوازن في سوق النقود حيث  $M^S = M^d$  وعند مستوى الدخل النقدي  $(PY)_1$  .

الآن أفترض أن  $M^S$  أرتفع إلى  $M_2^S$  .

لاحظ أن هناك فائض عرض نقدي  $ab =$  هو أكثر مما يرغب الناس في الاحتفاظ به . مما يؤدي إلى إنفاق النقود الزائدة وبالتالي إما أن الناتج الحقيقي يرتفع أو ترتفع الأسعار . وفي جميع الأحوال فإن الدخل النقدي يرتفع إلى  $(PY)_2$  .

### (6-16) الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي

أهتم كثير من المهتمين في دراسات الاقتصاد الإسلامي بدراسة وتحليل عدد من دوال الطلب على النقود بيد أننا نكتفي هنا بعرض الدوافع الرئيسية للطلب على النقود في اقتصاد إسلامي:

1. الطلب على النقود لأغراض المعاملات على الدخل  $L_1 = f(Y)$  .
2. الطلب على النقود لأغراض الاحتياط ويتوقف على نصاب الزكاة والدخل  $L_2 = f(Z, Y)$  .
3. الطلب على النقود لغرض الاستثمار ويعتمد على عنصرين هما :
  - أ- الاحتفاظ بالنقود انتظاراً للفرص الاستثمارية وهذا يعتمد على التوقعات المتفائلة بالمستقبل وعائد المشاركة .

ب- مقدار الزكاة المفروضة على النقود المدخرة غير المستثمرة حيث تعتبر الزكاة تكلفة على الاحتفاظ بالأموال غير المستثمرة .

أي أن الطلب على نقود الاستثمار هي :

$$L_3 = f(E, \Pi, Z)$$

وبصورة عامة ، فإن دالة الطلب على النقود الكلية هي :

$$M^d = L_1(Y) + L_2(y, Z) + L_3(\Pi, E, Z)$$

أو بصورة عامة :

$$M^d = f(y, Z, E, \Pi) \dots \dots \dots (48)$$

حيث  $y$  الدخل ،  $Z$  = الزكاة ،  $\Pi$  = عائد المشاركة ،  $E$  = التوقعات المتفائلة .

### □ (7-16) دالة عرض النقود

يمكن اشتقاق دالة عرض النقود من خلال الربط بين تأثير البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور على تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود بصورة مجتمعة .

إن نقطة البداية في هذا التحليل هو استعادة العلاقة بين عرض النقود ( $M$ ) وبين القاعدة النقدية ( $H$ ) من خلال الصياغة الآتية :

$$M = mH \dots \dots \dots (49)$$

حيث  $M$  = عرض النقود ،  $m$  = مضاعف النقود ،  $H$  = القاعدة النقدية الإجمالية .

هذه المعادلة تشير إلى أن عرض النقود يرتبط بالقاعدة النقدية من خلال مضاعف النقود ( $m$ ) . ومن هذه المعادلة ، نستطيع استنتاج أن مضاعف النقود هو :

$$m = \frac{M}{H} \dots \dots \dots (50)$$

أي أنه يساوي عرض النقود منسوبا إلى القاعدة النقدية ، ويمكننا التعبير عن مضاعف النقود بالصورة الآتية :

$$m = \Delta M / \Delta H \dots \dots \dots$$

هذه الصيغة تعني أن مضاعف النقود ( $m$ ) ما هو إلا التغيير في عرض النقود الناجم عن التغيير في القاعدة النقدية .

فإذا تغيرت القاعدة النقدية بمقدار ريال ، فإن التغيير في عرض النقود يساوي ( $m$ ).

ولكن السؤال المهم هنا هو : ما هي مكونات مضاعف النقود وما هي مكونات القاعدة النقدية في المعادلة (49) .

أي أننا نحتاج هنا إلى :

- اشتقاق مضاعف النقود الواسع أولا .
- ثم تحديد مكونات القاعدة النقدية .
- بعد ذلك تحديد العوامل المؤثرة على عرض النقود .

#### اشتقاق مضاعف النقود الواسع :

إن مكونات مضاعف النقود تعكس تأثير وتصرفات الأطراف الثلاثة :

الجمهور - البنك المركزي - البنوك

أ: بالنسبة لجمهور المودعين يمكن تحليل تأثيرهم من خلال تحديد النسب الآتية :

$$= \frac{C}{D} = \text{العملة المتداولة مقابل الودائع الجارية} .$$

$$= \frac{T}{D} = \text{الودائع الآجلة مقابل الودائع الجارية} .$$

دعنا نفترض أن الأفراد يقررون زيادة كل من  $\frac{C}{D}$  ،  $\frac{T}{D}$  أي زيادة العملة المتداولة والودائع الآجلة

مقابل الودائع الجارية بصورة مماثلة أي أن النسب  $\frac{C}{D}$  ،  $\frac{T}{D}$  تكون ثابتة .

ب: بناء على هذا التفضيل، يقوم البنك المركزي بتحديد نسب الاحتياطي التالية:

نسبة احتياطي قانوني على الودائع الجارية ( $rd$ )

نسبة احتياطي قانوني على الودائع الآجلة ( $rt$ ) .

ج: وبالنسبة للبنوك التجارية ، فإنها تقرر أن تحتفظ باحتياطي فائض مقابل الودائع الجارية  $ER$  .

ولكن نحن نعلم أن الاحتياطيات الكلية للبنوك يمكن التعبير عنها الآن في الصيغة الآتية:

$$R = RR + RT + ER \dots \dots \dots (51)$$

حيث  $R$  = حجم الاحتياطيات الكلية .

- $RR =$  حجم الاحتياطيات القانونية على الودائع الجارية .  
 $RT =$  حجم الاحتياطيات القانونية على الودائع الآجلة .  
 $ER =$  حجم الاحتياطي الفائض .  
ولكن :

$$RR = rd . D$$

$$RT = rt . T$$

- أي أن  $RR =$  نسبة الاحتياطي القانوني مضروباً في حجم الودائع الجارية .  
كذلك  $RT =$  نسبة الاحتياطي القانوني مضروباً في حجم الودائع الآجلة .  
وبإحلال هذه التعريفات في المعادلة (51) ينتج أن :

$$R = rd.D + rt.T + ER \dots\dots\dots(52)$$

ولتحليل مكونات الطرف الأيمن من المعادلة (50)  $(m = \frac{M}{H})$  نتبع الآتي :

- 1- دعنا نعرف عرض النقود ( $M$ ) بالمعنى الواسع :

$$M = C + D + T \dots\dots\dots(53)$$

أي أنها تساوي العملة المتداولة ( $C$ ) + الودائع الجارية ( $D$ ) + الودائع الآجلة بمختلف أنواعها (شبه النقود) ( $T$ ) .

- 2- دعنا الآن نتذكر مكونات القاعدة النقدية ( $H$ ) حيث :

$$H = R + C \dots\dots\dots(54)$$

أي أن القاعدة النقدية تساوي الاحتياطيات الكلية ( $R$ ) للمصارف زائداً العملة المتداولة ( $C$ ) لدى الجمهور .

- 3- الآن يمكننا صياغة معادلة القاعدة النقدية (50) في صيغة أخرى بدلالة المعادلة (52)

$$H = rd.D + rt.T + ER + C \dots\dots\dots(55)$$

هذه المعادلة تؤكد على ما يلي :

- الزيادة في العملة المتداولة ( $C$ ) تؤدي إلى زيادة مساوية في القاعدة النقدية.
- الزيادة في الاحتياطي الفائض في البنوك تؤدي إلى زيادة في القاعدة النقدية.
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية ويؤثر سلباً على قدرة البنوك على خلق ودائع .

- 4- دعنا نكتب معادلة القاعدة النقدية (55) بدلالة المتغيرات التي تعكس مباشرة سلوك جمهور

المودعين والبنوك التجارية والبنك المركزي :

أي بدلالة  $\frac{ER}{D}$ ،  $T/D$ ،  $C/D$  وذلك على النحو الآتي :

$$\left. \begin{aligned} rt.T &= rt \frac{T}{D} D \\ C &= \frac{C}{D} D \\ ER &= \frac{ER}{D} D \end{aligned} \right\} \text{دع : (56).....}$$

وبوضع (56) في المعادلة (55) نجد أن :

$$H = (rd.D) + rt.(T/D)D + (\frac{ER}{D})D + (\frac{C}{D})D.....(57)$$

وبأخذ  $D$  عامل مشترك نجد أن :

$$H = \left\{ rd.D + rt(\frac{T}{D}) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D} \right\} D.....(58)$$

5- دعنا الآن نعيد صياغة المعادلة (53) (عرض النقود) في صورة تبين بوضوح سلوك جمهور المودعين على النحو الآتي :

$$M = D + (\frac{C}{D})D + (\frac{T}{D})D$$

$$M = \left( 1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D} \right) D.....(59)$$

6- وصلنا الآن إلى الخطوة الأخيرة في اشتقاق مضاعف النقود الواسع من المعادلة (50)

$$\left( m = \frac{M}{H} \right)$$

وبوضع المعادلة (58) والمعادلة (54) في المعادلة (50) نجد أن :

$$m = \frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt.\left(\frac{T}{D}\right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}}.....(60)$$

أي أن المعادلة (60) ما هي إلا مكونات مضاعف النقود الواسع ( $m$ )

وبالعودة إلى المعادلة (49) التي تبين العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية ومضاعف النقود .

وبوضع المعادلة (60) في المعادلة (49) نجد أن عرض النقود هو :

$$M = \left[ \frac{1 + \frac{C}{D} + \frac{T}{D}}{rd + rt.\left(\frac{T}{D}\right) + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}} \right] H.....(61)$$

## العوامل المؤثرة على عرض النقود

تفيد المعادلة (61) أن عرض النقود يتأثر طرديا بسعر الفائدة السوقي . وبافتراض ثبات نسب الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية والأجلة التي يقررها البنك المركزي ، فإن زيادة سعر الفائدة تسبب انخفاض نسبة الاحتياطي الفأض  $(ER/D)$  ونسبة العملة المتداولة إلى الودائع  $(C/D)$  . وهذا يسبب زيادة مضاعف النقود  $(m)$  وبالتالي زيادة عرض النقود .

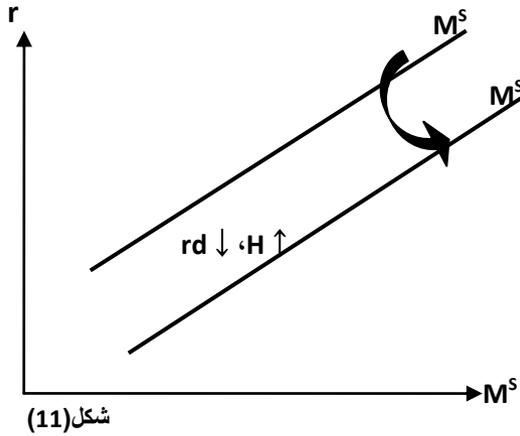
أي أنه عندما  $(r) \uparrow$  ،  $\frac{ER}{D} \downarrow$  ، وكذلك  $m \uparrow \Leftarrow M^S \uparrow \Leftarrow \frac{C}{D} \downarrow$  . وبافتراض ثبات  $rt:rd$  .

ويمكن تحديد هذه العلاقة الطردية بين سعر الفائدة وعرض النقود كما يلي:

$$M^S = f\left(r^{(+)}\right) \dots \dots \dots (62)$$

وبياننا فإن منحنى عرض النقود هو شكل (11) .

وإذا قرر البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية  $(H)$  أو تخفيض نسب الاحتياطي القانوني ، فإن منحنى عرض النقود ينتقل إلى أسفل .



## دالة عرض النقود وميل منحنى LM

لاحظ الآن أن معادلة (62) تُظهر أن عرض النقود أصبح متغير داخلي وليس متغير مستقلا كما رأينا سابقا .

فعرض النقود هو دالة في سعر الفائدة والمتغيرات الخارجية الأخرى كالقاعدة النقدية ونسب الاحتياطي القانوني .

أو

$$M^S = m\left(r^{(+)}, H^{(+)}, rd^{(-)}\right) \dots \dots \dots (63)$$

وحيث أن عرض النقود أصبح متغيرا داخليا ، فإن له تأثير على ميل منحنى  $(LM)$  حيث يغدو هذا المنحنى أقل انحدارا مقارنة بنظرية في حالة كون عرض النقود متغيرا مستقلا . ولتوضيح ذلك دعنا نستعيد معادلة توازن سوق النقود على النحو الآتي :

$$LM : M^S = M^d$$

أو

$$m(r, H, rd) = L(y, r) \dots \dots \dots (64)$$

وبمفاضلة (64) تفاضلا كلياً ، وبافتراض أن :  $dH = drd = 0$

نجد أن :

$$m' dr = Lydy + Lrdr$$

أو

$$- Lydy = (Lr - m')dr$$

أي أن ميل منحنى (LM) هو :

$$\frac{dr}{dy} = - \frac{Ly}{Lr - m'} \dots \dots \dots (65)$$

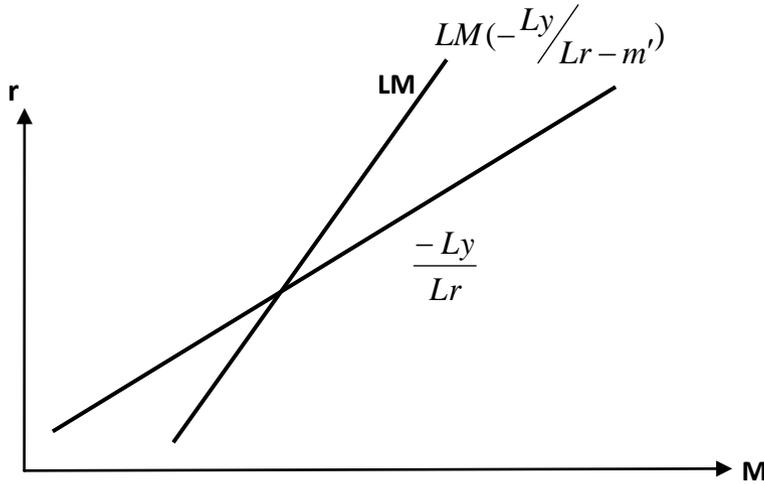
تذكر أن منحنى LM في الحالة الأصلية السابقة هو :

$$\frac{dr}{dy} = - \frac{Ly}{Lr} \dots \dots \dots (66)$$

وبمقارنة (65) ، (66) نجد أن :

$$- \frac{Ly}{Lr - m'} < - \frac{Ly}{Lr}$$

أي أن ميل LM في حالة  $M^S$  متغير داخلي يكون أقل انحداراً كما يظهر في شكل (12)



شكل (12)



## الفصل السابع عشر

### نظرية الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح

( The Theory of Aggregate Demand in Open Economy )

#### ( 17 - 1 ) نظرية سعر الصرف

##### مفهوم سعر الصرف :

هناك نوعان رئيسيان لسعر الصرف : سعر الصرف الاسمي (أو سعر الصرف النقدي) وسعر الصرف الحقيقي .

يُعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر النسبي لعمليتي بلدين ، أو هو عدد وحدات النقد الأجنبي التي يتم تبادلها مع وحده واحد من النقد الوطني . فمثلا سعر صرف الريال اليمني هو عدد وحدات النقد الأجنبي (الدولار) لكل ريال يمني  $(E = \$/yr)$  .

وطبقا لهذا التعريف ، فإن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يعني ارتفاع قيمة العملة الوطنية بينما انخفاض سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية .

ومن جانب آخر؛ يُعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه السعر النسبي للسلع في الدولتين.

أو هو معدل التبادل الدولي لسلع دولة ما مع سلع الدول الأخرى . ويتضمن هذا التعريف السلع التي يتم الاتجار بها بين الدولتين . ويُنظر كذلك إلى سعر الصرف الحقيقي بأنه سعر الصرف الاسمي مرجحا بالسعر النسبي للسلع الوطنية إلى السلع الأجنبية .

وأيا كان الأمر ، فإن الأدب الاقتصادي يحفل بالعديد من النظريات التي اهتمت بتحديد سعر الصرف . وقد كانت نظرية تعادل القوة الشرائية من أوائل هذه النظريات التي اهتمت بتحديد سعر الصرف ( The Purchasing Power Parity). وتعزى هذه النظرية إلى كاسل (Cassel, 1922) . تلتها نظرية المرونات للاقتصادي ميد 1951 التي ركزت على تحليل أثر ميزان الحساب الجاري على سعر الصرف . وأهتم نموذج ماندل فلمنج بتحديد سعر الصرف في إطار استيعاب أوسع للمتغيرات الاقتصادية الكلية . حيث اهتم هذا النموذج بتحديد سعر الصرف في إطار التوازن الأني لسوق السلع (IS) وسوق النقود (LM) وفي ظل الشروط الكينزية لتوازن السوقين .

أما المنهج النقدي الذي يعزى لإسهام الاقتصادي هاري جونسون (1973) فقد قدم نظرية لتحديد سعر الصرف في إطار المنهج النقدي لتوازن ميزان المدفوعات . وعلى خلاف نموذج ماندل فقد ركزت النظرية النقدية على تحديد سعر الصرف والمحددات المؤثرة عليه في الأجل الطويل ، بيد أن النظرية النقدية لم تكن بديلا عن نموذج ماندل فلمنج في تحديد سعر الصرف في الأجل القصير .

وقد طور دورن بوش (Dorn busch) المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف بإضافة سوق الأصول المالية إلى سوق السلع والنقود في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل .

وقد عُرف إسهام دورن بوش بنظرية الأصول المالية في تحديد سعر الصرف وفيما يلي نعرض النظريات التي اهتمت بتحديد سعر الصرف .

### نظرية تعادل القوة الشرائية

قدم كاسل فرضيتين لهذه النظرية هما الفرضية المطلقة (Absolute Hypothesis) والفرضية النسبية .

وطبقا للفرضية المطلقة ، يُعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين . وهذا التعريف ليس إلا قانون السعر الواحد .  
أي أن :

$$P = E P_f \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث  $P$  = الأسعار الوطنية ،  $P_f$  = الأسعار الأجنبية ،  $E$  = سعر الصرف الاسمي للعمليتين .  
ومن (1) يمكن تحديد سعر الصرف على أنه :

$$E = \frac{P}{P_f} \quad \dots\dots\dots(2)$$

أي أن سعر الصرف هو السعر النسبي للأسعار الوطنية إلى الأسعار الأجنبية .  
افترض أن  $E=2$  ، هذا يعني أن وحدة نقدية أجنبية تساوي وحدتين نقديتين من العملة الوطنية . أي أن القوة الشرائية لوحدة النقد الأجنبية تبلغ ضعف القوة الشرائية لوحدة النقد الوطنية .  
أما الصيغة النسبية وهو التفسير النسبي لهذه النظرية وفقا لعبارة بلاسا (Balassa) فإنها تحدد سعر الصرف التوازني في فترات التضخم المفرط .

فسعر الصرف ما هو إلا انعكاس لمعدلات التضخم السائدة في فترات التضخم . ويمكننا تحويل معادلة (2) إلى معادلة لوغاريتمية وإجراء التفاضل الكلي لها عبر الزمن :

$$\hat{E} = \Pi - \Pi_f \quad \dots\dots\dots(3)$$

تفيد المعادلة (3) أن معدل تغير سعر الصرف عبر الزمن ( $\hat{E}$ ) يساوي الفرق النسبي بين معدل التضخم المحلي ( $\Pi$ ) ومعدل التضخم الخارجي ( $\Pi_f$ ) فإذا كان  $\Pi > \Pi_f \Leftrightarrow \hat{E} \uparrow \Leftrightarrow$  فإن قيمة عملة الوطنية تنخفض . أي أن الريال يشتري دولارات أقل عبر الزمن .

أما إذا كان  $\Pi < \Pi_f \Leftrightarrow \hat{E} \downarrow \Leftrightarrow$  الريال يشتري دولارات أكثر عبر الزمن أي ان قيمة العملة الوطنية تتصاعد عبر الزمن .

لاحظ أن الصيغة النسبية لسعر الصرف تتجاوز نقائص الصيغة المطلقة (2) التي لم تكن قادرة على تفسير ما يجري لسعر الصرف في حالات التجارة الدولية المقيدة بالرسوم الجمركية وتكاليف نقل السلع .  
فالصيغة النسبية تُظهر أن سعر الصرف يرتفع كلما تجاوز معدل التضخم المحلي معدل التضخم الخارجي والعكس صحيح . وقد قدم النقديون تفسيراً لانخفاض قيمة العملة الوطنية عند ارتفاع سعر

الصرف وفقاً للصيغة النسبية وأرجعوه إلى وجود عجزا في الحساب الجاري. فارتفاع التضخم المحلي في ظل تحقق شرط مارشال - لنرر يسبب عجزا في الحساب الجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في الأجل الطويل . وهذه النتيجة تُظهر ميل النقديين إلى تفسير تقلبات سعر الصرف باختلاف معدلات التضخم بين الدول الداخلة في التجارة الدولية . ولا يقلل تفسير النقديين لأهمية تأثير العوامل الحقيقية الأخرى على سعر الصرف مثل تأثير الأسعار النسبية للسلع .

إن ثمة علاقة مهمة بين تغير سعر الصرف ومعدلات التضخم ، يمكن تحديدها من خلال تحليل مفهوم سعر الصرف الحقيقي .

### سعر الصرف الحقيقي

( Real Exchange Rate )

رأينا فيما تقدم أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي للسلع التي يتم الاتجار بها بين البلدين، وهو معدل التبادل الدولي للتجارة بين البلدين. حيث يظهر هذا السعر حجم السلع الأجنبية التي يحصل عليها الاقتصاد المحلي مقابل تصديره لحجم معين من السلع الوطنية، وهو بذلك يقيس القوة الشرائية للسلعة الوطنية.

دعنا نحدد سعر الصرف الاسمي مرجحاً بالأسعار النسبية للسلع الوطنية إلى السلع الأجنبية على النحو الآتي:

$$(4) \dots\dots\dots e = E \frac{P}{P_f}$$

لاحظ أن:  $E = \$/YR$  (عدد وحدات النقد الأجنبي مقابل وحدة نقدية وطنية)

$$e = \frac{\$ Y X_f}{YR X \$X}$$

$$(5) \dots\dots\dots e = \frac{X_f}{X} \quad \text{أو}$$

حيث:  $X_f =$  السلع الأجنبية التي يتم الاتجار بها

$X =$  السلع الوطنية التي يتم الاتجار بها

ومن الواضح أن معادلة (5) تفيد أن سعر الصرف الحقيقي (e) ما هو إلا معدل التبادل الدولي بين البلدين، حيث يمكن مبادلة وحدة واحدة من السلعة الوطنية مقابل وحدة واحدة من السلع الأجنبية.

دعنا نوضح ذلك بمثال، افترض أن سعر وحدة السلعة الوطنية هو 2000 ريال، فإذا كان سعر

صرف الريال بالنسبة للدولار  $= 10 \$/YR =$  سنت من الدولار (أو  $\frac{1}{10}$  \$)، أي أن قيمة السلعة الوطنية

بالدولار = 2000 .  $\frac{10}{100} = \$ 200$  ، افترض أن سعر السلعة الأجنبية = \$100 وبالتالي فإن سعر الصرف

الحقيقي هو:

$$e = \frac{\$200}{X} \frac{X_f}{\$100} = \frac{2X_f}{1X}$$

أي أننا نحصل على وحدتين من السلع الأجنبية مقابل وحدة واحدة من السلع الوطنية وبعبارة أخرى فإن معدل التبادل الدولي هو وحدة واحدة من السلع الوطنية مقابل الحصول على وحدتين من السلع الأجنبية

### سلوك سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير

لاحظ أنه من معادلة (4) يمكننا الحصول على النتائج الآتية المتعلقة بسلوك سعر الصرف الحقيقي

في الأجل القصير كما يلي:

عندما ترتفع الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها أو يرتفع سعر الصرف الاسمي أو كليهما معاً فإن سعر الصرف الحقيقي يرتفع، وهنا يفقد الاقتصاد المحلي مركزه التنافسي بسبب ارتفاع الأسعار المحلية ( $\uparrow P$ ) وتساعد قيمة العملة الوطنية ( $\uparrow E$ )، بينما ينخفض سعر الصرف الحقيقي إذا انخفضت قيمة العملة الوطنية (الريال يغدو أرخص مقابل العملة الأجنبية) وفي هذه الحالة يرتفع المركز التنافسي للاقتصاد المحلي.

كذلك ينخفض سعر الصرف الحقيقي عندما ترتفع الأسعار الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية وبالتالي يزيد المركز التنافسي للاقتصاد المحلي.

وعموماً فإن  $e \uparrow \Leftarrow$  أن المركز التنافسي للاقتصاد المحلي ضعيف، حيث تنخفض الصادرات المحلية وتزيد الواردات. أي أن صافي الصادرات يتحول إلى عجز أما إذا  $e \downarrow \Leftarrow$  يرتفع المركز التنافسي للاقتصاد المحلي وتزيد صادراته بينما تنخفض وارداته ويغدو صافي الصادرات في حالة فائض، وبعبارة أخرى توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وصافي الصادرات

$$\text{أو} \quad NX = NX \left( E \frac{P}{P_f} \right) \dots \dots \dots (6)$$

$$\text{حيث: } \frac{\partial NX}{\partial e} < 0$$

لاحظ أن ثبات الأسعار المحلية والأجنبية في الأجل القصير وفقاً للشروط الكينزية يجعل سعر الصرف الاسمي هو المحدد الأساس لسعر الصرف الحقيقي

$$\text{أي أن } e = E \text{ إذا } \frac{P}{P_f} \text{ ثابتة}$$

ومن ثم فإن دالة صافي الصادرات يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$(7) \dots\dots\dots NX = NX(E)$$

حيث لا فرق بين سعر الصرف الاسمي أو سعر الصرف الحقيقي (e)

### سعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل

إن تحويل معادلة (4) إلى معادلة لوجاريتمية وإجراء التفاضل عليها عبر الزمن يمكننا من الحصول على معدل تغير سعر الصرف الاسمي في علاقته بمعدلات التضخم كما يلي:

$$e = E \frac{P}{F} \quad \text{بما أن:}$$

$$\text{أو:} \quad E = \frac{e_f}{P} \quad \text{(معادلة سعر الصرف الاسمي)}$$

أي أن معادلة سعر الصرف الاسمي السابقة يمكن كتابتها كما يلي:

$$\hat{E} = \hat{e} + \hat{P}_f - \hat{P}$$

$$(8) \dots\dots\dots \hat{E} = \hat{e} + \pi_f - \pi \quad \text{أو:}$$

حيث  $\hat{\quad}$  تعبر عن معدل التغير

لاحظ أنه عندما يفوق معدل التضخم المحلي معدل التضخم الأجنبي، ترتفع أسعار السلع الوطنية

إلى أسعار السلع الأجنبية  $(\frac{P}{P_f})$ ، ومن ثم يرتفع سعر الصرف الحقيقي.

وكما تدل معادلة (8) فإن الحفاظ على ثبات سعر الصرف الحقيقي يتطلب أن ينخفض سعر الصرف الاسمي، أي تنخفض قيمة العملة الوطنية (الريال يغدو أرخص) ليوافق ارتفاع الأسعار المحلية، ومن الواضح أن ثبات سعر الصرف الحقيقي هو الشرط الضروري لتفسير تقلبات سعر الصرف الاسمي في الأجل الطويل بتغيرات معدل التضخم كما يدعي أنصار المنهج النقدي، وهنا نفسح المجال لعرض النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف.

### النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف:

يركز المنهج النقدي على تحديد سعر الصرف في الأجل الطويل، فسعر الصرف يتحدد وفقاً للتوازنات النقدية التي تجري في أسواق النقود، وهذا لا يتطلب بالضرورة افتراض وجود تبادل سلمي تجاري بين الدول، فسعر الصرف يمكن تحديده وفقاً لتفاعل الأحداث في أسواق الأوراق المالية. ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال إهمال دور سوق السلع في تحديد سعر الصرف، فلا ريب أن لسوق السلع أثر على سعر الصرف وإنما هو أثر غير مباشر يتم من خلال تغيرات الطلب على النقود. خذ مثلاً حالة زيادة الطلب على السلع الوطنية، الذي يقود إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع سعر الصرف ( $\$/YR$ ).

ولقد تميز المنهج النقدي باهتمامه بمحددات المستوى العام للأسعار التي تؤثر على مسار سعر الصرف. فالنموذج يعامل الأسعار كمتغيرات داخلية وليست متغيرات خارجية كما هو شأن نظرية تعادل القوى الشرائية.

لذلك قدم المنهج النقدي نموذجاً نقدياً كلياً يتم من خلاله تحديد المستويات التوازنية لسعر الصرف والمستوى العام للأسعار بصورة آنية (Dornbusch) فالمنهج النقدي يتكئ على الشروط التي تفترضها النظرية الكمية في الطلب على النقود القائمة على أساسيات معادلة التبادل، أي أن المنهج النقدي يؤكد العلاقة الطردية بين تغيرات كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار ومن ثم سعر الصرف.

### النموذج النقدي في تحديد سعر الصرف

يتكون النموذج النقدي من سلسلة المعادلات النقدية الآنية:

1. معادلة قانون السعر الواحد (الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية)

$$(9) \dots\dots\dots E = \frac{P}{P_f}$$

2. التوازن النقدي في الاقتصاد الوطني : عرض النقود = الطلب على النقود

$$(10) \dots\dots\dots M = P.L(\bar{y}, r)$$

3. التوازن النقدي في الاقتصاد الأجنبي

$$(11) \dots\dots\dots M_f = P_f.L_f(\bar{y}_f, r_f)$$

4. التشغيل الكامل للموارد

$$(12) \dots\dots\dots y = \bar{y}, y_f = \bar{y}_f$$

5. الحرية الكاملة لتدفق (انتقال) رأس المال بين الدول بما يحقق المرونة الكاملة للاستثمار المالي

وتعادل أسعار الفوائد الوطنية والأجنبية

$$(13) \dots\dots\dots r = r_f$$

من المعادلتين (10)، (11) يمكننا الحصول على المستوى العام للأسعار في البلدين:

$$(14) \dots\dots\dots P = \frac{M}{L(\bar{y}, r)}$$

$$(15) \dots\dots\dots P_f = \frac{M_f}{L_f(\bar{y}_f, r_f)}$$

وكذلك

وتفيد (14) ، (15) أن المستوى العام للأسعار في كل بلد يتحدد وفقاً للتوازن النقدي لكل بلد، ولكن بما أن  $E = \frac{P}{P_f}$  يمكننا ادخال (14) ، (15) في معادلة (9) لنحصل على المعادلة الأساسية التي تحدد سعر الصرف كما يلي:

$$(16) \dots\dots\dots E = \frac{M \cdot L_f(\bar{y}_f, r_f)}{M_f \cdot L(\bar{y}, r)}$$

تبين (16) أن سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب النسبي للنقود في البلدين (الاقتصاد الوطني والاقتصاد الأجنبي) أي أنه السعر النسبي الذي يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب من عمليتي البلدين.

وبتحويل (16) إلى معادلة خطية باستخدام القواعد اللوغاريتمية وإجراء التفاضل الكلي عليها نجد ما يلي:

$$(17) \dots\dots\dots \frac{\partial E}{E} = \left( \frac{\partial M}{M} - \frac{\partial M_f}{M_f} \right) + \left( \frac{\partial L_f}{L_f} - \frac{\partial L}{L} \right)$$

ويمكننا من معادلة (17) استنتاج ما يلي:

بافتراض ثبات الطلب النسبي على النقود في الاقتصادين، فإن تفوق معدل نمو عرض النقود في الاقتصاد الوطني على معدل نمو عرض النقود للاقتصاد الخارجي يسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي (تساعد قيمة العملة الوطنية).

$$\%4 = \frac{\partial M_f}{M_f} \cdot 10\% = \frac{\partial M}{M} \quad \text{افترض أن}$$

$$6\% = \frac{\partial E}{E} \quad \text{أي أن}$$

أي أن قيمة العملة الوطنية ستخفض بنسبة 6%  $\left( \uparrow \frac{\partial E}{E} \right)$  ويعزى هذا الى أن معدل التضخم

الوطني أعلى من معدل التضخم الأجنبي بنسبة 6%:

$$\frac{\partial E}{E} = \left( \frac{\partial P}{P} - \frac{\partial P_f}{P_f} \right) \quad \text{تذكر أن}$$

ومن جانب آخر إذا كان

$$\downarrow \frac{\partial E}{E} \leftarrow \frac{\partial M_f}{M_f} > \frac{\partial M}{M}$$

حيث ينخفض سعر الصرف وبالتالي تتصاعد قيمة العملة الوطنية عبر الزمن بسبب ارتفاع أسعار السلع الوطنية بمعدل أقل من معدل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية.

ولكن ماذا عن غير المباشر لسوق السلع على سعر الصرف في الأجل الطويل، دعنا نفترض عدم وجود تغيير في العرض النسبي للنقود في الاقتصادين باعتباره متغير خارجي أو معطى من السلطات النقدية.

افتراض حدوث زيادة في الدخل في الاقتصاد الوطني مع ثبات العوامل الأخرى في معادلة (16)، هذا يؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الحقيقي، مسبباً انخفاض الأسعار الوطنية، وبالتالي انخفاض سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية).

أما إذا ارتفع سعر الفائدة الوطني (٢) في ظل ثبات العوامل الأخرى فإن الطلب على النقود الحقيقية ينخفض مسبباً ارتفاع الأسعار الوطنية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف (تصاعد قيمة العملة الوطنية).

لاحظ أن هذه النتيجة تختلف عن ما يتوقعه نموذج ماندل - فلمنج كما سنرى فيما بعد، وذلك فيما يتعلق بتأثير الدخل وسعر الفائدة على سعر الصرف، وقد فسر هاري جونسون (Harry Johnson) هذه النتيجة بوجود فائض في الرصيد النقدي بحوزة الأفراد عن الرصيد المرغوب الاحتفاظ به، مما يدفع الأفراد إلى استعمال فائض الرصيد في شراء الأوراق المالية الأجنبية مسبباً انخفاض الطلب على النقود الوطنية ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وأياً كان الأمر، فإن النموذج النقدي لا يفسر تقلبات سعر الصرف في الفترة القصيرة، فلا يمكن الجزم بأن تقلبات سعر الصرف في الأجل القصير تعزى إلى تغيرات الأسعار أو تغيرات المعروض النقدي النسبي، لكن هذا النموذج يقدم تفسيراً متماسكاً لتقلبات سعر الصرف في الأجل الطويل. إن آلية نقل تأثير سعر الفائدة والدخل على سعر الصرف يمر عبر توازن الرصيد النقدي، بينما هذا التأثير في نموذج ماندل - فلمنج يمر عبر التدفقات السلعية وحركة رأس المال.

### □ (17.2) نموذج ماندل - فلمنج

#### (The Mundell – Fleming Model)

طور كل من ماندل وفلمنج نموذجاً للطلب الكلي في اقتصاد مفتوح في ستينات القرن الماضي، حيث يركز هذا النموذج على المتغيرات الاقتصادية التي تحدد سعر الصرف التوازني وبالتالي تفسير تقلباته، وينطلق النموذج من تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تغيرات ميزان الحساب الجاري أو صافي الصادرات، وقد استخدم هذا النموذج نسخة مطورة من نموذج  $IS - LM$  لتلائم تحليل مخرجات الأحداث في اقتصاد مفتوح، وخاصة تحليل تقلبات سعر الصرف في إطار شروط التوازن الآني في سوق السلع وسوق النقود.

وتتكف فروض هذا النموذج على أدبيات الاقتصاد الكينزي من حيث الشروط الآتية:

- جمود الأسعار أو عدم مرونتها في الأجل القصير.

- اقتصاد صغير.
- الحرية الكاملة لانتقال رأس المال، أي أن سعر الفائدة المحلي يكون ثابتاً أو يساوي سعر الفائدة

$$r = r_f \text{ أو } (r_f) \text{ العالمي}$$

ومن ثم يمكن لهذا الاقتصاد أن يقتصر من السوق العالمية عند أسعار الفائدة العالمية. وبما أن سعر الفائدة المحلي يكون ثابتاً، فإن التحليل يركز على تقلبات سعر الصرف في الأجل القصير. وعلى أية حال، فإن مجريات الأحداث الاقتصادية في هذا النموذج تقوم على التفاعل بين سوقي السلع والنقود وعلى نظام سعر الصرف المتبع (نظام سعر الصرف الحر أو الثابت).

### هيكل النموذج:

#### 1- سوق السلع في اقتصاد مفتوح (IS\*)

$$(18) \dots\dots\dots IS^* : y = c(y - t(y)) + I(r_f) + G + NX(e)$$

$$e = \frac{P}{P_f} \text{ حيث}$$

$$e = E = \frac{\$/YR}{\bar{P}} \text{ ، فإن } \bar{P} = \leftarrow_f \text{ القصور في الأجل القصير}$$

أي أن هناك تطابق بين سعر الصرف الاسمي (E) وسعر الصرف الحقيقي (e) في ظل الأسعار الثابتة.

$$\frac{\partial NX}{\partial e} = nx^1 < 0 \text{ : كذلك فإن}$$

أي أن العلاقة هي عكسية بين سعر الصرف وصافي الصادرات (NX). لاحظ أنه عندما  $e \uparrow \leftarrow$  المركز التنافسي للاقتصاد الوطني يكون ضعيفاً، حيث تصبح قيمة الصادرات أعلى، وبالتالي تنخفض قيمة الواردات وتقل الصادرات، مما يجعل صافي الصادرات في حالة عجز، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الصرف ( $e \downarrow$ ).

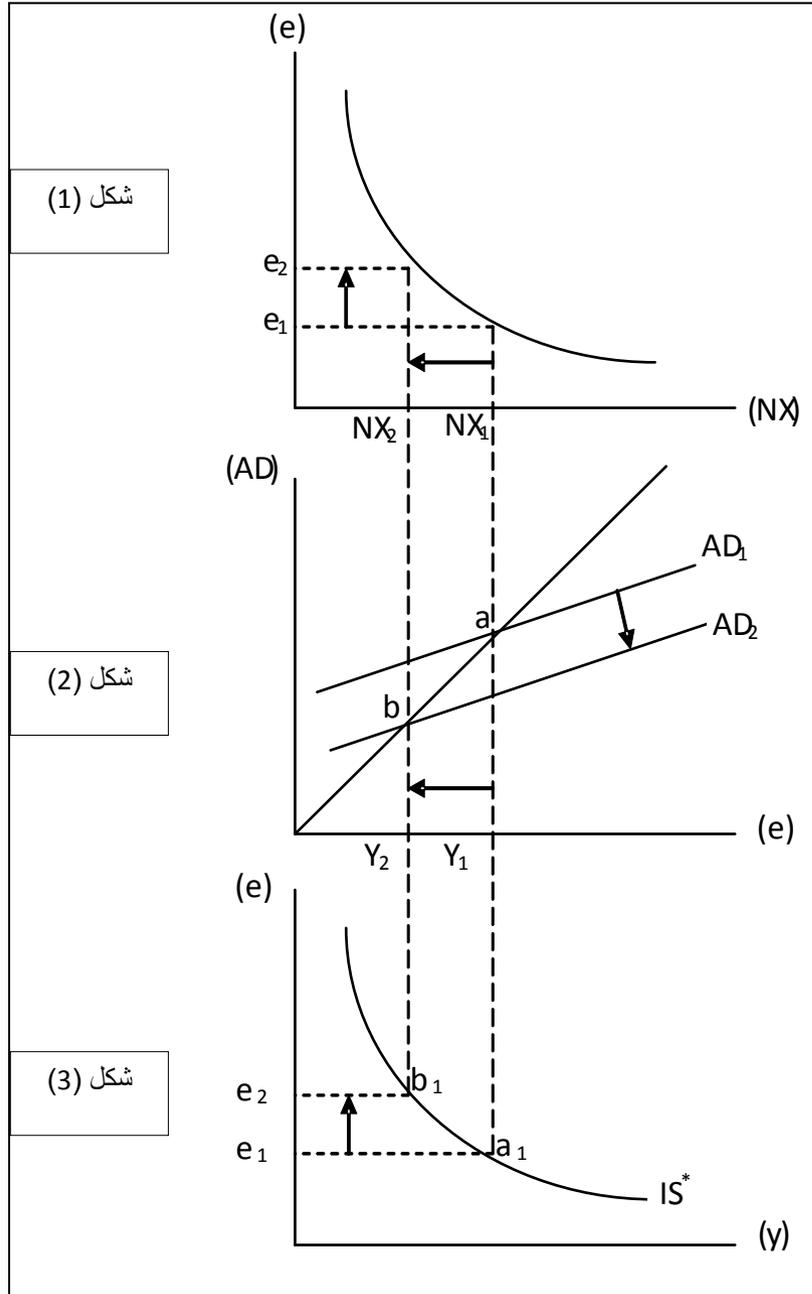
وبمفاضلة معادلة (18) تفاضلاً كلياً مع وضع  $\partial r_f = \partial G = 0$  نتحصل على ميل  $IS^*$  في

اقتصاد مفتوح.

$$\frac{\partial e}{\partial y} \Big|_{IS^*} = \frac{1 - c^1(1 - t^1)}{nx^1} < 0 \text{ : أو}$$

اشتقاق منحنى  $IS^*$  بيانياً

تظهر الأشكال (1) (2) (3) اشتقاق منحنى  $IS^*$  بيانياً كما يلي:



يبين شكل (1) أن ارتفاع سعر الصرف من  $(e_1)$  إلى  $(e_2)$  يسبب انخفاض صافي الصادرات من  $(NX_1)$  إلى  $(NX_2)$  بسبب تدهور الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني (تصاعد قيمة العملة الوطنية). وهذا يسبب انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الطلب من  $(AD_1)$  إلى  $(AD_2)$  وانخفاض الدخل من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$  في شكل (2) (الانتقال من a إلى b).

لاحظ أن شكل (3) يتضمن التوليفات  $((e_2, y_2, e_1, y_1))$  والتي تشكل منحنى  $IS^*$ .

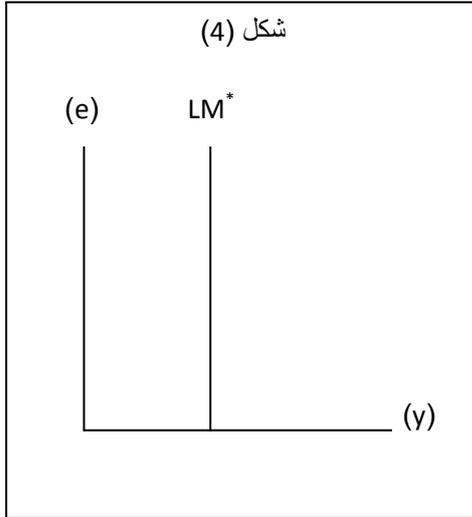
## 2- سوق النقود ( $LM^*$ )

يتحقق توازن سوق النقود عندما:

الطلب الحقيقي على النقود = العرض الحقيقي على النقود

$$\text{أو: } LM^* : \frac{M}{P} = L(r_f, y) \dots\dots\dots (19)$$

لاحظ أن سوق النقود لا يعتمد على سعر الصرف، وبالتالي فإن منحنى  $LM^*$  يكون رأسياً في محوري  $(e, y)$  فسوق النقود لا يتأثر بمجريات التدفقات السلعية الجارية في ميزان صافي الصادرات. كذلك تم إحلال سعر الفائدة الأجنبي  $(r_f)$  محل سعر الفائدة المحلي اتساقاً مع شروط هذا النموذج.



وبصورة عامة فإن ثبات سعر الفائدة وفقاً للنموذج يركز الاهتمام على تقلبات سعر الصرف الذي يظهر على المحور الرأسي في معادلتنا  $IS^*, LM^*$ .

$$\text{ويبين شكل (4) منحنى } LM^* \text{ حيث } \left. \frac{\partial e}{\partial y} \right|_{LM^*} = 0$$

ومن جهة أخرى يبين شكل (5) التفاعل الآني لسوقي السلع والنقود اللذين يحددان سعر الصرف التوازني في الأجل القصير عند نقطة تقاطع منحنى  $IS^*$  و  $LM^*$  ويغدو بالتالي نموذج ماندل - فلمنج محدداً بالمعادلتين الآتيتين التاليتين:

$$(20) \dots\dots\dots IS^* : y = c(y - t(y)) + I(r_f) + G + NX(e)$$

$$(21) \dots\dots\dots LM^* : \frac{M}{P} = L(r_f, y)$$

## (3-17) أثر السياسات الاقتصادية في اقتصاد مفتوح

أ: أثر السياسات النقدية في اقتصاد مفتوح

أولاً: حالة اقتصاد صغير مفتوح ونظام سعر صرف حر

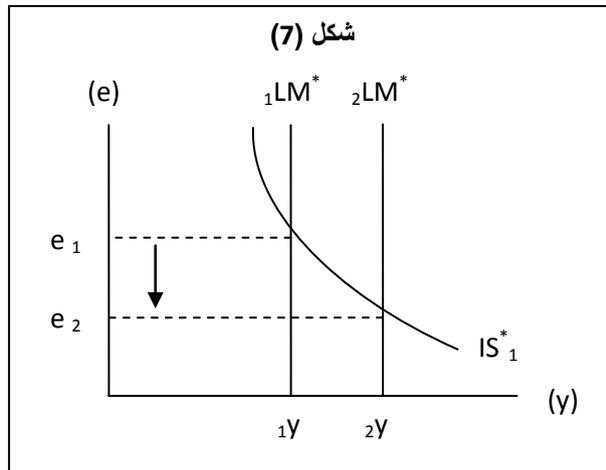
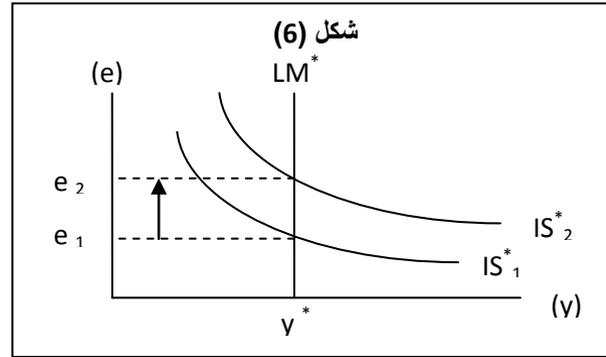
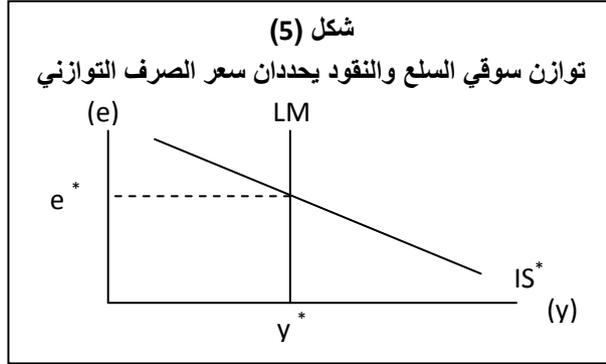
## 1- أثر السياسة المالية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما، فإن الطلب الكلي يزيد. وبالتالي ينتقل منحني ( $IS$ ) إلى اليمين إلى ( $IS_2^*$ ) شكل (6) مسبباً تصاعد سعر الصرف إلى ( $e_2$ ) (تصاعد قيمة العملة الوطنية)، لكن الدخل يظل قابلاً عند مستواه السابق ( $y = \bar{y}$ ). أي أن السياسة المالية غير فعالة في التأثير على الدخل.

ووفقاً لهذا النموذج، فإن هذه النتائج تفسر

بما يلي:

تسبب السياسة المالية التوسعية في البداية ارتفاع لحظي في سعر الفائدة المحلي إلى مستوى أعلى من سعر الفائدة الأجنبي، وهذا يحفز تدفق رأس المال إلى الاقتصاد الوطني وزيادة الطلب الأجنبي على العملة الوطنية ومن ثم تصاعد قيمة العملة الوطنية ( $e \uparrow$ )، وتبعاً لذلك تغدو أسعار السلع الوطنية أعلى نسبياً من أسعار السلع الأجنبية ويترتب على ذلك انخفاض صافي الصادرات بمقدار كبير وكافي لإلغاء الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل. ولأن تدفق رأس المال يضمن في النهاية بقاء سعر الفائدة المحلي



ثابتاً عند مستوى سعر الفائدة الأجنبي  $\bar{r} = r_f$ ، فإنه لا يوجد إلا مستوى واحد للدخل يظل ثابتاً لضمان

التوازن عندما تتغير السياسة المالية، وبالرغم من عدم وجود تزامم انفاقي محلي في هذا النموذج، إلا أنه

يوجد تزاحم إنفاقي خارجي (External Crowding Out)، هذا التزاحم الانفاقي يعادل تماماً العجز المالي الناجم عن السياسة المالية التوسعية، أي أن انخفاض أو عجز صافي الصادرات يعادل العجز المالي حيث يطلق عليهما بالعجز التوأم (Twin Deficits)، بيد أن هذه النتائج لا تحدث في اقتصاد مغلق، فالأمر مختلف، فالسياسة المالية تسبب ارتفاعاً في سعر الفائدة وبالتالي انخفاضاً في الطلب على النقود مما يسبب في النهاية زيادة الدخل التوازني ومع زيادة الدخل فإن الطلب على النقود يزيد ليعادل في النهاية مستوى ثابت (مسبقاً) لعرض النقود.

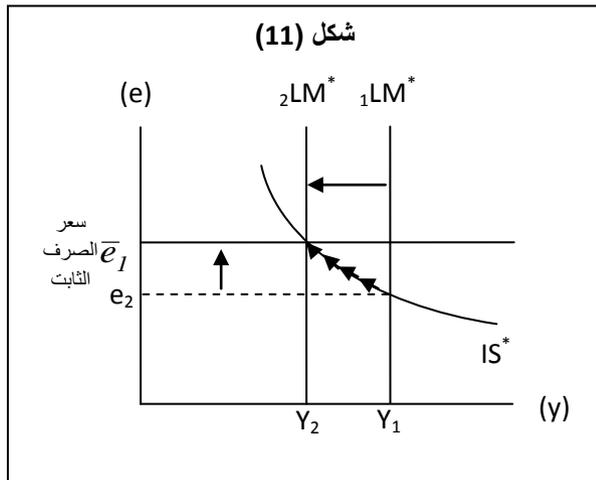
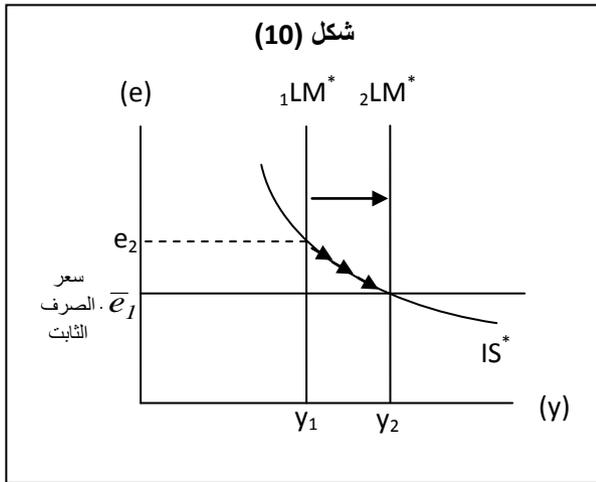
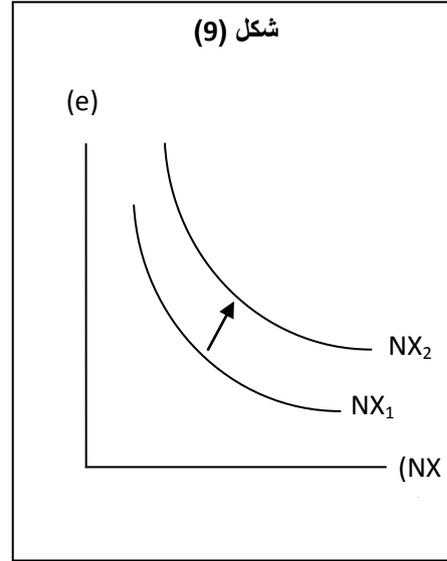
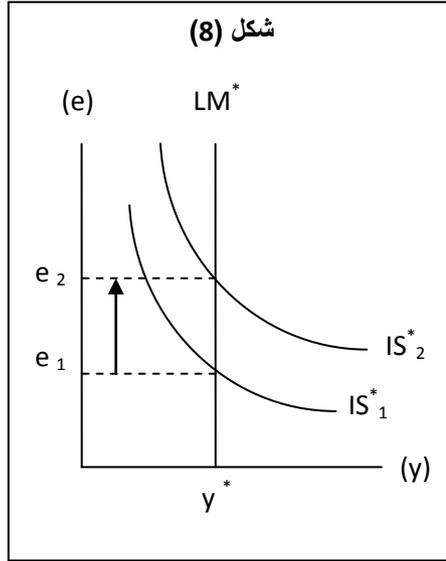
## 2- أثر السياسة النقدية:

إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود (وبالتالي زيادة عرض النقود الحقيقية)، فإن منحنى LM\* ينتقل إلى اليمين  $LM_2^*$  في شكل (7) مسبباً انخفاض سعر الصرف وزيادة الدخل التوازني  $Y_2$ . لاحظ أنه في اقتصاد مفتوح وصغير فإن آلية التأثير في الدخل تمضي على النحو الآتي:

تؤدي زيادة العرض النقود إلى الضغط على سعر الفائدة المحلي بالانخفاض بصورة لحظية، ولما كان على سعر الفائدة المحلي أن يظل ثابتاً عند مستوى سعر الفائدة الأجنبي  $\bar{r} = r_f$ ، فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يسبب خروج رأس المال بحثاً عن العائد المرتفع. إن خروج رأس المال يزيد عرض العملة الوطنية من جهة لكنه يمنع انخفاض سعر الفائدة المحلي من الانخفاض من جهة أخرى، مما يسبب انخفاض سعر الصرف (لانخفاض قيمة العملة الوطنية) وبالتالي يحفز صافي الصادرات، حيث تغدو أسعار السلع الوطنية أرخص نسبياً من أسعار السلع الأجنبية، خلاصة الأمر، تكون السياسة النقدية فعالة في اقتصاد مفتوح من خلال التأثير على سعر الصرف وليس من خلال التأثير على سعر الفائدة كما هو شأنها في الاقتصاد المغلق. تذكر أنه في حالة الاقتصاد المغلق، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يحفز الاستثمار وكذلك الطلب الكلي وبالتالي يزيد الدخل.

## 3- أثر السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية الإجراءات التي تخفض الواردات من السلع الأجنبية مثل فرض نظام الحصص على الواردات أو فرض تعرفه جمركية مرتفعة على الواردات. فإذا حدث هذا فإن صافي الصادرات يرتفع (بسبب تخفيض الواردات)، وينتقل منحنى صافي الصادرات إلى أعلى شكل (9) ومن ثم يزيد الطلب الكلي



وينتقل منحنى  $IS^*$  إلى أعلى جهة اليمين إلى  $(IS^*_2)$  شكل (8) حيث يرتفع سعر الصرف ويظل الدخل ثابتاً عند مستواه السابق  $(y = \bar{y})$  ولكن لماذا؟

بما أن الدخل يظل ثابتاً، فإن الإنفاق الكلي لم يؤثر على الميزان التجاري بالرغم من انتقال منحنى الصادرات  $(NX)$  إلى أعلى في شكل (9)، كما أن ارتفاع سعر الصرف يخفض صافي الصادرات بنفس حجم الزيادة اللحظية أولاً، مما يجعل الدخل ثابتاً عند مستواه السابق.

ثانياً: حالة اقتصاد صغير مفتوح في ظل نظام سعر الصرف الثابت

### 1- أثر السياسة النقدية:

في ظل نظام سعر الصرف الثابت تغدو الأولوية الوحيدة للسياسة النقدية هو الحفاظ على ثبات سعر الصرف عند مستواه المحدد. وعليه فإن دور السلطات النقدية هو القيام بتعديل عرض النقود في الاتجاه الذي يضمن تحقيق سعر صرف توازني يساوي سعر الصرف الثابت والمحدد مسبقاً.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن البنك المركزي يكون مستعداً لبيع وشراء النقد الأجنبي بسعر الصرف الثابت، وبالتالي فإن كمية المعروض النقدي سوف تتغير في الاتجاه المناسب الذي يحقق ثبات سعر الصرف المحدد، ولتوضيح طبيعة هذا الدور دعنا نستخدم شكل (10) الذي يظهر أن سعر الصرف الثابت هو  $(\bar{e}_1)$ ، وأن سعر الصرف التوازني هو  $(e_2)$ ، أي أن سعر الصرف التوازني يفوق سعر الصرف الثابت  $(e_2 > \bar{e}_1)$ ، هذا يحفز المضاربين على شراء العملة الأجنبية من سوق الصرف وبيعها للبنك المركزي بالسعر الثابت للحصول على أرباح (تذكر أن  $e = \$/YR$ ). إن قيام البنك المركزي ببيع العملة المحلية يؤدي إلى زيادة عرض النقود وانتقال منحنى  $(LM^*_1)$  إلى اليمين  $(LM^*_2)$ ، حيث ينخفض سعر الصرف التوازني ويعود إلى مستواه الثابت عند  $(\bar{e}_1)$ .

على سبيل المثال افترض أن  $\bar{e}_1$  هو: 5 سنت من الدولار، وأن  $e_2 = 10$  سنت من الدولار، يقوم المضارب بشراء الدولار من سوق الصرف، حيث يشتري 10 سنت بريال واحد ثم يقوم ببيع الـ 10 سنت إلى البنك المركزي ويحصل على ريالين، أي أن عرض النقود الوطنية يزيد. دعنا نفترض الآن أن سعر الصرف التوازني  $e_2$  أقل من سعر الصرف الثابت  $(e_2 < \bar{e}_1)$ ، في هذه الحالة يقوم المضاربون على العملات بشراء العملة الوطنية من سوق الصرف الأجنبي وبيعها إلى البنك المركزي للحصول على العملة الأجنبية.

لاحظ أن قيام البنك المركزي بشراء العملة الوطنية (بيع العملة الأجنبية) يسبب انخفاض عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى  $LM^*$  ينتقل إلى اليسار  $LM^*_2$  (شكل 11)، وبالتالي المنحنى يرتفع سعر الصرف التوازني ويعود إلى مستواه الثابت عند  $\bar{e}_1$ .

ومهما يكن الأمر فإن ثبات سعر الصرف الاسمي يعني ثبات سعر الصرف الحقيقي ( $e$ ) بسبب ثبات الأسعار في الأجل القصير وفقاً لنموذج ماندل - فلمنج.

غير أن الصورة في الأجل الطويل تكون مختلفة، حيث أن تثبيت سعر الصرف الاسمي لا يعني بالضرورة ثبات سعر الصرف الحقيقي. وكل ما يعمله تثبيت سعر الصرف الاسمي هو التأثير على عرض النقود والمستوى العام للأسعار وفقاً لما نكيو (مانكيو: 323).

خلاصة الأمر، تتغير السياسة النقدية في الاتجاه الذي يضمن ثبات سعر الصرف الاسمي عند مستواه المحدد والمعلن، وبالتالي فإن السياسة النقدية تظل حبيسة تحقيق هذا الهدف في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

## 2- السياسة النقدية والأهداف الأخرى:

رأينا من قبل أن دور السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت هو الحفاظ على ثبات سعر الصرف، بيد أنه في بعض المناسبات، قد يقوم البنك المركزي بتغيير كمية المعروض النقدي لأسباب أخرى ليس منها هدف تثبيت سعر الصرف، ومن هذه الأسباب ما يلي:

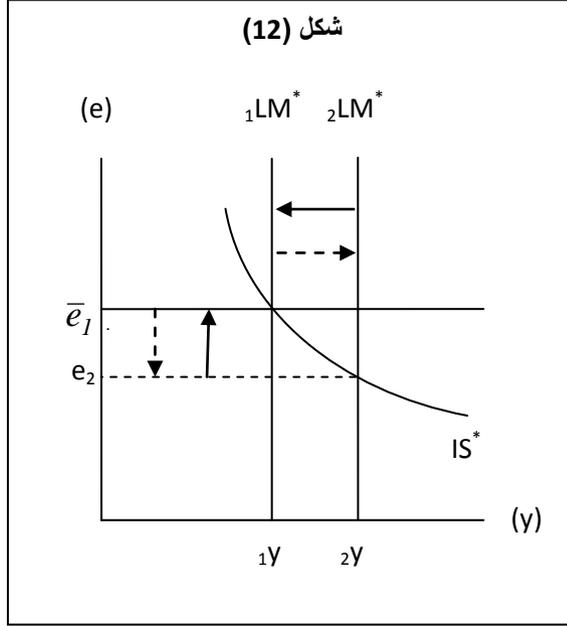
أ: حالة شراء السندات الحكومية من الجمهور.

ب: حالة تخفيض قيمة العملة (Devaluation)

ج: حالة زيادة قيمة العملة (Revaluation)

دعنا نناقش مدى تأثير السياسة النقدية في هذه الحالات على ثبات سعر الصرف ومدى فاعليتها في التأثير على الدخل.

### □ حالة شراء السندات الحكومية



عندما يقرر البنك المركزي شراء السندات، فإن هذا يسبب زيادة كمية المعروض النقدي وينتقل منحنى  $(LM^*_1)$  إلى اليمين  $(LM^*_2)$ . وعندئذ ينخفض سعر الصرف بصورة لحظية إلى  $(e_2)$  (شكل 12)، مما يحفز المضاربون على بيع العملة الوطنية إلى البنك المركزي لأنهم يعرفون أن البنك المركزي متمسك بسعر الصرف الثابت. أي أن البنك المركزي يشتري العملة الوطنية مسبباً انخفاض كمية المعروض النقدي، وبالتالي يتراجع منحنى  $(LM^*_2)$  إلى وضعه الأصلي في  $(LM^*_1)$ . أي أن السياسة النقدية ليست فعالة في التأثير على الدخل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أي أن التمسك بهذا النظام يفقد البنك المركزي سيطرته على عرض النقود شكل (12)

لكن ثمة مجال لدور فاعل للسياسة النقدية في التأثير على الدخل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وهذا يكون ممكناً في حالة تخفيض قيمة العملة أو زيادة قيمة العملة.

□ حالة تخفيض قيمة العملة:

يتضمن تخفيض قيمة العملة تخفيض مستوى سعر الصرف الثابت إلى مستوى جديد يكون أقل من المستوى السابق، فإذا كان  $10\bar{e}_1 =$  سنتات من الدولار لكل ريال، فإن مستوى سعر الصرف الثابت الجديد هو 5 سنتات من الدولار لكل ريال على سبيل المثال.

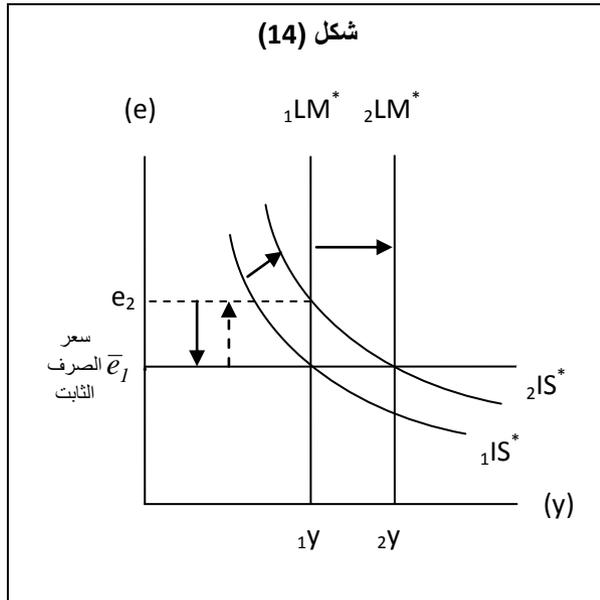
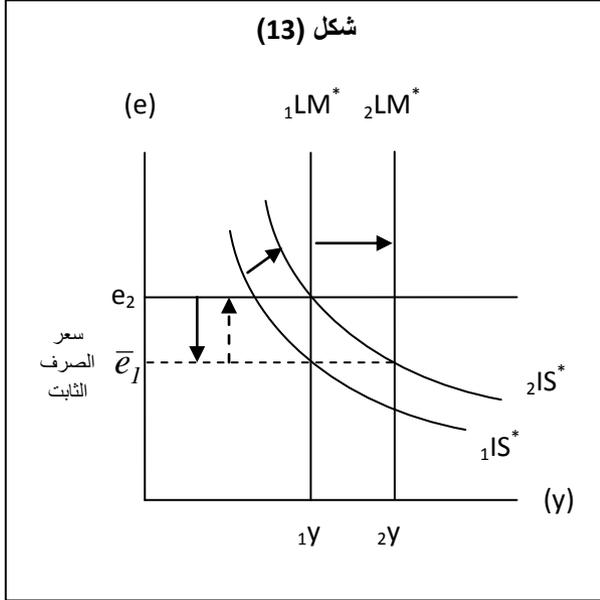
لاحظ أن تخفيض مستوى سعر الصرف الثابت يعني أن أسعار السلع الوطنية أصبحت أرخص نسبياً من أسعار السلع الأجنبية، وبالتالي فإن صافي الصادرات يرتفع، ومن جهة أخرى لاحظ أن البنك المركزي يكون مستعداً لبيع العملة الوطنية عند المستوى الجديد لسعر الصرف، وهذا يسبب زيادة المعروض النقدي وبالتالي فإن منحنى  $LM^*$  ينتقل إلى جهة اليمين لتشبه هذه الحالة ما يجري في ظل نظام سعر الصرف الحر. وخلاصة الأمر أن تخفيض قيمة العملة يزيد صافي الصادرات وكذلك الدخل.

## حالة زيادة قيمة العملة:

عندما يقرر البنك المركزي زيادة مستوى سعر الصرف الثابت وتثبيتته عند مستوى أكبر من المستوى السابق، فإن هذا يعني أن البنك المركزي يكون مستعداً لشراء كمية أكبر من العملة الوطنية وهذا يحدث انخفاضاً في كمية المعروض النقدي وينتقل منحنى LM\* إلى اليسار بطريقة تشبه ما يجري في ظل نظام سعر الصرف الحر. أي أن زيادة قيمة العملة الوطنية تسبب ارتفاع سعر الصرف إلى مستواه المرتفع والثابت وهذا يخفض صافي الصادرات وكذلك يخفض الدخل.

## 3- أثر السياسة المالية:

عندما يزيد الإنفاق الحكومي أو تنخفض الضرائب، فإن الطلب الكلي يرتفع وبالتالي ينتقل منحنى IS\* إلى أعلى  $IS_2^*$ ، وعندئذ يرتفع سعر الصرف بصورة لحظية إلى  $e_2$  ( $e_2 > \bar{e}_1$ )، بيد أن البنك المركزي متمسك بتثبيت سعر الصرف عند  $\bar{e}_1$ ، وبالتالي فإنه يقوم بزيادة مبيعاته من العملة الوطنية (مقابل شراء العملة الأجنبية) مسبباً زيادة في كمية المعروض النقدي. وعندئذ ينتقل منحنى LM\* إلى اليمين  $LM_2^*$  حيث يعود سعر الصرف إلى مستواه الثابت ويزيد الدخل. أي أن السياسة المالية تكون فعالة في ظل نظام سعر الصرف الثابت ولكنها ليست كذلك في ظل نظام سعر الصرف الحر كما رأينا من قبل.



## أثر السياسة التجارية:

يؤدي تخفيض الواردات من خلال نظام الحصص أو التعرفة الجمركية إلى انتقال منحنى صافي الصادرات إلى اليمين وانتقال منحنى (IS\*) إلى اليمين (IS<sub>2</sub>\*). ومع انتقال منحنى (IS\*) يرتفع سعر الصرف بصورة لحظية إلى (e<sub>2</sub> (e<sub>2</sub> > e<sub>1</sub>)). وللحفاظ على سعر الصرف الثابت عند (e<sub>1</sub>), فإن هذا يتطلب زيادة عرض النقود وبالتالي ينتقل منحنى (LM\*) إلى اليمين (LM<sub>2</sub>\*). شكل (14)، لاحظ أن للسياسة التجارية فعالية في التأثير على الدخل (y<sub>2</sub> > y<sub>1</sub>) في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

ويمكن تفسير ذلك بأن القيود التجارية على الواردات في ظل نظام سعر الصرف الثابت تحفز أكثر زيادة عرض النقود وليس زيادة سعر الصرف، ومن ثم فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الدخل.

## رابعاً: المخاطر السياسية وتوقعات سعر الصرف في نموذج ماندل - فلمنج

رأينا أن نموذج ماندل - فلمنج في حالة بلد صغير ومفتوح يكون سعر الفائدة المحلي مثبتاً عند مستوى معين لسعر الفائدة العالمي (r = r<sub>f</sub>) وهو الافتراض الذي يتسق مع قانون السعر الواحد.

بيد أن هذا الافتراض ليس دائماً واقعياً وخاصة في البلدان النامية والأقل نمواً حيث يختلف سعر الفائدة المحلية فيها عن السعر العالمي للفائدة، ويعزى هذا الاختلاف إلى سببين رئيسيين هما:

1- المخاطر التي تواجه البلد وخاصة المخاطر السياسية مثل الاضطرابات السياسية أو الثورات أو الحروب وغيرها. إن حدوث هذه المخاطر وتوقع حدوثها يعني في نظر المستثمرين أو المقرضين احتمال عدم قدرة البلد على سداد القروض أو فوائدها، وفي هذه الحالة فإنه يتعين على المقرضين أن يدفعوا معدلات مرتفعة للفوائد لتعويض الدائنين عن هذه المخاطر.

2- التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف في هذه البلدان سواء كان هذا التوقع بسبب المخاطر السياسية أو بسبب التوقعات العقلانية المؤسسة على مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومهما يكن الأمر فإن توقعات المستثمرين أو المقرضين لانخفاض قيمة العملة الوطنية للبلد (توقع انخفاض سعر الصرف) مقابل زيادة قيمة العملات الأجنبية يخفض قيمة الديون المحررة بالعملة الوطنية من وجهة نظر الدائنين مقارنة بالديون المحررة بالعملة الأجنبية، وهذا يعني أن الدائنين يطلبون فوائد أعلى لتعويضهم عن الخسائر الناجمة عن توقع انخفاض سعر الصرف، وفي هذه الحالة فإن سعر

الفائدة المحلي هو  $r = r_f + \frac{\Delta e}{e}$ ، حيث  $\frac{\Delta e}{e}$  = معدل توقع انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وعلى أية حال، فإن حدوث هذه الأسباب تقود إلى اختلاف سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة العالمي، وهي الظاهرة التي يطلق عليها اختلاف سعر الفائدة المحلي (Interest-Rate Differentials). وسواءً كانت هذه المخاطر مصدرها المخاطر السياسية أو التوقعات بانخفاض قيمة

العملة الوطنية، فإن علاوة المخاطر يمكن تحديدها بـ  $(\Omega)$ ، ولادماج أثر هذه العوامل المؤثرة على اختلاف سعر الفائدة في نموذج ماندل - فلمنج دعنا نحدد سعر الفائدة المحلي وفقاً للمعادلة (22):

$$(22) \dots\dots\dots r = r_f + \Omega$$

تفيد معادلة (22) أن سعر الفائدة المحلي  $(r)$  يساوي سعر الفائدة العالمي  $(r_f)$  زائداً علاوة مخاطر البلد  $(\Omega)$ ، حيث أن  $(\Omega)$  متغير خارجي، ويمكننا إعادة كتابة نموذج ماندل - فلمنج كما يلي:

$$(23) \dots\dots\dots IS : y = c(y - t(y)) + I(r_f + \Omega) + g + NX(e)$$

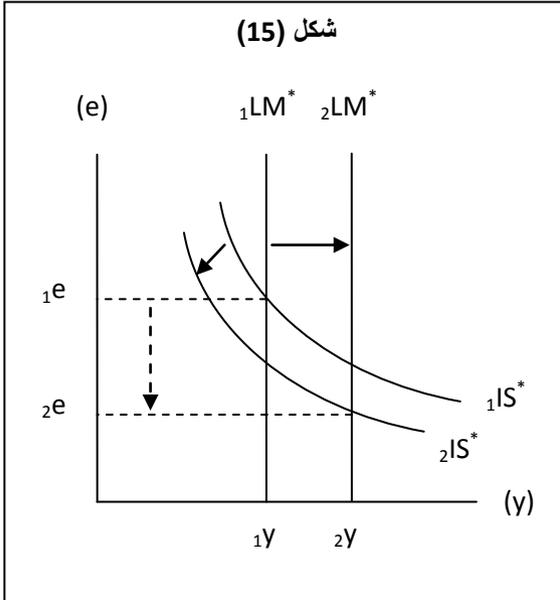
$$(24) \dots\dots\dots LM : \frac{M}{P} = L((r_f + \Omega), y)$$

تذكر أن معادلتنا (23)، (24) تحددان المستوى التوازني للدخل وسعر الصرف في ظل ثبات متغيرات

السياسة المالية  $(G)$  والنقدية  $(\frac{M}{P})$  وعلاوة المخاطر  $(\Omega)$ .

**أثر مخاطر الاقتصاد الوطني على الدخل وسعر الصرف**

دعنا نفترض أن الاقتصاد الوطني يواجه مخاطر سياسية كبيرة وتوقعات بتدهور قيمة العملة الوطنية، وهذا يسبب زيادة علاوة المخاطر  $(\Omega)$  والتي بدورها تؤثر على سعر الفائدة المحلي بالارتفاع أيضاً.



إن ارتفاع سعر الفائدة المحلي يؤثر على كل من  $IS^*$ ،  $LM^*$  على النحو الآتي:

- ينتقل منحنى  $IS^*$  إلى جهة اليسار  $IS_2^*$  لأن  $r \uparrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow AD \downarrow$ .
- ينتقل منحنى  $LM^*$  إلى جهة اليمين  $LM_2^*$  لأن  $r \uparrow \rightarrow y \downarrow$  عند أي مستوى معطى لعرض النقود.
- إن انتقال منحنى  $IS^*$ ،  $LM^*$  يقودان إلى زيادة الدخل وانخفاض سعر الصرف شكل (15)

لاحظ أننا انتهينا في هذا التحليل إلى نتيجة

محيرة في هذا النموذج وهي أن زيادة علاوة المخاطر  $(\Omega)$  تؤدي إلى زيادة الدخل كما يبدو هذا واضحاً من انتقال منحنى  $LM^*$  إلى جهة اليمين في شكل (15)، فالتحليل السابق يظهر أن انخفاض سعر الصرف يحفز صافي الصادرات بحجم أكبر من انخفاض الاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم فإن المحصلة هي زيادة الدخل.

بيد أن بعض الاقتصاديين يشكك في واقعية هذه النتيجة التي يتوقعها النموذج، فهناك ثلاثة أسباب تنفي حدوث زيادة في الدخل بسبب زيادة علاوة المخاطر ( $\Omega$ ) وهي:

1. إن البنك المركزي لن يدع قيمة العملة الوطنية تنخفض بمعدل كبير، لذلك فإنه سيتخذ إجراءً معاكساً يتمثل في تخفيض عرض النقود.
  2. إن انخفاض قيمة العملة الوطنية يسبب وبصورة لحظية زيادة كلفة الواردات (أسعار الواردات) ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار، وهذا يضعف المركز التنافسي للاقتصاد الوطني وبالتالي يضع قيوداً على زيادة الدخل.
  3. عند زيادة المخاطر يلجأ الأفراد إلى زيادة الطلب على النقود عند أي مستوى معطى للدخل وسعر الفائدة، حيث تعد النقود الأصل الأكثر أماناً في هذه الفترات.
- إن مجمل هذه الأسباب الثلاثة تؤدي إلى انتقال منحنى LM\* يساراً والتي تعزز ارتفاع سعر الصرف وتخفيض الدخل. وأياً كان الأمر، فإن زيادة المخاطر ليس مقبولاً ولا مرغوباً للاقتصاد الوطني فهو يسبب تدهور قيمة العملة الوطنية في الأجل القصير إضافة إلى انخفاض الدخل، كذلك فإن السعر المرتفع للفوائد المحلية يخفض حجم الاستثمار ومن ثم حجم التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

#### (4-17) الجدول حول النظام الأمثل لسعر الصرف

ما زال الجدول قائماً بين الاقتصاديين حول ما إذا كان من الأفضل تطبيق نظام سعر صرف حر أو نظام سعر صرف ثابت. فمنذ سبعينيات القرن الماضي اتجه الكثير من الاقتصاديين نحو تفضيل نظام سعر الصرف الحر، بيد أن هذا المزاج يترنح الآن نحو تفضيل نظام سعر الصرف الثابت، وخاصة بعد فترات من أزمات سعر الصرف وأزمات العملات في آسيا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية وأخرها الأزمة العالمية 2008. دعنا نناقش بعض الحجج الرئيسية التي تدعم أفضلية نظام سعر الصرف الحر أو نظام سعر الصرف الثابت وأهمها:

- حجة الدور المتعدد للسياسة النقدية.
- حجة واقعية الممارسة.
- حجة عدم التأكد واليقين.
- حجة انضباط السلطة النقدية.

1. في ظل نظام سعر الصرف الحر تتحرر السياسة النقدية من دورها الضيق في ظل سعر الصرف الثابت، حيث يقتصر هذا الدور على الحفاظ على سعر الصرف عند مستواه الثابت، أما في ظل نظام سعر الصرف الحر، فإن السياسة النقدية يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة مثل

استقرار معدل التضخم واستقرار النمو الاقتصادي. وفي المقابل أظهرت بعض الدراسات أن البلدان التي اتبعت نظام تعويم سعر الصرف قد فشلت في تخفيض التضخم أو تخفيض التقلبات الاقتصادية أو تحقيق تكامل تجاري أفضل، لكن مما يُحسب لنظام التعويم أنه يدرء إلى حد كبير المغالاة في قيمة العملة الوطنية مما يسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد وتحفيز النمو مقارنة بنظام سعر الصرف الثابت.

2. بينما المؤيدون لنظام سعر الصرف الثابت من حجة رئيسية أيضاً وهي أن نظام سعر الصرف الحر يزيد من عدم التأكد واليقين، مما يجعل تدفق التجارة الدولية أكثر صعوبة، وهذا ما حدث منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث شهد سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي أطول فترة من عدم الاستقرار والتقلبات الشديدة مما كان متوقعاً، لكن بعض المؤيدين لسعر الصرف الحر يرجعون هذه التقلبات إلى المضاربات والتوقعات غير الرشيدة للمستثمرين الدوليين، وبالرغم من هذه التقلبات إلا أن حجم التجارة الدولية قد زاد ولم يتراجع.

3. في ظل نظام سعر الصرف الثابت، تتحقق عملية الانضباط في أداء السلطة النقدية حيث لا يمكن السماح بالإفراط النقدي، كما أن تغير عرض النقود يتم بصورة تلقائية وفي الاتجاه الذي يحافظ على ثبات سعر الصرف، وهو دور من السهل تطبيقه مقارنة بالدور المتعدد للسياسة النقدية في نظام سعر الصرف الحر الذي يسبب تقلبات في الدخل والتوظيف.

4. وقد لوحظ أن البلدان التي ثبتت نظام سعر الصرف استطاعت أن تثبت توقعات التضخم وأن تحقق نمواً اقتصادياً مضطرباً وأن تعزز التكامل الاقتصادي.

5. إلا أنها في نفس الوقت تعرضت لخطر الأزمات وإعاقة التصحيح الخارجي للحسابات الجارية وبالتالي عانت من اختلالات مزمنة وكبيرة في الميزان الخارجي، مما جعلها مضطربة في النهاية إلى إجراء تصحيح مفاجئ أثار اضطراباً أعمق وقلل من فاعلية السياسات الاقتصادية في مقاومة التقلبات الدورية.

6. تظهر حقيقة الممارسة لنظام سعر الصرف أنها لم تكن دائماً بصورة صارمة جداً، ففي فترة نظام سعر الصرف الثابت عمدت الكثير من الدول إلى تغيير مستويات سعر الصرف الثابتة لأهداف اقتصادية أو عندما يتناقض هدف التثبيت مع الأهداف الاقتصادية الأخرى، ومن جانب آخر، شهدت فترة نظام سعر الصرف الحر قيام السلطات النقدية بوضع أهداف مباشرة أو غير مباشرة لسعر الصرف اتساقاً مع اتجاه التغير المرغوب في عرض النقود.

وأياً كان الأمر، فقد ظل هدف استقرار سعر الصرف أحد الأهداف الرئيسية للسلطات النقدية سواء في نظام سعر الصرف الحر أو الثابت.

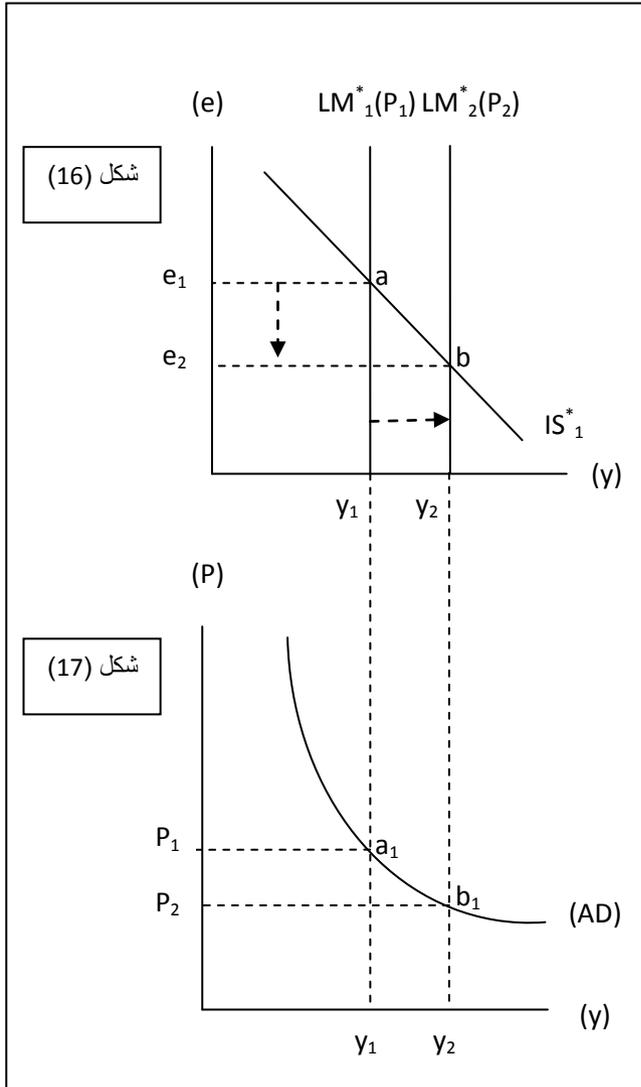
## □ (5-17) نموذج الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح (حالة تغير الأسعار)

رأينا فيما تقدم أن نموذج ماندل - فلمنج يفترض ثبات الأسعار في الأجل القصير انسجاماً مع الرؤية الكينزية، فإذا تخلينا عن هذا الافتراض وأصبحت الأسعار متغيرة، فإن هذا يعني ما يلي:

- اختلاف سعر الصرف الاسمي (E) عن سعر الصرف الحقيقي، فلا يوجد تطابق بينهما كما كان في الحال في ظل فرضية ثبات الأسعار، ومن ثم تغدو دالة صافي الصادرات معتمدة على سعر الصرف الحقيقي.

$$\text{أو: } NX = NX \left( \frac{E P}{P_f} \right) \dots\dots\dots (25)$$

- يظهر بوضوح أثر تغير الأسعار على الوضع في سوق النقود، حيث يتم التعبير عن التوازن بصيغة



الرصيد النقدي الحقيقي أو كمية

النقود الحقيقية  $\left( \frac{M}{P} \right)$ ، فعند

انخفاض الأسعار فإن الرصيد

النقدي الحقيقي يزيد وينتقل

منحنى  $LM^*$  إلى جهة اليمين، أي

أن أثر انخفاض الأسعار على

الرصيد النقدي الحقيقي يشبه

تماماً أثر الزيادة الاسمية في كمية

المعرض النقدي.

- إن تغير الأسعار يعني تغيراً في

سعر الصرف الحقيقي ومن ثم

تغيراً في صافي الصادرات وكذلك

تغيراً في الرصيد النقدي الحقيقي،

وهذا يمكننا من اشتقاق منحنى

الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح

كما يلي:

يبين شكل (16) أن انخفاضاً في المستوى

العام للأسعار يسبب زيادة في الرصيد النقدي

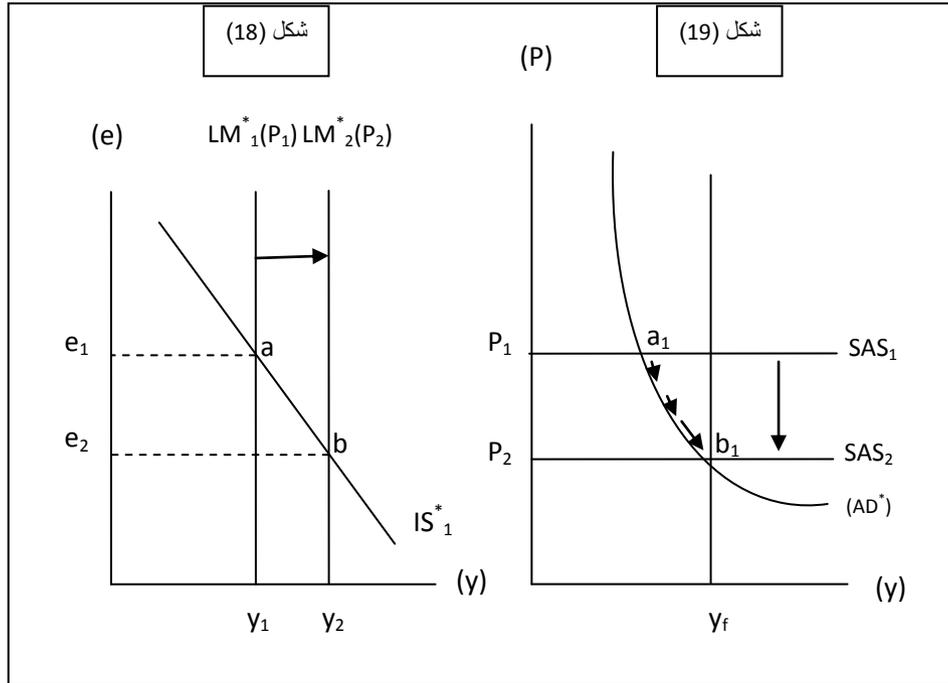
الحقيقي وبالتالي انتقال منحنى  $LM^*$  إلى

جهة اليمين  $LM^*_2$ ، وهذا يقود إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي  $(E/f)$ ، حيث يزيد صافي الصادرات وكذلك الدخل. أما شكل (17) فإنه يبين اشتقاق منحنى الطلب الكلي وكذلك الدخل مبيناً العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل. كما أن منحنى الطلب ينتقل يميناً أو يساراً عند تغير السياسات المالية أو النقدية في الاتجاه الذي يكون مناسباً ليشبه ما يجري تماماً في الاقتصاد المغلق

**أ : توازن الدخل في اقتصاد مفتوح في الأجل القصير والأجل الطويل**

يبين شكل (18) توازن الدخل في جانب الطلب الكلي وفقاً لنموذج ماندل - فلمنج كما يبين شكل (19) توازن الدخل في نموذج AD/AS لاقتصاد مفتوح.

لاحظ أن (a) تمثل نقطة توازن الدخل في الأجل القصير في ظل افتراض ثبات الأسعار بيد أنه عند هذه النقطة، يكون الطلب الكلي على السلع أقل من الطلب المرغوب عندما يعمل الاقتصاد بطاقته الكامنة عند مستوى الدخل الكامل للموارد  $(y_f)$ . لذلك تتجه الأسعار نحو الانخفاض عبر الزمن  $(P \downarrow)$ . إن انخفاض الأسعار من  $P_1$  إلى  $P_2$  مثلاً يسبب زيادة الرصيد النقدي الحقيقي، وبالتالي ينتقل منحنى  $LM^*$  إلى جهة اليمين  $LM^*_2$ ، وينخفض سعر الصرف الحقيقي. وهذا يسبب زيادة صافي الصادرات ويزيد الطلب الكلي وبالتالي الدخل حتى يصل إلى النقطة (b) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي للأجل الطويل في شكل (19).

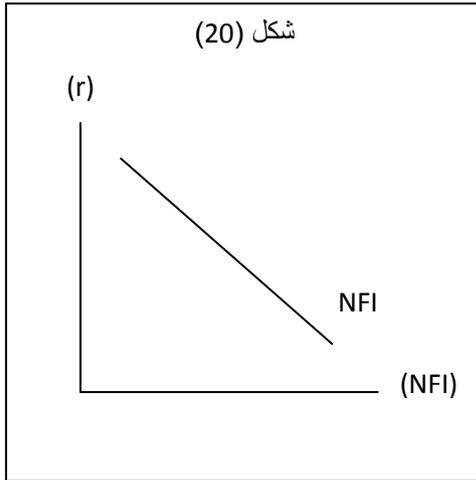


## ب : نموذج ماندل – فلمنج للاقتصاد الكبير المفتوح

يتميز الاقتصاد الكبير بالقدرة على التأثير في سعر الفائدة، فهو لا يحتاج إلى تثبيت سعر الفائدة المحلي عند مستوى معين لسعر الفائدة العالمي كما هو الحال للاقتصاد الصغير، وبالتالي فإن سعر الفائدة المحلي يتقلب صعوداً وهبوطاً، مما يؤثر على تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي. دعنا نحدد نمط العلاقة بين سعر الفائدة وصافي الاستثمار الأجنبي على النحو الآتي:

إن صافي الاستثمار الأجنبي يساوي حجم إقراض المستثمرين المحليين للخارج مطروحاً منه حجم إقراض المستثمرين الأجانب للاقتصاد الوطني، فإذا ارتفع سعر الفائدة المحلي فإن هذا يغري المستثمرين المحليين على تخفيض إقراضهم للخارج، بينما يغري المستثمرين الأجانب على زيادة إقراضهم للاقتصاد الوطني. أي أن صافي الاستثمار الأجنبي يكون أقل من الصفر، وبمعنى آخر ينخفض صافي الاستثمار الأجنبي.

وعلى العكس، عندما ينخفض سعر الفائدة المحلي، فإن هذا يغري المستثمرين المحليين على زيادة إقراضهم للخارج، بينما يخفض المستثمرين الأجانب إقراضهم للاقتصاد الوطني. أي أن صافي الاستثمار الأجنبي يكون أكبر من الصفر وبمعنى آخر يزيد صافي الاستثمار الأجنبي، وبعبارة أخرى يتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل عند ارتفاع سعر الفائدة المحلي، أو يتدفق الاستثمار المحلي إلى الخارج (خروج رأس المال) عند انخفاض سعر الفائدة المحلي، إذاً عندما :



$\uparrow r \rightarrow (NFI) \downarrow$  ، أقل من الصفر أو عندما  
 $\downarrow r \rightarrow (NFI) \uparrow$  ، أكبر من الصفر

ونستنتج من هذا أن دالة صافي الاستثمار الأجنبي (NFI) ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

أو:  $NFI = f(\bar{r})$  .....

وبياناً فإن دالة صافي الاستثمار الأجنبي ذات ميل سالب (شكل 20).

## ج : نموذج الاقتصاد الكبير

يتكون هذا النموذج من ثلاث معادلات أساسية هي:

$$(26) \dots\dots\dots IS^* : y = c(y - t(y)) + I(r) + NX \left( \frac{E P}{P_f} \right)$$

$$(27) \dots\dots\dots LM^* : \frac{M}{P} = L(r, y)$$

$$(28) \dots\dots\dots NX \left( \frac{E P}{P_f} \right) = NFI(r)$$

لاحظ أن معادلة (28) تمثل التوازن الخارجي للاقتصاد الكبير، حيث صايف الصادرات يساوي صايف الاستثمار الأجنبي في السوق المالية الدولية، بينما المعادلات (26) (27) هي معادلات نموذج ماندل - فلمنج المعروفة.

وبإدخال معادلة (28) في (26) نحصل على ميل منحنى  $IS^*$  في الاقتصاد الكبير كما يلي:

$$(29) \dots\dots\dots IS^* : y = c(y - t(y)) + I(r) + NFI(r)$$

وبمفاضلة (29) تفاضلاً كلياً وأخذ ميل منحنى  $IS^*$  نجد أن:

$$(30) \dots\dots\dots \frac{\partial r}{\partial y} \Big|_{IS^*} = \frac{1 - c^l(1 - t^l)}{J' + (NFI)^l} - \frac{(+)}{(-)} < 0$$

حيث:

$$(NFI)^l \equiv \frac{\partial NFI}{\partial r} < 0$$

لاحظ أن ميل  $IS^*$  أقل من ميل  $IS$  التقليدي

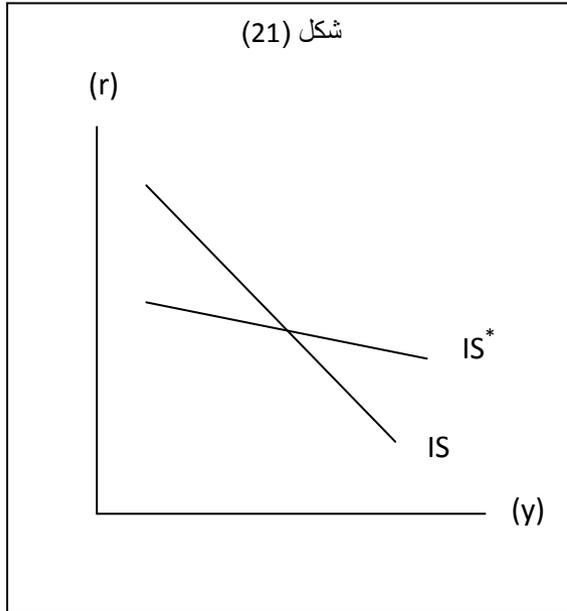
$$\frac{1 - c^l(1 - t^l)}{J' + (NFI)^l} < \frac{1 - c^l(1 - t^l)}{I^l} \text{ أو:}$$

$$\underbrace{\hspace{10em}}_{IS^* \text{ ميل}} < \underbrace{\hspace{10em}}_{IS \text{ ميل}}$$

أي أن ميل  $IS^*$  يكون أقل انحداراً من ميل  $IS$

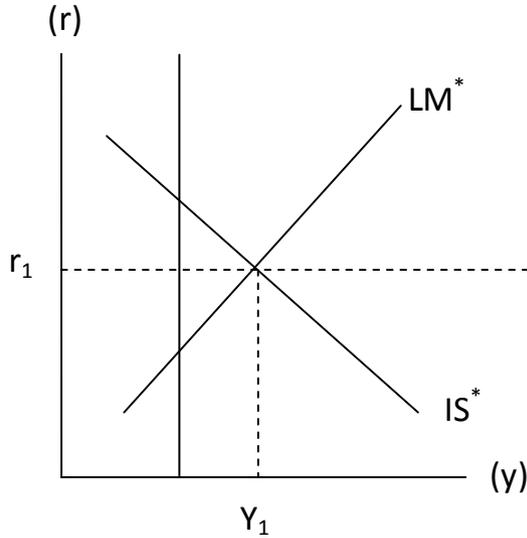
شكل (21) أي أن صايف الاستثمار الأجنبي يكون أكثر حساسية (أكثر مرونة) للتغير في سعر الفائدة المحلي.

ومن جانب آخر، فإن معادلة (29) ومعادلة (27) تمثلان نموذج ماندل - فلمنج للاقتصاد المفتوح الكبير وهما تشبهان نموذج  $IS - LM$  في الاقتصاد المغلق، لكن ثمة فرق كبير بينهما يكمن في تأثير سعر الفائدة المزدوج على الطلب الكلي، فإذا ارتفع سعر الفائدة، فإنه يخفض كل من الاستثمار المحلي وكذلك يخفض صايف الاستثمار الأجنبي وبالتالي يخفض صايف الصادرات.

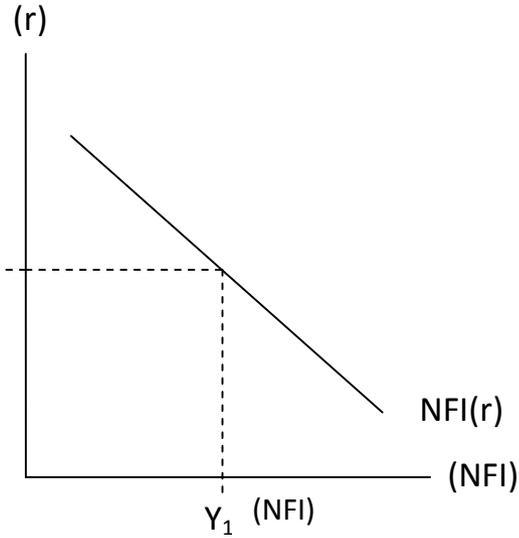


بيانياً فإن تقاطع  $IS^*$  و  $LM^*$  يحددان مستوى الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي ( $y_1$ )، ومن ثم صافي الاستثمار الأجنبي وصافي الصادرات وسعر الصرف وسعر الفائدة ( $r_1$ ) شكل (22)، ويبين شكل (23) أن سعر الفائدة ( $r_1$ ) يحدد صافي الاستثمار الأجنبي، أما شكل (24)، فإنه يبين تغير سعر الصرف ( $e_1$ ) في الاتجاه الذي يحقق التوازن بين صافي الاستثمار الأجنبي وصافي الصادرات من السلع والخدمات.

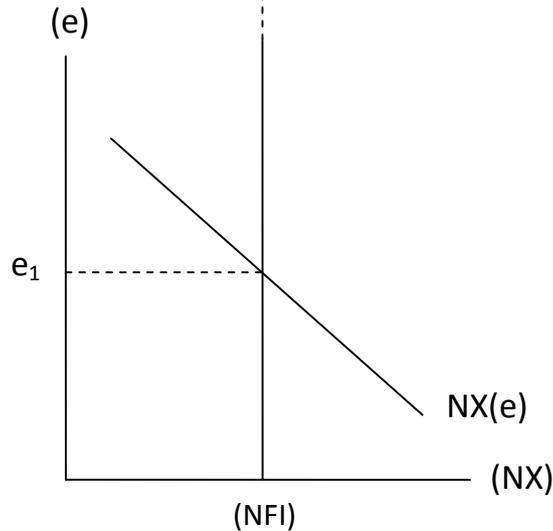
شكل (22)



شكل (23)



شكل (24)

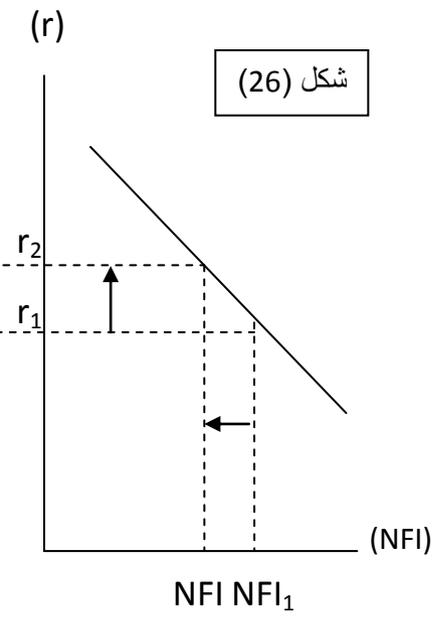
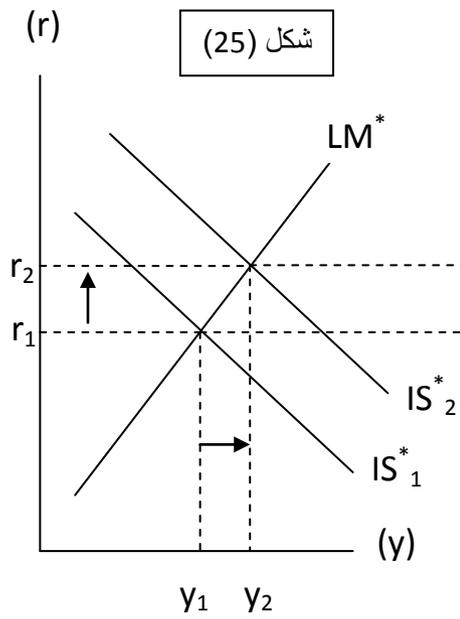


## (6-17) أثر السياسات الاقتصادية على توازن الدخل في الاقتصاد الكبير المفتوح

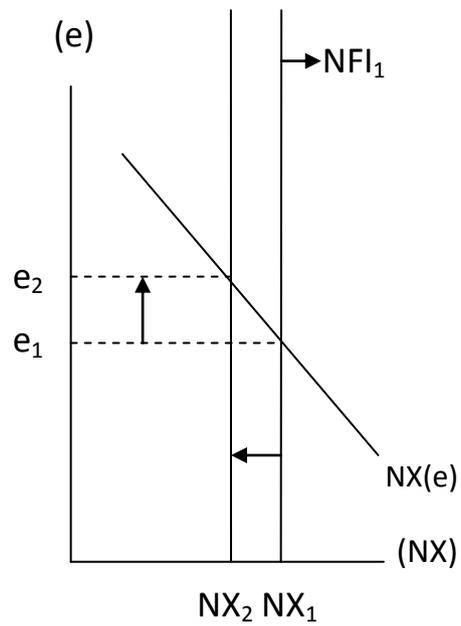
## 1. أثر السياسة المالية:

عند زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب فإن  $IS^*$  ينتقل إلى اليمين إلى  $IS_2^*$  ، يزيد الدخل إلى  $(Y_2)$  ويرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  شكل (25)، لكن ارتفاع سعر الفائدة يخفض صافي الاستثمار الأجنبي إلى  $(FNI_2)$  شكل (25) وانتقال المنحنى إلى اليسار  $(NFI)$  في شكل (26) ، وهذا معناه زيادة عرض النقد الأجنبي (تدفق للاستثمار الأجنبي إلى الداخل) مقابل انخفاض عرض النقد الوطني، ومن ثم يرتفع سعر الصرف (تصاعد قيمة العملة الوطنية). يسبب ارتفاع سعر الصرف انخفاض صافي الصادرات في شكل (27) ، الذي يتقاطع مع منحنى صافي الاستثمار الأجنبي عند سعر الصرف المرتفع  $(e_2)$ .

لاحظ الآن أن السياسة المالية لها فعالية في التأثير على الدخل في الاقتصاد الكبير المفتوح ، وعلى عكس الحال في حالة الاقتصاد الصغير المفتوح في نظام سعر الصرف الحر. وبالرغم من انخفاض صافي الصادرات بسبب ارتفاع سعر الصرف، إلا أنها لم تؤثر بدرجة كبيرة على تأثير السياسة المالية على الدخل كما هو الحال في حالة الاقتصاد الصغير المفتوح، لكن ثمة فرق مهم في التأثير على الدخل عند المقارنة بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح، حيث نلاحظ أثر السياسة المالية على الدخل يكون أقل مقارنة بتأثيرها على الدخل في حالة الاقتصاد المغلق.



(شكل 27)



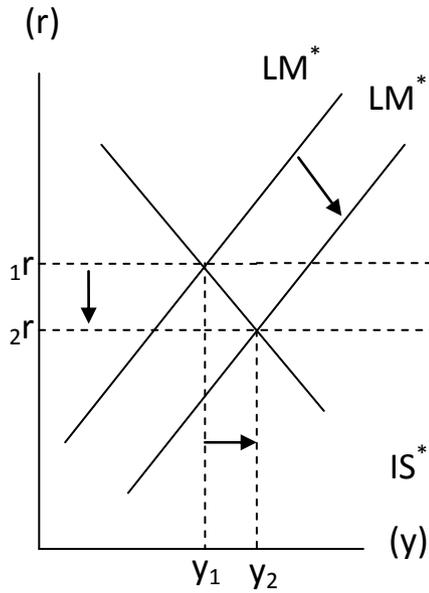
## □ 2. أثر السياسة النقدية

عند زيادة عرض النقود ينتقل منحنى  $(LM^*)$  يميناً إلى  $(LM^*_2)$  مسبباً زيادة في الدخل إلى  $(y_2)$  وانخفاضاً في سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  شكل (28). انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة في صافي الاستثمار الأجنبي شكل (29) وانتقال المنحنى إلى اليمين (NFI) شكل (30). إن زيادة صافي الاستثمار الأجنبي تعني زيادة تدفق رأس المال المحلي إلى الخارج، وبالتالي زيادة عرض النقد الوطني، مما يسبب انخفاض سعر الصرف إلى  $(e_2)$ . يسبب انخفاض سعر الصرف (انخفاض العملة الوطنية) زيادة صافي الصادرات لأن السلع الوطنية أصبحت أرخص نسبياً إلى السلع الأجنبية.

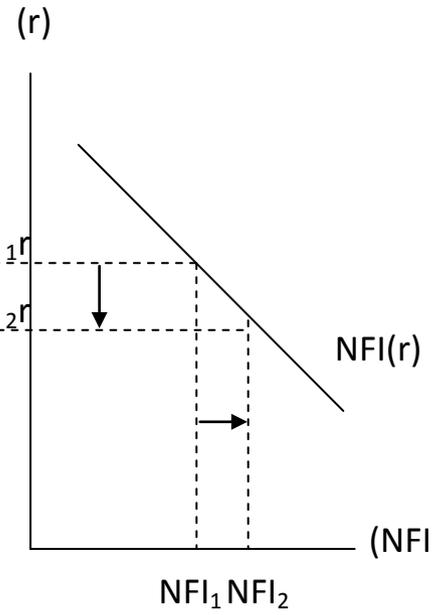
أي أن السياسة النقدية لها فعالية في التأثير على الدخل من خلال قناتين رئيسيتين هما:

- قناة سعر الفائدة: فانخفاض سعر الفائدة يحفز الاستثمار كما هو الحال في الاقتصاد المغلق.
- قناة سعر الصرف: حيث يسبب انخفاض سعر الصرف زيادة في الصادرات.

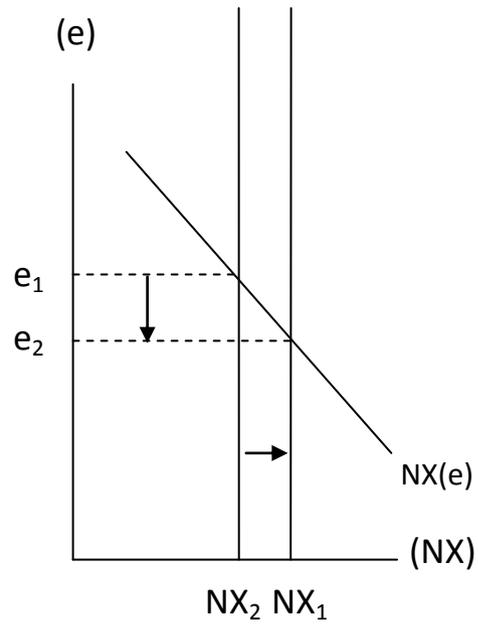
شكل (28)



شكل (29)



شكل (30)



## مضاعف السياسة المالية والسياسة النقدية (7-17)

بإجراء التفاضل الكلي لمعادلة IS\* (29)، ومعادلة LM\* (27) يمكننا الحصول على مضاعف السياسة المالية

$$(31) \dots\dots\dots IS^* : \partial y = c^1 (1 - t^1) \partial y + I^1 \partial r + (NFI)^1 \partial r + \partial G$$

$$(32) \dots\dots\dots LM^* : \partial M = Lr \partial r + Ly \partial y$$

ومن (32) نحصل على:

$$(33) \dots\dots\dots r = \uparrow \frac{1}{Lr} \partial m + \frac{Ly}{Lr} \partial y$$

وبوضع (33) في (31) وإعادة ترتيبها نجد ما يلي:

$$(34) \dots\dots\dots \partial y \left[ 1 - c^1 (1 - t^1) + \frac{(I^1 + (NFI)^1) Ly}{Lr} \right] = \partial G + \frac{I^1 + (NFI)^1}{Lr} \partial m$$

## مضاعف السياسة المالية

$$(35) \dots\dots\dots \frac{\partial y}{\partial G} = \frac{1}{1 - c^1 (1 - t^1) + (I^1 + (NFI)^1) \frac{Ly}{Lr}} > 0$$

وبمقارنة مضاعف السياسة المالية (35) في الاقتصاد المفتوح الكبير بمضاعف السياسة المالية في اقتصاد مغلق، نجد أن مقام المضاعف في (35) أكبر من مقام المضاعف التقليدي بسبب وجود المقدار  $(NFI)^1$

أي أن:

$$\frac{1}{1 - c^1 (1 - t^1) + (I^1 + (NFI)^1) \frac{Ly}{Lr}} > \frac{1}{1 - c^1 (1 - t^1) + (I^1) \frac{Ly}{Lr}}$$

وهذا معناه أن أثر السياسة المالية على الدخل في الاقتصاد المفتوح أقل من أثرها في الاقتصاد المغلق.

## مضاعف السياسة النقدية:

من المعادلة التفاضلية (34) نحصل على مضاعف السياسة النقدية وهو:

$$\frac{\partial y}{\partial M} \frac{I^1 + (NFI)^1 / Lr}{1 - c^1 (1 - t^1) + (I^1 + (NFI)^1) \frac{Ly}{Lr}} = \frac{(+)}{(+)} > 0$$

لاحظ أن مضاعف السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح أكبر من نظيره في الاقتصاد المغلق بسبب وجود المقدار  $(I^1 + (NFI)^1)$  في بسط المضاعف.

## مراجع الفصل السابع عشر

1. Mankiw, N.Gregory, "Macro Economics" chapter (12), worth publisher, Fourth edition, PP (312), New York, 2000.
2. الأفندي، محمد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية"، في كتاب المؤتمر الاقتصادي اليمني، أحمد البشاري (محرر)، ص 492، صنعاء.
3. الأفندي، محمد، "تقييم سياسات تخفيض قيمة الريال اليمني في عقد الثمانينات"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجية، العدد السادس (يوليو - ديسمبر 1998).
4. الأفندي، محمد، "محاضرات في الاقتصاد المفتوح والتمويل الدولي (92- 1998)، مذكرات غير منشورة.

## □ مراجع إضافية

5. Krugman, Paul R. "International Economics" Theory and Policy, Second Edition, Harper Collins Puplichers, 1991, New York, USA.
6. Dornbusch, R, "Open Economy Macroeconomics" Basic Book, Inc. puplshers, , New York, USA, 1980.
7. عدنان، عباس. "المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي" مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، المجلد (27)، العدد (4)، شتاء 1999، ص65
8. وديع ناشر، "محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن" رسالة ماجستير، المشرف الرئيس: محمد الأفندي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، 2009.
9. Robert A.Mundell, International Economics, New York: Macmillan, 1968.
10. Fleming, J. Marcus, "Domestic Financial Policies under Fixed and Floating Exchange Rates," IMF Staff Papers, 9 (November 1962).
11. اتيش غوش واوشهري، اختيار نظام لسعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 2009، IMF، ص38- 40.

## الجزء الرابع

### نظرية العرض الكلي

(Aggregate Supply Theory)

القضايا الأساسية:

- العرض الكلي
- نماذج العرض الكلي قصيرة الأجل
- التوازن العام للدخل في نموذج  $AD/AS$





## الفصل الثامن عشر

### العرض الكلي

### (AS) (Aggregate Supply)

ناقشنا فيما تقدم من الفصول نظرية الطلب الكلي ونماذج الطلب الكلي وتوازن الدخل في جانب الطلب الكلي. وقد كان هذا التحليل يقوم على افتراض ضمني مؤداه أن العرض الكلي هو متغير معطى ويتغير تلقائياً مع الطلب الكلي.

بيد أن هذا ليس نهاية القصة لذلك يخصص هذا الجزء من الكتاب لدراسة نظرية العرض الكلي وكيفية تحديد توازن الدخل عند الأسعار المختلفة. أن منحنى العرض الكلي يأخذ أشكالاً مختلفة، فالعرض الكلي في الأجل الطويل يختلف عن العرض الكلي في الأجل القصير، وهذا الاختلاف يعكس الرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية. فالعرض الكلي الكلاسيكي يتخذ شكلاً رأسياً لأن الناتج (الدخل) يكون ثابتاً وقابلاً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. لفترة طويلة. وبالتالي لا تؤثر تقلبات الطلب الكلي على الناتج وإنما تؤثر على الأسعار فقط. أما العرض الكلي في الأجل القصير فقد يكون أفقياً تماماً ليعكس ذلك رأي كينز في ثبات (جمود) الأسعار، حيث يغدو الطلب الكلي هو المحدد الأساس لتوازن الدخل.

وبين الشكل الرأسي والشكل الأفقي لمنحنى العرض الكلي هناك حالة وسطى يتخذ عندها العرض الكلي شكلاً موجباً - أي يغدو ذو ميل موجب. وفي هذه الحالة، فإن الطلب الكلي يؤثر على كل من الناتج والأسعار. فإذا كان منحنى العرض الكلي أقرب إلى الوضع الرأسي فإن تأثير الطلب الكلي على الأسعار أكثر من تأثيره على الناتج والعكس صحيح إذا كان العرض الكلي أقرب إلى الوضع الأفقي، وإذا كان الشكل الموجب للعرض الكلي يعبر عن ما يجري في الأجل القصير، إلا أن المدارس الاقتصادية المختلفة قد تناقست فيما بينها في تقديم رؤى وتفسيرات مختلفة للميل الموجب للعرض الكلي.

وتأسيساً على ذلك، فإننا في هذا الفصل، نناقش منحنى العرض الكلي وكيف يتم اشتقاقه وما هي المحددات والعوامل المؤثرة على العرض الكلي.

وبصورة عامة، فإن منحنى العرض الكلي هو محصلة ما يجري من أحداث في سوق العمل ودالة الإنتاج التي تربط مستوى الإنتاج بمستويات معينة من عناصر الإنتاج، ويتضمن سوق العمل علاقات أساسية مثل الطلب على العمل وعرض العمل، إضافة إلى علاقات الإنتاج بعناصر الإنتاج.

وسيتم تحليل هذه العلاقات انطلاقاً من الأسس الجزئية في اشتقاق منحنى العرض الكلي.

## (18.1) دالة الإنتاج

## (Production Function)

تتضمن دالة الإنتاج العلاقة الفنية بين مستوى الإنتاج وتوليفة معينة من عناصر الإنتاج كالعامل

ورأس المال.

$$(1) \dots\dots\dots y = f(L, K)$$

حيث يتوفر لهذه الدالة خصائص معينة منها:

- دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من عنصر العمل (L) ورأس المال (K)، أي أن الدالة تتسم بثبات غلة الحجم، فإذا تم مضاعفة عناصر الإنتاج بمقدار معين (λ)، فإن مستوى الإنتاج يتضاعف بنفس المقدار.

$$\lambda y = f(\lambda L, \lambda K) \quad \text{أو}$$

- الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج موجبة.
- الإنتاجية الحدية للعمل هي:

$$\frac{\partial Y}{\partial L} = \frac{\partial F}{\partial L} > 0$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال هي:

$$\frac{\partial Y}{\partial K} = \frac{\partial F}{\partial K} > 0$$

- تناقص الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج:
- أو:

$$\frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0$$

- ومن أشهر دوال الإنتاج التي تحقق هذه الخصائص، دالة كوب - دوجلاس الآتية:

$$(2) \dots\dots\dots y = AK^\alpha L^\beta$$

- فالإنتاج الحدي للعمل ورأس المال هو نسبة من الإنتاج لكل وحدة واحدة من العمل ورأس المال.

$$\text{الإنتاجية الحدية، } \frac{\partial y}{\partial k} = \alpha \left(\frac{y}{K}\right), \frac{\partial y}{\partial L} = \beta \left(\frac{y}{L}\right)$$

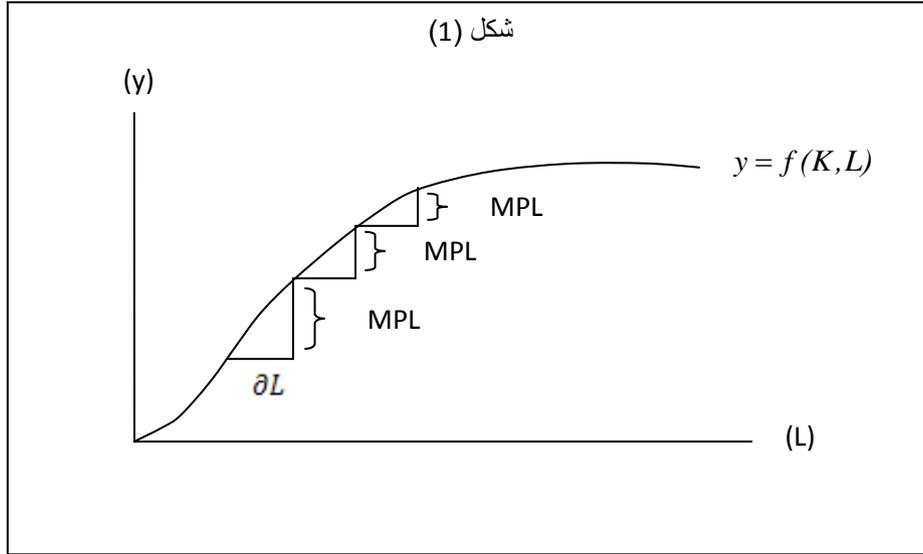
- والدالة هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى، ولنوضح ذلك دع λ = مقدار معين

$$\begin{aligned}
 y &= A(\lambda k)^\alpha (\lambda L)^\beta \\
 &= \lambda^{\alpha+\beta} A(k)^\alpha (L)^\beta \\
 &= \lambda(y)
 \end{aligned}$$

أو :

$$\alpha + \beta = 1 \text{ عندما}$$

- وبيانياً فإن دالة الإنتاج التي تحقق تلك الخصائص موضحة في شكل (1)



- وبما أن توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج يتم وفقاً للإنتاجية الحدية لكل
- عنصر، أي أن عوائد كل عنصر تساوي إنتاجيته الحدية وفقاً لنظرية يولر فإن  $(\beta)$  تساوي حصة نصيب العمل من الدخل حيث  $WL$  تساوي فاتورة الأجور للعمل وهي جزء من الدخل  $(PY)$ .

أو :

$$\frac{wl}{Py} = \frac{(MPL.P)L}{Py} = \frac{(\beta \frac{y}{L}.P)L}{Py} = \beta$$

وكذلك فإن نصيب رأس المال من الدخل هو  $(\alpha)$  :

أو :

$$\frac{rk}{Py} = \frac{(MPK.P)K}{Py} = \frac{(\alpha \frac{y}{K}.P)K}{Py} = \alpha$$

(18.2) سوق العمل

## الطلب على العمل (The Demand For Labor)

إن منحني الطلب على العمل هو الإنتاجية الحدية للعمل التي يمكن الحصول عليها من دالة الإنتاج وهو يعكس رغبة المؤسسات الإنتاجية في توظيف العمل في العملية الإنتاجية، فهو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ويمكننا اشتقاق الشرط الذي يحدد الطلب على عناصر الإنتاج ومنها الطلب على العمل من خلال نمذجة سعي المؤسسات الإنتاجية لتعظيم أرباحها، فالمؤسسات الإنتاجية تهدف إلى تعظيم الربح في ظل الفروض التالية:

- المؤسسات تعمل وفقاً لدالة الإنتاج  $Y=f(K,L)$ ، ويمكن تعميم الدالة لتشمل عناصر إنتاجية أخرى.
- تواجه المؤسسات حجم ثابت من عناصر الإنتاج.
- أسعار عناصر الإنتاج معطاة ولا تستطيع المؤسسة الفردية التأثير فيها لأنها تعمل في سوق منافسة سواء في سوق عناصر الإنتاج أو سوق السلع والخدمات.
- وبما أن المؤسسات تعمل في سوق منافسة كاملة في عناصر الإنتاج فإن سعر وحدة العمل هي  $(W)$  وسعر وحدة رأس المال هي  $(r)$ .

دعنا نحدد هدف تعظيم الربح للمؤسسة الإنتاجية النموذجية في معادلة الربح الآتية:

$$(3) \dots\dots\dots \pi = P \cdot f(K, L) - wL - rK$$

حيث  $\pi$  تعني الأرباح في هذه الحالة أما الحد الأول من المعادلة (3) فهو الإيرادات الكلية  $(Py)$ ، والحد الثاني والثالث يمثل تكاليف الإنتاج  $(wL+rK)$ .  
وبمفاضلة (3) تفاضلاً جزئياً نجد أن:

$$(4) \dots\dots\dots \frac{\partial \pi}{\partial L} = P \frac{\partial f}{\partial L} - w = 0$$

$$(5) \dots\dots\dots \frac{\partial \pi}{\partial K} = P \frac{\partial f}{\partial K} - r = 0$$

ومن (4) و (5) نحصل على ما يلي:

$$(6) \dots\dots\dots P \frac{\partial f}{\partial L} = w \rightarrow PMPL = w$$

$$(7) \dots\dots\dots P \frac{\partial f}{\partial K} = r \rightarrow PMPK = r$$

تبين (6) أن المؤسسة الإنتاجية تطلب وحدات معينة من العمل إلى ذلك المستوى الذي يكون الإيراد الإضافي لوحدة العمل  $(PMPL)$  مساوياً للتكلفة الحدية للعمل  $(w)$ ، أي أن الإيراد الإضافي للعمل هو قيمة الإنتاجية الحدية للعمل  $(PMPL) =$  والتكلفة الحدية للعمل تساوي الأجر النقدي  $(w)$ ، ومن (6) نحصل على ما يلي:

$$(8) \dots\dots\dots \frac{w}{P} = MPL$$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الأجر

$$\frac{w}{P} \text{ الحقيقي}$$

وتفيد (8) أن المؤسسة تطلب وحدات من العمل حتى تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن معادلة (8) تمثل دالة طلب على العمل على النحو الآتي:

$$(9) \dots\dots\dots \frac{w}{P} = f(L)$$

$$(10) \dots\dots\dots w = Pf(L) \text{ أو:}$$

حيث يمكن النظر إلى  $f(L)$  باعتبارها تمثل الإنتاجية الحدية للعمل (MPL).

لاحظ أن ميل دالة الطلب على العمل هو ميل سالب ليعكس العلاقة بين الأجر الحقيقي والطلب على العمل.

$$\frac{\partial(\frac{w}{P})}{\partial L} = \frac{\partial f}{\partial L} = f^1 < 0 \text{ أو:}$$

وللتأكد تذكر أن  $\frac{\partial f}{\partial L}$  من معادلة كوب ودوجلاس

$$\frac{\partial f}{\partial L} = \beta \frac{Y}{L} = A\beta(\beta - 1)k^\alpha L^{\beta-2} < 0 \text{ هي:}$$

لأن  $(\beta - 1)$  أقل من الصفر، أي أن ميل منحنى

الطلب على العمل سالب.

بيانياً يوضح الشكل (2) منحنى الطلب على العمل

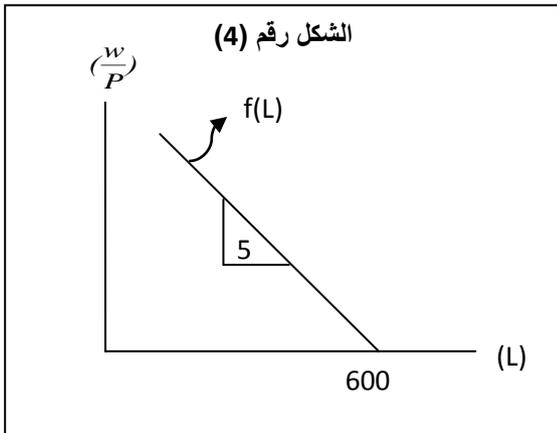
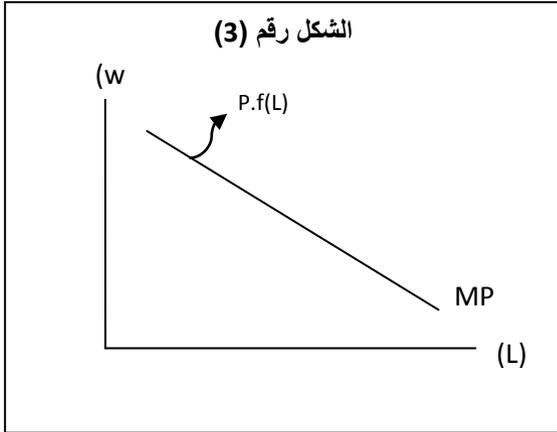
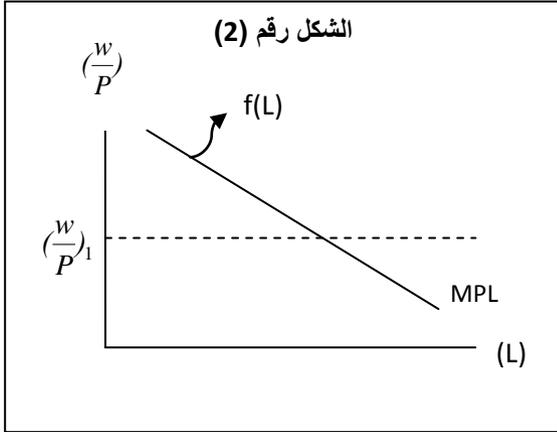
وفقاً لمعادلة (9)

افتراض أن  $(\frac{w}{P})_1$  هو الأجر السائد في السوق، في هذه

الحالة المؤسسات الانتاجية تطلب عمال أكثر حتى

تتساوى (MPL) مع  $(\frac{w}{P})$ ، أي أنه كلما انخفض الأجر

الحقيقي، زاد الطلب على العمل.



لاحظ كذلك، أن الإنتاجية الحدية للعمل تتناقص مع زيادة الطلب على العمل وذلك تبعاً لقانون تناقص الإنتاجية الحدية للعمل، وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.

كذلك يمكن توضيح الطلب على العمل بيانياً في الشكل رقم (3).

مثال: افترض أن دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي هي:

$$y = f(L), \bar{K} = 120L - 0.10L^2$$

$$MPL = \frac{\partial y}{\partial L} = 120 - 0.20L \quad \text{ومنها:}$$

$$\frac{w}{P} = MPL \quad \text{وحيث أن:}$$

$$\frac{w}{P} = 120 - 0.20L \quad \text{أو:}$$

أي أن دالة الطلب على العمل هي:

$$L = 600 - 5 \frac{w}{P}$$

أو بيانياً كما في الشكل رقم (4)

#### انتقال منحنى الطلب على العمل:

ينتقل منحنى الطلب على العمل إلى جهة اليمين في حالة زيادة الإنتاجية الحدية للعمل كما يحدث في أوقات الازدهار الاقتصادي.

أو بسبب ارتفاع مستوى المهارات لدى العاملين بسبب برامج التدريب والتأهيل والتعليم. وينتقل إلى جهة اليسار، بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل في أوقات الركود الاقتصادي أو ظهور تقنيات جديدة تكثف استخدام رأس المال وتقلل استخدام العمل. وفي سوق العمل الاسمي (النقدي) ينتقل منحنى الطلب على العمل (P.f(L)) يميناً عند ارتفاع الأسعار أو يساراً عند انخفاض الأسعار.

#### عرض العمل (Labor Supply):

يتم تحليل عرض العمل انطلاقاً من الأسس الجزئية، فكل عامل يسعى إلى تعظيم منفعته من دخل العمل المتوقع ( $y^e$ ) الذي يحصل عليه مقابل العمل عدد معين من الساعات. وكذلك من الاستمتاع بوقت معين للراحة (أوقات الفراغ).

• أي أن العامل يعظم:

$$(11) \dots\dots\dots u = u(y^e, H)$$

حيث:  $y^e$  يساوي الدخل المتوقع من العمل ولأن العامل ليس متأكداً من السعر الفعلي الذي يحتسب على أساسه دخله الحقيقي، فقد اكتفينا بتحديد الدخل المتوقع.

وكذلك H تساوي ساعات الراحة أو الفراغ.

لاحظ أن:

$$uy^e \equiv \frac{\partial y}{\partial y^e} > 0, \frac{\partial u}{\partial H} \equiv uH > 0$$

ومن ثم فإن ميل منحنى السواء الذي يمثل دالة المنفعة (u) هو:

$$\partial u = 0 = \frac{\partial y}{\partial y^e} \partial y^e + \frac{\partial u}{\partial H} \partial H$$

أو:

$$(12) \dots \dots \dots \frac{\partial y^e}{\partial H} = - \frac{\partial u / \partial H}{\partial u / \partial y^e} < 0$$

حيث يبين منحنى السواء توليفات مختلفة من دخل العمل وأوقات الراحة يعطي العامل نفس الرضا والسعادة.

• يواجه العامل قيد الميزانية الآتي:

$$(13) \dots \dots \dots y^e = \frac{w}{P^e} (24 - H) = w^e L$$

فالدخل المتوقع للعامل يعتمد على الأجر الحقيقي المتوقع  $(\frac{w}{P^e})$  مضروباً في عدد ساعات العمل (L)

$$L, L=24-H \quad w^e = \frac{w}{P^e} \quad \text{حيث:}$$

أما ميل خط الميزانية فهو:

$$\partial y^e = - \frac{w}{P^e} \partial L$$

$$(14) \dots \dots \dots \frac{\partial y^e}{\partial H} = - \frac{w}{P^e}$$

• ولتحديد التوليفة المثلى للعامل من دخل العمل المتوقع والاستمتاع بوقت الفراغ، دعنا نحدد معادلة لاجرانج الآتية:

$$(15) \dots \dots \dots L = u(y^e, H) + \lambda \left[ y^e - \frac{w}{P^e} (24 - H) \right]$$

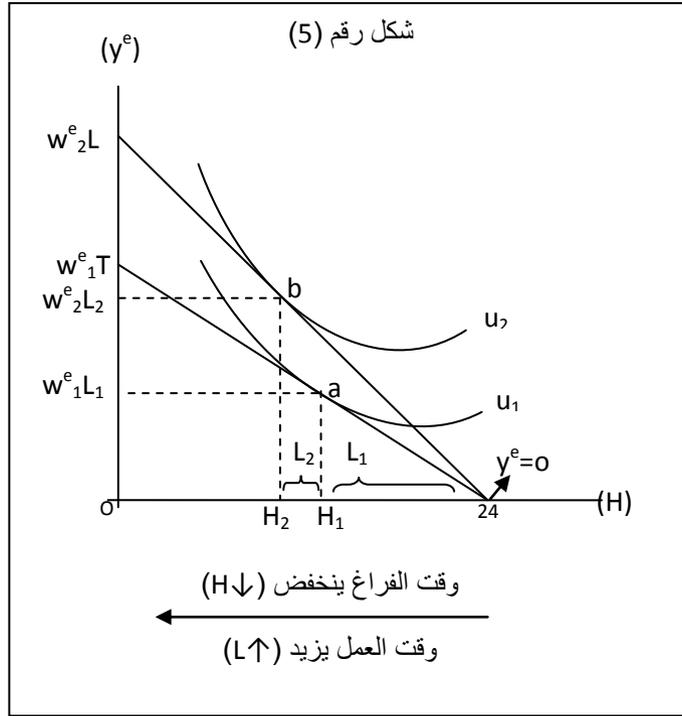
$$(16) \dots \dots \dots \frac{\partial L}{\partial y^e} = \frac{\partial u}{\partial y^e} + \lambda = 0 \rightarrow \frac{\partial u}{\partial y^e} = -\lambda$$

$$(17) \dots\dots\dots \frac{\partial L}{\partial H} = \frac{\partial u}{\partial H} + \lambda \frac{w}{P^e} = 0 \rightarrow \frac{\partial u}{\partial H} = -\lambda \frac{w}{P^e}$$

وبإدخال (16) في (17) نجد ما يلي:

$$\frac{\partial u}{\partial H} = \frac{\partial u}{\partial y^e} \frac{w}{P^e}$$

$$(18) \dots\dots\dots \frac{\partial u / \partial H}{\partial u / \partial y^e} = \frac{w}{P^e} \quad \text{أو:}$$



أي أن نقطة التوليفة المثلى عند تماس ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية  $(\frac{w}{P^e})$  أو عند تساوي معدل الإحلال الحدي بين الراحة ودخل العمل مع الأجر الحقيقي المتوقع. ويمكننا تصوير هذه العلاقات بيانياً في شكل (5) على النحو الآتي:

- قد يختار العامل أن لا يعمل ← وقت الفراغ  $24 = T = (H)$  ←  $0 = y^e$
- أو قد يختار أن يعمل كل الوقت المتاح  $0 = H \leftarrow (L = T = 24)$  ← أقصى دخل متوقع يحصل عليه يساوي  $w_2^e L$
- ومن هاتين النقطتين توجد توليفات مختلفة من ساعات العمل وساعات الفراغ فإذا

زاد الأجر المتوقع  $(W^e)$ ، فإن خط الميزانية يستدير إلى أعلى باتجاه ساعات عمل أكثر ومن ثم دخل متوقع أكبر.

لاحظ أن ارتفاع  $(W^e)$  إلى  $(W_2^e)$ ، فإن ساعات العمل تزيد إلى  $(L_2)$  أو أن وقت الراحة ينخفض إلى  $(H_2)$ ، ومن ثم فإن الدخل المتوقع يزيد إلى  $(y_2^e = W_2^e L)$  ويحصل العامل على منفعة أكبر عند النقطة (b).

- وعلى أية حال، فإنه كلما زاد الأجر الحقيقي المتوقع تزيد عدد ساعات العمل، أي أن هناك علاقة طردية بين عرض العمل والأجر الحقيقي المتوقع، ومن ثم فإن دالة العمل في الاقتصاد الكلي هي:

$$(19) \dots\dots\dots \frac{w}{P^e} = g(L)$$

أو :  $w = P^e g(L)$  ..... (20)

وبيانياً فإن

منحنى عرض

العمل هو شكل (6)

(7):

لاحظ أن :

$$\frac{\partial(\frac{w}{P^e})}{\partial L} \equiv g^1 > 0$$

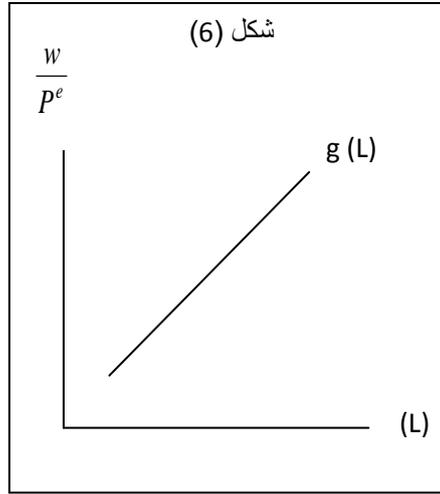
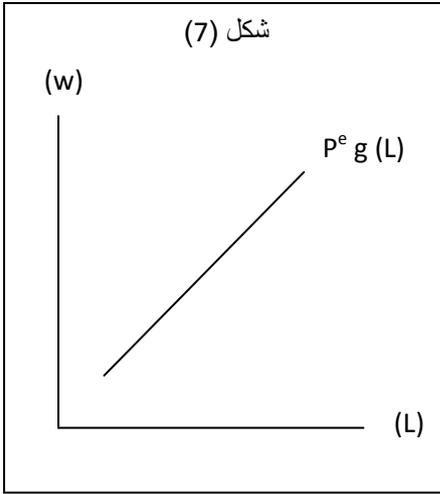
أي أن ميل

منحنى عرض

العمل موجب

ليؤكد العلاقة

الطرديّة بين الأجر الحقيقي المتوقع وعرض العمل.



توازن سوق العمل (Labor Market Equilibrium):

يتحقق توازن سوق العمل عندما: الطلب على العمل = عرض العمل

أ: التوازن في سوق العمل الاسمي - أي عندما تكون الأجور النقدية (W) مقاسة على المحور الرأسي، في هذه

الحالة فإن التوازن هو:

(21) .....  $P \cdot f(L) = P^e \cdot g(L)$

أو بيانياً في شكل (8) وتكمن أهمية التوازن في سوق العمل الاسمي في أنه يظهر التغيرات اللحظية التي

تجري عندما تتغير الأسعار.

ب: التوازن في سوق العمل الحقيقي - أي عندما

نقيس الأجر الحقيقي  $(\frac{w}{P})$  على المحور

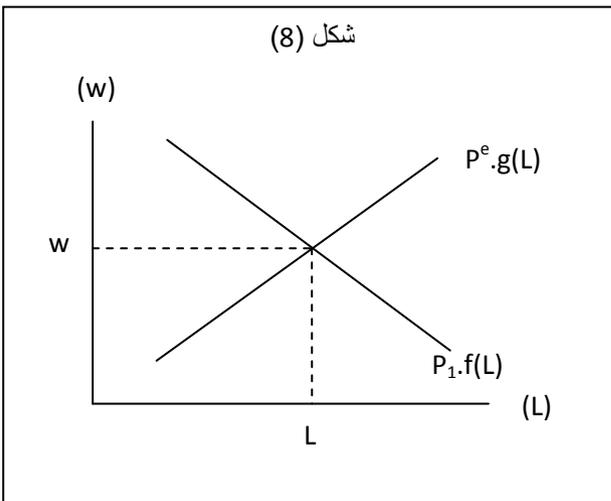
الرأسي وفي هذه الحالة فإن التوازن هو:

$$f(L) = \frac{P^e}{P} g(L)$$

لاحظ أننا قسمنا معادلة التوازن (21) على

(i) للحصول على كل من الطلب على العمل

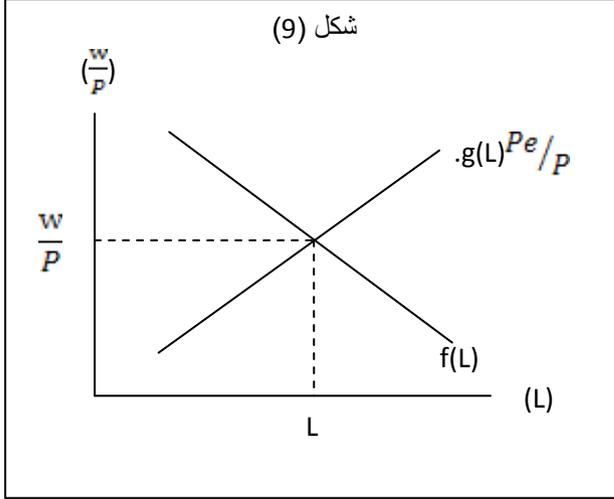
وعرض العمل بالقيم الحقيقية.



أو بيانياً في الشكل (9)

إن توازن سوق العمل يحدد حجم التوظيف من العمل والأجر الحقيقي أو الأجر النقدي التوازني. ومع تحديد حجم التوظيف التوازني، فإنه بالإمكان تحديد حجم الناتج الكلي من خلال دالة الإنتاج:

$$Y = f(L, \bar{K})$$



أو بيانياً في الأشكال (10) (11)

(12).

مثال: إذا كانت معادلة الطلب على العمل

$$L_d = 600 - 5 \frac{w}{P} \quad \text{السابقة هي:}$$

وإذا كانت دالة عرض العمل هي:

$$L_s = 300 + 5 \frac{w}{P}$$

بافتراض ان  $\frac{P^e}{P} = 1$  ← ثبات التوقعات

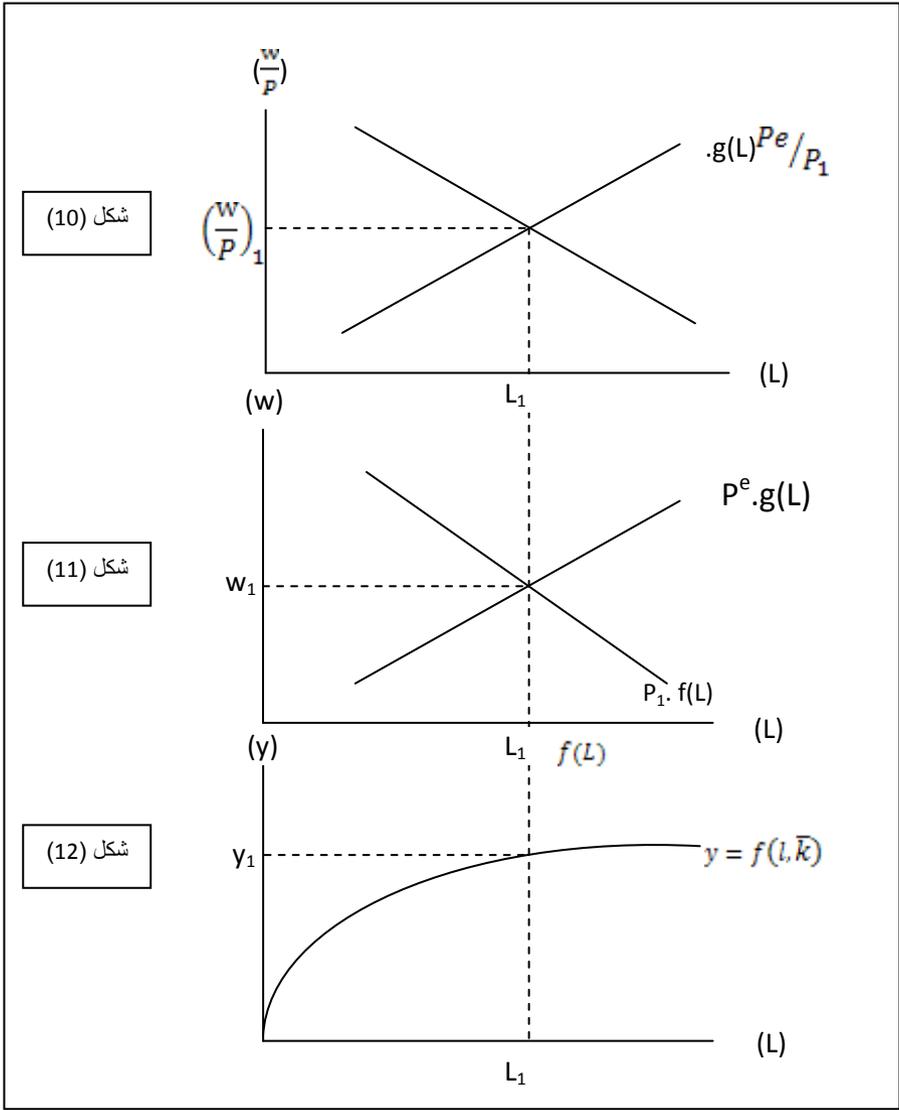
السعرية

وافترض دالة الإنتاج السابقة:  $y = 120L - 0.1L^2$

أي أن توازن سوق العمل هو:

$$600 - 5 \frac{w}{P} = 300 + 5 \frac{w}{P}$$

$$10 \frac{w}{P} = 300$$



شكل (10)

شكل (11)

شكل (12)

$$\frac{w}{P} = 30$$

□

$L = 300 + 5(30) = 450$  وكمية العمل التوازني هي:

$y = 120(450) - 0.1(450)^2$  ومن ثم فإن مستوى الإنتاج هو:

$$y = 33750$$

### □ (18.3) النموذج العام للعرض الكلي □ (General Aggregate Supply Model)

- يقصد بالنموذج العام للعرض الكلي اشتقاق منحنى العرض الكلي وفحص ميل المنحنى. فالميل يبين الشكل الذي يتخذه منحنى العرض الكلي وما إذا كان رأسياً أو أفقياً أو موجب الميل. إن نقطة البداية في هذا التحليل هو استعادة معادلة توازن سوق العمل (21) وهي:

$$(21) \dots\dots\dots Pf(L)=P^e g(L)$$

وكذلك تحديد دالة التوقعات السعريّة ( $P^e$ )، حيث السعر المتوقع ( $P^e$ ) يعتمد على السعر الفعلي.

$$(22) \dots\dots\dots P^e = \rho P \quad \text{أو:}$$

$$dP^e = \frac{\partial \rho}{\partial P} dP \quad \text{وبمفاضلة (22) تفاضلاً كلياً:}$$

$$(23) \dots\dots\dots dP^e = \rho^1 dP \quad \text{أو:}$$

حيث  $\rho^1$  يساوي نسبة التعديل في السعر الفعلي،  $0 < \rho^1 < 1$

$$\text{فيذا: } dP^e = dP \leftarrow -1 = \left( \frac{dP^e}{dp_1} \right) \leftarrow -1 = \rho^1$$

أي أن التوقعات السعريّة تامة وهذه الحالة توصف بأنها حالة البصيرة التامة، حيث السعر المتوقع هو نفسه السعر الفعلي.

$$\text{وإذا: } dP^e = 0 \leftarrow 0 = \rho^1$$

فإنها تع } كس جمود التوقعات والبصيرة غير التامة

$$\text{أما إذا كان: } dP^e < dP \leftarrow \rho^1 = \frac{dP^e}{dp} < 1 \leftarrow 0 < \rho^1 < 1$$

وتعني أن السعر المتوقع أقل من السعر الفعلي وهذه هي حالة البصيرة غير التامة، أو البصيرة القاصرة، حيث تفضل الوحدات الاقتصادية في التوقع التام للسعر الفعلي.

- وبمفاضلة معادلة (21) تفاضلاً كلياً نجد أن:

$$(24) \dots\dots\dots P \frac{\partial F}{\partial L} dL + F(L)dP = P^e \frac{\partial g}{\partial L} dL + g(L)dP^e$$

لاحظ أنه عند التوازن  $P=P^e=1$

أو:

$$(25) \dots\dots\dots F^1 dL + F(L)dP = g^1 dL + g(L)dP^e$$

وبإعادة ترتيب (25):

$$g^1 dL - F^1 dL = F(L)dP - g(L)dP^e$$

$$(26) \dots\dots\dots (g^1 - F^1) dL = F(L)dP - g(L)dP^e$$

وحيث أنه عند التوازن يكون:

$$(27) \dots\dots\dots \frac{w}{P} \equiv \omega = F(L) = g(L)$$

أي أن الأجر الحقيقي ( $w$ ) يساوي الانتاجية الحدية للعمل  $F(L)$  يساوي أيضاً  $g(L)$  وبإدخال (27) في (26) نجد أن:

$$(28) \dots\dots\dots (g^1 - F^1)dL = w(dP - dP^e)$$

لاحظ أن  $dP^e$  غير محددة وكذلك  $dL$  غير محددة وتحتاج إلى إيجاد قيمها المحددة.

من معادلة (23): يمكن تحديد قيمة  $dp^e$

$$dP^e = \rho^1 dP$$

أما بالنسبة لـ:  $(dL)$ ، تذكر دالة الانتاج  $y = F(L)$

وبالتالي فإن:

$$dy = \frac{\partial F}{\partial L} dL$$

ومنها فإن:

$$(29) \dots\dots\dots dL = \frac{1}{\partial F / \partial L} dy$$

وبإدخال معادلتني (23)، (29) في معادلة (28) نتحصل على دالة العرض التفاضلية:

$$(30) \dots\dots\dots dy = \frac{\partial F}{\partial L} \cdot \frac{w(1 - \rho^1)}{g^1 - F^1} dP$$

ومن معادلة (30) نتحصل على ميل منحنى العرض الكلي مع ملاحظة أن:  $\frac{\partial F}{\partial L} = w$

ومن ثم فإن  $(w)$  في البسط تساوي  $(w^2)$  أو:  $(f^1)^2$ .

$$(31) \dots\dots\dots \frac{dy}{dP} \Big|_{AS} = \frac{w^2(1 - \rho^1)}{g^1 - F^1} \geq 0$$

شكل منحنى العرض الكلي:

إن شكل واتجاه منحنى العرض الكلي يعتمد على طبيعة التوقعات السعرية كما تفصح عنها دالة

التوقعات السعرية في صورتها التفاضلية معادلة (23)

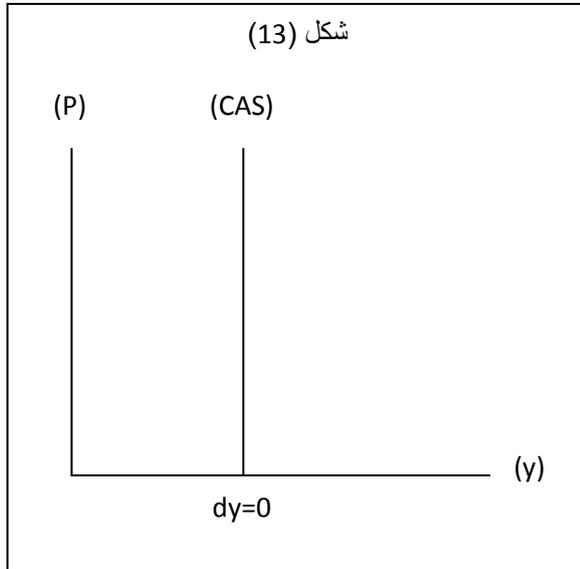
هناك ثلاثة حالات لتوقعات السعر هي:

أولاً: حالة البصيرة التامة (Perfect Foresight) - العرض الكلي في الأجل الطويل:

وفيها يكون  $dP^e = dP \leftarrow \rho^1 = 1$  وبإدخال  $\rho^1 = 1$  في معادلة (31) نجد أن:

$$(32) \dots \dots \dots \frac{dy}{dP} = \frac{(F^1)^2(0)}{g^1 - F^1} = 0$$

وهذا يتحقق عندما  $dy = 0$  - أي أن منحنى العرض الكلي يكون عمودياً على محور الدخل (y) شكل (13)



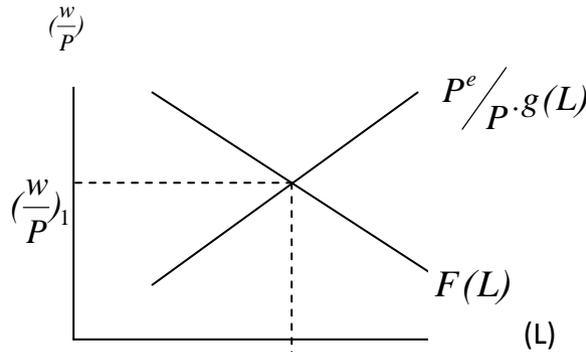
وبعبارة أخرى فإن  $\rho^1 = 1$  تعني أن  $(P^e)$  يتكيف مع تغير السعر الفعلي  $(P)$ ، وعندئذ يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي فقط  $\left(\frac{W}{P}\right)$  وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي يغدو عمودياً حيث لا يؤدي تغير الأسعار إلى تغير حجم التوظيف. يبين شكل (13) منحنى العرض الكلي في الأجل الطويل، وهذه هي الحالة الكلاسيكية وبالتالي فإن (CAS) يمثل العرض الكلي الكلاسيكي.

### الاشتقاق البياني لمنحنى العرض الكلاسيكي:

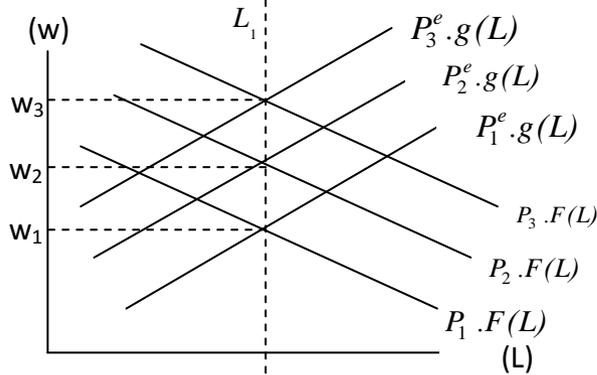
نشق منحنى العرض الكلاسيكي (CAS) بيانياً من خلال تفاعل سوق العمل ودالة الانتاج عندما يتغير المستوى العام للأسعار من  $(P_1)$  إلى  $(P_2)$  إلى  $(P_3)$  حيث  $(P_3 > P_2 > P_1)$ . فإذا ارتفع السعر من  $(P_1)$  إلى  $(P_2)$  إلى  $(P_3)$ ، فإن منحنى الطلب على العمل ينتقل إلى أعلى جهة اليمين، ومع  $\rho^1 = 1$  فإن  $(P^e)$  يتغير بنفس القدر من  $(P_1^e)$  إلى  $(P_2^e)$  إلى  $(P_3^e)$  وبالتالي ينتقل منحنى عرض العمل إلى أعلى جهة اليسار وبنفس مسافة انتقال منحنى الطلب على العمل شكل (15). ويظل بالتالي حجم التوظيف عند  $(L_1)$  حيث ترتفع الأجور النقدية وبنفس نسبة ارتفاع  $(P)$  من  $(w_1)$  إلى  $(w_2)$  إلى  $(w_3)$  ليبقى الأجر الحقيقي ثابتاً عند مستواه السابق  $\left(\frac{W}{P}\right)_1$  في شكل (14). ومن ثم فإن المحصلة هي بقاء حجم التوظيف وحجم الانتاج ثابتين عند مستواهما السابق  $(L_1)$ ،  $(y_1)$  في شكل (16) وشكل (17)، أي أن منحنى العرض الكلاسيكي يكون عمودياً عند  $(L_1)$  شكل (17)، حيث يكون الناتج ثابتاً عند

لتغيرات المستوى العام للأسعار عندما  $\rho^1 = 1$  . أي أنه في الحالة الكلاسيكية يكون الناتج ومستوى التوظيف غير حساس

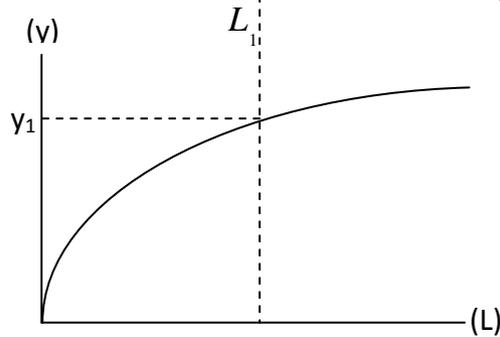
شكل (14)



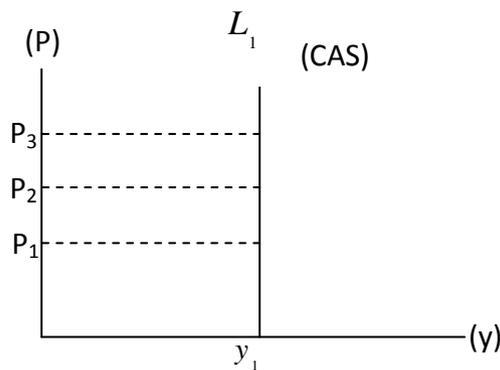
شكل (15)



شكل (16)



شكل (17)



ثانياً: حالة البصيرة القاصرة (Imperfect Foresight) - العرض الكلي في الأجل القصير:

$$\text{تتحقق هذه الحالة عندما } \rho^1 = 0 \text{ و } 0 < \rho^1 < 1$$

أ- حالة  $\rho^1 = 0$ : وهي الحال التي تعرف بخداع النقود الكامل (Complete Money Illusion)، أي عندما  $\rho^1 = 0 \leftarrow dP^e = 0 \leftarrow$  إثبات التوقعات السعرية عند تغير

المستوى العام للأسعار (P). وعندئذ يعتمد منحنى عرض العمل على مستوى الأجر النقدي

الاسمي (W)، وتعتبر هذه الحالة إحدى الحالات الخاصة في الرؤية الكينزية.

وبالعودة إلى معادلة (31) لتحديد شكل منحنى العرض الكلي نجد أن:

$$\left. \frac{dy}{dP} \right|_{AS} = \frac{w^2(1-0)}{g^1 - F^1} > 0$$

وبيناً، فإن منحنى العرض الكلي يكون موجب الميل ويفسر ذلك بالآتي:

عندما يتغير السعر (P)، فإن منحنى الطلب على العمل ينتقل إلى أعلى جهة اليمين لأن المؤسسات الانتاجية

تتمتع ببصيرة تامة، ومن ثم فإن الطلب على العمل يزيد في ظل منحنى عرض العمل (معطى) ويكون ثابتاً

في موقعه عند تغير السعر، حيث تكون المحصلة زيادة التوظيف ومن ثم الناتج.

يبين شكل (18) أنه عند ارتفاع (P) من  $(P_1)$  إلى  $(P_2)$  إلى  $(P_3)$  ينتقل منحنى الطلب على

العمل إلى اليمين، وبالتالي فإن (L) يزيد من  $(L_1)$  إلى  $(L_2)$  إلى  $(L_3)$ ، وكذلك الناتج يزيد من

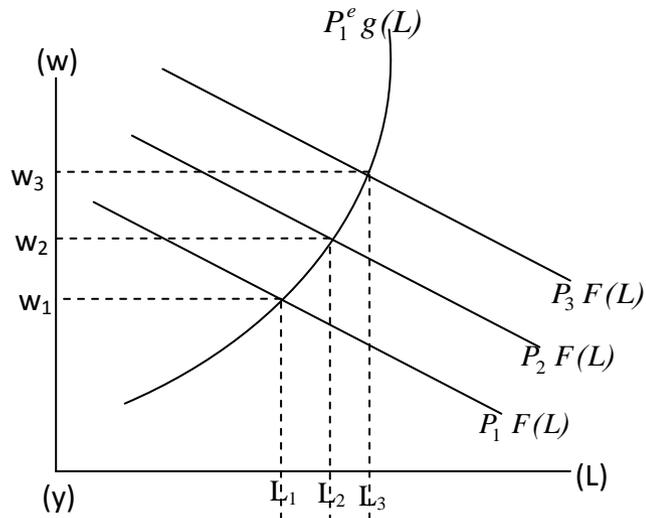
$(y_1)$  إلى  $(y_2)$  إلى  $(y_3)$  شكل (19). لاحظ أن منحنى عرض العمل يظل قابلاً عند موقعه السابق لأن

التوقعات السعرية ثابتة عند  $(P_1^e)$ .

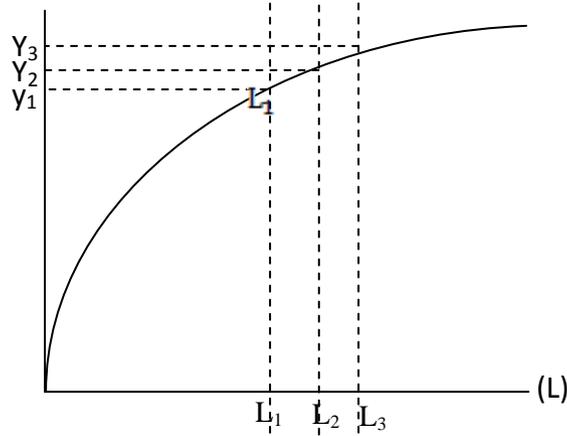
خلاصة الأمر، فإن العرض الكلي (y) يزيد من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$  إلى  $(y_3)$  عند زيادة السعر مع بقاء

$(P^e)$  ثابتة، وبالتالي فإن ميل منحنى العرض الكلي موجباً، شكل (20).

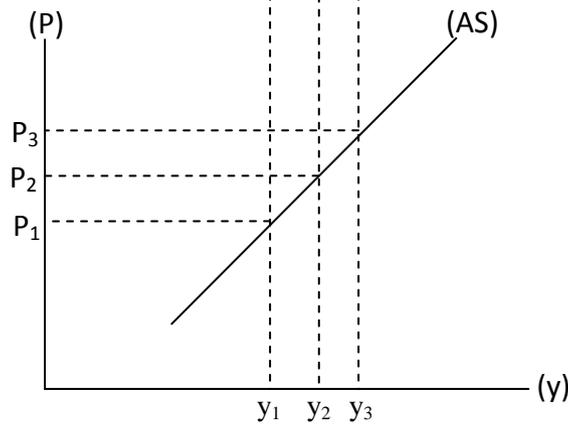
شكل (18)



شكل (19)



شكل (20)



ب- حالة  $0 < \rho^1 < 1$  ، وهي الحالة العامة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي موجب الميل، كما أنها تتضمن نوع من خداع النقود أو البصيرة القاصرة عندما:

$$dP^e < dP \leftarrow \frac{dP^e}{dP} < 1 \leftarrow \rho^1 < 1$$

(P) ، فالسعر المتوقع يكون أقل من السعر الفعلي. وفي هذه الحالة، يعتمد عرض العمل على الأجر النقدي الاسمي (W) والأجر النقدي الحقيقي  $\left(\frac{W}{P}\right)$  ، وبالتالي فإن تغير السعر الفعلي يسبب تغيراً في التوظيف (L) وبالتالي تغيراً في الناتج الكلي. بيد أن حجم تغير التوظيف (L) يعتمد على قيمة  $(\rho^1)$  - أي درجة خداع النقود - وعلى فترة التعديل .

وبالعودة إلى معادلة (31) فإن  $1 < \rho^1$  تعني أن ميل منحنى العرض الكلي هو:

$$\left. \frac{dy}{dP} \right|_{AS} = \frac{w^2(1-\rho^1)}{g^1 - f^1} > 0$$

أي أن ميل منحنى العرض الكلي يكون موجباً، ولاشتقاق منحنى العرض الكلي لهذه الحالة انظر الأشكال (24،23،22،21) .

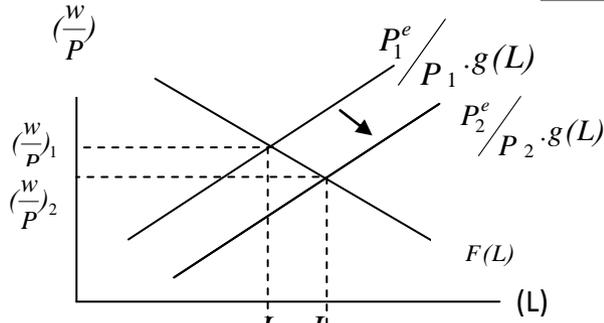
عند زيادة (P) من  $(P_1)$  إلى  $(P_2)$  فإن السعر المتوقع  $(P^e)$  يتغير بمستوى أقل من السعر الفعلي (P)، وبالتالي فإن  $\left(\frac{P_1^e}{P_1}\right)$  ينخفض إلى  $\left(\frac{P_2^e}{P_2}\right)$  ، وينتقل منحنى عرض العمل إلى أسفل جهة اليمين ليعكس انخفاض الأجر الحقيقي إلى  $\left(\frac{W}{P}\right)_2$  وبسبب ذلك زيادة التوظيف إلى  $(L_2)$  شكل (21).

أما شكل (22) فإنه يبين انتقال منحنى الطلب على العمل إلى أعلى جهة اليمين وبمسافة أكبر من انتقال منحنى عرض العمل إلى اليسار لأن ارتفاع  $(P_2^e)$  أقل من ارتفاع  $(P_2)$  ، وهذا يسبب فائض طلب على العمل وبالتالي ارتفاع الأجر النقدي إلى  $(W_2)$  .  
بيد أن ارتفاع الأسعار يكون بنسبة أكبر من ارتفاع الأجور النقدية لأن توقع السعر كان أقل من مستواه الفعلي.

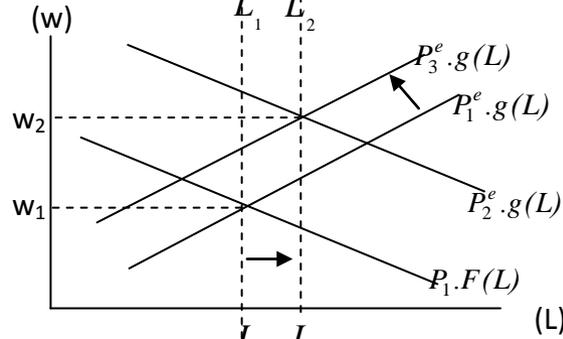
$$dP^e < dP \text{ لأن } \uparrow w_2 < \uparrow P$$

وبالتالي فإن التوظيف يزيد إلى  $(L_2)$  وكذلك الناتج إلى  $(y_2)$  في شكل (23) على دالة الإنتاج. لاحظ أن زيادة السعر يؤدي إلى زيادة التوظيف  $(L_2)$  ومن ثم زيادة الناتج الكلي. وهذا هو منحنى العرض الكلي الموجب في شكل (24).

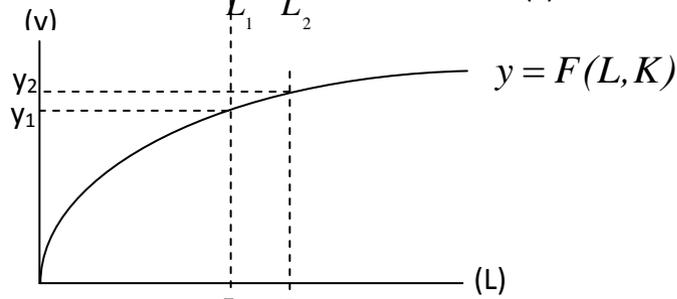
شكل (21)



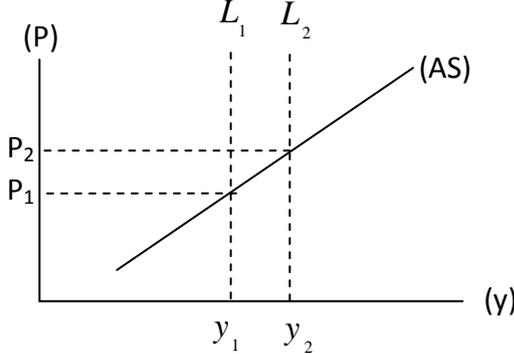
شكل (22)



شكل (23)



شكل (24)



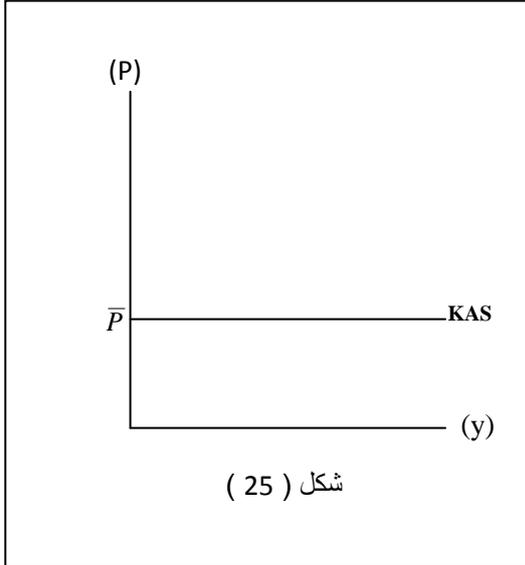
ثالثاً: منحني العرض الكلي لكينز - العرض الكلي في ظل جمود الأسعار:

هي الحالة الخاصة بالاقتصادي كينز التي تحدث بسبب افتراض الجمود الكامل للأجور والأسعار في الأجل القصير، وعندئذ فالطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى التوظيف (L) وبالتالي لا تعمل دوال طلب وعرض العمل.

أي أن :  $F^1 = 0, g^1 = 0, \rho^1 = 0$  ومن ثم فإن معادلة (31) تصبح:

$$\left. \frac{dy}{dP} \right|_{AS} = \frac{w^2(1)}{0} = \infty$$

أي أن ميل منحنى العرض الكلي يساوي ما لا نهاية وهذا يتحقق عندما  $dP = 0$  (جمود الأسعار)، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي الكينزي يكون أفقياً شكل (25) في محوري  $(P, y)$ .

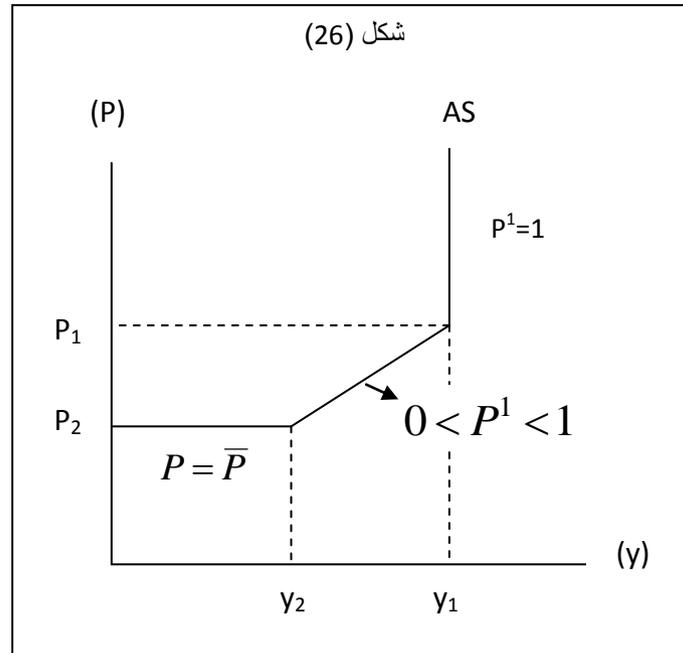


وعلى أية حال فإن شكل (26) يلخص الحالات المختلفة لمنحنى العرض الكلي وفقاً لقيمة  $(\rho^1)$  وحالة جمود الأسعار. حيث (LAS) تساوي العرض الكلي في الأجل الطويل، (CAS) تساوي العرض الكلي في الأجل القصير.

إن أي سعر أكبر من  $(P_1)$ ، فإن الدخل يظل ثابتاً: AS رأسي، كما أن أي سعر يقع بين  $(P_1, P_2)$ ، يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل بسبب جمود الأجور بصفة أساسية. أما إذا ظل السعر ثابتاً عند  $(P_2)$ ، فإن هذا يمثل منحنى عرض كينز الأفقي ( حالة الجمود الكامل للأسعار والأجور).

خلاصة القول، يتخذ شكل منحنى العرض الكلي

ثلاث حالات - الأفقي والرأسي والوضع الطبيعي (الموجب) كما يبين ذلك شكل (26).



## (18.4) انتقال منحني العرض الكلي

ينتقل منحني العرض الكلي (AS) إلى جهة اليمين أو جهة اليسار في الحالات الآتية:

- انتقال دالة الإنتاج مع ثبات الإنتاجية الحدية للعمل.
- انتقال دالة الإنتاج مع تغير الإنتاجية الحدية للعمل.
- انتقال منحني عرض العمل.

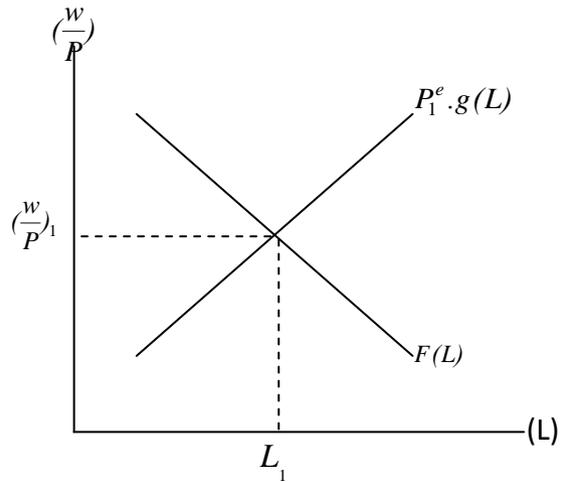
## -1 انتقال دالة الإنتاج مع ثبات الإنتاجية الحدية للعمل:

تنتقل دالة الإنتاج إلى أعلى شكل (28) إذا تطورت تقنية الإنتاج وزادت بالتالي كفاءة استخدام رأس المال، أو بسبب زيادة حجم رأس المال. وبافتراض ثبات الإنتاجية الحدية للعمل - أي أن منحني الطلب على العمل يظل عند موقعه السابق، شكل (27)، فإن حجم الإنتاج يزيد باستخدام الحجم السابق للتوظيف ( $L_1$ )، وبالتالي فإن العرض الكلي ينتقل إلى جهة اليمين ( $AS_2$ ) شكل (29).

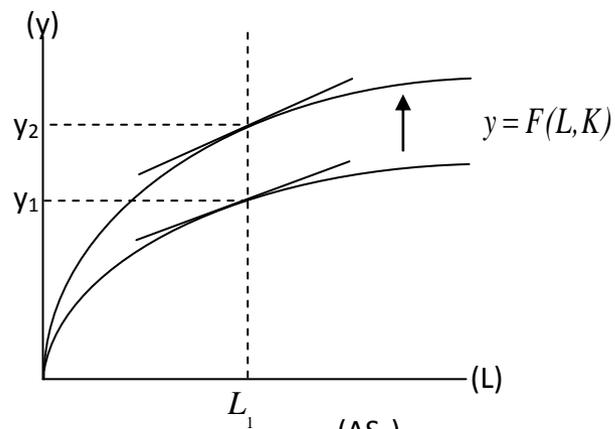
## -2 انتقال دالة الإنتاج وتغير الإنتاجية الحدية للعمل:

إذا زادت الإنتاجية الحدية للعمل عند انتقال دالة الإنتاج إلى أعلى ( $y_2 = f(L)$ )، فإن منحني الطلب على العمل ينتقل إلى جهة اليمين في شكل (30)، ويزيد بالتالي حجم التوظيف إلى ( $L_2$ ) ومن ثم يزيد الناتج إلى ( $y_2$ ) شكل (31)، وينتقل منحني العرض الكلي إلى جهة اليمين كما هو موضح في شكل (29)، لاحظ أن الزيادة في الناتج تكون أكبر من الحالة السابقة بسبب انتقال منحني الطلب.

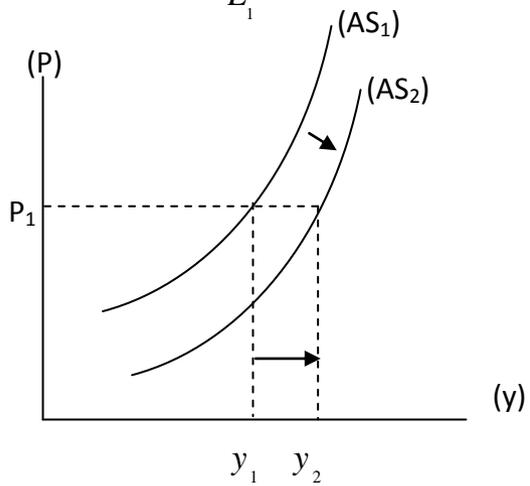
شكل (27)



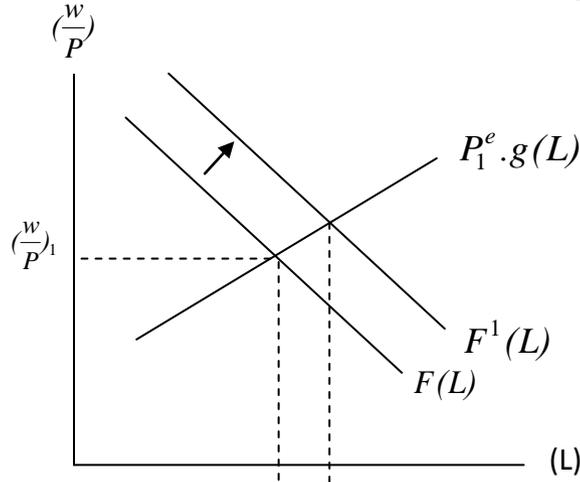
شكل (28)



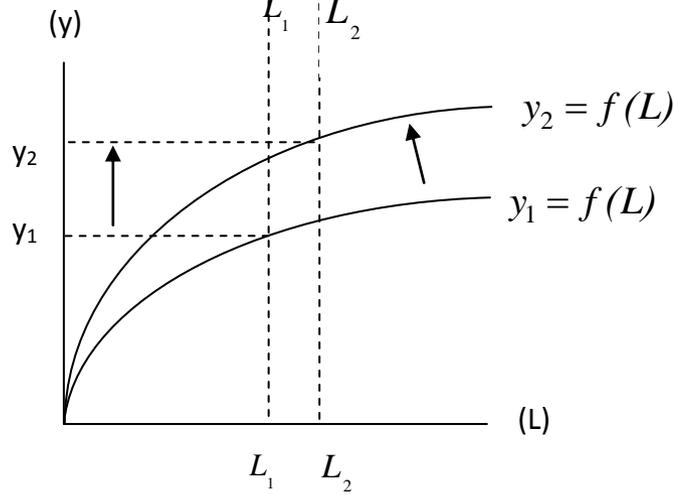
شكل (29)



شكل (30)



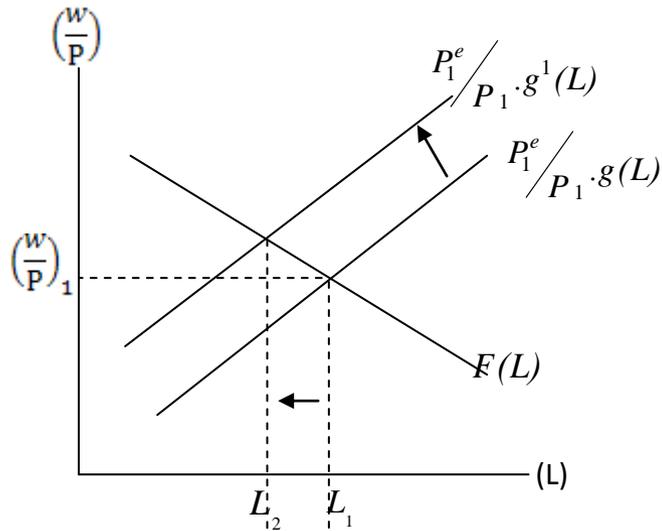
شكل (31)



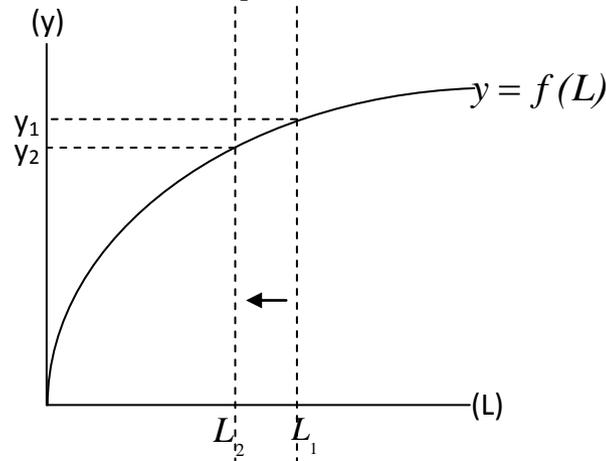
### 3- انتقال منحنى عرض العمل:

افتراض الآن أن أذواق العمال وخياراتهم تغيرت باتجاه الاستمتاع بوقت أكثر للراحة والفراغ، وبالتالي يرغبون بساعات أقل للعمل، هذا يسبب انتقال منحنى عرض العمل إلى جهة اليسار في ظل الأسعار السابقة. إن حجم التوظيف يقل إلى  $(L_2)$  شكل (32) ومن ثم حجم الناتج ينخفض إلى  $(y_2)$  شكل (33)، وبسبب ذلك فإن منحنى العرض الكلي ينتقل إلى جهة اليسار  $(AS_2)$  وينخفض العرض إلى  $(y_2)$  شكل (34).

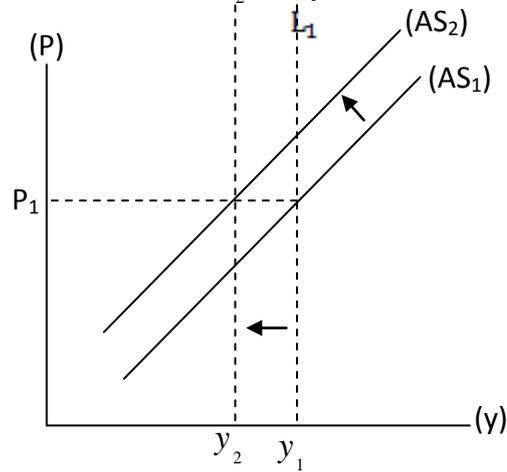
شكل (32)



شكل (33)



شكل (34)



## □ مراجع الفصل الثامن عشر:

- 1) Branson, w, "Macroeconomic Theory and Policy" Harper and Row, Publishers, Third edition, New York, USA, 1989.
- 2) Glahe, Fred R, "Macroeconomic Theory and Policy" Harcourt Brace, Publishers, Third edition, USA, 1985.

## □ مراجع إضافية:

- 3) مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة"، محمد إبراهيم منصور (مترجم)، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- 4) عبد المحمود، نصر، "الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة"، الرياض، ..... .
- 5) الأفندي، محمد، "النقود والبنوك والاقتصاد النقدي"، دار الأمين للنشر، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2009.
- 6) Froyen, R. , " Macroeconomic Theory and Policy", Macmillan Publishing, New York, USA, 1983.



## الفصل التاسع عشر

### نماذج العرض الكلي قصيرة الأجل

#### (Short Run Aggregate Supply Models)

□ (19.1) معادلة العرض الكلي الأساسية:

ثمة ارتباط وثيق بين معادلة العرض التفاضلية التي تحصلنا عليها في صورتها العامة في الفصل الثامن عشر معادلة (30)، وبين معادلة العرض الكلي للأجل القصير. حيث يمكننا الانتقال من المعادلة (30) إلى معادلة العرض الكلي للأجل القصير على النحو الآتي:

بما أن:

$$dy = \frac{\partial F}{\partial L} \cdot \frac{w(1 - \rho^1)}{g^1 - F^1} dP$$

أو:

$$(1) \dots\dots\dots dy = \frac{(F^1)^2}{g^1 - F^1} \left(1 - \frac{dP^e}{dP}\right) dP$$

$$dP^e / dP = \rho^1, F^1 = \frac{\partial F}{\partial L} \leftarrow \text{و كذلك } F^1 = w$$

أو:

$$(2) \dots\dots\dots dy = \psi (dP - dP^e)$$

$$\frac{(F^1)^2}{g^1 - F^1} = \psi \text{ حيث:}$$

بما أن:

$$(3) \left\{ \begin{array}{l} dy = y_t - y_{t-1} \\ dP = P_t - P_{t-1} \end{array} \right.$$

$$dP^e = P_t^e - P_{t-1}^e \rightarrow dP^e = P_t^e - P_{t-1}$$

وبوضع (3) في (2) نجد أن:

$$y_t - y_{t-1} = \psi [P_t - P_{t-1} - P_t^e + P_{t-1}]$$

أو:

$$(4) \dots\dots\dots y_t - y_{t-1} = \psi [P_t - P_t^e]$$

حيث:  $P_t^e$  يساوي السعر المتوقع للفترة (t)،  $\psi$  يساوي معامل حساسية الناتج ( $y_t$ ) للتغيرات غير المتوقعة في السعر.

حيث:  $\psi$  أكبر من الصفر، وكذلك  $y_{t-1}$  تساوي مستوى الناتج في الفترة الماضية الذي يمكن اعتباره مستوى الناتج الطبيعي أو الكامن.  $(P_t - P_t^e)$  يساوي مستوى انحراف السعر الفعلي ( $P_t$ ) عن مستواه المتوقع، ويطلق عليه أحياناً بحد المباغته السعرية (Price Surprise)، أو حد التوهم أو خطأ التوقع.

لاحظ أن معادلة (4) هي معادلة العرض الكلي للأجل القصير، وهي ذات ميل موجب ( $\psi > 0$ )، وتعرف هذه المعادلة بمعادلة لوكاس (Lucas Supply Function)، لكنها ليست معادلة حصرية للوكاس، لأن نماذج العرض الكينزية والنقدية قد توصلت إلى مثل هذه المعادلة.

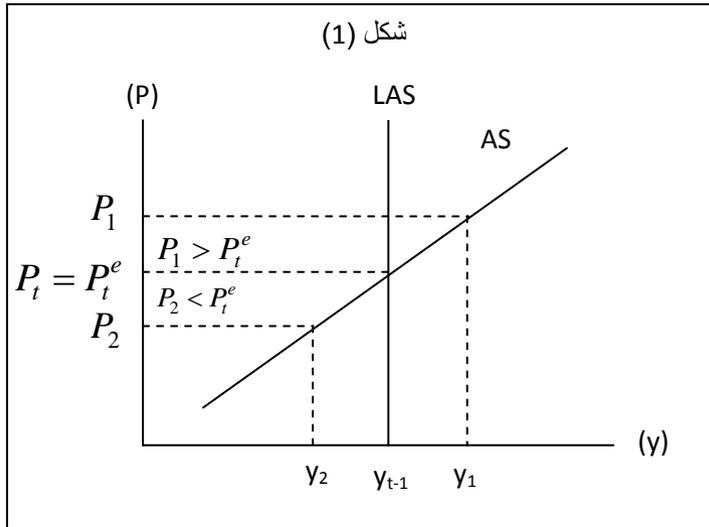
وتُمثل هذه المعادلة بيانياً بمنحنى موجب الميل، مما يجعل لسياسات الطلب الكلي دوراً في التأثير على الناتج كلما كان مختلفاً عن المستوى الكامن للإنتاج شكل (1).

فالمعادلة السابقة تبين أن الناتج ينحرف عن مستواه الطبيعي في الفترات الماضية بسبب انحراف السعر الفعلي عن مستواه المتوقع.

$$\text{إذا كان } P_t > P_t^e \leftarrow y_t > y_{t-1}$$

$$\text{وإذا كان } P_t < P_t^e \leftarrow y_t < y_{t-1}$$

$$\text{أما إذا كان } P_t = P_t^e \leftarrow (P_t = P_t^e) \text{ (التوقعات تامة)}$$



ومن الواضح أن الميل الموجب لمنحنى العرض الكلي ومعادلته إنما يعكس ما يعتور عمل الأسواق من نقائص وقصور نناقشها عند تحليل نماذج العرض الكلي للأجل القصير.

### انتقال منحنى العرض الكلي:

تنتقل دالة العرض الكلي عند تغير السعر المتوقع أو تغير مستوى الناتج الكامن، إضافة إلى صدمات العرض (Supply Shocks) المواتية أو المناوئة.

ومن أمثلة صدمات العرض المناوئة الحروب والكوارث الطبيعية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط وفترات الجفاف وغيرها، أما الصدمات المواتية فهي تغير العوامل السابق ذكرها في الاتجاه المعاكس. وعليه فإن معادلة العرض الكلي التي تتضمن صدمات العرض المناوئة أو المواتية هي:

$$y_t = y_{t-1} + \psi(P_t - P_t^e) + SS$$

حيث: SS تساوي صدمة العرض وتكون موجبة إذا كانت مواتية أو سالبة إذا كانت مناوئة.

وأياً كان الأمر، فإن الميل الموجب لمعادلة العرض الكلي ( $\psi$ ) كان محل جدل فكري بين المدارس الاقتصادية. فقد حاولت كل مدرسة أن تقدم تفسيرها ورؤيتها للعوامل والمحددات التي تجعل دالة العرض الكلي للأجل القصير تختلف عن دالة العرض الكلي (الرأسية) في الأجل الطويل. فإذا كان الشكل الرأسي للعرض الكلي يعتبر حقاً حصرياً للمدرسة الكلاسيكية، إلا أن الشكل غير الرأسي للعرض الكلي لم يكن كذلك، حيث توزع هذا الحق بين الرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية.

وثمة أهمية إضافية لدالة العرض الكلي للأجل القصير، فهي تتضمن فكرة التناوب بين التضخم والبطالة، وهي الفكرة المعروفة بمنحنى فليبيس، التي تُعزى إلى فيليبس باعتباره أول من تناولها بالدراسة والتحليل التطبيقي، ثم تناولت بعد ذلك إسهامات اقتصاديين آخرين الذين قاموا بتطويرها، لكننا سنقوم أولاً بعرض وشرح نماذج العرض الكلي في الأجل القصير.

## (2-19) النماذج الكينزية للعرض الكلي

اعتمدت النماذج الكينزية في تفسير الميل الموجب لمنحنى العرض الكلي للأجل القصير على فرضية جمود الأجور والأسعار، وهي الفرضية التي جعلت من الجيل الأول لهذه النماذج يفتقد إلى نظرية متماسكة في الأجور والأسعار.

فقد اعتبرت هذه النماذج أن الأجور والأسعار هي مجرد متغيرات معطاة وثابتة وتحدد من خارج النموذج الاقتصادي، وقدمت شروحات وتفسيرات محددة لجمود الأجور والأسعار في الأجل القصير. ومن هذه النماذج المفسرة نموذجان هما:

1. نموذج الأجر الجامد
2. نموذج السعر الجامد

### 1. نموذج الأجر الجامد (Sticky-wage Model):

يقصد بجمود الأجور التغير البطيء في الأجور النقدية عبر الزمن وعدم مرونتها للتقلبات الاقتصادية. ويُفسر جمود الأجور بطبيعة العقود الصريحة ودور النقابات في منع أي انخفاض في الأجور، وكذلك مبدأ أجور الكفاءة الذي يجعل أرباب العمل يحتفظون بأجور مرتفعة للعمال ذوي المهارات والكفاءات الخاصة.

وطبقاً لهذا النموذج، فإن الأجور تتحدد وفقاً للمساومات الفردية أو الجماعية (من خلال النقابات) وبواسطة عقود صريحة ذات أمد طويل بين الطرفين، العمال وأرباب الأعمال.

وبالتالي، تظل الأجور غير حساسة للتقلبات الاقتصادية، وهذا ما أضفى عليها صفة الجمود، فإذا ارتفعت الأسعار، فإن الأجر الحقيقي ينخفض، مما يحفز الطلب على العمل، وهذا يسبب زيادة الناتج، وتنطوي هذه النتيجة على فرض أساس مؤداه أن العمال يعانون من خداع النقود، فالعمال لا يدركون تماماً مستوى تغير السعر.

ولذلك، فإن العلاقة الطردية بين الناتج والأسعار مشروطة بجمود التغير في الأجور عند تغير الأسعار. ولكن كيف يتحدد الأجر النقدي وفقاً للعقود الصريحة في هذا النموذج؟ إن ذلك يتم من خلال الاجراءات الآتية:

- الاتفاق على الأجر النقدي بصرف النظر عن مستوى السعر، ومن ثم فإن الطرفين يتفقان على مستوى الأجر الحقيقي المرغوب فيه.

- تحديد الأجر النقدي طبقاً للأجر الحقيقي المتوقع (المرغوب)  $\left(\frac{w}{P^e}\right)$  في ضوء السعر المتوقع  $(P^e)$ .

- أي أن الأجر النقدي هو:  $W = \frac{w}{P^e} \cdot P^e$  وهو في هذه الحالة يعتبر جامداً أو ثابتاً.

- ومن المعادلة السابقة يمكن التوصل إلى الأجر الحقيقي كما يلي:

$$(6) \dots\dots\dots \frac{w}{P} = \frac{w}{P^e} \cdot \frac{P^e}{P}$$

$$\rho = \frac{P^e}{P}$$

ومن ثم فإن (6) يمكن كتابتها كما يلي:

$$(7) \dots\dots\dots \frac{w}{P} = \frac{w}{P^e} \cdot \rho$$

لاحظ أن الأجر الحقيقي يختلف عن الأجر الحقيقي المتوقع  $\left(\frac{w}{P^e}\right)$  كلما كانت قيمة  $(\rho)$  تختلف عن الواحد الصحيح في ظل حالة جمود الأجر النقدي الاسمي  $(W)$  - أي كلما اختلف السعر المتوقع عن السعر الفعلي.

$$\text{فإذا كان } 1 > \rho > P < P^e \leftarrow \frac{w}{P} \neq \frac{w}{P^e}$$

أي أن الأجر الحقيقي ينخفض عن مستواه المرغوب  $\left(\frac{w}{P^e}\right)$  بسبب قصور توقعات العمال للسعر الفعلي عند إبرام عقود العمل مع أرباب الأعمال.

وعليه فإن  $P > P^e \Leftrightarrow \frac{W}{P} \downarrow \Leftrightarrow \frac{W}{P^e} \downarrow \Leftrightarrow$  الطلب على العمل يزيد ، أو أن :  $(\frac{W}{P} = f(L)) \Rightarrow y \uparrow$

(تذكر  $1 < P$ ) وتذكر أن:  $(\frac{W}{P} = f(L))$  يمثل الطلب على العمل.

ويترتب على ذلك أن يتخذ منحنى العرض الشكل غير الرأسى، أي أن معادلة العرض في هذا النموذج

هي:

$$Y_t = y_{t-1} + \psi(P - P^e)$$

حيث أنه عندما  $P > P^e \Leftrightarrow Y_t > y_{t-1} \Leftrightarrow$  منحنى العرض موجب الميل

## 2. نموذج السعر الجامد (Sticky-price Model):

يمثل هذا النموذج أحد إسهامات الكينزيين الجدد الذين اهتموا بشرح وتفسير حالة جمود الأسعار في أسواق السلع التي تعمل وفقاً لشروط الاحتكار. فالنموذج يفترض سوقاً للسلع يتسم بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، ويفسر جمود الأسعار بالعوامل الآتية:

- ارتفاع تكلفة تعديل قوائم أسعار السلع، ومن ثم لا تتحمس المؤسسات الانتاجية لتعديل أسعارها عند تغير ظروف الطلب على السلع.
- تتحدد أسعار السلع في أوقات كثيرة وفقاً لعقود طويلة الأجل بين المؤسسات والمتعاملين معها.
- وطبقاً للنموذج، فإن المؤسسة المحتكرة التي تتمتع بالقيادة السعرية على بقية المؤسسات تحدد سعراً للسلعة التي تنتجها يعتمد على المستوى العام للأسعار (P) وعلى مستوى الدخل (Y).
- فالمؤسسة المحتكرة تفرض سعراً مرتفعاً للسلعة المنتجة عندما يكون (P) مرتفعاً لأن تكاليفها مرتفعة مع ارتفاع (P). وكذلك عندما يرتفع الدخل حيث يزيد الطلب على منتجات المؤسسة، مما يحفز المؤسسة على زيادة سعر السلعة.

دعنا نحدد دالة سعر هذه المؤسسة طبقاً لهذا النموذج على النحو الآتي:

$$(8) \dots\dots\dots P_t = P_t + \alpha(y_t - y_{t-1})$$

حيث  $\alpha > 0$

لذلك دعنا نفترض طبقاً لهذا النموذج وجود نوعين من المؤسسات الانتاجية:

- المؤسسات ذات الأسعار المرنة ( $P_{it}$ ) ونسبتها ( $\delta$ ) من إجمالي المؤسسات .

- المؤسسات ذات الأسعار الجامدة ( $P_{jt}$ ) ونسبتها ( $1 - \delta$ ) من إجمالي المؤسسات وبالتالي فإن

المؤسسات ذات الأسعار المرنة تحدد أسعارها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$(9) \dots\dots\dots P_{it} = P_t + \alpha(y_t - y_{t-1})$$

وتحدد المؤسسات ذات الأسعار الجامدة أسعارها وفقاً لتوقعاتها للمستوى العام للأسعار والدخل.

أو:

$$(10) \dots\dots\dots P_{jt} = P^e + \alpha(y_t^e - y_{t-1}^e)$$

وبافتراض ان هذا النوع من المؤسسات يتوقع أن:  $(y_t^e = y_{t-1}^e)$   
وبالتالي فانها تحدد أسعارها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$(11) \dots\dots\dots P_{jt} = P^e$$

نحن بحاجة الآن الى تحديد المستوى العام للأسعار المرجح بوزن (نسبة) المؤسسات ذات الأسعار المرنة

والجامدة

أو:

$$(12) \dots\dots\dots P_t = \delta P_{it} + (1 - \delta) P_{jt}$$

وبإدخال (10) ، (11) في (12) نجد أن:

$$(13) \dots\dots\dots P_t = \delta [P_t + \alpha(y_t - y_{t-1})] + (1 - \delta) P_t^e$$

وبقسمة (13) على  $(1 - \delta)$  وإعادة ترتيبها نجد أن:

$$(14) \dots\dots\dots P_t = P_t^e + \frac{\delta}{1 - \delta} [P_t] + \frac{\delta \alpha}{1 - \delta} (Y_t - Y_{t-1})$$

أو:

$$(15) \dots\dots\dots P_t = P_t^e + \frac{\delta}{1 - \delta} (Y_t - Y_{t-1})$$

تبين (15) أن المستوى العام للأسعار ( $P_t$ ) يرتفع عندما ترتفع توقعات المؤسسات للأسعار ( $\uparrow P_t^e$ )  
وعندما يكون  $(Y_t > Y_{t-1})$ . حيث ترفع المؤسسات ذات الأسعار المرنة أسعارها، وتتبعها في ذلك المؤسسات ذات الأسعار الجامدة.

وبعبارة أخرى هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع الناتج، أي أن معادلة

العرض الكلي (15) يمكن إعادة كتابتها كما يلي:

$$(16) \dots\dots\dots Y_t = Y_{t-1} + \psi (P_t - P_t^e)$$

$$\psi = \frac{1 - \delta}{\alpha \delta} \text{ حيث:}$$

تؤكد معادلة (16) أن الناتج الفعلي ينحرف عن مستواه الطبيعي كلما ارتفع السعر الفعلي (P)  
عن مستواه المتوقع ( $P^e$ ).

إن ثمة أهمية جوهرية أخرى في هذا النموذج يتمثل في السلوك الدوري للأجور الحقيقية من الناتج  
خلال دورة الأعمال. فعندما ينخفض الطلب الكلي تنخفض مبيعات المؤسسات وبالتالي ينخفض الناتج، مما

يسبب انخفاض الطلب على العمل فانخفاض مستوى التوظيف وكذلك الناتج، فتراجع تبعاً لذلك الأجور الحقيقية أيضاً.

$$\text{أي أن: } AD \leftarrow y \leftarrow F(L) \leftarrow L \leftarrow \frac{w}{P} \quad (\text{لاحظ أن الأسعار جامدة})$$

□ (3-19) نموذج النقديين للعرض الكلي:

يصنف نموذج النقديين بأنه أحد نماذج المعلومات القاصرة، فهو ينطلق من فرضية البصيرة القاصرة لدى العمال، لذلك يطلق عليه نموذج توهم العمال (The Worker-misperception Model)، ويعزى إلى الاقتصادي فريدمان إسهامه الرئيسي في بناء هذا النموذج الذي يتكئ على الفروض التالية:

- وجود دوال للطلب على العمل وعرض العمل تحدد وضع توازن سوق العمل يُطلق عليها "نماذج تصفية الأسواق" (Market Clearing Models).
  - قابلية الأجور للتغير في الاتجاه الذي يحقق توازن سوق العمل، فالأجور وعلى عكس النماذج الكينزية لا تتسم بالجمود.
  - التغير غير المتوقع في السعر يؤثر على دالة عرض العمل، فالعمال يعانون من قصر النظر (بصيرة قاصرة) فيما يتعلق بالتمييز بين التغير في الأجر الاسمي والتغير في الأجر الحقيقي.
- وبسبب البصيرة القاصرة للعمال، يتغير الناتج مع تغير الأسعار، مما يجعل منحنى العرض الكلي موجب الميل في الأجل القصير.
- وطبقاً للنموذج، فإن دالة الطلب على العمل تعتمد على الأجر الحقيقي، حيث يتمتع أرباب العمل بالبصيرة التامة تماماً كالنموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي.

$$\text{أو: } \frac{w}{P} = f(L)$$

أما دالة عرض العمل فإنها تعتمد على الأجر الحقيقي المتوقع:

$$\text{أو: } \frac{w}{P^e} = g(L)$$

حيث يدرك العمال الأجر النقدي الاسمي (w) لكنهم لا يدركون تماماً مستوى السعر (P)، ومن ثم

لا يدركون تماماً مستوى الأجر الحقيقي  $\left(\frac{w}{P}\right)$ ، ولتحديد الأجر الحقيقي دعنا نقوم بما يلي:

$$\frac{w}{P^e} \frac{P}{P} = \frac{w}{P} \frac{P}{P^e}$$

$$\text{أي أن دالة عرض العمل يمكن تحديدها بالآتي } \frac{w}{P} \frac{P}{P^e} = g(L)$$

ووفقاً للنموذج، فإن العمال يلجئون الى توقع السعر السائد لتقدير الأجر الحقيقي المتوقع  $(\frac{w}{P^e})$ .

وهذا يتطلب تعديل دالة عرض العمل لتصبح:

$$\frac{w}{P} = \frac{P^e}{P} g(L)$$

ومرة أخرى، فإن  $\rho = \frac{P^e}{P}$ ، وبالنسبة لفريدمان فإن هذا المقدار يمثل حد التوهم (حد المباغثة)

الذي يقيس قصر بصيرة العمال.

دعونا نفترض وفقاً للنموذج حدوث ارتفاع في السعر (P) يفشل العمال في ادراك الحجم الكامل لتغييره وان ادركوا بعض هذا التغيير. عندئذ يعتمد العمال الى تعديل توقعاتهم لمسار السعر الفعلي ولكن بصورة جزئية بسبب عنصر المباغثة في تغيير السعر، أي أن ارتفاع السعر الفعلي (P) يكون أكبر من المتوقع  $(P^e)$ . وفي هذه الحالة يطلب العمال زيادة في أجورهم النقدية ولا يمانع ارباب العمل في ذلك، فهم أكثر ادراكاً لما يجري في سوق العمل.

بيد أن زيادة الأجور النقدية هي أقل من زيادة السعر (P)، وهذا يسبب انخفاض الأجر الحقيقي الذي يدركه ارباب العمل تماماً ولا يدركه العمال تماماً، حيث يتوهم العمال أن أجرهم الحقيقي قد ارتفع، في حين أنه انخفض في حقيقة الأمر.

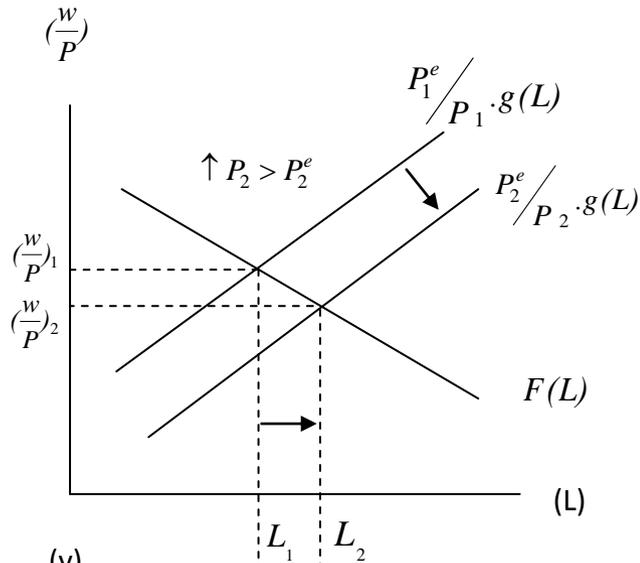
وبسبب هذا التوهم يتحمس العمال لعرض مزيد من العمل، حيث ينتقل منحنى عرض العمل يميناً، ليزيد مستوى العمل والناتج تبعاً لذلك شكل (2) (3).

$$\text{أي أن: } P^e > \uparrow P \leftarrow \downarrow \frac{w}{P} \leftarrow \downarrow \frac{P^e}{P} \text{ (تدنى مستوى الادراك)}$$

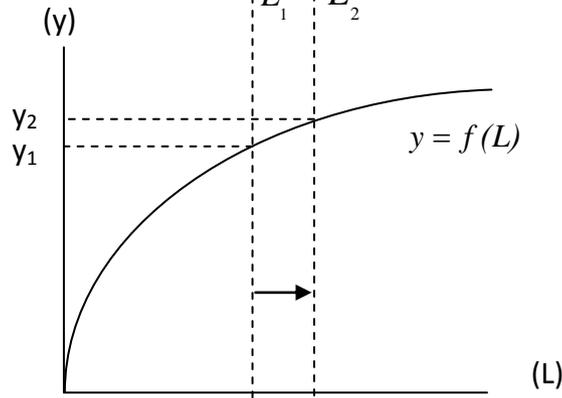
وهو ما يؤدي الى انتقال منحنى عرض العمل  $\left[ \frac{P^e}{P} g(L) \right]$  يميناً  $\leftarrow \uparrow L \leftarrow \uparrow y \leftarrow$  علاقة

طرديّة بين تغيير الأسعار والناتج شكل (4).

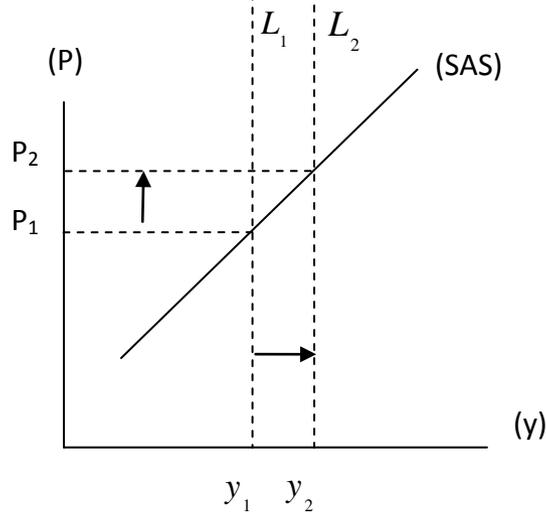
شكل (2)



شكل (3)



شكل (4)



وبعبارة أخرى، فإن نموذج البصيرة القاصرة للعمال يقود الى معادلة عرض كلي قصيرة الأجل وموجبة الميل:

$$Y_t = y_{t-1} + \psi(P_t - P_t^e)$$

والتي تشبه معادلة العرض في نموذج الأجر الجامد، حيث يتغير الناتج مع الزيادة غير المتوقعة في

$$(P_t - P_t^e) = \text{السعر}$$

#### (4-19) نموذج التوقعات الرشيدة

#### □ نموذج البصيرة القاصرة للعمال وأرباب العمل

ينتمي هذا النموذج الى نماذج المدرسة الكلاسيكية الحديثة، وقد عرف بنموذج لوكاس للعرض الكلي (Lucas Supply Function)، كما عرف بنموذج البصيرة القاصرة للعمال وأرباب العمل معاً، ويتكئ هذا النموذج على الفروض التالية:

- وجود دوال الطلب على العمل وعرض العمل التي تحقق توازن سوق العمل.
- التوقعات الرشيدة كآلية لتوقع الأسعار.

إن توقع السعر لا يحدث وفقاً لفرضية نموذج التوهم وإنما وفقاً للتوقعات الرشيدة التي تتضمن استخدام كامل المعلومات المتاحة. بيد أن عوائق الحصول على المعلومات في الأجل القصير تسبب التوهم لدى العمال وأرباب العمل معاً، مما يؤدي الى اختلاف دالة العرض الكلي للأجل القصير عن نظيرتها في الأجل الطويل.

وطبقاً للنموذج، فإن توهم أرباب العمل يكمن في الخلط بين مستوى السعر العام (P) وبين التغير في نسب الأسعار الأخرى (Relative Prices) بسبب نقص المعلومات.

فرب العمل يعرف السعر الذي يبيع به سلعته لكنه ليس بالضرورة عارفاً أسعار السلع الأخرى للمؤسسات الانتاجية الأخرى، فإذا ارتفع سعر السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة فإن على المؤسسة أن تحدد بدقة ما إذا كان هذا الارتفاع يمثل زيادة حقيقية في الطلب على منتجاتها دون غيرها من المؤسسات، وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تعتمد إلى زيادة عرض السلعة، إما إذا كانت هذه المؤسسة تدرك أن هذا الارتفاع في السعر إنما يعكس فقط زيادة عامة في الطلب على جميع السلع في الأسواق، وبالتالي إنما يعكس ارتفاعاً عاماً في الأسعار أو مجرد ارتفاع في المستوى العام للأسعار لا يؤثر على منتجاتها فإن ذلك لن يحفز المؤسسة على تغيير مستوى إنتاجها، وعلى أية حال، فإن الافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن المؤسسات الانتاجية تواجه معضلة الخلط وعدم التمييز بين تغير المستوى العام للأسعار ومستويات الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

دعونا نفترض وفقاً للنموذج أن السعر (P) ارتفع، وبالتالي فإن رب العمل يتوهم أن سعر سلعته قد ارتفع أيضاً.

وعندئذ يعتمد رب العمل الى زيادة الناتج لأنه متوهماً ولم يكن متأكداً أن ما جرى ما هو الا زيادة في مستوى السعر العام. ولو كان ذي بصيرة وتوقع رشيد لما قام بتغيير الناتج. وبصورة عامة، فإن فشل أرباب العمل في إدراك طبيعة تغير المستوى العام للأسعار، فإن الناتج يزيد كلما كانت زيادة السعر غير متوقعة.

أي أن:  $\uparrow y \Leftarrow \uparrow \Delta P_t > \Delta P_t^e$  ، ليدل على معادلة عرض كلي موجبة الميل تأخذ نفس الصيغ السابقة:

$$Y_t = y_{t-1} + \psi(P_t - P_t^e)$$

ومن الواضح أن معادلة عرض لوكاس السابقة تشير إلى أن انحراف الناتج ( $Y_t$ ) عن مستواه الكامن  $y_{t-1}$  يقع عندما يكون هنا خطأ في توقع مستوى الأسعار أو أنه يحدث عندما تكون هناك زيادة مفاجئة وغير متوقعة في السعر، وعندئذ تميل المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة مستوى التوظيف ومن ثم زيادة مستوى الناتج إلى مستوى يفوق مستواه الكامن ( $y_t > y_{t-1}$ ).

ويفسر أنصار التوقعات الرشيدة الخطأ في توقعات السعر بالسلوك المفاجئ وغير المتوقع للسلطات النقدية، عندما تنحرف هذه السلطات عن الأهداف المعلنة للسياسة النقدية في الفترات الماضية، ولكن ما أن تزول هذه المفاجئة وتدرك المؤسسات الإنتاجية السلوك الجديد للسياسة النقدية، حتى تصحح بدورها هذه المؤسسات قراراتها الإنتاجية، وتتم العودة إلى مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل ويتلاشى الانحراف في مستوى الناتج.

### □ (5-19) دالة العرض الكلي كدالة للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم

ثمة علاقة جوهريّة أخرى يمكن استخلاصها من معادلة العرض الكلي (البصيرة التامة) معادلة (2) في الفصل الخامس عشر، وهي التناوب بين البطالة والتضخم، أو العلاقة المشهورة بمنحنى فليبيس (The Phillips Curve) والتي تتضمن علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وطبقاً لهذه العلاقة فإن ثمن تخفيض البطالة هو تصاعد التضخم، وإن ثمن تخفيض التضخم هو زيادة البطالة. ولتوضيح مضمون هذه العلاقة يتطلب الأمر اشتقاق معادلة تناوب التضخم والبطالة (معادلة منحنى فليبيس) على النحو الآتي:

أن معادلة العرض الكلي (2) يمكن إعادة صياغتها على النحو الآتي:

$$(17) \dots\dots\dots dy_t = \psi(dP_t - dP_t^e)$$

$$(18) \dots\dots\dots dP_t - dP_t^e = \theta dy_t \quad \text{أو:}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ( $P_{t-1}$ ) وملاحظة أن ( $P_{t-1} = P_t^e$ )

$$(19) \dots\dots\dots \pi = \pi^e + \lambda dy_t$$

حيث:  $\lambda = \frac{\theta}{P_{t-1}}$  ، معدل التضخم =  $\pi$  ، معدل التضخم المتوقع =  $\pi^e$

أو:

$$(20) \dots\dots\dots \pi = \pi^e + \lambda[y_t - y_{t-1}]$$

ولتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة ( $u$ ) بصورة مباشرة، فإننا نستخدم قانون أوكن (Okun,s law).

يتضمن قانون أوكن علاقة عكسية بين الناتج ومستوى البطالة، فقد رأى أوكن أن معدل تغير الناتج ( $dy_t$ ) يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل البطالة الدورية.

$$(22) \dots\dots\dots y_t - y_{t-1} = \frac{-\alpha}{\lambda} (u - \bar{u}) \quad \text{أو:}$$

حيث: ( $u - \bar{u}$ ) تساوي معدل البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) ( $u$ ) تساوي معدل البطالة الفعلي.

( $\bar{u}$ ) تساوي معدل البطالة الطبيعي الذي عرفه فريدمان بأنه معدل بطالة التضخم غير المتسارع - أي المعدل الذي يعاني منه الاقتصاد عندما يكون معدل التضخم مستقراً لا يميل نحو التسارع أو التباطؤ. تفيد معادلة (22) أنه عندما  $0 < y_t - y_{t-1}$  أي أن الناتج الفعلي أكبر من مستواه السابق أو الكامن ( $y_{t-1}$ ) - فإن معدل البطالة الدوري ينخفض ( $u - \bar{u}$ ) ↓ ، حيث يحدو معدل البطالة الفعلي ( $u$ ) أقل من معدل البطالة الطبيعي ( $\bar{u}$ ). أما إذا كان  $0 < y_t - y_{t-1} < 0 \leftarrow (u - \bar{u}) > 0 \leftarrow u > \bar{u}$  ، أي أن البطالة الفعلية أكبر من معدله الطبيعي.

وبإدخال (22) في (19) نتحصل على:

$$(23) \dots\dots\dots \pi = \pi^e - \alpha[u - \bar{u}]$$

وهي معادلة فليبيس المعضدة بالتوقعات (The Expectation Augmented Phillips Curve) وإذا أضفنا إلى (23) أثر صدمة العرض المناوئة التي تسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، فنحصل على معادلة منحنى فليبيس الحديثة التي تتضمن ثلاث متغيرات رئيسية تؤثر على التضخم من جهة وعلى مشكلة التناوب بين التضخم والبطالة من جهة أخرى.

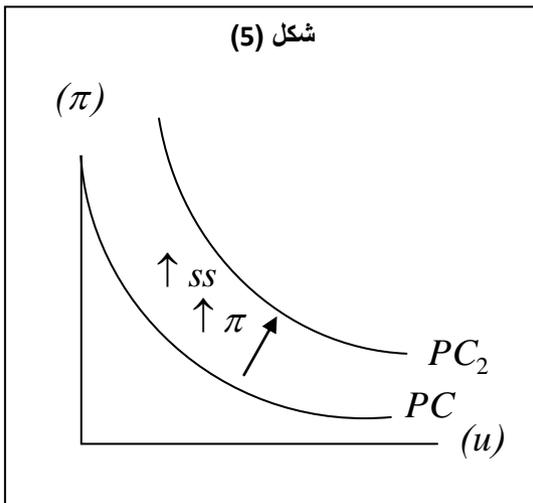
$$(24) \dots\dots\dots \pi = \pi^e - \alpha[u - \bar{u}] + ss$$

أو:

حيث: SS تساوي صدمة العرض المناوئة

ويبين شكل (5) منحنى فليبيس (PC)، عند مستوى معين للتضخم المتوقع وصدمة العرض، وينتقل المنحنى يميناً إذا تغيرت توقعات التضخم أو صدمة العرض في اتجاه الزيادة.

لاحظ أن ( $\alpha$ ) هي معلمة البطالة الدورية وتقاس مستوى تغير التضخم عند تغير معدل البطالة الدورية وهي علاقة عكسية كما رأينا.



## □ التناوب بين التضخم والبطالة في الأجل القصير:

يمكننا إعادة صياغة (24) لتلائم مع فكرة التناوب بين التضخم والبطالة وذلك كما يلي:

$$(25) \dots \pi - \pi^e = -\alpha[u - \bar{u}] + ss$$

يمثل المقدار  $(\pi - \pi^e)$  التضخم غير المتوقع والذي يعكس انحراف التضخم الفعلي عن مستواه المتوقع  $(\pi^e)$ .

أي أن التناوب بين التضخم والبطالة يعتمد على التضخم غير المتوقع:

$$(1) \text{ فإذا كان: } \pi - \pi^e > 0 \leftarrow \pi > \pi^e$$

$\leftarrow$  التضخم الفعلي أكبر من التضخم المتوقع

$$\leftarrow -\alpha[u - \bar{u}] < 0 \leftarrow$$

$$\leftarrow u < \bar{u} \leftarrow$$

$\leftarrow$  معدل البطالة الفعلي أقل من معدل البطالة الطبيعي.

أي أن معدل البطالة الدوري ينخفض حيث يكون معدل البطالة الفعلي أقل من معدل البطالة الطبيعي. ومن الواضح أن ثمن انخفاض معدل البطالة هو تصاعد معدل التضخم. لاحظ أن انخفاض البطالة الناجم عن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يسبب تصاعد التضخم.

وهكذا تفصح معادلة فليبيس عن سبب للتضخم مصدره جذب الطلب الذي يطلق عليه

"تضخم جذب الطلب".

$$(2) \text{ أما إذا كان: } \pi - \pi^e < 0 \leftarrow \pi < \pi^e$$

$\leftarrow$  التضخم الفعلي أقل من التضخم المتوقع

$$\leftarrow -\alpha[u - \bar{u}] > 0 \leftarrow$$

$$\leftarrow u > \bar{u} \leftarrow$$

$\leftarrow$  معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي (معدل البطالة الدوري يرتفع).

إن هذه الحالة تدل على أن هناك امكانية لتخفيض التضخم من خلال زيادة معدل البطالة الفعلي عن مستواه الطبيعي - أي أن زيادة معدل البطالة الدوري  $[u - \bar{u}]$  هو ثمن انخفاض معدل التضخم الفعلي.

لاحظ أن التناوب بين التضخم والبطالة يحدث وفقاً للنقديين في الأجل القصير عندما:

$$\pi - \pi^e < 0 \text{ أو } \pi - \pi^e > 0$$

(3) ولكن ماذا عن حالة  $\pi - \pi^e = 0$  وهي الحالة التي تقع في الأجل الطويل.

$$\text{فإذا كان: } \pi - \pi^e = 0$$

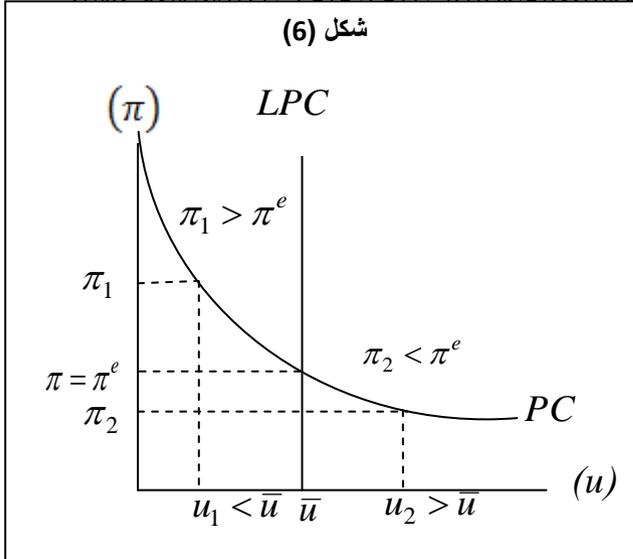
← التضخم الفعلي يساوي تماماً التضخم المتوقع

$$-\alpha[u - \bar{u}] = 0 \leftarrow$$

$$u = \bar{u} \leftarrow$$

← معدل البطالة الفعلي يساوي معدل البطالة الطبيعي (معدل البطالة الدوري يساوي صفر).

وفي هذه الحالة لا يوجد تناوب بين التضخم والبطالة، مما يتلوه بتخميننا منحنى فليبس شكلاً أساساً



### التناوب بين التضخم والبطالة في ظل فرضية التوقعات الرشيدة:

جادل أنصار التوقعات الرشيدة بغياب التناوب بين التضخم والبطالة ليس فقط في الأجل الطويل وإنما في الأجل القصير أيضاً. وقد انطلقوا في هذا الاستنتاج من فرضية التوقعات الرشيدة ودورها في عقلنة القرارات الاقتصادية التي تتوفر لها مصداقية عالية. فإذا تحقق ذلك، فإن تصرفات الوحدات الاقتصادية تكفل أن يكون المقدار  $(\pi - \pi^e)$  مساوياً للصفر في الأجل القصير والطويل. أي أن التضخم الفعلي يكون دائماً عند مستواه المتوقع. فإذا حدث هذا، فإن فكرة التناوب بين التضخم والبطالة تنهار ليس فقط في الأجل الطويل وإنما أيضاً في الأجل القصير.

أي أنه لا فعالية للسياسات المالية والنقدية في محاربة التضخم عندما تكون هذه السياسات متوقعة وتتمتع بمصداقية الوحدات الاقتصادية، وقد عرف هذا الاستنتاج بمقترح "لا جدوى السياسات".

ومهما يكن الأمر، فإن التناوب بين التضخم والبطالة لا يحدث إلا عندما يكون هناك تضخم غير

$$\text{متوقع، أي أن } (\pi - \pi^e) > 0$$

وبعبارة أخرى، فإن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة تكون صحيحة عند انحراف التضخم الفعلي عن مستواه المتوقع. وسنعود إلى دراسة منحنى فيليبس بصورة مفصلة في الفصل الحادي والعشرون.

## مراجع الفصل التاسع عشر:



- 1) Mankiw,G, “Macro Economics” worth publishers, fourth edition 2000, USA.
- 2) Dorn Busch, Ramd Fischer, “Macro Economics”, Irwin MC Grow Hill publisher, ninth edition, 2004, Washington, USA.
- 3) Lucas,R.E. “Some International Evidence on output – Inflation Tradeoffs”, American Economic Review 63 (1973).
- 4) Phillips,A.W. “The relation between unemployment and the rate of change of money wages in UK, 1861-1957, Economical (1958).

## □ مراجع إضافية

- 5) عبد المحمود، نصر "الاقتصاد الكلي – النظرية المتوسطة"
- 6) Hall,R. and Taylor, “Macro Economics, Theory, Performance and Policy” 1988, USA.
- 7) Blanchard,O.J and Fischer, “Lectures on Macroeconomic” The Mit Press, 1989.





## الفصل العشرون

### التوازن العام للدخل في نموذج AD/AS General Equilibrium of Income □

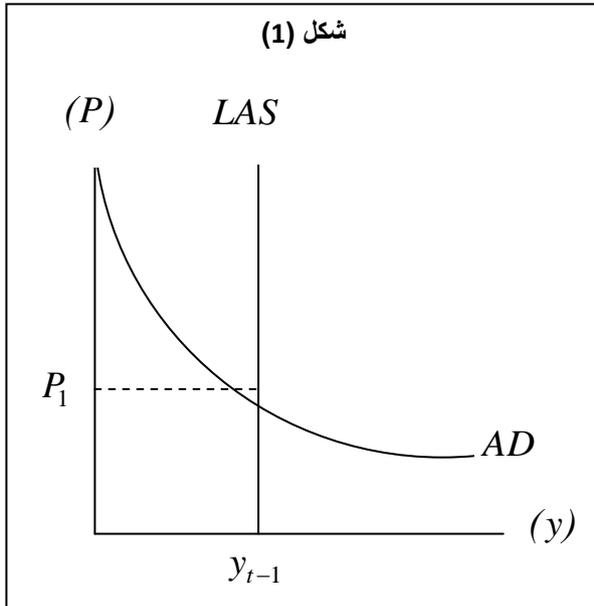
#### (20.1) تقاطع AD/AS

يتناول هذا الفصل تحديد التوازن العام للدخل من خلال تفاعل الطلب الكلي مع العرض الكلي (AD/AS). إن نقطة التقاطع بينهما تحددان مستوى دخل التوازن (Y) والمستوى العام للأسعار (P) وكذلك مستوى التوظيف (L) وسعر الفائدة (r). أي أن التوازن العام يحدد المتغيرات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد الكلي.

لاحظ أن تحديد المتغيرات الحقيقية والنقدية في حالة التوازن العام للاقتصاد الكلي تتم وفقاً للمسار الآتي:

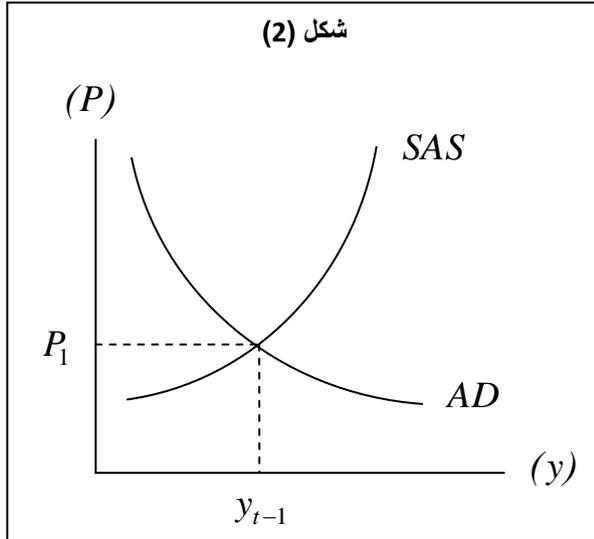
يتم تحديد الدخل التوازني ( $Y_1$ ) والمستوى العام للأسعار ( $P_1$ ) عند تقاطع (AD/AS). إن نقطة التقاطع بينهما تحددان دورهما سعر الفائدة التوازني ( $r_1$ ) عند تقاطع (IS/LM) في جانب الطلب الكلي. وكذلك فإن ( $P_1, Y_1$ ) يتفاعلان في جانب العرض الكلي من خلال سوق العمل ودالة الإنتاج ليحددان مستوى التوظيف ( $L_1$ ) التوازني، وكذلك مستوى الأجور النقدية ( $W$ ). ومن ثم يتم تحديد الأجر الحقيقي عند مستوى التوازن العام للاقتصاد الكلي.

وعلى أية حال، فإن التوازن العام يحدد المتغيرات الحقيقية للاقتصاد الكلي وهي الدخل، ومستوى التوظيف (L) والأجر الحقيقي ( $\frac{W}{P}$ )، وكذلك يحدد المتغيرات النقدية وهي (P) والأجر النقدي (W) وسعر الفائدة (r).



#### التوازن العام في الأجل الطويل:

يبين شكل (1) تقاطع (AD/AS) في ظل منحنى عرض كلي طويل الأجل، أي التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي، حيث يكون منحنى العرض الكلي (LAS) رأسياً ( $\rho^1 = 1$ ). أي أن الدخل يظل قابلاً عند مستوى التشغيل الكامل للموارد ( $y_1 \equiv y_{t-1}$ )، مهما تغير السعر فلن يتأثر الناتج.



كما يبين شكل (2) التوازن العام للاقتصاد الكلي في الأجل القصير حيث  $(\rho^1 < 1)$ ، أي أن منحنى العرض الكلي موجب الميل (SAS) وهو المنحنى الذي يعكس رؤى المدارس الاقتصادية الحديثة الكينزية والكلاسيكية والتوقعات الرشيدة.

## (202) اختلال التوازن العام:

يختل التوازن العام للاقتصاد الكلي في الحالات الآتية:

- عند حدوث صدمات في جانب الطلب الكلي أو في جانب العرض الكلي.
- عند تغير السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة وبصورة خاصة تغير السياسات المالية والنقدية.

وأياً كان الأمر، فإن تحليل أثر صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي والسياسات الاقتصادية يتضمن التركيز على اتجاه التعديلات والتصحيحات في مسار الاقتصاد الكلي ومن ثم توضيح كيف يتم استعادة توازن الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تحديد مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في تصحيح هذه الاختلالات واستعادة استقرار توازن الاقتصاد الكلي.

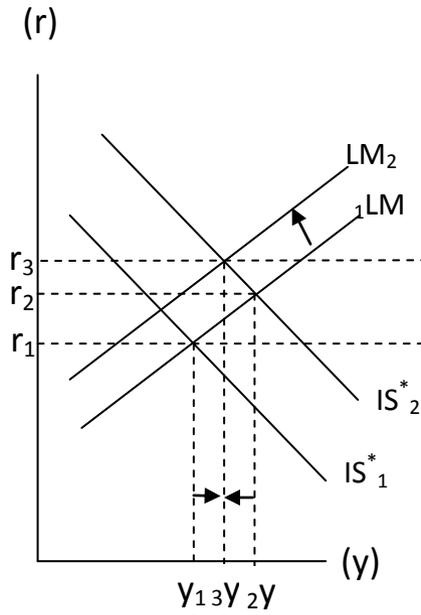
### أولاً: صدمة الطلب الكلي:

#### 1- أثر صدمة الطلب الكلي في الأجل القصير:

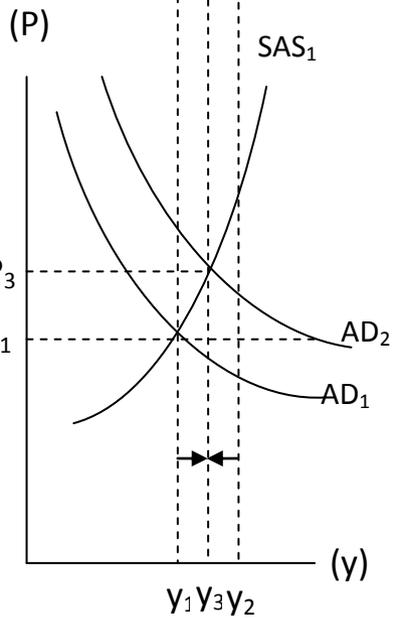
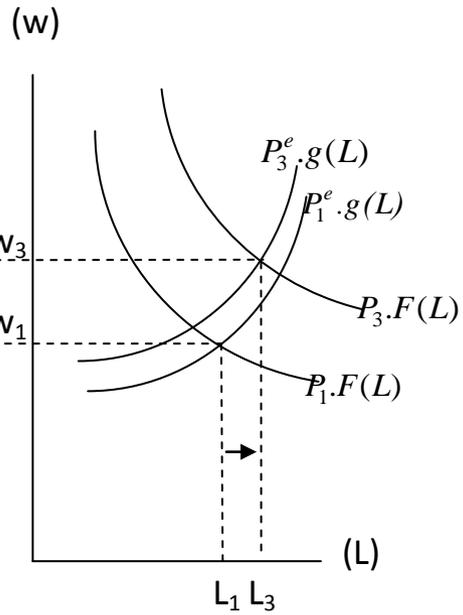
في الأجل القصير يكون منحنى العرض الكلي (SAS) موجب الميل ودالة توقعات السعر هي  $\rho^1 = \frac{dP^e}{dP} < 1$ ، دعونا نفترض أن حالة من التوقعات المتفائلة لدى رجال الأعمال وأرباب العمل قد حفرتهم لزيادة حجم الاستثمار.

تؤدي صدمة الطلب الناجمة عن الزيادة التلقائية في الاستثمار إلى انتقال منحنى (IS) إلى (IS<sub>2</sub>) في شكل (3) مسببة زيادة الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي إلى (y<sub>2</sub>)، بيد أن الدخل التوازني في جانب العرض الكلي يظل قابلاً عند (y<sub>1</sub>) في شكل (4) عند مستوى التوظيف (L<sub>1</sub>) ومستوى السعر (P<sub>1</sub>) في شكل (5).

شكل (3)



شكل (5)



شكل (4)

كذلك، فإن انتقال منحنى (IS) يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى  $(AD_2)$  في شكل (4)، وإذا ظل السعر قابلاً عند  $(P_1)$ ، فإن الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي هو  $(Y_2)$  ليتسق مع ما يحدث في شكل (3). لكن ذلك يسبب فائض طلب على السلع والخدمات في شكل (4) يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب انخفاض الرصيد النقدي الحقيقي  $(\frac{M}{P})$ . وبسبب ذلك ينتقل منحنى (LM) يساراً الى  $(LM_2)$  مسبباً انخفاض الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي الى  $(Y_3)$  في الأشكال (3) (4).

أما في سوق العمل شكل (5) فإن مجريات الأحداث تجري كما يلي:

يؤدي ارتفاع الأسعار الى  $(P_3)$  الى انتقال منحنى الطلب على العمل الى  $(P_3 f(L))$  حيث يزيد الطلب على العمل. ويدرك العمال ارتفاع السعر، فيرفعون من توقعاتهم للأسعار  $(P_3)$ ، ويطلبون زيادة أجورهم النقدية، ولكن بما أن  $(\rho^1 < 1)$  فإن منحنى عرض العمل ينتقل يساراً الى  $(P_3^e g(L))$  وبمسافة أقل من انتقال منحنى الطلب على العمل، مسبباً زيادة التوظيف  $(L_3)$ . لاحظ أن ارتفاع السعر قد أدى الى تقليص فائض الطلب على السلع وزيادة الدخل التوازني على نفس منحنى العرض الكلي  $(SAS_1)$  في شكل (4) الى  $(Y_3)$  وهو أكبر من  $(Y_1)$ .

#### نتائج صدمة الطلب:

- أدت الزيادة في الأسعار من جهة الى ارتفاع سعر الفائدة الى  $(r_3)$  وبالتالي انخفاض الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي من  $(Y_2)$  الى  $(Y_3)$ . ومن جهة أخرى الى زيادة الدخل التوازني في جانب العرض الكلي من  $(Y_1)$  الى  $(Y_3)$ .
  - كما أن زيادة الأسعار أدت الى زيادة الأجور النقدية الى  $(W_3)$  بسبب وجود فائض طلب على العمل، مما يعني أن الأجور الحقيقية قد انخفضت  $(\frac{w}{P})$  بسبب  $(\rho^1 < 1)$  وقد توقفت الزيادة في  $(W)$  عندما تم تقليص فائض الطلب على العمل.
  - بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة  $(r_2)$  بسبب زيادة الطلب، ثم الى  $(r_3)$  بسبب زيادة السعر الى  $(P_3)$  إلا أن ذلك لم يؤثر الا جزئياً على زيادة الدخل التوازني الذي ارتفع الى  $(Y_2)$  وهو أكبر من  $(Y_1)$ ، وقد توقفت الزيادة في سعر الفائدة عندما تم تقليص فائض الطلب على النقود.
- خلاصة القول، فإن صدمة الطلب أدت الى زيادة المتغيرات الحقيقية  $(Y)$ ،  $(L)$  وانخفاض  $(\frac{w}{P})$  والى زيادة المتغيرات النقدية  $(P)$ ،  $(r)$ .

وتحدث نفس الآثار والنتائج عند تطبيق سياسات مالية توسعية مثل زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب او كليهما معاً.

ويمكن تلخيص آثار صدمة الطلب الكلي بالآتي:

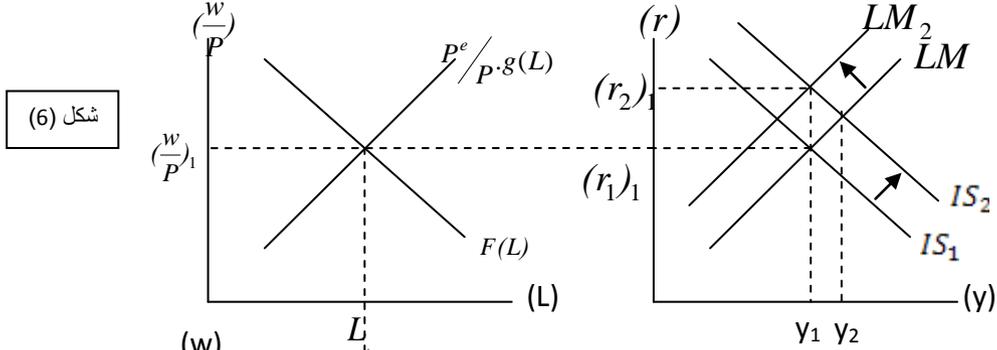
$$r_3 = \uparrow r \leftarrow LM_2 \leftarrow \downarrow \frac{M}{P} \leftarrow P_3 = \uparrow P \leftarrow AD_2 = \overline{AD} \leftarrow IS_2 = \overline{IS} \leftarrow \uparrow I$$

كذلك فإن:

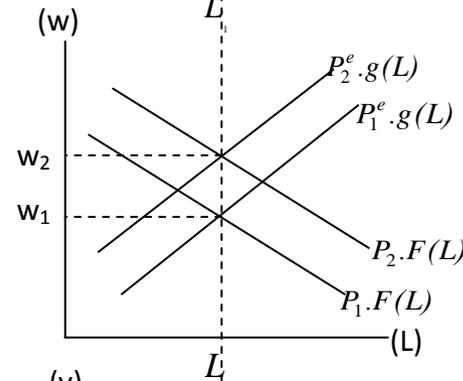
$$y_3 = \uparrow y \leftarrow L_3 = \uparrow L \leftarrow (\rho^1 < 1) \downarrow \frac{w}{P} \leftarrow w_3 = \uparrow w \leftarrow \uparrow P$$

2- أثر صدمة الطلب الكلي في الأجل الطويل:

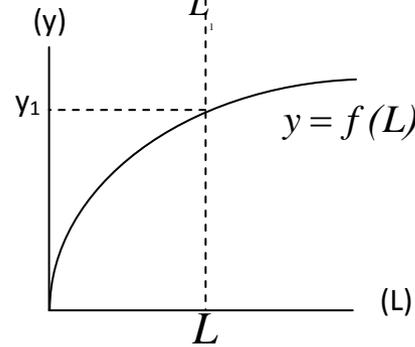
في الأجل الطويل يكون  $(\rho^1 = 1)$  ، أي أن العمال وأرباب العمل يتمتعون ببصيرة تامة ويكونون توقعاتهم للسعر بشكل تام وصحيح، حيث يغدو العرض الكلي عمودياً. وهذه هي الحالة الكلاسيكية، حيث يظل مستوى التوظيف (L) ثابتاً دون تغيير، ومن ثم يظل الدخل ثابتاً عند مستواه الكامن.



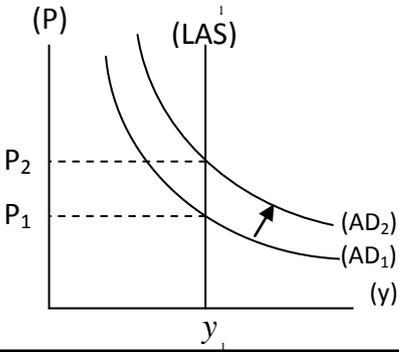
شكل (6)



شكل (7)



شكل (8)



شكل (9)

شكل (10)

فإذا حدثت صدمة طلب متمثلة بزيادة الاستثمار، ينتقل منحني (IS) يميناً، فيرتفع سعر الفائدة إلى  $(r_2)$  ويزيد الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي إلى  $(y_2)$  لحظياً في شكل (10)، وفي شكل (9) ينتقل منحني الطلب الكلي يميناً إلى  $(AD_2)$  فيرتفع السعر إلى  $(P_2)$ .

ومع الارتفاع المستمر للسعر، فإن  $(\frac{M}{P})$  يستمر في الانخفاض وينتقل منحني (LM) إلى  $(LM_2)$  بمسافة كافية لاستعادة توازن الدخل عند مستواه السابق وفي ظل سعر مرتفع لسعر الفائدة أدى إلى تقليص الاستثمار الخاص إلى مستواه السابق.

أما في جانب العرض الكلي، فإن قدرة العمال على تكييف توقعاتهم للسعر بالكامل يجعلهم يطلبون زيادة الأجر النقدي بنسبة مساوية تماماً للزيادة في السعر، وهنا ينتقل منحني عرض العمل يميناً وينتقل منحني عرض العمل يساراً وبمسافة واحدة لتضمن بقاء مستوى التوظيف ثابتاً عند  $(L_1)$  في شكل (7)، ويظل مستوى الأجر الحقيقي ثابتاً عند  $(\frac{w}{P})$  في شكل (6).

وبما أن مستوى التوظيف ثابتاً، فإن الناتج يظل ثابتاً في دالة الإنتاج شكل (8)، ويبين شكل (9) أن المستوى العام للأسعار سيرتفع حتى يتم تقليص فائض الطلب الكلي وعودة الطلب الكلي إلى مستواه السابق ويتم استعادة مستوى توازن الدخل السابق في ظل منحني العرض الكلي الرأسي. وعندئذ، فإن الطلب الكلي يتساوى مع العرض الكلي الثابت عند  $(y_1)$ .

لاحظ هذا التناقض بين ما يحدث في جانب الطلب الكلي وجانب العرض الكلي، فبينما يظل مستوى التوظيف ثابتاً في سوق العمل وفقاً للكلاسيك، إلا أن هناك تغيراً في الدخل في جانب الطلب الكلي في الأجل القصير، ويجري هذا التناقض على عكس فرضية الكلاسيك - (فرضية التجزئة الكلاسيكية) (Classical Dichotomy)، ومفادها عدم حساسية التوظيف (L) لتقلبات ظروف الطلب الكلي، فقد أظهرت الوقائع الاقتصادية أثناء أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، أن تقلبات مستوى التوظيف والبطالة تعزى إلى تغير ظروف الطلب الكلي.

ويمكننا تلخيص النتائج كما يلي:

$$y_1 = \bar{y}, \uparrow r \leftarrow \overline{LM} \leftarrow \downarrow \left(\frac{M}{P}\right) \leftarrow \uparrow P \leftarrow \overline{AD} \leftarrow y_2 = \uparrow y \overline{IS} \leftarrow \uparrow I$$

كذلك:

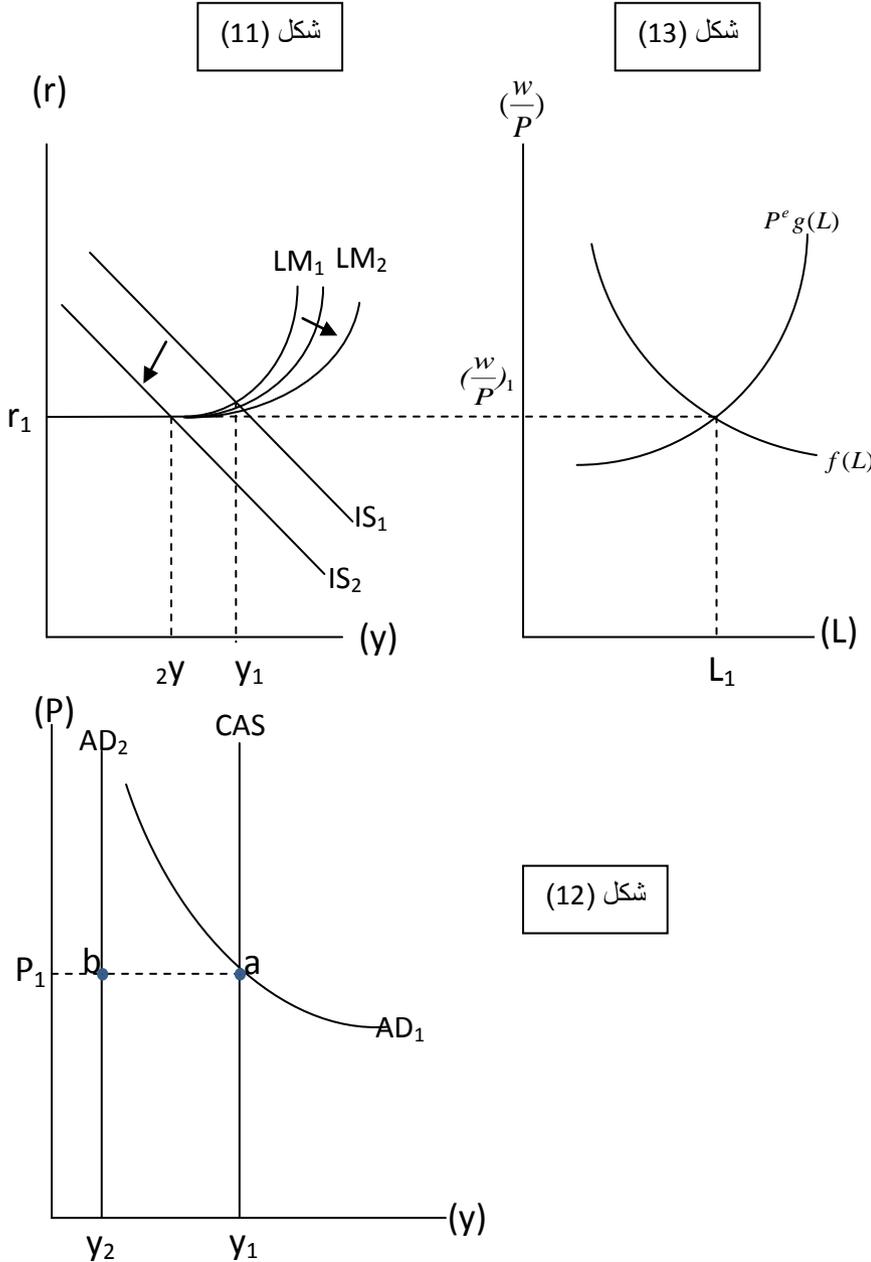
$$y_1 = \bar{y} \leftarrow L_1 = \bar{L} \leftarrow \left(\frac{w}{P}\right)_1 = \left(\frac{w}{P}\right) \leftarrow (P^1 = 1) \text{ لأن } (P) \uparrow \text{ بنفس نسبة ارتفاع } P \leftarrow \uparrow w$$

### 3- صدمة الطلب الكلي في ظل فخ السيولة (فشل النموذج الكلاسيكي):

جادل الاقتصادي الشهير كينز بفشل النموذج الكلاسيكي في استعادة التوازن العام في حالة فخ السيولة (Liquidity Trap). فإذا حدثت صدمة طلب كلي متمثلة بانخفاض حجم الاستثمار الخاص فإن منحني (IS) ينتقل يساراً إلى  $(IS_2)$  في شكل (11)، ويتقاطع مع منحني (LM) الأفقي (حالة فخ السيولة)، حيث يتراجع توازن الدخل في جانب الطلب الكلي من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$ . ولأن السعر انخفض، فإن  $(\frac{M}{P}) \uparrow$ ، ومن ثم يتجه (LM) إلى اليمين، إلا أن الدخل لم يتحرك عن  $(y_1)$  لأن (IS) يتقاطع مع الجزء الأفقي من (LM) في شكل (11).

أما في جانب العرض الكلي، فإن انخفاض السعر لم يؤدي الى تغيير مستوى التوظيف الأصلي ( $L_1$ )، فقد ظل ثابتاً عند هذا المستوى في شكل (13) ومن ثم ظل مستوى الأجر الحقيقي ثابتاً عند  $(\frac{w}{P})_1$ .

وطبقاً لكينز، فإن النموذج الكلاسيكي يغدو غير متناسق عند سعر فائدة متدني، وهذا ما يوضحه شكل (12) الذي يبين أن منحنى الطلب الكلي ينتقل الى ( $AD_2$ ) متسقاً مع انتقال ( $IS$ ) الى ( $IS_2$ )، ولكن دون أن يتقاطع مع منحنى العرض الكلي حيث يوجد فائض عرض يساوي  $(ab)$  - أي لا يوجد حل للتوازن العام في النموذج الكلاسيكي، مما يعني أن الأجور والأسعار تميل بصورة مستمرة الى الانخفاض حتى يتخلص الاقتصاد من فخ السيولة كما يرى كينز.



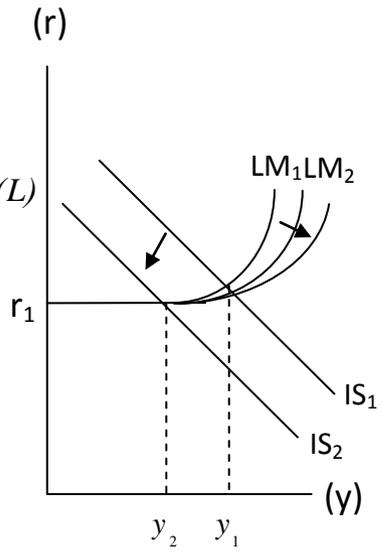
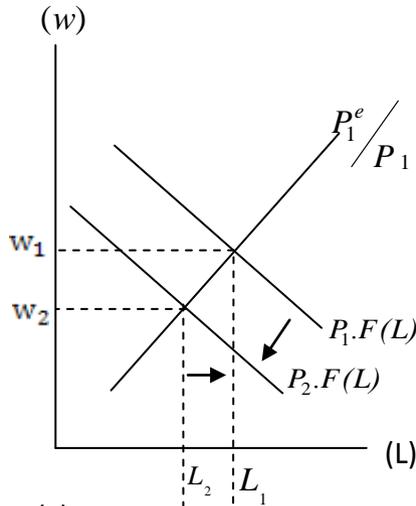
وقد حاول الاقتصادي آرثر بيجو الدفاع عن النموذج الكلاسيكي وقدرته على تجاوز مشكلة عدم الاتساق. وطبقاً لبيجو فإن انخفاض الأسعار يؤدي الى زيادة حجم الثروة لدى الأفراد وهذا يسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي فالطلب الكلي، وهذا يؤدي الى انتقال منحنى (IS) الى جهة اليمين واستعادة توازن الدخل عند مستواه السابق، وهكذا يؤدي أثر الثروة الى استعادة التوازن التلقائي للاقتصاد الكلي بدون تدخل حكومي وفقاً للنموذج الكلاسيكي، ومن الواضح أن استعادة توازن الاقتصاد الكلي يتطلب مرور فترة زمنية طويلة، يتم خلالها انخفاض الأجور والأسعار، لكن الوقائع الاقتصادية أثناء أزمة الكساد الكبير أظهرت أن الاقتصاد الأمريكي قد استقر عند مستوى منخفض من التوظيف ومستوى منخفض للأجور والأسعار، أي أنه لم يعد إلى وضعه الأصلي كما يرى النموذج الكلاسيكي.

ومن جانب آخر جادل كثير من الاقتصاديين أن النتائج التي قدمها بيجو تنسجم مع النموذج الاقتصادي للأجل القصير الذي لا توجد فيه مشكلة عدم الاتساق المرتبطة بحالة فخ السيولة.

فكما رأينا في النموذج الكلاسيكي، فإن الدخل في جانب الطلب الكلي وفي جانب العرض الكلي لم تتغير عند انخفاض الأسعار في حالة فخ السيولة،

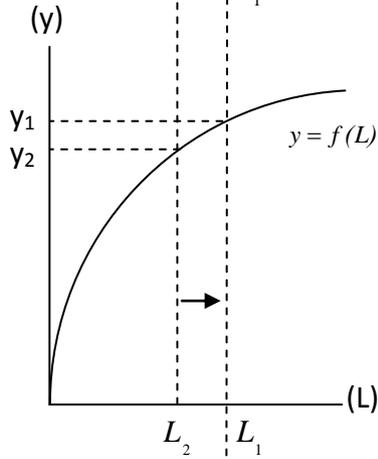
أما النموذج في الأجل القصير فهو يبين أن انخفاض الأسعار يخفض الطلب على العمل حيث ينتقل المنحنى الى اليسار في شكل (14)، وبالتالي فإن الدخل التوازني في جانب العرض ينخفض الى  $(Y_2)$  على منحنى العرض الكلي للأجل القصير (SAS) في شكل (16)، أي أنه يوجد توازن جديد للاقتصاد الكلي عند  $(W_2, P_2, L_2, Y_2)$ .

شكل (14)

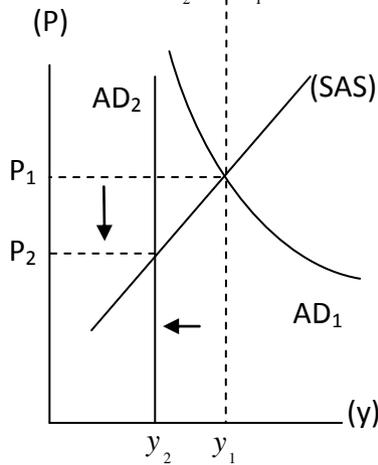


شكل (17)

شكل (15)



شكل (16)



## ثانياً: صدمة العرض الكلي:

تتضمن صدمة العرض الكلي المناوئة ارتفاع أسعار النفط مثلاً وحوادث كوارث طبيعية مثل فيضانات تسبب انجراف الاراضي الزراعية.

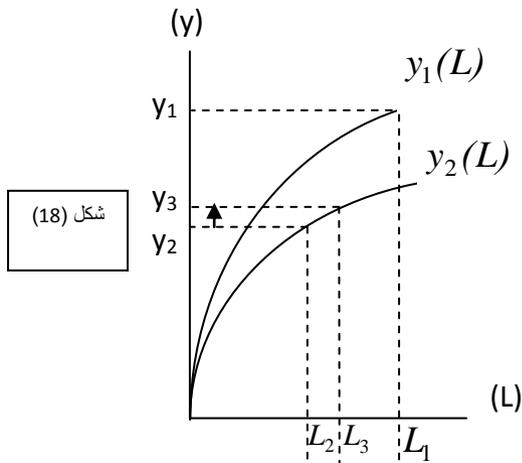
دعونا نفترض حدوث ارتفاع عالمي في أسعار النفط ومثل ذلك حدوث فيضانات تسبب انجراف الاراضي الزراعية، تنعكس صدمة العرض مباشرة على دالة الانتاج التي تنتقل الى أسفل، وسنفترض أن ميل دالة الانتاج يتغير شكل (18).

ان انتقال دالة الانتاج الى اسفل مع تغير الميل يسبب انتقال منحنى الطلب على العمل يساراً، تذكر أن منحنى الانتاجية الحدية هو منحنى الطلب على العمل، فما هو تأثير صدمة العرض الكلي المناوئة على التوازن العام للاقتصاد الكلي في الأجل القصير ؟

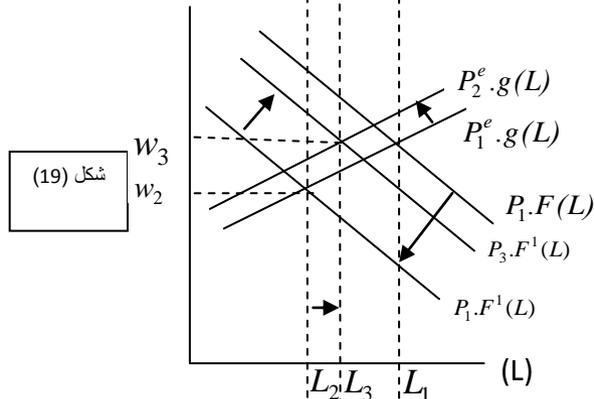
## 1- أثر صدمة العرض في الأجل القصير:

يبين شكل (19) أن منحنى الطلب على العمل ينتقل يساراً الى  $(P_1 f^1(L))$  بسبب انتقال دالة الانتاج الى  $(y_2(L))$  ، وهذا يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي للأجل القصير يساراً الى  $(SAS_2)$  مسبباً فائض طلب كلي مصدره نقص العرض ويساوي  $(y_1 - y_2)$  شكل (20). بسبب فائض الطلب الكلي ارتفاع المستوى العام للأسعار  $(P)$  الى  $(P_3)$  ، وهذا بدوره يحدث أثراً مختلفة على كل من جانب الطلب الكلي وجانب العرض الكلي:

- في جانب العرض الكلي، في سوق العمل، ينتقل منحنى الطلب على العمل يميناً من  $(P_1 f^1(L))$  الى  $(P_3 f^1(L))$  وحيث أن  $(\rho^1 < 1)$  ، فإن العمال يطلبون زيادة الأجر النقدي، ولكن  $(\Delta w < \Delta P)$  وبالتالي ينتقل منحنى عرض العمل يساراً الى  $(P_3 f^1(L))$  وبمسافة أقل، عندئذ يزيد مستوى التوظيف الى  $(L_3)$  وحجم الانتاج الى  $(y_3)$  ومن ثم العرض الكلي الى  $(y_3)$
- في جانب الطلب الكلي، يؤدي ارتفاع السعر الى  $(P_3)$  الى انخفاض  $(\frac{M}{P})$  ومن ثم انتقال منحنى  $(LM)$  الى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة الى  $(r_3)$  وينخفض الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي من  $(y_1)$  الى  $(y_3)$  تذكر أن هذه النتيجة تحدث بسبب انخفاض الاستثمار الناجم عن ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الاستهلاك بسبب انخفاض الدخل الى  $(y_3)$  شكل (21).

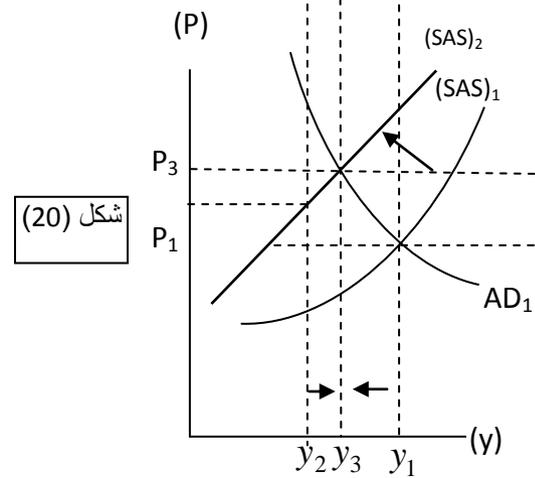


شكل (18)

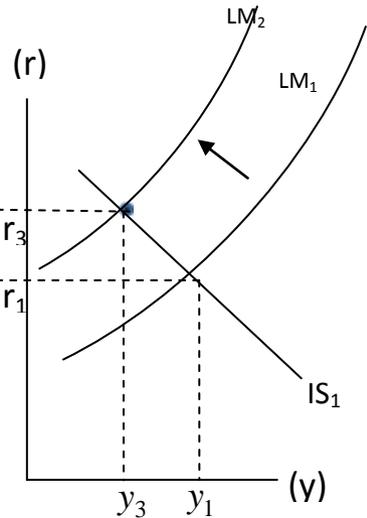


شكل (19)

شكل (21)



شكل (20)

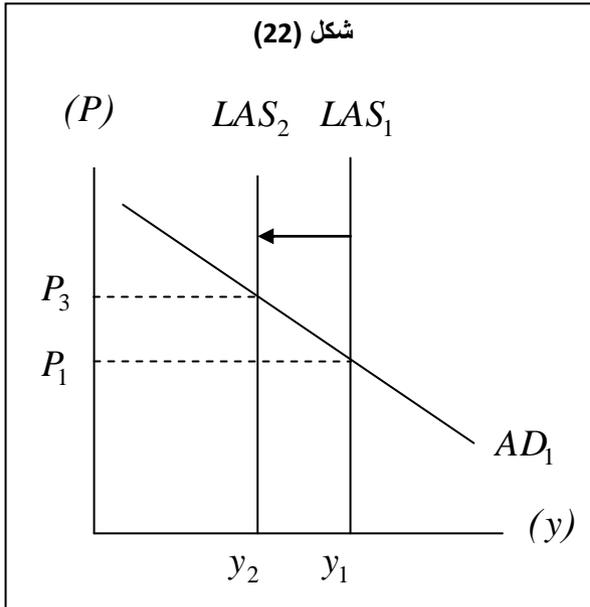


وثمة نقطة جوهرية في هذا التحليل وهي أن زيادة مستوى التوظيف من  $(L_2)$  الى  $(L_3)$  يكون صحيحاً عند افتراض أن أثر الاحلال بين عناصر الانتاج يفوق أثر الدخل.

يتضمن الاحلال سهولة احلال عنصر العمل محل عنصر الطاقة بسبب الارتفاع النسبي لسعر الطاقة بالنسبة للعمل. أما أثر الدخل فهو انخفاض العرض الكلي (الدخل) بسبب صدمة العرض يؤدي الى انخفاض الطلب على كل عناصر الانتاج ومنها العمل. وبافتراض أن أثر الاحلال أكبر من أثر الدخل فإن ذلك يؤدي الى زيادة مستوى التوظيف من  $(L_2)$  الى  $(L_3)$ .

## 2- أثر صدمة العرض الكلي في الأجل الطويل:

في الأجل الطويل، تكون  $(\rho^1 = 1)$  (وهي الحالة الكلاسيكية) حيث ينتقل منحنى العرض الكلي الرأسي الى  $(LAS_2)$  ويحدث فائض طلب كما رأينا عند تحليل الأحداث في الأجل القصير، بيد أن ارتفاع السعر الى  $(P_3)$  وفي ظل الاستشراف الكامل للعمال لتغير السعر، فإن منحنى الطلب على العمل في شكل (19) يتراجع الى موضعه الأصلي من  $(P_3, f^1(L_2))$  الى  $(P_1, f(L_2))$  وعندئذ تتم العودة الى مستوى التوظيف السابق  $(L_1)$  وحجم الانتاج السابق  $(y_1)$ .



وفي شكل (22) يستعيد منحنى العرض الرأسي وضعه السابق عند  $(LAS_1)$

## (3-20): فعالية السياسات المالية والنقدية في نموذج AD/AS

## 1\_ السياسات المالية والنقدية في اقتصاد كينزي

## فعالية السياسة المالية:

دعنا نفترض أن الاقتصاد يعاني من بطالة غير مرغوبة مقدارها  $(L_f - L_1)$  حيث  $(L_f)$  هو مستوى التوظيف عند التشغيل الكامل للموارد.

ودعنا نفترض كذلك أن الحكومة قررت تخفيض معدل البطالة من خلال زيادة الانفاق الحكومي (G).

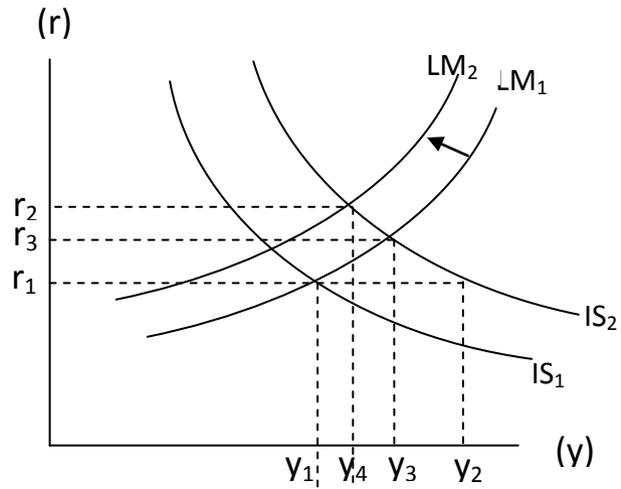
عندما  $(G) \uparrow \Leftarrow$  ينتقل منحنى (IS) الى  $(IS_2)$  وكذلك منحنى الطلب الكلي الى  $(AD_2)$  شكل (25)، وأن الدخل يزيد الى  $(y_2)$  عند  $(p_1)$ ،  $(r_1)$  في شكل (23)، حيث أن الاستثمار يكون ثابتاً عند  $(r_1)$ .  
بيد أن زيادة الدخل في جانب الطلب الكلي مع ثبات  $(p_1)$  يؤدي الى زيادة الطلب على النقود مسبباً ارتفاع سعر الفائدة الى  $(r_3)$  على منحنى  $(LM_1)$  الذي يسبب انخفاض الاستثمار، مما يلغي جزئياً أثر زيادة (G)، وبالتالي فإن الدخل يزيد فقط الى  $(y_3)$  عند  $(p_1)$  في شكل (25).

لاحظ أن شكل (25) يبين وجود فائض طلب كلي يساوي  $(y_3 - y_1)$  عند  $(p_1)$  مما يسبب ارتفاع الأسعار الى  $(p_4)$ . ولا ارتفاع الأسعار آثار اقتصادية على جانب الطلب الكلي وجانب العرض.

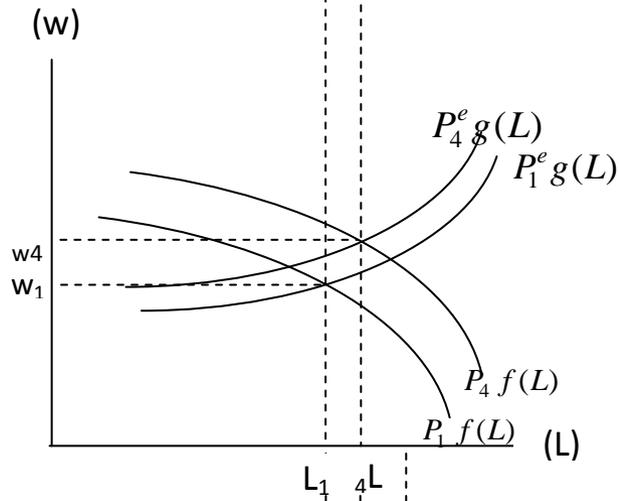
- بالنسبة لجانب الطلب الكلي: يؤدي  $P \uparrow (P_4)$  الى انخفاض عرض النقود الحقيقية  $(\frac{\bar{M}}{P})$  أو بمعنى آخر زيادة الطلب على النقود، مسبباً انتقال منحنى (LM) الى  $(LM_2)$  شكل (23)، لاحظ أن الانخفاض الجزئي في الدخل التوازني من  $(y_3)$  الى  $(y_4)$  بسبب ارتفاع السعر كان بطريقة غير مباشرة، فارتفاع السعر قد سبب ارتفاع سعر الفائدة الذي أدى انخفاض الإستثمار.

- وبالنسبة لجانب العرض الكلي: أدى ارتفاع السعر الى  $(P_4)$  الى انتقال منحنى الطلب على العمل الى جهة اليمين وبمسافة أكبر من مسافة انتقال منحنى عرض العمل الى جهة اليسار شكل (24).  
وبما أن  $(\rho^1 < 1)$ ، فإن هذا يسبب زيادة مستوى التوظيف الى  $(L_4)$  ومن ثم زيادة العرض الكلي الى  $(y_4)$  على منحنى العرض  $(AS_1)$ .

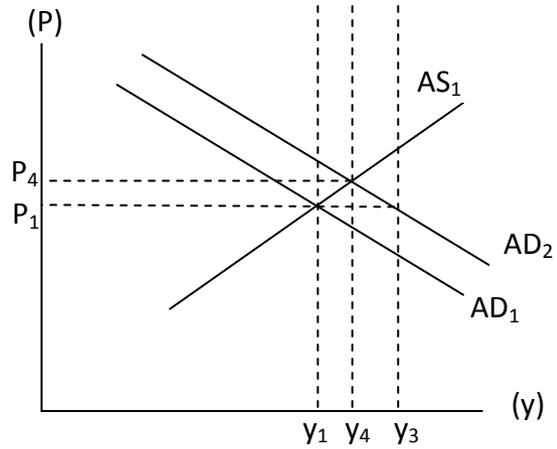
شكل (23)



شكل (24)



شكل (25)



أي أن السياسة المالية التوسعية لها فعالية في الأجل القصير، حيث الدخل التوازني ارتفع الى  $(Y_4)$  ومستوى التوظيف الى  $(L_4)$  والأجر النقدي الى  $(W_4)$ ، فيما انخفض الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{P})$  مع ملاحظة أن دخل العمل الحقيقي يزيد إذا كان الطلب على العمل مرناً، كذلك يرتفع سعر الفائدة الى  $(r_4)$ . لاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تم تعويضه جزئياً من خلال زيادة الإيرادات الضريبية الناجمة عن زيادة الدخل والأسعار، أما تمويل بقية عجز الموازنة فيتم من خلال إصدار الحكومة للسندات (الاقتراض) الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم حدوث مزاحمة جزئية للاستثمار الخاص يؤدي الى انخفاض الاستثمار الخاص.

على الدارس الآن أن يقوم بتحليل الآثار على جانب الطلب الكلي والعرض الكلي إذا كانت السياسة المالية هي تخفيض مستوى الضرائب بصورة دائمة.

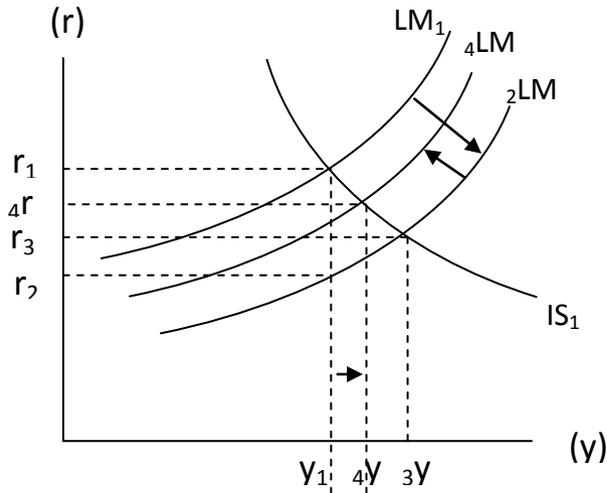
### فعالية السياسة النقدية:

إذا قررت السلطات النقدية زيادة عرض النقود بغية تخفيض معدل البطالة، فإن ذلك يسبب انتقال منحنى  $(LM)$  الى  $(LM_2)$  شكل (26) وكذلك منحنى الطلب الكلي الى  $(AD_2)$  شكل (28). لاحظ أنه عند مستوى الدخل التوازني الأصلي في جانب الطلب الكلي  $(Y_1)$  ينخفض سعر الفائدة الى  $(r_2)$  مسبباً زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي، ومع زيادة الدخل، يزيد الطلب على النقود مما يسبب ارتفاع سعر الفائدة الى  $(r_3)$  وعند السعر الأصلي  $(P_1)$ ، يزيد الدخل التوازني في الطلب الكلي الى  $(Y_3)$  شكل (26).

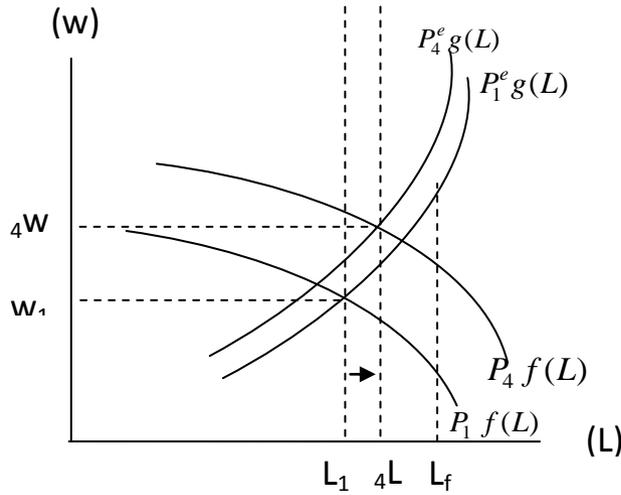
وفي شكل (28) يوجد فائض طلب كلي يساوي  $(Y_3 - Y_1)$  مسبباً ارتفاع السعر الى  $(P_4)$ . يؤثر ارتفاع السعر على كل من جانبي الطلب والعرض للاقتصاد.

- بالنسبة للأثر على جانب الطلب الكلي، إن  $P \uparrow (P_4) \leftarrow (\frac{M}{P}) \leftarrow (LM)$  يتراجع الى  $(LM_4)$  شكل (26)  $(r) \leftarrow (r_4) \leftarrow (I)$  (الاستثمار)  $\downarrow$  وتقتصر الزيادة في الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي على  $(Y_4)$  بالانتقال على منحنى  $(AS)$  أيضاً في شكل (28).

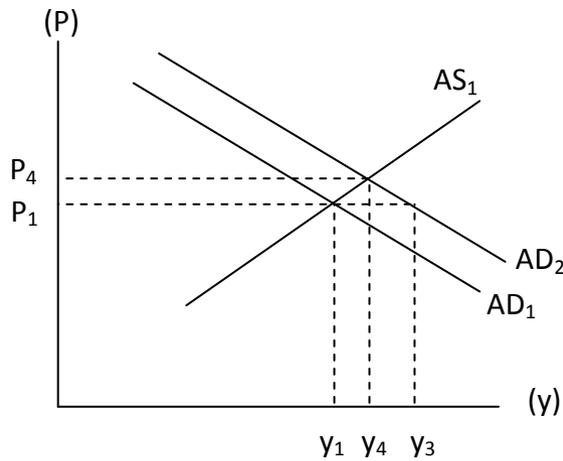
شكل (26)



شكل (27)



شكل (28)



بالنسبة للأثر على جانب العرض الكلي، ينتقل كل من منحنى الطلب على العمل وعرض العمل كما رأينا في حالة السياسة المالية الأشكال (27) (24)، حيث يزيد مستوى التوظيف الى ( $L_4$ ) ومن ثم الناتج فالعرض الكلي الى ( $y_4$ ) بالانتقال على منحنى (AS) في شكل (28).

لاحظ الآن، أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف ( $I_4$ ) وكذلك الدخل التوازني ( $y_4$ ). كذلك ينخفض سعر الفائدة في النهاية الى ( $r_4$ ) وهو مازال أقل من ( $r_1$ ) مسبباً زيادة الاستثمار والدخل التوازني، أما الأجر النقدي فإنه يزيد من ( $w_1$ ) الى ( $w_4$ )، ولكن الأجر الحقيقي قد انخفض مع ثبات الإنفاق الحكومي وكذلك الضرائب، فإن الاستهلاك يزيد أيضاً.

## 2- السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الكلاسيكي: فعالية السياسة المالية:

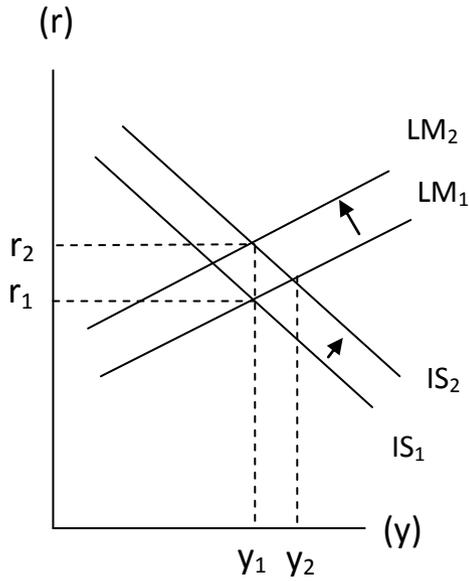
عندما يزيد الإنفاق الحكومي (G)، فإن كلاً من منحنى (IS) و (AD) ينتقلان الى ( $IS_2$ ) و ( $AD_2$ ) الأشكال (29) (30)، حيث يوجد فائض طلب كلي يساوي ( $y_2 - y_1$ ) مسبباً ارتفاع الأسعار الى ( $P_2$ ) وبالتالي ينتقل منحنى (LM) الى ( $LM_2$ ) وبمسافة أعلى مساوية لانتقال منحنى (IS).

كذلك يسبب ارتفاع (P) انتقال منحنى الطلب على العمل يميناً ومنحنى عرض العمل يساراً وبمسافة متساوية ( $\rho^1 = 1$ ). حيث ترتفع الأجور النقدية الى ( $w_2$ ) وينسبة مساوية لارتفاع (P)، مما يجعل الأجر الحقيقي ثابتاً عند مستواه السابق وكذلك الدخل التوازني يظل ثابتاً عند مستواه السابق ولا يتغير في الأجل الطويل شكل (30). والذي حدث هو أن كلاً من الأسعار والأجور النقدية قد ارتفعت بنسب متساوية، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة، بينما ظل الناتج التوازني ثابتاً، أي أنه لا توجد فعالية للسياسة المالية في اقتصاد كلاسيكي.

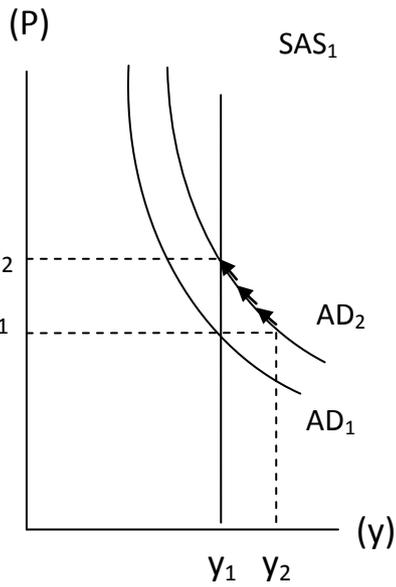
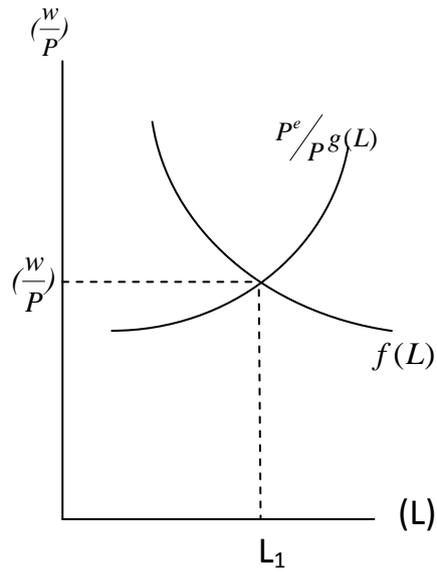
لاحظ كيف جرت أحداث السياسة المالية، فارتفاع سعر الفائدة، يخفض الاستثمار الخاص وبمقدار يساوي تماماً زيادة الإنفاق الحكومي (ظاهرة المزاخمة الكاملة) في سوق السلع، أما في سوق النقود، فإن عرض النقود الحقيقي ( $\frac{M}{P}$ ) قد انكمش بسبب زيادة الأسعار مسبباً ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كاف لاستعادة

توازن سوق النقود، حيث ينخفض الطلب على النقود الحقيقية أيضاً.

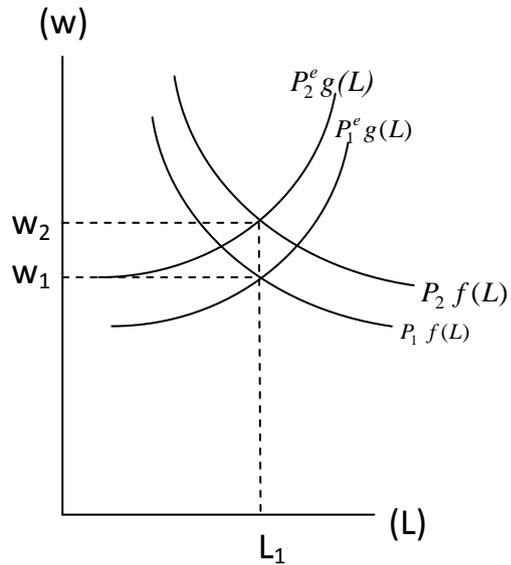
شكل (29)



شكل (31)



شكل (30)



شكل (32)

## فعالية السياسة النقدية:

عند زيادة عرض النقود (M)، ينتقل كل من منحنى (LM) و (AD) الى جهة اليمين الأشكال (33) (34)، مسبباً وجود فائض طلب كلي كما رأينا سابقاً يؤدي الى ارتفاع (P) الى (P<sub>2</sub>).

يؤدي ارتفاع الأسعار الى (P<sub>2</sub>) الى الآثار التالية:

(a) ينخفض عرض النقود الحقيقي فيتراجع (LM<sub>2</sub>) إلى وضعه الأصلي (LM<sub>1</sub>)، حيث يظل الاستثمار عند مستواه السابق ثابتاً في ظل ثبات الانفاق الحكومي والادخار وكذلك ثبات الطلب على النقود الحقيقي. وهنا يظل الدخل التوازني في جانب الطلب الكلي ثابتاً عند (Y<sub>1</sub>) وبالتالي فإن زيادة الأسعار تلغي تماماً أثر زيادة عرض النقود الأسمية.

(b) في جانب العرض، يتكيف كل من الطلب على العمل وعرض العمل كما رأينا سابقاً في الأشكال (31) (32)، حيث يظل مستوى التوظيف ثابتاً عند مستواه (L<sub>1</sub>). وبالتالي فإن الدخل التوازني يظل ثابتاً عند مستواه (Y<sub>1</sub>).

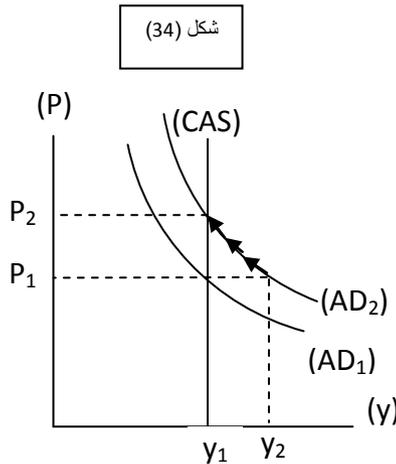
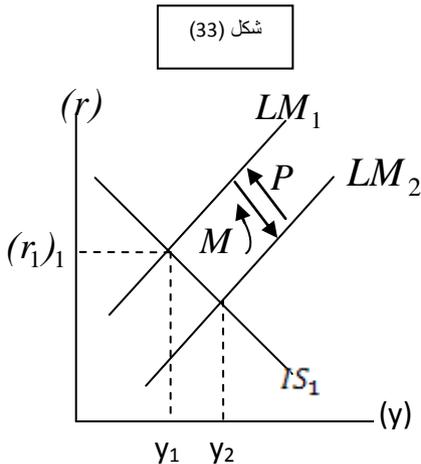
لاحظ أن زيادة الأسعار الى (P<sub>2</sub>) قد لغت تماماً أثر زيادة عرض النقود الأسمية تاركةً عرض النقود

الحقيقية ثابتة عند مستواها السابق، وبالتالي لم يتأثر كل من (Y) و (r) و  $(\frac{w}{P})$  ومستوى التوظيف (L)

والطلب على النقود الحقيقية  $(\frac{M^d}{P})$ .

أي أن السياسة النقدية غير فعالة في اقتصاد كلاسيكي وبعبارة أخرى فإن النقود تكون محايدة تماماً

في الحالة الكلاسيكية (Neutrality of Money).



خلاصة القول، لا يوجد تأثير للسياسات المالية والنقدية على الناتج (الدخل التوازني) الذي يظل ثابتاً عند مستوى الناتج الكامن وفقاً للاقتصاديين الكلاسيك، وهذه النتيجة ما هي الا محصلة لنظريتهم الأساسية القائمة على مرونة، تغير الأجور والأسعار بما يضمن أن يظل الأجر الحقيقي جامداً. وللتأثير على الناتج، فإن هذا يتطلب اتباع سياسات عرض (وليست سياسات طلب) التي من شأنها أن تؤثر على حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع.

### السياسات المالية والنقدية في الأجل القصير والطويل

رأينا سابقاً أن السياسات المالية والنقدية لها تأثير على الناتج في الأجل القصير وهذه هي رؤية الاقتصاديين للكينزيين. بينما لا يكون لها تأثير في الأجل الطويل وهذا يتسق مع رؤية الكلاسيك. دعنا نوضح تفاعل السياسات المالية والنقدية وكيف تؤثر على الناتج عبر الزمن:

يوضح الشكل (35) أن  $(y_1)$  هي مستوى الناتج الذي يسود في الأجل الطويل، دعنا نفترض حدوث زيادة الانفاق الحكومي أو زيادة عرض النقود. يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الى  $(AD_2)$ . في الاقتصاد الكينزي يكون السعر ثابتاً عند  $(P_1)$  وهي حالة كينز، وعندئذ يحدث توازن للدخل في جانب الطلب الكلي عند  $(y_2)$  (النقطة 2) في الأجل القصير جداً.

بيد أن وجود فائض طلب كلي يساوي  $(y_2 - y_1)$  يمارس ضغطاً على الأسعار ومن ثم لن يظل السعر ثابتاً عند  $(P_1)$ . أي أن الأسعار سترتفع ويحدث توازن عند نقطة تقاطع  $(AD_2)$  مع منحنى العرض الكلي للأجل القصير  $(AS_1)$  (النقطة 3). تمثل النقطة (3) توازناً للدخل في الأجل القصير عند سعر مرتفع  $(P_3)$  وتحقق دخل توازني  $(y_3)$ .

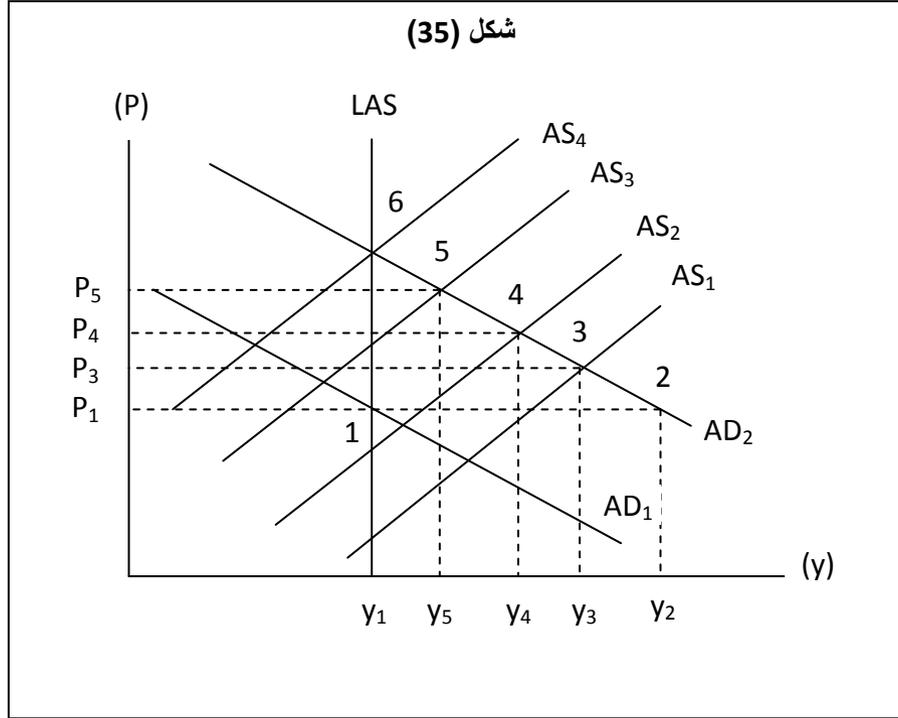
لاحظ أن زيادة الدخل الى  $(y_3)$  هي أقل من زيادته الى  $(y_2)$  في حالة كينز لأن الرصيد النقدي الحقيقي  $(\frac{M}{P})$  قد انخفض بزيادة السعر، فأدى الى انكماش الطلب الكلي.

بيد أن التوازن عند النقطة (3) ليس مرضياً للعمال، فهم مدركون أن أجرهم الحقيقي قد انخفض بسبب ارتفاع السعر الى  $(P_3)$ . مما يحفزهم على المطالبة بزيادة أجورهم النقدية للحفاظ على أجرهم الحقيقي كما كان سابقاً. وهذا بدوره يسبب انتقال منحنى العرض للأجل القصير الى  $(AS_2)$  - أي الى أعلى جهة اليسار محدثاً بالتالي موجة جديدة من ارتفاع الأسعار الى  $(P_4)$  ويتراجع الدخل التوازني الى  $(y_4)$  (النقطة 4).

وطالما ظل السعر يتصاعد، فإن هذا لا يرضي العمال اللذين يطالبون من جديد بزيادة أجورهم النقدية مسبباً انتقال منحنى العرض للأجل القصير إلى أعلى اليسار  $(AS_3)$ . وهكذا يستمر الانتقال كلما ارتفع السعر وارتفعت الأجور النقدية تبعاً لذلك، ويتراجع الدخل التوازني حتى يعود أخيراً الى مستواه الكامن عند  $(y_1)$  وعند مستوى التوظيف السابق  $(L_1)$  والأجر الحقيقي عند مستواه السابق. وعندئذ يتطابق منحنى العرض للأجل القصير  $(AS)$  مع منحنى العرض للأجل الطويل  $(LAS)$  (نقطة التوازن 6).

وخلاصة القول أن السياسات المالية والنقدية تفقد تأثيرها على الناتج عبر الزمن في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على ارتفاع الأسعار.

لاحظ أن تقاطع نقاط التوازن (2) (3) (4) (5) هي نقاط توازن للدخل في الأجل القصير بينما نقطة التوازن (6) هي توازن الأجل الطويل.



□ (4-20) مضاعف السياسة المالية والنقدية في ظل التوازن العام

تذكر أننا حصلنا في الفصل التاسع على المعادلة التفاضلية للطلب الكلي وهي:

$$(1) \dots\dots\dots dy = \frac{1}{\alpha} \left[ dG + \frac{I^1 m^1}{L_r P} dH - \frac{I^1 m(H)}{L_r P^2} dP \right]$$

$$\alpha = 1 - c^1(1 - t^1) + I^1 \frac{L_y}{L_r} \quad \text{حيث:}$$

وتذكر أيضاً أننا حصلنا في الفصل الثامن عشر معادلة (30) على المعادلة التفاضلية للعرض الكلي

وهي:

$$(2) \dots\dots\dots dy = \frac{\partial f}{\partial L} \cdot \frac{w(1 - \rho^1)}{g^1 - f^1} dP$$

ومنها حصلنا على معادلة ميل منحنى العرض الكلي، وهو:

$$(3) \dots\dots\dots \left. \frac{dy}{dP} \right|_{AS} = \frac{w^2 (1 - \rho^1)}{g^1 - f^1}$$

أو:

$$(4) \dots\dots\dots \left. \frac{dP}{dy} \right|_{AS} = \frac{g^1 - f^1}{w^2 (1 - \rho^1)}$$

وللحصول على مضاعف السياسة المالية  $(dy/dG)$  ومضاعف السياسة النقدية  $(dy/dH)$  دعنا

نعمل الآتي:

من معادلة (1) يمكننا كتابة  $(dP)$  كما يلي:

$$(5) \dots\dots\dots dp = \frac{\partial P}{\partial y} dy$$

وبوضع (5) في (1) نجد أن:

$$(6) \dots\dots\dots dy = \frac{1}{\alpha + \frac{I^1 m(H)}{L_r P^2} \cdot \frac{dP}{dy}} \left[ dG + \frac{I^1 m^1}{L_r P} dH \right]$$

تمثل المعادلة (6) المعادلة التفاضلية للتوازن العام للدخل ومنها يمكننا الحصول على مضاعف كل

من السياسة المالية والنقدية.

مضاعف السياسة المالية في ظل افتراض  $(dH = 0)$  هو:

$$(7) \dots\dots\dots \frac{dy}{dG} = \frac{1}{\alpha + \gamma \frac{dP}{dy}} \geq 0$$

حيث:

$$\alpha = \frac{I^1 m(H)}{L_r P^2}$$

لاحظ أن مضاعف السياسة المالية في حالة التوازن العام يكون أقل من مضاعف السياسة المالية في حالة

توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما رأينا سابقاً. ويعزى هذا الى وجود المقدار  $(\gamma \frac{dP}{dy})$  في مقام

المضاعف (7) حيث  $(\frac{dP}{dy})$  يقيس حجم تأثير تغير السعر على الدخل التوازني الناجم عن انتقال (LM) الى

اليسار مسبباً ارتفاع سعر الفائدة. ومن ثم انخفاض الاستثمار، مما يقلل الأثر التوسعي لزيادة الانفاق

الحكومي على الدخل. هذا الأثر يساوي  $(\gamma \frac{dP}{dy})$  الذي يساوي حجم الأثر الداخلي على الاستثمار الواقع

بسبب ادخال جانب العرض الكلي وتغير السعر في نموذج التوازن العام.

- مضاعف السياسة المالية في اقتصاد كلاسيكي:

في الحالة الكلاسيكية،  $(\rho^1 = 1)$  ومن ثم فإن

$$(8) \dots \dots \dots \frac{dy}{dP} \Big|_{AS} = \frac{g^1 - f^1}{0} = \infty$$

وبادخال ذلك في معادلة (7) نجد أن:

$$(9) \dots \dots \dots \frac{dy}{dG} = \frac{1}{\alpha + \gamma \infty} = 0$$

أي أن السياسة المالية غير فعالة في التأثير على التوازن العام للدخل في اقتصاد كلاسيكي

- مضاعف السياسة النقدية  $(dH \neq 0, dG = 0)$ :

$$(10) \dots \dots \dots \frac{dy}{dH} = \frac{I^1 m^1 / L_r P}{\alpha + \gamma \frac{dP}{dy}} \geq 0$$

- تذكر أنه في حالة مصيدة السيولة يكون

$$(11) \dots \dots \dots \frac{dy}{dH} = 0 \leftarrow \infty \leftarrow L_r$$

بينما يكون

$$(12) \dots \dots \dots \frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - c^1(1 - t^1)}$$

أي أن السياسة المالية فعالة والسياسة النقدية غير فعالة بسبب أن تغير السعر لا يؤثر على سعر

الفائدة وقد لا يحدث تغير داخلي في الاستثمار.

وعندما  $(\rho^1 = 1)$  (الحالة الكلاسيكية) فإن مضاعف السياسة النقدية هو:

$$(13) \dots \dots \dots \frac{dy}{dH} = 0$$

وكما تبين معادلة (11) ومعادلة (13)، تكون السياسة النقدية غير فعالة أما بسبب الشكل الرأسي

للعرض الكلي أو بسبب حالة فخ السيولة التي أدركها كينز.

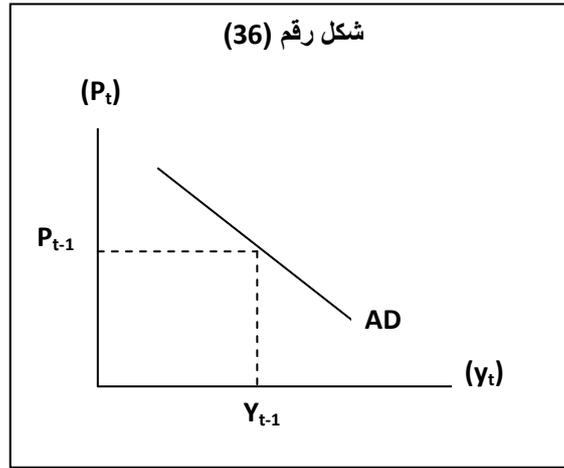
## □ (5-20) نموذج التوازن العام للدخل في ظل فرضية التوقعات الرشيدة

- تذكر أننا حصلنا على معادلة الطلب الكلي الحركية في الفصل التاسع بعد أن قمنا بإجراء بعض التعديلات على المعادلة التفاضلية للطلب الكلي. ومن ثم فإن معادلة الطلب الكلي المعدلة هي:

$$(14) \dots\dots\dots AD : P_t = -\delta(y_t - y_{t-1}) + M_t + u_t$$

$$\delta = \frac{L_r}{I^1} \alpha \quad \text{حيث:}$$

وبيانياً:



- كما حصلنا على معادلة العرض الكلي وفقاً لصياغة لوكاس وهي:

$$(15) \dots\dots\dots AS : y_t = y_{t-1} + \psi(P_t - P_t^e) + ss$$

حيث:  $SS, u_t$  ، صدمة الطلب وصدمة العرض على التوالي

- أما التوازن العام فإنه يحدث عندما  $AS = AD$

أو بإدخال (14) في (15) نجد أن:

$$(16) \dots\dots\dots y_t = y_{t-1} + \psi \left[ -\delta(y_t - y_{t-1}) + M_t + u_t - P_t^e \right] + ss$$

وبإجراء بعض العمليات الرياضية والترتيب في معادلة (16) نحصل على معادلة التوازن العام للدخل

الآتية:

$$(17) \dots\dots\dots y_t = y_{t-1} + \theta(M_t - P_t^e) + \gamma(\psi u_t + ss)$$

حيث:

$$\gamma = \frac{1}{1 + \delta\psi}, \theta = \frac{\psi}{1 + \delta\psi}$$

لاحظ أن معادلة (17) تتضمن السعر المتوقع  $(P_t^e)$  كمتغير خارجي يتحدد من خارج النموذج في صبغته الخطية التي تعكس الصيغة التي توصل إليها سارجنت ووالاس (Sargent-Wallace) ، وبيانياً يوضح الشكل (37) حالة التوازن العام وفقاً للمعادلة (17) حيث ينتقل (AD) الى أعلى عندما يزيد عرض النقود الفعلي  $(\uparrow P_t)$  ويحدث مثل ذلك إذا زاد الانفاق الحكومي، أما منحنى العرض الكلي فينتقل الى أعلى عندما يزيد توقع السعر  $(\uparrow P_t^e)$ ، وعندما ينتقل منحنى الطلب الكلي بسبب التغير الفعلي في عرض النقود  $(M_f)$  فإن الأمر يتطلب التفريق بين ما إذا كانت السياسة النقدية متوقعة أو غير متوقعة. بيد أن هذا التمييز يغدو غير ضروري عند التخلي عن افتراض أن السعر المتوقع متغير خارجي وإحلال افتراض بديلاً عنه يتمثل في أن السعر المتوقع هو متغير داخلي يتحدد داخل النموذج.

من جانب آخر، فإنه إذا كان  $(\Delta M_t = \Delta P_t^e)$ ، فإن هذا يعني أن  $(y_t = y_{t-1})$  في معادلة (17). وعبارة أخرى لا يوجد تأثير على الناتج  $(y_t)$  عندما يكون تغير عرض النقود الفعلي والسعر المتوقع بنسبة واحدة.

#### نموذج التوازن العام في حالة السعر المتوقع متغير داخلي:

إذا أخذنا التوقع الرياضي لكل المتغيرات الواردة في معادلتنا الطلب الكلي والعرض الكلي، فإننا نحصل على السعر المتوقع كمتغير داخلي في النموذج.

وبأخذ التوقع الرياضي لمعادلة الطلب الكلي وفقاً لفرضية التوقعات الرشيدة نحصل على ما يلي:

$$(18) \dots\dots\dots E(P_t) = -\delta[E(y_t) - E(y_{t-1})] + E(M_t) + E(u_t)$$

$$E(u_t) = 0, \text{ حيث } E = \text{التوقع الرياضي}$$

أو:

$$(19) \dots\dots\dots P_t^e = -\delta[y_t^e - y_{t-1}] + M_t^e$$

أما التوقع الرياضي لمعادلة العرض الكلي فهو:

$$(20) \dots\dots\dots E(y_t) = E(y_{t-1}) + \psi[E(P_t) - E(P_t^e)] + E(ss)$$

$$E(ss) = 0 \text{ حيث:}$$

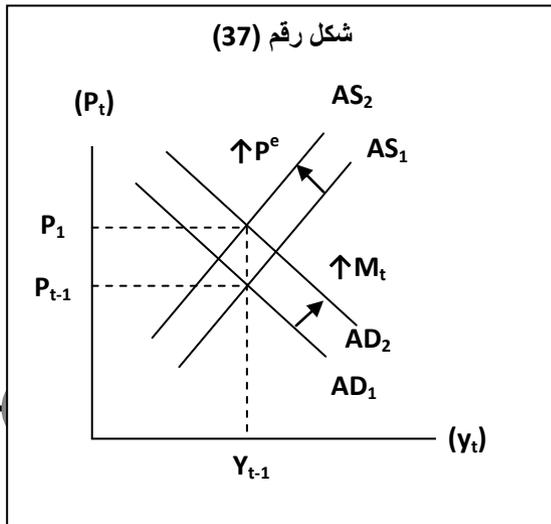
أو:

$$y_t^e = y_{t-1} + \psi(P_t^e - P_t^e)$$

أو:

$$(21) \dots\dots\dots y_t^e = y_{t-1}$$

وبوضع (21) في (19) نجد أن:



$$P_t^e = -\delta[y_{t-1} - y_{t-1}] + M_t^e$$

أو:

$$(22) \dots\dots\dots P_t^e = M_t^e$$

وبوضع (22) في معادلة التوازن العام (17) نجد أن:

$$(23) \dots\dots\dots y_t = y_{t-1} + \theta[M_t - M_t^e] + \gamma[\gamma u_t + ss]$$

تبين معادلة (23) أن مستوى الانحراف بين  $[M_t, M_t^e]$  هو الذي يحدد مدى تغير الناتج. فإذا كانت التوقعات صحيحة وكاملة عن السياسة النقدية، أي أن  $[M_t = M_t^e]$  فإن الناتج يظل قابلاً عند مستواه السابق  $(y_t = y_{t-1})$ ، أي أنه لا جدوى للسياسات عندما تكون متوقعة تماماً - وهذه هي الفرضية الأساسية لانصار التوقعات الرشيدة (Policy Ineffectiveness). وبمعنى آخر، فإن الانحراف بين السياسة النقدية الفعلية عن السياسة النقدية المتوقعة هو الذي يحدث تأثيراً في الناتج. أو يتأثر الناتج بالسياسات الاقتصادية غير المتوقعة. حيث  $[M_t - M_t^e]$  تمثل حجم الانحراف في السياسات الاقتصادية، وعموماً فإن الانحراف في مستوى الناتج يحدث بسبب الصدمات العشوائية في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وكذلك السياسة غير المتوقعة كما تبين معادلة (23).

وأياً كان الأمر، فإنه بالنسبة للكلاسيك، يكون منحنى العرض الكلي رأسي في الأجل الطويل. أما بالنسبة لأنصار التوقعات الرشيدة، فإن العرض الكلي يكون رأسي في الأجل القصير وليس فقط في الأجل الطويل. وبيانياً، فإنه إذا كان  $[AM_t = AM_t^e]$  وإذا كان  $[AP_t^e = AM_t^e]$  كما تدل على ذلك معادلتى الطلب الكلي والعرض الكلي، فإن كلا من منحنى (AD) و (AS) ينتقلان بنفس المسافة. ومن ثم يظل الناتج  $(y_t)$  قابلاً عند مستواه السابق شكل (37).

**تعميم نموذج التوقعات الرشيدة:**

طبقاً لفرضية التوقعات الرشيدة، فإن بناء التوقعات يعتمد على كل المعلومات المتاحة وهي:

$$P_t^e = f(P_t, Z) \quad P_t^e = f(P_t, Z)$$

حيث  $(Z)$  تمثل متغيرات السياسة الحكومية (السياسة المالية والسياسة النقدية) مقاسة بضجوة الانحراف بين السياسة المتوقعة  $(Z^e)$  والسياسة الفعلية  $(Z)$ .

أو:

$$P_t^e = \Omega(Z_t - Z_t^e)$$

أو:

$$(24) \dots\dots\dots P_t^e = \Omega(M_t - M_t^e) + (G_t - G_t^e)$$

وبوضع (24) في (23) نجد أن:

$$(25) \dots\dots\dots y_t = y_{t-1} + \Omega_1(M_t - M_t^e) + \Omega_2(G_t - G_t^e) + \gamma[\psi u_t + ss]$$

$$E(\psi u_t) = (ss) = 0 \quad \text{وبافتراض أن:}$$

$$[y_t = y_{t-1}], \text{ عندما: } (G_t = G_t^e), (M_t = M_t^e)$$

ومرة أخرى تؤكد هذه المعلومات فرضية لا جدوى السياسات عندما تكون متوقعة بالكامل، ومن ثم إنكار وجود تناوب أو مقايضة بين التضخم والبطالة إن في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.  
وطبقاً لمؤيدي التوقعات الرشيدة، لا جدوى من الاعتماد على السياسات الاقتصادية في مكافحة التضخم.

## (6-20) نماذج التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي حديث

### النموذج البسيط AD/AS

دعنا نستعمل معادلة التبادل لتوصيف معادلة الطلب الكلي طبقاً للرؤية الكلاسيكية، حيث يمكننا عمل ذلك بصورة ضمنية كما رأينا من قبل.

$$(26) \dots\dots\dots AD : m + v = P + y$$

حيث المتغيرات مقاسة بالقيم اللوغارتمية بعد إجراء التفاضل الكلي على معادلة التبادل ومن ثم فإن المتغيرات تمثل نسب تغير أو معدل تغير.

ودعنا نوصف معادلة العرض الكلي طبقاً لتوصيف لوكاس لتأخذ الشكل الآتي:

$$(27) \dots\dots\dots AS : P = P^e + \alpha(y - \hat{y})$$

حيث:  $(\hat{y})$  تساوي مستوى الناتج الكامن.

من (26) نجد أن:

$$(28) \dots\dots\dots P = m + v - y$$

ومن معادلة (27) نجد أن:

$$(29) \dots\dots\dots P = P^e + \alpha Y - \alpha \hat{Y}$$

وبمساواة (28) (29) نجد أن:

$$(30) \dots\dots\dots y = \frac{1}{1+\alpha} [m + v - P^e] + \frac{\alpha}{1+\alpha} \hat{y}$$

وتمثل المعادلة (30) معادلة الناتج التوازني

وبوضع (30) في معادلة العرض الكلي (29) نجد أن:

$$(31) \dots\dots\dots P = P^e + \alpha \left[ \frac{1}{1+\alpha} [m + v - P^e] + \frac{\alpha}{1+\alpha} \hat{y} \right] - \alpha \hat{Y}$$

أو:

$$(32) \dots\dots\dots P = P^e + \frac{\alpha}{1+\alpha} [m + v - P^e] + \frac{\alpha^2}{1+\alpha} \hat{y} - \alpha \hat{Y}$$

وبعد إجراء بعض العمليات وإعادة الترتيب نحصل على معادلة السعر التوازني الآتية:

$$(33) \dots\dots\dots P = \frac{\alpha}{1+\alpha} [m + v - \hat{y}] + \frac{1}{1+\alpha} P^e$$

$$\left( \frac{\alpha^2}{1+\alpha} - \alpha \right) = \frac{-\alpha}{1+\alpha} \quad \text{مع ملاحظة أن:}$$

$$\left( 1 - \frac{\alpha}{1+\alpha} \right) = \frac{1}{1+\alpha} \quad \text{وأن:}$$

لاحظ أننا حصلنا في (30) ، (33) على معادلتين الناتج التوازني والسعر التوازني للنموذج البسيط.

كذلك لاحظ أن السعر المتوقع ( $P^e$ ) الذي يمكن تحديده من خلال النموذج يختلف عن السعر المتوقع

من الوحدات الاقتصادية. ولتوضيح هذه النقطة دعنا نقدم المثال التالي:

$$\text{افتراض أن: } \alpha = \frac{1}{2}, P \uparrow, \frac{1}{3} = m, 2 = v, 3 = \hat{y}, 4 = v \text{ وإذا كان } P^e = 5$$

وبإدخال هذه البيانات لتحديد الناتج والسعر المتوقع السابق نجد ما يلي:

• من معادلة (30):

$$y = \frac{2}{3} (2 + 3 - 5) + \frac{1}{3} (4) = 1 \frac{1}{3}$$

• ومن معادلة (33):

$$P = \frac{1}{3} (2 + 3 - 4) + \frac{2}{3} (5) = 3 \frac{2}{3}$$

لاحظ أن السعر المتوقع من النموذج يختلف عن السعر المتوقع من خارج النموذج

$$P = 3\frac{2}{3}, P^e = 5 \Rightarrow P < P^e$$

وقد أثار هذا الاختلاف انتقاد كولس الذي رأى أن النموذج البسيط غير متناسق ولا يحقق الانسجام بين القيمة المتوقعة للسعر من النموذج ورصيفه المتوقع من خارج النموذج.

دعنا نفترض أنه بدلاً من تحديد السعر المتوقع من خارج النموذج، فإنه يتم الأخذ بالسعر المتوقع الذي

تم تحديده من النموذج وهو  $(P^e = 3\frac{2}{3})$  فما هو أثر ذلك على السعر المقدر من النموذج ؟

$$y = \frac{2}{3}(2 + 3 - 3\frac{2}{3}) + \frac{1}{3}(4) = 2.7$$

$$P = \frac{1}{3}(2 + 3 - 4) + \frac{2}{3}(3\frac{2}{3}) = 2\frac{7}{9}$$

لاحظ الآن أن  $(P = 2\frac{7}{9})$  يقترب من السعر المتوقع من النموذج  $(P^e = 3\frac{2}{3})$ ، بيد أن التطابق

التام لم يتحقق بعد في النموذج البسيط. ولذلك فإننا نلجأ إلى عرض نموذج البصيرة التامة.

#### نموذج البصيرة التامة:

يعتمد هذا النموذج على AD/AS كإطار لتوقع الأسعار، حيث تتمتع الوحدات الاقتصادية

بالبصيرة التامة في توقع الأسعار اعتماداً على كافة المعلومات التي يحصلون عليها.

ويفترض النموذج أن توقع السعر هو متغير داخلي يتحدد داخل النموذج طبقاً للمتغيرات  $(m, v, p^e)$

ومن ثم فإن الوحدات الاقتصادية تضع توقعها للسعر وفقاً لـ:  $(P^e = P)$ .

وحيث أن  $(P)$  يعتمد على  $(P^e)$ ، فإن حل المتغيرات يتم بصورة آنية، دعنا نوضح ذلك كما

يلي:

بوضع  $(P^e = P)$  في معادلة (33) نجد أن:

$$P^e = a_1[m + v - \hat{y}] + a_2P^e$$

$$\frac{1}{1 + \alpha} = a_2, \frac{\alpha}{1 + \alpha} = a_1$$

حيث:

أو:

$$P^e - a_2P^e = a_1[m + v - \hat{y}]$$

$$(1 - a_2)P^e = a_1[m + v - \hat{y}]$$

$$(34) \dots\dots\dots P^e = P = a_1[m + v - \hat{y}]$$

$$1 - a_2 = \frac{\alpha}{1 + \alpha} \quad \text{لاحظ أن:}$$

$$a_1 + a_2 = 1$$

وبوضع (34) في (30) نجد أن:

$$(35) \dots\dots\dots y = a_2(m + v) = a_2P^e + a_1\hat{y}$$

وبإدخال (34) في (35):

أو:

$$y = a_2(m + v) = a_2(m + v) + (a_1 + a_2)\bar{y}$$

أو:

$$y = (a_1 + a_2)\bar{y}$$

$$(36) \dots\dots\dots y = \hat{y}$$

### دلالات النموذج:

- لاحظ أن هناك اتساق بين توقع الأسعار من داخل النموذج مع توقع الوحدات الاقتصادية لهذا السعر. وهذا له نتائج فيما يتعلق بفعالية السياسات الاقتصادية، حيث يبين النموذج أن

$$(\uparrow m) \text{ بالنسبة } 1\% \leftarrow (\uparrow P) \text{ بنسبة } 1\%$$

في معادلة (34)، بينما في معادلة (31) النموذج البسيط، فإن:

$$\frac{\alpha}{1 + \alpha} (\uparrow m) \text{ بالنسبة } 1\% \leftarrow (\uparrow P) \text{ بنسبة } \frac{\alpha}{1 + \alpha}$$

- كذلك، فإن:

$$(\uparrow m) \text{ بالنسبة } 1\% \leftarrow (\uparrow y) \text{ بنسبة } \frac{\alpha}{1 + \alpha}$$

في معادلة (30) وهذا على خلاف مع معادلة (36) حيث  $(\uparrow m)$  بنسبة 1% لا تؤثر على الناتج.

أي أن نموذج البصيرة التامة يظهر حيادية النقود في التأثير على الناتج أي أن تغير عرض النقود يسبب زيادة الأسعار فقط، المحفز أيضاً بارتفاع توقعات الأسعار  $(P^e = m^e)$ .

وعليه فإن السياسة النقدية غير فعالة في كل من الأجل القصير والطويل، كما أنها تتفق مع نموذج AD/AS في الأجل الطويل.

- بيد أن نموذج البصيرة التامة تعتره بعض النقائص منها عدم الواقعية وفرضية التشغيل الكامل للموارد.

فليس واقعياً توفر المعرفة الكاملة لصانعي القرار بحالة الاقتصاد. كما أن فرضية التشغيل الكامل غير واقعية أيضاً. وعندئذ يتطلب الأمر دراسة طريقة التوقعات الرشيدة في التغلب على هذا القصور.  
**نموذج التوقعات الرشيدة:**

تتسم البيئة الاقتصادية بصورة عامة بحالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمسار متغيرات السياسة الاقتصادية مثل اختلاف التغير المتوقع لعرض النقود عن التغير الفعلي لعرض النقود.

$$M^e \neq M$$

دعنا نحدد:

$$Em = M - m^e$$

حيث:  $(Em)$  يساوي حجم انحراف عرض النقود الفعلي عن مستواه المتوقع ومن ثم فإن  $(Em)$  يساوي معامل الخطأ في التوقعات.

أو:

$$(37) \dots\dots\dots m = m^e + Em$$

كذلك فإن:  $y \neq \hat{y}$

أو:

$$Ey = y - \hat{y}^e$$

أو:

$$(38) \dots\dots\dots \hat{y} = \hat{y}^e + Ey$$

حيث:  $(Ey)$  تساوي معامل خطأ توقعات الناتج الفعلي عن مستواه الكامن. لاحظ أن التوقع الرياضي لمعامل الخطأ يؤول إلى الصفر في المتوسط.

أو:

$$E(Em) = 0, E(Ey) = 0$$

وبوضع (37) (38) في معادلة السعر التوازني (33) في النموذج البسيط:

$$(39) \dots\dots\dots P = a_1 [m^e + Em + v - \hat{y}^e - Ey] + a_2 P^e$$

دعنا نفترض الآن أن الوحدات الاقتصادية تتوقع السعر طبقاً للمعادلة (39) ويأخذ التوقع الرياضي

لهذه المعادلة نجد أن:

$$(40) \dots\dots\dots P^e = a_1[m^e + v + \hat{y}] + a_2P^e$$

$$(Em) = 0, E(Ey) = 0, E(v) = v, M^e = E(M^e) \text{ حيث:}$$

ويمكننا صياغة (40) كما يلي:

$$(1 - a_2)P^e = a_1[m^e + v - \hat{y}^e]$$

أو:

$$(41) \dots\dots\dots P^e = [m^e + v - \hat{y}^e]$$

لاحظ التشابه بين معادلة (41) ومعادلة (34) في نموذج البصيرة التامة، مع وجود فرق بينهما يكمن

في أن معادلة (41) تبين أن  $(P^e)$  يعتمد على  $(m^e)$  وليس  $(\hat{y}^e)$  في (34).

ومن أجل الحصول على معادلة السعر التوازني وفقاً لنموذج التوقعات الرشيدة، نضع (41) في (39)

كما يلي:

$$P = a_1[(m^e + Em) + v - (\hat{y}^e + Ey)] + a_2[m^e + v - \hat{y}^e]$$

وبفك الأقواس وإعادة ترتيب الحدود نحصل على معادلة السعر التوازني الآتية:

$$(42) \dots\dots\dots P = m^e + v - \hat{y}^e + a_1[Em - Ey]$$

وبوضع (42) في معادلة (30) في النموذج البسيط نتحصل على معادلة الناتج التوازني في نموذج

التوقعات الرشيدة:

تذكر أن معادلة (30) هي:

$$y = a_2(m + v - P^e) + a_1\hat{y}$$

أو:

$$y = a_2m + a_2v - a_2P^e + a_1\hat{y}$$

$$(43) \dots\dots y = a_2m + a_2v - a_2\hat{y} - a_2[m^e + v - \hat{y}^e + a_1(Em - Ey)]$$

وبفك الأقواس وإعادة ترتيب الحدود وملاحظة أن:  $E[Em, Ey] = 0$  في معادلة (43) نتحصل

على:

$$y = a_2(m - m^e) + a_2\hat{y}^e + a_1\hat{y}$$

$$y = a_2Em + a_2\hat{y}^e + a_1(\hat{y}^e + Ey)$$

$$(44) \dots\dots\dots y = a_2Em + (a_1 + a_2)\hat{y}^e + a_1(\hat{y}^e + Ey)$$

$$\hat{y} = \hat{y}^e + Ey, Em = m - m^e, 1 = a_1 + a_2 \text{ حيث:}$$

عندئذ يمكن كتابة (44) كما يلي:

$$(45) \dots\dots\dots y = \hat{y}^e + a_2Em + a_1Ey$$

حيث تمثل (45) معادلة الناتج التوازني في نموذج التوقعات الرشيدة ومن الواضح أن السياسات

النقدية والمالية غير المتوقعة هي التي تؤثر على الناتج، أما إذا كان:

$$\Leftarrow 0 = Ey = Em \text{ السياسات الاقتصادية المتوقعة لا تؤثر على الناتج.}$$

## مراجع الفصل العشرون

- 1) Branson, William, (1989) "Macroeconomics Theory and Policy" IBiD PP(145), PP (205)
- 2) ابدجمان، مايكل، "الاقتصاد الكلي - النظرية السياسية" مرجع سبق ذكره
- 3) Glahe, "Macroeconomics Theory and Policy" (1985) IBiD
- 4) M. Friedman, "A Theoretical Framework For Monetary and analysis" , Journal of political economy, March, 1970.
- 5) Blinder A.S, "Economic Policy and the Great Stage Flation, newyork: Academic Press, 1979.
- 6) Dorn Bush and Fischer, "Macroeconomics" IBiD ,(2004) PP (538)

## مراجع إضافية

- 7) Hall and Taylor, "Macroeconomics" IBiD , (1985).
- 8) عبد المحمود نصر، الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة، مرجع سبق ذكره
- 9) محمد الأفندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة، مذكرات غير مطبوعة.

## الجزء الخامس

### قضايا اقتصادية كلية

#### القضايا الأساسية:

- المقايضة بين البطالة والتضخم
- التضخم (*Inflation*)
- السياسة الاقتصادية





## الفصل الحادي والعشرون المقايضة بين البطالة والتضخم

### (21-1) منحني فيليبس مرة أخرى

أكتسب النموذج الكينزي شهرته الفكرية من قدرته الفكرية على التصدي لأزمة الكساد الكبير (1929 - 1934) ، مقابل التراجع الفكري للنظرية الكلاسيكية التي وقعت عاجزة عن تقديم رؤية عملية لتجاوز الكساد الذي أصاب الاقتصاديات الرأسمالية في الغرب .

ويعزى تألق النظرية العامة لكينز كما رأينا قبل ، إلى اهتمامها بقضية البطالة والتوظيف ، ودور الطلب الكلي في القضاء على الكساد وزيادة الدخل والتوظيف ، وهو الأمر الذي جعل النموذج الكينزي يحظى بالقبول والإعجاب في الأروقة الأكاديمية ومواقع صنع القرار الاقتصادي على السواء . ولم يكن هذا غريباً ، فقد جاءت نظرية كينز استجابة واتساقاً مع مسار الأحداث والوقائع الاقتصادية في تلك الفترة .

فقد كان واضحاً أن أزمة الكساد الكبير أكبر من أن تواجه وتحل بنظرية مرونة الأجور والأسعار التي شكلت حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية . لذلك لم تأبه نظرية كينز للطريقة التي تتم فيها تحديد الأجور والأسعار ، وظلت تعتبرها مجرد متغيرات معطاة من خارج النموذج وتتسم بالجمود في الأجل القصير . وبعبارة أخرى ؛ لم يهتم نموذج كينز في الاقتصاد الكلي بوضع نظرية للأجور والأسعار ، وإن كان ذلك قد شكل نقصاً أوجد فراغاً أسماه كينز نفسه بالمعادلة الناقصة . حيث اكتفى هذا النموذج بفرضية التوازن الكلي للدخل عند مستوى التوظيف غير الكامل للعمالة ، حيث الأجور والأسعار تتحدد بعوامل مؤسسية اجتماعية من خارج النموذج .

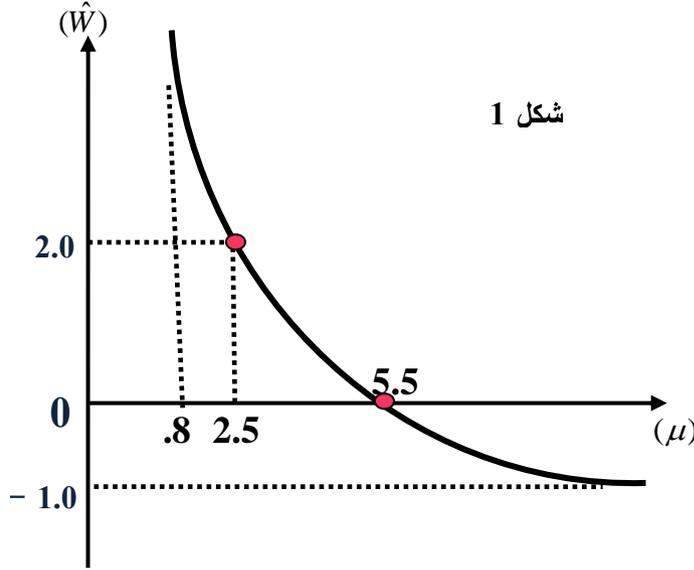
بيد أن أثر هذا الفراغ والنقص في نموذج كينز في نسخته الأصلية قد ظهر بصورة أوضح في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما كان معدل التضخم يتصاعد ، بينما كان معدل البطالة يتراجع . لم يكن نموذج كينز قادراً على تفسير حالة تصاعد معدل التضخم وتراجع معدل البطالة بصورة متزامنة لأنه لم يهتم بتحديد علاقات دالية واضحة بين سلوك الأسعار والأجور النقدية من ناحية وأوضاع الطلب الكلي الفعال من ناحية أخرى . وقد انعكس هذا على نموذج (IS-LM) الذي لم يقدم تفسيراً للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والأجر النقدي ، وظلت مجرد متغيرات معطاة من خارج (IS-LM) . وقد شفع لهذا النموذج أن معدلات البطالة والتضخم ظلت في إطار المدى المسموح به وهو ما أفسر نجاحاً وتألقاً للنموذج الكينزي في طبعته الأولى . حيث استراح الكينزيون إلى المسار المقبول لكل من معدل البطالة ومعدل التضخم ، طالما أن هذا المسار لا يهدد مسلمات النموذج الكينزي . وإن لم يكن ذلك كافياً لإزالة القلق من تصاعد التضخم وانخفاض معدل البطالة .

ومهما يكن الأمر ، فقد ظلت مسألة العلاقة بين التضخم والبطالة مهمة حتى عام 1958 ، عندما نشر ألبان فيليبس دراسته المشهورة التي أظهر فيها وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية . حيث اعتمدت دراسته على بيانات إحصائية عن معدلات الأجور والأسعار في الاقتصاد البريطاني للفترة 1861 - 1957 .

وقد اكتشف فيليبس أن هذه العلاقة تتسم بالاستقرار والثبات لفترة طويلة من الزمن (العلاقة هي :

$$(\hat{W} = f(\mu))$$

ويوضح شكل (1) العلاقة بين معدل الأجور ( $\hat{W}$ ) ومعدل البطالة ( $\mu$ ) كما توصل إليها فيليبس .



شكل 1

حيث قدر فيليبس أن معدل البطالة = 2.5% عندما يكون  $\hat{W} = 2$  في ظل معدل نمو معين للإنتاجية . بينما معدل البطالة = 5.5% عندما يقطع المنحنى المحور الأفقي . وعندما يصل  $\hat{W} \rightarrow \infty$  ، فإن  $\mu = 0.8$  ، ويكون  $\hat{W} = -1.0$  في حده الأدنى عندما يصل معدل البطالة حده الأقصى 100% (أي يشمل بطالة حجم عرض العمل كاملاً) .

أن منحنى فيليبس في نسخته الأصلية هو مجرد انعكاس وتفسير لنتائج الدراسة التي قام بها فيليبس

. ولكن هذه العلاقة التي وضحها المنحنى لم تكن تتكئ على تأصيل فكري للعلاقة بين معدل الأجور والبطالة. وقد فتح هذا الأمر شهية البحث العلمي لعدد من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي ليبيسي (R.Lipsey) الذي كان من أوائل من أسهم في تقديم نظرية تأصيلية للعلاقة بين معدل الأجور والبطالة تتكئ على أسس الرشد الاقتصادي . لقد استعان ليبيسي بمبدأ ساملون في التوافق والتماثل، وقام بتطبيق هذا المبدأ على تحليل مجريات التوازن في سوق العمل. وهو الأمر الذي لفت الأنظار إلى استخدام منحنى فيليبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي.

### □ (21.2) منحنى فيليبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي

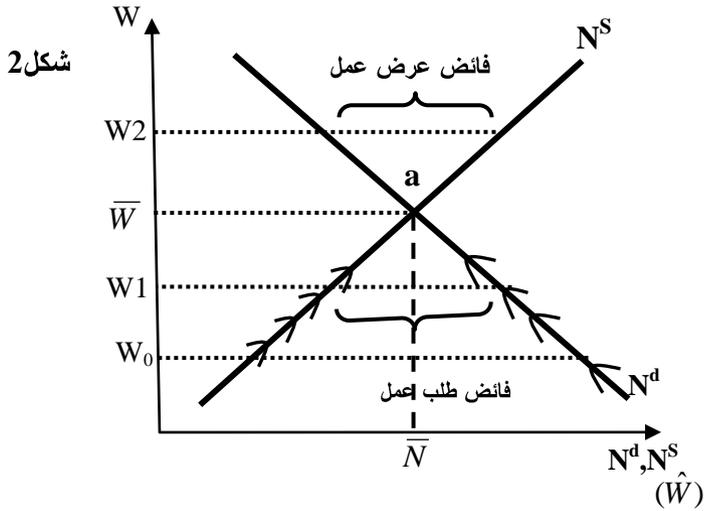
(P.C as a theory for money wage)

افترض ليبيسي وجود علاقة بين فائض الطلب على العمل ( $N^d - N^S$ ) وبين معدل الأجور ( $\hat{W}$ ) وأنها علاقة طردية (خطية) .

$$\hat{W} = f(N^d - N^S) \dots \dots \dots (1)$$

أو

حيث  $f' > 0$

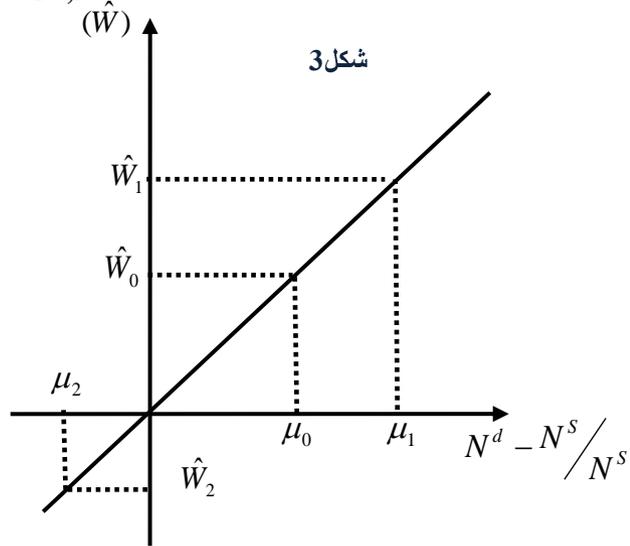


ومن ثم فإن الأجور تزيد ( $\uparrow W$ ) كلما ارتفع فائض الطلب على العمل.

بيانياً، فإن وجود فائض الطلب على العمل عند مستوى الأجور ( $W_0$ )، ( $W_1$ ) يسبب زيادة الأجور حتى نصل إلى مستوى ( $\bar{W}$ ) التي يكون عندها صفر. (شكل 2)  $(N^d - N^s)$

ويبين شكل (3) العلاقة الطردية بين معدل فائض الطلب على العمل

وبين معدل الأجور  $(N^d - N^s / N^s)$  و  $(\hat{W})$ . حيث ترتفع  $(\hat{W})$  بوتيرة أسرع كلما كان معدل فائض الطلب على العمل أكبر. ومن جهة أخرى؛ لاحظ أنه كلما ارتفع الأجر النقدي ( $W_2$ ) الشكل (2) ارتفع فائض عرض العمل وبالتالي معدل البطالة وعندئذ فإن انخفاض الأجر النقدي هو الكفيل بتقليص فائض عرض العمل حتى يتم استعادة التوازن عند ( $a$ ). وعندئذ يعود معدل البطالة إلى مستواه السابق.



وبصورة عامة فإن تغير الأجور النقدية يدفع سوق العمل نحو التوازن عند معدل ثابت ومستقر من البطالة حيث لا يوجد فائض طلب على العمل. مما يعني أن منحنى فيليبس ما هو إلا أداة لشرح التوازن في سوق العمل. أكثر منه أداة في السياسة الاقتصادية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن منحنى فيليبس يؤكد أن مرونة تغير الأجور النقدية هي القناة الفاعلة في مواجهة البطالة كما كان يدعي ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون.

بيد أن العضلة التي واجهها ليبسي هو أن فائض الطلب على العمل يعتبر متغيراً غير مرئي وغير قابل للقياس، لذلك لجأ إلى استخدام معدل البطالة كمتغير وكيل (قابل للقياس) عن فائض الطلب على العمل.

إن العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل هي علاقة عكسية ومن ثم فإن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الأجور هي علاقة عكسية أيضاً. ولتوضيح ذلك ، دعنا نعيد صياغة معادلة (1) على النحو الآتي:

$$\hat{W} = f(N^d - N^S) \dots \dots \dots (1)$$

$$\hat{W} = -f(N^S - N^d) \dots \dots \dots (2)$$

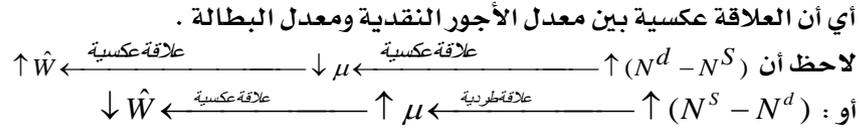
حيث  $N^d - N^S = -(N^S - N^d)$

أي أن فائض الطلب على العمل يساوي سالب فائض عرض العمل ( $N^S - N^d$ ) وحيث أن معدل فائض عرض العمل يقاس بمعدل البطالة ( $\mu$ ) ، فإن معادلة (3) يمكن كتابتها :

$$\hat{W} = f(\mu) \dots \dots \dots (3)$$

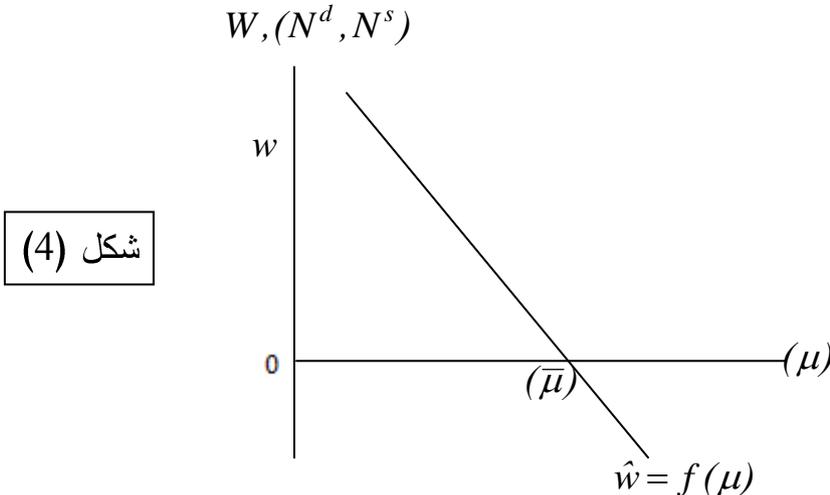
$$\frac{d(\hat{W})}{d\mu} \equiv \mu' < 0$$

حيث :



تمثل معادلة (3) معادلة منحنى فيليبس كما توصل إليها لبيسي وهي تبين علاقة عكسية وغير خطية بين معدل الأجور ومعدل البطالة . ومن الواضح أن تحليل لبيسي على ذلك النحو يُظهر منحنى فيليبس كنظرية في تحديد الأجر النقدي في الأجل القصير . ويعبارة أخرى تمثل معادلة (3) معادلة تحديد الأجر النقدي أو معادلة منحنى فيليبس الأساسية للأجل القصير التي تربط الأجر النقدي بعلاقة دالية مع البطالة .

بيانياً يمثل شكل (4) العلاقة بين كل من فائض الطلب على العمل والأجور (مقاساً على المحور الرأسي) ومعدل البطالة (مقاساً على المحور الأفقي)، عندما  $0 = (N^d - N^S)$  فإن الأجور تكون عند مستواها التوازني ( $\bar{w}$ ) وبالتالي يكون  $u = \bar{u}$  ، وكلما ارتفع فائض الطلب على العمل كلما ارتفع الأجر النقدي وانخفض بالتالي معدل البطالة



شكل (4)

## □ (21.3) منحني فيليبس كنظرية في تحديد التضخم

## (P.C as a theory for Inflation )

من الواضح أنه يمكننا تحويل معادلة منحني فيليبس من علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى معادلة للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. وقد كان هذا التحويل يمثل الإسهام الرئيسي للاقتصادي ساملسون وروبرت سولو في أوائل ستينات القرن الماضي، ان تحويل معادلة (3) كنظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لتحديد التضخم في الأسعار يتم على النحو الآتي:

رأينا في معادلة (3) أن :

$$\hat{W} = f(\mu) \dots \dots \dots (3)$$

دعنا نفترض أن معدل التضخم وفقاً للنموذج الكينزي يرتبط بعلاقة دالية مع فائض الطلب على السلع (أو فائض الطلب على الإنتاج عند التشغيل الكامل للموارد)

$$\text{حيث } Z = (y - \bar{y})$$

$$\text{أو : } \pi = f(Z) \dots \dots \dots (4)$$

لاحظ أن وجود فائض الطلب الكلي للسلع في سوق السلع (Z) يصاحبه ويقترن به وجود فائض طلب على العمل في سوق العمل (μ) مما يجعل العلاقة بين فائض الطلب على السلع وفائض الطلب على العمل علاقة طردية موجبة .

$$\text{أي أن : } \mu = f(Z) \dots \dots \dots (5)$$

وبمقارنة معادلة 4 ، 5 نستنتج أن معدل التضخم ومعدل البطالة يرتبطان بعلاقة دالية غير خطية وعكسية على النحو الآتي :

$$\pi = \mu(\mu) \dots \dots \dots (6)$$

معادلة (6) ليست إلا معادلة منحني فيليبس كنظرية لقياس التضخم في الأسعار .

$$\text{حيث : } \frac{d\pi}{d\mu} = \mu' < 0$$

لاحظ أنه يمكننا التوصل مباشرة إلى معادلة (6) من خلال الاستفادة من معادلة (3) . وحيث أن الأجور النقدية تشكل عنصراً رئيسياً في تكلفة إنتاج السلعة، فإن معدل نمو الأسعار بالتالي يتحدد وفقاً لمبدأ الرشد الاقتصادي وتعظيم الربح .

أي أن :

$$\hat{P} = \hat{W} + f' \dots \dots \dots (7)$$

حيث:  $f' =$  معدل نمو الإنتاجية الحدية للعمل وهو متغير معطى من خارج النموذج وبافتراض ثبات الإنتاجية الحدية للعمل ( $f' = 0$ )، فإن معدل نمو الأسعار ( $\pi = \hat{P}$ ) يساوي معدل نمو الأجور النقدية .

$$\hat{P} = \hat{W} \dots \dots \dots (8)$$

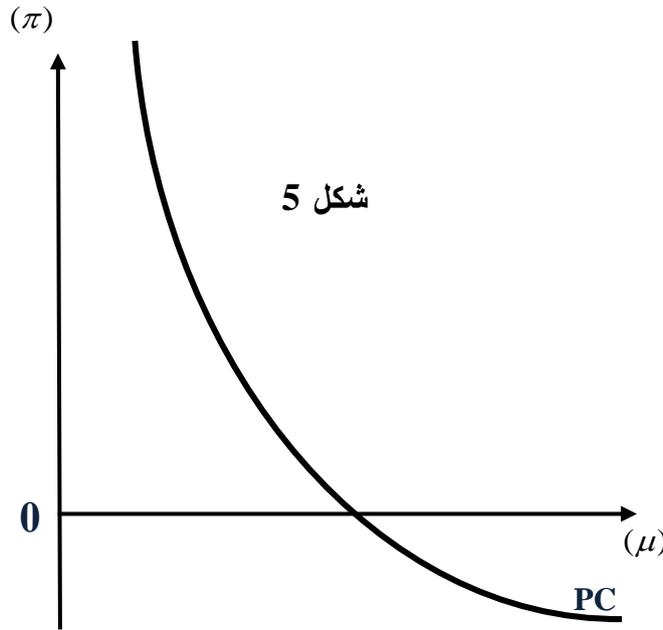
وبوضع (8) في (3) نحصل على معادلة منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم .

$$\pi = \mu(\mu) \dots \dots \dots (9)$$

حيث

لاحظ أن معادلة (9) هي نفسها معادلة (6) .

ويبين الشكل (5) منحنى فيليبس كنظرية في تحديد التضخم ، كما أنه يبين العلاقة العكسية والمقايضة بين معدل البطالة ومعدل التضخم .



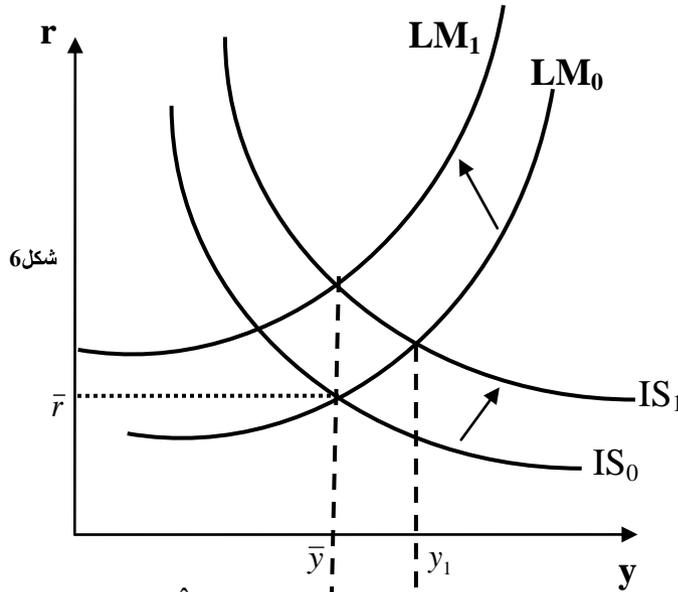
#### (21.4) منحنى فيليبس واقفال النموذج الكينزي في توازن الدخل

أسهم الاقتصادي ليبسي في تطوير نموذج كينز للدخل والتوظيف من خلال إدماج منحنى فيليبس كنموذج للأجور والأسعار في نموذج التوازن العام لكينز. وبهذا الإدماج تم الربط بين محددات الطلب الكلي والعمالة من جهة وبين محددات الأجور والأسعار في سوق العمل من جهة أخرى. وبهذا الربط يكون ليبسي قد أضاف المعادلة الناقصة (كما أسماها كينز) في نموذجه . وبالتالي فإنه قد أقفل بإسهامه هذا النموذج الكينزي ، وأصبح ممكنا تفسير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية من داخل نموذج التوازن العام نفسه ، ولم تعد مجرد متغيرات معطاة من خارج النموذج كما كان عليه الحال سابقا .

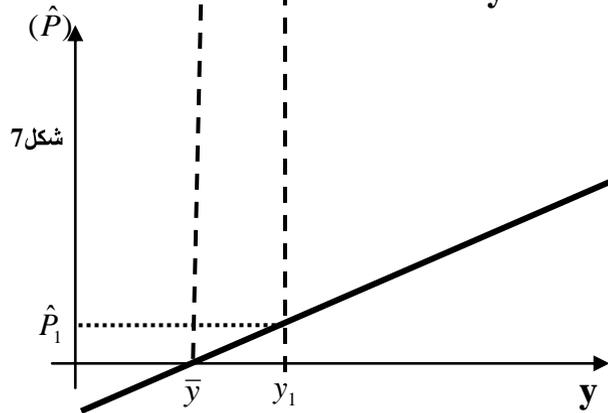
لاحظ أن مضمون هذا الربط قد اتكأ على الاقتران والمصاحبة بين فائض الطلب على الإنتاج (فائض الطلب على السلع) وفائض الطلب على العمل . حيث أظهر لبيسي وجود علاقة تبادلية بين كل من الطلب الكلي الفعال ومستوى الأجور النقدية .

فالأجور النقدية تؤثر بصورة ملحوظة على مستوى الطلب الكلي الفعال من خلال أثر كينز وأثر بيجو الذي عرفناه سابقا .

والطلب الكلي الفعال من جهة أخرى يؤثر على مستوى الأجور النقدية ومسارها عبر الزمن من خلال معادلة منحنى فيليبس للعلاقة بين ( $\hat{W}$ ) وفائض الطلب على العمل.



شكل 6



شكل 7

دعنا نوضح بيانياً عملية التوازن العام للنموذج الكينزي بعد إقفاله بمعادلة منحنى فيليبس.

يبين شكل (6) نموذج IS-LM وتوازن الدخل في جانب الطالب الكلي عند مستوى الدخل ( $\bar{y}$ ) الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد بما فيها العمالة .

بينما يوضح الشكل (7) أن المستوى التوازني للدخل عند ( $\bar{y}$ ) يكون مقترنا بثبات المستوى العام للأسعار . أي أن  $\hat{P} = 0$  .

دعنا نفترض أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي مسبباً انتقال منحنى IS إلى  $IS_1$  . حيث يزيد الدخل إلى ( $y_1$ ) وهو مستوى أعلى من مستوى دخل التوظيف الكامل للعمالة ( $\bar{y}$ ) .

بيد أن زيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار . أي أن هذا

يقترن بزيادة معدل التضخم ( $\hat{P}$ ) في شكل (6) مسبباً انخفاض في الرصيد النقدي الحقيقي ( $M/P$ )

الذي يمثله منحنى  $LM$  . وبسبب ذلك ، ينتقل منحنى  $LM$  شكل (6) إلى أعلى اليسار إلى  $(LM_1)$  . ويتم تبعاً لذلك استعادة توازن الدخل عند  $(\bar{y})$  الذي يحقق العمالة الكاملة ويجعل عند هذا المستوى معدل تضخم الأسعار ثابتاً  $(\hat{P} = 0)$  .

لاحظ أن هذه النتائج تتفق مع تحليل كينز لفكرة الفجوة التضخمية المرتبطة بفائض الطلب الكلي . وعندها تبدأ الأسعار والأجور النقدية في الزيادة عند الاقتراب من مستوى التوازن عند التشغيل الكلي للموارد . لأن فائض الطلب الكلي على السلع يولد فائض طلب في سوق العمل مسبباً ارتفاعاً ملحوظاً في كل من الأسعار والأجور النقدية .

### □ (21.5) منحنى فليبيس المعضد بالتوقعات:

#### رؤية النقديين (Augmented Fillips Curve)

عُرف منحنى فليبيس تحت تأثير التفسير النقدي بمسميات أخرى مثل: منحنى فليبيس المعضد بالتوقعات. وعُرف في أحيان أخرى بمنحنى فليبيس المعدل وأطلق عليه كذلك بمنحنى فليبيس المتسارع التضخم.

ولا ريب أن هذه المسميات ليست إلا انعكاساً لتفسير النقديين حول طبيعة وشكل منحنى فليبيس الذي كان مغايراً بطبيعة الحال للرؤية الكينزية وعلى أية حال، فقد ركزت المناوشات الفكرية للنقديين (فريدمان وادموند فليبيس) على البحث في مدى استقرار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (المقايضة) في كل من المدى القصير والطويل.

فالعلاقة طبقاً لفريدمان تكون مستقرة في الأجل القصير، لكنها ليست كذلك في الأجل الطويل. أي أن المقايضة بين التضخم والبطالة ليست الا ظاهرة مؤقتة تحدث في الأجل القصير فقط ولكن لا وجود لها في الأجل الطويل، وقد عكست هذه المقولة جوهر تشكيك النقديين بمنحنى فليبيس الأصلي، حيث استعان النقديون بفكرة التوقعات السعيرية القائمة على فرضية التوقعات التكيفية لتفسير انتقال منحنى فليبيس إلى أعلى عبر الزمن ليأخذ شكله الرأسي في الأجل الطويل.

والحق أن المناوشات الفكرية بين النقديين والكينزيين لم تكن محل خلاف كبير فيما يتعلق بغياب المقايضة في الأجل الطويل ولا على وجودها في الأجل القصير، وإنما كانت أكثر حدة فيما يتعلق بطول الفترة القصيرة، فقد رأى الكينزيون أن فترة الأجل القصير هي أطول مما يعتقد النقديون، ومن ثم فإن المقايضة بين التضخم والبطالة تظل قائمة لفترة طويلة أيضاً.

وأياً كان الأمر، فقد استعان النقديون في شرح رؤيتهم للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة بفرضيتين رئيسيتين هما:

• فرضية البصيرة القاصرة للعمال أو توهم العمال (خداع النقود) المبنية على فرضية توقعات الأسعار التكميلية (انظر الفصل التاسع عشر).

• نظرية المعدل الطبيعي للبطالة وعلاقتها الوثيقة بفرضية تسارع التضخم وطبقاً لفريدمان فإن فرضية توهم العمال تقع في الأجل القصير، حيث يكون العمال أقل إدراكاً لمستوى السعر الفعلي

$$\text{عن مستواه المتوقع } (P_t > P_t^e)$$

وبالتالي، فإنهم يكونون أقل إدراكاً للتضخم الفعلي عن مستواه المتوقع  $(\pi > \pi^e)$ .

وإذا كان الأمر كذلك، فإن المقايضة بين التضخم والبطالة تغدو أمراً واقعاً في الأجل القصير طالما ظل توقع العمال للتضخم أقل من مستواه الفعلي، أو بعبارة أخرى طالما ظل التضخم الفعلي أكبر مما يتوقعه العمال بسبب البصيرة القاصرة.

ومع مرور الزمن (الأجل الطويل) يغدو العمال أكثر إدراكاً لتغير السعر أو التضخم (توهم العمال ↓)، وعندئذ تغدو توقعاتهم تامة وصحيحة، حيث السعر المتوقع  $(P_t^e)$  أو التضخم المتوقع  $(\pi^e)$  يكون عند مستوياتهما الفعلية.

$$\text{أي أن: } P_t = P_t^e \text{ أو } \pi > \pi^e$$

وعندما يتحقق ذلك في الأجل الطويل يغدو منحنى فيليبس رأسياً مبيئاً غياباً أو انهيار علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة.

ولشكل الرأسى لمنحنى فيليبس أهمية أخرى في نظر النقديين فهو يبين الوضع الذي يتحدد عنده المعدل الطبيعي للبطالة  $\bar{u}$  وهو المعدل الذي يتسق مع أي معدل للتضخم دون أن تكون هناك مقايضة بينهما.

وبالرغم من اللغط الكبير الذي ثار حول ماهية المعدل الطبيعي للبطالة إلا أن النقديين قد نظروا إليه باعتباره المعدل الذي يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، حيث تكون أسواق العمل في هذه الحالة عند مستوياتها التوازنية.

كما نظر النقديون إلى معدل البطالة الطبيعي باعتباره الحالة التي تكون عندها توقعات الأسعار صحيحة وتامة.

$$\text{أي أنه المعدل الذي يتحقق عنده } (P_t = P_t^e) \text{ أو } (\pi = \pi^e)$$

ومن جانب آخر، عرف جيمس توبن معدل البطالة الطبيعي بأنه معدل البطالة غير متسارع التضخم (NAiRU) وهو تعريف ينسجم مع مضمون رؤية النقديين لفكرة المعدل الطبيعي للبطالة ومن اللافت للنظر أن النقديين قد اتكأوا -كما رأينا- على مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة كنظرية لتفسير المقايضة بين التضخم والبطالة، وليطرحوا مقولتهم بعدم فعالية السياسات في الأجل الطويل مع استثناء تأثيرها في

الأجل القصير، فالمعدل الطبيعي للبطالة له أهمية كبيرة باعتباره مقياساً معيارياً لمستوى البطالة المقبول اقتصادياً واجتماعياً لأي اقتصاد. كما لا يمكن النظر إليه بمعزل عن فرضية تسارع التضخم فالربط بين مفهومي البطالة الطبيعي وتسارع التضخم له دلالة كبيرة بالنسبة للنقديين في طرح مقولة: انهيار المقايضة في الأجل الطويل وأن أي محاولة للمحافظة على معدل بطالة دون المعدل الطبيعي لن تؤدي إلا إلى تسارع التضخم.

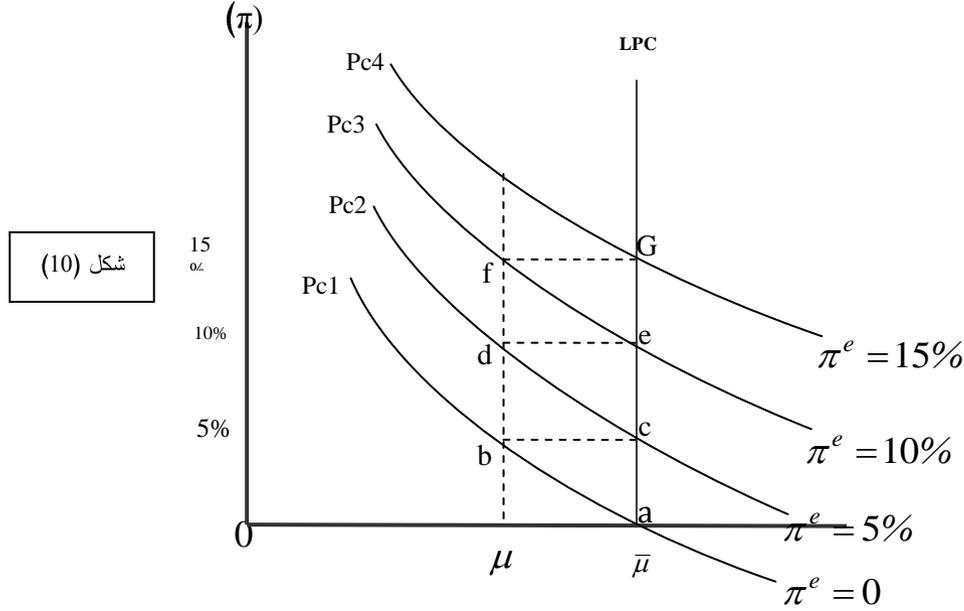
فإذا ما اختار صانعي السياسة الاقتصادية (الحكومة) معدل بطالة فعلي ( $\mu$ ) أقل من المعدل الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) ولفترة طويلة، فإن النتيجة هي تسارع التضخم وتلاشي المقايضة في النهاية. أن تسارع التضخم يعني أن التضخم الفعلي يكون دائماً أكبر من التضخم المتوقع مما يعني أن يتحول التضخم إلى نوع من التضخم الجامح. ولا ريب أن التضخم الجامح لن يكون مرغوباً لا سياسياً ولا اقتصادياً، حيث يغدو مشكلة أخطر من مشكلة البطالة، ومؤشراً لعدم الاستقرار. إن فرضية تسارع التضخم تؤكد حالة عدم استقرار علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة بالتالي حالة انهيار هذه المقايضة، وعندئذ تتحول علاقة المقايضة إلى مجرد علاقة بين معدل البطالة الطبيعي ومعدل التغير في معدل التضخم الذي يكون ثابتاً ( $\pi - \pi = 0$ ). أو أنه معدل البطالة الطبيعي اللازم للحفاظ على معدل التضخم ثابتاً، ومن جهة أخرى إذا حاول صانعي السياسة الاقتصادية تخفيض نمو عرض النقود من أجل تخفيض تسارع التضخم، فإن النتيجة هي حدوث معدل بطالة فعلي أكبر من المعدل الطبيعي ( $\mu > \bar{\mu}$ ) وسيكون ذلك في ظل معدل تضخم ما يزال مرتفعاً، وهي الحالة التي يتعاصر فيها كلاً من التضخم والبطالة في آن واحد (ظاهرة الركود التضخمي) بدلاً من حالة المقايضة بينهما.

ويُلقي النقديون اللوم بتسارع التضخم إلى إصرار صانعي السياسة الاقتصادية على تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي ( $\mu < \bar{\mu}$ )، مما يعني استمرار أسواق العمل في حالات اللاتوازن. وهذا يحدث عند إصرار السلطات النقدية على زيادة نمو عرض النقود وما يعنيه ذلك من استمرار خداع العمال بأجورهم. حيث يغدو الأجر الحقيقي ( $\frac{w}{p}$ ) الفعلي أقل من الأجر الحقيقي التوازني فالأسعار تتغير بمعدل يفوق معدل تغير الأجور النقدية، بينما العمال يصححون توقعاتهم للسعر ويطالبون بزيادة الأجور النقدية لملاحقة التسارع المشاهد في معدل التضخم الفعلي وأن بمعدل أقل من معدل تغير الأسعار. هذا التسابق المحموم بين تصاعد الأسعار والأجور يذكرنا بظاهرة: لولبية الأسعار والأجور، فزيادة الأجور تسبب زيادة الأسعار وهذه بدورها تسبب المطالبة من جديد بزيادة الأجور فارتفاع الأسعار ومن ثم تسارع التضخم.

وخلاصة الأمر - فإنه كلما أصر صانعو القرار على زيادة معدل نمو عرض النقود لزيادة مستوى التوظيف والنتائج ( $\mu < \bar{\mu}$ ) فإن من شأن ذلك أن يغذي المسار المتسارع للتضخم. وهذا مسار خطر في نظر النقديين. مما يدق ناقوس الخطر بالعودة إلى مستوى المعدل الطبيعي للبطالة (الوضع السابق). وبيانياً فإن ظاهرة لولبية الأسعار والأجور تسبب انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى عبر الزمن وبالتالي العودة إلى الوضع السابق أي العودة إلى مستوى

المعدل الطبيعي للبطالة ، لكن هذه العودة ما هي إلا إشهار واضح بانتهاء علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة طبقاً للنقديين.

إن شكل (10) يوضح اتجاه المناوشات الفكرية للنقديين بالنسبة لمنحنى فيليبس



شكل (10)

عند النقطة (a) لاحظ أن معدل البطالة هو المعدل الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) حيث يقطع منحنى فيليبس (PC1) المحور الأفقي ، وهذه هي الحالة التي تكون فيها الأسعار مستقرة ( أي أن  $\pi^e = 0$ ) وبالتالي فإن ( $\bar{\mu}$ ) يتسق مع حالة عدم تسارع التضخم .

دعنا نفترض الآن أن السلطات الحكومية ترغب في تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي أي أنها تريد الوصول إلى ( $\mu_1$ ) حيث ( $\mu_1 < \bar{\mu}$ ) ، وأن ذلك يتم من خلال زيادة عرض النقود ( $\hat{M} = 5\%$ ) ان زيادة عرض النقود تسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض الأجر الحقيقي ( $\frac{w}{p}$ ) وحيث أن رجال الأعمال يتمتعون ببصيرة تامة فإن فائض الطلب على العمل يزيد ( $N^d - N^s$ ) مسبباً انخفاض معدل البطالة إلى ( $\mu_1$ ) وبيانا تم الانتقال من (a) إلى (b) على (PC1). وحيث أن العمال أقل إدراكاً لتغير السعر فإن النقطة (b) تبين أن هناك مقايضة بين البطالة والتضخم ، فانخفاض معدل البطالة الفعلي إلى ( $\mu_1$ ) قد تم مقايضته بارتفاع معدل التضخم ، حيث النقطة (b) توضح أن ( $\pi > \pi^e$ ) أي أن ( $\pi = 5\% > \pi^e = 0$ ) بيد أن العمال سيدركون تغير السعر ويرتفع بالتالي توقع التضخم ( $\pi^e$ ) وعندئذ سيطلبون أجور نقدية أعلى تسبب ارتفاع التضخم الفعلي، وما أن ترتفع توقعات العمال للتضخم

فإن (PC) سينتقل إلى أعلى ( إلى PC2). فإذا ما استمرت السلطات النقدية في زيادة عرض النقود بنسبة 5% مثلاً ، يصبح العمال أكثر إدراكاً لتغير السعر ، حيث يصبح وفي هذه الحالة تتم العودة إلى منحنى فيليبس في الأجل الطويل (LPC) حيث تنتقل النقطة من (b) إلى (c) ولكن في ظل معدل تضخم = 5% على (PC2). لاحظ أنه تمت العودة إلى معدل البطالة الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) ولكن في ظل معدل مرتفع للتضخم (5%) بدلاً عن ( $\pi^e=0$ ).

دعنا نفترض الآن أن السلطات النقدية قررت زيادة معدل نمو عرض النقود إلى (10%) (15%) على التوالي للحفاظ على معدل بطالة فعلي ( $\mu_1 < \bar{\mu}$ )، وبالتالي تضليل العمال وخداعهم بأجورهم الحقيقية بإحداث تسارع في التضخم الفعلي حيث ( $\pi > \pi^e$ ) عند النقاط (d)،(F) على التوالي . ولكن بمجرد إدراك العمال لتغير السعر ، ينتقل (PC2) إلى (PC3) وإلى (PC4) وتنتقل النقطة إلى (d) ، (F) على منحنيات فيليبس في الأجل القصير ، حيث يتسارع التضخم في ظل التمسك بمعدل بطالة فعلي عند ( $\mu_1$ ). ولكن ما إن تصبح توقعات العمال للتضخم صحيحة عبر الزمن يتم الانتقال والعودة من (d) إلى (e) ومن (F) إلى (G) لاحظ أن e ، G تقع على منحنى فيليبس للأجل الطويل حيث تمت العودة مرة أخرى إلى معدل البطالة الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) ولكن عند معدلات متسارعة للتضخم 10%، 15% على التوالي.

وبصورة عامة ، فإن التضخم الفعلي يكون أكبر من التضخم المتوقع ( $\pi > \pi^e$ ) عند النقاط (b) ، (d) ، (F) على منحنيات فيليبس في الأجل القصير.

بينما يحدث التساوي بينهما ( $\pi = \pi^e$ ) عند النقاط a, C, e, G على منحنى فيليبس للأجل الطويل (LPC)

ومن جهة أخرى عندما يدرك صناع القرار أن تسارع التضخم قد أصبح مشكلة خطيرة فإنهم يلجأون إلى تطبيق سياسات نقدية معاكسة لوقف تسارع التضخم ، ولكن ماذا يعني تسارع التضخم ؟ انه ببساطة يدل على غياب علاقة دائمة ومستقرة بين التضخم والبطالة ، أي أن العلاقة المشاهدة وقتئذ هي مجرد علاقة بين معدل البطالة والتغير في معدل التضخم ، وعلى أية حال فإن الزيادة المستمرة في نمو عرض النقود تفلح في إحداث تخفيض مؤقت في معدل البطالة بتكلفة اجتماعية كبيرة متمثلة في معدل مرتفع للتضخم ، وإذا ما حاولت السلطات النقدية تخفيض التضخم فإن معدل البطالة يرتفع ( $U > \bar{U}$ ) لبعض الوقت فقط .

ولا ريب أن هذه النتائج الناشئة عن فرضية تسارع التضخم لها دلالات ذات شأن كبير على مجريات وفعالية السياسات الاقتصادية فليس أمام صانعي السياسة إلا التحكم في معدل التضخم أو التحكم في معدل البطالة ولكن ليست على كليهما كما أن فترة التحكم ليست طويلة فهي لا تتعدى الفترة القصيرة فقط حيث تستطيع الحكومة الاختيار بين التضخم أو البطالة والاختيار بين أحد الشارين .

فإذا كان هدف السياسة هو تثبيت معدل البطالة الفعلي عند المستوى الطبيعي ( $\mu_1 = \bar{\mu}$ )، فإن الثمن هو ارتفاع معدل التضخم بينما يغدو الثمن أكبر (تسارع التضخم) إذا كان الهدف هو: ( $\mu_1 < \bar{\mu}$ )، أما إذا كان هدف السياسة هو التحكم بمعدل التضخم عند مستوى مرغوب فإن السلطات تفقد السيطرة على معدل البطالة، وتؤول الأمور في النهاية إلى عودة معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي عند معدل مستقر للتضخم.

وطبقاً للنقديين، فإن هذه النتائج تكشف أن السياسة النقدية المرنة ليست كفؤة بما فيه الكفاية، فكما فحة التضخم لها ثمن اجتماعي كبير ومن جانب آخر فالتضخم يكون بالمرصاد إذا ما حاول صانعي السياسة تحديد معدل بطالة عند مستوى معين أقل من المعدل الطبيعي. وفي كلتا الحالتين تنهار علاقة المقايضة عبر الزمن لذلك اقترح فريدمان اتباع معدل ثابت لنمو عرض النقود من أجل الحفاظ على معدل مستقر للتضخم. بيد أن هذا الاقتراح لم ينل رضا الكينزيين الذين تمسكوا بأهمية السياسات الاقتصادية المرنة في تلطيف دورة الأعمال الاقتصادية، ولم يقبل الكينزيون كذلك بفكرة وجود معدل طبيعي للبطالة، ولذلك فإنهم رفضوا كلية اقتراح النقديين، لأن أي مجتمع يمكن أن يقبل بمستوى معين للتضخم مقابل معدل منخفض للبطالة وبصورة دائمة، وأياً كان الأمر فإن رؤية النقديين يمكن عرضها من خلال ما أطلق عليها بمعادلة: منحني فيليبس المعضد بالتوقعات. دعنا نعرض هذه المعادلة

#### معادلة منحني فيليبس المعضد بالتوقعات:

إن العلاقة بين التضخم والبطالة يمكن صياغتها وفقاً للنقديين كما يلي:

$$(1) \dots\dots\dots \frac{w}{P^e} = \alpha z$$

حيث ( $z$ ) يساوي فائض الطلب في أسواق السلع والعمل على السواء، وهذا التعريف يتسق مع اهتمام النقديين بتأثير صدمة الطلب فقط دون صدمة العرض.

( $\alpha$ ) يساوي معلمة التفاعل بين فائض الطلب والأجر الحقيقي المتوقع ( $\frac{w}{P^e}$ ) ويمكن كتابة المعادلة

السابقة كما يلي :

$$(2) \dots\dots\dots \frac{w}{P^e} = -\alpha (\mu - \bar{\mu})$$

حيث: ( $\mu - \bar{\mu}$ ) يساوي معدل البطالة الدوري وهو مقياس لفائض الطلب في أسواق العمل التي تعكس فائض الطلب في أسواق السلع وبتحويل معادلة (2) إلى نصف لوغاريتمية ومفاضلتها عبر الزمن نجد أن:

$$\hat{w} - \hat{P}^e = -\alpha(\mu - \bar{\mu})$$

$$(3) \dots\dots\dots \hat{w} = -\alpha(\mu - \bar{\mu}) + \hat{P}^e \quad \text{أو:}$$

المعادلة (3) هي معادلة منحني فيليبس ، حيث معدل تغير الأجور النقدية ( $\hat{w}$ ) يكون مقاساً على المحور الرأسي ، بينما معدل التضخم المتوقع هو المتغير الناقل للمنحنى .

$$\pi \equiv \hat{P}, \pi^e \equiv \hat{P}^e$$

وبافتراض ثبات الإنتاجية الحدية للعمل في حالات توازن سوق العمل طبقاً للتحليل الكلاسيكي الحديث ، نجد أن :

$$\hat{w} = \hat{P} \equiv \pi$$

وبالتالي فإن معادلة منحني فيليبس يمكن كتابتها كما يلي :

$$(4) \dots\dots\dots \hat{P} \equiv -\alpha(\mu - \bar{\mu}) + \hat{P}^e$$

$$(5) \dots\dots\dots \pi \equiv -\alpha(\mu - \bar{\mu}) + \pi^e \quad \text{أو}$$

$$(6) \dots\dots\dots \pi - \pi^e = -\alpha(\mu - \bar{\mu}) \quad \text{أو}$$

تبين معادلة (6) العلاقة بين معادلة البطالة الدوري ومعدل التغير في معدل التضخم أي أنها تبين وجود مقايضة بين معدل البطالة الدوري والتضخم غير المتوقع ( $\pi - \pi^e$ )

في الأجل الطويل:  $\pi = \pi^e \leftarrow \pi - \pi^e = 0$  لا يوجد تضخم غير متوقع

وبالتالي فإن ( $\mu = \bar{\mu}$ ) أي أن معدل البطالة الفعلي ( $\mu$ ) هو نفسه معدل البطالة الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) .

في الأجل القصير:  $\pi > \pi^e \leftarrow \pi - \pi^e > 0$  يوجد تضخم غير متوقع وبالتالي فإن معدل البطالة الفعلي يكون أقل من مستواه الطبيعي. وطبقاً للنقديين، فإن هذا يعزى إلى فرضية تسارع التضخم وخداع العمال وارتباط ذلك بفكرة المعدل الطبيعي للبطالة، وهذا ما يفسر وجود المقايضة في الأجل القصير طبقاً للنقديين.

### 21-6) منحني فيليبس وانهيار المقايضة في الأجل القصير

□ (رؤية المدرسة الكلاسيكية الحديثة)

اتكأت هذه المدرسة على فرضية التوقعات الرشيدة (العقلانية) التي تحمل المعاني الآتية:

- عقلانية بمعنى استحالة الوقوع في أخطاء منتظمة يمكن تجنبها.
- التوقعات تُبنى وفقاً لقاعدة معلومات واسعة ومتاحة بالنسبة للمتغير الاقتصادي الذي يجري توقعه.

أي أنه ليس كافياً توقع التضخم (على سبيل المثال) من مجرد مساره في الفترة الماضية وإنما لا بد من إدماج كافة المعلومات عن القيم المشاهدة والحاضرة التي تؤثر بصورة كلية على مستوى التضخم - كالمعلومات عن سياسات الطلب الكلي مثل السياسات النقدية والسياسات المالية.

وتنطلق فرضية التوقعات الرشيدة من القناعة بكفاءة وقدرة الوحدات الاقتصادية ( القطاع الخاص ) على الاستخدام الأمثل للمعلومات المتوافرة والمتاحة في بناء التوقعات. ومن أن هذه الوحدات لها مصلحة معتبرة في الحصول على المعلومات المتوفرة واستخدامها في بناء النموذج الصحيح.

ويعتقد مؤيدي هذه الفرضية بمعرفة الوحدات الاقتصادية بالنموذج الصحيح لتوقع معدل التضخم مثلاً أو على الأقل أنها تتبع في بناء توقعاتها للأسعار سلوكاً أقرب إلى استخدام النموذج الصحيح، وما يقصد بالنموذج الصحيح لتوقع التضخم هو ذلك الذي يحقق أقل درجة من الانحرافات أي أقل خطأ في التقدير وهذا يتطلب أن تكون القيمة المتوقعة لعنصر الخطأ العشوائي عند توقع التضخم مساوية للصفر، وكذلك أن يكون تغاير عنصر الخطأ مساوياً للصفر، فالنموذج الجيد كما يرى لو كاس هو ذلك الذي يجعل توقع التضخم متطابقاً مع مستواه الفعلي ( )

وعلى أية حال ، فإن فرضية التوقعات الرشيدة لا تلقى بالألمهجية التوقعات التكيفية أو منهجية التتبع التاريخي لسلوك الأسعار التي اعتمد عليها النقديون بصورة أساسية في شرح رؤيتهم لمنحنى فيليبس . فقد انتقدوا فرضية النقديين في تسارع التضخم القائمة على فرضية التوقعات الكيفية واعتبروها مجافية لمبدأ السلوك العقلاني فليس من المرشد تكرار الأخطاء التي تفسح عنها فرضية تسارع التضخم لأنها تفضي إلى فشل الوحدات من الاستفادة الكاملة من أية معلومات إضافية تساعدها في بناء توقعات دقيقة وصحيحة باستثناء إدراك القيم التاريخية للمتغيرات المتوقعة ويبدو هذا واضحاً من أن الاعتماد على فرضية التوقعات التكيفية ينطوي على تعديل التوقعات على ضوء الأخطاء المتكررة وبصورة جزئية مما يعني احتمال استمرار الوقوع في أخطاء توقعات التضخم والتي لا تتوقف إلا عندما يستقر التضخم عند قيمة محددة بعد فترة زمنية طويلة .

ولتفادي الوقوع في أخطاء متكررة يقترح رواد هذه المدرسة منهجية متحركة في بناء التوقعات: منهجية تنظر إلى الأمام وتتيح تعديل التوقعات باستمرار وبوتيرة أسرع كلما توفرت للوحدات الاقتصادية معلومات إضافية، ومن شأن تلك المنهجية أن تحول دون الوقوع في أخطاء منتظمة ودائمة ، مما يجعل دائماً

$$(\pi = \pi^e)$$

بيد أن مؤيدي هذه المدرسة يحتاطون لصحة منهجيتهم في بناء التوقعات بالتشديد على أهمية تمسك السلطات الحكومية بالمصادقية والالتزام بسياساتها الاقتصادية المعلنة، ولذلك فإنهم يفضلون التزام السلطات بمنهج سياسة القواعد الثابتة عوضاً عن السياسات المرنة ( التقديرية ) . ويترتب على هذا الالتزام استحالة وقوع الوحدات الاقتصادية في أخطاء بناء التوقعات بالنسبة للجزء المنتظم (المتوقع) من السياسات. وتنحصر المشكلة في السياسات المباغتة (غير المتوقعة) التي تربك الوحدات الاقتصادية مما يجعل السياسات المباغتة تؤثر على الناتج ويتفق مؤيدي هذه المدرسة بأن هذا الإرباك ليس إلا حالة طارئة أو مؤقتة لأن هذه الوحدات تعدل وباستمرار وبسرعة توقعاتها للتضخم مما يحول السياسات المباغتة إلى سياسات متوقعة وهكذا يتحول الجزء غير المنتظم من التوقعات إلى جزءاً منتظماً قابلاً للتوقع.

ومن جانب آخر، يقلل هؤلاء من أهمية المخاوف الناجمة عن عدم الالتزام بالسياسات المعلنة ويرون أنه لن يكون لها تأثير مباشر على طريقة الوحدات الاقتصادية في توقع التضخم ما دام أنها لا تعتمد فقط على

تلك المتغيرات التي أمكن إدراكها في الفترات الماضية، ومن تلك المقولات انتهى اقتصاديو التوقعات إلى الجزم بانتهاء المقايضة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير، ولعل هذه النهاية في التحليل هو ما جعل هذه المدرسة تختلف عن المدرسة النقدية والكينزية معاً. عندما انتهت إلى مقولة لا جدوى السياسات (Ineffective Policies) أو بعبارة مماثلة عدم جدوى منحى فيليبس مما يعني عقم السياسات النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية وبالتالي بقاء معدل البطالة عند مستواه الطبيعي. وثمة استدراك مهم في تحليل التوقعات الرشيدة حيث لا يمكن التسليم بعقم منحى فيليبس ما لم يكن مسنوداً بما يعتقد أنه أنصار هذه المدرسة عن حالة الأسواق. فهم يسلمون بفرضية توازن الأسواق وسريان حالة التوازن العام وأن هذا التوازن يتم بوتيرة أسرع، مما يضمن حالة التشغيل الكامل بصورة مستمرة، وهم كذلك يعتقدون بفرضية مرونة الأجور والأسعار وفقاً للتوقعات العقلانية. ومع كل ذلك فما زال هناك نوع من الغموض ينطوي عليه تحليل مؤيدي التوقعات فإذا كانت هناك مقايضة عندما تكون السياسات مبالغتة فإن هذا يعني أن تحليلهم لا يختلف (أو أنه شبيهاً) عن تحليل النقديين. لكن أنصار التوقعات يحاولون النأي بتحليلهم عن شبهة التشابه بالقول (لو كاس): أن توقع التضخم عند مستواه الفعلي سيتم بوتيرة أسرع مما يجعل انتقال منحى فيليبس إلى وضعه الراسي في الأجل الطويل يتم بوتيرة أسرع أيضاً مقارنة بالانتقال التدريجي الذي يراه النقديون، فالانتقال السريع للمنحنى يكون مضموناً لأنه يتكئ على نموذج في بناء التوقعات يتسم بالعقلانية والرشد ولأنه يستوعب كل المعلومات المتاحة ولا يتوقف عند السلوك التاريخي للأسعار القائمة على نموذج تكيف الأسعار الذي اعتمده النقديون.

- دعنا نوضح هذه المقولات بعرض نموذج لبناء التوقعات وفقاً لفرضية التوقعات الرشيدة. تبعاً لتحليل "هامفري" فإن معدل التضخم الفعلي هو انعكاس لتغيرات فائض الطلب على السلع ( $z$ ) كما توضحه العلاقة الآتية:

$$(1) \dots\dots\dots \pi = \alpha z$$

كذلك يمارس كلا من معدل نمو عرض النقود ( $\hat{M}$ ) وعنصر عشوائي (يمثل صدمة العرض  $e_1$ ) دورهما في توليد توقعات التضخم.

$$(2) \dots\dots\dots \pi = \hat{M} + e_1 \quad \text{أو:}$$

ويمكن توضيح أن ( $e_1$ ) تمثل صدمة عرض سلبية وذلك بالاستفادة من معادلة التبادل في صورتها اللوغارتمية بعد تفاضلها تفاضلاً كلياً.

$$\hat{M} = \hat{P} + \hat{y} - \hat{v} \quad \text{أو}$$

$$\hat{M} = \hat{P} + e_1$$

$$\text{حيث } \pi = \hat{P}, \hat{y} - \hat{v} = e_1$$

$$\text{ومن ثم فإن: } \pi = \hat{M} + e_1$$

ومن جهة أخرى، يستجيب معدل نمو عرض النقود لفائض الطلب الكلي وكذلك لمتغير عشوائي يمثل صدمة الطلب الكلي ( $e_1$ )

حيث يمكن الربط بين تفاعل عرض النقود وفائض الطلب الكلي طبقاً لماضري من خلال دالة سياسة التفاعل الآتية :

$$(3) \dots\dots\dots \hat{M} = m(Z_{t-1}) + e_2$$

تبين معادلة (3) أن السلطات النقدية تكيف سياستها النقدية طبقاً لما تراه هذه السلطات بأنه المستوى الأمثل لفائض الطلب الذي يعتمد بدوره على معرفة مسبقة في الفترة (t-1) حيث  $(Z_{t-1})$  هو فائض الطلب المتوقع في الفترة (t-1) أن يحدث في الفترة (t) في ضوء المعلومات المتوفرة السائدة في الفترة (t-1).  
• وبأخذ التوقع الرياضي للمعادلة (2)، (3) :

$$(4) \dots\dots\dots E(\pi) = E[\hat{M} + e_1]$$

$$E(\pi) = E(\hat{M}) + E(e_1) \quad \text{أو:}$$

$$(5) \dots\dots\dots \pi^e = \hat{M}^e$$

أو:

حيث  $E0 = E(e_1) =$  معامل التوقع الرياضي وهذا يبين أن قيم عنصر الخطأ في توقع التضخم تتوزع احتمالياً حول قيمة متوقعة لها تساوي الصفر .

وبمعنى آخر تتجه تلك الأخطاء في المتوسط وخلال فترة زمنية معينة إلى الغاء بعضها بعضاً أي أن الوسط الحسابي يؤول في النهاية إلى الصفر وبالتالي فإن التضخم المتوقع يساوي المعدل المتوقع لنمو عرض النقود ( $\hat{M}^e$ )

$$E(\hat{M}) = E[m(Z_{t-1}) + e_2] \quad \text{وكذلك فإن:}$$

$$\hat{M}^e = E[m(Z_{t-1})]$$

$$(6) \dots\dots\dots \hat{M}^e = m(Z_{t-1})$$

أو

$$E[e_2] = 0 \quad \text{حيث}$$

وبوضع (5) في (6) نجد:

$$(7) \dots\dots\dots \pi^e = m(Z_{t-1})$$

• إذا تذكرنا معادلة منحنى فيلبس المعضدة بالتوقعات

$$(8) \dots\dots\dots \pi - \pi^e = \alpha(\bar{\mu} - \mu)$$

حيث  $(\bar{\mu} - \mu)$  هو معدل البطالة الدوري وهو متغير وكيل عن فائض الطلب على العمل  $(N^d - N^s)$ .

لكن  $(\bar{\mu} - \mu)$  هو انعكاس لفائض الطلب على السلع (Z)، وبالتالي فإنه يرتبط بعلاقة دالية مع (Z) كما يلي:

$$(9) \dots\dots\dots (\bar{\mu} - \mu) = \mu(Z)$$

وبوضع (9) في (8) نجد:

$$(10) \dots\dots\dots \pi - \pi^e = \alpha \mu(Z)$$

وبوضع (2) في (10) نجد:

$$(11) \dots\dots\dots \hat{M} + e_1 - \hat{M}^e = \alpha \mu(Z)$$

وبوضع (3)، (6) في (11) نجد:

$$m(Z_{t-1}) + e_2 + e_1 - m(Z_{t-1}) = \alpha \mu(Z)$$

$$(12) \dots\dots\dots e_2 + e_1 = \alpha \mu(Z)$$

لاحظ أن:  $\pi = e_2 + e_1$

أي أن:  $\pi = e_2 + e_1 = \alpha \mu(Z)$

كذلك لاحظ أن (12) هي معادلة منحنى فيليبس طبقاً لفرضية التوقعات الرشيدة التي تعتمد على الجزء غير المنظم في التوقعات. أي تعتمد على صدمات العرض والطلب ولا تعتمد على المقايضة بين التضخم والبطالة.

ومن معادلة (12) نجد أن:

$$\mu(Z) = \frac{e_2 + e_1}{\alpha}$$

$$(13) \dots\dots\dots \frac{\partial \mu}{\partial Z} = 0$$

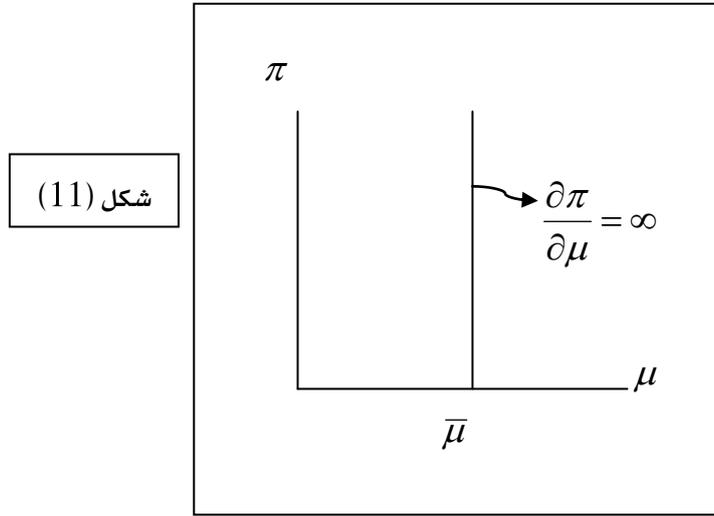
وعندئذ فإن:

كما أن ميل منحنى فيليبس طبقاً لفرضية التوقعات الرشيدة يساوي ما لا نهاية، وهذا يعني أن منحنى فيليبس يكون دائماً رأسياً حيث لا مقايضة إن في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

$$\frac{\partial \pi}{\partial \mu} = \frac{\partial \pi}{\partial Z} \frac{\partial Z}{\partial \mu}$$

$$\frac{\partial \pi}{\partial \mu} = \frac{\partial \pi / \partial Z}{\partial \mu / \partial Z} = \frac{\partial \pi / \partial Z}{0} = \infty$$

وبيانياً فإن منحنى فيليبس هو:



شكل (11)

### □ (21.7) مدى حجية فرضية التوقعات الرشيدة:

لم يشفع البريق العلمي لفرضية التوقعات العقلانية من انتقادات جوهرية وجهت لأنصار هذه الفرضية وأهمها أربع حجج أساسية هي:

1. البيئة الاقتصادية تتسم بالتعقيد وعدم التأكد مما يزيد من تكلفة جمع المعلومات، وسواء كانت هذه التكلفة مادية أو زمنية أو كليهما. ولذلك تفضل الوحدات الاقتصادية استخدام طرق أسهل وأقل كلفة في بناء توقعات الأسعار مثل الاعتماد على السلوك التاريخي للمتغيرات. وبالرغم من تفنيد أنصار الفرضية لهذه الحجة بالزعم أن الوحدات الاقتصادية لها رغبة قوية في بناء التوقعات بشكل دقيق ومن ثم استخدام المعلومات بكفاءة، إلا أن هذا لم يكن مقنعاً بما فيه الكفاية.
2. أن الأجور والأسعار ليست مرنة كما تزعم الفرضية، بل أنها في حقيقة الأمر جامدة، مما يعني أن السياسة المالية والنقدية لهما فاعلية في التأثير على الإنتاج والتوظيف. ولا ينكر مؤيدي الفرضية باحتمال وقوع هذه الحالة في الأجل القصير وخاصة عندما تكون السياسات مبالغتة كما ذكرنا سابقاً، إلا أنهم على يقين بعدم فاعلية السياسات في الأجل الطويل، فما كان مبالغتاً سيصبح متوقفاً وعقود الأجور والأسعار ستكون ذات أمد قصير، مما يسمح بمزيد من مرونة الأجور والأسعار، وبالتالي بناء نموذج صحيح يتسق مع مضمون النظرية الاقتصادية.
3. إن أخطر انتقاد موجه لهذه المدرسة هو فشلها في تقديم تفسير مقنع وكاف لاستمرار معدل البطالة لفترة زمنية طويلة، فإذا كانت التوقعات عقلانية ورشيدة، وإذا كانت الأجور والأسعار مرنة، فإن انحراف الإنتاج والتوظيف عن وضع التوازن لن يكون إلا ظاهرة مؤقتة طبقاً لهذه المدرسة وهذا ما لم يحدث أو يتحقق في الواقع.

## مراجع الفصل الحادي والعشرون

- 1) A.W Phillips, "Therelation between unemployment and the rate of change of money wages rates in the united kingdom " 1861-1957", Economica (November 1958)
- 2) Lipsey, R.G., "The place of the Phillips curve In Macroeconomics Models ", In, A.R Bergstorm(ed), stability and Inflation (John wiley, 1978).
- 3) Thomas M. Humphrey, "Some Recent Developments In Phillips curve Analysis" In money supply, money Demand and Macroeconomics models " Thomas m. Havrilesky and Boorman , second Edition, Harlan Davidson, Inc , 1982.
- 4) Froyen, R.T, " Macroeconomics Theories and polices" Macmillan publishing, PP(281) 1983 , obid.

## مراجع إضافية

- 5) Branson, William "Macroeconomic Theory and Policy, obid.□
- 6) Blanchard Olivier, "Macroeconomics" Prentice Hall, New Jersey, 1997 , PP339 .
- 7) رمزي زكي "التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية " دار المستقبل العربي للنشر ، الطبعة الأولى ، 1996 .
- 8) أسامة الدباغ " البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية " الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007م ، ص191 .
- 9) Dorn Buch(2004) , "Macroeconomics" Ibid.□

## □ الفصل الثاني والعشرون

## التضخم (Inflation)

## □ (22-1) مفهوم التضخم

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات وبحسب معدل التضخم بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في الفترة الماضية}} \times 100$$

$$\pi = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} \cdot 100 \text{ أو}$$

وللتضخم صور مختلفة أخطرها التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو الذي يقع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، ولذلك يطلق عليه أيضاً بالتضخم المفرط أو المتسارع، وقد أهتم الاقتصادي فيليب كاجان بدراسة هذا النوع من التضخم وعرفه بأنه ذلك التضخم الذي تبلغ معدلات نموه نحو 50% شهرياً أو ما يعادل 12975% سنوياً، بينما يرى آخرون أن التضخم الجامح يقع عند بلوغ معدل نموه 1000% أو 2000% سنوياً (Gordon, 2004).

وتاريخياً، فإن المجر قد عانت من تضخم جامح بلغ نحو 19800% شهرياً خلال الفترة 45-1946م طبقاً لجوردون، وفي القرن الماضي عانت من تضخم جامح بلغ نحو 35000% سنوياً وهناك صورة أخرى للتضخم تعرف بالتضخم الزاحف (Creeping Inflation) الذي يقع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو متواضعة خلال فترة زمنية طويلة، لذلك يطلق عليه أيضاً بالتضخم المعتدل. ويعرف التضخم من زاوية طرق حسابه بالتضخم الأساسي (Core Inflation)

## □ (22-2) النقود والتضخم (رؤية المدرسة الكلاسيكية)

انشغل الاقتصاديون الكلاسيكيون بدور النقود ولماذا تنفق، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب من السلع والخدمات. ولذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها واسطة للتبادل - أي تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات - وهي ليست إلا تعبيراً عن الأسعار المطلقة للسلع والخدمات، أي أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، ومن هذه العلاقة بنى الكلاسيكيون رؤيتهم للعلاقة بين النقود والتضخم في سياق اهتمامهم لبناء نظرية في الأسعار وكان طبيعياً أن يهتم الكلاسيكيون بعرض النقود وأثر ذلك على معدل التضخم، فالتغير في كمية النقود المعروضة إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي في معدل التضخم.

إن العلاقة بين النقود (كمتغير مستقل) والمستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) هي علاقة مباشرة وتناسبية. وهي العلاقة التي يمكن توصيفها في سياق النظرية الكمية في النقود (The Quantity Theory of Money) للمدرسة الكلاسيكية، إن نقطة البداية في هذه النظرية هي معادلة التبادل الشهيرة - وهي المعادلة التعريفية (المتطابقة) التي تبين أن إجمالي كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة تداولها (Mv) هي نفسها القيمة الإجمالية للنتاج (Py).

$$(1) \dots\dots\dots Mv = Py$$

وقد أدخل عليها الكلاسيكيون بعض التعديلات لتتحول بذلك الى معادلة سلوكية تفسر العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار.

فقد افترض الكلاسيكيون ثبات مستوى الناتج الذي يظل قابلاً عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ولا يتغير الا في الأجل الطويل، وافترضوا ثبات سرعة التداول النقدي (v) في الأجل القصير، إضافة الى ذلك افترضوا أن علاقة السببية تنشأ من النقود الى الأسعار وليس العكس، أي أن المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

وبهذه الفروض تغدو معادلة التبادل معادلة سلوكية عرفت بمعادلة التبادل لارفنج فيشر.

$$M\bar{v} = P\bar{y} \quad \text{أو:}$$

إن افتراض ثبات سرعة التداول النقدي يؤكد نظرة الكلاسيك الى وظيفة النقود باعتبارها وسيط للمبادلة وأن الرصيد النقدي يساوي دائماً إجمالي الإنفاق على الناتج. فلا توجد نقود عاطلة أو مكتنزة لأن النقود تنفق كاملاً على السلع والخدمات ويظل الاقتصاد في حالة التوازن العام. كما أن افتراض ثبات الناتج وسرعة التداول يؤكد مفعول العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وبهذه التعديلات على معادلة التبادل، يصبح ممكناً توضيح العلاقة بين تغير كمية المعروض النقدي والتغير في المستوى العام للأسعار (أي معدل التضخم).

ويتحويل المعادلة (2) الى الصيغة اللوغاريتمية ومفاضلتها كلياً عبر الزمن نحصل على معدلات التغير في (2) كما عرفنا سابقاً:

$$(3) \dots\dots\dots \hat{M} + \hat{v} = \hat{P} + \hat{y} \quad \text{أو:}$$

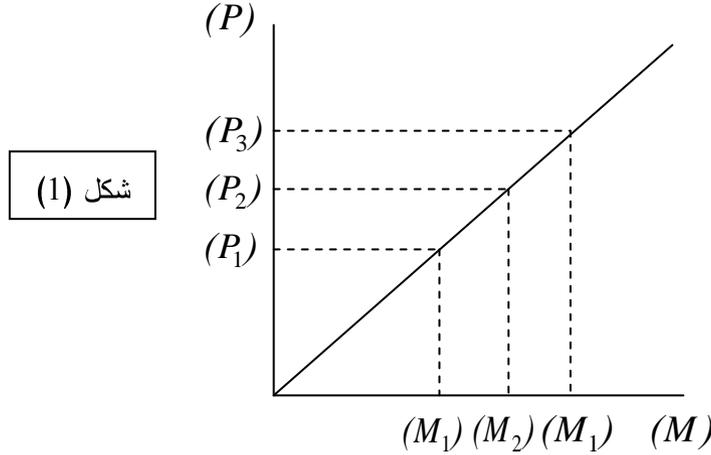
$$(4) \dots\dots\dots \pi \equiv \hat{P} = \hat{M} + \hat{v} - \hat{y} \quad \text{أو:}$$

$$\text{وحيث أن: } \hat{v} = 0 \quad \hat{M} = 0$$

$$\text{فإن: } \pi \equiv \hat{P} = \hat{M}$$

أي أن التغير النسبي في الكمية المعروضة من النقود ( $\hat{M}$ ) يسبب تغيراً نسبياً في المستوى العام للأسعار ( $\pi$ ).

من الواضح أن الكلاسيك قد نظروا إلى العلاقة بين النقود والتضخم أخذاً بعين الاعتبار مستوى الناتج الذي هو ثابتاً في الأجل القصير. هذه العلاقة إذاً تؤكد مقولة أن التضخم ظاهرة نقدية، وبيانياً فإن العلاقة التناسبية بين النقود والأسعار يوضحها شكل (1).



شكل (1)

### □ (223) النقود والتضخم : رؤية النقديين

تعتبر النظرية النقدية الحديثة امتداداً للنظرية النقدية الكلاسيكية من حيث الاهتمام بالعلاقة بين النقود والأسعار واعتبار التضخم ظاهرة نقدية. بيد أن رؤية النقديين الحديثة لهذه العلاقة تختلف عن النظرية النقدية الكلاسيكية في حالتين رئيسيتين.

أولاهما أن التضخم ناجم عن وجود فائض عرض نقدي في سوق النقود، أي أن النقديين يرون في التضخم ظاهرة مرتبطة باختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وما يترتب على ذلك من اختلال في توازن سوق النقود. بينما ينظر الكلاسيكيون إلى العلاقة بين التضخم والنقود في إطار اختلال العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج في أسواق السلع.

أما الحالة الثانية تكمن في طبيعة العلاقة بين النقود والتضخم، فهي ليست علاقة ميكانيكية تناسبية مباشرة، فالأسعار طبقاً للنقديين قد ترتفع لأسباب مختلفة أخرى منها التغير في كمية المعروض النقدي. ومن بين الأسباب الأخرى للتضخم، سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف، وبعبارة أخرى، فإن قنوات التضخم تتحدد بعوامل نقدية أهمها تغير كمية المعروض النقدي وتغير سعر الفائدة الاسمي وتغير سعر الصرف، بالإضافة إلى فرضية تسارع التضخم في إطار علاقة النقود بالاقتصاد الحقيقي وتأثير ذلك على الوضع الطبيعي للبطالة.

اتخذ النقديون (فريدمان وآخرون) من تطوير معادلة التبادل أساساً لشرح رؤيتهم للتضخم، فهم لا يتمسكون بفرضية ثبات سرعة التداول النقدي ( $V$ ) أو الدخل الحقيقي معادلة ارفنج فيشر، فعلى خلاف الكلاسيكيين فإن كلاً من ( $V$ ) ، ( $y$ ) تتغير، مما يعني أن للنقود دور مؤثر على الدخل والإنتاج والأسعار وبالتالي فإن النقود ليس محايدة كما ادعى الكلاسيكيون.

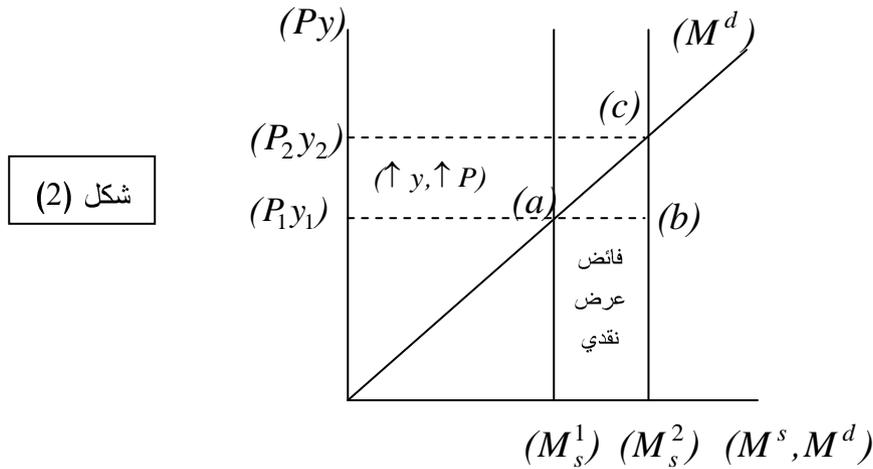
وطبقاً للنقديين فإن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في عدد محدد من المتغيرات، أما عرض النقود فهو متغير خارجي معطى تحدده السلطات النقدية. ومن ثم فإن التضخم يعتمد على تغير عرض النقود الذي هو متغير غير مرئي ويصعب قياسه إلا في حالة توازن سوق النقود، وبالتالي فإن اختلال سوق النقود إنما يعزى إلى تغير المعروض النقدي.

فإذا ارتفعت كمية المعروض النقدي ( $\uparrow M$ ) فإن هذه الزيادة لن تذهب إلى الاكتناز النقدي، لأن سرعة التداول النقدي ستزيد أيضاً ( $\uparrow v$ ).

إن زيادة ( $\uparrow M$ ) تعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي ( $\uparrow \frac{M}{P}$ ) عن المستوى المرغوب الاحتفاظ به، مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي، بيد أن زيادة الإنفاق الكلي يتطلب وقتاً أطول، وبالتالي فليس من وسيلة لاستعادة التوازن النقدي بانخفاض الرصيد النقدي الحقيقي إلى مستواه السابق إلا إذا ارتفعت الأسعار (أي تصاعد التضخم).

لكن الطريق إلى استعادة التوازن النقدي يمر عبر تأثير النقود على الدخل والإنتاج، دعنا نوضح ذلك في شكل (2). لاحظ أن ( $a$ ) هي نقطة توازن سوق النقود الحقيقي ( $\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$ ) عند مستوى الدخل النقدي ( $P_1 y_1$ ).

إن المسافة ( $ab$ ) تمثل فائض المعروض الحقيقي من النقود وهو أكبر مما يرغب الأفراد الاحتفاظ به عند ( $a$ )، مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي في هذه الحالة إما أن ( $y$ ) تزيد أو ( $P$ ) ترتفع، أو أن كليهما يزيد، أي أن الدخل النقدي ( $P_1 y_1$ ) يرتفع إلى ( $P_2 y_2$ ).



شكل (2)

## (22.4) سعر الفائدة والتضخم (أثر فيشر)

لم يقبل النقديون دائماً فرضية كينز بانخفاض سعر الفائدة عند زيادة كمية المعروض النقدي وأن ذلك يحفز الأفراد على الاحتفاظ بأرصدهم النقدية عند مستويات أعلى عندما ينخفض سعر الفائدة ( $\downarrow r$ ).

لم يقبل النقديون بهذا المنطق لأن للنقود بدائل أخرى متعددة وليست فقط السندات كما يرى كينز. هناك طيف واسع من بدائل الاحتفاظ بالنقود ومن ثم طيف واسع من العائد على الاستثمار، فأى فائض عرض نقدي سيتجه نحو اقتناء الأصول الأخرى أو زيادة الاحتياطات النقدية في البنوك، مما يشجع البنوك على زيادة الإقراض بسبب فائض السيولة لديها بعد زيادة الاحتياطات، مما يؤدي إلى توسع إضافي في عرض النقود يتجه نحو مزيد من الإنفاق على السلع وبالتالي ارتفاع الأسعار.

صحيح أن سعر الفائدة ينخفض مؤقتاً عند زيادة ( $M^s$ ) مسبباً زيادة في الاستثمار والطلب الكلي ومن ثم زيادة الدخل والطلب على النقود، إلا أن زيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي يسبب زيادة الأسعار وبالتالي زيادة الدخل، إن زيادة الدخل تحفز الأفراد وبعض رجال الأعمال على زيادة الطلب على القروض مسبباً ضغطاً إضافية على الأسواق النقدية تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة لاستعادة التوازن النقدي.

ومن جهة أخرى، فإن الارتفاع المستمر في الأسعار ( $\uparrow P$ ) يؤثر على التوقعات، وبما أن ( $P > P^e$ ) أو أن التضخم الفعلي يكون دائماً أكبر من التضخم المتوقع، فإن ذلك يسبب ارتفاع ( $\uparrow r$ ) للحفاظ على سعر الفائدة الحقيقي على القروض ثابتاً عند مستواه المرغوب.

كان فيشر قد سبق النقديين المحدثين في تفسير العلاقة بين النقود وسعر الفائدة، وهو ما عرف بأثر فيشر (Fisher Effect)، إن أثر فيشر هو توصيف للعلاقة بين معدل التضخم المتوقع وسعر الفائدة الحقيقي - الذي يتحدد في سوق رأس المال - وسعر الفائدة النقدي - الذي يتحدد في سوق النقود، وطبقاً لتلك العلاقة فإن ارتفاع معدل التضخم المتوقع بسبب ارتفاع سعر الفائدة النقدي (الأسمي) بنفس النسبة للحفاظ على ثبات سعر الفائدة الحقيقي المتوقع.

$$r = i^e + \pi^e \quad \text{أي أن:}$$

حيث  $r$  هو سعر الفائدة النقدي،  $i^e$  هو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع.

$$i = i^e, \pi^e = \pi \quad \text{ولكن في الأجل الطويل:}$$

$$r = i + \pi \quad \text{أي أن:}$$

أي أن الارتفاع المستمر في معدل التضخم  $\pi$  يسبب ارتفاع سعر الفائدة النقدي. ولذلك فإن البلدان التي تشهد معدلات متصاعدة للتضخم تشهد تصاعداً مستمراً في سعر الفائدة النقدي. وبإدخال معادلة التبادل في صورة معدلات تغير إلى المعادلة السابقة نجد أن:

$$r = i + \underbrace{\hat{M} + \hat{v} - \hat{y}}$$

وطبقاً لأثر فيشر فإن البلد الذي يشهد توسعاً مستمراً في العرض النقدي يشهد تصاعداً مستمراً في معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع مستمر في أسعار الفائدة النقدية. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي يؤثر على الأسعار بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على الطلب على النقود الحقيقية، بالعودة إلى الأجل القصير، فإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي يؤدي إلى انخفاض الطلب الحقيقي على النقود. وفي ظل ثبات عرض النقود، فإن استعادة التوازن النقدي يتم من خلال ارتفاع الأسعار وبالتالي تصاعد التضخم.

وخلاصة الأمر فإن:

$$\uparrow \hat{M}^e \rightarrow \uparrow P \rightarrow \uparrow \pi^e \rightarrow \uparrow r \rightarrow \frac{M^d}{P} \downarrow$$

وحيث أن  $(M^s)$  ثابتاً، فإن استعادة التوازن النقدي يتطلب ارتفاع التضخم.

$$\downarrow \frac{\hat{M}}{\uparrow P} = \downarrow \frac{M^d}{P} \quad \text{أي أن:}$$

## (22.5) التضخم المفرط

### نموذج كاجان (Cagan's Model)

عرض كاجان نموذجاً للتضخم المفرط الذي يتأثر بعرض النقود الحالي وعرض النقود في المستقبل في ظل الافتراضات الآتية:

$$1. \quad \pi^e = \pi, y = \bar{y} \quad (\text{حالة البصيرة التامة})$$

2. دالة الطلب على النقود تعتمد فقط على معدل التضخم

$$\text{أو:} \quad \frac{M_t}{P_t} = e^{-\alpha \pi} \quad \dots \dots \dots (1)$$

حيث:  $(\alpha)$  تساوي معلمة (مؤشر) حساسية الطلب على النقود بالنسبة للتضخم - مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتضخم.  $(e)$  تساوي أساس اللوغاريتم الطبيعي.

3. سوق النقود في حالة توازن.

وبصيغة معادلة (1) في صورة لوغاريتمية نجد أن:

$$(2) \quad \dots \dots \dots \ln\left(\frac{M_t}{P_t}\right) = \ln e^{-\alpha \pi}$$

$$(3) \quad \dots \dots \dots \ln M_t - \ln P_t = -\alpha \pi \quad \text{أو:}$$

والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية (حيث المتغيرات بقيمتها اللوغاريتمية)

$$m_t - P_t = -\alpha \pi$$

$$(4) \dots\dots\dots m_t = -\alpha \pi + P_t \quad \text{أو:}$$

$$(5) \dots\dots\dots m_t = -\alpha (P_{t+1} - P_t) + P_t \quad \text{أو:}$$

$$\pi = (P_{t+1} - P_t) \pi = (P_{t+1} - P_t) \quad \text{حيث:}$$

$$(6) \dots\dots\dots m_t = -\alpha P_{t+1} + (1 + \alpha) P_t \quad \text{أو:}$$

$$n = 1 + \alpha \quad \text{دع:}$$

$$nP_t = m_t + \alpha P_{t+1} \quad \text{أي أن:}$$

$$(7) \dots\dots\dots P_t = \frac{1}{n} m_t + \frac{\alpha}{n} P_{t+1} \quad \text{ومنها:}$$

أي أن الرقم القياسي لأسعار السنة الحالية ( $P_t$ ) يعتمد على عرض النقود الحالي ( $m_t$ ) زائداً توقع مستوى الأسعار في المستقبل ( $P_{t+1}$ ) ولتحديد كيف تؤثر عرض النقود على الأسعار في المستقبل، دعنا نضيف سنة جديدة إلى معادلة (7):

$$(8) \dots\dots\dots P_{t+1} = \frac{1}{n} M_{t+1} + \frac{\alpha}{n} P_{t+2} \quad \text{أي أن:}$$

وبإدخال (8) في (7) نجد:

$$P_t = \frac{1}{n} m_t + \frac{\alpha}{n} \left[ \frac{1}{n} m_{t+1} + \frac{\alpha}{n} P_{t+2} \right]$$

$$(9) \dots\dots\dots P_t = \frac{1}{n} m_t + \frac{\alpha}{n} m_{t+1} + \left(\frac{\alpha}{n}\right)^2 P_{t+2} \quad \text{أو:}$$

ومن أجل الحصول على قيمة ( $P_{t+2}$ ) في (9) نقوم بإضافة سنة أخرى إلى معادلة (8) ثم القيام بالتعويض كما عملنا سابقاً:

$$(10) \dots\dots\dots P_{t+2} = \frac{1}{n} P_{t+2} + \frac{\alpha}{n} P_{t+3} \quad \text{أي أن:}$$

وبإدخال (10) في (9) نجد أن:

$$(11) \dots\dots P_t = \frac{1}{n} m_t + \frac{\alpha}{n^2} m_{t+1} + \frac{\alpha^2}{n^3} m_{t+2} + \left(\frac{\alpha}{n}\right)^3 P_{t+3} + \dots$$

تفيد معادلة (11) أن التضخم الحالي يتأثر بعرض النقود الحالي وعرض النقود في السنوات اللاحقة (المستقبل).

وتبين المعلمة ( $\alpha$ ) ما إذا كان عرض النقود في الفترة الحالية هو أكثر تأثيراً من عرض النقود في المستقبل أو العكس. فإذا  $\alpha < 0$  (تقول حساسية الطلب على النقود للتضخم) فإن التضخم يتأثر أكثر بعرض النقود في الفترة الحالية ( $m_t$ ).

أما إذا كانت  $\alpha < 1$  (تقول عرض النقود في السنوات اللاحقة هو المؤثر الأكبر على التضخم الحالي، مع ملاحظة أن عرض النقود في السنوات الأقرب يكون تأثيرها على التضخم أكبر من السنوات الأبعد، فالتأثير يتناقص سنة بعد أخرى.

ومن جهة أخرى، فإذا افترضنا أن الوحدات الاقتصادية لا تتمتع بالبصيرة التامة ( $\pi^e \neq \pi$ ) فإن هذا يتطلب إدخال التوقعات على معادلة (1) لتعكس حالة عدم اليقين. أي أنه:

$$(12) \dots P_t = \frac{1}{n} E(m_t) + \frac{\alpha}{n^2} E(m_{t+1}) + \frac{\alpha^2}{n^3} E(m_{t+2}) + \dots$$

وتعتمد حالة عدم اليقين على مدى مصداقية السياسات الحكومية، فإذا حافظت السلطات النقدية على مصداقية سياساتها، فإن توقعات التضخم أقرب إلى الواقع والمستوى الفعلي، إن ملاحظة سلوك هذه السلطات في الفترات الماضية وملاحظة مستوى الالتزام الفعلي بعجز الموازنة تعتبر مؤشرات لاختبار مصداقية السياسات الحكومية.

ومن جهة أخرى، يمكننا استخدام التوقعات التكيفية والتي تفيد أن التضخم الحالي يتأثر بالمسار التاريخي المتوقع للمعروض النقدي.

$$P_t = \frac{1}{n} E(m_{t-1}) + \left(\frac{\alpha}{n}\right)^{t-a} E(m_{t-a})$$

### □ (22.6) النقود والتضخم في اقتصاد مفتوح

يتأثر التضخم في اقتصاد مفتوح بكل من العرض النسبي الحقيقي للنقود والطلب الحقيقي النسبي للنقود بين بلدين أو أكثر، وطبقاً للمنهج النقدي في تحديد سعر الصرف الاسمي، فإن الأمر يتطلب أولاً تحديد التوازن النقدي في كل بلد، وكذلك افتراض ثبات سعر الصرف الاسمي، وعندئذ يمكن استخدام هذا المنتج في تحديد تقلبات الأسعار ومن ثم تحديد التضخم بدلاً عن تحديد سعر الصرف الذي هو ثابتاً.

وقد تحصلنا في الفصل السابع عشر على المعادلة الآتية:

$$(1) \dots \frac{P}{P_f} = \frac{M^s}{M_f^s} \cdot \frac{L_f(Y_f, r_f)}{L(y, r)}$$

حيث:  $\frac{M^s}{M_f^s}$  يساوي العرض النسبي للنقود في البلدين،  $\frac{L_f(Y_f, r_f)}{L(y, r)}$  يساوي الطلب النسبي للنقود في البلدين.

والمعادلة السابقة هي محصلة التوازن النقدي في البلدين، لاحظ أنه في ظل ثبات الطلب النسبي على النقود، فإن زيادة عرض النقود محلياً وبنسبة أكبر من زيادة عرض النقود في الخارج، فإن النتيجة هي تصاعد الأسعار محلياً بصورة نسبية عن مثيلتها في الخارج.

وبنفس المنطق، فإن تفوق عرض النقود في الخارج نسبياً على زيادة عرض النقود محلياً بسبب انخفاض الأسعار محلياً وتصاعدها في الخارج، أي أن التضخم في الخارج أعلى من التضخم المحلي. ومن أجل تحديد التغير في معدل التضخم مباشرة، فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة في صورة معدلات تغير بعد تحويلها إلى صيغة لوغاريتمية ومفاضلتها كلياً عبر الزمن والحصول على:

$$\hat{P} = (\hat{M}^s - \hat{M}_f^s) + (\hat{L}_f - \hat{L}) + \hat{P}_f$$

$$\pi = (\hat{M}^s - \hat{M}_f^s) + (\hat{L}_f - \hat{L}) + \hat{\pi}_f \quad \text{أو:}$$

حيث:  $\pi = \hat{P}_f, \hat{P}$  على التوالي، أي معدل التضخم، ومن هذه المعادلة يتصاعد التضخم عندما:

$$\hat{M}^s > \hat{M}_f^s \rightarrow (\hat{M}^s - \hat{M}_f^s) > 0 \Rightarrow \pi \uparrow$$

أي إن معدل التضخم المحلي ( $\pi$ ) يتصاعد عندما يتفوق معدل نمو عرض النقود محلياً على مثيله في الخارج ( $\pi_f$ )، أو عندما يزيد معدل نمو الطلب الحقيقي على النقود في الخارج على مثيله محلياً.

### □ (22-7) التضخم وأسعار الفوائد المغطاة

لتوضيح العلاقة بين التضخم وأسعار الفوائد المغطاة يتطلب الأمر تعديل المعادلة (2)، بإدخال العوامل المؤثرة على الطلب على النقود محلياً وفي الخارج. محلياً: دالة الطلب الحقيقي على النقود هي:

$$(3) \dots\dots\dots \frac{M^d}{P} = L(y, i)$$

$$(4) \dots\dots\dots M^d = PL(y, i) \quad \text{أو:} \quad \text{دالة الطلب على النقود الاسمية) } \dots\dots\dots$$

وبصورة محددة، فإن معادلة الطلب على النقود يمكن صياغتها كما يلي:

$$(5) \dots\dots\dots L = \frac{Py}{i}$$

حيث:  $M^d \equiv L$

أو في صورة معدلات تغير:

$$(6) \dots\dots\dots \hat{L} = \hat{P} + \hat{y} - \hat{i}$$

وينفس المنطق، فإن معدل نمو الطلب على النقود في الخارج يكتب كما يلي:

$$(7) \dots\dots\dots \hat{L}_f = \hat{P}_f + \hat{y}_f - \hat{i}_f$$

حيث  $(i_f, i)$  هي أسعار الفائدة الحقيقية محلياً وخارجياً على التوالي

وبإدخال (6)، (7) في معادلة (2) مع إهمال الإشارة ( $\hat{\quad}$ ) من سعر الفائدة للتبسيط ووضع، ووضع

$\pi = \hat{P}$  نحصل على:

$$(8) \dots\dots\dots \pi = (\hat{M}^s - \hat{M}_f^s) + (\hat{y}_f - \hat{y}) + [(r - r_f) + (\pi_f - \pi)] + \pi_f$$

لاحظ أن الحد  $[(r - r_f) + (\pi_f - \pi)]$  هو سعر الفائدة الحقيقي المغطى من أثر التضخم

المقدار  $(\pi_f - \pi)$  وفي إطار نظام سعر الصرف الثابت وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية للأجل الطويل، فإن

المقدار  $(\pi_f - \pi)$  يساوي معدل سعر الصرف  $(\hat{E})$  ومن ثم فإنه يؤول الى الصفر.

وعندئذ يمكن صياغة معادلة (8) كما يلي:

$$(9) \dots\dots\dots \pi = (\hat{M}^s - \hat{M}_f^s) + (\hat{y}_f - \hat{y}) + (r - r_f) + \pi_f$$

ومن معادلة (9) يمكن استنتاج الحالات الآتية المؤثرة على تصاعد انخفاض التضخم المحلي:

$$(\hat{M}^s > \hat{M}_f^s) \Rightarrow \pi \uparrow \bullet$$

$$\pi_f \uparrow \Rightarrow \pi \uparrow \bullet$$

$$\hat{y} \uparrow \Rightarrow (\hat{y}_f - \hat{y}) < 0 \Rightarrow \pi \downarrow \bullet$$

أي أن التضخم المحلي ينخفض عندما يزيد معدل نمو الدخل المحلي  $(\hat{y}_f)$  نسبياً إلى مثيله في

الخارج ويفسر ذلك في أن زيادة نمو الدخل يسبب زيادة الطلب على النقود الحقيقية في ظل ثبات نمو عرض

النقود، ولاستعادة توازن سوق النقود فإن الأسعار تنخفض أي أن التضخم ينخفض

$$\uparrow r \rightarrow (r - r_f) > 0 \Rightarrow \pi \uparrow \bullet$$

إن ارتفاع سعر الفائدة المحلي نسبياً مع مثيله بالخارج يسبب زيادة التضخم المحلي، فارتفاع سعر

الفائدة يسبب انخفاض الطلب الحقيقي على النقود في ظل ثبات عرض النقود، فإن استعادة التوازن النقدي

يتطلب ارتفاع الأسعار أي تصاعد التضخم

$$\uparrow r_f \rightarrow (r - r_f) > 0 \Rightarrow \pi \uparrow \bullet$$

أظهرت المعادلة السابقة نوع من اللبس فيما يتعلق بأثر ارتفاع سعر الفائدة الخارجي  $(r_f)$  على

التضخم المحلي، فإشارة القوس بالسالب مما يشير إلى انخفاض التضخم المحلي.

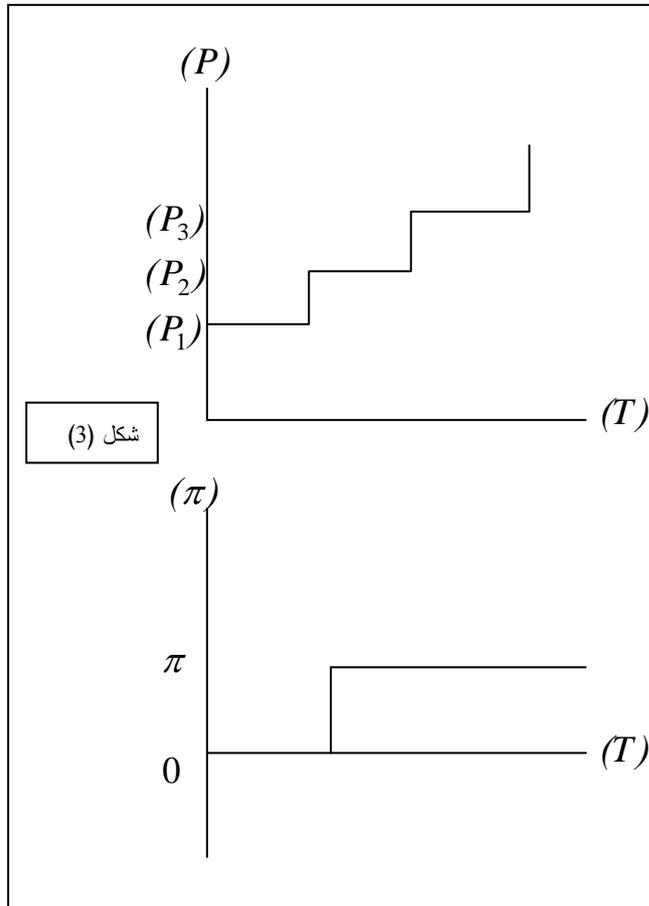
لكن الأثر النهائي على التضخم المحلي هو تصاعد التضخم المحلي وليس انخفاضه والسبب ما يلي:  
 أن ارتفاع  $(r_f)$  يسبب انخفاض الطلب الحقيقي على النقود في الخارج في ظل ثبات نسبي لعرض  
 النقود في الخارج. ولاستعادة التوازن النقدي في الخارج، فإن الأمر يتطلب ارتفاع الأسعار الخارجية. أي  
 يتصاعد التضخم الخارجي  $(\uparrow \pi_f)$ ، وهذا يسبب تصاعد التضخم المحلي يتأثر بصورة غير مباشرة ومن  
 خلال آلية ارتفاع أسعار السلع الخارجية.

### □ (22.8) التضخم في ظل التناوب مع البطالة (صدمة الطلب)

ناقشنا في الفصل الحادي والعشرون التناوب بين التضخم والبطالة ونكتفي هنا بالتذكير بمعادلة  
 منحني فليبس المعضدة بالتوقعات التي تلخص دور صدمات الطلب الكلي في التأثير على التضخم وهي:

$$\pi = -\alpha(u - \bar{u}) + \pi^e$$

وطبقاً لهذه المعادلة فإن التضخم الفعلي يرتفع إذا ارتفع توقع التضخم  $(\uparrow \pi^e)$  بسبب توقع زيادة  
 العرض النقدي أو توقع سياسة مالية توسعية.



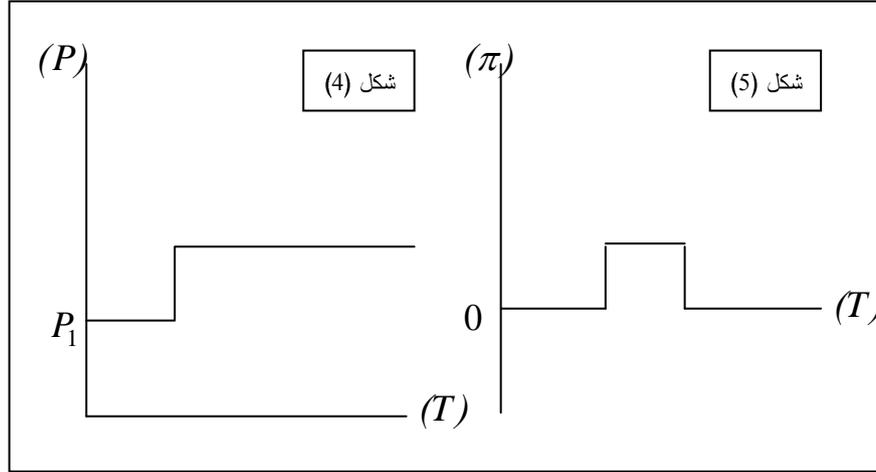
كذلك يتصاعد التضخم عندما  
 تنخفض البطالة الدورية  $(\downarrow (u - \bar{u}))$   
 حيث ينخفض معدل البطالة الفعلي عن  
 مستوى  $(u)$ .  
 ومن الواضح أن انخفاض البطالة الدورية  
 سببها عوامل حقيقية تعزى إلى زيادة  
 الطلب الكلي المحفز بالسياسات المالية  
 والنقدية التوسعية التي تسبب في النهاية  
 تصاعد التضخم.

وطبقاً للنقديين فإن فرضية تسارع  
 التضخم المرتبطة بنظرية المعدل الطبيعي  
 للبطالة يسري أثرها على التضخم،  
 فالتضخم يتصاعد كلما أرادت السلطات  
 النقدية أن تخفض معدل البطالة إلى ما  
 دون مستواه الطبيعي  $(u < \bar{u})$  من خلال

السياسات النقدية التوسعية، وبالتالي يغدو التضخم ظاهرة نقدية.

وبياناً يوضح الشكل رقم (3) أن التوسع المستمر في المعروض النقدي يؤدي إلى تزايد السعر ومن ثم تسارع التضخم حيث يغدو التضخم ظاهرة نقدية.

من جهة أخرى فإن الرؤية الكينزية ترى في التضخم ظاهرة مؤقتة تحدث بسبب السياسات المالية التوسعية التي تسبب زيادة في الأسعار لا تتواصل، مما يعني أن معدل التضخم يرتفع عند زيادة الأسعار ثم يتراجع إلى الصفر (شكل 4، 5).



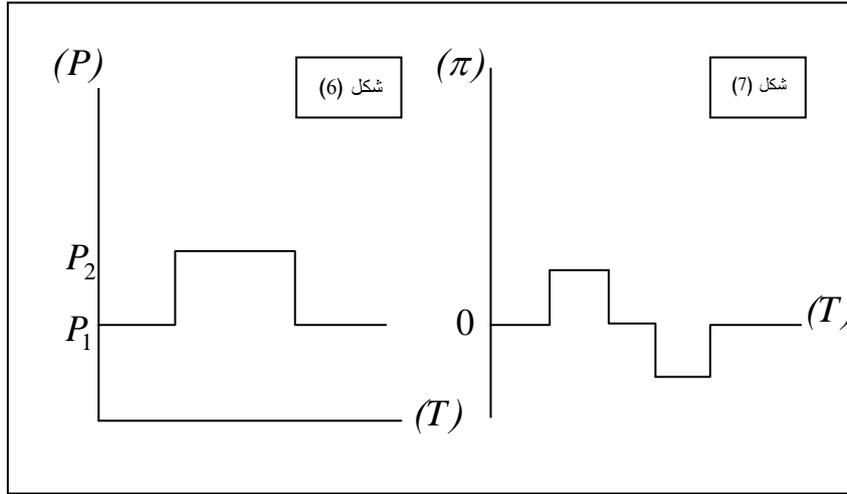
بيد أن هذا الأمر سيكون مختلفاً إذا تواصلت زيادات الأنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، فالزيادات في الأسعار تتواصل ومن ثم يستمر التضخم في التصاعد، لكن التوسع المالي يكون مقيداً بالوضع المرغوب لعجز الموازنة، فالتوسع المالي المستمر يسبب في النهاية تصاعد عجز الموازنة واللجوء إلى تمويله بالتوسع النقدي (إصدار النقود)، مما يسبب زيادة المعروض النقدي ويتصاعد التضخم، لاحظ أن التضخم الآن أصبح مدفوعاً بعوامل نقدية بعد أن كان محفزاً بعوامل مالية - أي أن التضخم أصبح ظاهرة نقدية - وبهذا يتفق الكينزيين والنقديين في هذه المرحلة.

### □ (9-22) التضخم وصدمة العرض

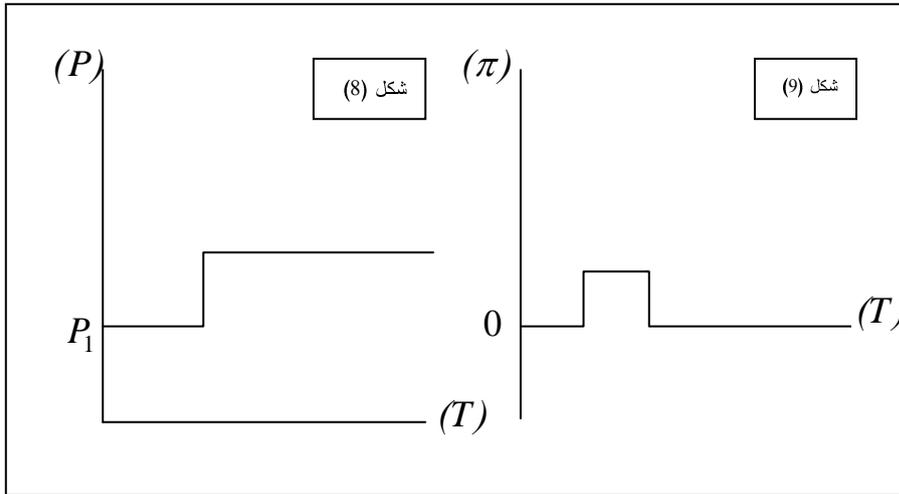
لا يحدث التضخم بسبب صدمة الطلب فقط (السياسات المالية والنقدية التوسعية) أو التضخم بدفع الطلب (Demand Pull Inflation)، وإنما أيضاً نتيجة لصدمة العرض أو تضخم العرض (Supply Inflation) مثل حدوث كوارث طبيعية تسبب انجراف التربة أو فيضانات أو ارتفاع أسعار عالمية مفاجئة مثل ارتفاع أسعار النفط أو أسعار السلع الغذائية أو أسعار الحديد ونحو ذلك، أو حدوث حروب أو صراعات سياسية أو تزايد نشاط النقابات العمالية وممارستها لقوة احتكارية تسوق إلى زيادة الأجور.

مثل تلك الصدمات قد يكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي وبالتالي فإنها تدعى بصدمة سلبية أو مناوئة، كما قد تكون الصدمة محفزة للنشاط الاقتصادي ويطلق عليها بالصدمة الموجبة أو الموازية (صدمة موازية).

ويختلف أثر صدمة العرض على التضخم باختلاف الفترة الزمنية للصدمة، فالصدمة المؤقتة او الطارئة، تسبب ارتفاع مؤقت في الأسعار ومن ثم ارتفاع مؤقتي التضخم، وما أن يعود مستوى الأسعار إلى سابق عهده، فإن التضخم ما يلبث أن يعود هو أيضاً إلى مستواه السابق ويهبط إلى ما دون ذلك (شكل 6،7).



ومن الواضح أنه في حالة صدمة العرض المؤقتة لا يتطلب الأمر اللجوء إلى السياسات الاقتصادية لمعالجة التضخم لأن التضخم ينحسر تلقائياً بعد انقضاء أسبابه المؤقتة، ومن ثم ليست هناك حاجة لاستخدام إجراءات أو سياسات تصحيحية.



أما في حالة الصدمة الدائمة (المنوئة)، فإن الأسعار ترتفع وتستقر عند مستوياتها المرتفعة، وتبعاً لذلك يتصاعد التضخم في فترة الصدمة ثم ما يلبث أن يعود إلى

مستواه السابق ليستقر هناك دون أن ينخفض إلى أقل من ذلك المستوى (شكل 8 ، 9)

## (10-22) سياسات مكافحة التضخم

تستهدف سياسات واستراتيجيات مكافحة التضخم القضاء على مسبباته الرئيسية في الأجل القصير والطويل .

في الأجل القصير يتطلب الأمر كبح فائض الطلب الكلي وتجفيف منابعه الناجمة عن إتباع سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية (زيادة كمية النقود).

أي أن استراتيجيات مكافحة التضخم في الأجل القصير يستهدف التحكم في نمو الطلب الكلي ، وفي الأجل المتوسط والطويل ، فإن استراتيجية مكافحة التضخم تستهدف القضاء على منابعه في جانب العرض الكلي. مثل التحكم في مستوى الأسعار وتكاليف الإنتاج ، وهو الأمر الذي يتطلب توسيع القدرات الإنتاجية للاقتصاد ودفعه نحو التشغيل الكامل للموارد وبما يؤمن زيادة العرض من السلع والخدمات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وعلى أية حالة فإن تحقيق أهداف الأجل المتوسط والطويل ليست ممكنة إلا إذا تم التحكم في نمو الطلب الكلي في الفترة القصيرة والمتوسطة .

أي أن سياسات مكافحة التضخم في الأجل القصير تعتبر حجر الزاوية في أي تقدم على صعيد مجابهة التضخم .

لذلك فإن التركيز ينبغي أن يعطي للتحكم في نمو عرض النقود على اعتبار أن التضخم بصورة عامة هو ظاهرة نقدية ، ولا يعني هذا إغفال المسببات الأخرى .

ولا يفوتنا التنويه هنا إلى أن تطبيق أي استراتيجية لمكافحة التضخم ينجم عنها تكاليف اجتماعية واقتصادية معينة مثل زيادة البطالة وانخفاض النمو أو زيادة التضخم وانخفاض البطالة .

ويتوقف مدى تحمل المجتمع لهذه التكاليف على أولويات السياسات الاقتصادية وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع نفسه .

وإذا تعلق الأمر بكبح نمو النقود من أجل كبح نمو الطلب الكلي ، فإنه يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات لمكافحة التضخم .

- الاستراتيجية المحايدة .
- الاستراتيجية الاستيعابية .
- الاستراتيجية الإطفائية .

ونشير هنا إلى أن هذه الاستراتيجيات تقوم على أساس أن التضخم ظاهرة نقدية الهدف هو كبح نمو النقود . دعنا نتذكر مرة أخرى معادلة التبادل في صيغة معدلات التغير وهي:

$$\hat{P} + \hat{Y} = \hat{V} + \hat{M}$$

دعنا نفترض ثبات سرعة دوران النقود اتساقاً مع رؤية الكلاسيك أي أن  $\hat{V} = \text{صفر}$  .

أي أن :  $\hat{P} + \hat{Y} = \hat{M}$  ..... (2)  
 أ. الاستراتيجية المحايدة لمكافحة التضخم :

دعنا نعيد صياغة معادلة ( 2 ) على النحو الآتي:

$$(3) \dots\dots\dots \hat{Y} = \hat{M} - \hat{P}$$

تتطلب السياسة المحايدة أن يظل حجم عرض النقود (M) ثابتاً أو أن معدل النقود (  $\hat{M}$  ) ثابتاً عند مستوى منخفض.

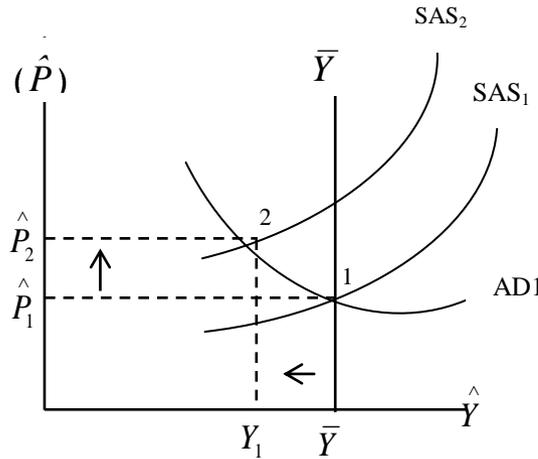
$$\text{أي أن } 0 = \hat{M}$$

ماذا يعني هذا ؟ يعني أن الناتج سوف يتراجع بنسبة مساوية للزيادة في معدل التضخم كشرط لضمان حياد النقود عند مستوى ثابت.

$$(4) \dots\dots\dots \hat{Y} = -\hat{P}$$

ومن الملاحظ أن هذه الاستراتيجية لها تكلفة اجتماعية واقتصادية متمثلة في تراجع معدل النمو وبالتالي زيادة البطالة وفي نفس الوقت تصاعد التضخم.

ويمكن توضيح أثر السياسة المحايدة في شكل (10) حيث الخط الرأسي  $\bar{Y}$  هو مستوى التشغيل الكامل، بينما (SAS<sub>1</sub>) يمثل منحنى عرض الأجل القصير، AD<sub>1</sub> هو منحنى الطلب . وكما يظهر من الشكل فإن بقاء كمية النقود ثابتة يعني بقاء مستوى الطلب الكلي عند AD<sub>1</sub> غير أن تراجع الناتج يسبب انتقال منحنى العرض في الأجل القصير إلى اليسار SAS<sub>2</sub> حيث تقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة (2) عند مستوى مرتفع للتضخم (P<sub>2</sub>).



شكل (10)

معدل تراجع الناتج = معدل  
 تصاعد الأسعار في ظل  
 السياسة المحايدة

## الإستراتيجية الاستيعابية :

تستهدف الإستراتيجية الاستيعابية المحافظة على مستوى الناتج ثابتاً عند النقطة (1) الخط الرأسى).

وهذا يعني أن = صفر.

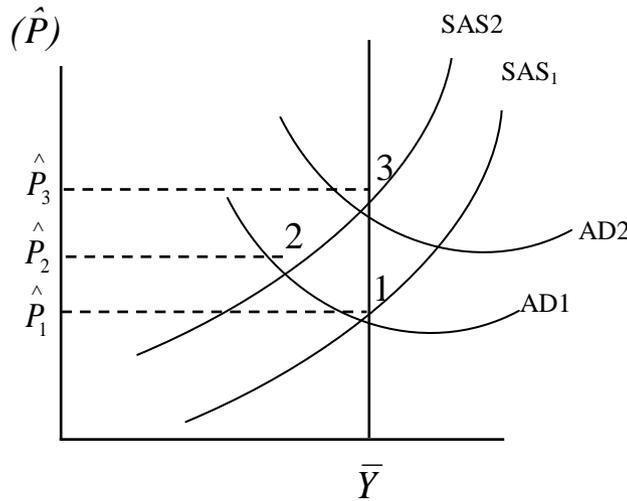
وبالتالي ، فإن المعادلة (3) تصبح :  $\hat{M} = \hat{P}$

فماذا يعني ذلك ؟

من الواضح أن ثبات الناتج يؤدي إلى السماح بزيادة نمو النقود ويتبع ذلك أن يتصاعد التضخم.

وهذا ما تشير إليه المعادلة :  $\hat{M} = -\hat{P}$

ويبين ذلك شكل (11)



شكل (11)

إن استمرار نمو النقود يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى ( $AD_1$ ) وفي نفس الوقت ، فإن منحنى عرض الأجل القصير ينتقل إلى اليسار ( $SAS_2$ ) مسبباً تصاعداً التضخم بقدر تصاعد معدل نمو عرض النقود ويستمر الحال إلى أن يكون الاقتصاد عند النقطة (3).

ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية تعمل في اتجاه مضاد لمكافحة التضخم ، حيث يرتفع التضخم بدلاً من انخفاضه ، ويزيد كذلك نمو عرض النقود بدلاً من انخفاضه وهذه النتيجة ليست هي الهدف المطلوب.

**ب: الإستراتيجية الإطفائية :**

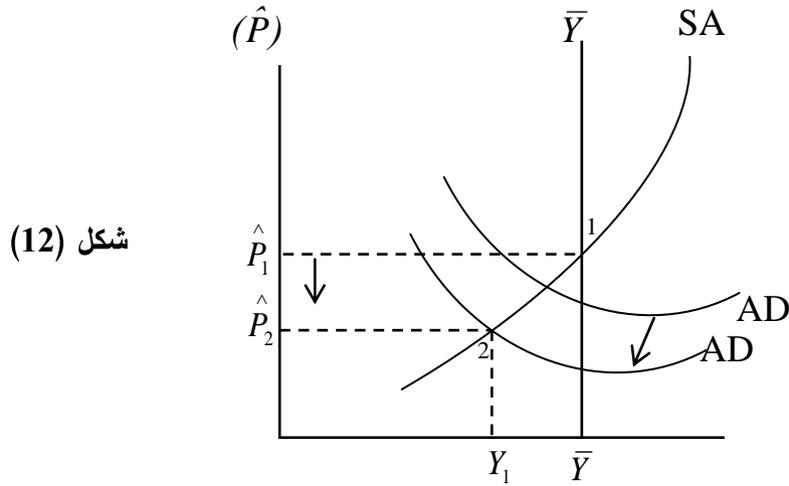
تتطلب الإستراتيجية الإطفائية كبح مباشر وإبقائه عند معدل معين ثابت وفي أقصى الحالات تستهدف الوصول إلى معدل تضخم صفري ( $\hat{P} = 0$ ).

وفي هذه الحالة تصبح المعادلة :  $\hat{Y} = \hat{M}$

فماذا يعني ذلك ؟ من الواضح أن إطفاء التضخم ( $\hat{P} = 0$ ) . في أحسن الأحوال يتطلب أن ينخفض

معدل نمو النقود ولكن أيضاً ينخفض معه معدل نمو الناتج بنفس النسبة .

ويمكننا توضيح أثر الاستراتيجية الإطفائية في شكل (12)



إن انخفاض معدل نمو عرض النقود يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي إلى أسفل اليسار ( $AD_2$ ) وتنتقل نقطة التوازن إلى (2) حيث يتراجع التضخم ( $\hat{P}_2$ ).

غير أننا نلاحظ أن الناتج تراجع وأصبح ( $Y_1$ ) وهكذا تقترن السياسة الإطفائية بتكلفة اقتصادية متمثلة في تراجع الناتج وزيادة البطالة.

أي أنه في هذه الحالة يتطلب إنخفاض كبير في الناتج من أجل إطفاء نار التضخم، ولكن هذه الاستراتيجية تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة متمثلة في الركود والبطالة.

• ومن ناحية أخرى يستفاد من الاستراتيجية الإطفائية قاعدة عامة وهي:

للحفاظ على معدل تضخم ثابت عند مستوى معين، فإن هذا يتطلب أن تنمو كمية النقود بنسبة مساوية لنمو الناتج الحقيقي.

$$\hat{Y} = \hat{M} : \text{أي المحافظة على}$$

### منهجية تطبيق استراتيجيات مكافحة التضخم

يمكن القول أن هناك طريقتان لتطبيق استراتيجيات مكافحة التضخم هي:

1) طريقة الصدمة أو المباغته (Cold Turkey Approach):

في هذه الطريقة يتم تخفيض معدل نمو عرض النقود بصورة كبيرة وسريعة ومفاجئة مع الاستمرار في اتباع هذه السياسة حتى يتم الوصول إلى معدل تضخم = صفر.

وهذه هي الاستراتيجية الإطفائية لنيران التضخم.

2) طريقة التدرج (Gradualism):

تتطلب هذه الطريقة ما يلي:

- تطبيق برنامج متدرج وبطيء في معدل نمو عرض النقود خلال فترة زمنية معينة.
- إن طريقة التدرج تناسب الإستراتيجية المحايدة.
- تعضيد هذه الطريقة بتطبيق سياسات مالية انكماشية (مقيدة للإنفاق) حتى يمكن الوصول إلى مستوى مقبول من الطلب الكلي.
- ويؤيد نفس الوقت زيادة حجم الادخار والاستثمار.

### □ (22-11) مكافحة التضخم المفرط

نظراً لخطورة التضخم المفرط فإن الأمر يتطلب معالجات سريعة وطارئة تهيء مناخاً ملائماً لتطبيق سياسات تصحيحية قابلة للاستدامة، ومن أبرز المعالجات الطارئة للتضخم المفرط ما يلي:

- استبدال العملة القديمة وإحلالها بعملة جديدة ذات فئات نقدية أقل من الفئات الحالية، أي يمكن إلغاء صفرين أو ثلاثة من العملة الحالية وبالتالي احتساب الأسعار والدخول وفقاً للفئات النقدية الجديدة. ولهذا الإجراء ثلاثة آثار رئيسية:

أثر موضوعي حيث يتم تقليص الرصيد النقدي الاسمي المتداول.

أثر نفسي يستهدف تحسين حالة توقعات الأفراد للتضخم، حيث ينظر الأفراد إلى استبدال العملة بأنها علامة على توجه اقتصادي جديد للحكومة يستهدف كبح التضخم وكسر شوكته، وهذه تمارس آثار إيجابية على توقعات الأفراد باتجاه تخفيض توقعاتهم لارتفاع التضخم.

أثر توزيعي، باستبدال العملة وتغييرها بعملة جديدة، يغني عن الحاجة إلى إعادة توزيع الثروة بصورة تحكمية أو اعتباطية، لأن تغيير العملة وفقاً لبرنامج زمني محدد، يوفر موافقة وموائمة لمراجعة العقود المبرمة بما يتعلق بقيمة المدفوعات الحقيقية والتوقعات المتضمنة في العقود المختلفة.

ومن أجل إنجاح عملية استبدال العملة وتجنب تزايد الرصيد النقدي الاسمي مرة أخرى، يتطلب الأمر تقييم شامل لنظام العوائد على المدخرات وزيادتها لتشجيع المدخرين على الاحتفاظ بودائعهم في البنوك.

وكذلك زيادة العوائد على الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالعوائد بالعملة الأجنبية والأصول الاستثمارية الأخرى بغية تقليص دوران النقود في الاقتصاد وزيادة الطلب على العملة المحلية الجديدة، ومن شأن ذلك أن يعزز الثقة بالعملة المحلية ويثبت سعر صرفها.

- سياسات مالية تقشفية للسيطرة على عجز الموازنة من خلال إعادة هيكلة الموازنة العامة بتخفيض الإنفاق الحكومي، كما يتطلب الأمر إعادة هيكلة بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها وفقاً لرؤية محددة واضحة.

- تطبيق السياسات الدخلية من خلال التجميد المؤقت للأجور والأسعار وفقاً لحوار بين الأطراف (المختلفة ذات العلاقة، والسماح بعد ذلك بارتفاع الأجور وفقاً لاعتبارات اقتصادية كارتفاع الإنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية.

- تطوير أدوات السياسة النقدية وزيادة فعاليتها من خلال:
- الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو تثبيته مع السماح له بالتحرك تدريجياً وفقاً لنظام التثبيت الزاحف (Crawling Peg) ويستهدف هذا الإجراء إيجاد ما يطلق عليه بمرساة اسمية (Nominal Anchor) للأسعار لكسر حلقة التوقعات المفرطة.
- ويمكن تغيير علاقة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بعملة احتياطية دولية واحدة، حيث يمكن تغيير هذه العلاقة لتصبح العملة المحلية مرتبطة بسلة من العملات مثل سلة حقوق السحب الخاصة، أو مرتبطة بسلة عملات تقدر أوزانها اعتماداً على حجم الشراكة التجارية والمالية مع هذه الدولة والدول الأخرى.
- تغيير نظام الاستدانة والتخلي عن التمويل التضخمي إلى وسائل تمويلية غير تضخمية مثل إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة وإصدار صكوك المشاركة الإسلامية لتمويل مشاريع استثمارية محددة دون أن يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص.
- تحقيق استقلال البنك المركزي وتحديد أهدافه في استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي.

## □ مراجع الفصل الثاني والعشرون:

1. أ.د محمد الأفندي، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مذكرات غير منشورة.
2. أ.د محمد الأفندي، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، دار الأمين للنشر، صنعاء (2009)
3. عبد المحمود نصر، الاقتصاد الكلي- النظرية المتوسطة، مرجع سبق ذكره.
4. Mankiw,N. Gregory “Macroeconomics” , Fourth edition , Ibid.
5. GORDON , ROBERT J. “Macroeconomics” , Eight edition, Ibid.
6. DORNBUSCH , FISEHER, “Macroeconomics” , Ninth edition, Ibid (2004).

## الفصل الثالث والعشرون السياسة الاقتصادية (Economic Policy)

### (1-23) طبيعة ومكونات السياسة الاقتصادية

رأينا في الفصل الثالث أن هناك علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ، فالسياسات الاقتصادية هي أدوات لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي ، حيث تعتمد مخرجات النظام الاقتصادي على ثلاث مجموعات من المحددات والعناصر :

- عناصر السياسات الاقتصادية .
  - العناصر الطبيعية والبيئية التي تتوفر للنظام الاقتصادي مثل الموارد الطبيعية والبشرية.
  - عناصر البيئة السياسية والقيم الاجتماعية والثقافية .
- ولا ريب أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ ولا بدون أهداف اقتصادية ، بل لها أهداف مشتقة من أهداف النظام الاقتصادي .
- تُعرف السياسات الاقتصادية بأنها جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام وأهمها:

- أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز مؤشراتته :
    - استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريبا من الصفر.
    - المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصاديا واجتماعيا(3- 6%).
    - معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح بين (5- 10%).
    - وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات .
    - استقرار سعر صرف العملة الوطنية .
  - ب- تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها .
  - ج- ضمان عدالة توزيع الدخل والثروة .
- إن للسياسة الاقتصادية مكونات أساسية وهي : أهداف نهائية - أهداف اقتصادية وسيطة - أدوات السياسة الاقتصادية ثم مؤشرات السياسة الاقتصادية .
- بيد أن هذه المكونات ليست بالضرورة جامعها واسعة .حيث يمكن إجراء تبادل الأدوار بين هذه المكونات فالهدف الوسيط قد يتحول إلى مؤشر والأخير قد يتحول إلى هدف وسيط في حالات وأوقات أخرى .
- من الأهداف النهائية أهداف تتعلق بالنمو الاقتصادي وتخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل والثروة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي . وفي أغلب الأحوال ، تحدد هذه الأهداف في الدستور والقوانين الاقتصادية لأي بلد .

- أما الأهداف الوسيطة ، فهي أهداف ذات صلة بالأهداف النهائية مثل التحكم في نمو عرض النقود أو التحكم في الإنفاق الحكومي أو إدارة الطلب الكلي بالشكل الذي يحقق الأهداف النهائية .  
وتكمن أهمية الأهداف الوسيطة في أنها تقدم مؤشرات على مدى نجاح أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الآثار المتوقعة للسياسة على الأهداف النهائية . كما أنها تستخدم كمرساة اسمية (حالة السياسة النقدية) يمكن بسهولة مراقبتها والتحكم فيها بدون تفاذي انحراف السياسة والحد من أخطائها في مسار مناقض للهدف النهائي . بيد أن الهدف الوسيط لا يكون مهما إلا في بيئة تتسم بعدم التأكد واليقين . فإذا كانت البيئة تتسم باليقين، فلا جدوى منه ، لأنه عندها يكون صنع السياسة على دراية كاملة بأثر أدوات السياسة الاقتصادية على الهدف النهائي . وقد تعارف الاقتصاديون على شروط معينة ينبغي أن تتوفر في الهدف الوسيط منها : وجود علاقة واضحة ومستقرة مع الهدف النهائي حتى تكون تغيراته معبرة تماما عن تغير الهدف النهائي . وهذا يعني توفر شرط آخر وهو وجود علاقة واضحة للهدف الوسيط بأدوات السياسة وأهدافها التشغيلية وأن يكون قابلا للقياس والتقييم .
  - الأهداف التشغيلية للسياسة . قد يجد صناع السياسة صعوبة في تحقيق أثر سريع لأدوات السياسة على الأهداف الوسيطة . فيلجئون عندئذ إلى تحديد أهداف تشغيلية كحلقة وسيطة بين أدوات السياسة والهدف الوسيط .  
فالهدف التشغيلي قد يغدوا أسرع تأثرا بأدوات السياسة من الهدف الوسيط مثل زيادة المرتبات والأجور الحكومية .
  - المؤشرات الاقتصادية هي نوع من الأهداف التشغيلية أو الوسيطة وتكمن أهميتها في أنها تقدم دلائل مبكرة على الأثر النهائي لأدوات السياسة وخاصة إذا لم تكن هناك أهداف وسيطة محددة .  
إن أي تغير في المؤشرات إنما يعبر عن دلائل أولية عن تغير وحركة الأهداف النهائية .
  - أدوات السياسة هي مجمل أدوات السياسة النقدية والمالية والسياسة الداخلية التي تستخدم بغرض التأثير المتوقع في الأهداف النهائية مروراً بتأثيرها على الأهداف الوسيطة والتشغيلية .  
ومهما يكن الأمر، فإن مناقشة أداء السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها يتم من خلال زاويتين :  
الزاوية الأولى : يتعلق بالإطار النظري الذي تتكئ عليه السياسات الاقتصادية وهذا يتم من خلال عرض ومناقشة نظرية الاختيار العام ودورة الأعمال السياسية ومنهجية منحني فيليبس كإطار للسياسات الاقتصادية .
- أما الزاوية الثانية :، فإنها تتعلق بالقضايا الأساسية العملية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتي تمثل مشكلات وقيود ترد على السياسة الاقتصادية .

## (23-2) الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

## أ- نظرية الاختيار العام

إن السياسة الاقتصادية المثلى من منظور نظرية الاختيار العام هي التي تحقق الهدف الاقتصادي للنظام بأقل التكاليف الاجتماعية. ويمكننا توصيف التكاليف الاجتماعية من الناحية النظرية بدالة الخسائر في الرفاه الاجتماعي . ومن ثم فإن تقليل دالة التكاليف الاجتماعية أو تقليل حجم الخسارة في الرفاه الاجتماعي يتمثل في تقليل حجم انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة (Froyen:1983) عن مستوياتها المرغوبة اجتماعيا .

دعنا نفترض أن :

المرغوب ( $\bar{\mu}$ ) = حجم الخسارة في البطالة الناجم عن انحراف معدل البطالة الفعلي ( $\mu$ ) عن مستواه المرغوب ( $\bar{\mu}$ ) .

المرغوب ( $\bar{\pi}$ ) = حجم الخسارة في التضخم الناجم عن انحراف التضخم الفعلي ( $\pi$ ) عن مستواه المرغوب ( $\bar{\pi}$ ) .

أما :  $a_1$  ,  $a_2$  ,  $a_3$  فإنها تمثل أوزان نسبية للانحرافات عن الأهداف المختلفة المرغوبة .

إن هدف صانعي السياسة هو تدنيه دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي الآتية :

$$SWF = \alpha_1(\mu - \bar{\mu}) + \alpha_2(\pi - \bar{\pi}) + \alpha_3(\hat{Y} - \bar{Y})$$

شريطة أن :  $a_1$  ,  $a_2$  ,  $a_3 > 0$

وحتى يكون من الممكن تدنيه دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي ، فإن مشكلة صانعي السياسة تكمن في اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي تجعل دالة التكاليف الاجتماعية في أدناها . أي ما هو المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي أو ما هي نسبة الضرائب على الدخل والأرباح المناسبة ، ما هي النسبة المقبولة لضريبات المبيعات . ثم ما هو الحجم الأمثل لمعدل نمو عرض النقود . بيد أن نظرية الاختيار العام التي تتكئ على دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي قد تعرضت لعدة انتقادات منها :

(1) من الصعب تحديد دالة خسارة اجتماعية للمجتمع وبالتالي فإن هذا التحديد ليس إلا أسلوبا ميكانيكا وغير دقيق لوصف الواقع . فهناك القليل من صناعات السياسة من يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب لأن هناك صعوبات تتعلق بشكل الدالة والأوزان النسبية  $a_1$  ,  $a_2$  ,  $a_3$  . ومن ثم هناك صعوبة في تحديد قيمة عددية لحجم الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناجمة عن انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة .

(2) الانتقاد الثاني يتعلق بالسلوك الفعلي لصناع السياسة ، فهؤلاء في حقيقة الأمر يعملون على تعظيم المنفعة الخاصة بهم وليس على تعظيم المنفعة العامة للمجتمع كما تدل عليه دالة الخسارة الاجتماعية .

وبمعنى آخر ، فإنه في النظام الديمقراطي فإن هدف صناع السياسة هو تعظيم أصوات الناخبين التي تقيهم في السلطة لفترة أطول .  
ومن ثم فإن دالة الخسارة الاجتماعية من وجهة نظرهم هي دالة الخسارة في حجم التصويت .  
وعندئذ ، فإن هدف صناع السياسة هو اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي من شأنها تخفيض حجم الخسارة في التصويت للسياسيين .  
أو :

$$LOS = \gamma_0 + \gamma_1(\mu - \bar{\mu})^2 + \gamma_2(\pi - \bar{\pi})^2 + \gamma_3(\hat{y} - \bar{y})^2$$

حيث  $LOS$  = حجم الخسارة في حجم التصويت بالنسبة لصناع السياسة كمقياس للخسارة الاجتماعية . وهي خسارة ناجمة عن انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة  $\bar{y}, \bar{\pi}, \bar{\mu}$  على التوالي .

كذلك :  $\gamma_0, \gamma_1, \gamma_2, \gamma_3 > 0$

$\gamma_0$  = تمثل تأثير العوامل السياسية الأخرى على حجم الخسارة في التصويت .

تكشف الدالة السابقة عن نوعين من الاعتبارات ذات الصلة بنظرية الاختيار العام وهما :

(1) العقلانية أو الرشد الجمعي : يتضمن الافتراض تأثير سلوك الناخبين بمسار واتجاه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية . فالناخب يستطيع مكافئة أو معاقبة صانع السياسة طبقاً لكفاءة الأخير في تخفيض أو زيادة حجم الخسارة الاجتماعية .

وفي هذه الحالة ، فإن نجاح صانع السياسة في تخفيض حجم الخسارة الاجتماعية تمثل غايته المثلى لتفادي حجم الخسارة في التصويت . ولكن ماذا لو كانت فرضية الرشد الجمعي غائبة كما هو الحال في بعض المجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية الأبجدية إضافة إلى الأمية السياسية . وفي هذه الحالة لا يابه صانع السياسة في التمييز بين تخفيض الخسارة الاجتماعية أو الخسارة في حجم التصويت . وبالتالي فإن إستراتيجية صانع السياسة هو التعظيم المباشر لحجم التصويت (المصلحة الخاصة هي المحدد الأول) .

(2) البصيرة القاصرة للناخبين : إن قصر نظر الناخبين أي ضعف رؤيتهم للمستقبل له دلالة كبيرة على سلوكهم في فترة الانتخابات عند الإدلاء بأصواتهم . فسلوكهم يتأثر كثيراً بحالة الاقتصاد قبل الانتخابات بفترة قصيرة . حيث تتوقع نظرية الاختيار العام أن سلوك الناخب يتأثر أكثر بحالة النشاط الاقتصادي (معدل البطالة) أكثر من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي (معدل التضخم مثلاً) . وإذا كان هذا السلوك المتوقع صحيحاً ، فإن الإستراتيجية المثلى لصانع السياسة هو الاهتمام بزيادة النشاط الاقتصادي قبل فترة الانتخابات : أي أنه من المتوقع زيادة الإنفاق العام قبل فترة الانتخابات بغية تخفيض معدل البطالة . وهذا يعني أن صانع السياسة لا يابه بتخفيض

معدل التضخم قبل فترة الانتخابات . وبالتالي لا يفضل إتباع سياسيات اقتصادية انكماشية لمجابهة التضخم . لأنه يتوقع أن سلوك الناخب يتأثر أكثر بمشكلة البطالة . لذلك يفضل صانع السياسة تطبيق سياسيات اقتصادية توسعية من شأنها أن تقلل حجم الخسارة في التصويت . فمن السهل أحيانا على صانع السياسة أن يقنع الناخب بعدم خطورة مشكلة التضخم أو أنه ليس مسئولا عنها وإنما هي محصلة أخطاء سابقة أهمها :

- أن التضخم هو مشكلة مزمنة ومتراكمة من أخطاء ماضية في ظل إدارة أحزاب سابقة أو سلطة سابقة .

- إن عوامل خارجية هي سبب التضخم . وأيا كان الأمر فإن كل هذه المبررات تحفز صانع السياسة على الاهتمام بمشكلة البطالة وإتباع السياسات الاقتصادية التوسعية بغية كسب أكبر عدد من الأصوات تمكنه من البقاء في السلطة .

وبطبيعة الحال فإن الحكومة المنتخبة (أو صانع السياسة) يفضل زيادة الإنفاق العام على مشروعات تعود بالنفع مباشرة على الناخبين . وبالتالي تمويل الإنفاق بالعجز بدلا من إرهاب الناخبين بمزيد من الضرائب . إنهم لا يأبهون في هذه الفترة بالتكاليف غير المباشرة التي تنجم عن هذه السياسات ومنها تصاعد التضخم .

ووفقا لهذا النمط من سلوك صناع القرار ، فإنه من المتوقع تحيزهم نحو خلق عجز في الموازنة العامة قبل فترة الانتخابات من أجل تخفيض حجم الخسارة في التصويت .

وأيا كان الأمر ، فإن تقييم كفاءة السياسة الاقتصادية في ظل الصلة القوية التي تربطها بالمتغيرات السياسية يتطلب الإلمام بما تسمى نظرية دورة الأعمال السياسية .

### بد دورة الأعمال السياسية وكفاءة السياسة الاقتصادية (Political Business Cycle)

تهتم نظرية دورة الأعمال السياسية بدراسة وتحليل العلاقة والتفاعل بين القرارات والسياسات الاقتصادية والمحددات والاعتبارات السياسية الأخرى . وبصورة محددة ، فإن هذه النظرية ليست إلا مرآة لأجندة ومتطلبات دورة الانتخابات العامة .

كان الاقتصادي الكينزي مايكل ( Michael Kalecki ) في العام 1944م من أوائل الذين حذروا من دورة اقتصادية أطلق عليها دورة الأعمال السياسية (Political Business Cycle)

فالحكومة أثناء فترة الانتخابات تفضل تطبيق سياسة مالية توسعية مثل زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب من أجل زيادة حجم التوظيف ، وتخفيض معدل البطالة ، ومن ثم خلق بيئة أعمال مشجعة تحفز أفراد المجتمع للتصويت لهذه الحكومة .

بيد أن هذا الانتعاش في الدورة الاقتصادية يسبب فجوة تضخمية وارتفاعا في الاسعار . مما يجعل الحكومة بعد إعادة انتخابها تتجه نحو كبح الطلب الكلي للقضاء على التضخم ، ومن ثم خلق انكماش في الدورة الاقتصادية إلى أن يحين وقت الانتخابات القادمة .

وهكذا تكون سياسات الطلب الحكومية - المحفزة بالأهداف السياسية - سببا مباشرا لتقلبات النشاط الاقتصادي . لقد دلت آئن بلندر (*Alan Blinder*) على أثر الدوافع السياسية في نظرية الأعمال السياسية ، بما حدث في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون قبل انتخابات 1972م . حيث اتجهت السياسات المالية نحو زيادة حجم التشغيل والعمالة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت النتيجة بعد ذلك تصاعد معدل التضخم .

كما أن الدلائل من واقع الدول النامية التي تتوفر لها نظام سياسي يقوم على تعددية الأحزاب ، تشير إلى دور مؤثر لنظرية دورة الأعمال السياسية في تفسير أزمات هذه الاقتصاديات . وهنا يلاحظ أن نحو 15-20% من الإنفاق العام في موازنات هذه الدول يعد إنفاقا سياسيا ومتخفيا تحت عنوانين وينود غير مستقرة في الموازنات . وعلى نسق نظريات دورات الأعمال الأخرى ، فإن نظرية دورة الأعمال السياسية لم تكن إلا محصلة تطور مستمر في التيار الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلي . وهي النظريات التي لا ترى في أزمات النظام الرأسمالي سوى أنها مجرد أزمات دورية عابرة لا تتعلق بآليات النظام الرأسمالي ، أو أسسه الفكرية ، إلا أن الميزة النسبية التي تمتلكها نظرية دورة الأعمال السياسية هي الربط بين المتغيرات السياسية والمتغيرات الاقتصادية .

حيث أعطت هذه النظرية دورا محوريا للعوامل السياسية في تحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية الحكومية في الأنظمة السياسية الديمقراطية ، التي تقوم على تعددية الأحزاب والتداول السلمي للسلطة . لذلك ليس غريبا أن هذه النظرية في العقود الأخيرة قد جعلت من الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية حالة عملية لاختبار مدى اتساق تنبؤات هذه النظرية مع اتجاهات السياسات الاقتصادية الكلية . بيد أن هذا لا يعني على الإطلاق حصر النطاق الجغرافي لاهتمامات دورة الأعمال السياسية على الدول الصناعية الرأسمالية . فقد أمتد نطاق تحليل النظرية إلى الدول النامية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، بغية تحديد أثر المحددات السياسية على سياسات الاقتصاد الكلي . وعلى وجه الخصوص ، فإن مضمون هذه النظرية قد ركز على دراسة مدى تأثير العوامل السياسية على نتائج برامج الإصلاح الهيكلي فيما يتعلق بالتحكم والسيطرة على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ، كالتضخم والبطالة وأسعار العملات وتوزيع الدخل .

وعلى أية حال ، فإن المساهمات الأولى التي بدأت بالأعمال والأبحاث التي قدمها كلاكي في العام 1944م ، قد دفعت بالتحليل الاقتصادي الكلي من منظور سياسي إلى الأمام .

ومنذ سبعينيات القرن الماضي ظهر الجيل الثاني من رواد هذه المدرسة الذين عملوا على توسيع التحليل إلى آفاق أوسع . فلا ريب أن مساهمات وأبحاث كل من نوردهاس *NordHqus* ، فراي وايتشمبرجر *Fry Eichenberger &* رومر وراولت *Romer & Radelet* ، باتس *Bats* ، كوردن *Corden* ، ونلسن

*Nelson* ، وغيرهم كان لها أثر ملحوظ في تطوير نماذج جديدة لاختبار مدى واقعية وصدقيه تنبؤات النظرية في عالم الواقع.

ومن جانب آخر اتكأت نظرية الأعمال السياسية على نماذج تحليلية أطلق عليها بالنماذج "الانتهازية" (*"Opportunistic" Models*) ونماذج التحليل في ظل عدم التماثل المعلوماتي.

وأيا كانت خصائص هذه النماذج واختلاف فرضياتها ، إلا أنها قد قامت على فرضية أساسية مؤداها أن الهم الأساسي للسياسيين هو البقاء في السلطة . ومن ثم فإن السياسيين يهدفون إلى تعظيم المنفعة السياسية ، أي تعظيم حجم التصويت للبقاء والاستمرار في السلطة فترة أطول في الدول النامية ذلت الديمقراطية الهشة ، أو البقاء في السلطة أكثر من فترة في الأنظمة الديمقراطية الصحيحة . ولا ريب أن تعظيم المنفعة السياسية للسياسيين ، يتطلب القيام بعملية المفاضلة والاختيار بين هدفين اقتصاديين رئيسيين هما :

(1) المفاضلة بين معدل بطالة أقل ومعدل تضخم أكبر أو العكس .

(2) المفاضلة بين معدل تضخم مستقر أو مستوى مرغوب من تنافسية الاقتصاد والعكس.

وعلى أيه حال ، فإن النتائج التي توصلت إليها نماذج دورة الأعمال السياسية لم تكن حاسمة أو قاطعة ، وقد أثارنا لغطا وجدلا في الأروقة الأكاديمية أكثر مما يجري في عالم الواقع . فالسياسيون ، ما انفكوا عن سعيهم لتعظيم مصلحتهم في البقاء في السلطة من خلال كسب أصوات الناخبين في كل دورة انتخابية . وهذا ما يجعل الاقتصاديين المؤيدين لدورة الأعمال السياسية يطلقون على السياسات الاقتصادية المدفوعة بأولويات السياسيين ، بأنها سياسات انتهازية أو نفعية . وحقا ، فإن الأمر هو كذلك عندما تكون أهداف صانعي القرار (السياسيين) تتناقض مع الرفاه العام ، أو المصلحة العامة لأفراد المجتمع . فليس من الضروري دائما أن ما يحقق أهواء ومصالح السياسيين سيكون محققا لمصلحة المجتمع . هناك تناقض في كثير من الحالات ، فالسياسيون لن يتورعوا عن تطبيق سياسات اقتصادية تجعل الدورة الاقتصادية تبدو في حالة انتعاش وازدهار مؤقت قبل فترة الانتخابات ، بغية تخفيض معدل البطالة على حساب زيادة معدل التضخم ، ولكنهم بعد الظفر بالسلطة يلجئون إلى تطبيق سياسات اقتصادية تجعل الدورة الاقتصادية في حالة انكماش بغية تخفيض معدل التضخم على حساب زيادة البطالة .

وأيا كان الأمر ، فإن السلوك الانتهازي للسياسيين قد جعل بعض الاقتصاديين يرفضون إستراتيجية المنهج المرن في تصميم السياسات الاقتصادية . فالمنهج المرن يتيح مجالا واسعا لإقحام أهواء ونزوات السياسيين في أهداف السياسات الاقتصادية واتجاهاتها المرغوبة .

ومن جانب آخر ، فإن ضعف المصدقية بالسياسيين ، قد جعلت بعض الاقتصاديين يدعون إلى عزل السياسة الاقتصادية عن متناول أهواء وأمزجة السياسيين . واقترح بعضهم إدخال تعديلات دستورية تؤكد على اتباع إستراتيجية منهج القواعد الثابتة في اختيار السياسات الاقتصادية . مثل إدخال تعديل دستوري

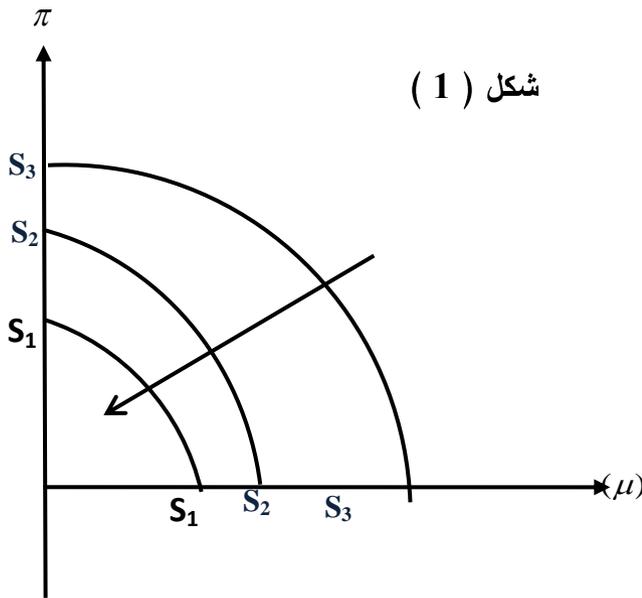
يؤكد على مبدأ توازن الموازنة العامة . ومن شأن تطبيق هذا المبدأ حماية الاقتصاد من انتهازية وفعلية السياسيين أو من عجزهم عن فهم السياسة الاقتصادية .

### ج- منحني فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية (P.C as Mechanism for Economic Policy)

تكمن أهمية منحني فيليبس في أنه أصبح أداة إرشادية هامة للسياسة الاقتصادية . فالمقايضة التي أفصح عنها منحني فيليبس تعني بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي ، عملية الاختيار الأمثل أو التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المحتمل . وعندها يتعين على أي مجتمع أن يحدد النقطة المثلى في هذا المنحنى وبالتالي اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على اتجاه الطلب الكلي الذي يحقق المعدل المرغوب لكل من البطالة والتضخم معا .

كان الاقتصادي ساملسون وسولو من أوائل من أسهم في نمذجة منحني فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية . بينما أسهم ليبسي في تطوير هذه الفكرة وتضمنين منحني فيليبس تفضيلات المجتمع للمعدلات المرغوبة من البطالة والتضخم . من الواضح أن هذا يتطلب صياغة دالة للرفاه الاجتماعي (Social Welfare Function) كدالة هدف تتضمن الاختيار الأمثل من معدلي البطالة والتضخم .

وعلى أية حال ، فإن صياغة دالة الرفاه الاجتماعي تعني وجود عدد من منحنيات الفرصة الاجتماعية أو منحنيات السواء الاجتماعية .



شكل ( 1 )

وتأخذ هذه المنحنيات شكلا مقعرا باتجاه نقطة الأصل ، وكلما اقتربت من هذه النقطة كلما كان ذلك مرغوبا بالنسبة للمجتمع . لأنها تعني مستويات أقل من البطالة والتضخم . أي أن الخسارة الاجتماعية تكون أقل كلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل ، وتكون مرتفعة كلما ابتعدت عن نقطة الأصل شكل (1) حيث  $(S_1S_1 , S_2S_2 , S_3S_3)$  ، حيث  $(S_1S_1)$  أفضل من  $(S_2S_2)$  و  $(S_2S_2)$  أفضل من  $(S_3S_3)$  وبعبارة أخرى يرتفع مستوى الرفاه الاجتماعي كلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل .

ويمكن تحديد حجم الخسارة الاجتماعية بحجم انحراف المعدلات الفعلية للبطالة والتضخم عن مستوياتها المرغوبة كما سبق أن ذكرنا .

$$SL = (u - \bar{u}) + (\pi - \bar{\pi})$$

حيث  $SL =$  الخسارة الاجتماعية

وإذا نظرنا إلى منحنيات الفرص الاجتماعية من أعلى جهة اليسار، فإنها تعني تفضيل المجتمع لمعدل منخفض للبطالة في ظل قبوله لمعدل مرتفع للتضخم. أما النظر إليها من أسفل جهة اليمين فإنها تعكس تفضيل المجتمع لمعدل منخفض للتضخم مقابل تحمل معدل مرتفع للبطالة.

وأيا كان الأمر، فإن خيارات المجتمع من البطالة والتضخم يمكن صياغتها في النموذج التالي :

دالة الهدف : تعظيم (دالة الرفاه الاجتماعي) :

$$SL = f(\overset{(-)}{P}, \overset{(-)}{u})$$

في ظل قيد دالة منحنى فيليبس :  $\pi = u(\overset{(-)}{u})$

$$\frac{\partial SL}{\partial \hat{P}} \equiv f_P < 0 \text{ : لاحظ أن}$$

$$\frac{\partial SL}{\partial u} \equiv f_u < 0 \text{ : وكذلك}$$

حيث يزيد مستوى الرفاه الاجتماعي كلما انخفض معدلي البطالة والتضخم فالعلاقة عكسية.

أما ميل منحنى السواء الاجتماعي فهو :

$$\frac{d\hat{P}}{du} \Big|_{dSL=0} = - \frac{f_u}{f_P} < 0$$

وبإدماج قيد معادلة منحنى

فيليبس في شكل (2) يتحدد الاختيار

الأمثل عند نقطة التماس بين منحنى

فيليبس ومنحنى الفرصة الاجتماعية

عند النقطة (a) في شكل (2). تبين النقطة

(a) تفضيل المجتمع لمعدل منخفض

مرغوب للتضخم عند  $(\bar{\pi}_1)$  مقابل

تحمل معدل معين مقبول للبطالة نسبيا

مرتفع عند  $(\bar{\mu}_1)$ . أن اختيار النقطة

المثلى (a) يتضمن اختيار السياسات

الاقتصادية الملائمة لتحقيق هذا الهدف .

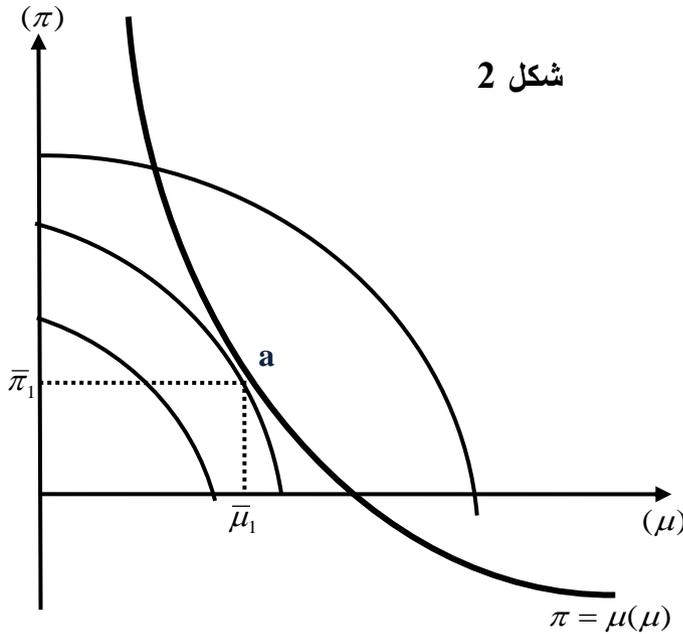
وللوهلة الأولى، فإن هذا يعني أن اتجاه

السياسات الاقتصادية يكون انكماشيا

حيث يتم مكافحة التضخم مع الاستعداد

لتحمل معدل مرتفع للبطالة.

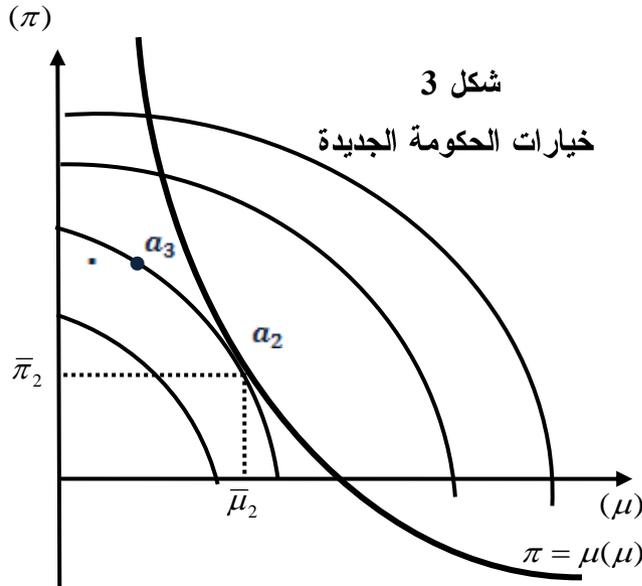
شكل 2



بيد أن اختيار هذه النقطة المثلى قد لا يكون بالضرورة مدفوعا بأسباب اقتصادية بحتة . فليس بالضرورة أن يكون معدل البطالة ( $\bar{\mu}_1$ ) هو ذلك الذي يتسق مع معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل للعمالة والذي يتسق مع مجريات التوازن في سوق العمل . مما يعني أن دوافع صانعي ( الحكومة هنا) في هذا الاختيار هي دوافع سياسية . حيث تختار الحكومة معدلا امثلا يعكس تفضيلاتها وخياراتها السياسية ، وليس بالضرورة ذلك المعدل الذي يتسق مع وقائع التوازنات في أسواق العمل .

ولا ريب أن هذا النمط من الاختيار إنما هو اختيار معياري وليس موضوعي . فما تقوم به الحكومة وفقا لهذا السلوك إلا نوعا من ممارسة دورة أعمال سياسية .

ففي ظل نظام ديمقراطي يسمح بالتداول السلمي للسلطة وفوز حزب سياسي بالسلطة يغدو متوقعا



قيامه بتغيير نقطة الاختيار المثلى السابقة في شكل (2) . ومن ثم فإنه سيغير من دالة الرفاه الاجتماعي ونقطة الاختيار لتغدو فعلا عند ( $a_2$ ) أي أن الحكومة الجديدة قد تفضل معدلا منخفضا للتضخم مع القبول بمعدل مرتفع للبطالة شكل (3) أو تختار الحكومة نقطة مثلى عند ( $a_3$ ) حيث تفضل هنا معدل أقل للبطالة مقابل القبول بمعدل مرتفع للتضخم .

وأيا كان الأمر ، فإن هناك مشكلة واضحة يثيرها هذا النموذج تتمثل في

تحديد المعدل الأمثل للبطالة الذي يتسق مع حالة التشغيل الكامل للعمالة . وقد ظل هذا الأمر محل جدل آن في الأروقة الأكاديمية أو آن في الأروقة السياسية للحكومات الديمقراطية . حيث ظل الجدل قائما حول مستوى المقايضة المرغوبة للمجتمع ومن أبرز الأمثلة التطبيقية على هذا الجدل هو ما أشار إليه الاقتصادي آرثر أوكن الذي شغل رئيسا للمجلس الاقتصادي الأمريكي في فترة الرئيس جونسون . فقد رأى أن معدل بطالة يبلغ 4% يكون مقبولا في ظل زيادة التضخم بنسبة 2% . أما ساملسون وسولو فقد اقترحا نسبة تضخم مقبولة تتراوح بين 4% - 5% إذا كان معدل البطالة هو 3% من قوة العمل في الاقتصاد الأمريكي .

## □ الجدل حول أهمية منحى فيليبس في السياسة الاقتصادية

ظلت الشهرة العلمية لمنحى فيليبس قائمة لنحو عقد من الزمان ( 1959 – 1969 ) إن على الصعيد النظري أو الصعيد التطبيقي كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي وصنع السياسات الاقتصادية أو كنظرية لتحديد الأجور والأسعار وهي شهرة جعلت من منحى فيليبس أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيراً على امتداد ربع قرن كامل وفقاً لوصف جيمس توبن .

ومع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي بدأ أن هذه الشهرة والمصداقية تخبو وتتضاءل فقد حامت الشكوك حول مدى مصداقية المقايضة بين البطالة والتضخم التي أفصح عنها منحى فيليبس وبالتالي حول مدى استقرار هذه العلاقة في الأجل القصير والطويل، وصولاً إلى إنكار وجود مثل هذه المقايضة حتى في الأجل القصير. مما يجعل هذا المنحى عديم القيمة أو الفائدة فيما يتعلق بالدلالات الاقتصادية أو السياسات الاقتصادية ، وكان مما سبب هذه الشكوك هو الوقائع الاقتصادية التي جرت منذ بداية عقد التسعينيات فقد لوحظ أن كلا من معدل التضخم والبطالة يتصاعدان معا ، وهي الظاهرة التي عُرفت بالركود التضخمي . أي تعاصر كل من التضخم والبطالة في الاقتصاديات الغربية وقتذاك، مما يعني انتفاء المقايضة أو التناوب بينهما . وبعبارة أخرى تغدو العلاقة بينهما هي علاقة طردية في ظل ظاهرة التعاصر وليست علاقة عكسية . ومن جانب آخر ، ظهرت مشكلة استقرار منحى فيليبس ، فقد دلت المؤشرات الفعلية لتلك الفترة أنه مقابل معدل معين للبطالة يوجد أكثر من معدل للتضخم . مما يشير إلى عدم استقرار المنحى ومن ثم احتمال انتقاله إلى أعلى . وقد كشفت مشكلة عدم استقرار المنحى أهمية إدماج عنصر التوقعات السعرية في معادلة منحى فيليبس . وبطبيعة الحال ، فإن تعاصر التضخم والبطالة وعدم استقرار منحى فيليبس قد أظهر عوار منحى فيليبس ومقولته بالمقايضة . وبالتالي أفقد هذا المنحى أهميته النظرية والتطبيقية كأداة من أدوات صنع السياسات الاقتصادية .

## □ (3-23) مشكلات السياسة الاقتصادية

إن غاية السياسات الاقتصادية هو التأثير المرغوب في مسار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في التوقيت المناسب . وكذلك التأثير في توقعات الفاعلين الاقتصاديين للمستقبل . لكن السياسات الاقتصادية لا تعمل دائما في محيط ملائم ، بل في بيئة معقدة تتسم بعدم اليقين وعدم التأكد ونقص المعلومات وقصور الفهم بمسار المتغيرات الاقتصادية . مما يصعب التوقع الصحيح بالصدمات الاقتصادية والتقلبات في النشاط الاقتصادي بل يجعلها مفاجئة في كثير من الحالات . لذلك، فإن عملية صنع القرار الاقتصادي ليست سهلة ولكنها عملية مركبة تتطلب إدراك واع للمحددات الأساسية لنجاح السياسة الاقتصادية . ومن هذه المحددات إدراك مستوى حجم تأثير السياسة وتوقيتها المناسب ودرجة تأثيرها في تغيير توقعات الأفراد للمستقبل أي أن تصميم السياسات الاقتصادية يتضمن إدراك القيود المختلفة التي تكتنف عملية صنع القرار . وأيا كان الأمر، فإن الاقتصاديين يدركون أن للسياسة الاقتصادية حدود وقيود ترد

عليها ، دون أن يعني ذلك التخلي عن صنع السياسة الاقتصادية أو تجنبها كليا . لأنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يمضي بدون سياسات اقتصادية من شأنها التأثير في المسار الاقتصادي إلى الاتجاه المرغوب في حدها الأقصى ، أو تجنب بعض المخاطر العامة في حدها الأدنى .

وفيما يلي نناقش جوانب مختلفة من مشكلات السياسة الاقتصادية وقيودها .

### أولا : مشكلة الفجوة الزمنية في السياسة الاقتصادية ( Policy Lag )

يدرك الاقتصاديون وجود فترات إبطاء (*Lag*) مرتبطة بمرحلة تصميم السياسة الاقتصادية ومرحلة تنفيذها وعند تقييم أثارها ومستوى انجازها ، فالقرار الاقتصادي لا يصنع حالا ، وتنفيذه يتطلب فترة زمنية معينة . كما أن قياس أثره في تحقيق الأهداف يتطلب كذلك فترة زمنية أخرى .

يتفق الاقتصاديون أن هناك ثلاث فجوات زمنية تتوزع على فترتي إبطاء رئيسيتين هما :

- فترة الإبطاء الداخلية .
- فترة الإبطاء الخارجية .

أ- ترتبط فترة الإبطاء الداخلية بالفترة اللازمة لاتخاذ إجراءات السياسة الاقتصادية ، أما فترة الإبطاء الخارجية ، فإنها تتعلق بالوقت الذي يظهر فيها أثر تطبيق السياسات على أداء الاقتصاد الكلي .

تتضمن فترة الإبطاء الداخلية فجوتين هما فجوة التعرف ( أو فجوة الإدراك ) (*Recognition Lag*) وفجوة القرار (*Implementation Lag*) .

تعرف فجوة الإدراك بأنها الفترة التي تقع بين وقت حدوث الصدمة الاقتصادية والوقت الذي يدرك عنده صناع السياسة أهمية اتخاذ قرار بمواجهة الصدمة فإذا كانت الصدمة متوقعة والسياسة الاقتصادية اللازمة لمواجهتها قد تم تحديدها ، فإن فترة الإبطاء هذه تعد سلبية .

وكمثال على هذه الحالة : صدمة التقلبات الموسمية (كالأعياد ونحوه) حيث يتوقع أن الطلب على النقود يكون مرتفعا في هذه المواسم ، وبالتالي فإن البنك المركزي وبصورة مسبقة قد قرر زيادة عرض النقود لمواجهة الصدمة المتوقعة . وإذا لم تكن الصدمة وسياسة مواجهتها محددة مسبقا فإن فترة الإبطاء تكون إيجابية .

ويختلف الاقتصاديون في تحديد فترة الإبطاء في هذه الحالة ، فبعضهم يحددها بخمسة أشهر وهي الفترة الواقعة بين حدوث الصدمة وإدراك أهمية عمل شيء إزائها . وبصورة عامة ، فإن الفترة تكون أقصر عندما تكون السياسة المطلوب تنفيذها سياسة توسعية . أما إذا كانت السياسة تقيدية فإن الفترة تكون أطول . ومن المتوقع أن فجوة الإدراك واحدة في كل من السياسات المالية والنقدية .

من جانب آخر ، تحدد فجوة القرار (*Decision and Action Lag*) بأنها الفترة الواقعة بين إدراك الحاجة لاتخاذ قرار وتنفيذ القرار وتختلف هذه الفترة باختلاف نوع السياسة الاقتصادية . وفي حالة السياسة

النقدية ، تكون فترة اتخاذ القرار وفترة تنفيذه أسرع وغالبا ، فإن فترة تنفيذ القرار تساوي صفر أي أنه يتم التنفيذ حالا وبدون إبطاء .

أما في حالة السياسة المالية ، فإن فجوة القرار تكون بطيئة بسبب دور المؤسسات التشريعية التي يتعين الحصول على موافقتها .

ويرى بعض الاقتصاديين أن فجوة القرار في سياسات الاستقرار التلقائي تساوي أيضا صفرا ، حيث تتضمن أدوات الاستقرار التلقائي ضرائب الدخل وتعويضات البطالة .

فضرائب الدخل تعمل على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تخفيض تأثير المضاعف لأي صدمة في الطلب الكلي . وفي حالة تعويضات البطالة تؤدي البطالة إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي مما يخفض تأثير مضاعف الإنفاق الكلي ، بيد أن التأثير يغدو محدودا عند إعطاء العاطلين تعويضات .

ب- تتسم فترة الإبطاء الخارجية (*Outside Lag*) بأن أثر تنفيذ السياسة يظل ممتدا لفترة طويلة وقد يكون هناك تأثير سريع للسياسة الجديدة المنفذة ، لكن أثارها الأخرى لا تظهر إلا بعد فترة متأخرة . وبصورة أساسية فإن تحليل أثر تنفيذ السياسة يعتمد على مضاعف السياسات الحركية (الديناميكية) .

دعنا نوضح فجوة الإبطاء الخارجية من خلال المثال الآتي : لنفرض أن صدمة طلب كلي حدثت ونجم عنها بطالة ، إن الإجراء السريع مثلا هو تنفيذ سياسة نقدية توسعية. فمثلا زيادة كبيرة في عرض النقود من شأنها أن تؤثر بدرجة ملحوظة على الدخل (الناتج) ولكنها ستؤدي إلى إلهاب التضخم . لاحظ أن أثر السياسة ممتد ويأخذ فترة طويلة لأن أثر السياسة النقدية التوسعية لا يعمل مباشرة على الدخل . فزيادة عرض النقود يسبب انخفاض سعر الفائدة الذي يؤثر على زيادة الاستثمار وهذا يتطلب فترة إبطاء - كذلك يؤثر على زيادة الإنفاق الاستهلاكي (وفيها فترة إبطاء أيضا) وفي الأخير ينتهي الأمر إلى زيادة الطلب الكلي الذي يحفز على زيادة الدخل .

ومن جهة أخرى لاحظ بعض الاقتصاديين بأن أثر السياسة المالية يكون سريعا على الطلب الكلي والدخل مقارنة بأثر السياسة النقدية ، أي أن السياسة المالية لها فترة إبطاء خارجية أسرع بينما لها فترة إبطاء داخلية أطول . وبالتالي لن تكون فعالة بما فيه الكفاية لتحقيق الاستقرار وإن كانت الحاجة لاستخدامها بشكل غير منتظم يعد ضروريا لتحقيق الاستقرار.

## ثانياً : مشكلة التوقعات والتغذية التبادلية الراجعة

تعتمد فعالية السياسة الاقتصادية على قدرة صانعي القرار على خلق التوقعات المواتية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة . فخلق التوقعات عملية مزدوجة بين صانعي القرار من جهة والأفراد من جهة أخرى . فمن الجانب الحكومي يتطلب الأمر تفاعلهم واستجابتهم لتوقعات الأفراد ، ومن ثم تحديد كيف تؤثر الحكومة في مسار توقعات الأفراد . هناك أذن ردود أفعال متوقعة على السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها واتجاهاتها يشكل قيوداً على فعالية السياسة الاقتصادية . وتكمن أهمية هذا البعد في أن صانعي السياسة لا يعرفون بالدقة قيم ومعاملات مضاعفات السياسات الاقتصادية . كما أنهم لا يستطيعون بدقة تحديد ردود أفعال الوحدات الاقتصادية لهذه السياسات .

يستخدم الاقتصاديون وصناع القرار النماذج القياسية في تحديد اتجاه السياسات المطلوب تنفيذها . لكن هؤلاء لا يعرفون بالدقة النماذج القياسية الأكثر تعبيرا عن الواقع ومجريات الأحداث الاقتصادية . لأنهم وبصورة نسبية لا يعرفون ما هي توقعات الوحدات الاقتصادية (المنتجين والمستهلكين) . ويترتب على خطأ الحكومة في التقدير الصحيح لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين أمرين لهما دلالة كبيرة هما :

- فقدان السياسة الاقتصادية لفاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- تغير أسلوب تنفيذ السياسات ، وبالتالي تغير اتجاه التأثير على توقعات الأفراد .

دعنا نوضح إشكالية التوقعات و ردود الأفعال على السياسات الاقتصادية من خلال المثال الآتي:  
لنفترض أن الحكومة تخطط لتخفيض الضرائب خلال العام 2012 لفترة مؤقتة بغية تحفيز الاقتصاد الكلي في فترة محدودة . هنا يعتمد حجم تخفيض الضرائب على معرفة ردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين لتخفيض مؤقت في الضرائب .

أحد الردود المتوقعة هو لا تأثير طويل المدى على الدخل طالما أن التخفيض مؤقت وبالتالي لا تأثير على الإنفاق .

وهذا يعني أن فعالية السياسة في هذه الفترة الحالية تعتمد على تخفيض أكبر (وليس أصغر) في الضرائب طالما كان مؤقتاً .

ولكن ماذا لو كانت ردود الأفعال تخالف فعل الحكومة وأصبح المستهلكون يعتقدون بأن تخفيض الضرائب ذات أمد طويل (ليس مؤقتاً) وإن زيادة الضرائب بعد ذلك سيكون صعباً على الحكومة . في هذه الحالة من المتوقع ارتفاع الميل الحدي للإنفاق أو أنه سيكون كبيراً . وبالتالي فإن تخفيض أقل في معدل الضرائب سيكون له فعالية أكبر في تحفيز الطلب الكلي . لاحظ هنا أن خطأ الحكومة في التقدير الصحيح لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين يضعف من فاعلية السياسة الاقتصادية ويجعلها مصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي بدلاً من تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

دعنا نضرب مثالا آخر ، يتعلق بلجوء الحكومة إلى تغيير أسلوب تنفيذ السياسات بغية التأثير على توقعات الأفراد والحفاظ على مصداقية السياسات .

لنفترض أن الحكومة تعودت على تخفيض الضرائب في فترات الركود الاقتصادي إلا أن الحكومة قد تخلت عن هذا الأسلوب (السياسة) لأنه أصبح متوقعا من الفاعلين الاقتصاديين . ماذا سيكون رد فعل المستهلكين في هذه الحالة ؟ . المتوقع هو انخفاض إضافي في الطلب الكلي بسبب إدراك المستهلكين أن تخفيض الضرائب لن يقع في هذه الفترة . هذا المثال يبين أن تغيير أسلوب تنفيذ السياسات له تأثير على تشكيل توقعات الأفراد .

ولكن ما هو أثر مصداقية السياسات في مثل تلك الحالات ؟ . دعنا نقدم مثالا أكثر دلالة على أثر المصداقية . لنفترض أن السلطات النقدية (البنك المركزي) تعهد باستقرار التضخم وأنه سيكيف عرض النقود بما يتسق وهذا الهدف المعلن ، إذا تمسكت السلطات بمصداقيتها ، فإن الفاعلين الاقتصاديين لن يشككوا توقعاتهم للنمو النقدي والتضخم طبقا لسلوك الماضي للتضخم .

لكن المشكلة هنا أن درجة مستوى ثقة الفاعلين الاقتصاديين بالسياسات الحكومية ليست كاملة، ولزيادة درجة المصداقية يتعين على السلطات النقدية في هذه الحالة الالتزام بالسياسات المعلنة لفترة طويلة كي تكتسب مصداقية كاملة . بيد أن اكتساب المصداقية لا يمر بدون ثمن . فإذا لم يثق الأفراد بالالتزام البنك المركزي بجعل التضخم منخفضا ، فإن النتيجة هي أن التضخم المتوقع يكون أعلى من معدل التضخم الفعلي ، وبالتالي يظهر الركود الاقتصادي (وهذا هو الثمن) طبقا لمنحنى فيليبس .  
ومرة أخرى فإن هذا يبين أن اكتساب المصداقية يتطلب مرور فترة طويلة كي يثق الأفراد وتصبح هذه السياسة مفهومة بالنسبة للأفراد .

### ثالثا : السياسة الاقتصادية والمسار المتغير للصدمات الاقتصادية

لا تأخذ الصدمات الاقتصادية سلوكا واحدا أو مشابها ، بل متغيرا ، فالصدمة قد تكون مؤقتة أو دائمة . وفي كل حالات سلوك الصدمة فإن هذا يعكس مدى التعقيد والصعوبات التي تواجه صناعات السياسة الاقتصادية . لأن ذلك يضيف مزيدا من عدم اليقين وعدم التأكد على البيئة المحيطة بالسياسة الاقتصادية . وما لم تكن السياسة متسقة مع طبيعة الحالة أو الصدمة الاقتصادية . فإنها تفقد فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتصبح بذاتها مصدرا لعدم الاستقرار .

دعنا نناقش مثالا على هذه المشكلة التي ترد على عملية صنع السياسة الاقتصادية الملائمة . لنفترض أن الاقتصاد الكلي يعمل حاليا في ظل التشغيل الكامل للموارد ( $Y = \bar{Y}$ ) . وأن هناك صدمة في جانب الطلب الكلي من شأنها أن تخفض توازن الدخل ( $\bar{Y}$ ) . لا توجد مؤشرات تحذيرية مسبقة لحدوث الصدمة وبالتالي ، لا توجد سياسات وقائية استباقية لمواجهة صدمة الطلب الكلي .

إن المشكلة التي تواجه صانعي القرار الآن هو تحديد الإستراتيجية الملائمة لمواجهة هذه الصدمة . إن هذا يتوقف على طبيعة الصدمة وما إذا كانت مؤقتة أو دائمة. لنفترض أنها مؤقتة بسبب انخفاض الإنفاق

الاستهلاكي مرة واحدة . وحيث أنها مؤقتة ، فمن المتوقع عودة الإنفاق الاستهلاكي إلى وضعة السابق قبل الصدمة بعد فترة قصيرة . في هذه الحالة ، فإن الخيار المناسب هو اتباع إستراتيجية "اللامبالاة" ( *Passive Policy* ) لكن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بقناعة رجال الأعمال بأن الصدمة مؤقتة وليست دائمة . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المنتجين سيعالجون الصدمة من خلال سياسة الإنتاج وتغيير المخزون وليس من خلال إجراء تعديلات في الطاقة الإنتاجية . وعندئذ يقتصر أثر الصدمة على الدخل في الفترة الحالية فقط دون أن يكون لها تأثير يُعتد به في المدى البعيد .

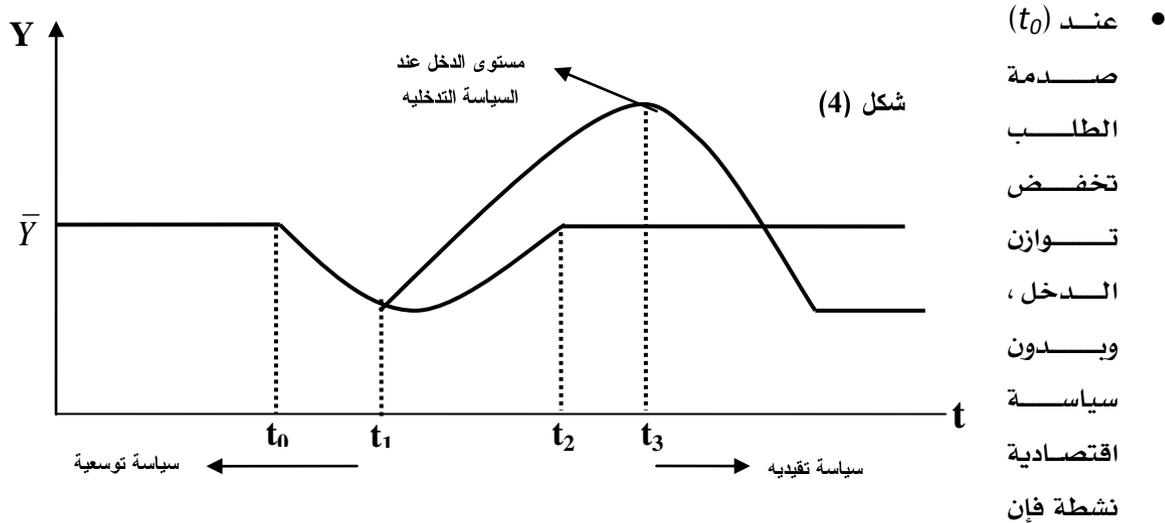
ولكن ماذا سيكون الحال ، لو تم اتباع إستراتيجية نشطة تدخلية من هذه الحالة من المتوقع أن أثرها يأخذ وقتاً طويلاً ، وليس هناك ما يضمن استعادة التوازن المرغوب . بل قد تسبب هذه الإستراتيجية انحراف التوازن الاقتصادي إلى مسار آخر ، بعيداً عن المستوى المرغوب .

وخلاصة الأمر ، عندما تكون الصدمة مؤقتة دون أن يكون لها تأثير طويل المدى وتوجد فترة إبطاء لتأثير السياسة عند استخدامها ، فإن الاستراتيجية المفضلة هو : لا تعمل شيئاً ( *Passive Policy* ) .

دعنا نوضح بيانياً السياسة الملائمة في حالة الصدمة المؤقتة وفقاً لتحليل الاقتصادي (دورن بوش

وفلتشر) ( *Dornpusch* ) .

#### السياسة الملائمة في حالة الصدمة المؤقتة



الدخل ينخفض لفترة وجيزة ثم يعود إلى وضعة السابق في الفترة (  $t_2$  ) .

- إذا تم تنفيذ سياسة نشطة (توسعية) في الفترة (  $t_1$  ) مع وجود فترة إبطاء في التأثير ، فإنه بعد ذلك يأخذ الدخل في التصاعد بوتيرة أسرع . ولكن بسبب الخطأ في حجم الجرعة التنشيطية أو التوقيت المناسب ، يقفز الدخل فوق (  $\bar{Y}$  ) في الفترة (  $t_3$  ) ويظل عند هذا المستوى لفترة . وعندئذ يكون رد فعل السياسة هو استخدام سياسات تقيديه ، مما يؤدي بعد فترة إلى انخفاض الدخل باتجاه (  $\bar{Y}$  ) وقد يستمر الانخفاض إلى ما دون (  $\bar{Y}$  ) ( أنظر الشكل رقم (4) ) .

لاحظ أن التحليل السلب بين أن تطبيق سياسة اقتصادية تدخلية أو نشطة قد أحدثت في حقيقة الأمر ، حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تُعزى إلى مشكلة عدم التأكد وفترة الإبطاء وتحديد نوعية صدمة الطلب الكلي .

ومن الناحية العملية ، فإنه من السهل تحديد نوعية الصدمة وفي أحيان أخرى يكون الأمر صعبا . وفي حالة الإنفاق العسكري ، يمكن تحديد الصدمة بأنها مؤقتة ، وكذلك في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء . لكن في حالات أخرى يصعب التحديد الدقيق .

في السبعينات ظن الاقتصاديون في الغرب أن صدمة ارتفاع أسعار النفط (عندما قاطعت الدول النفطية تصدير النفط في 1973/ 1974م) هي مؤقتة . بيد أن هذه الصدمة استمرت لفترة 12 سنة (أنظر Busch 2004) .

ومن جانب آخر ، ما الذي يحدث لو كان صناع القرار يدركون أن أثر الصدمة يستمر لفترة طويلة . بدون سياسات تدخلية ، من المتوقع أن يظل الدخل ما دون ( $\bar{Y}$ ) لبعض الوقت ، وسيواجه صناع القرار الاقتصادي صعوبة في تحديد فجوة الإبطاء . وهذا ليس إلا مثالا على مدى التعقيد الذي يواجه صناع القرار الاقتصادي .

#### رابعا : السياسة الاقتصادية النشطة بين منهج المرونة ومنهج القواعد

هناك جدل واسع بين الاقتصاديين حول طبيعة ونجاعه السياسة الاقتصادية التدخلية ( *Active Policy* ) في مواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية . يتركز هذا الجدل في قضيتين هما :

- هل يتعين حالا على صانعي القرار استخدام السياسات النشطة (التدخلية) وفقا لإستراتيجية "الردع السريع" ( *Fine-tune Policy* ) . أم أن عليهم مواجهة الصدمات الكبيرة فقط .
- وإذا كان مرغوبا استخدام السياسات التدخلية النشطة ، فهل يتم وفقا لمنهج القواعد الجامدة ( *Rule Policy* ) . أم وفقا لمنهج المرونة (التقديرية) ( *Case-by-case Discretion Policy* ) .

لا ريب أن هناك تباين كبير بين المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتلك القضيتين فالمدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة وآخرون يفضلون منهج القواعد الجامدة على منهج المرونة (المنهج التقديري) . ومن أشهر أمثلة منهج القواعد هو تطبيق قاعدة بسيطة لتنظيم عرض النقود التي من شأنها تحقيق الاستقرار . وهذه القاعدة لا تخرج عن تحديد نسبة ثابتة لنمو عرض النقود بصرف النظر عن مستوى هذه النسبة . وطبقا لهذه القاعدة ليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي للحالة المتغيرة التي تسود الاقتصاد الكلي ، إلا إذا كانت الصدمة كبيرة وقوية ، فإنه في هذه الحالة يكون الأنسب استخدام السياسة النشطة .

من جانب آخر ، وفقا لمنهج المرونة ، فإن للسياسة النقدية فعالية أكبر في مواجهة الصدمات الصغيرة مقارنة بالسياسة المالية . والسبب أن فترة الإبطاء الداخلية للسياسة النقدية هي أقصر مقارنة بفترة إبطاء

السياسة المالية . وأيا كان الأمر ، فإن الخيار بين منهج القواعد ومنهج المرونة في السياسة الاقتصادية يعتمد على حجم المؤيدين وحجم المعارضين لهذا المنهج أو ذاك . وعلى أي حال ، فإن الحجج المؤيدة لمنهج معين هي نفسها حجج ضد المنهج الآخر للسياسات الاقتصادية ، لذلك سنركز عرضنا على الحجج المؤيدة لمنهج القواعد مقارنة بمنهج المرونة .

### الحجج المؤيدة لمنهج القواعد المعارضة لمنهج المرونة

هناك ثلاث حجج رئيسية تبين لماذا يتفوق منهج القواعد الجامدة على منهج المرونة وهي :

- حجة المخاطرة الكبيرة .
- التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية .
- الاعتبارات السياسية (تحيز السياسيين) .

### حجة المخاطر الكبيرة

يُقصد بالمخاطر الكبيرة تلك الناجمة عن المبالغة في ردود فعل صانعي القرار للتقلبات الاقتصادية التي تحدث بصورة غير متوقعة . حيث حجم التدخل يعتمد على تقدير السياسيين للحالة الاقتصادية الذي قد يكون أقل أو أكبر مما ينبغي . إن حجم التدخل قد يكون كبير في ظل منهج المرونة ، مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وعندئذ تغدو السياسة الاقتصادية مصدر عدم الاستقرار أو غير مؤثرة أو أن تأثيرها يكون محدودا .

بيد أن مؤيدي منهج القواعد لا ينكرون أهمية السياسات النشطة في مواجهة التقلبات الكبيرة في الاقتصاد الكلي إذا ما نفذت بطريقة كفؤة . كما أنهم يقترحون بديلا عن السياسات النشطة لمواجهة التقلبات الصغيرة في الاقتصاد . فسياسات الاستقرار التلقائية لها فاعلية في مواجهة التقلبات الصغيرة وبدون فجوات داخلية زمنية وبصورة عامة يرجح مؤيدي منهج القواعد ضعف فاعلية منهج المرونة في السياسات ومخاطرها على الاستقرار الاقتصادي إلى جملة من الأسباب أهمها :

1. وجود فترات إبطاء داخلية وخارجية ، يصعب في كثير من الأحيان تقدير فترتها بدقة . فتقدير فترات الإبطاء الداخلي أكثر صعوبة بالنسبة للسياسة المالية وأقل صعوبة بالنسبة للسياسة النقدية . مما يجعل السياسة النشطة مصدرا لعدم للاستقرار .
  2. صعوبة تقدير توقعات مصادر ومؤثرات التقلبات الاقتصادية . فالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية تعتبر مصادر للتوقعات ، لكن هناك مشكلة نقص المعلومات عنها . كما أن النماذج الاقتصادية القياسية تتسم بعدم الكمال والدقة ، مما يجعل نتائجها بعيدة نوعا ما عما يجري في الواقع .
- أي أن هناك منطقة واسعة من الجهل بحقائق الوضع الاقتصادي ، مما ينعكس سلبا على مدى دقة وكمال التوقعات بالشروط الاقتصادية اللازم توفيرها لاتخاذ القرار الاقتصادي المناسب .

3. يصعب في كثير من الأحيان ، التقدير الدقيق لردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين المتأثرين بالسياسات النشطة . وفي أحيان أخرى سيتجاهل صانعي القرار توقعات الأفراد الناجمة عن تأثير هذه السياسات طبقا للاقتصادي لوكاس . ولذلك فإن على صانعي القرار أن يتعلموا كيف تؤثر السياسات النشطة على توقعات الناس وأن يعلموا أن تقييم أثر السياسات النشطة أمر صعب . لكن عليهم أن يدركوا حجم الأذى المسبق الذي يعاني منه الأفراد بسبب السياسات النشطة عليهم أن يدركوا حجم الأذى المسبق الذي يعاني منه الأفراد بسبب السياسات النشطة (Requisite Humility) . وأيا كان الأمر ، فإن استخدام السياسة ليس أمرا مستحيلا ، لكن السياسة الطموحة تقترن بمخاطر أكبر ، مما يستلزم الحيطة والحذر فالسياسة نفسها قد تصبح مصدر عدم الاستقرار .

4. من الواضح أن هناك حالة كبيرة من عدم التأكد واليقين من شأنها تشويش البيئة المحيطة بالسياسات الاقتصادية النشطة وفقا لمنهج المرونة . ويتطلب الأمر عندئذ الاحتراس في اختيار المنهج الملائم للسياسة الاقتصادية . إن منهج القواعد يتسق مع مبدأ الاحتراس والحذر في اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم . دعنا نسلط الضوء على واحدا من مصادر عدم التأكد وهو : حالة عدم التأكد المرتبطة بقيم مضاعف السياسات الاقتصادية ، فالمضاعفات كما نعرف تقدم مقياسا كميا لأثر السياسات الاقتصادية على الأهداف الاقتصادية المرغوبة . وطبقا لوليام برينارد (W. Brainerd) فإن على صانعي القرار أن يكونوا أكثر حذرا واحتراسا في صنع السياسات كلما كانوا أقل تأكدا من حجم وقيمة مضاعف السياسات . وقد عرض دورن بوش نموذج برينارد المتعلق بتحليل حالة عدم التأكد المرتبطة بحجم المضاعف نوضحه كما يلي :

لنفترض أننا نعلم أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الكلي يتم من خلال المعادلة (1) :

$$Y=BM \dots\dots\dots(1)$$

حيث  $Y$  = الناتج الفعلي ،  $B$  = مضاعف السياسة النقدية ،  $M$  = كمية النقود المعروضة . ودع  $\bar{Y}$  = الهدف المرغوب للناتج .

وحيث أن تحقيق الهدف المرغوب للناتج أمر غير مؤكد ، دعنا نضع قاعدة (Rule) تمكننا من تقييم مدى نجاح السياسة النقدية في تحقيق الهدف المرغوب . إن من شأن هذه القاعدة أن تقدم مقياس لحجم الخسارة الناجمة عن فقدان الهدف المرغوب ( $\bar{Y}$ ) ، وبمعنى آخر ، من المحتمل أن تكون هناك فجوة بين الناتج الفعلي والناتج المرغوب مقدارها يساوي ( $Y - \bar{Y}$ ) .

دعنا نفترض أن فجوة انحراف الناتج الفعلي عن مستواه المرغوب يمكن توصيفه بدالة تسمى دالة الخسارة الكلية :

$$\zeta = \frac{1}{2} (y - \bar{y})^2 \dots\dots\dots(2)$$

لاحظ أنها دالة الخسارة (2) تعني عقاب أكبر كلما كان الانحراف عن الهدف المرغوب أكبر في (2) . وبإدخال المعادلة (1) في المعادلة (2) نحصل على دالة الخسارة الكلية بالصيغة الآتية :

$$\zeta = \frac{1}{2} (BM - \bar{y})^2 \dots\dots\dots(3)$$

وبأخذ التفاضل الجزئي للمعادلة (3) بالنسبة لكمية النقود ( $M$ ) نحصل على دالة الخسارة الحدية الآتية :

$$ML(M) \equiv \frac{\partial \zeta}{\partial M} = (BM - \bar{y}).B \dots\dots\dots(4)$$

تبين المعادلة (4) حجم التغيير في دالة الخسارة الكلية الناجمة عن تغيير معين في أحد أدوات السياسة النقدية ( $M$ ) .

وبغية التوصل إلى أقل خسارة ، يمكننا مساواة معادلة الخسارة الحدية (4) بالصفر أو :

$$ML(M) = 0 = (BM - \bar{y}).B \dots\dots\dots(5)$$

ومن (5) نحصل على :

$$B^2 M = B\bar{Y}$$

$$M = \frac{\bar{Y}}{B} \dots\dots\dots(6)$$

إن معادلة (6) تبين الاختيار الأمثل للسياسة في ظل عدم التأكد من قيم ( $B$ ) .

أفترض أننا نعرف تماما حجم المضاعف وأنه يساوي  $B = \bar{B} = 1$  (حالة التأكد التام) . ومن ثم فإن

المعادلة (6) تصبح :

$$M = \frac{\bar{Y}}{B} \dots\dots\dots(7)$$

معادلة (7) تبين الاختيار الأمثل للسياسة في حالة التأكد التام ومنها نحصل على  $M = \bar{Y}$  عندما

$$\bar{B} = 1$$

مثال : دعنا نفترض أن  $3 = \bar{Y}$  .

وفي ظل هذه الحالة ، فإن الكتلة النقدية الملائمة هي :

$$M = \frac{5}{1} = 5$$

$$\bar{y} = \bar{B}m = y$$

$$\bar{y} = 1(5) = 5 = y$$

أي أن  $5 = Y$  تحقق الهدف المرغوب تماما ( $5 = \bar{Y}$ )

وبالتالي ، فإن حجم الخسارة كما تحدده المعادلة (2) يساوي صفر

$$L = \frac{1}{2} (5 - 5)^2 = 0$$

دعنا الآن نفترض حالة عدم التأكد في حجم المضاعف ( $B$ ) ، وأن قيمته تتراوح بين (0.5) أو (1,5)

باحتمال 50% لأية قيمة للمضاعف إذا أتبعنا سياسة تعادل التأكد ( Certainty- Equivalence )

(Policy) ووضعنا  $M=5$  ،  $B=0.5$ ، فإننا في هذه الحالة نحدد الهدف المرغوب بأقل مما ينبغي (Target – Under Shooting).

أما إذا وضعنا  $B=1.5$  ، فإننا نحدد الهدف المرغوب بأكبر مما ينبغي (Target – Over Shooting).

وهنا يتبلور تساؤل الخيار المناسب للسياسة المثلى : هل نحدد الهدف المرغوب بأقل أو بأكثر مما ينبغي

٩

من الواضح أن التحديد بأقل مما ينبغي يكون أفضل قليلا لأن القيمة المنخفضة للمضاعف ( $B$ ) تعني أن الأثر الحدي للسياسة (الخسارة الحدية للسياسة) يكون في حده الأدنى . بيد أن هناك خيار ثالث للسياسة المثلى يعتمد على الاستفادة من الأوزان .  
الخيار الأمثل للسياسة :

إن الاختيار الأمثل للسياسة النقدية الذي يحقق أدنى خسارة في انحراف الهدف الفعلي ( $Y$ ) عن مستواه المرغوب ( $\bar{Y}$ ) يتحقق بإدماج فرص (احتمالات) قيم المضاعف في معادلة الخسارة الحدية للسياسة (معادلة 5) . أي ترجيح المعادلة (5) باحتمالات تحقق قيم ( $B$ ) .

$$ML(M) = 0.5[(0.5M - \bar{Y})(0.5)] + 0.5[(1.5m - \bar{y})(1.5)] \text{ أو}$$

$$M = \bar{Y} / 1.25 \dots\dots\dots (8)$$

ومنها نحصل على : (8) فإن  $M = 5 / 1.25 = 4$  بدلا عن (5) في الحالة السابقة .

إن كمية النقود = 4 تعني أن صناع القرار أصبحوا أكثر احتراسا وتحفظا مما كان عليه الحال في حالة سياسة تعادل التكافؤ .

وأياً كان الأمر، فإن هذا النموذج يؤكد أن حالة عدم اليقين هي حجة لصالح منهج القواعد حيث يتسق هذا المنهج مع مبدأ الحيطة والحذر خاصة عندما يفتقد السياسيون التقدير الدقيق لقيم مضاعف السياسات .

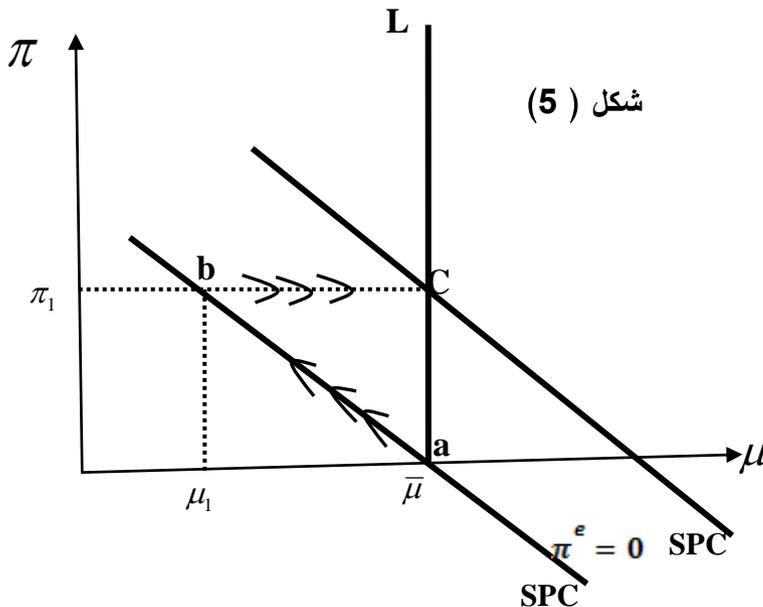
لذلك يقايض مؤيدي منهج القواعد مبدأ التأكد بمبدأ المرونة في السياسات فالقواعد تضمن عدم وقوع أخطاء كبيرة يترتب عليها خسارة كبيرة للاقتصاد الكلي وهذا على عكس مؤيدي السياسات النشطة الذين يقايضون المرونة في السياسات بمبدأ التأكد .

### خامساً: التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية (Time Inconsistency)

تتسم السياسات الاقتصادية عبر الزمن بالتناقض وعدم الاتساق وخاصة في ظل منهج المرونة. يُعرّف عدم الاتساق الزمني للسياسات (أو التناقض الحركي للسياسات) بأنه ميل صانعي القرار للانحراف عن السياسة المعلنة التي التزموا بتطبيقها، وكان القطاع قد تفاعل معها وقت إعلانها. إن ظاهرة التناقض الحركي للسياسات تمثل مشكلة مرتبطة بمنهج المرونة وبالتالي فإنها حجة لصالح منهج القواعد. يعتمد تحليل هذه الظاهرة على فكرة التناوب في الأجل القصير بين التضخم والبطالة التي أفصح عنها منحني فيليبس وعلى غياب هذه العلاقة في الأجل الطويل.

وبناء على ذلك، يتسم الوضع الأمثل للاقتصاد في الأجل الطويل بالتوظيف الكامل للموارد وبمعدل صفري للتضخم أو على الأقل معدل منخفض للتضخم. إلا أن صانعي القرار قد يتخلوا عن مصداقيتهم بالتمسك بحالة التشغيل الكامل والمعدل الصفري للتضخم. ومن ثم يلجأون إلى خيار معدل أقل للبطالة في ظل معدل مرتفع نسبياً للتضخم. وبهذا الخيار يبدو جلياً فجوة المصداقية التي تعكس الفرق بين السياسة المعلنة والسياسة المنفذة فعلياً وهذه الفجوة يطلق عليها ظاهرة التناقض الحركي للسياسة الاقتصادية. أو فجوة مصداقية السياسة عبر الزمن. بيانياً يوضح الشكل رقم (5) ظاهرة التناقض الزمني للسياسات.

لنفترض أولاً أن السياسة المعلنة هي معدل صفري للتضخم (0%). ومن ثم فإن التضخم المتوقع  $\pi^e = 0$  وبالتالي فإن حالة الاقتصاد تقع على منحنى فيليبس للأجل القصير (SPC). لكن صانعي القرار سيختارون سياسة أخرى مثل تخفيض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع للتضخم. لاحظ أن هذه السياسة تتناقض مع السياسة المعلنة.



شكل (5)

لاحظ أنه عند (a) يكون معدل التضخم = صفر، ومعدل البطالة عند مستواها الطبيعي ( $\bar{\mu}$ ) (حالة التشغيل الكامل للموارد). وهي النقطة التي يفضلها كل الفاعلين الاقتصاديين لأنها النقطة التي تعكس السياسة المعلنة لصانعي القرار وتوقع الأفراد

بمعدل تضخم صفري . وبالتالي فإن الاقتصاد الكلي يقع على  $(SPC_1)$  المفضل .

لاحظ أنه عند  $(a)$  أيضا هناك رغبة للفاعلين الاقتصاديين في تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي مع القبول بمعدل مرتفع نسبيا للتضخم . وهذا يحفز صانعي القرار على نقل حالة الاقتصاد الكلي إلى النقطة  $(b)$  .

عند النقطة  $(b)$  التضخم مرتفع بما فيه الكفاية الذي يحقق التساوي بين الخسارة الحدية من تضخم مرتفع  $(\pi_1)$  والمنافع الحدية من معدل منخفض للبطالة  $(\mu_1)$  .

لكن التضخم عند النقطة  $(b)$  أكبر من المتوقع  $(\pi_1 > \pi^e)$  ، مما يزيد من توقعات صانعي القرار بتضخم مرتفع . إن توقع ارتفاع التضخم سينقل منحني فيليبس إلى أعلى  $(SPC_2)$  مستواه التوازني الجديد عند النقطة  $(C)$  في النهاية ، لاحظ أنه عند النقطة  $(C)$  الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل ولكن في ظل معدل مرتفع للتضخم .

وبالتالي لا توجد رغبة لصانعي القرار عند  $(C)$  لزيادة التضخم من أجل تخفيض آخر للبطالة لأن الخسارة الحدية من معدل مرتفع للتضخم أضحت كبيرة بما فيه الكفاية .

وبالمقارنة بين  $(a)$  و  $(C)$  ، فإن كل الفاعلين الاقتصاديين يفضلون حالة الاقتصاد عند  $(a)$  بالرغم من حدوث توازن للاقتصاد عند  $(C)$  في ظل تضخم مرتفع . فإذا أعلن صانعي القرار العودة إلى هدف المعدل الصفري للتضخم عند  $(a)$  ، فإن هذا الوعد لن يكون ذات مصداقية لأن العودة إلى  $(a)$  ستحفز الفاعلين الاقتصاديين مرة أخرى للتحرك نحو النقطة  $(b)$  وفي هذه الحالة ، قد يكون مفضلا بالنسبة للسياسيين الحفاظ على وعودهم عند  $(a)$  ومرة أخرى لو تم هذا الأمر فإنه سيخلق حافزا لكل الفاعلين للتحايل وعدم التمسك بهذا الوضع وفقاً لدور نبوش .

ولكن كيف يتم تفادي ظاهرة التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية أو التقليل منها ؟

يقترح بعض الاقتصاديين بعض الوسائل والإجراءات لتفادي عدم مصداقية السياسات التي تعكس التحيز نحو تضخم مرتفع منها :

1. إدراك أهمية الحفاظ على سمعة ومصداقية صانعي القرار وأثرها في تحقيق التناسق الحركي وعدم التناقض رغم الضغوط الخارجية على السياسيين بالتحيز نحو تضخم مرتفع .
  2. تعيين صانعي قرار (محافظ البنك المركزي مثلا) من ذوي الميول والاهتمام الأكبر بمكافحة التضخم ومن شأن ذلك أن يجعله أكثر قدرة على مقاومة الضغوط التضخمية .
  3. إجراء عقود مالية مع صانعي القرار من شأنها أن تعطي حوافز ومكافآت مالية لمن يحافظ على تضخم منخفض .
  4. والأكثر أهمية من كل ذلك هو : الالتزام بمنهج القواعد التي تسمح بتطبيق قاعدة تضخم منخفض . ومن شأن هذا المنهج أن يمنع ويحد من ميل السياسيين في خلق ظاهرة التناقض الحركي للسياسات التي تنجم من استخدام هؤلاء لمنهج المرونة في السياسات الاقتصادية .
- وعلى أية حال ، فإن بعض الاقتصاديين يرى أنه في ظل النظام الديمقراطي فإنه يوجد ضغط باتجاه معدل بطالة أقل في ظل معدل مرتفع للتضخم . وبالتالي فإن مشكلة التناقض الحركي تظل قائمة .

## نموذج التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية (نموذج كيد لاندربريسكوت)

دعنا بداية نستعيد معادلة فيليبس المعضدة بالتوقعات

$$\pi = \pi^e - \alpha(\mu - \bar{\mu}) \dots \dots \dots (1)$$

تفيد المعادلة (1) أن التضخم يكون مرتفعا إذا كان  $\mu < \bar{\mu}$  ومنخفضا إذا كان  $\mu > \bar{\mu}$ . لاحظ أن كل الفاعلين الاقتصاديين يرغبون بمعدل منخفض للبطالة ومعدل صفري للتضخم .

كما يمكن إعادة صياغة (1) لتصيح كما يلي :

$$\mu = \bar{\mu} - a(\pi - \pi^e) \dots \dots \dots (2)$$

$$\frac{1}{\alpha} = a \text{ حيث}$$

تفيد المعادلة (2) أن معدل البطالة يكون منخفضا عندما  $(\pi > \pi^e)$  ومرتفعا عند  $(\pi < \pi^e)$  . دعنا نفترض أن البنك المركزي قد اختار معدل التضخم ليكون الهدف الرئيس للسياسة النقدية. لاحظ أنه في الواقع العملي ، فإن البنك المركزي يختار التحكم بمعدل التضخم بصورة غير مباشرة من خلال التحكم في عرض النقود  $(M)$  .

وبصورة محددة ، يتحكم البنك المركزي يتحكم بمعدل التضخم بصورة كاملة حيث يفضل معدل منخفض لكل من البطالة والتضخم ( غالبا معدل منخفض للبطالة ومعدل صفري للتضخم) .  
نفترض أن دالة الخسارة لكل من البطالة والتضخم التي يواجهها البنك المركزي هي :

$$L = \mu + \lambda \pi^2 \dots \dots \dots (3)$$

حيث  $(\lambda)$  معلمة تقيس مستوى كراهية البنك المركزي للتضخم مقارنة بالبطالة حيث يكون هدف البنك المركزي تدنيه هذه الخسارة . يتعين الآن أن نقارن دور السياسة النقدية في ظل منهج القواعد ومنهج المرونة .

**السياسة طبقا لمنهج القواعد :**

طلقا للقاعدة الثابتة ، فإن البنك المركزي يلتزم بالحفاظ على معدل معين (محدد) للتضخم وإذا اقتنع القطاع الخاص بالتزام البنك المركزي بهذه القاعدة الثابتة ، فإن معدل التضخم المتوقع هو نفسه المعدل الذي تعهد البنك المركزي بتحقيقه ، أي أن  $\pi = \pi^e$  . وبالتالي فإن معدل البطالة هو المعدل الطبيعي  $\mu = \bar{\mu}$  وفي هذه الحالة فإن السياسة أو القاعدة المثلى تقتضي أن يحقق البنك المركزي معدل صفري للتضخم ، طالما أن البطالة عند مستواها الطبيعي بصرف النظر عن مستوى التضخم المحدد بهذه القاعدة . لأنه عندئذ لا توجد أية مصلحة بالتمسك بأي معدل للتضخم بصورة كلية ( راجع النقطة  $a$  في الشكل 5) .

## السياسة طبقاً لمنهج المرونة :

في ظل منهج المرونة ، يحدد القطاع الخاص التضخم المتوقع ( $\pi^e$ ) بينما يختار البنك المركزي معدل التضخم الفعلي ( $\pi$ ) أخذاً بعين الاعتبار أن ( $\pi^e$ ) متغير محدد مسبقاً وبتحديد الحالة  $\pi^e < \pi$  ، يتم تحديد معدل البطالة . إن مستوى التضخم الذي يختاره البنك المركزي كهدف مرغوب يتطلب تدنيه دالة الخسارة في معادلة (3) وهذا يتم بإدخال معادلة منحنى فيليبس (2) في دالة الخسارة (3) لنحصل على :

$$L = \bar{\mu} - a(\pi - \pi^e) + \lambda\pi^2 \dots\dots\dots(4)$$

تبين معادلة (4) أن خسارة البنك المركزي ترتبط عكسياً بالتضخم غير المتوقع ( $\pi - \pi^e$ ) وطردياً بالتضخم الفعلي ( $\pi^2$ ) .

وللحصول على معادلة التضخم الذي يختاره البنك المركزي والذي يحقق أدنى خسارة يتم مفاضلة معادلة (4) جزئياً بالنسبة لـ ( $\pi$ ) ومساواة المعادلة الناتجة بالصفر .

$$\frac{\partial L}{\partial \pi} = 0 = -a + 2\lambda\pi \dots\dots\dots(5)$$

$$a = 2\lambda\pi$$

$$\pi = a/2\lambda \dots\dots\dots(6)$$

تفيد معادلة (6) أن المستوى الأمثل للتضخم الذي يختاره البنك المركزي هو المستوى الذي يحقق المعادلة (6) بصرف النظر عن أي معدل تضخم متوقع توقعه القطاع الخاص .

وبطبيعة الحال ، فإن القطاع الخاص الذي يعتمد على التوقعات الرشيدة يفهم هدف البنك المركزي . وقيد منحنى فيليبس ويفهم أن البنك المركزي سيختار ذلك المستوى للتضخم المحدد في (6) . وبالتالي فإن :

$$\pi^e = \pi = a/2\lambda \Rightarrow \mu = \bar{\mu}$$

وبمقارنة النتائج في كل من منهج القواعد ومنهج المرونة نجد أن  $\mu = \bar{\mu}$  في الحالتين ، ومع ذلك فإنه في ظل منهج المرونة يكون معدل التضخم أكبر من مستواه في حالة منهج القواعد الجامدة . أي أن منهج المرونة هو أسوأ من منهج القواعد بالرغم من تدنيه الخسارة في منهج المرونة لكن لو أعلن البنك المركزي تمسكه بمعدل صفري للتضخم في ظل منهج المرونة من أجل تحفيز القطاع الخاص على توقع معدل صفري للتضخم . هذا الإعلان يتمتع بمصدقية بعد أن حدد القطاع الخاص التضخم المتوقع ، وبالتالي فإن القطاع الخاص يفهم اللعبة التي يديرها البنك المركزي . فهو يدرك أن البنك المركزي لديه حافز للتخلي عن إعلانه بغية تخفيض البطالة وبالتالي لا يثق منذ البداية بإعلان البنك المركزي .

وثمة استنتاج آخر له دلالة ذات أهمية كبيرة على مواصفات من يدير قرار البنك المركزي . فإذا كان البنك المركزي أشد كرها للتضخم (قيمة كبيرة) فإن معدل التضخم يكون قريباً من الصفر في ظل منحنى المرنة .

لذلك يقترح بعض الاقتصاديين (والمؤلف واحداً منهم) حلاً بديلاً عن فرض سياسة القواعد الثابتة وهو تعيين محافظين للبنوك المركزية من أولئك الذين يهتمون بدرجة كبيرة بمكافحة التضخم أو يكونون أشد كرها للتضخم .

### تعزيز السياسيين:

1. يرى بعض الاقتصاديين أن هناك مخاطر من تفويض السياسيين لتصميم السياسات الاقتصادية وفقاً لمنهج المرنة . فمنهج المرنة يمكنهم من تمرير أهوائهم وأولوياتهم السياسية . فالسياسيون انتهازيون ومن ثم ينبغي أن لا يعطوا تفويضاً أو سلطة كبيرة في استخدام السياسات المالية والنقدية كما يشاءون ومتى يشاءون .

2. لا يتمتع السياسيون بالكفاءة بما فيه الكفاية ، إذا ما اختاروا العمل وفقاً لمنهج المرنة . فهم لا يعرفون حقائق الوضع الاقتصادي مما يجعلهم عرضة لاتخاذ قرارات خاطئة كما أن وجود مصالح متضاربة في المجتمع يحفز السياسيون للتحيز إلى إحداها . فثمة انتهازية تتيحها لهم السياسة الاقتصادية المرنة عندما يفضل السياسيون مصالحهم السياسية على مصلحة ورفاهية المجتمع . ومن أمثلة هذه الانتهازية استخدام السياسات الاقتصادية لزيادة عدد الأصوات الانتخابية لهم ، وقد أظهرت نظرية الدورة السياسية أن السياسيون يميلون إلى زيادة التشغيل والتوظيف قبل فترة الانتخابات حتى لو أدى ذلك إلى إشعال التضخم .

3. ولتفادي هذه الانتهازية أو التقليل منها، يتطلب الأمر أن يلتزم السياسيون بمنهج القواعد الجامدة (الثابتة) في تصميم السياسات الاقتصادية . ومن شأن ذلك أن يضمن الاستقرار الاقتصادي من الصدمات السياسية للسياسيين في فترات الانتخابات مما يخفف من أثر عملية التصويت على سياسات الاقتصاد الكلي . أو أنها على الأقل تحيد أثر كسب الأصوات على الاقتصاد الكلي .

### □ (23-4) مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية

يتحدد الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية في التأثير الواضح في الاقتصاد الكلي وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية . فنجاح السياسة الاقتصادية وفعاليتها مرهون بالتوقع الدقيق لمسار الاقتصاد الكلي في المستقبل . وبصورة محددة ، إذا لم يكن صناع القرار الاقتصادي على قدر معقول من الكفاءة في التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية ، خلال ستة أشهر قبل وقوعها ، ويصبح تصميم السياسات الاقتصادية أكثر تعقيداً وصعوبة وفقاً لرأي مانيكو . إن عدم التوقع أو التوقع الضعيف لحدوث ركود أو انتعاش اقتصادي

يضعف فاعلية السياسات الاقتصادية في تحفيز أو تحجيم الطلب الكلي . وعلى أية حال ، فإن تنبؤ الاقتصاديين للوقائع والتطورات الاقتصادية ما زال محدودا ولا يتسم بالكمال . لكن بإمكان صناع السياسة الاقتصادية الاستفادة من المؤشرات الاقتصادية القائدة (*Leading Indicators*) في بناء توقعات أقرب للدقة من شأنها أن تحسن عملية صناعة القرار الاقتصادي وتقليل أخطائه .

ومن أبرز المؤشرات الاقتصادية القائدة ما يلي :

- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك .
- معدل تقلبات سعر الصرف.
- مؤشرات الأسواق المالية ( مؤشر الأسهم والسندات ونحوها).
- عدد رخص البناء للمشاريع الاستثمارية الجديدة.
- مؤشرات تدفق رأس المال الأجنبي .
- أسعار الفوائد .
- تطور عجز وفائض الموازنة العامة .
- مؤشرات البطالة السافرة والموسمية والجزئية .
- حجم طلبات العمل في القطاع الخاص والحكومة وحجم الاستيعاب من هذه الطلبات.
- مؤشرات الضمان والرعاية الاجتماعية .
- معدلات نمو عرض النقود ومؤشرات الإفراط النقدي .
- تطور حركة الإيداعات في البنوك .
- حجم الإقراض للقطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة الزراعة والصناعة والتجارة.
- حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي .
- تغطية الاحتياطيات لأشهر الواردات .

وهناك طريقة ثانية لبناء التوقعات عن المسار الاقتصادي وهو استخدام النماذج القياسية . وبالرغم من التقدم المستمر في أساليب القياس الاقتصادي ، إلا أن صعوبات ومشكلات تكتنف هذه النماذج ما زالت قائمة . فما زال هناك صعوبة في التنبؤ بحدوث الصدمات مثل توقع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء أو النفط أو تدهور قيمة الدولار أو نحوه . وهناك مشكلات تتعلق بالنموذج القياسي الصحيح للاقتصاد فلا يوجد إجماع بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالنموذج الصحيح . حيث تكمن المشكلة في اختلاف النماذج وبالتالي اختلاف معلمات النموذج . مما يسبب اختلاف التوقعات عن أثر سياسات اقتصادية متبعة . وقد يتطلب الأمر التوفيق بين سلسلة كبيرة من هذه النماذج .

لقد وجه الاقتصادي لوكاس انتقاد لاذع لتقييم السياسات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية ، عُرف بانتقاد لوكاس (*Lucas Critique*) . حيث شكك لوكاس في كفاءة النماذج القياسية

المستخدمة لدراسة أثر تغير السياسات على السلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين . وقد عزى السبب إلى تغير معلمات النموذج عند تنفيذ سياسات جديدة . فسلوك الفاعلين الاقتصاديين يتكئ بصورة جزئية على السياسات الاقتصادية المؤثرة في الفترة تحت الدراسة . وعند تغير السياسات ، يتغير سلوك الفاعلين بطريقة مختلفة ويتغير تبعاً لذلك معلمات النموذج وحيث أن تقييم أثر السياسات الجديدة يعتمد على المعلمات الأصلية المقدرة . فإن الآثار الفعلية قد تكون مختلفة تماماً مما يضعف من كفاءة النماذج في اختيار السياسات المناسبة .

بيد أن هذا لا يعني عدم جدوى النماذج القياسية كلياً بقدر ما يعني الحاجة إلى بناء نماذج قياسية أكثر دقة من شأنها أن يمكن من التعرف على تفاعل الفاعلين الاقتصاديين للسياسة الاقتصادية ، فالبناء الصحيح للنماذج يعد شرطاً ضرورياً للقيام بتقييم جدي للسياسات الاقتصادية .

من جانب آخر ، فإن عدم اليقين والتأكد من مسار وحجم مضاعف السياسات الاقتصادية ، يعقد أكثر بناء النماذج الصحيحة . فليس سهلاً تحديد قيم مضاعف السياسات كما يفصح عنها نموذج *LM-IS* البسيط مثلاً . فهناك بيئة تشويش كبيرة في الحياة العملية . بيد أن مما يحسن من نجاح السياسات الاقتصادية هو النظر قليلاً إلى الوراء والاستفادة من تاريخ السياسات الاستقرارية للاقتصاد الكلي . فالسياسات التي أظهرت نجاحها في الماضي في معالجة الركود أو التقلبات الاقتصادية يعمق من ثقة صناع القرار باعتمادها من جديد واستخدامها في معالجة المشكلات القائمة وأياً كان الأمر ، فإن الاعتماد على منهج المرونة في تصميم السياسات وفي ظل حالة عدم التأكد ينجم عنها مخاطرة كبيرة أقلها أنها تسبب تقلبات في الاقتصاد الكلي وبالتالي فإن مما يقلل الأخطاء وحالة عدم التأكد هو الركون إلى تكوين محفظة السياسات أو أجندة السياسات . أي تنفيذ توليفة متنوعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من أخطاء صناع القرار الاقتصادي .

### □ (23-5) التوفيق بين منهج المرونة ومنهج القواعد

لم ينتهي جدل الاقتصاديين حول نجاعة منهج القواعد ومنهج المرونة إلى حسم قاطع لنجاعة ذلك المنهج أو ذاك . ولكن هذا الجدل أبرز مخاطر أكبر مرتبطة بمنهج المرونة في السياسات، وخاصة في ظل حالات عد التأكد واليقين ودورة الأعمال السياسية .

ومع ذلك فإن هناك حالات في تصميم السياسات الاقتصادية تعتمد على شكل من أشكال التوفيق بين المنهجين .

حيث يمكن النظر إلى منهج القواعد الجامدة بأنه يأخذ شكلين أو صورتين عند التطبيق :

**الصورة الأولى :** هي قاعدة "اللامبالاة" الجامدة مثل قاعدة النمو الثابتة لعرض النقود (5%/ مثلاً) بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية .

والصورة الثانية : هي قاعدة السياسة النشطة (*Active Policy*) وهي القاعدة التي تربط بين اللامبالاة السابقة وحالة الاقتصاد الحقيقي الذي يتطلب سياسة نشطة لتصحيحها .

1- على سبيل المثال يتم الربط بين نمو عرض النقود وأي تغير في حالة الاقتصاد الحقيقي (فمثلاً متغير البطالة الدوري) من خلال التوفيق بين منهج القواعد ومنهج المرونة كالنموذج التالي :

$$\hat{M} = 5\% + 2(\mu - \bar{\mu})$$

حيث  $\hat{M} = 5\%$  طبقاً للقاعدة الجامدة ، ولكن هذه النسبة تتغير مع تغير معدل البطالة الدوري في الحالات الآتية : فارتفاع معدل البطالة يتطلب زيادة نمو عرض النقود

أو إن  $\hat{M} \uparrow$  كلما كان  $\mu > \bar{\mu}$  أي أن نمو عرض النقود يرتفع كلما ارتفع معدل البطالة .

كما أن انخفاض معدل البطالة يتطلب تخفيض معدل نمو عرض النقود

أو  $\hat{M} \downarrow$  كلما كان  $\mu < \bar{\mu}$  أي أن نمو العرض النقدي ينخفض كلما انخفض معدل البطالة .

وفي حالة أن معدل البطالة الدوري يساوي صفر ، فإن معدل نمو عرض النقود هو ذلك المعدل المحدد وفقاً للقاعدة الجامدة .

$$\text{أي أن } \hat{M} = 5\% \text{ عند ما } \mu = \bar{\mu}$$

ويافتراض أن معادلة التبادل تمثل نظرية الطلب الكلي وأن سرعة الدوران ثابتة ( $\hat{V} = 0$ ) فإن الأسعار

مستقرة ( $\hat{P} = 0$ ) . وبالتالي فإن قاعدة النمو الثابت لعرض النقود هي نفسها معدل نمو الناتج الحقيقي . أي أن نمو عرض النقود يترجم مباشرة إلى نمو الناتج الحقيقي .

أو

$$\hat{y} = \hat{M} = 5\% + 2(\mu - \bar{\mu})$$

$$\uparrow \hat{y} \Leftarrow \uparrow \hat{M} \Leftarrow \mu > \bar{\mu}$$

$$\downarrow \hat{y} \Leftarrow \downarrow \hat{M} \Leftarrow \mu < \bar{\mu}$$

$$\hat{y} = \hat{M} \Leftarrow \mu = \bar{\mu}$$

وبالتالي فإن

## 2. قاعدة تايلور (*Taylor's Rule*)

تمثل قاعدة تايلور أحد نماذج السياسة النشطة التي توفق بين المنهجين في السياسات الاقتصادية . تهتم هذه القاعدة بكيفية تحديد سعر الفائدة في ظل تغير الحالة أو النشاط الاقتصادي وبالتالي ، فإنها تقدم للبنك المركزي آلية محددة لتحديد سعر الفائدة . وتبدو قاعدة تايلور بالصيغة الآتية :

$$r = 2 + \pi_t + 0.5(\pi_t - \bar{\pi}_t) + 0.5\left(\frac{y_t - \bar{y}_t}{\bar{y}_t}\right)$$

حيث  $\bar{\pi}_t =$  الهدف المرغوب للتضخم ،  $\bar{y}_t =$  الهدف المرغوب للناتج (الدخل)  
 =2 تقدير لمتوسط الأجل الطويل لسعر الفائدة الحقيقي .

$$\text{مثال : إذا } \pi_t = 5\%, \bar{\pi}_t = 2\%, \left( \frac{y_t - \bar{y}_t}{\bar{y}_t} \right) = 1\%$$

في هذا المثال فإن البنك المركزي سيحدد سعر الفائدة عند 9%

$$r_t = 2 + 0.5 + 0.5(5 - 2) + 0.5(1) = 9\% \text{ أو}$$

وعموما تبين قاعدة تايلور أن البنك المركزي سيعمد إلى زيادة سعر الفائدة كلما ارتفع معدل التضخم والناتج المحلي عن مستوياتها المرغوبة . أي أن  $r \uparrow$  عندما  $(\pi_t - \bar{\pi}_t) > 0$  وكذلك  $(y_t - \bar{y}_t) > 0$  ، وبعبارة أخرى ، تبين قاعدة تايلور أن البنك المركزي يعمد إلى رفع سعر الفائدة ب(1.5) نقطة إذا ارتفع التضخم بمقدار نقطة (3) عن مستواه المرغوب . وكذلك يرفع سعر الفائدة بمقدار (0.5) % إذا ارتفع الناتج بمقدار 1% عن مستواه المرغوب .

لاحظ أن قاعدة تايلور ترفع سعر الفائدة الاسمي ( $r$ ) بمقدار أكبر من زيادة التضخم ، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع ، مما يؤدي إلى تحجيم النشاط الاقتصادي في حالة زيادة التضخم .

## □ (23-6) قواعد للسياسات الاقتصادية وفقا لمنهج القواعد الجامدة

### قواعد للسياسة النقدية

#### أ - قاعدة النمو الثابت لعرض النقود

حيث يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على معدل نمو منخفض ومستقر لعرض النقود . كأن تكون مثلا نسبة عرض النقود 3% أو 5% وهذه الوصفة تتفق مع رؤية المدرسة النقدية ، ونجاحها مرهون بثبات سرعة دوران النقود إضافة إلى استقرار الطلب على النقود . بيد أن هذين المتغيرين يتغيران وبالتالي ، فإن هذا يتطلب زيادة معدل نمو عرض النقود بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي (استقرار الطلب الكلي) . وقد لاحظ الاقتصاديون أن سرعة دوران النقود ترتفع في أغلب الأحوال تبعا لزيادة الطلب على النقود مما يسبب تقلبات في التضخم ومعدل البطالة .

$$\text{أي أن } \uparrow \frac{M^d}{P} \leftarrow \uparrow V \leftarrow \uparrow \frac{M^s}{P} \leftarrow \text{أي أن معدل نمو عرض النقود يزيد . مما يبطل أهمية قاعدة}$$

النمو الثابت لعرض النقود .

#### ب - استهداف معدل نمو اسمي للناتج المحلي

تسمح هذه القاعدة للبنك المركزي بتغيير معدل نمو العرض النقدي بما يتفق وتحقيق معدل نمو الناتج المرغوب والمعلن مسبقا .

فإذا كان الناتج الاسمي ( $py$ ) أكبر من المستهدف ، يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض عرض النقود .  
أما إذا كان ( $py$ ) أقل من المستهدف ، يلجأ البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود .

إضافة إلى ذلك ، فإن هذه القاعدة تسمح للبنك المركزي بتغيير عرض النقود تبعاً لآلية تغير في سرعة دوران النقود . وهذا لم يكن مسموحاً في ظل قاعدة النمو الثابت التي اقترحتها الاقتصاديون النقديون . وبالتالي فإن هذا التعديل الإضافي يحقق استقرار أكثر رسوخاً في الناتج والأسعار مقارنة بقاعدة النمو الثابت . وعلى أية حال فإن إيجابيات هذه القاعدة هو أنها تقدم مرساة اسمية للاستقرار وتوزع أثر صدمة العرض بين الناتج والتضخم . بيد أنه ليس من السهل التحكم في هذه القاعدة .

### ج - استهداف معدل مرغوب للتضخم ( $\bar{\pi}$ )

في هذه الحالة يلتزم البنك المركزي بمعدل مستهدف للتضخم يكون محددًا أو معلناً للجمهور وفي إطار هذا الهدف يغير البنك المركزي عرض النقود كلما انحرف المعدل الفعلي للتضخم ( $\pi$ ) عن المعدل المستهدف ( $\bar{\pi}$ ) .

$$\downarrow M^s \leftarrow \pi > \bar{\pi}$$

$$\uparrow M^s \leftarrow \pi < \bar{\pi}$$

إن من شأن هذه القاعدة أن تعزل الاقتصاد الكلي من تقلبات سرعة دوران النقود . كما أن لها أثر سياسي إيجابي لأنه من السهل شرح هذه القاعدة وفهمها بالنسبة للجمهور من جهة ، كما يغدو البنك المركزي مسئول عن أي إخفاق في تحقيق هذا الهدف من جهة أخرى . وإذا ما حققت نجاحاً ، فإنها تعمل على استقرار توقعات التضخم وتنفادي ظاهرة التناقض الحركي . ومن جانب آخر ، يقترح بعض الاقتصاديون تعيين أهداف حقيقية يلتزم بها البنك المركزي ، لأن القواعد السابقة هي قواعد لمتغيرات اسمية فقط .

ولذلك فمن الممكن للبنك المركزي أن يلتزم بمعدل مستهدف للبطالة غير أن بعض الاقتصاديين يرى صعوبة ذلك في ظل غياب توافق على أي معدل مقبول وطبيعي للبطالة، مما يسهم في زيادة تقلبات التضخم فإذا التزم البنك المركزي بمعدل بطالة يفوق المعدل الطبيعي ، فإن ذلك قد يقترن بمعدل منخفض للتضخم وإذا التزم البنك المركزي بمعدل بطالة يقل عن المعدل الطبيعي ، تكون النتيجة ارتفاع معدل التضخم ، ونتيجة لهذا الغموض يؤكد الاقتصاديون على التزام البنك المركزي بالقواعد الاسمية للمتغيرات الاقتصادية .

### د - الأزمة المالية العالمية والجدل حول استهداف التضخم

أثارت الأزمة المالية العالمية (2008) الشكوك بجدوى استهداف التضخم ، حيث لم يعد كافياً تحقيق استقرار الأسعار من خلال استهداف التضخم دون الاهتمام بالاستقرار المالي ، فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن الاهتمام الشديد باستهداف التضخم من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة واغفالها

تقلبات أسعار الأصول وفقاعات أسواقها المالية قد أدى إلى فشلها في منع وقوع أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

إن التقلبات الشديدة في أسعار الصرف ودورات الرواج والكساد في أسواق الأوراق المالية والعقارات السكنية لا يمكن مواجهتها بمجرد استهداف التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، فانخفاض التضخم ليس ضرورياً ولا كافياً لتحقيق الاستقرار المالي ما لم يتم ادماج فقاعات الأصول ضمن إطار استهداف التضخم، وما لم يغدو الاستقرار المالي أحد اطارات استهداف التضخم.

ويرى هؤلاء المنتقدون أن ادماج فقاعات الأصول في استهداف التضخم من شأنه أن يمكن البنوك المركزية وبصورة تلقائية من منع فقاعات الأصول باستخدام أدوات السياسة النقدية.

فمن الواضح أن رواج الأصول المالية وزيادة أسعارها تعني زيادة الثروات المالية للأفراد ، الأمر الذي يحفزهم على مزيد من الانفاق ومن ثم زيادة الطلب الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم، مما يحفز البنوك المركزية على اتخاذ إجراءات تلقائية لمجابهة التضخم.

بيد أن اقتصاديين آخرين والمؤلف منهم يرى أن ارتفاع أسعار الأصول المالية قد يتم بوتيرة سريعة تسبب بالتالي كساداً كبيراً قبل أن يظهر أثرها المحفز على الطلب الكلي، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يتم تطبيق قواعد تنظيمية معززة لإجراءات السياسة النقدية، فقد بات واضحاً أن ضعف التنظيم في البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة كان لها دوراً محورياً في الأزمة المالية العالمية.

لقد أظهرت الأزمة المالية أهمية اتكاء البنوك المركزية على استخدام السياسة النقدية في إدارة التضخم كهدف يتضمن الاستقرار المالي، وكذلك استخدام القواعد التنظيمية (السلطة التنظيمية) في منع تراكم الاختلالات في النظام المالي. (مجلة التمويل والتنمية : يونيو 2010)

بيد أن هذه المقترحات قد أثارت مشكلات جديدة وخاصة لدى البنوك المركزية في الدول النامية التي تلتزم بأهداف متعددة اقتصادية واجتماعية وليس فقط استهداف التضخم ، وبالرغم من أن الأهداف المتعددة يشكل إغراءً لمسئولي البنوك المركزية في هذه البلدان ونفوذ أكبر للسياسة النقدية، إلا أن هذا الإغراء يقابله خطر الفشل وخاصة في الاقتصادات التي لا يتوفر لها قدرات تنظيمية فاعلة وكفؤة ولا هياكل مؤسسية قوية وتعاني كذلك من عجوزات مالية كبيرة ومن ثم معدلات مديونية عامة مرتفعة.

إن مخاطر فشل السياسة النقدية ذات الأهداف المتعددة تعيد إلى الأذهان أهمية استهداف معدل منخفض للتضخم شريطة تعريف قواعد محددة للمسائلة التي منها استقلالية البنك المركزي .

فاستقلالية البنك المركزي تتحقق أكثر في حالة تركيزه على هدف محدد وسياسة محددة وهي استهداف التضخم ، لأن هذا الهدف هو ما يمكن للمركزي عمله وإجادته دون أن يأبه لأية قيود سياسية أخرى .

بيد أنه وحتى في ظل هدف التضخم ، فإن البنك المركزي لا يتمتع باستقلالية في حقيقة الأمر إلا فيما يتعلق بالهدف التشغيلي (الهدف الوسيط) اللازم لتحقيق الهدف النهائي (معدل مرغوب للتضخم) وأن الحكومة هي التي تحدد الهدف النهائي.

وهنا قد تفقد السلطة النقدية استقلالها إذا ما قامت الحكومة بتطبيق سياسة مالية توسعية تسبب زيادة في عجز الموازنة أو إذا ألزمت البنك المركزي بمسئولية تحقيق استقرار الأسواق المالية. ومن الواضح أن منح السلطة النقدية مسئولية تحقيق أهداف متعددة فإنه يفتح الباب واسعاً للتأثير السياسي وإضعاف استقلالية البنك المركزي ومصداقيته في استهداف التضخم.

وهنا يثور تساؤل : هل التزام البنك المركزي بهدف محدد مثل استهداف التضخم يكفل الحفاظ على استقلاليته ومنع التدخلات السياسية .

الإجابة لا ، لكن المطلوب اليوم هو نهج جديد للسياسة النقدية يجعل من استهداف التضخم منهجاً أكثر فاعلية وكفاءة من خلال تضمينه مسئولية تحقيق الاستقرار المالي أيضاً، ومن خلال تعزيزه بقواعد تنظيمية تمنع وقوع الأزمة وبما يتناسب مع ظروف كل بلد .

#### هـ- قواعد للسياسة المالية

1- هناك جدل بين الاقتصاديين مازال قائماً حول ما إذا كان على الحكومة أن تلتزم بقاعدة توازن الموازنة أم بقاعدة العجز/الفائض في الموازنة يرى بعض الاقتصاديين أن الالتزام بقاعدة توازن الموازنة يعزل الاقتصاد عن أهواء ومصالح السياسيين الذي يحدث عند اتباع عجز أو فائض الموازنة. من جانب آخر ، يرى اقتصاديون أن الالتزام بقاعدة العجز أو الفائض في الموازنة يتفوق على قاعدة توازن الموازنة من جوانب مختلفة .

إن فائض أو عجز الموازنة يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي قد تعبت به أدوات الاستقرار التلقائية ، على سبيل المثال في فترات الركود الاقتصادي تتجه الإيرادات العامة إلى الانخفاض بسبب انخفاض الضرائب مثلاً . بينما تزيد التحويلات في نظام تعويضات البطالة ، وتكون المحصلة هو حدوث عجز في الموازنة ، فإذا تمسكت الحكومة بقاعدة توازن الموازنة، فإن هذا يتطلب زيادة الضرائب وانخفاض الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية) ، مما يفاقم الركود الاقتصادي ويزيد من تقلبات الطلب الكلي .

ويرى اقتصاديون آخرون ، ميزة أخرى لقاعدة عجز/فائض الموازنة وهي أنها تساعد على تخفيض تشوهات الحوافز الناجمة عن النظام الضريبي .

إذا كانت المعدلات العالية للضرائب تكبح النشاط الاقتصادي لأنها تثبط حوافز القطاع الخاص والعمال ، وبالتالي تزيد التكلفة الاجتماعية ، فإن تخفيض التكلفة يصبح ممكناً من خلال سياسة التلطيف الضريبي (Tax Smoothing) . إن من شأن التلطيف الضريبي أن يضمن الاستقرار النسبي لمعدلات الضريبة، وهذا لا يكون ممكناً إلا في ظل قاعدة عجز الموازنة .

بينما لا يتحقق الاستقرار الضريبي في ظل توازن الموازنة الذي يتطلب زيادة الضرائب في أوقات الانتعاش وتخفيضها في أوقات الركود للحفاظ على توازن الموازنة .  
ومن جانب آخر ، يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمكن من تحويل العبء الضريبي من الجيل الحالي إلى جيل المستقبل من خلال تحميله ضرائب تمويل العجز .  
فعجز الموازنة يحدث بسبب الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الأساسية التي سيستفيد منها الجيل القادم ولذلك يتعين عليهم أن يتحملوا جزءا من هذا العبء وهذا لا يتحقق إلا في ظل قاعدة عجز الموازنة . وأيا كان الأمر، فإن قاعدة العجز/الفائض في الموازنة تكون سياسة مقبولة ومعقولة في أوقات الركود والانتعاش أو الحروب وفقا لأغلبية الاقتصاديين .  
**سقوف الانفاق:**

- 2- وضع سقف للانفاق العام لا يمكن تجاوزها ومنها السقوف التأشيرية، ويعتمد تحديد هذه السقوف على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الحكومة على أساس سنوي أو من خلال اطار متوسط المدى. وكذلك تعتمد على نتائج التنفيذ الفعلي للانفاق العام في الفترة الماضية المعدلة بالزيادة أو الخفض والتي لم يتم استيعابها في السقوف التأشيرية.
- 3- الالتزام بمعدل معياري لعجز الموازنة العامة وهو معدل يتراوح بين 3 - 4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- المحافظة على سقف عام للانفاق العام يتراوح بين 30 - 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض الدول فإن هذا السقف يرتفع إلى أكبر من 40% ، من الناتج المحلي مما يعني زيادة حجم النشاط الحكومي في الاقتصاد القومي.
- 5- أن لا يقل سقف الإنفاق الاستثماري العام عن 35% من إجمالي الانفاق العام .
- 6- المحافظة على سقف تأشيري للأولويات الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات والرعاية الاجتماعية عند 40% من إجمالي الموازنة العامة على الأقل من أجل تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية مستدامة.
- 7- وعند إصلاح المالية العامة وترشيد الانفاق العام فإن هناك جملة من القواعد ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ومنها:

❖ أن يكون هناك قبول ورضاء اجتماعي وسياسي بترشيد وخفض الانفاق العام ومن ذلك عدم اللجوء إلى التخفيضات الشاملة لكل الفئات . صحيح أن هذا السلوك يتعارض مع مبدأ العدالة في توزيع عبء الإصلاح المالي ، لكنه إذا اسخدم بصورة مؤقتة وبحصافة فإن ذلك يقلل من الغضب العام وردود الفعل الشعبية الشاملة.

❖ أحيانا قد يكون التخفيض للبرامج غير المتشابهة لا يؤدي إلى نفس الأثر الاقتصادي بل إلى آثار متعارضة مثل تخفيض الانفاق على التعليم مقابل تخفيض الانفاق العسكري ، هذا الخفض قد لا

يكون له نفس الأثر الاقتصادي ، فتخفيض الانفاق على التعليم يسبب تدهوراً في التنمية الاجتماعية بينما تخفيض الانفاق العسكري يوفر موارد لدعم التنمية.

❖ ومن جانب آخر فإن تبدل أولويات السياسات المالية بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي قد يتطلب تخفيضات معينة في برامج الانفاق الحكومي.

فمثلاً عند انخفاض حدة التوتر الأمني ، أو عند ارتفاع مستوى الدخل القومي والفردى وتحسن فرص الوظائف أو عند انحسار الصراعات العسكرية، فإن ذلك قد يشجع على إلغاء بعض برامج الدعم أو خفض فاتورة الأجور أو تجميد التوظيف أو تقليله.

❖ عند إجراء إصلاح شامل للبرامج الاجتماعية فإنه ينبغي مراعاة القواعد التالية:

- التحول نحو الدعم العيني أو النقدي الذي يستهدف الفقراء والمستحقين من خلال إنشاء منظومة متكاملة للرعاية والضمان الاجتماعي في الأجل القصير قد يكون اللجوء إلى تخفيض الانفاق الاستثماري أمراً ميسوراً.

8- المحافظة على أن لا يتجاوز سقف الدين العام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أي أن يكون معدل نمو الدين العام مساوياً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من أجل المحافظة على نسبة ثابتة للدين العام من إجمالي الناتج المحلي الاسمي وعند الحدود المتعارف عليها دولياً، وينبغي السعي إلى تخفيض كلفة خدمة الدين العام من خلال:

. الاقتراض من مصادر ميسرة أو اللجوء إلى القروض الحكومية والابتعاد عن القروض التجارية.

. الاقتراض مقابل عائدات الصادرات.

. زيادة الرسوم على بعض الخدمات وتجنب الضمانات الحكومية.



## المؤلف في سطور

- أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء.
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى (الأول على الدرجة).
- ماجستير اقتصاد بتقدير ممتاز من جامعة كلورادو بالولايات المتحدة الأمريكية 1987م.
- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد بتقدير ممتاز من جامعة كلورادو بالولايات المتحدة الأمريكية 1991م.
- نشر أكثر من أربعين دراسة وبحث في مجال الاقتصاد المالي والتقدي وسعر الصرف والتمويل الاقتصادي وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية والاقتصاد الإسلامي.
- شارك في العديد من المؤتمرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.
- أشرف على دورات في التحليل الاقتصادي والتحليل المالي ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخاصة ودورات تدريب على البحوث العلمية وتقييمها.
- عميد سابق بكلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- وزير التجارة والتمويل سابقاً.
- عضو مجلس النواب سابقاً وعضو مجلس الشورى حالياً.

## من مؤلفاته

- مقدمة في الاقتصاد الجزئي.
- مقدمة في الاقتصاد الكلي.
- النشوء والبنوت والاقتصاد النقدي.
- النظرية الاقتصادية الكلية - النظرية والممارسة.
- الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- النشوء والبنوت - طبعة خاصة بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- مبادئ الاقتصاد الكلي - طبعة خاصة بجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- الجذور الاقتصادية للاستبداد (تحت الإعداد).